



مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول

فهرست الكتاب

صفحة

- ١ كلمة العرب وتتضمن حاياتها مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات
١ مقدمة المستر بلنت
١٦ وعود إنجلترا

الباب الاول

انتهاب مصر

- ٤٤ الفصل الاول . بدء الاعتداء
٦٤ الفصل الثاني . مصر في قبضة حملة الاسهم
٨٥ الفصل الثالث . « المالية العليا »
١٠٢ الفصل الرابع . حملة الاسهم في ميدان العمل
١٢٣ الفصل الخامس . الوزارة الاوربية والثورة الاولى
١٤٧ الفصل السادس . سقوط الوزارة الاوربية
١٦٨ الفصل السابع . الانقلاب الحكومي
١٩٣ الفصل الثامن . مصر تحت المراقبة الثنائية

الباب الثاني

احتلال مصر

- ٢١٧ الفصل التاسع . ثورة سبتمبر عام ١٨٨١
٢٤٠ الفصل العاشر . وقفة إنجلترا بين السلم والحرب

- ٢٦٦ الفصل الحادى عشر . دسائس التدخل
٢٩٢ الفصل الثانى عشر . السياسة بصفتهم محرضين على الاجرام
٣١٢ الفصل الثالث عشر . مذبحه الاسكندرية المدبرة
٢٣٣ الفصل الرابع عشر . سياسة المدافع الضخمة
٣٥٢ الفصل الخامس عشر . الاستيلاء على مصر

الباب الثالث

ادارة مصر

- ٣٧٥ الفصل السادس عشر . اعمال اللورد كرومر المالية
٣٩٤ الفصل السابع عشر . اعمال اللورد كرومر المالية (تنمة)
٤٢٦ الفصل الثامن عشر . الغاء السخرة والكرباج
٤٣٦ الفصل التاسع عشر . سياسة اللورد كرومر الاقتصادية
٤٦٢ الفصل العشرون . الآثار الادبية للادارة البريطانية

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

- ٤٩٥ الفصل الحادى والعشرون . سياسة اللين الممزوج بالشدة
٥١٨ الفصل الثانى والعشرون . الحركة الرجعية والارهاب
٥٤٣ تذييل . تقرير لجنة الجمعية العمومية بخصوص رفض مد امتياز

قناة السويس

صفحة بيان بصور الكتاب

المغفور له السلطان حسين	سلطان مصر السابق	١
محمد بك طلعت حرب	مدير بنك مصر	٤٥
فؤاد بك سلطان	عضو الادارة المنتدب	٤٧
المغفور له محمد سلطان باشا	رئيس مجلس النواب السابق	٦٠
المستر ولفريد سكاون بلنت	واضم مقدمة الكتاب	٨٣
المغفور له سعيد باشا	خديو مصر السابق	١٠٠
المغفور له اسماعيل باشا	خديو مصر السابق	١٠٥
المسيو فرديناند دلسبسي	صاحب مشروع قناة السويس	١١١
المستر دزرائيلي	رئيس الوزارة البريطانية السابق	١١٥
اللورد بالمرستون	وزير خارجية إنجلترا السابق	١٢٣
المستر غلادستون	رئيس الوزارة الانجليزية السابق	١٢٤
اللورد غرانفيل	وزير خارجية إنجلترا السابق	١٢٦
الدوق ديكاويه	وزير خارجية فرنسا السابق	١٢٨
الامير حليم باشا	عم الخديو اسماعيل باشا	١٤٢
الامبراطور نابليون الثالث	امبراطور فرنسا والحكم في قضية قناة السويس	١٤٣
المسيو دي بلنير	المراتب الفرنسي	١٤٤
اللورد كرومر	النصل الانجليزي العام	١٤٥
نوبار باشا	رئيس الوزارة المصرية السابق	١٤٦
راض باشا	» » » »	١٤٧
الجنرال غزدون باشا	قائد الجيش الانجليزي في السودان	١٦٢
احمد عرابي باشا	زعيم الثورة العرابية	١٦٥
المغفور له توفيق باشا	خديو مصر السابق	١٦٧
المغفور له الشيخ محمد عبده	مفتي الديار المصرية السابق	١٦٩
شريف باشا	رئيس الوزارة المصرية سابقا	١٧١
محمود باشا سامي البارودي	» » » »	١٧٤
المسيو فريسينيه	وزير خارجية فرنسا السابق	١٧٦
المسيو ليون غامبتا	» » » »	١٧٧
اللورد دوفرين	السفير البريطاني في الاستانة	١٨١
السير دروموندو ولف	المنذوب البريطاني في مؤتمر الاستانة	١٨٦
المستر جون برايت	عضو الوزارة البريطانية في عهد المستر غلادستون	
وقد استقال من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية		
الاميرال سيمور	الاميرال الانجليزي الذي ضرب الاسكندرية	
الامير بسمارك	المستشار الالماني	
البارون دي جيب	وزير خارجية روسيا السابق	

﴿ كلمة المعرب ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد
فهذا كتاب « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده » كما سميناه نحن
أو كتاب « خراب مصر » كما سماه صاحبه ، وهو كتاب فذأتى على تاريخ
مصر في عهد المغفور له اسماعيل باشا ثم تدرج الى ذكر الفضائح الخاصة
بالقروض التي عقدتها مصر وكانت بداية الدين المصري الذى أدى إلى
وقوع مصر في قبضة حملة الاسهم . وقد بين الكتاب كيف تأسس
صندوق الدين ومانال البلاد في أوائل انشائه من ضروب الارهاق
والعسف وكيف تأمر رجال المال على خلع اسماعيل باشا . ثم تدرج الى
تفصيل حوادث الثورة العرابية ووصفها أدق وصف وأشار الى دسائس
رجال السياسة الأجنبية مما كانت خاتمة مذبحة الاسكندرية التي
أقام المؤلف البرهان على أنها من تدبير أولئك الاجانب . ثم أسهب
في شرح ما تلا ذلك من الحوادث وعرج على موقعة التل الكبير التي
انتهت بزحف الجيش البريطانى على القاهرة واستيلائه على مصر ثم خصص
المؤلف جزءا كبيرا من الكتاب لشرح السياسة البريطانية منذ الاحتلال
وفصل اعمال لورد كرومر التي اختتمت بمأساة دنشواى .
ولم يشأ المؤلف أن يعتمد على الرواية فحسب بل دعم أقواله

— ب —

بالمستندات والوثائق الرسمية فجاء الكتاب من خير ما اخرج للناس عن تاريخ الاعتداء البريطاني على مصر الى وقتنا هذا . وحسب القارىء دليلا على ماسببه هذا الكتاب من القلق للدوائر البريطانية السياسية ان جريدة التيمس قالت مرة في سياق مقال افتتاحي عن « مؤلفه » ان سمعة بريطانيا في الشرق لم تتأثر من شيء كما تأثرت من كتاب خراب مصر » ولقد عني المستر بلنت صديق المصريين المشهور بوضع مقدمة بيعة للكتاب ختمها باثبات الوعود التي قطعتها بريطانيا المظنى بالجلاء عن مصر

أما المؤلف فهو المسيو تيودور روذستين الذي كان قد فر من روسيا في عهد الحكم القيصري واستوطن انجلترا زهاء عشرين عاما اختلط في اثنائها باقطاب السياسة فيها . ثم تعرف به المغفور له مصطفى كامل باشا وقدر له المامه التام بالقضية المصرية فجاء به الى القاهرة لتحرير جريدته « في اجبشيان ستاندارد » ثم اصبح المؤلف فيما بعد الساعد الايمن للمستربلنت في تحرير المجلة الانجليزية « ايجبت » التي حضر لورد كتشرد خولها الى القطر المصري لصراحتها المتناهية . ولما دالت دولة القياصرة على اثر شوب ثورة البلاشفة عاد المسيو روذستين الى روسيا حيث اختاره لينين سكرتيرا خاصا له . ثم عينته الحكومة الروسية فيما بعد وزيرا مفوضا لها في طهران ولكن لم يمض على تسلمه مهام منصبه الجديد سوى بضعة اشهر حتى ارسل لورد

- ج -

كيرزون الى الحكومة الروسية مذكرة طويلة طلب اليها فيها سحب
السيو روفستين من طهران احتجاجا على انهما كه في نشر الدعاية ضد
انجلترا في الهند .

وقد وضع السيو روفستين كتابه هذا في سنة ١٩١٠ اي وهو
حديث العهد بالحركة الوطنية في مصر ومن ثم شرعت جريدة اللواء
في نشر مقتطفات منه ولكن الحظ اسعدنا بالتعرف بالمؤلف شخصيا
في لندن سنة ١٩١١ بواسطة الرحوم فريد بك وهناك اخ علينا المؤلف
هو الرحوم المستر بلنت بضرورة ترجمة الكتاب المذكور وغيره مما
كتبه المستر بلنت عن المسألة المصرية ليقف المصريون - وخاصة النشء
الحديث - على اسرار الحوادث التي ادت الى احتلال بريطانيا الوادي النيل
فراقت لنا الفكرة وباعدنا من فورنا الى ترجمة الكتاب الحاضر
ثم كتابي "ستر بلنت وهما التاريخ اسرى للاحتلال البريطاني ومذكراته
وقد نشرتهما جريدة «البلاغ» .

وفي اواخر سنة ١٩١٧ عدنا الى مصر فاولنا طبع الكتب المذكورة
ولكن السلطة العسكرية رفضت ذلك واستدعانا مندوبها في قلم
المبشرات وطلب الاطلاع على الاصل الانجليزي ثم قال انه لا يسه
التصريح بطبع شيء منها في خلال الحرب لانها موجهة ضد بريطانيا !!
فلم نري بدا من الأذعان .

ثم ذهبنا الى لندن في اواخر سنة ١٩٢٠ واجتمعنا بالمستر بلنت

فكان اول ماسألنا عنه ترجمة المكتب المذكورة فاوقفناه على مدار من المكاتبات بيننا وبين رجال السلطة العسكرية في مصر في هذا الصدد واعتذرنا له عن عدم استطاعة نشر ترجمتها .

ثم تقادم العهد على ما ترجمناه وجاءت حوادث تفتيش المنازل قبل سفرنا الى لندن وبعد عودتنا منها في اوائل سنة ١٩٢٢ فآثرنا ان نتخلص من المكتب المذكورة ومن ترجمتها وذلك باحراقها جملة واحدة . وفي سنة ١٩٢٢ حصلنا من المستر بلنت بشق الانفس على نسخة بالانجليزية من كتابنا الحاضر فنقلناه الى العربية ونشرناه تباعا في جريدة « الرشيد » باسم « تاريخ المسألة المصرية من عهد اسماعيل باشا الى سنة ١٩١٠ » لكي لا يستلفت انظار قلم المطبوعات . وبينما كناهم بجمع الكتاب وطبعه حدثت ظروف شخصية لا محل لذكرها هنا فقدنا في خلالها النسخة الانجليزية ومعظم اصول الترجمة واخيرا وفقنا الى طبع الكتاب بفضل مساعدة الاستاذ الكبير محمد بك مسعود .

وسيالاحظ القارئ ان الصور الواردة في الكتاب وهي التي كلفنا البعث عنها عناء وای عناء لا تتبع سياق الحوادث ولعل عذرنا في ذلك اننا لم نحصل عليها جملة واحدة لندرجها بحسب السياق بل كنا نحصل على البعض منها هنا والبعض هناك ولم نوفق بتاتا الى الحصول على البعض الآخر . وقد ادرجنا في نهاية الكتاب بيانا بالصور المذكورة ومكان سياقها في الكتاب وايضا يسعنا بمناسبة هذه الصور الا ان نتقدم

بخالص الشكر الى حضرة العالم الكبير الاستاذ احمد بك لطفى السيد مدير الجامعة المصرية فهو الذى سهل لنا سبيل الحصول عليها ايام ان كان مديرا لدار الكتب الملكية كما لا يفوتنا ان نشكر ايضا حضرة صديقنا الاستاذ توفيق بك اسكاروس وجميع حضرات موظفى دار الكتب لمساعدتهم الجليلة لنا فى هذا الصدد ايضا . كذلك اقدم خالص شكرى لجناب المحترم جليا ردو بك والاستاذ محمد بك هلال لتفضلهما باعطائى بعض الصور النفيسة . و تنتقل بالقارىء الآن الى المسألة السياسية فنقول ان المؤلف قد اقام الدليل على ان اسماعيل باشا لم يكن ذلك «المخرب» الذى طالما زعم المتحيزون من المؤرخين بأنه كان سبب خراب مصر وشقاقها . فلقد رأينا مما شهد به كبار الاجانب فى مصر ان اسماعيل باشا هو الذى حول مصر من صحراء موحشة الى جنة زاهرة . نعم لقد تكلفت هذه العملية نفقات طائلة ولكن ما كان اخلق بهذه النفقات ان تعود بالربح الوفير على مصر لولا ما تسرب من اموال المصريين الى جيوب السماسرة الاجانب ومن هذا حذوهم ولف لفهم .

ولقد ختم المؤلف قصته بما وقع من الحوادث فى عام ١٩١٠ فبقي علينا انما نربط الماضى بالحاضر ان نذكر بكل ايجاز اهم ما حدث منذ ذلك الحين ففي عهد السير الدون غورست ثم التقرب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة فكانت النتيجة مطاردة زعماء الحزب الوطنى ومحاربة الحركة الوطنية ولكن بجاء اللورد كتشنر بعد وفاة السير الدون غورست فعاد

النفور والتشاد بين عابدين ودار العميد الى سابق عهدهما وخاصة وان اللورد كتشنر لم يكن ينسى ما بطن انه اهانته لحقته من سمو الخديو السابق في حادث الحدود .

ولم يكن لسموه تكأة يتكىء عليها في مقاومة اللورد كتشنر بعد ان صار رجال الحزب الوطنى مشتتين في طول الارض وعرضها . ونحسب ان ساعة اصطدام اللورد كتشنر بسمو الخديو كانت آتية لا ريب فيها لولا ان نشبت الحرب العالمية واضطرت انجلترا الى استبقاء اللورد في بلادها الانتفاع بمزاياه ومواهبه العسكرية . على ان اللورد حتى وهو بعيد عن الديار المصرية لم ينس ان يثار لنفسه من حادث الحدود فاشار على الحكومة البريطانية . وقد كانت لشورته وقتئذ المقام الاول من الاعتبار . بعزل سمو الخديو واعلان الحماية على مصر وهكذا انتهى عهد الخديوية بسبب ما كان من العداء الشخصى بين الخديو واللورد كتشنر .

وفي الوثائق التى نشرها دولة رشدى باشا وما تبودل فى اوائل اعلان الحرب بينه وبين رجال حاشية الخديو من الخطابات والبرقيات ما يدل دلالة واضحة على ما كان لهذا العداء الشخصى من الاثر العميد فى تكييف القضية المصرية وتفسير وجهتها تغييرا كلياً . فبجربة تلم واحدة ظنت وزارة لندن انها حولت القضية المصرية من مركزها الدولى الى نزاع داخلى بين انجلترا ومصر . وعلى ان هذا الزعم كان حتماً يبقى مجرد زعم

باطل لو أن مصر من جانبها رفضت العمل تحت ظل الحماية . اذ لا يخفى
ان الحماية هي عقد بين امة واخرى تقوم بمقتضاه احدهما بحماية الاخرى
فلو ان مصر برهنت وقتئذ على انها ترفض العمل بنظام الحماية لكان
لنا الآن شأن اخر غير شأننا الحاضر .

وهنا لا نجد بدا من الاشارة بكلمة موجزة الى احاديث دولة رشدي
باشا . وقبل ان نتفوه بشيء نقول صراحة ان دولته انما فعل ما فعله وهو
مرتاح الضمير بانه يخدم مصلحة بلاده ويؤثرها على كل مصلحة اخرى .
بمعنى ان دولته لم يقبل العمل تحت ظل الحماية الا بعد ان اقتنع
ضميره بان المصلحة العامة في ذلك . فلم يكن دولته خائنا لولي نعمته ولا
منفرطا في حقوق بلاده عند ما قبل العمل تحت ظل الحماية . هذا
ما علمناه على رؤوس الاشهاد ولعل لدولته العذر فيما فعل بعد ما رأى نية
العذر من الانجليز وأرسلهم اغاخان الى مصر في الوقت الذي كانت فيه للورد
كيتشر الكلمة العليا في تصرفات وزارة لندن

ولكن ألم يكن يجدر بدولته وهو الرجل الذي حنكته التجارب
وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود
متى كانت لا تتفق ومصلحتهم ، أن يطلب من الانجليز وعدا كتابيا بان
تصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها بل لماذا لم يطالب
الانجليز وقتئذ بان يعقدوا مع مصر محالفة هجومية دفاعية تقف بها
الدولتان جنبا إلى جنب ؟

ح -

ان الانجليز كانوا وقتئذ - وقبل مجيء الجنود الهندية - يتلطفون مع المصريين في القول فكان يجدر بدولته ان ينتهز فرصة قلقهم من ناحية تركيا ويقنعهم بان من مصالحهم ترضية المصريين بعقد محالفة معهم كالتى اشرنا اليها آنفا فاذا مارفضوا ثبت لديه سوء نية القوم فهناك كان يرفض العمل معهم ولما وجد من يتوجه اليه بكلمة نقد الان .

ولعل دولته يعرف تماما ان رفض التعاون في العمل مع الانجليز في الوقت الذى كانوا يشهدون فيه بحقوق الامم المهضومة كان يوقعهم في حيص بيص لامن الوجهة الادبية فحسب بل ومن الوجهة الحرية ايضا . لانه لم يكن يعقل ان ينامر الانجليز بمقاضبة المصريين وايلامهم في شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

ونظن ان دولة الباشا يوافقنا على انه كان في وسعه معاكسة الانجليز وعرقلة اعمالهم سواء اكان في داخل الحكومة ام خارجها ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاوسترالية التى كانت بمصر وقتذاك فلقد رأينا كيف ان انجلترا التى خرجت ظافرة من حرب الجبارة تقف مبهوتة حائرة امام ثورة الشعب المصري فى سنة ١٩١٩ ولا نقول انه كان يمكن ان تقوم مصر فى سنة ١٩١٤ بثورة كهذه ولكن كان هناك بلا جدال شعور عام لم يحسن استخدامه . وصفوة القول

اننا اضعننا في سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة قلما يسمح الدهر بمثلها. فلم ننتهز فرصة انشغال بال انجلترا بحرب عالمية لتنتزع من بوائنها استقلالنا بل استنمنا الى وعودها ، وكثيرا ما هي ، واطمأن نفوسنا الى الالفاظ المعسولة التي الهتنا بها الى ان خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا وها نحن نجنى ثمار تماديننا في الثقة بالعهود الانجليزية والاطمئنان الى أقوال سياسة الانجليز

ولا نرى بدا ونحن نتكلم في صدد الحماية من ان ثبت هنا ما كتبه اللورد ادوارد غراي اذ ليس يخفي ان اقواله حجة في هذا الموضوع ذلك لان اعلان الحماية كان في أثناء تربيعة في وزارة الخارجية . قال اللورد في مذكراته التي نقلناها الى العربية وسنفرغ من طبعها قريبا في الفصل الخامس والعشرين تحت عنوان « سياسة الحلفاء في أثناء الحرب » ما نصه : —

« ولا بد من كلمة هنا في صدد مصر التي تعقدت مسائلها بعد دخول تركيا الحرب ولست اذكر بالضبط الاراء الخاصة التي تغلبت علينا ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فلقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها يتطلب البت فيه بسرعة ولكن المسألة كانت تلخص فيما يلي

« ان موقف مصر لم يطرأ عليه اى تغيير بسبب وجود الاحتلال البريطاني . هذا من الوجهة الدولية ، اما من الوجهة السياسية فان المصريين بعد ان دخلت تركيا الحرب اصبحوا من رعايا الاعداء . وقد

رأينا ان الحاجة ماسة الى وضع ما يحول دون وقوع ارتباكات قانونية
فلو اننا ضممتنا مصر الى الامبراطورية البريطانية لسويتنا المضملات
السياسية دفعة واحدة ولكن كان هذا الحل يكون غلطة كبرى واجر
به ان يزعم الهيبة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفتها دولة اسلامية.
ثم لا تنس ان حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل باننا بادرنا الى انتهاز
فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولقضاء لبايات خاصة . وعليه كانت
تكون النتيجة اننا نغضب حلفاءنا ونثير شكوكهم فينا ونخرج عواطف مسلمي
الهند ونوغر صدور المصريين ونُدفعهم الى الخروج علينا . وبديهي ان
الحالة العامة لم تكن وقتئذ تسمح بمثل تلك المغامرة . لهذا رأينا ان الحل
الصالح الوحيد هو ان تعلن الحماية على مصر ولكن هذا الحل ترك طبعا
عدة مشاكل خطيرة تنتظرة الحل فيما بعد» انتهت اقوال اللورد غراي .
فتاريخ مصر في عهد الحماية لا يخرج عن كونه صفحة واحدة كان
فيها النرم عاينا والغمم للانجليز الى ان وضعت الحرب أوزارها وهبت
الامة المصرية من رقتها تنشد مساواتها بالامم الاخرى . ولا بد هنا
من الاعتراف بفضل دولة رشدي باشا في اذكاء نار الشعور الوطني .
ولقد انكرت القوة العثوم حق مصر وحاولت كتم انفاسها ولكن للشعوب
غضبته فبمجرد ما ايقن المصريون ان السياسة الانجليزية تريد غمط حقوقهم
ثاروا ثورتهم السامية المشهورة فارغموا ساسة لندن على اطلاق سراح
معتقلي مالطة وعدت الامة المصرية اطلاقهم فوزا لها .

هنا بدأ الصراع السياسي الجدي بين مصر وإنجلترا وهنا صارت الكلمة لرجال السياسة بعد ان حبطت مشورة رجال السيف والمدفع . وان لمن دواعي الأسف ان تذكر هنا ان مصر خرجت خاسرة من هذا الصراع السياسي ولقد ساءت حالها مما كانت في سنة ١٩١٤ . ولا يحتاج الانسان الى اكثر من ان يدير بصره حينما اراد فانه يصطدم اصطداما بالنفوذ الانجليزي برغم ما يسمى بالاستقلال .

ولقد ارسل الانجليز الى مصر احد اساطين الاستعمار في بلادهم الا وهو اللورد ملر فكان نصيب لجنته المقاطعة التامة من الشعب المصري فانقلب الى قومه ينصح اليهم بتلبية مطالب المصريين بعد ان تغافلت الوطنية في نفوسهم بشكل معدوم النظير .

ولقد كانت الساعة رهيبة والحالة دقيقة . فان الانجليز بعد ان قاطع المصريون لجنتهم تجاهلوا وجود الوفد باديء ذي بدء وعولوا على المضي في سياستهم بدون الاستئناس برأيه في حل القضية المصرية . ولكن المرحوم المستر بلنت تدخل لازالة الجفاء بين الحكومة البريطانية من جانب والوفد المصري من الجانب الاخر فكانت النتيجة ان ذهب المستر هيرست الى باريس ودعا الوفد الى الذهاب الى لندن ففعل .

ولا يسمنا هنا الا ان نقول ان الوفد وقد قرر الذهاب الى لندن « لمفاوضة » الانجليز رأسا بعد ان كانت اعماله حتى ذلك الحين قاصرة على نشر الدعاية المصرية في باريس وغيرها من العواصم

الأوربية وفي أمريكا - نقول انه كان ينبغي عليه ان يتثبت قبل رحيله الى العاصمة الانجليزية من الاساس الذي ستدور عليه المفاوضات. وهذه ملاحظة سنبين للقارىء اهميتها فيما يلي .

ثم دارت المفاوضات بين اللورد ملر وبين الوفد حيث تمخضت عن مشروع ملر المشهور الذي عرض على الامة المصرية فرفضته ان لم يقرن بالتحفظات وهو المشروع الذي اعلن دولة سعد باشا زغلول في حديث له مع بعض الطلبة المصريين في لندن بانه مشروع حماية « بالخط الثالث » . ولا بد هنا من الاعتراف بالفضل لدولة محمد سعيد باشا فقد كان قطب الرحي في حركة المعارضة للمشروع .

ونعود الآن الى الملاحظة السالفة . فقد تشرفنا ذات ليلة في اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمقابلة دولة سعد باشا في فندق سافواى بلندن . ولسابق صداقة بين دولته ووالدنا تبسط معنا في الحديث الذي استمر حوالى اربع ساعات . فلما استسمحناه في ان نبدي له ماعن لنا من الانتقادات على سياسته العامة افسح لنا صدره الابوى واظهر لنا استعدادده لسماع مايجول في نفوسنا .

ولما كنا قد سمعنا بان بعض الصحف المصرية كذبت رأى دولته في المشروع كان من الطبعى ان نفتتح الحديث باستجلاء رأى دولته فصرح لنا انه اخبرهم حقا « بان مشروع لورد ملر هو حماية الخط الثالث » ولكنه انما قال ذلك لهم في حديث خصوصى لا لينشروه

وفي جريدة الاهالي بصفة خاصة .

ثم اخذ دولته يقص علينا من انباء الوفد و كيفية تشكيكه وما حدث
بعد ذلك من الحوادث الى حين سفره من مالطة الى باريس . وقد
تطرق الحديث الى ذكر المفاوضات فدار بيننا حوار كالاتي :

س : كيف وافقتم معاليكم على الحضور الى لندن مع عدم علمكم
بالاساس الذي تدور عليه المفاوضات ؟

ج : لقد اكدوا لي ان اساسها الاستقلال التام لمصر والسودان

س : من هم الذين اكدوا لك ذلك ؟

ج : مندوبو الوفد الذين ارسلناهم الى انجلترا لجس النبض .

س : اذن لم يصل الى معاليكم شيء رسمي لامن اللورد ملر ولا من

احد من اعضاء لجنته ؟

ج : كلا .

س : سبق ان شغلتم معاليكم منصب القضاة الاعلى في مصر فلم

يكن يطاوعكم ضميركم على الحكم في امر من الامور الا بعد الاطلاع

على المستندات والوثائق الخاصة به . وانتم قد عركتم الدهر وتعرفون

من ماضي لورد ملر ما قد لا نعرفه نحن معشر الشباب فكيف استجرتم

لا نفسيكم الاقدام على امر خطير كنقل مركز القضية المصرية من باريس

الى لندن ولما يصلحكم مستند رسمي من لجنة اللورد ملر عن الاساس الذي

تدور عليه المفاوضات ؟ الا ترون معاليكم ان حضوركم الى لندن كان

غاطة سياسية كبرى ؟

ج : لا اكتمك الحقيقة يا وادى فالتد خدعنى زملائي ونروانى .

س : ان الامة المصرية انما وضعت ثقتها فى معاليكم فهي لا تعرف

شيئا عن هؤلاء الزملاء فلماذا لم تنبذوا استشارتهم وقد رأيتم خطاها ؟

ج : لقد خفت من تفرق الكلمة . ان اغلبيه اعضاء الوفد

استحسنوا الذهاب الى لندن فرأيت ان انزل على رأيهم تقاديا من

الظهور بمظهر المتعنت الخارج على الاغلبية .

س : ولكن نسيت معاليكم ان الامة وكلتكم فى السعي للاستقلال

القام لمصر والسودان أفلم يكن يجدر بكم استشارة البلاد قبل الاقدام

على امر خطير كهذا وخاصة وانكم لم تكونوا من رأى اغلبيه الوفد ؟

ج : هذا ما حدث على كل حال وقد رأوا ان لا بأس من استطلاع

رأى القوم هنا وقد حضرنا لهذه الغاية .

س : اذن لماذا كان رأيكم فى مشروع اللورد ملرن من بدء الامر ؟

ج : كان رأيى أنه حماية بالخط الثلث وان كان يشتمل على بعض

المزايا .

س : لماذا لم تصارحوا الامة بهذا حتى كانت تستنبر برأيكم وانت

زعيمها الذى تستر شد البلاد برأيه عند الخطوب ؟

ج : ان المشروع كما اخبرتلك يشتمل على بعض مزايا نفوفا من ان

يلوهنى الشعب المصرى لاننى حرمته من هذه المزايا استصوبت عرض

الامر عليه .

س : هذا كان يكون حسنا لو ان الذين انتدبتهم مع اليكم اعرض
المشروع على الشعب اكتفوا بمرضه دون ان يظهروا تحيزهم له فما بالك
وهم لم يتركوا وسيلة من الوسائل الاتجاؤا اليها لحل الامة على قبول
المشروع كما هو ؟

ج : لقد كلغتهم بالوقوف على الحياض التام عند عرض المشروع
على الامة ؟

س : لم يخبروك كيف استقبلته الامة ؟

ج : لند افهموني ان الامة راضية عنه كل الرضى .

س : هذا غير الواقع يا معالي الباشا . لم يبلغوك ما كتبه الاستاذ
عبد الحميد بك ابو هيف في نقد المشروع ؟

ج : كلا . بل كل ما قالوه لي ان الامة ابدت بعض رغبات في

صدد المشروع وانهم هم الذين اوعزوا اليها بتقديم تلك الرغبات ١١

س : ولكن يا باشا هذا ايضا غير صحيح فلقد طلب فريق من الامة
التحفظات وتشدد في قبولها وناهي الفريق الاخر بسقوط المشروع بتاتا .
فهل كان من المستحسن ومعاييركم مقتنعون بان المشروع «حماية» باخط
الثالث » أن تصارحوا الامة بهذا الرأي فان اصغت لمشورتكم قطعتم
المفاوضات وعهدتم الى حظيرة الوطن مرفوع الرأس وان أبت الا
التطوح وراء المشروع استقلتم من رئاسة الوفد وأشرتم على الامة

بانتخاب رئيس بدلکم يسعى للحصول لها على استقلال زائف ؟ اذ
ليس يخفي على معاليکم ان الامة وكلتکم فى السعى للحصول على
الاستقلال فان لم توفقوا فى مهمتکم فردوا الامر لها وليس فى ذلك غضاضة
عليکم . لان الزعيم هو الذى يقود مواطنيه الى طلب الكمال فان
ساروا خلفه طائعين فيها ونعمت وان اصرروا على الرضى بالقشور دون
اللباب فليترك لهم زعامتهم وليعلم انهم لم ينضجوا بعد الاضوج الكافى .
ج : انى معول على قطع المفاوضات اذا لم يصغ القوم الى
مطالبنا .

وهنا تشب الحديث فتناول عدة مسائل اخرى لا يتسع لها
هذ المقام .

ثم لم تمض على هذا الحديث بضعة ايام حتى ذهبنا مرة اخرى لزيارة
سعد باشا فأخبرنا انه يعد معدات السفر بعد ان رأى من تعنت القوم
وتصلبهم ما يذهب بصبر الحليم .

وبعد انقطاع المفاوضات ومفارقة سعد باشا للندن هدا الجو
السياسى هدوءا نسبيا ونشطت الدعاية المصرية بعض النشاط . ولكنها
كانت غير موفقة لسوء الحظ لانها كانت قائمة على الابهام والغموض .
بمعنى أن الذين كلّفوا بها لم يشرحوا للانجليز ولاعضاء حزب العمال
خاصة ما يفهمه المصريون من نظرية الاستقلال التام .

ونذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ مكرم عبيد جمعنا مرة فى لندن بالمستر

ـ ف ـ

سوان عضو البرلمان المشهور قبل مجيئه الى مصر فتجاذبنا معه اطراف الحديث طويلا . فكان مما سألتنا عنه ماتفهمه من نظرية الاستقلال التام فقلنا له على الفور اتنا نفهم منها جلاء الانجليز عن البلاد المصرية بأسرها لافرق في ذلك بين القاهرة والاسكندرية او السويس او العريش . وقد سألتناه بدورنا هل يعتبر الانجليز انفسهم مستقلين اذا احتل الاسطول الالماني احد ثغورهم ؟ فكان جوابه بالنفى طبعاً . ولا اظن ان صراحتي هذه آلت المستر سوان بل بالعكس جعلته يقول لي على مرأى ومسمع من الاسناد مكرم « اننى اهنى عن نفسى بمعرفتك لانك تستطيع ان تميز بين الاستقلال والاحتلال » .

وبهذه المناسبة ايضا اقول اننا تناقشنا عدة مرات مع المرحوم المستر بلنت في منزله في فساد مشروع ملر واخيرا استصوب أن يقدمنى الى المستر ماسنجهام محرر جريدة النيشن وقتئذ واحد اساطين الكتاب السياسيين الانجليز فلما سألتنا رأينا في المشروع اجبناه فوراً بأنه مشروع فاسد يراد به الضحك على ذقون المصريين الذين لن يرضوا عن الاستقلال التام بديلاً . فلما سألتنا عما نفهمه من تلك العبارة لم تتردد في ان نجيبه بان الجلاء التام عن وادى النيل هو أول شروط ذلك الاستقلال . فلما أبدى المستر ماسنجهام دهشته لتلك الصراحة دار بيننا الحديث الآتى :

انا : لا داعي للدهشة لأن انجلترا اذا كانت جادة في رغبتها في

حل المسألة المصرية بما يتفق والعهود التي قطعها المصريين ولاوربا
فعلينا ان تمجّل بالجلاء عن وادى النيل لان موقفها فيه هو موقف
المغتصب لأأفل ولا أكثر وهو شبيه من كل الوجوه بموقف المانيا عند
احتلالها البايك .

هو : ولكن كيف تحمون قناة السويس اذا جلا الانجليز
عن مصر ؟

أنا : ان القناة طبعا هي معضلة المضلات في نظر الانجليز .
ولكن لنبحث الموضوع بخصاهاد ثالثتتبع بضعف مركز انجلترا من الوجهة
القانونية والمنطقية .

فانت تسلم معنى بانه لا يوجد الآن من يتحدى سيادة الاسطول
البريطاني في البحر المتوسط . ففرنسا وايطاليا حليفتا انجلترا ثم أن
اليونان صنيعتها . وليس ثمة اسطول نمساوى أو تركى . فان قلت أنه
يحتمل أن يتألب عليها حلفاؤها في المستقبل أجبنيك بان الحرب العالمية
قد علمتنا أنه لا سبيل لانزال جيش في بلاد دولة اخري إلا بعد القضاء
على معدات الدفاع البحرى ومنها الاسطول طبعا . أو بعبارة اخرى
ان فرنسا وايطاليا ومن عسى أن ينضم اليهما في المستقبل لا يستطيعن
انزال جنود في اى جهة من الشواطىء المصرية الا بعد الاشتباك مع
الاسطول البريطانى في البحر المتوسط والتغلب عليه . فان تمت
لاسطواكم الغلبة على اساطيل الاعداء لم تعد بكم حاجة لحاميتكم

— ق —

الموجودة في منطقة القناة . أما اذا وقع العكس وتغلب عليكم اسطول العدو فلن تغنى عنكم حاميتكم في القناة شيئاً . بل سيكون مصيرها الهلاك العاجل مهما كانت قوتها . وحسبك انها تصبح بين نار الجيش المهاجم ونار المصريين الذين لا بد ان ينتهزوا تلك الفرصة فيقلبوا لكم ظهر المعن . نخير لكم ان تحتفظوا بصداقة المصريين وولائهم وذلك بالجلاء عن بلادهم قاطبة وان تعهدوا اليهم بحماية القناة والاستعانة بكم عند الحاجة وتقوية اسطولكم في البحر المتوسط بحيث يستطيع صد عادية المعتدين على مصر .

ثم لعالمكم لا تقولون انكم تحمون القناة من المصريين إذ ليست لهؤلاء مصلحة في تعطيل مرور السفن فيها بل انها متى عادت اليهم في سنة ١٩٦٨ بعد انتهاء امتياز شركة القناة ستصبح من اكبر موارد الثروة في البلاد .

هنا اقتنع المستر ماسنجهام اقتناعاً تاماً وصرح بان تلك هي اول مرة يرى فيها امكان حل المسألة المصرية بهذه السهولة ووعد امام المستر بلنت بان يضرب على هذه النعمة في جريدته وقد بر الرجل بوعدده وكتب يقول انه مقتنع بان الحل الوحيد للمسألة المصرية هو الجلاء عن وادي النيل وعقد معاهدة صداقة مع الشعب المصري .

ولم نكتف هذه الآراء عن قائلناهم من رجال الصحف كحرري جريدة الديلي هيرالد او المانشستر جارديان او الوستمنستر غازيت او اعضاء

البرلمان امثال المستر سوان والمستر لانسيبوري صاحب الديلي هيرالد او المستر رامزى مكدونالد نفسه قبل توليه الوزارة وغيرهم وغيرهم .
ثم رأينا اتماما للفائدة ان نترجم التقرير الذى وضعه الحزب الوطنى فى الرد على مشروع ملز ووضعه له مقدمة اتينا فيها على نقط الخلاف التى بيننا وبين الانجليز وتكلمنا عن مسألة القناة بالمعنى الذى تكلمنا به مع المستر ماسنجهام وذكرنا الانجليز بان الجلاء هو الحل الوحيد للمسألة المصرية وطبعنا ذلك كله ووزعناه على اعضاء البرلمان والصحف الانجليزية والامريكية وموظفى قلم السكرتيرية فى عصبة الامم .

ولست اظن اننا خسرننا بهذه الصراحة بقدر ما خسرناه بالتمهل الابهام والغموض فى مخاطبة الشعب الانجليزى . لان المعروف عن هذا الشعب انه عادل محب للانصاف ولكنه يشق الصراحة ويكره المداجاة والمواربة . ولعل هذا من اهم الاسباب التى حالت دون تفاهمنا معه مباشرة . فالى ان نسمع قضيتنا خالية من الغموض والتعقيد فلا أمل فى حل القضية المصرية بالشكل الذى يحقق امانينا القومية . فواجبنا اذن هو نشر الدعاية المصرية فى انجلترا وليكن اساسها طلب الجلاء واقتناع الانجليز بان هذا الحل فضلا عن انه لا يهدد مصالحهم او يتعارض معها فانه الوحيد الذى يتفق مع شرفهم وشرف تاجهم .
ونعود الان الى حديث المفاوضات فنقول ان دولة سعد باشا

— ش —

ما كاد يرجع الى مصر حتى هبت ريح عاصفة مزقت البلاد احزابا وشيعا وفريق يطلب المفاوضة وفريق يرفضها ويستنكرها وفريق يرى ان تكون على يد سعد باشا بينما يرى فريق آخر ان تكون على يد دولة عدلى باشا . ولقد كان خليقا بالسياسة الانجليزان يقفوا متفرجين على تلك الحرب الشعواء التى تطاحنت فيها الاحزاب المصرية بلا جدوى .

ولقد كان مع الاسف لهذه الحرب الطائشة صدى بين الطلبة فى اوربا مما جعلهم يستقبلون دولة عدلى باشا اشنع استقبال فى طريقه الى لندن على رأس الوفد الرسمى .

ولقد ذهبنا باسم الجمعية المصرية فى لندن لمحادثة دولة عدلى باشا فى فندق الكارلتون بلندن فى موضوع المفاوضات فالفيحاء لا يخرج فى برنامج ولا فى مطالبه عن برنامج ومطالب الوفد فمجبنا اذن من ذلك التطاحن السخيف بين الاحزاب لغير ما سبب جوهرى اللهم الا الخلاف على رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات .

ولم يكن دولة عدلى باشا أقل من دولة سعد باشا غيره على مصالح بلاده فقد قطع المفاوضات بعد ان ضاق صدره ذرعا بعنت اللورد كيرزون والمستر تشرشيل . وما كاد يعود الى مصر فى أواخر سنة ١٩٢١ حتى قدم استقالته وانسحب من ميدان السياسة وهنا أصبح جو السياسة المصرية مكفهرًا بما تجمع فيه من السحب ، وهنا أيضا

ازدادت نار المداوة والبغضاء اشتعالا بين المصريين بعضهم وبعض .
فنفي من نفي الى سيشل واعتقل من اعتقل في المظله وقصر النيل
والمحاريق وغيرها وظلت البلاد بلا وزارة الى ان تقدم لها
دولة ثروت باشا في اوائل سنة ١٩٢٢ فشكل وزارته على اساس
تصريح ٢٨ فبراير المشهور الذي احتفظت فيه إنجلترا بصفة مطلقة
بالنقط الاربع التي تكفي كل واحدة منها لهدم استقلال مصر .

وليست بنا حاجة ، كما ان المقام لا يتسع ، لبحث مواطن الضعف
في هذا التصريح وحسبنا دليلا على قيمته العملية اننا صرنا اعجوبة
الاعاجيب بين الامم فيينا تتمتع ببرلمان واستقلال وسفراء في
الخارج اذا بالاحتلال مرابط في عاصمة بلادنا واذا بمندوب بريطانيا
السامي تكفي كلمة واحدة منه لالغاء البرلمان واغلاق دور السفارات
والمفوضيات . ومع ذلك يوجد بيننا من يسبح بحمد هذا التصريح
ويعده نعمة كبرى على البلاد !!

ثم توالى الوزارات الى ان جاءت وزارة دولة يحيى باشا فاعادت
معتقلي جبل طارق وغيرهم من المنفيين السياسيين بعد ان اتفقت مع
الانجليز على قانونى التضمينات والتعويضات ولما دارت الانتخابات
البرلمانية اسفرت النتيجة عن اغلبية وفدية فتولى الوزارة دولة سعد
باشا برغم النصيحة الصادقة التي اسداها اياها سمو الامير الجليل عمر
طوسون . ولعل اشد ما يأسف له الانسان هنا ان الوزارة السعدية

لم توفق الى حل النزاع القائم بيننا وبين انجلترا في عهد قريع وزارة العمال في دست الحكم .

وبهذه المناسبة لا بد لنا من أن نقول صراحة ان مصر خسرت أيما خسارة لعدم ائتلاف أحزابها بعد ظهور نتيجة الانتخابات في سنة ١٩٢٤ . فلقد كان في وسع زعيم الاغلبية أن يدعو إلى عقد مؤتمر وطني عام كالذي عقد بعد ذلك بعامين فيتصافي الزعماء فيما بينهم ويقسموا ألا يشكل أحد منهم الوزارة إلا إذا غيرت وزارة العمال الاساس الذي قام عليه تصريح ٢٨ فبراير . فان وفقت إلى ذلك - وهو ما كان مرجحا جدا نظرا لما أصبح عليه مركزها من المتانة والمنعة على أثر نجاحها في حل مشكلة التعويضات الألمانية - لحلت المعضلة المصرية حلا نهائيا ملائما لمصالحنا . وأما إذا راوغت في إجابة مطالبنا أو لم تجد من البرلمان البريطاني ما يشجعها على المضي في سياسة المساومة معنا فلا نكون قد خسروا شيئا وحسبنا ان نكون قد خرجنا من المعركة السياسية متحدى الكلمة متراصي الصفوف

ولكن فاتت تلك الفرصة الذهبية وظلت الوزارة السعدية تتباطأ في فتح باب المفاوضات إلى أن تزعزع مركز وزارة العمال وأصبح سقوطها أمراً لا بد منه بعد أن تألب عليها المحافظون والاحرار . وما كان أولانا بان لا نفتح باب المفاوضات مع تلك الوزارة بعد أن رأينا وهن مركزها وشدة حاجتها الى التمسك بآية مسألة من المسائل لتعزيز

مركزها على حسابها . وهو ما حدث فعلا فان الرئيس مكدونالد الذي صرح مرة وهو في بور سعيد « أن المسألة المصرية يمكن حلها في أثناء تناول فنجان القهوة » ماكد يقع بصره على دولة سعد باشا حتى أخذ يعالج المسألة المصرية بشكل يحسده عليه اشد المحافظين غراماً بالاستعمار . وكانت النتيجة طبعاً فشل المفاوضات ولم يجد وزارة العمال تشبهاً وتعنتها شيئاً بل لقد فضحت نفسها وخذلها الكثيرون من انصارها .

وفي عهد الوزارة السعدية وقع حادث اغتيال السردار فاتخذة السياسة الانجليز ذريعة لقضاء لبائتهم في السودان وغيره . على ان حادث الاغتيال ان كان قد دل على شيء فانه دل دلالة واضحة على ان ما يسمونه الاستقلال المصري ليس له وجود في الحقيقة . ولعلنا لم ننس ذهاب اللورد اللنبي في خمسمائة من فرسانه وتقديمه انذاره المشهور لدولة سعد باشا ولا ما ترتب على هذا الانذار من سقوط وزارة الاغلبية وتعطيل البرلمان الى آخر ما هنالك من الحوادث المحزنة التي لاتزال اثارها ماثلة للعيان .

ولقد اظهرت مجازمة قتلة السردار ان الامة المصرية كانت بريئة فعلاً مما وصمتها به الحكومة البريطانية وقت تقديم بلاغها المشؤوم ولكن ماذا يعنى السياسة الانجليز ذلك وقد نالوا امانيتهم وقضوا لبائتهم؟ والآن وقد اختلفت الاحزاب وحلت ما يسمونها سياسة التفاهم محل سياسة التشاد والعناد بين مصر وانجلترا فهل يمكن أن يقال اننا نخطو الى الاستقلال أم اننا نتدهور ونتقهقر؟ ان الموقف جلي والحالة

لا تحتاج الى بيان أو شرح فقد أوشكنا أن ننسى مطالبنا القومية التي
ثارت الامة من أجلها بفضل هذه السياسة الجديدة . اننا ممن يحبذون
التفاهم مع الانجليز بل والتحالف معهم ولكن الاستسلام والتفريط في
حقوقنا لا يصلحان أساساً للتفاهم . وماقيمة تفاهم لا يكون بين الند والند
والصديق والصديق ؟ فليذكر السياسة الانجليزان التفاهم الدائم لا يكون
الا بتحقيق آماني المصريين القومية . بهذا وحده يضمنون ولاء
المصريين ويكسبون ثقتهم بقطع النظر عن يتربع في كراسي الحكم
في القاهرة .

ان انسحاب بريطانيا من وادي النيل هو الحل الوحيد للمسألة
المصرية لا من وجهة المصريين بل من وجهة الانجليز انفسهم فليتهم
السياسة الانجليز النظر في هذا وليشيحوا بوجوههم عن نصائح
رجال العسكرية الذين يحسنون لهم دوس ماقطعتة بريطانيا على نفسها
من الوعود المقدسة للعلاء عن مصر .

وعلى السياسة المصريين واجب صريح . لقد قطعوا شوطا بعيدا
في سبيل التفاهم مع انجلترا ولكن بلا جدوي . فهلا عادوا ادراجهم
واهابوا بامتهم ان تستأنف جهادها المشروع لتحقيق امانها القومية بعد
ان اصم الانجليز آذانهم عن سماع كلمة الحق ؛ ان الوقت لا يزال فيه
متسع فيلقولوا كلمتهم حتى تتحد صفوف الامة جميعا وتقف كلها كالبنيان
المرصوص وتلاشي الخلافات الحزبية فليس من الرجولة في شيء ان يتقاتل

المصريون على العرض بينما الغاصب واقف يتفرج علينا ويتسلى باختلافاتنا .
لقد عنيانا الى الان بذكر المسألة السياسية التي تهتم لها جميع
البيئات المصرية طبعاً ورأينا فيها هو أننا تأخرنا بمراحل عما كنا عليه في
سنة ١٩١٩ وحسبنا ان الانجليز لا يزالون يتدخلون حتى في اختيار
وزرائنا . وهل أدعى إلى السخرية من هذا الاستقلال الذي لا يكفل
لرئيس حزب الاغلبية تشكيل الوزارة بل يقضي عنها اقضاء ويوكل أمر
تشكيلها إلى رجل يرتكن الى حزب من الاحزاب ؟

بقي أن نقول كلمتنا في الحالة الاقتصادية التي نشأت عن الثورة المصرية
لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشؤون السياسية . وكيف لا
والمال هو روح النهضة القومية وقلبها النابض ؟ ولقد رأينا مصطفى كمال
في تركيا فضلاً عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية
وغيرها من الشؤون الحيوية جزءاً كبيراً من التفاته واهتمامه فما لبث أن
حرر تركيا من الرق الاقتصادي بعد أن حطم بسيفه ماحولها من
الاغلال السياسية

وقد كادت تكون النهضة المصرية ناقصة لولا أن قيض الله لها من
من وضع الدعامة التي يقوم عليها الاستقلال الحقيقي . فبينما كان الناس
مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة
وتتحد كمتهم تارة أخرى على انتشار البلاد من الوحدة التي أوقعها فيها
تخاصمهم وتبازمهم . نقول بينما كان يجري ذلك كله كان هناك رجل يعمل

في سكون وهدوء بعيدا عن الضوضاء والثرثرة فاذا به قد وضع خلسة الصخرة التي تستند اليها مصر اذا عصفت بها الاعاصير وتلوذ بحماها ان عبس لها الدهر أو تجمعت عليها الخطوب والملمات .

ولعلك تعرف ذلك الرجل فهو « طلعت حرب » وكفي .

فهذا الرجل مها أمعن في الفرار من الشهرة اذا بآثاره تم عليه في كل مشروع اقتصادي حيوي . وبحسبنا أن نسرده عليك بعض تلك المشروعات حسب تواريخ تأسيسها . فهناك مطبعة مصر - والشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الاقطان وشركة مصر للتمثيل والسينما - وشركة مصر للنقل والملاحة .

ولكن هناك ما هو أهم من كل هذا . هناك بنك مصر يل نخر مصر . فاذا ذكر اسم طلعت حرب ذكر الى جانبه بنك مصر الذي أصبح كالغرة في جبين النهضة المصرية .

ولسنأخذنا نحن وحدنا الذين نذيع فضل الرجل فلقد أراد أخيراً أن يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ لكثرة اشغاله ولكن المجلس رفض ذلك وأبى ان يحرم من ذلك الكوكب اللامع الذي ينير الظلام أمامه متى جدد جد البعث في الشؤون المالية

ولقد كان طلعت حرب موفقا في انتقاء الرجال الذين اعتمد عليهم فأعانوه ورسم لهم الطريق فسلكوه غير هيايين ولا وجلين . يمينا

— غ —

اتهم خير جماعة أنجبتهم البلاد تعاونوا فيما بينهم على وضع قواعد مجد مصر. فالى الأمام يا طلعت انت وذراعك الأيمن فؤاد سلطان فلقد والله رفعت اسم مصر عاليا بين الامم وقدمتها لمواطنيكما فى خلال الأزمات الاقتصادية من المساعدات ما سيبقى مذكورا لكما بالفخر المقرون بالحمد والشكر. وما دام بنك مصر هو البنك الذى يجدر بكل مصرى أن يفاخر به كما لو كانت له فيه حصة فلا نجد أوفق من أن نختم هذه المجالة بكلمة موجزة عن هذا البنك وفى يقيننا أنها ستصادف من قلوب القراء اذ تياحا واغتباطا. فلقد بلغ رأس ماله ٨٢٠٠٠٠ جنييه مصرى وربما تقرر فى غضون هذا العام أو العام المقبل طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام فيها.

وفضلا عن الفروع الكثيرة التى فتحتها البنك ولا يزال يفتحها فى داخل القطر فقد قرر أن يفتح فرعاً أولياً فى ميدان فندقوم بجوار الأوبرا بباريس وسيحتفل بافتتاحه فى صيف هذا العام وهو لمعرك خير اعلان عن مصر وابناء مصر.

ففرجو النجاح لذلك الفرع ونرجو أن يلحق به فرع آخر فى عاصمة أخرى فبهذا يعلن طلعت حرب عن كفاءة المصرى وأهليته للاستقلال التام

على احمد شكرى

مصر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧



المفتور له
السلطان حسين كامل



محمد بك طاعت حرب



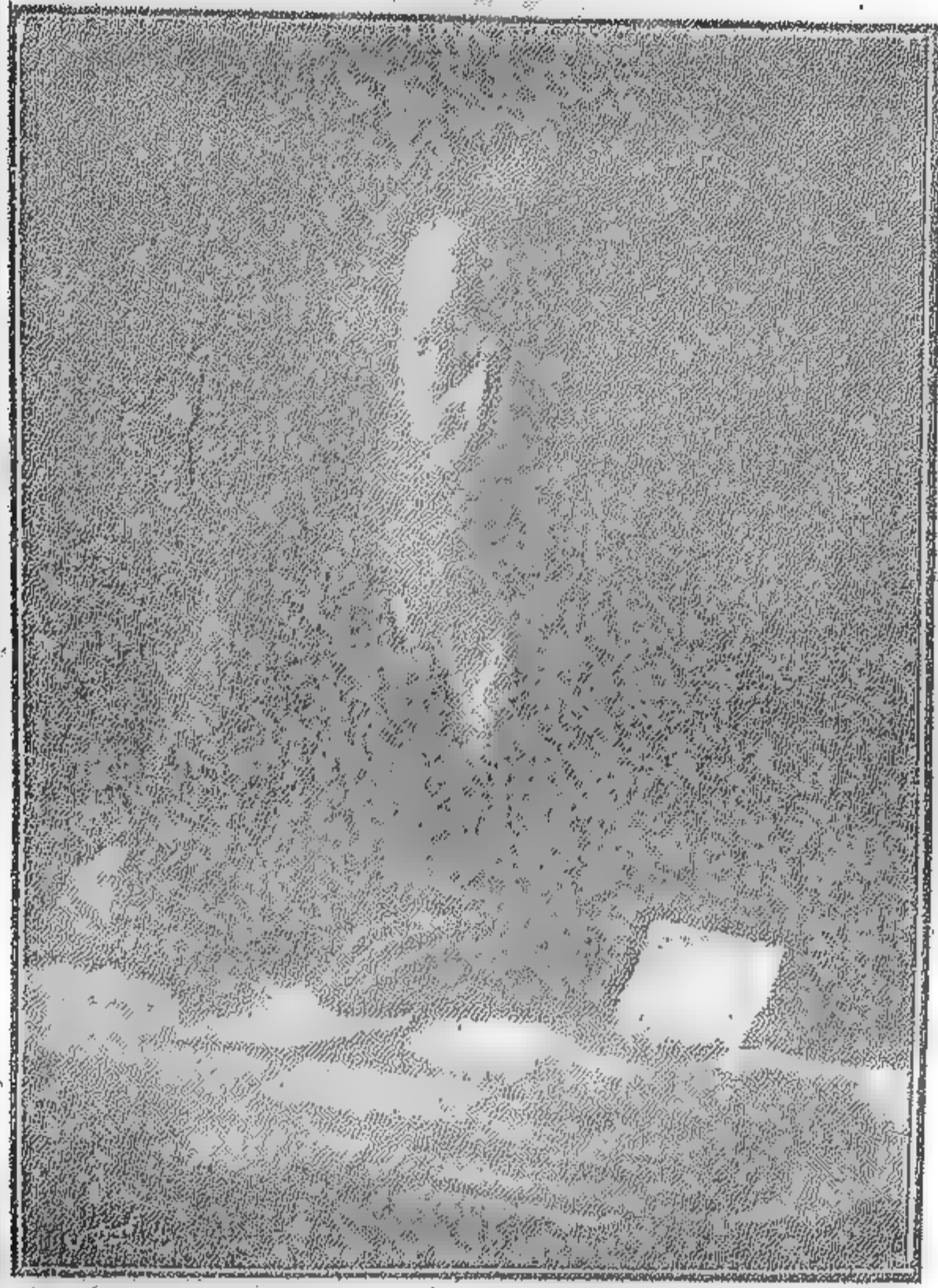
فؤاد بك - سلطان



المغفور له محمد سلطان باشا
رئيس مجلس النواب في عهد الخديوة توفيق باشا
وهو والد السيدة الجميلة هدى هانم مراوى

مقدمة

بقلم صديق المصريين المشهور



المسترولفريد سكاون بلنت

كثيرا ما حاول « المستر غلادستون » في الجيل الماضي أن يبرر
ضرب الاسكندرية بقوله ان « واجب الشرف » هو الذي ذهب به
الى مصر تنفيذاً للوعود التي قطعها اسلافه في الوزارة ، وانه شيبادر
بالجلاء (وهو واجب يقضى به الشرف أيضا) متى استتب النظام في
وادي النيل .

والآن وقد مضى على الاحتلال ثمانية وعشرون عاماً نسمع «السير ادوارد غراي» — خليفة «مستر غلادستون» — يلوّك لفظي الواجب والشرف ولكن لا لتعجيل الجلاء بل لتبرير نية البقاء في مصر الى الابد، وهي نية لم يعد ثمة سبيل الى انكارها. ويظهر أن حجة «السير ادوارد» هي ان انجلترا نظراً الى انها لبشت في مصر تلك المدة الطويلة توطد النظام وتدير للمصريين شؤونهم من غير ان تنجح في جعلهم راضين عن وجودها في بلادهم أو شاكرين لها خدماتها — ترى ان من «العار» عليها ان تتخلى عن واجبها حيالهم او تتركهم ضحية الفوضى التي يزعم انها لا بد واقعة اذا هي جلت عن وادي النيل !

وبالرغم من سكوت اشياء «السير ادوارد» البرلمانيين عن نظريته هذه لازلت ميالا الى اعتقاد انه يوجد قليل من المنصفين في صفوف الاحرار الانكليز والاسكوتلانديين تأبي معدهم أن تسينغ مثل هذا الطهي السياسي. ولا بد أن يكونوا قد أحسوا بالتناقض المعيب في دعوى الشرف التي يدعيها السير ادوارد حيال شعب لا تربطه بالامبراطورية الانجليزية رابطة رسمية او غير رسمية، ذلك انه ليس لانجلترا في بلاده مركز شرعي ما، وطالما صرح على رؤوس الاشهاد بأنه في غنى عنا وعن مساعدتنا وكثيرا ما طالبنا بالجلاء العاجل . أفلا يجدر بقدماء الاحرار بعد دعاوى الشرف والواجب هذه — ان يتساءلوا عن السبب الادبي الذي يجعلنا نحكم المصريين رغم ارادتهم ؟ فان قيل إن وجودنا عادائهم

في الماضي بالفوائد العظمى وان استمرارنا في بلادهم لا يسد ان يعود عليهم في المستقبل بأكبر الفوائد، أفليس من المدهش اذن انهم ينظرون اليينا بعين البغضاء والكراهية؟ واذا كنا حقاً نقذناهم ولا نزال ننقذهم من القوضي فلماذا يتشبثون برحيلنا؟ بل ما الذي يجعلنا نعاملهم في سبيل نظام سنناه لهم - لا بصفة الاصدقاء - وهي دعوى طالما رددناها - بل باعتبارهم شعباً مغلوباً على امره فنلغى حرية صحافتهم ونمكث الوعود التي كررناها لترقية نظمهم حتى افسحنا بعملنا هذا المجال للحكم الاستبدادي وما يتفرغ عنه من الرذائل كالجاسوسية وتفتيش المنازل والاعتقال والنفي والسجن كما كانت الحال في أيام العصور المظلمة، لا بل صرنا نعتبر مطالبتهم لنا باحترام وعود الجلاء التي قطعناها لهم بمثابة تحريض على الفتنة فنهددهم - اذا ما أخفقت وسائل الضغط الخفيفة هذه - بالالتجاء الى الاحكام العرفية؟

وعندى ان الكتاب الحاضر يقدم الجواب الشافي لما يعتبر لغزا غامضاً . فهو بقلم رجل اذا لم يكن انجليزياً فقد اتخذ هذه البلاد وطناً ثانياً له بعد طول مكثه فيها وهو فوق ذلك رجل تجرى في عروقه الغيرة على سمعة انجلترا وشرفها ولا سيما أنه يرى الشعب الانجليزى في معالجه للمسألة المصرية بصفة خاصة قد حاد عن جادة الصواب وأوشاك ان يتطوح نهائياً في طريق غير شريف مخوف بالمخاطر. فالكتاب عمل فذ وضعه عقل فريداً حاطاً علماً بالموضوع الذى تولى معالجته لا من جهة صدق الرواية فحسب

بل من جهة طول المراس والمعرفة المباشرة بالعوامل الخفية التي تسيطر باسم المصالح المالية على شؤون أوروبا وتندرج إنجلترا بالسقوط الامبراطورى. فالكاتب يهزو وجود هذه الحالة الخطيرة قبل كل شيء الى جهل شعب عامل كالشعب الانجليزى وقصر الوقت الذى يخصصه لدرس شؤون شعب آخر وهما سبيان يدفعانه فى النهاية الى وضع ثقته التامة فى رهط من الوزراء وتولييتهم النظر فى مصالحه الخارجية وهو لا يكادون لا يقلون عنه جهلا بها. وهو يعتقد ان الشعب الانجليزى لو وقف على تاريخ التصرفات السياسية المالية الشائنة الخاصة بمصر لاستحال على الاحرار منه ان يظلوا مخدوعين بدعوى الرخاء المادى الذى قيل انه عاد على مصر بسبب الاحتلال البريطانى، ولرفضوا بتاتا ان يخطوا خطوة أخرى وراء زعمائهم الرسميين فى البرلمان لموازرة سياسة لا تتفق وتعاليم الاحرار فى شيء. وانى لأراني مدفوعا لمشاركة المؤلف فى اعتقاده واعتذاره عن جهل الشعب الانجليزى ومن بينه الوزراء. فانى لأذكر جيداً كيف أن هذا الراديكالى الطيب القلب « السير ويلفريد لوسون » عند اطلاعه فى صيف سنة ١٨٨٢ - بينما كانت مدافع اسطول « السير سيمور » تطاق قنابلها على الاسكندرية من غير ان يعرف السبب فى ذلك الاعتداء - على كراسة صغيرة عنوانها « نهب المصريين - قصة شائنة » تلخص فيها مؤلفها بصورة تستوقف الانظار ماجاء فى الكتب الزرق عن دسياسة القرض الذى دفع حكومتنا الى القيام فى وجه الشعب المصرى جاعلة

قضية دائني مصر قضيتها - قال في استغراب واندهاش: « لو ان هذه الكراسية نشرت منذ شهر لما رضى « المستر غلادستون » عن هذا الظلم والعسف ! » وهو قول حق . فان الكراسية طبعت ست مرات في مدة لا تتجاوز ستة أسابيع . وكانت نتيجةها ان أثارت ثائرة السخط وتوبيخ الضمير في نفس كل من قرأها من الاحرار الصادقين - ومع ما أحدثته هذه الكراسية من رد الفعل الذي لم يأت الا بعد أن أزف الوقت وأصبح في حكم المستحيل وقف ربح الحرب فانه جرح سمعة حكومة ذلك العهد ودفعها الى اعلان رغبتها في اصلاح خطئها نحو المصريين مما أدى الى هذه الوعود المقدسة التي قطعت لها مراراً وقد اتينا عليها في آخر هذه المقدمة - والتأكيد فيها بأن حقوق المصريين بصفتهم شعباً حراً ستبقى محترمة وان قسطاً وافراً من حريتهم الدستورية سيرد اليهم .

وقد مضى على هذا الحادث ثمانية وعشرون عاماً نفذت في خلالها الكراسية المذكورة التي وضعها المستر سيمور كيز منذ زمن بعيد كما أن الحوادث نفسه أصبح نسياً منسياً اللهم الا اذا استثنينا نفر القليل من الساسة الذين شهدوه ولا يزالون أحياء الى اليوم . وقد اسدل الستار على الفضائح المالية التي أتت عليها الكراسية وهي الفضائح التي لم يستطع احد تحديدها أو تقضيها الى هذه الساعة حتى اني لأرتاب فيما اذا كان ثمة رجل واحد في الوزارة الحاضرة - وزارة « المستر اسكويث » - خلا اللورد مورلي « على ما يحتمل ، له قل المام بكيفية تدخلنا في مصر .

وانى اعتقد أن « السير غراى » نفسه يجهل جهلا مطبقا تاريخ
الاحتلال كما ان مجلس العموم أصبح الآن خاليا من وجود عضو
انجليزى واحد لا ينتمى لحزب يستطيع ان يقدم للمجلس من ذهنه
الخاص المعلومات المتعلقة بذلك الاحتلال . ولعل السير تشارلس
ديلك هو العضو الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة ولكنه
لا مرمما قد التزم الصمت . وهناك شخص آخر قد يرشجاع يستطيع
الكلام فى الشؤون المصرية هو المسترجون ديون وهو ليس
نائبا عن احدى الدوائر البريطانية بل هو ايرلندى يطالب بالحكم
الذاتى .

وماذا كانت نتيجة هذا الجهل المطبق ؟ كانت نتيجة ان رسمت
فى نفس الجمهور طائفة من الخرافات الشبيهة بالرسمية خاصة بعلاقاتنا
بمصر وكلها مناقضة للحقيقة ، هذا فضلا عن أن الكلمة النافذة أصبحت
الآن للأشخاص الذين يهمهم من الوجهة المالية بقاء احتلال انجلترا
لوادى النيل موهمين الشعب بأن ادارة شئون مصر فى الماضى كانت
ظاهرة ناجحة وأنها ستكون كذلك فى المستقبل . وأولى هذه الخرافات
وأكثرها ذيوغا هي أن ظهور انجلترا على المسرح المصرى كان بادر
ذى بدء عملا من أعمال الخير المحض ! ففى مثالا لم تكن مسئولة عن
وقوع مصر فى الدين بل انها أنقذتها من الافلاس والخراب ، وانها منذ
ذلك الحين نجحت نجاحا مطردا فى ادارة المالية المصرية ، وانه ليس ثمة

مجال للارتياح في نواحيها الرسمية ، وان الرخاء الذي تتمتع به مصر
راجع الى مجهوداتها ، وان الفلاحين أصبحوا الآن في محبوبة من
العيش لم يألفوها من قبل ، وان مصر الحديثة اذا كفرت — كما يقول
« السير غراي » — بتلك النعمة فليس يرجع ذلك الى غلط انجلترا وانما
يرجع الى ضعف ذاكرة الجيل المصري الحاضر والى سلبية الامم في
نكران الجميل .

ويحتمل جداً أن « السير ادوارد » نفسه يؤمن بتلك الخرافة كما
ذكرناها هنا . ولكن ايمانه هذا لا يجعلها حقيقة . واني أرجو ان يفيد
هذا الكتاب هو وزملاءه الذين يفوقونه جهلاً . أما فائدتهم شخصياً
أول من عداهم من الاحرار فهي أنه يطلعهم من جديد بتفصيل أوفى
مدعم بالتواريخ الى وقتنا هذا ، على قصة السكراسة المنسية ويعيد الى
ذاكرتهم الخطأ الاول الذي ارتكبته انجلترا حيال المصريين بصفتها
دولة تقرض القروض توطئة لاستعباد مدينيها اعتداداً بسطوتها الحربية ،
ويكشف لهم الستار عن حقيقة الموقف المالي الحاضر . أي انه يخولهم
فرصة نادرة — بلا احتياج للتعقيد في الوثائق الرسمية التي لانهاية
لها — للوقوف على حقيقة تاريخ مصر المالي في خلال الاربعين عاماً
الماضية . واذ ذاك يستطيعون أن يفرقوا بين الحق والباطل بعد ان
طال أمديتخدير الضمير الوطني وتغاضيه عن سلسلة أعمال العنف الجنائية
بفعل شرذمة الانصار الرسميين وفي ظليعتهم اللورد كرومر وهو أقلامهم

جميعاً استحقاقاً للثقة.

وسوف لا يجحد القراء في هذا الكتاب ما يتعلق شرفنا القومى ولكنهم سيجدونى اهدى لهم من غيرهم وربما اعانهم على ان تسترد ضمائرهم مافقدته من قوة التمييز بين الهدى والضلال . ومع اننى قليل الثقة بأن يتأثر به موظفو وزارة الخارجية - وهم الذين يمدون الوزير بما هو فى حاجة اليه من البيانات والمعلومات - فيشيرون بانتهاج سياسة أخرى هى أدنى الى قواعد الشرف والانصاف - فاني احسب انه لن يخيب الخيبة كلها من يستند الى مبادئ الشرف والمعدل فى مخاطبة الوزارة مجتمعة . ومهما يكن من شئ فان السعي فى هذا السبيل لا يذهب سدى وانى ليسرنى ان يقرن اسمى بكتاب هذه غايته . ولما كانت المسائل المالية مما لا تسينغه نفسى فقد كنت عاجزاً عن البحث فى مالية مصر فى كتاب خاص بى . ولكن طول خبرتى باصول المسألة المصرية يجيز لى ان أعترف بلا تردد بالمزية العظيمة لما ذكر فى هذا الكتاب بشأن هذه المسائل وسيجد القراء كيف صيغت الحقائق فى قالب يسترعى الانظار بطريقة لا عهد لى بها فى كتاب سابق

واليك بياناً بالخرافات الرسمية الزائفة التى تذاع بين الجمهور مما فنده الكاتب تفصيلاً تاماً .

أولاً - ان مصر قبل تدخلنا فى شؤونها كانت دولة همجية غارقة فى بحار الجهالة لا قانون لها ولا نظام مجردة من الوسائل العادية الاولى

لصيانة الارواح والاموال !

ثانيا - ان تدخلنا لم يكن بمحض ارادتنا بل ساقطنا اليه ظروف
خارجة عن طوقنا !

ثالثا - ان امتداد اجل الاحتمال كان بالرغم منا وذلك لاسباب
أخرى خارجة أيضا عن طوقنا

رابعا - ان مصر مدينة لانجلترا بكل رخائها المادي الحاضر !
خامسا - انه يجب عليها ان تشكرنا بصفة خاصة لاننا انقذناها
من الافلاس !

سادسا - ان ادارتنا لمالياتها كانت تنطوي على النزاهة وان النجاح
المطرد كان حليفها !

سابعا - ان واجبنا حيالها وحيال انفسنا هو الاستمرار على
تلك الادارة !

ثامنا - ان المصريين عاجزون عن فهم مصالحهم !
تاسعا - اننا لو جلونا عن مصر لسادت فيها الفوضى !
عاشرا - ان الحكم الذاتي قد جرب حديثا في مصر وأخفق فمن
العبث اذن المثابرة على ذلك الطريق وان خير حكومة لها هي الحكومة
الاستبدادية المكونة من الاجانب !

وسيرى القارىء بعد البحث العادل ان ليس بين تلك الخرافات
خرافة واحدة يمكن ان يقال بانها حقيقة أو شبه حقيقة ولكن لا يوجد

لسوء الحظ بيننا معشر الانجليز الا القليل ممن يمكنه ان يعرف بالضبط مواطن المبالغة ومواضع الكذب والتشويه ، أو لديه الوقت الكافي لتتقيف نفسه بمراجعة الوثائق الصحيحة . وسيجد القارىء الشئ الكثير من تلك الوثائق فى الكتاب الحاضر . واني الفت نظرا لعضء مجلس العموم بصفة خاصة الى الفصول الاخيرة من الكتاب المتعلقة بمالية السنوات الست التى أعقبت إلغاء صندوق الدين وخصوصا الفقرات المتعلقة بالمعبء المالى الذى وضع على كاهل مصر لخدمة المصالح الانجليزية فى السودان ، وكذلك الى النزاع الذى شجر حول مد امتياز شركة قناة السويس وسيجد القارىء بشأن النقطة الاخيرة فى الخاتمة نص التقرير الشهير ، الذى وضعته لجنة الجمعية العمومية واصر السير ادوارد غراى زمنا طويلا على ان لا يعرضه على البرلمان ، وقيل عنه إنه دليل على عجز الجمعية العمومية مع انها أظهرت فيه بالحجج الدامنة والبراهين القاطعة ما كان يراد ان يضحى به فى ذلك المشروع من المصالح المصرية . ولعمري ان اخفاء مثل ذلك التقرير عن البرلمان طول دور انعقاده الماضى مع انه ينبى عليه حكمنا على طلب المصريين للحكم الذاتى ، لدليل جديد على سوء نية وزارة خارجية تنابل ربما كانت اغرب ما جاء فى سلسلة التمويلات والا كاذيب التى امتازت بها علاقاتها بمصر فى خلال الاربعين عاما الماضية . هذه هى فائدة الكتاب للقراء الاحرار . أما جماعة الاستعماريين الذين يستوي لديهم الحق والباطل والذين لا يعرفون أن لانجلترا مهمة

أخري في هذا العالم الا بسط ممتلكاتها واستنزاف ثروة الامم الشرقية التي يوقعها الجدد العاثر في قبضة يدها، فاني أسلك بهم سبيلا في البحث اهدي الى الغرض . وقد لا تخلو من فائدة للاحرار متى قرنت بالحجة الاولى حجة العدالة والشرف . فان وادي النيل أصبح بسبب طول احتلالنا له يعتبر مستعمرة بريطانية لنا فيه حقوق ومصالح دائمة معترف لنا بها من جميع دول العالم وسيظل معترفا لنا بها (١) وهذه أيضا خرافة تنطوي على شيء من الخطر . وقد ساعد على انتشارها بين ظهرائنا جهلنا بسياسة أوروبا العامة وأحوال الدول العظمى ومطامعها . ولو كلف المرء نفسه بالقاء نظرة على خريطة العالم القديم وموقف مصر واشرافها على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والبحار الهندية لأدرك أن هذا المركز مهما كانت أهميته في نظرنا (مع أننا دولة بحرية نائية لنا طريق بحري آخر) لوقوعه على أخضر طريق لنا الى الهند ، فان له أهميته وخطره كذلك في نظر دول القارة الاوربية التي تملك نفورا على البحر المتوسط وهي أهمية حرية بأن تزداد وتتضاعف على مرور الايام كلما ازدادت تجارتها البحرية تفوقا على تجارتنا . وليس يرتاب أحد في أنه سيأتي يوم قريب تدخل فيه المانيا في عداد دول البحر المتوسط ، فليس من المعقول وقتئذ أنها هي أو النمسا أو ايطاليا - مع ما هن عليه من طموح تجاري وحلف سيانسي - لا يكثر ثن بموقف مصر السياسي

(١) لقد غيرت الحرب العالمية مذهب البه صاحب المقدمة من الاراء المعزب

أو أن يسمح ببقائها في قبضة انجلترا وهي أكبر من يتافسهن في تجارتهم مع أنه ليس لها حق في مصر وليست لها فيها مصالح مباشرة تعمل مصالحهن . والواقع أنه لم تعترف دولة من هذه الدول بحقنا الدائم في احتلال وادى النيل وليس في نية دولة من الدول أن تسكت عليه متى سنحت الفرصة للملائمة للمطالبة بسحبه . وعندى أن فرنساوات كانت قد اتفقت معنا كتابيا منذ ست سنوات على المسألة المصرية في مقابل تساهلنا معها في المسألة المراكشية فإنها لن ترضى عن ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أو عن بسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عليها . وأقل احتمالا من هذا أن تنزل لنا الحكومة التركية أو السلطان - وهو سيد مصر الشرعي - الا تحت الضغط الشديد - عن حق دائم في الاجتلال أو ما يمس حقوق تركيا في مصر بصفتها جزءا لا ينفصل عن الامبراطورية العثمانية . وقد تكون حكومة الاستانة الحاضرة شديدة الرغبة في الاحتفاظ بالعلاقات الودية معنا ولكن لا ينتظر أن يذهب بها الحرص على هذه العلاقات الى أكثر من موافقتنا على ارجاء البت في الموضوع .

لذلك فانه من السخف أن ننتظر صيرورة مصر ملكا لنا من طريق القانون القانون أو من طريق السياسة أو من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال غلادستون من قبل . فعلى المستعمرين البريطانيين أن يطرحوا هذه الامال بتاتا إذ لن يجيز لنا من يهمل أمر مصر أن ندعجها

في امبراطوريتنا .

وقد يسمح لنا مركزنا الفعلي بان نحفظ بمصر بضع سنوات أخرى وهو مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالا غير مألوف (كما قال المستر بلفور) ولكن ذلك رهن باليوم الذي تري فيه تركيا أو الدول الأوروبية أن ليس من مصلحتها اطالة أمره أو باليوم الذي لا تستطيع فيه قواتنا الحربية إرغام العالم على الرضا ببقائنا في وادي النيل .

وبعد فاني أتقدم الى الذين يتشبثون بالبقاء في مصر بالحق أو بالباطل أن يفكروا فيما عسى أن يكون عليه موقفنا متى أزفت ساعة الحساب . ولقد لبث القوم في زمن اللورد كرومر اثني عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نستدرج المصريين الى أن يرضوا باحتلالنا بلادهم عسكريا واداريا وكانت حجتهم في ذلك أن ما تنعم به مصر من السلام والرخاء المادي وما تتمتع به من العدل في ظل القوانين النظامية ومن حرية صحفية ووجود نظم تشبه النظم الحرة ولو من بعيد - كاف لبقاء الشعور الوطني في صفنا فيما لو نشبت الحرب بيننا وبين أي دولة أوروبية ولو كانت مع السلطان نفسه !! وقد بلغت الثقة باللورد كرومر بعد زوال المعارضة الفرنسية في سنة ١٩٠٤ - وضم فرنسا الى جانب انكلترا الى حد أنه اقترح فعلا على وزارة الحرية الاستغناء عن حامية القاهرة وتحويل نفقاتها غير الضرورية الى جهة أخرى ! ولكن ذلك الحلم كان قصير الاجل . فلم تكدمر سنة واحدة على ذلك الاقتراح عندما اندفع اللورد

كرومر الى الدخول مع السلطان في نزاع اجترأ أن يظهر فيه بمظهر المدافع عن حقوق مصر الارضية ، حتى أدرك لشدة دهشته أن مصر الوطنية على بكرة أبيها ضده الى حد أنه جعل يظن أن في الامر احدى مؤامرات الجامعة الاسلامية . ثم أعقبت ذلك حادثة دنشواى التى كشفت الستار عن الحقد المتغلغل في نفوس المصريين ضد الاحتلال الانجليزى وكان فيها القضاء المبرم على أحلامه . فلم يأت عام ١٩٠٦ حتى جعل يلح في طلب قوات أخرى لتعزيز الحامية التى كان يشير في سنة ١٩٠٤ بالاستغناء عنها .

اننا لاجل الاحتفاظ بمركزنا غير الشرعى الذى زججنا فيه بأنفسنا في مصر ندوس حرمة القواعد والاحوال التى قررتها الانسانية المتعدينة ، ذلك أنه لاحق لنا في وادى النيل حتى ولاحق الفتح نفسه . ومع ذلك فاننا لا تزال نعتبر أنفسنا - ولو من الوجهة الاسمية على الاقل - على أتم أصفاء مع المصريين وندعى أن وجودنا على ضفاف النيل ليس الا بصفة صدقاء للخدو أو ضيوفه . لعمري إننا قد نرغم على الجلاء في ظروف شائنه كالتى يجهد « السير شراى » نفسه لتحاشيها ويومئذ لانستطيع أن نخدع أنفسنا بتلك العبارات البراقة كحب الخير أو خدمة الانسانية بل إن غشنا الذى طال أمده سينحيق بنا .

الى اننى أتساءل ماذا عسى أن تكون تلك المصلحة المادية - حتى من الوجهة الاستعمارية - التى نخدمها بتشبهنا بالبقاء في مصر ؟ ليس

لانجلترا في وادي النيل فائدة تذكر اللهم الا بعض المناصب العالية ذات المرتبات الضخمة التي يتربع فيها نفر من أبناء أعيان الانجليز وكبارهم . فبرغم وجودنا في مصر تلك المدة لم نشرع حتى في استعمارها . وانك ترى فرنسا وايطاليا واليونان ممثلة في جالياتها أكثر من انجلترا . ولولا جيش الاحتلال وبعض مئات الرعايا الملطيين خلا وادي النيل بتاتا من الانجليز . هذا فضلا عن أننا ليس لنا في مصر مزايا تجارية ليست للامم الاخرى . فلا يسكاد يوجد بين ملاك الدلتا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر انجليزي واحد . فتشبهنا بالبقاء في مصر لا يمكن أن يعود بالفوائد الاعلى شريطة من الموظفين الانجليز وبعض الرأسماليين (وأغلبهم من اليهود) ونفر من أصحاب المصارف والمقاولين وسماسرة الشركات فقط . أفمن أجل هذه الشريطة ومن أجل المجد الاستعماري ندأب على تعريض أنفسنا للخسارة وتحمل العار الذي لا يحصى ؟ لعمري إن المسألة حتى لو قيست بالدراهم والدنانير لا توازي هذا الثمن الباهظ . ملحوظة : واني أردف هذه المقدمة بنبرة من أشهر الوعود التي قطعها باسم انجلترا ممثلوها الرسميون وفيها استهجان للاحتلال من الوجهة القانونية والادبية . واني الفت اليها أنظار القراء ممن قد يقدم التكاسل عن استيعاب القضية بخذا فيرها أو الذين تحجرت ضمائرهم فلم يعودوا ينجلون من النكث بعهود قطعت منذ ثلاثين عاما فقد تفيد الذكرى في وخر ضمائرهم .

وعود إنجلترا

في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ صرح « اللورد غرانفيل » في رسالته المسماة « مصر » صفحتي ٢ و ٣ بما نصه :

« ان ما ترمى اليه سياسة حكومة جلالة الملكة هورفا هية مصر وتمتعها بالحرية التامة التي حصلت عليها بموجب فرمانات السلطانية العديدة... انه لا مندوحة لنا عن ان نكرر ان إنجلترا لا تبغى قيام وزارة مشايعة لها في مصر لان حكومة جلالة الملكة تعقدان وزارة كهذه لا تقوم الا على تأييد احدى الدول الاجنبية أو على مالا حد المعتمدين السياسيين الاجانب من النفوذ الشخصي - لا محالة مخففة على السواء في خدمة بلادها وخدمة الدولة الاجنبية التي يظن انها قائمة لخدمة مصالحها » .

وفي يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خطبت جلالة الملكة « فيكتوريا » في البرلمان فقالت :

« سأبذل أقصى ما لدى من النفوذ للاحتفاظ بالحقوق الموجودة فعلا سواء أكانت اقرتها فرمانات السلطانية ام الاتفاقات الدولية المختلفة وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد وترقيه نظمها ترقية مقرونة بالحزم والحكمة .

وفي يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ وقع اللورد دوفرين وممثلو الدول العظمى الخمسة عهد البراءة الخاص بمصر . وقد جاء في صفحة ٣٣ منه ما يلي :

« تتعهد كل من الحكومات الممثلة هنا - فيما قد يعمل بالاتفاق
بينهن من الترتيبات لتنظيم شؤون مصر - بأن لا تسعى لامتلاك شيء
من أراضيها او للحصول على أى امتياز خاص أو أية مزية تجارية لرعاياها
عدا الامتيازات العادية التى يصح ان تشترك فيها رعايا الدول الاخرى » .
وفى يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٨٢ نشرت الوقائع المصرية صورة الخطاب
الذى ارسله « الاميرال سيمور » بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ الى المغفور
له « الخديوى توفيق » وقد جاء فيه :

« أظن ان الوقت ملائم لان أؤكد اسموكم من جديد بصفتى
اميرال الاسطول الانجليزى أن حكومه بريطانيا العظمى ليس لها
غرض مطلقا فى فتح مصر او التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال ما
بل ان غايتها الوحيدة هي حمايه شخصكم (كذا) وحمايه الشعب المصرى
من التأثيرين » .

وفى يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ خطب السير « تشاراس ديلاك »
فى مجلس العموم فقال :

« ان غرض حكومة جلالة الملكة بعد تخليص مصر من الطغيان
العسكرى أن تترك الاهالى أحراراً فى ادارة شؤونهم (كذا) ..
ونحن نرى أن خير الوسائل لخدمة مصالح انجلترا ومصر على السواء هي
أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ... فنحن لا نرغب
مطلقاً فى أن نرغم المصريين على العمل بما نسنه لهم من نظم أو قوانين

بل نفضل أن يترك الخيار الحر لهم وحدهم... اتنا لا نريد فقط أن تظل
النظم الموجودة في تلك البلاد محترمة بل أن لا تقوم المصاعب مطلقاً في
سبيل ترقية منطوية على الحكمة . فلا نرغب مطلقاً في أن نمد
يدنا الى شؤون البلاد الداخلية أو أن نحول دون حكم البلاد بواسطة
أبنائها الا بحسب ما تقتضى به الضرورة القصوى (كذا) . أن واجب
الشرف ليحتم على هذه البلاد (انجلترا) أن تظل مخلصه صادقة لمبادئ
النظم الحرة التي تفخر بها .

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في
مجلس العموم بما نصه :

« ان في استطاعتي الذهاب الى أبعد من ذلك الحد بأن أجيب
حضرة العضو المحترم الذي تساءل : هل في نيتنا احتلال مصر احتلالاً
دائماً : بأن من الامور التي لا تقبل الجدل اننا لا ننوي بقاءاً القدوم على
عمل مثل ذلك العمل والا كان مناقضاً لمبادئ حكومة جلالة الملكة
وأرائها مناقضاً للعهود التي قطعناها لأوروبا وأستطيع الذهاب الى أبعد
من ذلك قائل ان مناقض لا راء أوروبا نفسها . »

وفي رسالته الثانية عن مصر صفحة ١٠٩ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة
١٨٨٢ كتب (اللورد دوفرين) ما يأتي :

« لقد قلت لكل من سألني عن موقفي حيال المسألة المصرية أن
لانية لنا أصلاً في الاحتفاظ بالسلطة التي آلت اليها بهذه الطريقة بل

أن غرضنا الاسمي أن تسير علاقاتنا مع المصريين بطريقة تجعلهم يعتبروننا بطبيعة الحال أصدقاء صميمين ونصحاء مخلصين . فبناء على ذلك لا نريد أن تفرض عليهم بطريقة عرفية ما يعين لنا من الآراء أو أن نبقيهم تحت وصايه مثيرة لعواطفهم» .

وذكر (اللورد غرانفيل) بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في رسالته الثانية الخاصة بمصر صفحة ٣٣ ما يأتي :

« عليك أن تخطر الحكومة المصرية بأن حكومة جلالة الملكة رغبة في سحب جنودها من مصر متى سمحت الظروف بذلك وان الانسحاب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد . وترجو حكومة جلالته أن يكون بقاء القوة الحاضرة في مصر قصيراً جداً » .

وكتب (اللورد دوفرين) بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ في رسالته السادسة عن مصر صفحة ٤١ مانصه :

« لقد أصبح من المعترف به ان بلاد الخديو خارجة عن دائرة الحرب الاوربية أو المنافسات الدولية » .

وقال في صفحة ٤٣ من الرسالة نفسها مانصه .

« ان وادي النيل لا يمكن إدارته من لندن . فأية محاولة من جهتنا للقيام بأعباء من هذا القبيل خليقة بأن تجعلنا موضع كراهة المصريين وارتياهم . بل ان القاهرة نفسها تصبح وقتئذ بؤرة لما يكاد لنا من

الدسائس والمؤامرات الاجنبية فلا يمضى وقت طويل حتى نرى أنفسنا مضطرين الى التخلي عن دعوانا في ظروف شائنة واما الى الشروع فى ضم البلاد نهائياً . أما لو قنعنا بالحد الاوسط فى النفوذ وأفهمنا المصريين أننا بدلا من أن نبغى حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر نعمل بأخلاص على اعدادهم لحكم أنفسهم فى ظل صداقتنا الثابتة الدعائم فانهم لا يعدمون أن يعلموا أننا من جهة أول الامم الاوربية اهتماما برفاهتهم وأمنهم ومن جهة أخرى أننا أزهد الامم فى أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط الى أن يكون مظهر سيطرة من شأنها إثارة النفوس واحفاظها أو القضاء على سجيته الوطنيه والحرية اللتين نفاخر بانمائهما حيثما نزلنا» .

وقال فى الصفحه ٥٠ من الرسالة نفسها مانصه .
« وثم نظام آخر لا غنى عنه لجعل النظم السالفه الذكر ناجحة مثمرة ذلك هو الصحافة الحرة» .

وفى الرسالة نفسها صفحه ٨٣ قال مانصه .
« لو أن المهمة التى عهد الى اداؤها كانت قاصرة على وضع شؤون مصر على قاعدة ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر ، أو لاختضعت يد الحاكم العام القادرة كل شىء لارادته فلا تنقضى خمسة أعوام حتى تتضاعف ثروة البلاد ورفاهيتها بازدياد مساحة الأراضى المنزرعة فيها وما يترتب على ذلك من تعاظم الدخل وبالغاء الرق والسخرة

جزئياً ان لم تقل كلياً وبتقرير العدل واصلاحات أخرى نافعة . بيد ان المصريين إذ ذاك يقولون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استقلال بلادهم . وفضلاً عن ذلك فان حكومة جلالة الملكة قد وعدت بانها لا تنحو هذا النحو .

وذكر في الصفحة نفسها مآلها :

« ان مجرد منحنا البلاد نظماً نيابية دليل على نزاهة أغراضنا وما كنا لنفعل ذلك لو أن نياتنا كانت منصرفة الى إبقاء حكومة مصر خاضعة لأوامرنا . لانه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة لا يبقى له أثر مع وجود مجلس نيابي أهلي . »

وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بقوله .

« إن الدول الأوروبية الأخرى لتدرك تماماً ما تضره الحكومة البريطانية من المقاصد العامة وهي مقاصد قد تعطي بالطبع حقها من مراعاة الظروف ولكنها صدرت واحتفظ بها لعلها بلاغات فحسب بل على أنها فوق ذلك عهد ومواريث . »

وفي يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بما يأتي .

« ان الشك والارتياب اللذين يخامران بعض الناس سببهما رغبة بعضهم في احتلال مصر احتلالاً أبدياً وضئها إلى الامبراطورية

الانجليزية نهائياً وهي غاية نعارض فيها أشد المعارضة ولا نقبل بحال ما الاشتراك في أى عمل يؤدي إلى تحقيقها . فنحن نقاوم فكرة الضم وكل ما يقرب منه كما أننا نقاوم كل قول يدعو إلى توقعه . نعم نقاوم ذلك كله لأنه مناف لمصالح إنجلترا ومخل بواجبنا حيال مصر نقاوم من أجل تلك الوعود المقدسة الصريحة التي قطعناها للعالم بطريقة جديدة وفي ظروف عصيبة . وهي وعود اكتسبتنا ثقة أوروبا عامة في حوادث غايه في الخطر والخرج . وإذا صح القول بأن لبعض الوعود حرمة تحتم مراعاتها أكثر من غيرها فإن للوعود التي قطعناها بشأن مصر حرمة خاصة توجب البر بها . على أننا نشعر أيضاً بأن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضي إلى الضم ولهذا فأننا سنحرص بكل ما استطعنا على أن لا يتخذ الاحتلال بالتدريج صفة الدوام والاستمرار ... وبالطبع لا نستطيع تحديد يوم الانسحاب النهائي ولكننا سنبدل وسعنا لأن يتم الجلاء بأقصى سرعة ممكنة . ان الشروط التي نستطيع معها الجلاء هي كما صرح بها « اللورد غرانفيل » وتتلخص في استتباب النظام في البلاد واعداد الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو ... ان السيد المحترم (السيرس . نورثكوت) ينظر اليها كما لو كنا عقدنا النية على البقاء في مصر إلى أن توجد نظم بالغة حد الكمال المطلق . ولكن مثل هذه الرغبات لا تحوم بنفوسنا البتة ... بل نريد — وإني أتكلم باللغة يفهمها الناس — أن نهينى لمصر أسباب النهوض ، ومتى ضمننا لها النظام ووجدنا

فيها قوة مدنية وحرية كافية لحفظ النظام مع رجل فوق عرشها تثق
بعده وبره ونظام قضائي يديره رجال اكفاء تحت رقابة مستنيرة وإذا
ما وضعنا بها أساس نظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية - إذا
ما فعلنا هذا كله فانا نعتقد أن قد تم واجبنا .

وفي رسالته الـ ٢٣ صفحة ١٣ بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ صرح
« اللورد غرانفيل » بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة ... ترغب أن يتم الجلاء في بدء سنة
١٨٨٨ علي شرط أن توافق الدول العظمى وقنئذ علي أنه لا يخشى من هذا
العمل علي السلم والنظام . »

وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ صرح « اللورد دربي » في مجلس
اللوردات بما يأتي :

« لم يبرح أذهاننا من أول الامر أن يكون احتلالنا لمصر مؤقتاً
غير بعيد الاجل فنحن لا نريد أن يكون الاحتلال دائماً ... وقد عاهدنا
هذا البلد وعاهدنا أوربا علي ذلك فاذا ما اتبعت سياسة أخرى فلن
تكون لنا يد فيها . »

وفي يوم ١٠ يونية سنة ١٨٨٧ صرخ « اللورد سالسبرى » في
مجلس اللوردات :

« بان لارغبة لنا في إعلان الحماية علي مصر لان حكومة جلالة
الملك طالما تعهدت بانها لا تريد القيام بذلك العمل ... وقد أسهب

صديقي النبيل في ذلك الوعد ونطق بالحق عندما قال إنه تعهد ما برح
مائلا أمام أعيننا ... فالحقيقة التي لا ريب فيها هي أن وجودنا في مصر
الذي لم يعترف به أى اتفاق ... هو الذي أثار في نفوس رعايا الساطان
شكوكا لا مسوغ لها في نياتنا .

وفي يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ صرح (اللورد سالسبري) في
مجلس اللوردات بما يأتي .

« ولا مندوحة لي عن الرد على صديقي النبيل الذي يطالبنا بأن
نحول مركزنا في مصر من أوصياء الى ملاك وأن نعلن أن اقامتنا في مصر
هي اقامة خالدة - لا مندوحة لي عن ان أذكره بأنه لا يقدر تيا ماحرمة العهود
المقدسة التي قطعها حكومة جلالة الملكة والتي لا مناص لها من الاحتفاظ
بها . ففي مسأله كهذه لا نستطيع التفكير في أى الطرق اسهل أو أجدى
علينا . ذلك لان الطريق الوحيد الذي لا تحول لنا عنه هو الطريق الذي
تقضى عهودنا وقانون أوروبا باتباعه »

وفي أول مايو سنة ١٨٩١ صرح « مستر غلادستون » في مجلس
العموم بما يلي .

« لا يسعني الا أن أبدي موافقتي ... بان احتلال مصر هو بمثابة
عبء ثقیل ومشكلة من المشاكل ، وان احتلال وادي النيل بصفة دائمة
يكون متافرا لسياستنا التقليدية في حين انه مناقض لقوانين أوروبا .

ولن اكون انا الرجل الذى يضع مبدأ جديدا مؤداه اننا استكشفنا
واجباً يجعلنا فى حل من التعهدات والمواثيق التى قطعناها على انفسنا
بمحض ارادتنا ... فالأمر الذى لا يسلم معه شرفنا من الاذى هو أن
تنكر بتاتاً اننا مرتبطون بعهود مقدسة تحول دون فكرة الاحتلال الدائم
وأن نفسر ذلك الاحتلال الذى لانهاية له تفسيراً يحول لاعتبارات فرعية
دون نفاذ التعهدات التى قطعناها .»

وقد نص الاتفاق الفرنسي الانجليزى المعقود فى ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ على :

« أن حكومة جلاله الملك تعلن انها لا تنوى مطلقاً تغيير موقف
مصر السياسى .»

وذكر « اللورد كرومر » فى تقريره سنة ١٩٠٧ صفحة ١٢ .
« أن هناك مصاعب لا يمكن تذليلها تحول دون إعلان الحماية
الانجليزية على مصر . فأولا يتحتم تغيير موقف البلاد سياسياً . وهذا
يناقض مانص عليه الاتفاق الفرنسي الانجليزى المعقود فى ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ بأن المتعاقدين لا ينويان تغيير موقف مصر السياسى .»

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ حادث محرر المقطم « السير الدون
غورست » حديثاً اعترف (السير غراى) فى البرلمان بأنه رسمى إذسأله

المحرر السؤال الآتي :

« يقال أن في نية بريطانيا العظمى أن تعلن قريباً حمايتها على مصر أو تضمها نهائياً إلى الامبراطورية الانجليزية . فهل يسمح جناب «السير غورست» أن اسأل عما إذا كانت الاشاعة صحيحة أو كاذبة ؟

فاجابه «السير غورست» « ان الاشاعة لا أساس لها على الاطلاق ويمكنك تكذيبها صراحة . فلقد ارتبطت بريطانيا العظمى مع تركيا والدول الاوربية بعهود ومواثيق رسمية تقضى باحترام سلطة الدولة صاحبة السيادة على مصر . فانجلترا تحافظ على تلك الوعود التي كررتها عند إبرام الاتفاق الفرنسي الانجليزي . فقد صرحت في تلك الاتفاقية بأنها لا تنوى بتاتاً تغيير مركز مصر السياسي . ولا يرغب الشعب الانجليزي ولا حكومته في نقض تلك العهود » .

وفي الصفحة الأولى من تقرير سنة ١٩٠٩ كتب «السير غورست» يقول :

« يوجد بين الطبقات المتعلمة الراقية في مصر طائفة محدودة ولكنها آخذة في الازدياد تدريجاً ، تهتم بالمسائل المتعلقة بحكومة البلاد وإدارتها . وهذه الطائفة تطمح بحق إلى أن تعاون في تعجيل اليوم الذي تصبح فيه مصر قادرة على حكم نفسها بلا مساعدة من الخارج . ولما كانت هذه أيضاً هي الغاية التي تشجع نحوها السياسة الانجليزية فلا تنافر في المبدأ بين عناصر الاصلاح المصرية وعناصر الاصلاح الانجليزية »

وفي الصفحة ٤٩ من التقرير نفسه قال :

« إن السياسة التي أقوتها الحكومة الانجليزية منذ الاحتلال لم تتغير بحال ماوهي قائمة على أساس أعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم ومساعدتهم في نفس الوقت على التمتع بمزايا الحكومة القويمة » .

وفي الصفحة ٥١ من تقرير سنة ١٩١٠ كتب « السير غورست »

يقول :

« أن سياسة إنجلترا في مصر لا تختلف بحال من من الأحوال عن السياسة التي تتبعها في سائر البلاد الواقعة تحت نفوذها وهي تتأخر في تقديم رفاهية الأهالي على كل الاعتبارات الأخرى » .

فهل رأيت في تاريخ معاملات إنجلترا الامبراطورية ضحيقة من الوعود مثل هذه في قداسها وحرمتها قطعت لتطرح فيما بعد في زوايا النسيان !!?

-- إنتهت المقدمة --

حاشية للمعرب -- إلى هنا انتهت سلسلة الوعود التي ذكرها المستر بلنت . وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نثبت الوعود الأخرى بعد أن أذن لنا المرحوم المستر بلنت بنشرها .

صرح السير ادوارد ماليت القنصل الانجليزي العام في مصر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ لجلالة السلطان بما يأتي :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمي إلى احتلال مصر أو ضمها

ولا تبقى بعمالها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطنة الخديو «
وصرح اللورد غرانفيل لموزوروس باشا السفير التركي في لندن
في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

«إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التي تحوم حول مصر فليس
لنا أى غرض فى العمل على احتلالها أو ضمها إلينا وكل ما نبغيه إنما هو
بقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان»

وصرح لورد غرانفيل لسفير الحكومة الروسية في لندن في ١٩
أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

«إبانه لم يكن ثمت أى غرض ذاتى لدى حكومة جلالة الملكة واؤكد
أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة»

وأرسل لورد غرانفيل وزير الخارجية البريطانية إلى السير ادوارد
ماليت تلغرافاً فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« ان فى علاقة مصر بحكومة السلطان لأقوى ضمان لها ضد أى
تدخل أجنبى وليس لنا غرض نرمى اليه الا صيانة استقلال مصر
الاداري الذي منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة
جلالة الملكة مناس هذا الاستقلال لأنها ان فعلت تكون قد خالفت
تقاليدها التاريخية الشريفة».

وصرح لورد دوفرين سفير إنجلترا فى الاستانة فى ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨١ بما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لانبجاس في مصر، والرأى
العام فيها يجمع على وجوب الاحتفاظ بالحالة الأصلية ، حتى أبدد بهذا
التصريح ما يجول بخاطر جلالته » .

و صرح لورد غرانفيل للمسيو تيسو سفير فرنسا في لندن في ٢٠
مارس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« اننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في
أمر مصر أو احتلالها عسكرياً » .

وأرسل لورد غرانفيل الى الدول في يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢
منشوراً قال فيه :

« يقتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل بأزاء مصر على دفاع
الاسطول الشرعى دون أن يكون ثمة غرض خفى للحكومة
البريطانية » .

و صرح السير تشارلس ديلكوكيل وزارة الخارجية للمسيو تيسو
السفير الفرنسى في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢

« بأنه لا مهمة للجنود البريطانية التى نزلت الى مصر الا العمل
على استتباب الامن فى الاسكندرية » .

و صرح المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس
العموم فى ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ .

« بأن ليس لـإنجلترا مطمع في مصر وهي لا تبغى بأرسال جنودها إليها إلا إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديو المفقودة . وقد صحت عزيمتها على أن تترك لأوربا وضع الحل النهائي للمسألة المصرية) .
وأرسل لورد غرانفيل إلى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغرافاً قال فيه .

« تتشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض العسكري فإنها ستدعو الدول إلى وضع حكومة ثابتة في مصر » .

وقال المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية في سياق خطبته في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« أعلن بأعلى صوتي إلى العالم المتمدنين أن ليس لـإنجلترا في مصر منافع خاصة وإنما هي منافع العالم أجمع . إننا لم نذهب إلى مصر إلا لننقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكري وأؤكد أن إنجلترا انقيت الضمير لا ما آرب لها تسترها عن أعين الدول ولها الحق كل الحق في أن تطلب إلى هذه الدول الثقة بها والعطف عليها »

وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« ليست في تية إنجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر ولن تقدم عليه لأن إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة

الى أوربا وينافى الدعوة المصرية التى وعدتها إياها .
وأرسل لورد غرانفيل منشوراً إلى سفراء إنجلترا فى الخارج بتاريخ
١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ أوصاهم فيه :

« أن يؤكدوا لجميع الحكومات تجمد إنجلترا من كل غاية أو مطعم
شخصى فى مصر وأن الحكومة البريطانية عازمه عزمًا أكيداً على
أن تشترك مع جميع الدول فى تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة
السويس » .

وصرح لورد غرانفيل فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
« بأن إنجلترا لا تنوى بعملها فى مصر أن تبسط حمايتها عليها أو
تجعلها خاضعة لغيرها » .

وصرح المستر مادسون فى خطبة ألقاها فى سكاربورو يوم ١١
أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما نصه .

« لا تنوى إنجلترا البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه
الضرورة وهى تؤمل أن تعود إليها الحكومة الأهلية بعد قليل ولا
حاجة لإنجلترا فى بسط سيادتها على مصر أو ضمها إليها وإنما هى
ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين » .

وصرح مستر غلادستون فى ١٤ نوفمبر سنة ٢٨٨١ فى مجلس
العموم بما يأتى :

« أنقص عدد الجنود البريطانيين الى ٢١ ألفاً منذ ٤ نوفمبر . وليس

الاحتلال الا وقيًا وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب
بالاتفاق مع الحكومة المصرية .

وصرح المستر جوزيف تشمبرلن (والد السير أوستن تشمبرلن)
في مجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

«إني لأضيق وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها
تنوي بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الاسف
الشديد خلفنا إذ به نكون قد أوجدنا أرلندا جديدة في الشرق . ولا
ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها . اننا لانريد
أكثر من أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال .»

وجاء في خطاب العرش لجلالة الملكة فيكتوريا عند افتتاح
البرلمان الانجليزي في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ مانصه :

«نؤكد للدول أننا سننفذ جميع الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر»
وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٥ مارس
سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

«اننا لانطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضي
فيه الضرورة بوجود الجنود بها . ولا ريب أن هناك أممًا أخرى لها
من الحقوق والمصالح ما لانبجلترا في مصر ، والحكومة الانجليزية
لا تعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة
وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لم تفكر أصلاً في ضم مصر اليها إذ أن عملاً كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا » .

وصرح السير تشارلس ديكنز في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة تعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر الى إنجلترا حرصاً على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها »
وقال السير وليام هاركورت في سياق خطبته له في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ ما يأتي :

(ان إنجلترا لا تبني بأي حال ضم مصر إذ لا مسوغ لها من الحق وإلا عد هذا العمل منها - على فرض وقوعه - خرقاً لسياستها ولما لشرفها . وكفى أن يكون ضدها لقرص ، وضع الحسرة والاسف حتى اليوم ومن واجبنا أن نخلص عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة الى ربوعها » .

وصرح لورد غرانفيل لسيو وادنجتون سفير فرنسا في لندن في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بما يأتي :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بان تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان توافق الدول على أن الجلاء يمكن أنه يتم بدون تمكين السلام والامن في مصر وأنها (أي الحكومة الانجليزية) ستعرض في

نهاية الاحتلال أو قبله دلى الدول والباب العالى حيدة مصر على القاعدة
المعمول بها فى حيدة باجيكا »

وصرح المستر غلادستون فى مجلس العموم فى يوم ٢٣ يونيه سنة
١٨٨٤ بما يأتى :

« ان الحكومة الانجائزية تتعهد بان لا تطيل احتلالها العسكرى
لمصر الا الى أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح
وقتئذ بان تجلاءنا لا يعكر الامن فى مصر ولا يشك أحد فى أن عرقلة
هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما » .

وصرح لورد غرانفيل فى مجلس اللوردات بمثل هذا التصريح تماما
فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وصرح لورد غرانفيل لسفير تركيا حسن باشا فهمى فى ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ بما يأتى .

« ان الحكومة البريطانية عازمة عزما أكيدا على الجلاء عن مصر
لاسباب سياسية ومالية » .

وصرح مستر غلادستون فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة
١٨٨٥ بما يأتى

« ان الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى فى مصر
يوما واحدا أكثر مما تقضى الضرورة بوجودها فيها » .

وقال مستر غلادستون فى منشوره الانتخابى الصادر فى يوم

١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« ان انسحاب انجلترا في مصر واجب محتم الاداء ونحن لا نقبل
أبدًا ضمها الى املاكنا وبسط حمايتنا عليها أو احتلالها الى أجل غير
مسمي، كما أننا نرفض بتاتا الفكرة القائلة باخذ تعويض عما بذلناه في
سبيلها من الجهود والضحايا من اليوم ، وليعلم كل انسان ان السياسة
الانجليزية التي وجهت الى مصر قد قامت على الخطأ . وخير ما يجب
علينا عمله حالا هو ان نضع حدا سريعا للتدخل في شؤون مصر » !
وصرح لورد سالسبري في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة
١٨٨٦ بما يأتي .

« ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر
احتراما لمواثيقها السابقة وتطبيقا لنصوص القانون الدولي ، وان عمادها
يجب أن ينتهي في مصر في اليوم الذي تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة
حقوق الخديو وبقاء القديم على قدمه »

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة البريطانية للسياسة في
سفير فرنسا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعبارة الآتية :

« انكم تخطئون كل الخطأ اذا اعتقدتم اننا ننوي البقاء في مصر .
انما لا نرجي بقاءنا فيها إلا لنتظر اليوم الذي نجاو عنها فيه بشرف .
ونؤكد لكم أننا مصممون على الجلاء » .

وخطب اللورد سالسبرى في وليمة محافظ لندن في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع الوزراء الانجليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بان احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة . وقد سجلت اوربا هذه الاعترافات ولا يمكن أن يؤثر طول امد الاحتلال في مركز مصالحها » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل . ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهي بعد ثلاث سنوات » .

وقال سير دروموندولف في تقريره الذي قدمه الى نخامة الصدر الاعظم في سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة في الاستانة مانصه :

« لقد نفت حكومة جلالة الملكة مانسب اليها من الميل الى ضم مصر لاملأكمها أو بسط حمايتها عليها . ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر احتلالاً دائماً وانى اجاهر بان ذلك مناقض كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولهمود انجلترا العانية وتصريحاتها

الرسمية لجلالة السلطان وهو فوق ذلك يمدانها كإظهار الحرمة القانون الدولي العام .

وصرح السير جيمس في مجلس العموم في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

« ان فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وانجلترا لا يقلل من تبعه انجلترا فيما يختص بما قطعت على نفسها من الموائيق ازاء الدول جماعة ؟ وصرح المستر سميث في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ بهذه العبارة التالية :

« يمكننا أن ننتظر في القريب العاجل جلاء جنودنا عن وادي النيل بأسره . »

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر ولا أن تبدي رغبتها في الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهد انجلترا الدولية . »

وقال لورد سالسبري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ في مجلس العموم :
« لانستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالاً أبدياً والا نقضنا موائيقنا الدولية وعودنا الصريحة »

« وصرح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مدة ما فظ لندن في ٩

نوفمبر سنة ١٨٩١ بانه :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة الى تربط مصر بالدولة العلية .
وانما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها
حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات واننا نتقدم
فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أفتدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »
وخطب السير تشارلس ديلىك فى مدينة سدن فى ١١ يناير سنة
١٨٩٢ فقال :

« ان انجلترا تعهدت بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة ثابتة
ولقد حان وقت الجلاء . وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لأن
مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به . فان احتلال مصر هو الذى جر
الحكومة الى النزول عن هاجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر
وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيث » .

وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دوفيل فى
٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما نصه :

« ان الضرورة التى قضت بزيادة الجنود البريطانية فى مصر
لا تدعو الى تأكيد جديد من حكومة جلالة الملائكة بعد ما ذكرته
فى مواقف عدة بشأن الجلاء عن مصر »

وصرح لورد روزبرى وزير الخارجية البريطانية للمسيو وادنجشن
سفير فرنسا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« أن زيادة جيش الاحتلال في مصر دعت إليها ضرورة سياسية ولا يمكن أن تؤثر في التأكيدات التي اكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها ازاء مركز مصر الشرعي »

وصرح لورد كمبرلي وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتي :

« ان ارسال جنود الى مصر فوق الجنود الموجودين فيها لا يغير باي حال مركزها الدولي . »

وصرح لورد روزبري في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بما يأتي .

« ان تعهدات انجلترا ازاء مركز مصر الدولي لا تزال واجبة الاحترام . »

وصرح السير هنري كبل بانرمان في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بان :

« احتلال انجلترا لمصر لم يكن الا مؤقتا وان دوام بقائنا في مصر لا يكون الا نقضا لمهودنا الرسمية وسبباً لاحتقار الشرف البريطاني في نظر أوروبا . »

والقى السير تشارلس ديكنز محاضرة سياسية في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ قال فيها .

« ان من اسباب متاعب انجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من بقائنا فيها ويجب علينا ان نجلو عنها بسلام . »

وصرح اللورد روزبري في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بان .

« احتلال انجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل على إزالتها حالا

وارسل مستر غلادستون بصفته الشخصية كتابا الى الغفور له مصطفى
كامل باشا من مدينة بياريتز في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ قال فيه .
« ان وقت الجلاء قد حان منذ سنين . ولطالما عمل على هذا الجلاء
لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح » .
وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للسيو كورسيل
سفير فرنسا في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ بأن .
« وادى النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر » .



الباب الاول

انتهاج مصر

«المال يامولاي المال»

من مقال للسير فردريك هريسون

في جريدة الببال مال غازيت

بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨٢

مصر قبل الاحتلال

البريطاني وبعده

الفصل الاول

بدء الاعتداء

يبتدىء تاريخ مصر الحالى - من حيث علاقة إنجلترا به مباشرة بالسنوات الاخيرة لحكم « الخديو اسماعيل » عند ما ظهرت أول مرة متاعب رعاياه الاقتصادية .

ففى عهد سلفه « سعيد باشا » كانت مصر بلا جدال أكثر بلاد الشرق رخاء . ذلك لان الحروب التى انتزعت الاهالى الفلاحين من عقر دورهم فى أيام « محمد على » كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل ، وخفت ضريبة الاراضى الى ثلث ما هى عليه الآن وهبطت نفقات المعيشة الى درجة لا تكاد تصدق ، حتى أن قرشا صاغا واحداً كان كافياً لسد حاجات أسرة بأكملها من الفلاحين فى اليوم . وفى الوقت نفسه ازدادت العناية بإنشاء المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة ، وهى مشروعات بدىء العمل فيها فى عهدى (محمد على) و « عباس الاول »

وقد حفرت ترع جديدة لارى وأدخلت التلغرافات والطلمبات البخارية لأول مرة كما أعطي « المسيو دليسبس » امتيازاً بحفر قناة السويس . ولما طالت الحرب الداخلية في أمريكا انتهز زراع القطن المصريون تلك الفرصة الذهبية التي عرضت لهم فلم يبرء أمان حتى ضاعفوا صادراتهم التي ارتفع ثمنها الى ثلاثة أضعاف تقريباً ولم يكده يتبوا خلفه « إسماعيل باشا » العرش سنة ١٨٦٣ حتى لوحظ



المغفور له سعيد باشا

تغيير كبير . فنظراً لصعوده الى عرش « محمد علي » في الوقت الذي كان عصر المدنية فيه ممثلاً في فرنسا على عهد « نابليون الثالث » — وهي فرنسا (اوفتياخ) و « هوسمان » ، فرنسا المالية العالية حيث عمت

الرشوة والاسراف وضربت الفوضى أطناها في كل فرع من فروع
الادارة العامة — خطر « لاسماعيل باشا » الذي كان ميالاً بسليقته الى
البذخ ومغرماً بحب الابهة والتظاهر بالعظمة أن يحتذى حذوه فيصبح
« نابوليون ثالثاً » آخر في الشرق . ولا درالك تلك الغاية شرع في العمل
بهمة وبلا كلال فلم يمض الا يسير من الزمن حتى سارت الركبان في
جميع أقطار المعمورة بأوصاف بلاطه وقصوره ومهرجاناته وخدمته
ومطابخه وقد اعجب كل انسان بعبقريته ولهجت الالسن بشدة كرمه .
ولما حان موعد افتتاح قناة السويس — اعد اسماعيل باشا وليمة هائلة
دعا اليها معظم اصحاب التيجان في اوربا ومن بينهم فرنسيس جوزيف
امبراطور النمسا وولي عهد بروسيا والامبراطورة اوجيني نفسها . وقد
ابى هؤلاء الدعوة وجاءوا الى مصر بصحبة رجال حاشيتهم واقطاب
السياسة في بلادهم وخدمهم وكبار رجال الفن عندهم وفتحت صحافة
العالم صدرها عدة أيام لوصف الحفلات الباهرة التي أقامها عزيز مصر
لضيوفه ومن بينهم تمثيل رواية عابدة لأول مرة وهي التي وضعها
المؤلف المشهور فيردى لهذه المناسبة خاصة .

ولا ريب أن هذا البذخ قد كلف اسماعيل باشا نفقات طائلة .
ومما زاد الطين بلة أن أسعار القطن هبطت في الوقت نفسه بعد انتهاء
الحرب الامريكية مما اضطر اسماعيل باشا أن يلتمجى الى الاقتراض
من البيوتات المالية ولا سيما في لندن . وقد كانت شركة فريهلونج

وغوشن وشركائهما أقرضت سلفه سعيد باشا في سنة ١٨٦٢ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة باهظة قدرها ٨ في المائة . فلا عجب اذا أظهرت استعدادها لاقراض اسماعيل باشا . وكانت هذه الديون بادىء ذي بدء قروضا شخصية . ذلك لان السلطة التي كانت لاسماعيل باشا كانت دون ساطة الملوك العاديين لذلك كان عرضة لتضييق هذه السلطة بصفته نائبا للسلطان وهذا ما جعله غير قادر قانونا على أن يرهن ايراد مصر بطريقة الزامية لضمان القروض المقدمة اليه .



المغفور له اسماعيل باشا

لذلك كانت الشروط التي أعطى القروض بمقتضاها فادحة بل انها قربت فعلا من الربا الفاحش . فلم تحمل سنة ١٩٦٨ اي بعد تبوئه العرش

بخمسة أعوام حتى كان قد استدان من عدة جهات ما يقرب من ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بفوائد تتراوح اسما بين ٧ في المائة ، و ١٢ في المائة وفلا بين ١٢ في المائة و ٢٦ في المائة^(١) . فارتاعت الحكومة العثمانية لما قد ينجم عن مثل تلك المسؤولية الخطيرة وحظرت عقد قروض جديدة . بيد أن اسماعيل باشا تمكن في سنة ١٨٧٠ من عقد قرض جديد بمبلغ ٧ ملايين جنيه بفائدة فادحة تبلغ ١٣ في المائة فعلا في مقابل رهن أطميان الدائرة السنوية . فاضطر الباب العالي أن يخاطب الحكومة الانجليزية مباشرة - بصفتها الدولة التي تمثل أكبر فريق من الدائنين . وقد احتج سلفا على وضع أى اتفاقات مالية لم يسبق أن أقرها حضرة صاحب الجلالة الشاهانية مما قد يمس دخل مصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة^(٢)

هنا يبتدىء الفصل الاول من مسؤولية انجلترا حيال مصر فلقد امتازت سياسة انجلترا في خلال القرن التاسع عشر بالاحتفاظ بمخالفة السلطان ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تقوم بها . مصر من آن الى آخر بتحريض فرنسا^(٣) . ومع أن هذه الدولة قد أرغمت على مغادرة مصر في سنة ١٨٠١ إلا أن نفوذها القديم ظل متفوقا في مصر .

(١) اقرأ تقرير كيف ص ٧

(٢) راجع الاوراق البرلمانية (١٠٠) ١٨٧٠ ص

« ٢ » راجع الاوراق البرلمانية « ٢٠٦ » ١٨٣٩ ص ٤ و ٦ « عن اراء لود بالمستون وجميع

الاوراق الخاصة بالفرمانات الممنوحة الى خديوى مصر رقم ٤ « ١٨٧٩ »

هذا الى تزويدها الخديوين بمختلف المستشارين وفتح بلادها امام شبان مصر العديدين الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقي اصول المدنية الغربية . ولم يكن هناك شك في أن مصر - فيما يتعاق بطبقتي الاغنياء والموظفين - أخذت تنطبع تدريجاً بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم على أرض الزراعة اعتماداً على سياسة التدخل السامى . ذلك هو السر في مساعدتها للخديو على التخلص من التبعية العثمانية ، وهو كذلك السبب الذى جعل انجلترا تعارض فكرة الاستقلال . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى لم تكن وزارة الاحرار قد قضت شهر العسل بعد فلم تكن نيات انجلترا منصرفة وقتئذ الى بسط امبراطوريتها حتى تشمل مصر^(١) بل قنعت بصيانة وادى النيل من كل تدخل من جهة فرنسا وابقائه داخل تلك الدائرة الساحرة التى حفظت سلامة الامبراطورية العثمانية^(٢)

ففى الظروف المشار اليها كان كل انسان يتوقع ان لا تتوانى الحكومة البريطانية فى تلبية نداء الباب العالى ومساعدته على التخفيف

(١) لقد كتب « بالمرستون » وقتئذ ما نصه : « نريد تبادل التجارة مع مصر والسفر اليها دون تحمل عبء حكمها . . . فلنرق تلك البلاد بواسطة تجارتنا ~~والصك~~ لننجيم عن غزوها » راجع حياة « بالمرستون » فى الجزء الثانى ص ١٢٥ بقام « المستر آشلى »
(٢) « نشرت التيمس فى ٢٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ خطاباً « لامستر ديسى » جاء فيه : « ان سياسة انجلترا منذ القدم ترمي الى المحافظة بكل قواها على الصلة الموجودة بين مصر وتركيا وبهذا تحول دون ان يكون لفرنسا اى نفوذ فى القاهرة »

من اندفاع اسماعيل باشا وان تبادر بتذكير الخديو بان من واجباته اطاعة
أوامر السلطان ثم تصدر تحذيرها الى المضاربين الانجليز في الوقت
نفسه . ولكن كان نفوذ الجهات المحبذة لعقد القروض قويا في وزارة
الخارجية بحيث أن نداء الباب العالي ذهب صيحة في واد . وقد استطاع
اسماعيل باشا أولا بارشاء الصدر الاعظم وثانيا بارشاء السلطان نفسه
لا ان يحصل فقط على الاذن بمقد قرض جديد يبلغ ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه
بل على أن يحصل ايضا في سنة ١٨٧٣ على فرمان خاص باطلاق يده
اطلاقا تاما في موارد الامارة الخديوية سواء في مسألة القروض أو
المقاولات أو منح الامتيازات . ولقد أسرع السير هنري اليوت السفير
البريطاني في الاستانة فصرح (١) « بأن ماناله نائب السلطان في مصر
من استقلال الادارة الداخلية لقيمة له على الاطلاق اذا لم يكن في
وسعه أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الاموال الطائلة التي
تقتضيها الاعمال التي تدر الخير على مصر وتكفل نمو موارد البلاد المعجبة
التي يجلس على عرشها »

فبجرة قلم واحد تحول بهذا فرمان ما كان يعتبر حتى الآن ديناً
خاصاً على الخديو الى دين على الحكومة المصرية . أما ان هذا التحول
تم بعلم الحكومة الانجليزية ان لم نقل بتشجيعها فأمر يجب أن يتذكره
أولئك الذين يدهشهم نكران المصريين الجميل وعدم اعترافهم لانجلترا

بالفضل في ادارة شؤونهم المالية

وما أسرع ما حانت الساعة التي أصبحت فيها مسئولية انجلترا اكثر مباشرة وتدخلها في شؤون مصر السياسية والمالية أكثر نشاطاً وادنى الى الاعتداء . وليس من ريب في أن الرزايا التي نزلت بفرنسا في الحرب السبعينية وما أعقب ذلك من تقاص نفوذها في سائر انحاء المعمورة سحرت الباب الساسة البريطانيين وجعلتهم يحامون بمشروعات جديدة في الشرق بدلا من مجرد مقاومة النفوذ الفرنسي الذي كان يديهم في الماضي . وقد تجلى ذلك في شرائهم لاسهم قناة السويس ، وفي الوقت نفسه كانت أحوال مصر تسير من سيء الى أسوأ رغم القروض العديدة أو بالحري من جرائها .

ولقد حدث أن اسماعيل باشا عند ما أخرج دائنوه في سنة ١٨٧٢ التجأ الى مشروع مالي خطير يعرف بقانون المقابلة وهو يقضى بان ينزل لملك الاراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا تاما على أن يدفعوا اليه في وقت معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض اسماعيل باشا في سنة ١٨٧٤ فائدة دائمة قدرها ٩ في المائة لكل من يكتب في قرض داخلي غير مردود قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية وهو ما يعرف بدين الزنامة . على انه لم يحن صيف سنة ١٨٧٥ حتى كان الخديو في حاجة شديدة الى المال لسد نفقاته ولذا استقر رأيه على أن يبيع اسهمه (او اسهم مصر) في شركة قناة السويس وقدرها

٢٠٦ و ١٧٦ سهما من مجموع ٤٠٠٠ و ٤٠٠ سهم بيد الشركة . وما اسرع ماوقف المستر دزرائيلي - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة الخديو هذه وفي الحال قرر شراء هذه الاسهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمساعدة بيت آل روتشيلد في لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة في تاريخ انجلترا لانه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم أن الاسهم عادت بالربح الوفير فيما بعد (ذلك أن سعر الاسهم المذكورة يبلغ في البورصة الآن ٣٥ مليون جنيه) ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تغامر بأموال الأمة في مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر . وفي الواقع لم يوجد في انجلترا وقتئذ من أتحى باللائمة على المستر دزرائيلي على عمله هذا . ومن جهة أخرى فقد كان من البدع المستحدثة أن تشترك الحكومة الانجليزية في عمل تجارى خاص بأذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية . ولكن السر في هذا العمل الذى لا نظير له يمكن ادراكه من الاطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيلي تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا فقد علت كبيرة صحف مدينة لندن « التيمس » بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على تلك الصفة بقولها : « ان الجمهور هنا وكذلك في البلاد الاخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لامن وجهته

التجارية. فهو بمثابة مظهر. انه لا اعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها فمن المستحيل أن تفرق في أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ... فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسياً ومالياً فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة». ولقد كانت هذه الصراحة بعينها، واحسب انها تتنافى وما قام يزعمه الاجتلايون أخيراً من أن تدخل بريطانيا في مصر كن «أمرا قضت به المقادير» وان إنجلترا قاومتها الى النهاية فلم تدعن له الاتحت الضرورة القاهرة ونزولا لحكم حوادث لم يكن يستطيع أن يحسب حسابها من قبل^(١)

ولم يبق بعد ذلك الا أن تتحين الحكومة البريطانية الفرصة الملائمة لانهيأ الامبراطورية العثمانية ماليا ان لم يكن سياسياً لتستولى على مصر كما اشارت الى ذلك جريدة التيمس لسان حالها . وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها . فقبل اتمام صفقة الاسهم بستمائة أسايع تقريباً أي في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ نشرت التيمس في صدر صحيفة الاخبار

(١) ذكر لورد كرومر في كتابه «مصر الحديثة» جزء اول من ١٣٠ «ان السياسة البريطانية حاولت جهدها ان تلقى عن عاتقها عبء المشكلة المصرية . ولكن كانت الظروف من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسي فمصر كان مقدرا لها ان تقع في أيدي الانجليز . وفضلا عن ذلك فانها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض في ذهابهم اليها بينما لم يحفل البعض الاخر اذهبوا اليها ام لم يذهبوا وانه لم يكن هناك من رغب الذهاب اليها رغبة شديدة . اما هم فلم يكنهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه ان يدفعهم الى الذهاب اليها»

البرقية الآتية من مراسلها في الاستانة وهي : « قرر الباب العالي انه في السنوات الخمس التي تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه تقدماً والنصف الآخر سندات ذات خمسة في المائة » . ولما كان هذا بمثابة اعلان لافلاس الحكومة العثمانية لم نلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى انه لم يؤثر فقط في السندات التركية بل تعداه الى السندات المصرية الخاصة بقروض « اسماعيل باشا » . ثم قرأنا العبارة الآتية في نفس العدد في مقال « الحالة المالية » « استولى الذعر في اليوم على سوق السندات الاجنبية . ولم تعلق فيها الذمرة الصادرة من البنك العثماني الامبراطوري الخاص بالدين التركي الا في منتصف النهار واذ ذاك تدهورت السندات التركية أولاً وأعقبها السندات المصرية تدهوراً هائلاً كانت تتيجه أحداث ذعر شديد ولم يشاهد أى تحسن عند اقفال البورصة بل استمرت السندات المصرية في تدهورها الى ما بعد ساعات العمل . وليس ثمة أنباء عن مصر ولكن الدولتين مرتبطتان في ذهن الجمهور ارتباطاً تاماً بحيث أنه يعتبرهما كتلة واحدة » . وفي الواقع مضى اليوم التالي وما بعده بدون أن تتحسن السندات المصرية بل استمرت في هبوطها رغم التأكيدات العديدة من جهات عديدة بأن مصر ليست جزءاً من الدولة العلية الا بالاسم فقط وان مالياتها لا تتأثر بحال المالية العثمانية . وفي الواقع كان

العالم يعرف أن مالية مصر لا تقبل عن مالية تركيا خلافاً . والآن وقد أعلنت تركيا إفلاسها فقد كان يخشى أن تحذو مصر حذوها والا فماذا عسى أن يصنعه اسماعيل باشا وقد بلغت ديونه ٦٨ مليون جنيه اقترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مدهشة ما بين سمسة وخهم ونحو ذلك ؟ فلا عجب أن نزلت سندات ١٨٦٨ بعد هذا الاعلان بأسبوعين الى ٥٧ وسندات ١٨٧٣ الى ٥٧ وربيع .

وليس ريب في أن الباعث على شراء اسهم قناة السويس كان توقع ما يؤدي اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معاً . بيد اننا نعلم جميعاً أن هذا التوقع لم يصدق فيما يختص بتركيا على الاقل ، لان الدول الأوروبية لخوف بعضها من بعض قد امتنعت عن أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالي وبذلك امكنه أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً حتى انه أخطر حملة السندات التركية أن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون .

ولسكن اذا كان القدر لم يجر بما توقعوه لتركيا فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة علنية للتدخل في الشؤون المصرية .

وكما هي العادة في كل المشروعات الاستعمارية اتخذت الامور المالية اداة الاعتماد . فانه لم تمض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتهما في بورصة لندن حتى بادر الجنرال استانتون تفصل

بريطانيا العام في القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الخديو -
منذ ايام - من الحاجة الى رجال اكفاء مامين بالنظم المتبعة في مالية
حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى
التي اعترف سموه بوجودها في تلك النظارة^(١) ثم كرر الطلب نفسه
تخريبا بعد أسبوع ولكنه عدل الى طلب استعارة رجلين « يشرفان
على الدخل والخرج تحت اشراف ناظر المالية » على شرط ان تكون
لأحدهما على الاقل « دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسي الذي رسم للامم
في العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنمو بها موارد الدول »^(٢) ولم يكن
هناك ما يستغرب في هذا الطلب اذ أن الحكومة البريطانية قد سبق
أن اعارت الخديو المستر نبل والمستر آكتن اللذين وظفا في
نظارة التجارة التي انشأها الخديو حديثا واللذين رضى الخديو عنهما تمام
الرضاء^(٣) وكل ما يستوقف النظر في هذا الطلب الجديد هو أن
الموظفين طلبا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعيا في تلك الظروف.
ومع ذلك فقد مرت اسابيع ثلاثة دون أن ترد الحكومة الانجليزية
على طلب الخديو ثم جاء الرد فكان مخيفا بعض الشيء ، فبدلا من
أن يبادر اللورد دربي الى ارسال الرجلين اللذين طلبهما الخديو أخذ
يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة . ثم أخير الجنرال استاتون في ٢٧

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) من خطاب ارسله المستر مالك كون عضو البرلمان الى « التيمس » في ١٧ ابريل
سنة ١٨٧٦

نوفمبر ان الحكومة ترى أن ترسل الى مصر « بعثة خاصة تنظر هي
والخديو فيما يسأله سموه من النصيح في الشؤون المالية » (١) وكان هذا
الرد خطوة واسعة الى الامام في ميدان العمل . لان الخديو لم يطلب
اى استشارة وانما طلب فقط موظفين من موظفى الحكومة للعمل
تحت ارشاد ناظر المالية وأوامره . ولكن اللورد دربي أغفل الاستشارة
واقترح أن يرسل لجنة مالية خاصة بدلا من الموظفين المطلوبين .
فوافق الخديو على الاقتراح . ولا يدري أحد هل كانت موافقته لحاجة
فى نفسه أو لأنه أخطأ فهم الامر ، ثم انقضى اسبوع وتشكات اللجنة
من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر - الذى أصبح فيما
بعد - السير ستيفن كيف رئيس الخزينة العام . وأرسل اللورد دربي
للمستر كيف بتاريخ ٦ ديسمبر خطابا شرح فيه تاريخ الطلب المقدم
من الخديو والبواعث التى حدثت بالحكومة الى ارسال اللجنة قائلا :
« بما أن نجاح الادارة المالية فى أى بلد من البلاد يتوقف تماما على
الحكمة فى حد التزاماته وتنفقاته كما يتوقف على ترقية موارده
أو ادارته الاقتصادية ، فينبغى أن توضح حكومة الخديو مكانة
السيدىن المطلوبين وسماطتهما . ولما لم يكن من المستطاع الوصول الى
التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلا تثق به حكومة
جلالة الملكة وهو فوق ذلك مشهود له بالكفاءة فى الشؤون المالية والادارية

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٤

ليفاوض الخديو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريد بها بمقتضى تقريره . ثم استأنف يقول « ولا تشك حكومة جلالة الملكة فى أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة فى معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا اليها تقريراً وافياً . »

وأحسب أنه يستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية باللهجة ولا تدرك أن الوزارة البريطانية بارسالها أحد رجالها الى مصر كانت ترمى الى أكثر من البحث عن أى الكتاب يزيد اسماعيل باشا . فبينما الخديو يتكلم عن ضرورة إنماء ثروة بلده حتى يزيد دخله اذا باللورد دربي يلح فى وجوب حصر البحث فى تفقات مصر وادارتها ، وبينما يريد الخديو أن يكون الموظفان طوعاً أمر ناظر المالية اذا باللورد دربي يتكلم عن « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية واسداء « النصيح » للخديو . ولقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربي بمثابة تطفل وتفتيش كما أجاد بعضهم وصفها فى مجلس العموم (١) ولا عجب اذا رأينا « التيمس » تكتب فيما بعد (٢) هذه العبارة « ليس هناك دليل أو شبه دليل على أن الخديو كان يطلب موظفاً كبيراً يفحص حساباته ويزجر خدمه

(١) خطبة « المستر لوى » فى ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ للمناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٩٣٩ وما يليها

(٢) راجع التيمس فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٦

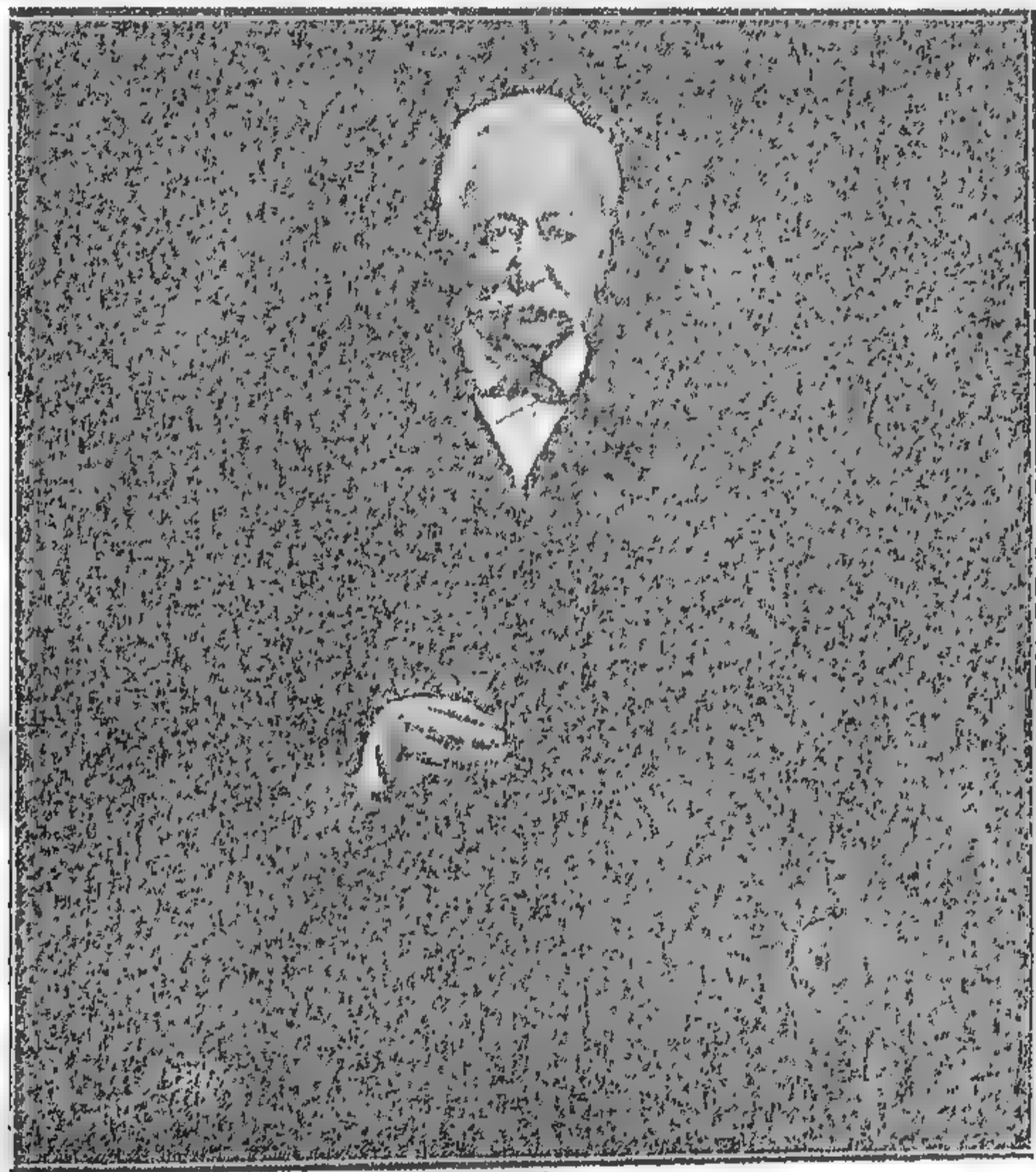
ويسدى له النصح ويخبر العالم عن موعد افلاس الخديو اذا كان
ثمة افلاس»

أما سبب هذا العمل الغريب فقد بينه وزير المالية وقتئذ . فانه
عند ما سئل عنه أجاب بأن الحكومة الانجليزية بينما كانت تنكر
فيمن يحسن ارساله الى الخديو اجابة لطلبه اذ عرضت للبيع أسهم
القناة فابتاعها (١) . هذا هو الحق الذي لا ريب فيه فقد أ برق « اللورد
دربي » - كما رأينا في يوم ٢٧ نوفمبر الى « الجنرال استانتون » يخبره
برغبة الحكومة في ارسال لجنة خاصة الى مصر ولم يكن مضي علي
شراء الاسهم سوى يومين اثنين فقط ، وكان هذا دليلا علي ما بين
هاتين المسألتين من الارتباط . فشراء الاسهم كان عملا سياسيا أرادت
به انجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت
أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال « البعثة » من ناحية انجلترا
الاسعيا وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير
صنيعتها عنده على قبول ارشادها في شكل رقابة مالية أيا كان نوعها .
نعم ان اللورد دربي قد اعتمد على المستر كيف في رسالته الرسمية
التي اقتبسنا منها العبارة السابقة « أن يحوص على الا يطلع عليها (أى
الحكومة) بنصح يشعر بأن الحكومة الانجليزية ترغب في التدخل في شؤون
مصر الداخلية فوق ما ينبغي لها » (٢) . ولكن هذا طبيعي فانه لا يصح

(١) المناقشات « البرلمانية » لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣١-٦٣٢

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٣

أن تذكر البواعث الحقيقية التي حملت الحكومة على إرسال البعثة في مستند رسمي قد يظهر للعالم يوما ما . ومع ذلك فقد اهتم اللورد دربي في هذه الرسالة عيئها بالتاميح الى ما قد تقوم به البعثة من جلائل الاعمال (١) فقال « ولو ان الغرض الاول من بعثتك هذه هو الاتفاق مع الخديو على المعونة الادارية التي طلبها سموه فلا يفوتك أن تتصيد



المسيو فرديناند دلسبس

صاحب مشروع قناة السويس

معلومات جمة كبيرة الاهمية لمصر أو لهذه البلاد » (٢) . ثم ختم الخطاب بقوله « ولا تري حكومة جلالته ضرورة لتزويدك بالتعليمات

(١) مصر رقم ٤ (١٧٨٦) ص ٣

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٥

التفصيلية لأنها تفضل أن تترك شؤون اللجنة بقدر المستطاع الى فطنتك
وبعد نظرك »

ولقد قر في نفس الجمهور وقتئذ ان المستر كيف لم يذهب الى
مصر الا للمفاوضة في بسط الحماية البريطانية عليها ان لم يكن على الاقل
لتقرير الرقابة المالية عليها في مقابل مساعدة مالية كبيرة حتى أن بورصة
لندن تملكها الذعر لما أذيع في يوم ٤ يناير سنة ١٨٧٦ بان المستر كيف
تشاجر مع الخديو وحزم أمتعته عائداً الى انجلترا دون أن يتم
مهمته (١). وبعد ذلك باسابيع عادت التيمس وقد وقفت على أسرار
الحكومة تبحث في موقف مصر المالي معتبرة بما مضى فقالت مانصه :
« والنتيجة أن لا شيء اضمن لسلامته — أى موقف مصر — من
أحداث تغيير أساسى فى الحكومة المصرية ومالياتها . ولا شك انه لو
كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن
تتفق مع دائئها على خير من الشروط التى اتفقت واياهم عليها . فالمسألة
اذن كيف تجوز مصر هذه الثقة . الظاهر ان كل ما يقال فى هذا
الموضوع قائم على الاعتقاد بان الخديو يخضع بطريقة ما صاغراً للارشاد
الانجليزى ، وانه سيعهد الى انجلترا بادارة مالية مصر ، وانه سيتحول
الى مصر بعض الثقة بانجلترا فتمكن من نقص فائدة ديونها ونقص
اقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لا بد لذلك من علاقة بين

(١) المقالة المالية فى « التيمس » يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦

الحكومتين ليس ثمت أى ضامن لها ولا بد من عطف من والى مصر لا ترى على وجوده دليلاً ما . وفى هذا القول ما يدل دلالة واضحة على استعداد إنجلترا لأن تقوم بإدارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو « لارشاد إنجلترا » ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين نهزاً بهذا الاتصال وتعمده أخش ضروب التضليل (١) فإنها كانت شديدة الرغبة فيه وقتما كان المستر كيف بمصر .

ومن سوء حظ المستر دزرائيلى وحيلة الاسهم أن اخفقت بعثته المستر كيف الاخفاق كله . وكان السبب فى اخفاقها يرجع بعضه الى الخديو وبعضه الى المستر كيف وشيء منسبه الى الحكومة الفرنسية . فاما الخديو فقد سمح على كره منه (٢) للمستر كيف بتفقد حالة المالية المصرية وقبل فعلاً ماعرضه عليه وهو أن يستبدل بالموظفين الخاضعين لناظر المالية « مستشاراً انجليزياً » هو المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ريفرز) ولسن المراقب العام لإدارة الدين الاهلى الانجليزى . وقد كان عمله ذلك بمثابة رضا بتطفل آخر من جهة الحكومة الانجليزية . بيد لانه لم يسمح باكثر من ذلك ، أما المستر كيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الامر الخطير الذى نذبه له المستر دزرائيلى وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهارة الخلق . وقد كان السبب

(١) التيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) قالت التيمس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦ « من المسلم به أن الخديو لم يكن يدرك بالضبط ما جاء من اجله « المستر كيف » وقد استولى عليه الغضب الشديد عند ما عرف ما انتج له ذلك الموظف الخطير لنفسه من حق التنقيب فى شئون مصر

الاكبر في اخفاقه هو أن الحكومة الفرنسية لم بكـد يصل الى سمعها
نبأ بعثته حتى قررت ارسال مندوب من قبلها الى مصر لينافس المستر
كيف فيما قد يعرضه من الاقتراحات باسم الحكومة البريطانية وحملته
القراطيس الانجليز (١) وكانت ذلك المندوب هو المسيو اوتري الذي
كان من قبل قنصلاً عاماً في القاهرة . وقد قام بواجبه خير قيام حتى ان
الحديو عندما رأى رجائين يتباريان في ترضيه افهمه المستر كيف انه
يستطيع الاستغناء عن ارشاد انجلترا .

وهكذا انتهى بالجيو ط سعى الانجليز الاول للاستيلاء على مصر
ومما يؤسف له أن المؤرخين المحققين (٢) لم يكلفوا انفسهم اخبارنا
بالفصيلات التي ذكرناها آنفاً . بل نراهم يفتتحون كلامهم بذكر
ما جرى به القلم من قضاء ويختتمونه بنفاذ ذلك القضاء . فاما ما بين هذين
من الاطوار فانهم لم لغيوا بذكره — بل كانوا تواطأوا على اغفاله .

(١) راجع البرقية الواردة على « التيمس » بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ من مراسلها
الباريسي مسيو « دي بلوتيز » الذي كان طول هذه الازمة على اتصال تام بحملة الاسهم
الفرنسيين وكان كذلك صديقاً حميماً للمستر ولسن وبعض كبار حاشية الحديو ومنهم نوبار باشا
(٢) انظر بحث اللورد كرومر في عظم مزية « تمثيل الرواية » و« اخطار » وانصاف
الحقائق « حيث يقول « اظني ادعى بحق اني في مركز ذي مزية قادرة من حيث
الوصول الى الحقائق — الفصل التمهيدي لكتاب « مصر الحديثة » ص ٣٠٢ »

الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة الاسهم

في أوائل فبراير غادر « المستر كيف » القاهرة تاركاً الخديو منهمكاً في مفاوضة « المسيو أوتريه » وجماعة من الرأسماليين الفرنسيين وعلى رأسهم « المسيو باسترية » وصلته معروفة بشركة المصارف الإنجليزية المصرية . وكانت فكرتهم متجهة الى انشاء مصرف وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون تعينهم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وتكون غاية العمل هي تحويل الديون المصرية السائرة ^(١) الى دين واحد بفائدة ٩ فى المائة وضمان السكة الحديد ويقوم بوجه عام بتسليم الايرادات ودفع « السكوبونات » وتبادل الاعمال الخاصة بالبنوك مع الخزانة وغير ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية شديدة الميل الى اشتراك إنجلترا فى ذلك المصرف . حتى أن « اللورد ديكاويه » وزير الخارجية عرض على « اللورد دربى » بصفة رسمية أن تعمل الحكومتان جنبا الى جنب فى الشؤون المصرية دون تنافس ^(٢) . ولكن لورد دربى تجاهل هذا

« ١ » قسم بعضهم ديون اسماعيل باشا الى ثلاثة أنواع سائرة وثابتة وداخلية . فالسائرة جاءت من اعمال تمت لاسماعيل باشا ولم تدفع أجورها نقدا بل بقيت ديناً عليه . والثانية عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل باشا من المصارف الاوربية ب ضمان ثابت لدخل بعض مصالح الحكومة مثلاً . والداخلية عبارة عن ديون مصرية بحثة عقدها اسماعيل باشا عند ماتعذر عقد القروض السائرة والثابتة ومثلاً دين الرزنامة الذى اسلفنا القول عليه .

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٧٦ » ص ١

الاقتراح لسببين أولهما أن الخديو لم تكن نفسه ترتاح لرؤية ماليته تحت رقابة وكلاء من الأجانب، وثانيهما أن الوقت لم يكن ملائماً لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستر ريفرزولسن» وهو الرجل الذي أعين به الخديو لاصلاح ماليته على أهبة السفر الى مصر^(١) : وكان المستر ويلسن وقتئذ في باريس يطلع على التقرير السرى الذى يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية^(٢). ولقد كانت نظرة واحدة كافية لاقتناعه بان ما ترغب فيه الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة البريطانية معها في مشروع المصرف المصرى لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليز لان معظم هؤلاء من حملة أسهم الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف الى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية .

ولقد حذر مراسل التيمس الباريسى الحكومة البريطانية في شهر مارس من الاشتراك مع « اوتريه » أو « باستريه » اذ أن ذلك الاشتراك لا بد أن يؤدى الى هبوط قيمة الاسهم التى بأيدي الانجليز^(٣) فلم تمر ثلاثة أيام حتى أعلن « اللورد دربى » فى يوم ٦ مارس - رداً على ما طلبه الخديو أكثر من مرة من تعيين مندوب انجليزى للبنك بأن الحكومة الانجليزية لا تشترك فى المشروع الفرنسى بحال

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف ص ١

(٣) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٦

ما (١) ثم شفع ذلك بقوله « اذا عرض مشروع عملي بتشكيل لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه في أداء الدين المصرى فان حكومة جلالته تعيره اهتمامها ». فكان أن الحكومة البريطانية - كما أعلن « المستر دزرائيلى » فى مجلس العموم (٢) « لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف شبه رسمى ولم تشأ البحث فى شيء غير انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة (٣) . ولكن هذا الرأي لم يصادف ارتياحا لدى الخدير ولذلك آثر اهمال المشروع كله . فسر المليون الانجليز سرورا كبيرا لهذا الاهمال ويدل على ذلك ما كتبه جريدة ال « ايكونوميست » (٤) اذ قالت « اننا ليسرنا جد السرور هبوط مشروع القرض الفرنسى واللجنة الفرنسية . لان نجاح أى هذين المشروعين يؤدى الى أوخم العواقب وحسبك أنه يؤدى الى صيرورة الفرنسيين حكام مصر وهو الامر الذى حمل اللورد بالمرستون على مقاومة حفر قناة السويس والذى دفعنا الى اتفاق أربعة ملايين من الجنيهات خشية أن تصبح اسهم الخديو فى القناة أسهما فرنسية » .

على أن الامر لم يقف عند هذا الحد . فأن الحكومة الفرنسية

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٠

(٢) المناقشات البرلمانية المجلد ٢٢ سنة ١٨٨٦ ص ١٤١٨

(٣) ذكر اللورد كرومر فى ص ١٢ من الجزء الاول من كتابه « مصر الحديثة » فى رواية تاريخ المفاوضات التى جرت بشأن المصرف الوطنى « ان فرنسا وايطاليا اتفقتا ان ترسل كلناهما مندوبا ، لكن اللورد درنى لم يشأ التدخل فى شؤون مصر الداخلية وبنى ان يمين مندوبا انجليزيا » حقا « ان الدقة فى الرواية لمن المزايا العظيمة »

(٤) نقلته عنها جريدة التيمس فى عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦

عند ما رأت اخفاق الممالين الفرنسيين في مشروعهم لم يرق لها أن تخلى
الجو كله للانجليز بل باذوت بارسال مستشار مالى من قبلها الى مصر
هو «المسيو فيليه» وقد كان مفتشاً مالياً عاماً «لمساعدة» الخديو
على تنظيم ماليته من جديد (١) ولم يكن ثمة ريب فى أن تلك الفعلة
كانت بمثابة حركة سياسية معارضة لارسال «المستر ولسن» الى مصر.
فقامت قيامة اللورد دربى واستولى عليه الذعر فابرق الى القائد «استانتون»
بأمره بأن ينصح للخديو بأن لا يتسرع وأن ينتظر ريثما يصل «المستر
دفرز ولسن» الى القاهرة على الاقل (٢). فظهر الخديو ميلاً تاماً
لاتباع تلك النصيحة وأخبر القائد «استانتون» بأنه سينظر بسرور
تام فيما قد يعرضه «المستر ولسن» من الاقتراحات ويعمل بها فعلاً
إذا كانت حقيقة أعود بالخير على مصر مما يعرضه الفرنسيون (٣)
بيد أن «المستر ولسن» على أثر وصوله جعل يلح فى إيجاد لجنة
مراقبة مالية فى مقابل توحيد الدين كله ونقص فائده . أما «المسيو
فيليه» فانه طلع على الخديو بمشروع وضعه حملة القراطيس الفرنسيون
بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أهمل الفرنسيون فى هذا المشروع
إنشاء المصرف الذى كان سبب الخلاف فى المشروع السابق واقترحوا
بدلاً منه تأليف لجنة تتفرغ للدين العمومي وحده على أن تمين أعضاؤها

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٣

(٢) المصدر عينه ص ١٤

(٣) المصدر عينه ص ١٤

حكومات متنوعة على أن تكون مهمتها تسلم الايرادات التي تخصص لدفع الكوبونات. ورمى المشروع الى غاية أخرى فوق ذلك هي توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. وما هو أن سمع اللورد دربي بهذا المشروع حتى أبرق حالا يطلب تفاصيله^(١). فلما وقع نظره عليها أعلن أنها مما لا يمكن الموافقة عليه لان اللجنة لن تكون لها سيطرة فعلية على المالية وإنما سيقصر عملها على تسليم الاموال بالنيابة عن الدائنين يضاف الى هذا أن شروط تحويل الدين السائر الى دين ثابت ضارة بحملة أسهم الدين الموحد. ولكن لما كان الخديو ميسالا الى تنفيذ المشروع صممت الحكومة البريطانية على أن تصده عنه قسراً.

ففى ٢٠ مارس فاجأ اللورد دربي الخديو باعتزامه نشر تقرير «المستر كيف»^(٢). ولا شك أن هذا العمل يعتبر عملاً غير لائق. فان «المستر كيف» لم يسمح له بالتنقيب فى مالية مصر والوقوف على أسرارها الا بعد أن تم الاتفاق بين الخديو والحكومة الانجليزية على أن يظل تقريره مكتوماً وأن يتخذ قاعدة لتقديم المساعدة المالية اللازمة للخديو فقط. ولكن الحكومة الانجليزية همت بنشر ذلك التقرير بحجة واهية هي أن الجمهور ياحف فى الاطلاع عليه وليس يخفى أن معنى نشر التقرير فى ذلك الوقت هو القضاء المبرم على الثقة بالخديو

(١) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٥

(٢) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ١٥

وقد احتج الخديو علي هذا التهديد أشد احتجاج قائلا « ان المعلومات التي أعطيت « للمستركيف » كانت سرية بحجة ولم يقصد منها الا اطلاع حكومة جلالتهما على مجرى الاحوال (١) فاذا نشر التقرير قبل أن يتم الاتفاق مع الممولين الانجليز وقبل تعيين مندوب انجليزى (الصندوق الدين) أصبح كل بحث فى مالية مصر ضاراً به - أي الخديو - لا محالة فأصغت الحكومة البريطانية الى ذلك الاحتجاج ورجعت عن عزمها، ولكنها فعلت ما هو أدهى وأمر، ذلك انه عند ما سئل المستر دزرائيلى فى مجلس العموم عن موعد نشر تقرير المستركيف لم يجب بأن التقرير وضع على أن ألا ينشر بل أجاب بأنه لا يمانع فى نشره وانما الخديو هو الذى يعارض فى ذلك أشد المعارضة (٢). ولعمري لقد كان قوله هذا تلميحا ظاهرا بأن تقرير المستركيف لا يبعث على الرضا. وقد ظهر أثر ذلك القول فى الحال فقد هبطت أسعار الاسهم المصرية واشتد البلاء. فلما أحس الخديو بحرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤوم بعد مرور عشرة أيام على تصريح المستر دزرائيلى قائلا (٣) انه لم يطلع على التقرير ولكنه يتوق الى نشره لثقتة بأن المستركيف انما قرر الحقيقة كما هي ولعلمه أن نشره يبدد شكوك الجمهور التى لا مسوغ لها. ولكن سبق السيف العذل. . فقد أبى الجمهور أن يحسن الظن بمالية مصر بالرغم من

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٥

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد. المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٨

أن هذا التقرير لم يكن من الخطر بالمنزلة التي لمح اليها «المستر دزرائيلي» وكان كل معلق به «اسماعيل باشا» المسكين على هذه الفعلة الخفيفة التي أتها الحكومة البريطانية أن قال «لقد حفروا لي القبر» ثم ان «المستر كيف» نفسه لم يجد مناصاً من الاعتراف « بأن بعثته أغلقت أسواق العالم المالية في وجه الخديو بدلا من أن تساعد على الاقتراض (١)

واذ ذاك لم يبق أمام «اسماعيل باشا» الا أن يعان الافلاس. وفي يوم ٣ ابريل نشر تقرير «المستر كيف»؛ وبعد أربعة أيام من نشره أعلن الخديو عجزه عن دفع الاقساط وطلب تلجئها ثلاثة أشهر. وبهذه المناسبة كتبت التيمس ما نصه (٢) « لقد تسببنا في هبوط الاسهم المصرية الى أبعد مما كان يمكن أن تهبط اليه لو لم نتدخل في مالية مصر، فلو بدا للخديو مثلاً أن يرسل الى وزارة خارجيتنا يقرعها ويقول لها بصريح العبارة ان تذبذب سياسة انجلترا الخارجية هو الذي أضعف الثقة به في البورصات الاوربية وعليها وحدها يقع اللوم اذا رأى نفسه الآن عاجزاً عن تسوية ديونه السائرة وما كان ليعجز عنها لولا تدخلنا - انه لو فعل ذلك لما وسعنا الا أن نقره على تقريره (٣)

(١) المناقشات البرلمانية لهنسار المجلد ٣٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٢٧ وص ٦١٠

(٢) التيمس يوم ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٦ .

(٣) قارن هذا برواية اللورد كرومر اذ قال في ص ١٢ من المجلد الاول من كتاب «مصر الحديثة» « لقد ظهر قبيل حلول الكارثة العامة ان ادارة اسماعيل باشا السيئة لمالية البلاد لا بد أن تؤدي الى انهيار مالي عاجل أو آجل . ولقد وقع المذنب في ٨ ابريل اذ أجل الخديو دفع سندات الخزينة » . ولم يشر اللورد بكلمة واحدة الى الدور الذي قامت به الحكومة البريطانية كانه لم يقل في تمهيد كتابه « ان أول مراتب الخطأ في التاريخ أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة »

على أن الحالة كانت لا تحمل على القنوط واليأس . فان «المستر كيف» قال في تقريره بعد تحليله التفصيلي لمالية مصر^(١) « يتبين من هذا الحساب ان موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية . ولكن لما كانت الموارد التي يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة كان لا مناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الى دين ثابت ذي فائدة معتدلة . . ان في وضع مصر أن تحتل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ولكن ليس في وسعها أن تمضي في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض بفائدة ١٢ أو ١٣ في المائة لتسديد هذه الديون الجديدة . ولم يكن ذلك رأى «المستر كيف» وحده بل تابعه فيه مالى آخر هو السير «جورج اليوت» وكان ضد المسيو «باستريه» في مشروع البنك الاهلى وكان قد ذهب الى مصر قبل ذلك بعامين بدعوة من «اسماعيل باشا» لدراسة الحالة المالية المصرية درساً دقيقاً . فقد صرح بنفسه في مجلس العموم^(٢) « بأن التحقيق كشف الستار عن حقيقة الحالة في مصر فاذا بها حالة لا تدعو الى اليأس . . بل انها حسنة ونعني بذلك أن يكون دخلها كافياً لوفاء الديون وفاء عادلاً . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول ولكن مع تخفيض الفائدة . . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديوفاني لاشك في أن مصر تستطيع

(١) مصر رقم ٧ سنة ١٨٧٦ ص ١٢

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢ - ٦٥٣

اداء جميع القوائد واقساط الاستهلاك ويكون تحررها منها في مدة خمسة وستين عاماً هذا مع ترك مبلغ كاف لادارة البلاد ادارة حسنة، انى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لان لها موارد كافية قد تمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس ثمت ما يحول دون نموها ورقيا كذلك في المستقبل .

تلك لعمري شهادات ناطقة عن حقيقة الحالة المالية في مصر . ولعل أهم نتيجة يخرج بها الانسان من قراءة هذه الشهادات هذا الجزم بأنه اذا حول دين مصر السائر الى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله فان مصر تتغلب على ديونها وترضي جميع دائئها .

وهذا ما كان ينويه «اسماعيل باشا» الذي لم يكن ليقبل شيئاً مما عرضته عليه الحكومة الانجليزية بعد ما رآه من غدرها . فقبل المشروع الفرنسي وأصدر في ٢ و ٧ مايو أمرين عاليين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومى وأن تحول جميع الديون النابتة والسائرة الى دين موحد فائدته ٧ فى المائة من قيمته الاسمية ويستهلك فى مدة ٦٥ سنة وأن يقبل سندات معظم القروض بقيمتها الاسمية لاعتبارات يقتضيها التحويل الجديد ، أما سندات الديون السائرة التى كان أغلبها بفائدة ٢٠ فى المائة و ٢٥ فى المائة فتعطى تعويضاً قدره ٢٥ فى المائة أى تقبل بسعر ٨٠ وأن يحبس على الديون بعض موارد الحكومة وهو ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر و « دخليات القاهرة »

والاسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما بلغ مجموع دخله نحو ٨ ملايين من الجنيهات في السنة - لاداء الفوائد وأقساط الاستهلاك ويضاف الى هذه الموارد أراضي الخديو الخاصة المزروعة بالدائرة السنية التي كانت مدينة بمبلغ ٨٨٠٠٠٠٠٠ جنيهه وكانت ريعها السنوى ٦٨٤٠٠٠٠ جنيهه

ولعمري لقد كانت هذه تسوية عادلة للدائنين لا للمصريين الذين أصبحوا مكلفين بدفع فائدة قدرها ٧ في المائة^(١) ولقد ظهر على الحكومة الانجليزية هنية من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع على شرط أن يشترك في عملية التحويل مصرف « روتشيلد » الذي قدم « لدزرائيلي » من قبل يد المساعدة لشراء أسهم قناة السويس. وقد ذهب « السير ناتانيل روتشيلد » فعلا الى باريس للتثبت من امكان هذا الاشتراك^(٢). فلما وصل اليها وجد ما كان منتظرا من قبل اذ ظهر له أن فائدة المشروع لحملة أسهم الدين السائر من الفرنسيين اعظم مما ينبغي فهي تسيلهم تعويضا قدره ٢٥ في المائة وبقدر فائدة الموضوع لهؤلاء كان ضرره للانجليز حاملي اسهم الدين الثابت الذي سيبلغ ٩١ مليون جنيهه. ثم انه وجد أن مندوبي صندوق الدين لن يخولوا سلطة استثنائية بل يكونوا طوع أمرا الخديو إذا شاء عزلهم وإذا شاء أبقاهم وبذلك

(١) رأى كاتب مقالة التيمس المالية يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ « ان هذه الفائدة تبلغ ضعف ما يمكن أن تحتمله مصر بسهولة في الظروف الحاضرة

(٢) برقية من باريس الى التيمس لى ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

يظل الخديو كما قالت التيمس بحديثها المعروفة « على نحو ما كان عليه من الاستبداد بشؤون مصر »^(١). وهذا يدلك على أن الانجليز لم يكونوا يقرنوا بأقل من خضوع اسماعيل باشا خضوعاً تاماً للارشاد الانجليزى. ثم كتبت هذه الجريدة التى هي لسان حال رجال الاعمال فى لندن تقول^(٢) (لا بد من احد أمرين . فأما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتمد اليه يد مساعدها علنا نظير قبول سلطتها الحامية وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده) .

فلما رفض الخديو رفضاً باتاً قبول (حماية الحكومة الانجليزية ولم ينل مشروعه القبول لا عند بيت « روتشيلد » ولا عند (المستر دزرائيلى) — كتب « اللورد دزربى » فى يوم ٢٦ مايو الى « القائد استانتون » يخبره « ان المشروع كما يظهر للحكومة عرضة للنقد الشديد من عدة وجوه وعلى ذلك لايسع الحكومة أن تتحمل تبعه تعيين مندوب لصندوق الدين »^(٣)

وهنا ظهر موقف الحكومة البريطانية قبيحاً جداً فهما الامر ان المالان اللذان صدرافى مايو ، وهماى ثلاث من الحكومات الاربع اللاتى طلب اليهن تعيين مندوبين لصندوق الدين قد أجبن الدعوة فعلاً ، وهما قد ظهر للناس أن الخديو — اعتماداً على مساعدة فرنسا — ربما يقرر

(١) التيمس فى ٥ مايو سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) مهر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٧٧ — ٧٩

في نهاية الامر أن يضرب بمطالب الانجليز عرض الحائط ويترك لهم الحرية في اختيار أحد أمرين : أما أن يقبلوا مشروعه وأما أن يفعلوا ما بدا لهم. وهنا اشتد القلق في بورصة لندن ووالى حملة الاسهم المصرية اجتماعاتهم وبالغوا في الاحتجاج على « مسالك الخديو الاستبدادي » وضعف سياسة الحكومة البريطانية وانتهالت الرسائل على الصحف طالبة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما زاد الطين بلة أن « المستر ريفرز ولسن » الذي كان يراد تعيينه « مستشاراً مالياً » قد عاد الى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الاسكندري والاسف مله فؤاده (١) « استحالة البقاء في مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية » ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً . وأخيراً رأت الحكومة البريطانية أن تدعن لحكم الظروف فتترك من أجل حملة الاسهم مشروعها المحبوب . وظهر لها أنه مادام الامر له صبغة مالية فلن تني فرنسا في التأثير على اسماعيل باشا ليقبل حمايتها وإذا كان الامر كذلك فلا مندوحة لها أي لانجلترا من ان تعدل زمنها ما عن مطامعها ، وتسعى لوضع تسوية مع فرنسا لصيانة مصالح حملة القراطينس الانجليز علي الاقل . ولا ريب في أن ذلك غاظ المستر دزرائيلي غيظاً عظيماً ولكن ماذا عساه أن يصنع للتخلص من مضايقة حملة الاسهم

ولا سيما بعد فشل البعثتين السالفتين ؟

ولقد كانت الحالة تقضى باستعمال الحكمة والحذر . ولم يكن الوصول الى تسوية مع فرنسا بالامر الشاق ويغلب على الظن أن الزيارة التي قام بها «الايول دربي» الى «الدوق ديكاويه» — وزير خارجية فرنسا وقتئذ — كانت كافية لوضع المسألة بحذا فيرها على قاعدة مرضية (١) ولكن موقف الخديو كان على العكس من ذلك . إذ لو قرر «الايول دربي» الانسحاب الآن لكان عمله بمثابة اعتراف صريح بالهزيمة لان المداد الذي كتب به رسالته الاخيرة الى «القائد استانتون» لم يكن قد جف بعد — لذلك ظهر أن لا بد لانقاذ الموقف من أن يدعن الخديو ادعانا طفيفا للبدء الذي تشبث به الانجليز وأنت يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على مايتفق عليه الخديو مع دائنيه . وهنا أصبحت الحاجة ماسة لشخص كفء يقوم بهذه المفاوضات الدقيقة . وما أسرع ماذلت الصعوبة بظهور «المستر الذي أصبح فيما بعد اللورد غوشن» على مسرح العمل .

وكان «المستر غوشن» وقتئذ أحد الأعضاء البرلمانيين عن دائرة ذوى الاعمال في مدينة لندن . وكان فوق ذلك عضواً في وزارة الاحرار السابقة وأحد شركاء فريلينج وغوشن الذي كان أول من أقرض «اسماعيل باشا» ديونه الاولى . وبهذا أصبح في إمكانه أن يعمل بصفة

(١) برقية التيمس من مراسلها الباريسي بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٨٧٦

رسمية لمصلحة حملة القراطيس وبصفة غير رسمية لمصالح إنجلترا السياسية من غير أن يقيد حكمومتها بقيد مامع أنه ينفذ رغباتها. لهذا قوبل تعيينه بالسرور والابتهاج وقد ذهب عدة مرات الى باريس لمفاوضة حملة الاسهم الفرنسيين ثم فاز في النهاية بحملهم على العدول عن مشروعهم الاول والاستعاضة عنه بآخر . فتم الاتفاق على تحويل الدين السائر الى دين ثابت على شرط تخفيض التعويض المعطى لحملة أسهمه من ٢٥ الى ١٠ في المائة . ثم تقرر أيضاً ألا يدخل دين الدائرة السنوية - وهو خاص بالخدويو - في الدين الثابت بل يضم الى الدين السائر وجعلها ديناً واحداً بفائدة اسمية قدرها ٥ في المائة . وكذلك لا تدخل قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ في الدين الثابت العام كما قيل لاسباب فنية والحقيقة أن مصرف فريلينج وغوشن كانت له مصلحة في ذلك علي أن تستمر فائدتها كما كانت في الماضي ١٠ في المائة - ١٢ في المائة وبهذه الطريقة يمكن تخفيض الدين الثابت الحقيقي الى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وتكون فائده الاسمية ٧ في المائة وتقرر فوق ذلك لاجل هذا التحويل أن يعقد قرض ممتاز جديد يسمى الدين الخاص قدره ١٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وفائده خمسة في المائة وهكذا كان مجموع الديون التي طلب الى مصر دفعها سنوياً قد بلغ ٦٥٦٥٠٠٠٠ جنيه أي نحو ٦٦ في المائة من ايراد البلاد الرسمي .

هذا ما كان من حيث المالية . وانحمانه هذه الاقساط الكبيرة تقدر

قبول الموارد التي عرضها اسماعيل باشا في مشروعه . وقد عين بجانب صندوق الدين مراقبان عامان لضمان تلك الموارد يشرف أولهما على دخل الدولة والآخر على المخرج ويشتركان في اعداد الميزانية دون ان يكون لهما الحق في التدخل في أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بيد الخديو فقط . وكان هذا هو الجانب السياسي في مشروع المستر غوشن الذي أراد أن يوفق به بين طلبات الحكومة البريطانية والخطة السلبيه التي ظل الخديو متمسكاً بها الى الآن . ولم يكن المشروع في ظاهره يدعو الى الريب أو يشير الشكوك ولا سيما أن تعيين المراقبين والاستغناء عنهما كان بمحض ارادة الخديو . ولكنه كان بالرغم من ذلك خطوة واسعة المدى اذا تمكن بمقتضاه لأول مرة ادخال أجانب يعملون لمصلحة لأجانب في الادارة المصرية وبذا أصبحت تحت اشراف أوروبا الاعلى . وكانت هذه فاتحة الشر وطرف سكين يمكن - مع توخي المهارة في الظروف الملائمة - غرزه تدريجاً الى أن ينتهي بالقضاء التام على سلطة الخديو واحلال سلطة أخرى محلها .

ولما اذيع ان المستر غوشن توصل الى وضع اتفاق مع حملة القراطيس الفرنسيين هللت البورصة فرحاً وابتهجت ابتهاجاً لا نظير له . وفي اوائل اكتوبر سنة ١٨٧٦ اقام المستر غوشن حفلة الوداع فحضرها حملة القراطيس واقسم فيها « أن يحصلان لهم على أعظم

مايستطاع تحصيله (١) وبعد أيام قليلة سافر الى مصر وبصحبة المسيو جوير ممثل حملة الاسهم الفرنسيين ذلك الرجل القوي الارادة الذي اعتزم ان لا يهمل فرصة لتسوية المسألة تسوية مرضية وتنظيف المالية المصرية مما علق بها من الادران والاوزاخ .

ثم سافر « المستر غوشن » على انه في الظاهر مندوب خاص يمثل الفين من حملة الاسهم الانجليز كما أعلن ذلك خطيب الحكومة في مجلس العموم فيما بعد اذ قال (٢) « ان الحكومة امدت اولئك السادة (المستر غوشن وحاشيته) بمقدار معين من المساعدة كما تقضى اللياقة عليها بمساعدة أى فرد انجليزى يزمع السفر الى الخارج ولسكنهم يؤدون مهمتهم على عهدتهم » وبالطبع لم يكن هذا القول الا من قبيل الكذب الادبى الذى يجيز للوزراء التفوه به علناً وبلا حياء أو خجل من اجل المنفعة العامة . فان الحكومة فى الواقع بدلا من امداد المستر غوشن بالمساعدة « المعتادة » كلفت القنصل العام فى القاهرة بصفة خاصة أن يلفت نظر الخديو الى مكانة الاشخاص الذين سيعملون معه وان يذكره بان « المستر غوشن » هو أحد الوزراء السابقين الذى يحتمل جداً ان يعود الى الوزارة يوماً ما (٣) اما « المستر غوشن » فبدلاً من ان يسير دفقة المفاوضات على عهدته كان القنصل العام الانجليزى يساعده

(١) التيمس فى يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧٦

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٣ سنة ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ص ١٦٢٧

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧ و ٨

مساعدة فعلية اينما سار . وبالطبع لم يكن هذا الا تنفيذا للخطة التي تم الاتفاق عليها من قبل أى ان هذا التعضيد لم تكن له علاقة ما بمسألة « اللياقة » التي اشار اليها خطيب الحكومة .

وهنا بدأت سلسلة شائنة من المساومة من جهة والتهديد والوعيد من الجهة الاخرى اختتمت بمأساة غامضة كان اسماعيل باشا بطل الرواية فيها بينما المحرضون ظلوا محتجيين الى يومنا هذا لا يجرؤون على الظهور للناس في ثوبهم الحقيقي . فقد كان من المنتظر الا يطول امسد مقاومة « اسماعيل باشا » لحملات « غوشن وجوير » لان سلامة العرش كانت حتى الآن قائمة على ما بين حملة القراطيس الفرنسيين والانجليز من تنافس . أما وقد زال ذلك التنافس واتفق الطرفان فيما بينهما فلم يبق للخدو مناص من الاذعان لهما والنزول على ارادتهما .

وقد وقف الى جانبه « اسماعيل صديق باشا » أحد « نصحاء » الاقدمين وناظر المالية وكان معارضا في اى اذعان من الخديو . وليس لنا من نعلمد عليه في تعرف اخلاق ذلك الناظر سوى اصدقاء « المستر فوشن » وحملة الاسهم الذي وصفوه لنا بانه انموذج حي لطبقة الباشوات الشرقيين ، أى انه رجل قاس الضمير غليظ القلب عديم الامانة شديد التعصب وربما كانت اخلاق الباشا على النقيض مما رواه عنه اعداؤه الذين عارض مشروعاتهم الشيطانية السافلة ، وعلى كل حال فان خطته اذ ذاك كانت الخطة التي تقضى بها الوطنية الصحيحة . فقد كان يقول

بما ان مسألة الدين ستسوى بالاتفاق مع الدائنين مباشرة فمن الحق الموافقة على تسوية اساسها ٧ في المائة وألح في طلب تخفيض الفائدة الى ٥ في المائة باعتبارها أقصى ما تستطيع ان تدفعه مصر دون ان تجر على نفسها الخراب . اما من حيث السماح بوضع مالية البلاد تحت المراقبة فعناؤه الحقيقي وضع الادارة تحت المراقبة ولقد كان من رأيه ان ذلك العمل يعتبر الخطوة الاولى في سبيل تسليم الوطن الى ايدي الاجانب وهي الخيانة العظمى بعينها . وفي الواقع لقد أندر الخديو بانه اذا اقر تلك المادة من برنامج « غوشن (١) » - « جوير » ثارت البلاد ثورة عامة وهناك ما يحمل على اعتقاد ان المفتش ما كان ليحجم لحظة عن تنفيذ ذلك التهديد أو يتأخر عن بذل كل ما في وسعه لنجاح الثورة . وعلى ذلك أصبحت المسألة مفعمة بالخطر . وقد ارسل وقتئذ مراسل التيمس الاسكندري الى صحيفته يقول « ينبغي الاعتراف بان المشروع الجديد يعتبر ضربة قاضية على سلطة الخديو المطلقة بل انه ينتقصها انتقاصا بليغا ... لذلك نقول ان قبوله مشكوك فيه . ان الخديو لو ترك شأنه لرأى بحكمته ... الامر من قبول المشروع . ولكن الفريق الذي ظالما استفاد من استمرار القديم على قدمه ... قوى جدا ولزعيمه اسماعيل باشا المفتش ناظر المالية سلطان كبير على

(١) في البرقية التي نشرتها التيمس يوم ١٣ نوفمبر انهمت شركة روتر المفتش بتهمة « الافتراء على الخديو والتقول عليه بانه باع مصر للمسيحيين محاولا بذلك تهيج الشعور الديني ضد الاجراءات التي اتخذها غوش وجوير » . وقد أصبح من المألوف لدى محبي الصيد في المساء العكر من الوريين أن يتهموا بالتعصب الديني كل شعب اسلامي يثور على مشروعاتهما الاستعمارية

الخديو» (١)

فلا فرو اذا اصبح ابعاد المفتش مسألة تكاد تكون بمثابة حياة أو موت لانصار « النظام الجديد ». وبهذه المناسبة كتب المراسل نفسه يقول « ان سقوطه - سواء كان بحق أو بغير حق - أصبح مرغوباً فيه ولعمري ليس ادعى الى انعاش بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الاشاعة التي رددت كثيراً عن سقوط المفتش » (٢)

وبعد عناء طويل تحققت الغاية المطلوبة . ذلك ان الخديو لمجهزه من جهة عن مقاومة تهديدا المستر غوشن ولعدم قدرته من جهة اخرى على فصل المفتش بالطرق المعتادة لماله من النفوذ الكبير - دعاه للتنزه معه ذات يوم وهناك أو عز بقتله . وفي الحال طير مراسلو الصحف نبأ سقوط « العدو للاصلاح » وخطر القنصل العام الحكومة الانجليزية بان (٣) « مساعى بعثة غوشن جوير بعد أن لبثت عدة أيام في موقف يبعث على الارتياح من جراء دسائس ناظر المالية السابق قد خطط خطوات واسعات في طريق النجاح على أثر سقوط المفتش » ولم يقم في البرلمان من استهجن هذا الحادث المنكر كما أن الذين اقاموا أنفسهم بعد لكشف مساوي الخديو لم يؤخذوه على فعلته هذه أو يشاروا اليها وهم هم الذين لم تفهم فرصة من الفرص للتشنيع على اى

(١) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ ص ٢١

اعوجاج في خلقه منها كان تافها . (١) بل كان الامر بالعكس فان تلك
الانباء السارة ما كانت تصل بورصة الاسكندرية حتى ارتفعت الاسهم
المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف . وكتب مراسل التيمس الى
صحيفته بلهجة الفرح يقول (٢) « ان ابعاد المفتش يعتبر هنا بمثابة خاتمة
نظام عتيق . . . فان الباشا كان زعيم الحزب الذي جعل ديدنه لنظر بعين
السيخط الى ازدياد النفوذ الاوربي ومقاومة كل تقدم للمدنية في البلاد . . .



المستر دزرائيلي

فسقوطه - وهو الذي قالوا عنه انه وضع مشروعا معارضا يعتبر بشير
النجاح « وفي الواقع لم يمض على الجناية اسبوع حتى ارسل الخديو الى
«المستر غوشن» والمسيو «جوثير» يخبرهما بقبول مشروعهما (٣) واذ ذاك

(١) لم يشر اللورد كرومر في كتابه الا اشارة واحدة الى هذه الحكاية
(٢) التيمس يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . خطاب مراسلها الاسكندري
(٣) في يوم ١٠ نوفمبر أمر الخديو بالقبض على المفتش وفي يوم ١٨ نوفمبر قبل
مشروع غوشن جوثير رسميا

أصبحت « المدنية » حقيقة واقعة في وادى النيل وهنا تبوأ أنجلترا وفرنسا وفي مقدمتهما حملة القراطيس مقعد الظفر والفوز وفاتهم انهم لم يصلوا الى غايتهم الا بعد ان داسوا الجثة الهامدة وتلطخت ثيابهم بدمائها (١) ولعمري لقد كانت هذه بداية ملائمة لحكم قام على الارهاق وبالعنف تغلب في النهاية على كل المصاعب .



(١) ذكر المستر بلنت في كتابه التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى ص ٣٩ ن ٤١ حكاية مقتل المفتش كما سمعها من السير ريفرز ولسن . والقصة كما رواها السير ريفرز تلخص في أن الحديو أمر بقتل المفتش خيفة أن يكشف للمستر غوشن والمسيو جوبير ما أتاه الحديو من ضروب الغش والتدليس والتلاعب في الحسابات التي عرضها عليهما . ولكن السير ريفرز ولسن ليس بالرجل الذي تنتظر منه ان يروي الحكاية ، لا تجب فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التي عقدت للبحث عن السر في اخفاق التسوية التي وضعها « المستر غوشن » و « المسيو جوبير » ومع أن السر كان ملموسا — لأنه لا يمكن اى مملكة مهما كانت غنية أن تدفع ٦٦ في المائة من دخلها السنوى لسداد ديونها — فان اللجنة حاولت تلمس سبب آخر فاخترعت عبارة التلاعب في حسابات الحديو . ان أى انسان يكاف نفسه عناء مراجعة اليراهين الموجودة أمامنا الآن سواء كانت رسمية أم غير رسمية لا يجد مناصا من أن يشعر بأن القتل — ان لم يكن بايماز مباشر من الممولين فانه على الاقل نتيجة ضغطهم على الحديو . وان الایجساز المريب الذى كتبت به البلاغات الرسمية الخاصة بهذه المسألة لا مفر من ان يشير الشكوك في كنه تلك الفاجعة الغامضة . وقد عاق الكولونيل تشارلس لونيغ على كتاب اللورد كرومر في صحيفة « ستيدي ستار » التي تصدر في وشنطون فقال « ان الكاتب — الكولونيل لونيغ — يعرف شخصيا أن اللورد ففیان (القنصل العام الانجليزى في القاهرة) ارسل الى ولاية الامور في لندن تقريرا بتفاصيل الفاجعة » . في مصر أما الشخص الذى عزا اليه اللورد ففیان الجريمة فقد رقى الى رتبة الفرسان وانعم عليه باقب سير . ان الواجب يقضي بأن تعرف شخصية القاتل وهـذا لا يكون الا بنشر تقرير اللورد ففیان

الفصل الثالث

« المالية العليا »

الآن وقد وصلنا الى هذه النقطة من روايتنا هذه يحسن بنا قبل مواصلة الحديث ان نلقي نظرة على حالة مصر الاقتصادية لنتمكن من معرفة « الاقدار » التي طوحت باسماعيل اولاً ثم بمصر ثانياً الى الهلاك وسوء المنقلب .

وانا نثبت هنا ماخطه شاهد عيان رأى الحوادث عن كثب في الوقت الذى ساء فيه حكم اسماعيل باشا (١) فقد قال : « تعتبر مصر مثالا باهراً للتقدم . فقد فاق تقدمها في سبعين عاماً تقدم كثير غيرها من الممالك في خمسمائة عام » . وربما ادهش هذا القول اولئك الذين اعتادوا ان يقرنوا تاريخ تقدم تلك المملكة المنكودة الحظ بالاحتلال الانجليزى . ولكن أقوال هذا الشاهد عن حكم اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ - مهما كانت ذاعية الى الاستغراب - فانها كلها صحيحة بمعنى ان أعماله فى ذلك العهد جديرة بان تقارن بالفخار بأعمال اسلافه . فالتاريخ يذكر (٢) مثلاً انه بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٥ - أى فى خلال

(١) هذا الشاهد هو نفسه مراسل التيمس الاسكندري ، التيمس يوم ٦ يناير سنة ١٨٧٤ . وقد أصبح فيما بعد الد عذر للتخدير .

(٢) راجع ما كتبه المسيو مولهال فى صحيفة « الكونتيمپورارى ريفيو » عدد اكتوبر سنة ١٨٨٢ بعنوان : « المالية المصرية » ص ٥٣١ . وما كتبه البارون فون مالورنى بعنوان « مصر والتدخل الاجنبى » ص ١٤٤ و ص ١٢٣ - ١٢٥ . وما كتبه المستر بيرد بعنوان « الارتباك المهرى » سنة ١٨٨٤ ص ٤٩ وتقرير المستر كيف فى عدة مواضع .

اثني عشر عاما - تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للرى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكة الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا ومد من الاسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وانشىء من الجسور مالا يقل عن ٤٣٠ بما فيها « كوبري » قصر النيل الذى ظل أمداً طويلا يعتبر من خير جسور العالم واسست ميناء الاسكندرية وانشئت فيها وفي مصر وابورات المياه لسقاية الاهالى وبنيت أحواض السويس ونصب ١٥ فئارا و ٦٤ طاحونة لصنع السكر وتكريره وادخلت اصلاحات عظيمة فى الطرق العامة فى القاهرة وغيرها من المدن . واقد حدثنا من يوثق بروايتهم من اهل الاحصاء (١) ان تلك الاعمال العمومية العظيمة وحدها بلغت نفقاتها ٦٤ مليون جنيه . وقد أمكن بسبب هذه الإصلاحات تحويل مليون وربع فدان من أرض بور الى أرض زراعية انتجت وقتذاك من الحاصلات ما قيمته ١١ مليون جنيه سنويا فى حين أن ايجارها لم يتجاوز ١٠٤٠٠٠٠٠ جنيه سنويا . فزادت بهذا مساحة الاراضى الزراعية فى مصر من ٤٠٥٢٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ - وهي آخر سنوات حكم سعيد الى ٤٢٥٠٠٠ ر ٥ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى السنة التى عزل فيها الخديو اسماعيل باشا . وليس هذا كل ما عمله اسماعيل بل ان الواردات زادت فى خلال المدة نفسها من ١٠٩٩١٠٠٠ جنيه الى ٤١٠٠٠٠ ر ٥ جنيه كما زادت الصادرات من

(١) راجع ما كتبه مولاهل ص ٥٢٩ وما بعدها

٤٥٤٠٠٠ رطل جنيه الى ١٣٨١٠٠٠ رطل جنيه . هذا فضلا عن أن عدد
الاهالى زاد من ٤٨٣٣٠٠٠ نسمة الى ٥١٨٠٠٠ نسمة . ولعمري
إن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد مازال الكتاب
يصفونه زورا وبهتانا بعهد الفجور المالى (١)

على أن التقدم السريع كان محسوسا فى جهات أخرى . فقد أدخلت
على الادارة - كما حدثنا كاتب طائر الصيت خير بأحوال مصر (٢)
هذه اصلاحات « لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين » لان
النظام الادارى المؤسس فى عهد محمد على أدخل عليه الآن تعديل
كبير وطرا عليه التعسين من عدة وجوه كما أن نظام الجمارك وضع
على أساس جديد تحت اشراف نفر من خبراء الاوربيين . ثم ان
مصلحة البريد التى كانت حتى الآن ملكا للأفراد اشتريتها الحكومة
ووضعتها تحت ادارة موظف من موظفى ادارة عموم البريد فى لندن .
وفوق هذا وذلك أدخل تعديل على النظام القضائى فقد أنشئت
المحكمة المختلطة التى وضعت حداً لاعفاء الاجانب من طائلة العقاب
فى كثير من الامور الواقعة فى دائرة القانون المدنى ثم استبدلت

(١) فى سنة ١٨٨٢ كتب « المسترليون قنصل امريكا الام فى مصر فى ص ٣٦٢ من كتابه
« مملكة الخديو » مانصه : « طالما قيل بطيش ورددت الالسن بطيش . أيضا شفويا وكتابة
ان الخديو اقترض نحو ٩٠ مليون جنيه لاشي . سوى بناء بضعة قصور من الخشب والطين !
وهى دعوى ظالمة وطائشة بقدر ما هى كاذبة ... فالحقيقة التى لا نزاع فيها هى ان ما أدخل من
التحسينات على المشروعات العامة التى ابتدأت وتمت فى مصر فى خلال الاتنى عشر عاما الماضية
كانت فوق الوصف بل هى فوق ان تقارن بها مشروعات مملكة أخرى . »
(٢) هو المستر « ستانلى لين بول » فى كتابه « مصر » سنة ١٨٨٩ ص ١٢٩ وما بعدها .

العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية بعقوبات القانون النظامي الاوربي (١). ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التي اتخذت في ذلك العهد لغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلهج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزانة المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالغائه الرق كان يأتي أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليده شعبية ومصالح الجمهور (كذا) (٢) أضف الى كل ماتقدم مساعي الحكومة لترقية التعليم (٣) ففي عهد سعيد باشا لم تزد ميزانية التعليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنوياً ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هذا عدا ما أضيف اليها فيما بعد من ايراد بعض الاراضي التي اشترت ثمانية من شركة قناة السويس بمبلغ ١٠ ملايين فرنك لجعل التعليم مجانياً وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس (٤). وفي ذلك العهد أيضاً أسست لأول مرة -لا في مصر فقط بل في الامبراطورية العثمانية بأسرها- مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية في بولاق وأضيف الى دار الكتب عدد

(١) راجع ما كتبه «مالورتي» ص ١٠٨ من كتابه السالف الذكر
(٢) هكذا قال «مالورتي» في ص ١٠٨ من كتابه السابق . راجع أيضاً محاضرة المستر فرانسيس كوب التي القاها في «جمعية الفنون» ونشرتها «التيمس» في يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨ اذ قال «هناك عمل عظيم سيبقي خالداً الى الابد في تاريخ حكمه اسماعيل باشا الا وهو القضاء على تجارة الرقيق في بلاده»
(٣) كتب المستر ليون في كتابه السالف الذكر ص ١٦٠ يقول «لقد كان التقدم في التعليم والمعارف في عهد اسماعيل باشا مما يستوقف الانظار اعجاباً وسيبقى معدوداً كذلك في كل بلاد العالم»
(٤) راجع اقوال مالورتي ص ١٠٤

من أنفـس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . ولقد قيل ان مصر لم يكن بها في سنة ١٨٦٣ (١) سوى ١٨٥ مدرسة ابتدائية . ولكن لم يأت عام ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوى على مالا يقل عن ١١١٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة والمجالس البلدية . كما أنشئت أيضاً مدارس خاصة للجنود . لكل أورطة مدرسة . وقد أكدت لنا لجنة التعليم العسكرية في سنة ١٨٧٢ أنه لم يكن يوجد في الجيش المصرى بأجمعه من الاميين سوى ٤٢ شخصاً فقط (٢)

ولعمري ان الانسان ليكاد يداخله الريب في هذه الحقائق نظراً لما يعرفه عن ادارة اسماعيل باشا من الجهة الاخرى . ولكن ذلك لا يمنع من كونها حقائق وقعت اعترف بها الصديق والمعدو على السواء .

بل ان الشمس (٣) وهى الدأعداء الخديو اعترفت . في الوقت الذى طاب لها فيه الاعتراف - « بأن مصر تقدمت تقدماً مدهشاً في عهد اسماعيل باشا . . . فقد ضاعف موارد البلاد المادية الى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه . . . كما أن السكك الحديدية والموانى وقناة السويس هي من صنع يده . زد على ذلك أنه سعى في تحسين الزراعة

(١) راجع تقرير القنصل الانجليزى في اسكندرية سنة ١٨٧٧ ص ٣٠

(٢) راجع تقرير القنصل الانجليزى في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١

(٣) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك تقرير « كيف » ص ٢ اذ قال « ان التربة المصرية قد زادت قوة انتاجها زيادة عظيمة في عهد خديوها الحاضر

بأن أدخل بذورا جديدة وطرقا حديثة وبذل كل جهد لاصلاح الادارة من الوجهة القانونية والتنفيذية »

وان من الاهمية بمكان ان نتذكر هذا المنعى الاصلاحي لحكم اسماعيل باشا اذ بواسطته نستطيع الوقوف على كنه الخراب الذى ساقه اليه اسرافه. المالى والحقيقة التى لا مناص من الاعتراف بها هي أن الخديو مادام قد توسع فى تلك الاصلاحات فلا مناص له من أن يحاط بصعوبات مالية ولو لم تكن له وجوه أخرى لانفاق المال . ذلك أن أمثال هذه الاصلاحات سواء اكانت مادية أم أدبية تحتاج بطبيعتها الى زمن طويل قبل ان تثمر الثمرة المرجوة منها ، لهذا كان من الخرق فى رأى ان ينفق الخديو فى اقل من ثلاثة عشر عاما ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه على هذه المشروعات العامة وحدها التى لم يكن ينتظر جنى ثمارها الا فى الاجيال المقبلة . والى هذا أشار « المستر كيف » بحق فى تقريره (١) اذ قال : « ان مصر يمكن ان يقال انها فى دور الانتقال . لهذا هي تعاني من مساوئ النظام الذى استديرته بقدر ما تعاني من مساوئ النظام الذى استقبلته . انها مصابة بالجهل والمواربة والتبذير والاسراف وهي صفات اشتهر بها الشرق (كذا) ... وهي فى الوقت نفسه تعاني من الاسراف الهائل الذى نشأ عن التعجل فى تقليد المدنية الغربية (هذه الملاحظة الاخيرة ليست من عند المستر كيف بل من

عند المؤلف) وان الملاحظة الاخيرة لحقيقة لا ريب فيها . فان « اسماعيل باشا » كما حدثنا السير « صامويل بيكر » (١) حاول في وقت قصير اتمام مشروعات كان اتمامها يستغرق سنين عديدة من الصبر والتؤدة . فلا غرو اذا رأينا المصاعب المالية تغمر مصر بعد أن أصبح هذا الرأسمال الكبير عاطلاً وليس في خزائنها احتياطي ما .

على أن هذه المصاعب لا ينبغي المبالغة فيها أو اخراجها عن حدودها . فالمستر كيف « نفسه يعترف بأن عجلة الخديو وعدم اكترائه في سبيل اتمام مشروعاته هو خطأ » لم يقتصر على مصر وحدها بل شاركها فيه الممالك الجديدة الاخرى « وقد ضرب المثل « بالولايات المتحدة » « وكندا » ثم قال بصراحة مانصه . « قد لا يوجد في مصر بأسرها ما يقرب من التبذير المروع الذي صاحب ادخال السكك الحديدية في إنجلترا » وهناك شهود عيان آخرون يميلون الى النظر الى ادارة الخديو لمالية مصر بعين الرأفة واللين . فقد قال أحدكم (٢) مانصه « مهما كانت مصاعب مصر المالية المؤقتة فانها لم تؤثر مطلقاً في هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم تزد في زمن من الازمان الحديثة كزيادتها في عهد اسماعيل باشا كما ان حركتها التجارية لم تكن انشط مما هي عليه الآن

١ راجع « الفورتنتلي ريفيو » عدد نوفمبر سنة ١٨٨٢ ص ٥٣٧ بعنوان « اصلاح مصر »
٢ راجع مقاله المستر ماكوان عضو البرلمان في كتابه « مصر كما هي » سنة ١٨٧٧ ص ١٧٤ . كذلك راجع مقاله « الميسوليون » في الكتاب السالف الذكر في الفصل التاسع عشر اذ دحض الفرية التي ذاعت وقتئذ من ان مصر كانت على حافة الافلاس .

وحسبك ان الفائدة على ثمن اسهم الموحد تبلغ ١٤ في المائة . وحدثنا
ايضاً «المستر» (الذى أصبح فيما بعد السير) جون فاوول «مهندس الخديو
الاستشارى العليم بالشؤون المصرية قال (١) «انفقت مصر فى خلال
العشرة الاعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من اسباب
ترقيتها السريعة ووضعت الاساس لسمادتها فى المستقبل ... وقد يقال
ان هذه المشروعات تمت فى وقت اقصر مما كانت تسمح به مالية البلاد.
وهو ما يسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس فى استطاعة أحد ان
ينكر انها كانت ضرورية للتقدم الوطنى». وها هو آخرهم «السير صامويل
بيكر» يشهد (٢) «بان الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ احدث تغييراً
مدهشاً لا عيب فيه الا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه
كان على كل حال تغييراً فى سبيل التقدم وقد بذر بواسطته بذور
العظمة المقبلة» .

وبالاختصار «كانت عجلة الخديو وتجاهله حالة الخزانة» عند القيام
بهذه التحسينات العظيمة من داوى الاسف ولكن لا يمكن بحال ما ان
يقال انهما وحدهما سبباً لخراب المالى المروع الذى دفع «اسماعيل باشا»
الى اعلان الافلاس بل ينبغى تقصى سبب ذلك الخراب فيما سماه «المستر
كيف» بحق «جهل الشرق ومواربته وتبذيره واسرافه» .

ولقد انتهز الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهبوا فى نقد

(١) راجع خطابه للتيمس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥

(٢) راجع كتابه «اصلاح مصر» ص ٣٩٥

تلك الصفات التي عرفت عن الشرق ولكن أليس من المدهش أنهم
سكتوا عن الجشع الغربي فلم يذكره الا عرضا ؟
ان طمع الخديو وتردده واعمال السفالة التي اتاها الممولون
الاوربيون سارت جنبا الى جنب في احداث الخراب الذي ذهبت
مصر ضحية له بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما والقاء المسئولية كلها
على الخديو وحده تعتبر انها كالحرمة التاريخ .

ان العدل ليقضى بان نقرر هذه الحقيقة التي لا ريب فيها وهي ان
مصر - وان كانت في آخر عام ١٨٧٥ اصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون
جنيه - عدا الديون السائرة - الا ان المبلغ الحقيقي الذي وصل خزائنها
لم يتجاوز الـ ٤٤ مليون جنيه . اما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد
طريقا الى جيوب اصحاب القروض واعوانهم اما بصفة سمسة او
كمكافأة او غير ذلك من النفقات الكمالية^(١) وقد ترتب على هذا ان المبلغ الذي
تعين على الخزانة دفعه سنويا بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ قط ٧ في المائة
أو ٨ في المائة وهي الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل - بل بلغ في
الواقع الى ضعفين أو ثلاثة اضعاف ذلك . اى ان المسألة اصبحت مسألة
لصوصية ونهب مالى لا نظير له الا فيما حدث في تركيا . وكأثما
تآمرت « المالية العليا » في لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو، اذ
مالبثنا ان رأينا المصارف الزائفة ذوات الاسماء الطنانة كمصرف

١ راجع تقرير « كيف » ص ٧ . وقد ذكر « موهال » في الفصل الاول من كتابه
ان مجموع القروض التي اقترضتها مصر منذ سنة ١٧٦٢ لم تزيد عن ٥٠ مليون جنيه ونصف

« الانجلو ايجيپسيان » تتشأ بفتة في جنح الظلام لا لسبب سوى اغراء الخديو بعقد قروض جديدة بفوائد فاحشة .

ولعل اصدق مثل لذلك التلاعب المروع القرض الاخير وقدره ٢٨ مليون جنيهه الذي عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائرة (١) . فقد جعل مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيهه بفائدة ٧ في المائة و١ في المائة الاستهلاك . ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٧ و ٢٠ مليون جنيهه واحتفظ بالباقي وهو يقرب من ١٢ مليون جنيهه كضمان ضد الطوارئ وليت البنك اكتفى بذلك بل انه بعد التهديد والوعيد ارغم الخديو على قبول ما قيمته ٩ ملايين من سندات دينه السائر بسعر ٩٣ للسهم مع ان ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ وهو مادفعه البنك فعلا عند شراء تلك الاسهم ١١ فلا غرو اذا قام بين الانجليز من يغار على سمعة بلادهم فيكتب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه (٢) « ان هذا الدور الذي لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالانجليزى الصميم أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يختم رأسه فرارا من العار عند ما يعلم أن مواطنيه كان لهم ضلع في مثل هذه الاعمال الشائنة التي جرت على ملايين عديدة من البشر بؤسا وشقاء لا نظير لها »

فهذه الوسائل الغريبة التي لجأت اليها المالية الحديثة هي السبب

(١) تقرير « كيف » ص ٨
(٢) راجع ما كتبه « مجلة فريزر » عدد يناير سنة ١٨٧٦ ص ١٢ بعنوان « تركيا ومصر والمسألة الشرقية »

الاول في الحالة التعميسة التي وجدت مضر نفسها فيها رغما من التقدم العظيم الذي تقدمته في خلال الاعوام الثلاثة عشر التي سلفت مباشرة ورغما مما كان ينتظر لها من الخير العميم في المستقبل . وهذا هو عين ما اعترف به «المستركيف» نفسه إذ قال (١) «ان هذه الاحصاءات — عن الواردات والصادرات والتعليم وغير ذلك — تدل على أن مصر في عهد خديوها الحالي خطت في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات ولكن موقفها المالي الحاضر برغم هذا التقدم الباهر ... مفعم بالخطر . فالمصروفات وان كانت باهظة — إلا أنها لا تؤدي وحدها الى الازمة الحاضرة التي يمكن أن يقال انها لم تنشأ إلا عن شروط القروض الفادحة التي كان معظمها خارجاً عن طوق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة»

وانا لتقدم متطوعين لاولئك الذين يحاولون زوراً وبهتاناً أن يفهموا العالم ان أعمال اسماعيل وحدها كانت سبب ما جاق بمصر من الخراب والدمار بهذه الشهادة التي فاه بها رجل لم يعرف بصداقته للخديو فقد قال ان مصر في عهد الخديو لم تخط فقط في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات بل ان متاعبها الموقته — مهما كانت عديدة — «لم تنشأ إلا عن الشروط الفادحة» التي أرغمه جماعة المالين على قبولها . وبالطبع لا ينبغي أن يستنتج الانسان من أقوالنا هذه اننا

(١) تقرير «المستركيف» ص ٦

تجاوز عن العجلة غير المحمودة التي سمح بها الخديو لاولئك الافاعي
أن ينسابوا في تلك البلاد المنكودة الحظ التي كان خديويا عليها،
واننا لشديدو العطف على الشعب المضرى الذي لا يذكر اسم ذلك
الخديو حتى الآن الا مقرونًا بالسباب واللعنات ولكن ثمت فارقا
عظمايين أن يعتبره المصريون سبب بلواهم وبين أن يصمه الماليون
وأعوانهم بتلك التهمة وهم يعلمون أنها أفك بين . « انهم يعرفون جيد
المعرفة أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا مصر علي حافة الخراب . هم
« الافاقيون المحتالون » كما وصفهم أحد كبار الثقات الماليين (١) .
« الذين جعلوا أصابعهم في آذانهم حتي لا يصل اليها أنين المصريين
البائسين » .

ولم يكن هؤلاء وحدهم الافاقيين المحتالين الذين جعلوا حرقهم
الاتجار بضعف اسماعيل باشا بل وجد الى جانبهم المقاولون الذين باعوه
سلامهم أو تعهدوا بالقيام بمشروعات الاصلاح التي ابتكرها في مقابل
اثمان باهظة كانت حرية بالقضاء على سمعتهم في أوروبا . فمثلا زادت نفقات
بناء ميناء الاسكندرية بمقدار ٨٠ في المائة عن نفقاتها الحقيقية ، كما ان
بناء السكة الحديدية بلغ اربعة اضعاف النفقات الاصلية وقس علي ذلك

(١) هو المستر ا . ج . ولسون . راجع مقالته « موقف مصر المالي » في « مجلة فريزر »

الذين بنوا مصانع تكرير السكر ووابورات المياه^(١) النخ .
 فمعظم مستشارى الخديو الفنيين وغيرهم ماعد القليلين منهم - كانوا
 مأجورين أو انهم أخذوا الرشاوى أحيانا من نوع خاص من المرايين
 طاوعتهم ضمائرهم فضلا عن كل ما تقدم على تكوين عصبية لا رغام الخديو
 على قبول شروطهم الجائرة . بل أن نفس الحكم الشهير الذى أصدره
 نابليون الثالث فى النزاع الذى قام بين الخديو وشركة قناة السويس
 يصح ضمه الى اعمال اولئك المقاولين الاوربيين . فقد كان حفر تلك
 القناة من أشأم المشروعات التى سببت لمصر كثيرا من المتاعب المالية
 والاقتصادية وأشدّها خطرا عليها . فضلا عن أن حفرها كان عديم
 الفائدة بتاتا لمصر - نظرا لموقعها الجغرافى فى ركن سمعيق من اركان
 البلاد يفصله عن المنطقة الزراعية لسان صغير من الارض فقد أضرتّها
 ضررا بليغا بطريق مباشر اذ حولت تجارتها «الترانسيت» عن مجراها
 القديم طريق اسكندرية الى طريق السويس^(٢) . وقد تظل الوسائل
 التى تمكن بها المسيو دى لينسبس من اقناع سعيد باشا بالمواقفه على

(١) راجع كتاب « مولهاال » ص ٥٢٩ وما بعدها ومما يبعث على الدهشة والاستغراب ان حيل أولئك المقاولين والبنائين اتخذت فى كثير من الاحايين دليلا على «اسراف» اسماعيل باشا « فقد حمل « المستر ادوارد ديسى » فى مقال مشهور نشرت « مجلة القرن التاسع عشر » فى ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « الخديو ومصر » حملة شعواء على الخديو بمناسبة موافقته على ١٣ مليون جنيه لد السكة الحديدية فى حين أن نفقاتها فى الواقع كما قدرها جنايه لم تتجاوز ٣ مليون جنيه فقط ولسكن «المستر ماك اوين » فى العدد التاسع من المجلة نفسها رد على الكاتب فقال « ربما ظن المستر ديسى المبلغ المذكور باهظا ولكن مصر ليست الممالك الوحيدة التى زادت نفقات سككها الحديدية عن النفقات الحقيقية » .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٨٤ .

ذلك المشروع المشئوم سرا غامضا الى الابد ولكن اكثر غموضا من هذا هو كيف وافق «سعيد باشا» على تقديم ٢٠٠٠٠ من عمال السخرة لاجراء عملية الحفر في مقابل هذا المبلغ الزهيد وهو ١٥ في المائة من صافي ارباح الشركة بعد دفع الحصص القانونية .

ويكفى للتدليل على فساد الاتفاق المعقود بين سعيد باشا والشركة ان نقول ان «اسماعيل باشا» ما كاد يتبوا الا ريكعة الخديوية حتي الغى هذه المادة مع مادتين أخريين جائرتين تقضيان باعطاء الشركة منطقة عريضة من الارض على جانبي القناة وتحويلها حق حفر قناة من الماء العذب بلا أجر أو مقابل . ففي النزاع الذي شجر اذ ذاك بين الخديو وبين الشركة حكم «نابليون الثالث» على «اسماعيل باشا» بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٦٠.٠٠٠ و ٣٦٠ جنيه بمثابة تعويضات (١) فهذا الحكم ولو انه احدث استياء شديدا وقتئذ لم يكن سوى حلقة من سلسلة النهب والسلب التي طوقت بها أوروبا المتنورة الصالحة جيد مصر .

فيكشف الستار عن مثل هذا التلاعب وغيره مما يعجز الحصر ولا يقل عنه خسة ودناءة تتضح للناس - حقيقة الحملة التي بدأها حملة القراطيس الانجليز والفرنسيون وثابروا عليها بتوفيق ونجاح . والى هذا يشير البارون «فون مالورتي» بهكم اذ قال (٢) «مادام لدى الخديو ما يقدمه

(١) راجع ما كتبه «المستر ماكوان» في كتابه ص ٨٩

(٢) راجع كتابه ص ١٣١ و ص ١٣٢

من الضمانات تبقى الغرف الخلفية في الوزارات خاصة بجماعة المالىين وكلهم على استعداد لاقرضه الملايين العديدة بفوائد فاحشة يعاقب عليها قانون بلادهم لكنهم بقدر ما كانوا متزلفين متملقين له حبا في الاستفادة منه اصبحوا مهددين وقبحين شأن الدائن حيال مدينه المفلس. ولو كانت هذه الديون الفادحة خاصة بشخص عادى لاجتمعت محكمة من المحاكم وخفضتها الى المستوى المعقول». وقد رأينا «المستر كيف» نفسه يشير في تقريره الى ماعسى ان يتخذه الخديو من الاجراءات اذا عجز عن تسديد المبالغ التى اقرضه اياها دائنوه بتلك الفوائد الفاحشة. فقد قال (١) «ان مصر في استطاعتها تحمل ديونها الحاضرة بأسرها بفائدة معقولة ولكنها لا تستطيع ان تستمر على تجديد ديون سائرة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض جديدة بفائدة ١٢ و ١٣ في المائة لتسديد تلك الزيادات المضافة الى ديونها وهى التى لم تعد على الخزانة المصرية بليم واحد». أو بمعنى آخر كان يتعين على الخديو - في رأى «المستر كيف» - ان لا يعترف بتلك الديون الكهالية التى ارغم على الاعتراف بها بحجة الضمانة ضد الطوارىء وأن يخفض الفائدة الى الرقم الذى تتحمله موارد البلاد. (٢) وربما جاء عمله هذا مطابقاً لما كان يتوقعه الدائنون انفسهم بينما كان فى الوقت نفسه يضمن مصالحهم المشروعة فى المستقبل. ولا ريب فى ان

(١) راجع ما كتبه سابقاً ص ٢٣

(٢) كانت «التيمس» نفسها ميالة الى هذا الرأى كما تدل على ذلك افتتاحيتها يوم ٥ ابريل

الخديو كان يجد نفسه اما عاجلا أو آجلا مسوقا الى اتباع هذا الطريق وبذلك ينقذ مصر من العبء الثقيل الذي استنزف ثروتها وقضى بعد سنوات قليلة قضاء مبرما على كل ما عمل من قبل من اعمال الإصلاح والتحسين العظيمة وكانت نتيجةه ايقاع البلاد في الفوضى المالية



الورد بالمستون

والادارية . ولكن دائنيه كانوا أكثر حرصا وتيقظا منه فان الاشخاص الذين عوضوا انفسهم ، قدما في المياضي بخضم ما شاء لهم خصمه من القروض في مقابل الخساره المحتملة أقاموا الدنيا وأقعدوها الآن ليحولوا بين الخديو وبين تخفيض بعض ديونه . والى هذه الضجة اشارت مجلة

ادنبرج بعد عزل الخديو ثمانية عشر شهراً اذ قالت (١) «ان الخديو لم يستمرىء ذلك المرعى الوخيم وينهج تلك الخطة الا بمساعدة نفر يمشون الآن فى اوربا مشية الفخار والخيلاء يلعنونه بعد أن امتلأت بطونهم من مختلف موائده ولقد كان رسل الوقار هؤلاء يتشكعون يومياً على أبواب الوزارات فى لندن وباريس طول عام ١٨٧٦ طالبين الى الحكومتين التدخل لمصلحتهم وهم الذين لم ينكشف لهم مساوىء قاصرهم (الخديو) الا لما وقف دفع الكوبونات ذوات الفوائد الفاحشة التى لو كانت فى انجلترا لعدّها الجمهور من الفضائح الشائنة » .

ولقد رأينا كيف كملت بالنجاح مجهودات رسل الوقار الذين لا مندوحة لنا عن ان نضم اليهم جماعة المدافعين عنهم . فلننظر الآن ماذا كانت نتيجة مساعيهم .



(١) راجع مقالها بعنوان « مصر المقيدة وغير المقيدة » فى عدد ابريل سنة ١٨٨١
س ٣٤٥

الفصل الرابع

حملة الاسهم في ميدان العمل

ان الفترة التي تخللت اصدار الامر العالى الخاص « بجوير - غوشن » وتشكيل الوزارة الاوربية في أغسطس سنة ١٨٧٨ وقدرها اثنان وعشرون شهرا - هي التي تصح ان توصف بحق بالمراقبة الثنائية الاولى أو بالمراقبة الثنائية المالية . فهي في الواقع تمثل الفترة التي انتقلت فيها شؤون الادارة المصرية الى ايدى موظفين أجانب لم يخرجوا من العمل جبهة لمصلحة حملة الاسهم ولو انهم كانوا بالاسم في خدمة الخديو . وقد قلنا فيما سبق ان الحالة الجديدة هي نتيجة امتناع الحكومة عن مواصلة مشروعاتها السياسية مؤقتاً واطلاقها ايدى حملة الاسهم للوصول مع زملائهم الفرنسيين الى وضع اتفاق لتوحيد العمل في وادى النيل .

وقد كان من أثر هذا الحياد المتفق عليه ان استمرت الحكومة تنفض نظرها عن الاتفاق الجديد وتعدده من قبيل الاتفاقات الخاصة . فلم تشأ تعيين مندوب لصندوق الدين أو لمنصب المراقب العام الانجليزى . بل انها أكدت لحزب المعارضين انها لن تسمح لأى موظف انجليزى ان يتبوأ مقعده في خدمة الخديو الا بعد تقديم استقالته من خدمة

الحكومة الانجليزية . (١) ولقد أوفت الحكومة بتعهداتها فقط فيما يختص «المستر رومين» القاضي السابق في جيش الهند الذي دعاه «المستر غوشن» ليكون مراقبا عاما للدخل بجانب «البارون دي مالاري» الذي عينه الفرنسيون لمراقبة الخرج . ولكنها حثت فيما يختص «المستر جيرالد» جيرالد «أحد موظفي ادارة المالية الهندية» دعاه «المستر غوشن» ليكون وكيل المراقب العام في وزاره المالية المصرية واكتفت باعطائه اجازة لمدة سنة (٢) هذا فضلا عن انها لم تفكر حتي في ان تحيل على الاستيداع الماجور بارنج (الذي أصبح فيما بعد اللورد كرومر) وهو الذي قبل في نفس الوقت نفسه من «المستر غوشن» منصب المنسندوب الانجليزي لصندوق الدين بمرتبة سنوية قدره ٣٠٠٠ جنيه يدفعه الخديو . ومن هذا يتبين ان خطة الحياد التي وضعتها لنفسها حكومة بريطانيا في ذلك العهد كانت حملا ثقيلا على شهواتها الاستعمارية .

ودخل النظام الجديد في دور التنفيذ ابتداء من آخر سنة ١٨٧٦ . وما هي الا أيام ختي قام الدليل على كفاءته فان «كوبون» يفاير دفع في ميعاده المقرر . بل ان القسط كان جاهزا قبل حلول ميعاده رغما من الكساد العام في الاسواق التجارية والصناعية ومن حالة البؤس العام التي كان الفلاحون يرزحون تحتها . على ان هذه المعجزة لم تحدث الا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

بطريقة بسيطة : فان مصروفات البلاط والحريم الكمالية لم تنخفض الى أدنى حد فحسب بل اجل دفع مرتبات معظم موظفى الحكومة وحل جزء من الجيش . ولما تبين ان تلك الموارد لم تكف للحصول على المال اللازم اقتضى الامر الالتجاء الى « الكرياج » لحمل الفلاحين على تقديم ما عندهم من الاموال . والى هذا اشار احد الكتاب المعاصرين التزيهين اذ قال (١) « جميت الضرائب بصرامة متناهية وقد اجمعت الانباء الواردة من داخل البلاد على توقع جباية ضرائب العام الجديد قبل عام من موعد حلولها » واحسب ان من المنجمل ان نذكر ان هذا الكاتب نفسه كتب قبل ذلك التاريخ بشهرين اثنين فقط ممرضاً بمجهودات « المستر غوشن » فقال (٢) « منذ زمن وقر في اذهان فريق كبير هنا وفي لندن ان مصر لا تستطيع ان تدفع سوى ٥ في المائة فقط . وعندى ان اعفاءها من هذا الجزء الكبير من ديونها يعتبر اثماً عظيماً فى حق الآداب العامة والسياسة العامة ... ان المبلغ المطلوب سيسده الفلاحون بصدر رحب بل سيبقى بعد تسديده مبلغ كاف لمساعدة الزراع على شراء الاسمدة لاراضيهم » . وان الانسان ليستطيع ان يصور لنفسه الصدر الرحب الذى دفع به الفلاحون ضرائبهم قبل حلول مواعيدها بعام كما يمكنه ان يقدر الكسب الذى اكتسبته « الآداب العامة »

(١) راجع ما كتبه مراسل « التيمس » الاسكندري يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٧٧

(٢) راجع رسالته الى « التيمس » يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أو « السياسة العامة » باقتطاع ارزاق أولئك المساكين واعتاتهم حتى يدفعوا « الكوبون » ..

ولقد تجلت هذه الروح نفسها في إدارة المالية عام ١٨٧٧. فللمحصل على « كوبون » يوليه اقتضى الأمر الالتجاء الى عدة وسائل بارعة. فمن



المستر غلادستون

ذلك اعطائهم لشركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ القبور المصرية القديمة مخازن للفوسفات وكذلك اعطائهم امتياز استغلال آبار الزيت الموجودة في الاسماعيلية ثم رفعهم رسوم الكمر في الاسكندرية بمقدار ١٠٠ في المائة وزيادة أجور الشحن بالسكة الحديدية بهذه النسبة أيضاً وغير ذلك - ولقد اقترح أيضاً أن يصرح لشخص يدعى

« الميسو بلات » المعروف في أندية موناكو و هو مبرج بإنشاء دور للمقامرة وأخرى للطرب وهلم جرا ولكن المشروع أخفق لعدم اتفاق الفريقين (١) على أنه لما حل موعد دفع « كوبون » يولية تبين أن هناك عجزاً رغماً من كل المجهودات السالفة . وكان السبب أن الواردات على كرك الاسكندرية قلت كثيراً بعد رفع التعريفة الكمركية كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً فاحشاً لتحويل جزء كبير منها الى طريق النيل (٢) . فترتب على ذلك أن انتزع القوم من فلاحى المديرية المختصة بأداء الدين محاصيلهم « بحجة المتأخر عليهم » - مع أن الضرائب دفعت قبل ميعادها بسنتين ثم باعوا هذه المحاصيل لشركة انجليزية تسمى شركة هويتورث بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر. ٥٠٠ جنيه (٣) . وقد كتب مراسل التيمس يشير الى ذلك فقال (٤) « ان هذا هذا المحصول يشتمل قبل كل شئ على ضرائب عشرية سبق أن دفعها الفلاحون . واذا ما استعرض الانسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة وأصبحوا لا يجدون من الزاد الا ما دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى اخصاصهم الحقيرة - وهم يعملون صباح مساء ملء

(١) راجع ما نشرته « التيمس » من الخطابات التى ارسلت لها من اسكندرية فى يومى ٣ مارس و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ .

(٢) راجع محاضرة « المسر فرانسيس كوب » فى عدد « التيمس » بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٨

(٤) راجع « التيمس » فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٧

جيوب الدائنين - تقول اذا استعرض كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون في موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار». وعيناً حاول الخديو اقناع الدائنين باستعالة دفع الكوبون وتوسل الى المراقبين الا يلقيا بالبلاد الى هاوية الخراب بذلك الابتزاز والاعتصاب^(١) ولكن الموظفين الاوربيين وهم الذين «لا يعنيه الا أداء الواجب بقدر الاستطاعة شأن أشرف الرجال»^(٢) أصموا آذانهم عن سماع أى رجاء. ومن ثم دفع الكوبون بتمامه. وإلى هذا العمل أشار القنصل الانجليزى العام وقتذاك بقوله^(٣). «لقد دفعت مصر فى خلال ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه. وهي شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد. ولسكنى أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها قسراً وجباية الضرائب مقدماً قبل مواعيدها. هذا فضلاً عن ان مرتبات الموظفين الوطنيين التى يعد دفعها بانتظام شرطاً أساسياً لحسن الإدارة قد اجل دفعها لسداد الكوبون وبهذا تكس ما المستخدمين من متأخرات. بل ان مراسل التيمس^(٤)

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و٧٣.

(٢) فى المجلد الاول من «مصر الحديثة» ص ٢٤ تفنى «اللورد كرومر» بمجهودهم وملائهم اذ قال «ولا ادعى صفات خاصة للموظفين الاوربيين الذين هبطوا مصر حوالى ذلك الوقت... ولكن كانت لنا جميعاً صفات مشتركة. فقد كنا جميعاً أمناء مخلصين... واعتزمنا القيام بالواجب الى اقصى ما فى استطاعتنا»

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و٧٣.

(٤) «التيمس» فى ٢١ يولييه سنة ١٨٧٧.

الذى كان شديد التفاؤل بالرغم من احتجاجات «اسماعيل شاصديق» رأى نفسه مضطراً لان يحذر «المستر زومين» «الا ينسى الفلاحين في غيرته علي مصالح الدائنين والا رأى نفسه يوماً ما قد جاوز حدود قدرة البلاد علي الانتاج».

فترتب علي هذه الخطة المالية التي بلغت المثل الاعلى في «المهارة والانسانية» ان شلت ادارة البلاد بأسرها في خريف هذه السنة نفسها أى قبل مرور عام واحد علي اتفاقية «غوشن جوبير». وفي سنة ١٨٧٧ بعث «المستر فيفات» الى حكومته يخبرها (١)، «بأن الخزانة اصبحت خاوية علي عروشها. وان مرتبات الجنود وموظفى الحكومة لم تدفع منذ اشهر وان البؤس والشقاء قد ضربا اطنابهما بين الاخيرين وان ادارة البلاد بأسرها اصبحت مشلولة».

وقد ذهب من الايراد العام وقدره ٠٠٠ر٥٤٣ر٩ جنيه في سنة ١٨٧٧ مالا يقل عن ٠٠٠ر٧٣ر٧ جنيه الى ايدي الدائنين فلم يبق بعد خصم الجزية السنوية لتركيا وفوائد اسهم قناة السويس الا ما يقرب من مليون واحد من الجنيهات لادارة شؤون البلاد (٢). وما وافى يوم ١٥ ديسمبر حتى حل ميعاد دفع الكوبون فاجل دفعه الى اسبوعين. وقد اصبح ظاهراً لسكر انسان ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٧

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١١٣

تدوم طويلا . فان حملة القراطيس واعوانهم كانوا بعمالهم هذا « يقتلون
الاوزة من اجل بيضها الذهبي » فصار من المحتم ان يعدل مشروع « غوشن
جوير » خدمة لمصالحهم أنفسهم ان لم يكن لمصلحة المصريين . ثم
تبين « للمسترومين » نفسه — فضلا عن الخديو — ان العبد الذي
التى على الاهالى بموجب هذه التسوية أثقل من ان يحتمل فكتب
مذكرة طويلة أثبت فيها أن الضرائب التى يدفعها الفلاحون فاقت
كثيراً مقدرتهم الاقتصادية (١) ولكن حملة الاقساط رأوا غير هذا
الرأى . فان الماجور « بارنج » — خادم الدائنين الامين — كتب فى
الحال مذكرة معارضة قال فيها ان الباعث على كتابتها « احتمال اتباع
رأى « المسترومين » واتخاذ حجة لاحداث تغيير موقت أو دائم فى
العلاقات الموجودة بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الدين المصرى
الذين تمثل مصالحهم هنا » ثم أخذ يناقش الارقام الذى ذكرها « المستر
رومين » ويقارنها بالضرائب المفروضة على فلاحى فرنسا وتركيا
والهند نفسها الى ان وصل الى هذه النتيجة وهى « ان الضرائب
المصرية اذا قورنت بضرائب البلدان الاخرى لا تعتبر ثقيلة أو فاذحة »
ثم زاد على ذلك قوله « ولست أتردد فى ان أقول اننى وزملائى لا يسعنا
الاعتراف بمدالة الطلب الموجه الى الدائنين بالتنازل عن شيء من
حقوقهم أو بذل توضيحات جديدة لا لسبب سوى الزعم بأن تقرير

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٣٦ - ١٣٨

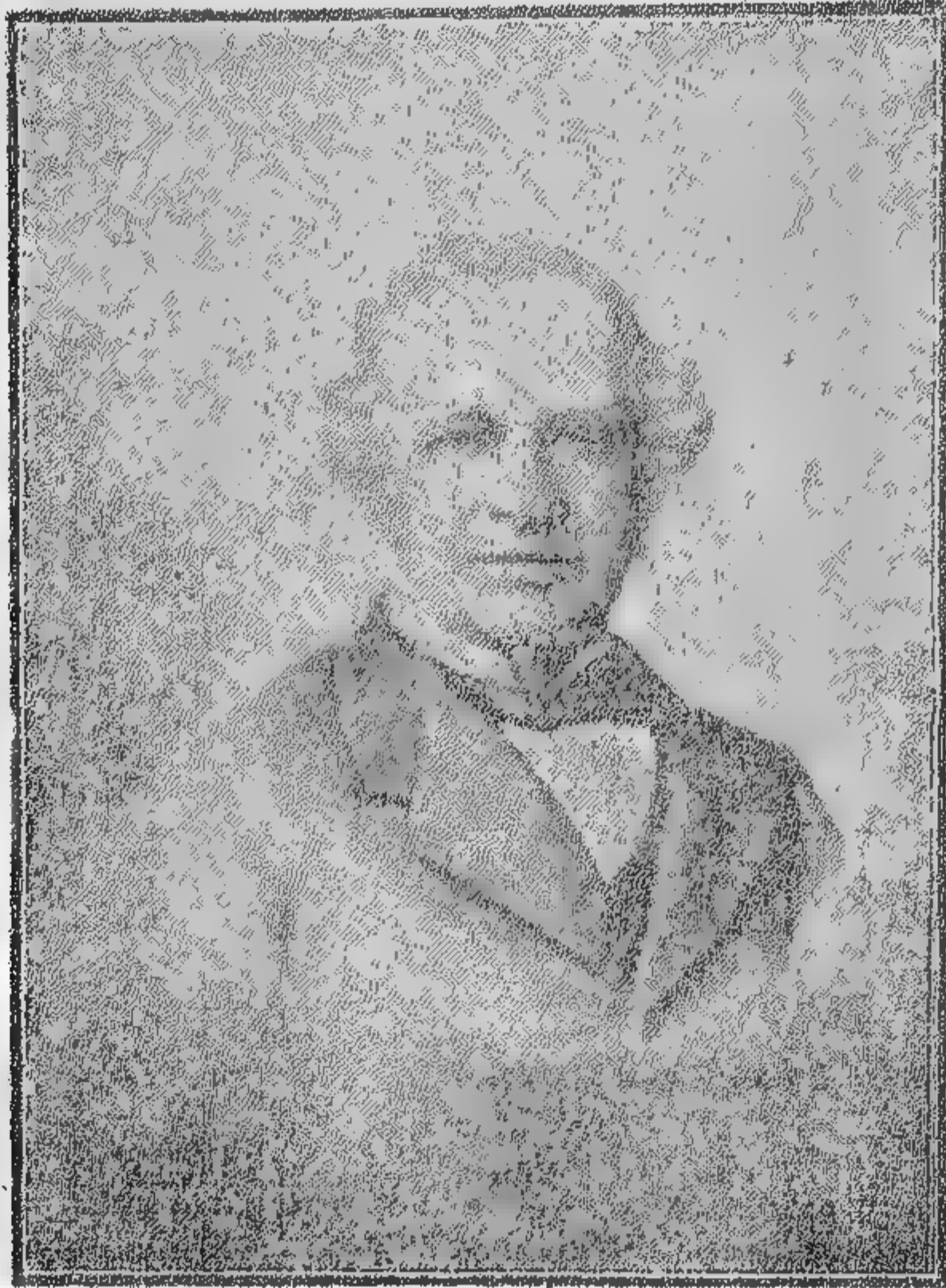
« المستر زومين » يصف حالة موارد الايراد في مصر وصفاً حقيقياً^(١) وقد خيل الى « الماجور بارنج » ان تمت مخرجا آخر من الورطة . ذلك أنه شد رحاله هو والمسيو « دى بلينيير » المندوب الفرنسي في صندوق الدين - قاصدين أوروبا لمفاوضة حملة القراطيس وعند عودتهما اقترحا على الخديو عمل تحقيق دولي عن حالة البلاد المالية للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . ولعمري لقد كان الاقتراح في منتهى الوقاحة لان مصر كانت لاتزال دولة مستقلة فلا تستطيع مع الاحتفاظ بكرامتها - السماح للاجانب بالتنقيب في شؤونها المالية . ولكن وقاحة الاقتراح تتجلى بشكل أوضح متى وقفنا على البواعث الخفية التي دعت الى تقديمه . فقبل كل شيء ينبغي اهمال فكرة ان حملة القراطيس كانوا حقيقة يرغبون في التوفيق بين مصالحهم ومصالح مصر . فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل . فان شركة روتر^(٢) ذكرت لمندوبها في باريس في أواسط مارس سنة ١٨٧٨

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٤٦ — ١٤٩ . ومن المهم ان نقرأ في ضوء هذا الدفاع عن مصالح حملة القراطيس « أسف اللورد كرومر » على عدم اعتراف الخديو بأهمية تلك التدابير التي تركته وجهاً لوجه امام أمثال هؤلاء الرجال « الامناء » . فقد قال في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٢٥ مانصبه « فلو ان الخديو نجح في اكتساب ثقة هذه الخدمة من الموظفين الاجانب وتمسك من حلهم على مساعدته لما كان تمت مجال للشك في بقاءه على أريكة الخديوية الى آخر أيام حياته »

فانظر الى عظم الثقة العظيمة التي كان في استطاعة « الماجور بارنج » وقتئذ ان يبعثها ! اما بخصوص « خدمة الموظفين الاجانب » فما يجدر ذكره ان الشكاوى بلغت عنان السماء وقتئذ من « ازدياد عدد الموظفين الاجانب ذوي المراتب الضخمة » راجع الخطاب المنشور في « التيمس » من القاهرة بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧ .

٢ راجع « التيمس » يوم ١٤ مارس سنة ١٨٧٧

«أن لجنة الدائنين الانجليز أعانت انها لاتستطيع السكوت على أى تغيير أو تعديل فى التزامات الخديو وترى أن لجنة التحقيق - اذا تبين ان مايدفع من المال الآن غير كاف لسداد القسط - لا يتعين عليها ان تعمل لتخفيض فائدة الديون بل لتضع نظام الضرائب على أساس جديد بحيث يضمن دفع الفوائد بتمامها .. ويقال ان القنصلين الانجليزى



الورد غرانفيل

والفرنسى أخذا بالتضامن فيما بينهما الوسائل اللازمة لحل الخديو على احترام التسوية المالية التى وافق عليها « ومن هذا يتبين ان المراد بايجاد لجنة التحقيق لم يكن لتعديل اتفاقية « غوشن جوير » - كما كان يتعين بحكم الظروف القهرية - بل لاكتشاف موارد جديدة سواء أكان

ذلك بفرض ضرائب جديدة أو بوضع اليد على إيرادات اضافية لتبقى تلك الاتفاقية الوحشية نافذة . وتمهيداً لتلك الغاية أذيع عمداً ان الخديو ووزراءه أخفوا جزءاً من الايراد المطلوب للاقساط لمصلحتهم الشخصية^(١) بل بلغت الجراءة بالقوم ان زعموا ان وزير المالية سيق الى المحكمة المختلطة في فبراير سنة ١٨٧٨ « ليبين للقضاء غلة العجز فيما كان ينبغي ارساله الى صندوق الدين من الاموال » . وقد كان الى جانب ما ذكر اطيان الخديو الخاصة واطيان أسرته فقد كان في وسع حملة القراطيس وضع أيديهم عليها كما أشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الاسكندرية إذ قال^(٢) « ان بيتنا به متاع تزييف قيمته على ١٥ أو ٢٠ مليون من الجنيهات ليس عليه في الوقت الحاضر سوي رهن واحد لا يمكن أن يقال بحق أنه غارق في الدين أو عاجز عن ارضاء دائنيه » . يتضح من هذا ان الغرض من لجنة التحقيق المنشودة هو سلب المصريين ووالهم من جديد لسد نفهم اولئك الدائنين الطامعين .

ولا غرو اذا رأينا الدهشة تستولي على الخديو لهذا الاقتراح وقد رفض باديء ذي بدء الاصغاء اليه واسكنه وافق في النهاية على شرط الا تتجاوز اللجنة البحث عن موارد جديدة . ولم يكن هذا ليرضى حملة القراطيس . فقد طلبوا البحث في مصروفات الحكومة

« ١ » مصر رقم سنة ١٨٧٩ ص ١٢٢ . وكذلك الخطاب الذي ارسل « للتيمس » من سكندرية في يوم ١٤ فبراير سنة ١٨٧٨ .
« ٢ » « التيمس » اول مايو سنة ١٨٧٨ .

علمهم يجدون وسيلة لتخفيفها الى الحد الأدنى بحيث يضمن دفع فوائد الدين .

فغضب الخديو أشد الغضب لهذا الاعنات . اذ كان معناه تسليم ميزانية البلاد الى الاجانب والسماح لهم بالتصرف فيها كما تشاء اهوؤم او بالاحرى وضع مصر تحت الحماية الاوربية المشتركة وفى ذلك القضاء عليها باعتبارها دولة مستقلة . ولا ريب فى انه طالما عاد الى ذاكرته فى تلك الساعات المصيبة نصائح المفتش بالا يسمع لافاعى الاوربيين بالاقتراب من ادارة البلاد ولكن وقت الندم كان قد فات وسبق السيف العذل وقد قال المستر غوشن بلهجة التهديد فى التيمس (١) « اننى سأبذل ما فى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق وهنا بدأ يظهر بغتة فى التلغرافات الواردة من باريس واسكندرية اسم الامير حلیم (٢) عم اسماعيل باشا المطالب بعرش الخديوية والذى عاش فى الاستانة شبيهة منفي وهدد المستر غوشن الخديو فى خطاب ثان ارسله الى التيمس باتخاذ اجراءات معينة فى مؤتمر برلين المقبل « حيث ستدور بالاريب ربح المناقشة حول مركز مصر » (٣) ومن الصعب التكهن الى أى حد كان فى الامكان تنفيذ تلك التهديدات الغامضة . ولكن تأثيرها كان على كل حال سريعاً حاسماً . ذلك ان

(١) « التيمس » يوم ٣١ يناير سنة ١٨٧٨

(٢) راجع مثلاً افتتاحية « التيمس » يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٨

الخديو رأى نفسه ازاء هذا الارهاق المتوالى مضطراً الى الخضوع والاذعان لطاب حملة القراطيس . فصدر في ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ أمراً عاليا بتعيين لجنة تحقيق دولية أصبحت مهمتها - كما طلب حملة الاسهم - في نظر الانجليز والفرنسيين « غير مقصورة على الشؤون الخصوصية بل تتعداها الى القيام بعمل تحقيق رسمى سيؤدى حتما الى اتخاذ قرارات يتعين على الخديو ان يوافق عليها أو يرفضها مع تحمل تبعه ما يترتب على هذا الرفض » (١)

وفي الوقت نفسه استمر ابتزاز الفوائد من الفلاحين البؤساء كما كان الحال في الماضى كأنه لم يحدث امر ذوبال . ومما زاد الطين بلة ان النيل في خريف العام السابق انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز المحصول في سنة ١٨٧٨ (٢) ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل ان الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة مما ترتب عليه هبوط سوق القطن هبوطا فاحشا . فكانت نتيجة هذه الرزايا المجتمعة ان ضربت المجاعة اطنابها في الوجه القبلى بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة . واذ ذاك خرجت النساء باطفالهن هائئات على وجوههن متنقلات من قرية الى أخرى في طلب بلغة من العيش حتى اضطررن في كثير من الاحيان الى التزود بما كن ياقينه من فضلات الطرق وحثائها .

(١) راجع برقية « التيمس » من « باريس » يوم ١٥ ابريل سنة ١٨٧٨
(٢) لم يزرع أكثر من ٨٠٠ فدان لعدم وجود الماء مما أضاع على الخزانة نحو مليون جنيه

ولقد قيل ان مالا يقل عن ١٠٠٠٠ شخص ذهبوا ضحية المجاعة في
صيف ذلك العام عدا الذين فتكت بهم الامراض الناشئة عن الفاقة
كالدوسينطاريا وغيرها (١) وبالرغم من ذلك كاهفان الخديو ما كاد يطلب



الدوق دي كازيه

تأجيل كوبون شهر مايو حتى قبول اقتراحه بالرفض الجاف . وعاش
حاول أن يحمل الموظفين الاجانب على دفع مرتبات الموظفين علي الاقل -
لان معظمهم كاد يقتله الجوع - وحذرهم بلهجة المصدور الذي يكاد يختنق
من شدة الكرب بانه « ان يكون مسئولاً عن المواقب » (٢) وقد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٨ ص ٧ .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٩٤ — ١٩٨ . وما قاله مراسل « التيمس »
السكندري يوم أول مايو سنة ١٨٧٨ وهو « ان وجود جيش كبير من صغار الموظفين على
حافة المجاعة لفضيحة أكبر وأخطر من تعطيل صندوق الدين نفسه مؤقتاً » ومع ذلك يقولون
زوراً ان الخديو لم يسم لكسب ثقة تلك الشريحة من الموظفين الاجانب الامناء . !!

كان كل من « المستر فيفان » و « المستر رومين » موافقا على تأجيل دفع ذلك الكوبون الموبق (١) بيد ان الحكومة البريطانية أذعنت لهويشات حملة الاسهم ، ولكي تضمن وزارة فرنسا لها في مؤتمر برلين أصمت اذنيها عن سماع أى توسل وابرقت في الحال بوجوب دفع الكوبون .

ومع انه لم يبق الا اسبوع واحد لاداء المطلوب في تلك القصاصة الثمينة فان ما حصل من المال كان لا يزال ينقصه نحو مليون جنيه . ولكن شركة « روتر » اخذت تعزى الجمهور بقولها « ان الحكومة المصرية بما تضمنه عليها انجلترا وفرنسا من الضغط الشديد لن تغفل وسيلة من الوسائل لاداء الكوبون في ميعاده » (٢) وفي الواقع قد دفع الكوبون في موعده تماما . ولكن باى طريقة ؟ هذا ما نترك للقارىء تصوره . فان الفلاحين اضطروا في كثير من الاحوال الى بيع حاصلاتهم قبل حصادها بنصف قيمتها بل بأقل من ذلك ثم شرائها ثانية لسد جوعهم فادى ذلك الى افقار بعض المديرات ورحيل الاهالى عنها نهائيا . وكذلك دفع كوبون شهر يوليه في ظروف مشابهة للتي سبق شرحها . وقد حاول الخديو من جديد ان يؤجل الدفع قائلا « انه سبق ان سلم للدائنين كل ما استطاع تسليمه وأن من المستحيل ان يقدم لهم شروطا خيرا مما سبق

(١) « التيمس » يوم ١٤ مايو سنة ١٨٦٩

(٢) « التيمس » في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٨

له اعطاءهم اياها الا بخراب البلاد التي أصبحت تنوء الآن بالتزاماتها
 الفادحة» (١) ولكن «المستر فيفان» - بناء على تعليمات حكومته
 اجاب على هذا بكل انكار قائلا «ان الدائنين ينبغي ألا تمس مصالحهم بسبب
 حالة سيئة لم يكونوا مسئولين عن ايجادها». وقد دفع الكوبون بتمامه. غير
 «أن المستر فيفان» الذي كان يعلم الظروف ويقدرها كتب الى رئيسه
 يخبره «ان الادارة الاوربية ربما كانت تعمل - بغير علم - على خراب
 الفلاحين خرابا تاما وهم هم مصدر ثروة البلاد وعندى انتماعشر الانجليز
 مسئولون مسئولية كبيرة عن هذا التخريب» (٢). ولكن يا اسفا على
 ما حل بالمستر فيفان فلم تقع فقط كلماته هذه وغيرها مما سبق ان
 فاه به في ظروف مختلفة على اذان صماء بل انها في النهاية كلفته منصبه.
 اذ لم يمض على تحذيره الاخير سوى اثني عشر شهرا حتى استدعي لعدم
 كفاءته مطلقا للقيام بواجب الدفاع عن مصالح حملة الاسهم!
 وفي الوقت نفسه كانت اللجنة الدولية جادة في عملها بل كانت في
 الواقع وعلى وشك الانتهاء منه. وقد اغتنمت الدوائر السياسية فرصة
 تأليفها للتساؤل عما اذا كان الوقت لم يحن بعد لبسط «الحماية» على
 مصر وطفقت الصحف «تجس» مبلغ شعور فرنسا حيال هذه المسألة
 فكشبت التيمس بلهجة السياسي الخبير تقول (٣) «مهما كانت ماجريات

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧١

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٩ ص ٧٣

(٣) «التيمس» يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨

الاحوال في المستقبل المجهول فليس من المبالغة في شيء ان يقال ان مصر ستبقى الى امد طويل مركزاً له اهمية سياسية كبرى. ولسنا وحدنا الامة التي تنطلع الى وادي النيل . اذ لو كانت الحال كذلك لسهل حل المسألة المصرية . فمن بدء حكم محمد علي ... حاول الفرنسيون ان يكون لهم النفوذ التام في مصر . لذلك لا نستبعد ان ينظروا بعين الغيرة الى كل خطوة نخطوها تلوح عليها مسحة الرغبة في أن تكون لنا السيطرة على سياسة مصر » وكان هذا بمثابة مجس للتثبت بطريقة ماهرة من شعور فرنسا ولكن مراسلي تلك الصحيفة أذن لهم ان يكونوا أكثر صراحة في الكلام عن هذه النقطة . فمثلاً رخص لمراسلها السكندري ان يختم وصفه واراد مصر الزراعية بقوله (١) « ان هذا الوصف - سيكون على جانب عظيم من الاهمية في نظر الفريق الذي يرى ان انجلترا بعد زمن قصير اما ان تكون حامية وادي النيل واما ان تكون مالكة » كذلك رخص للمراسل نفسه ان يكتب في العبارة الآتية بمناسبة الاشاعات المزعومة عن قرب اعلان الحماية الانجليزية الفرنسية على مصر وهي (٢) . « ان فكرة الحماية الفرنسية الانجليزية لا تقابل بالارتياح . فلقد جربنا الادارة الثنائية طويلاً ورأينا كيف كان التنافس بين صاحبي الاشراف حائلاً دون التقدم حتى اننا لرتاب كثيراً في امكان استقامة

(١) « التيمس » يوم ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

(٢) « التيمس » يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨

العمل في ظل هذا الاشتراك ... ولقد تساءل الناس عن حقيقة مصالحة فرنسا في مصر ... نعم ان احد المصارف في باريس قد تورط في اقراض مصر . ولكن خمس سنوات في ظل الحماية الانجليزية كفيلة باخراجه من هذه الورطة .

وقد تبين على اثر هذا أن فرنسا تعارض أشد المعارضة في بسط الحماية الانجليزية على مصر . نعم انها كانت راغبة - بل كانت في الواقع تسعى في بسط الحماية الفرنسية الانجليزية على مصر ولكن هذا الاقتراح لم يرق في عين انجلترا فقد كانت ترى في الحماية المزدوجة القضاء المبرم على مطامعها الشعبية في مصر . وقد تقرر أخيراً العدول عن الاقتراحين وعزت انجلترا نفسها بقولها ان مصالح فرنسا في مصر « وان كانت لا تخرج عن كونها وهمية فان مصر لا تستحق ان نجاني فرنسا من أجلها » (١) فاختفاق انجلترا في بسط حمايتها وحدها على مصر ومعارضتها في الوقت نفسه لاية خطوة جديدة تتخذ لبسط الحماية الدولية أو المزدوجة هو الذي جعلها تتظاهر بغتة بالموافقة على ان تشتمل لجنة التحقيق على مندوب مصري وأن تظل صيغتها مالية فحسب . لا بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك بأن حذرت الحكومة الفرنسية التي كانت شديدة التشبث بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة « بالألا تتطرف في معارضتها » وان تذكر ان « الخديو مازال حاكم البلاد المستقل » (٢) غير انها رغما

(١) برقية مراسل « التيمس » الباريسي يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من أسكندرية يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧

من ذلك لم تهمل وسيلة من الوسائل ليكون لها النفوذ الا كبر في اللجنة لتظهر للخديو أية الجهات ينبغي عليه ان يحسب حسابها . ثم تقرر ان تشكون اللجنة من موظفي صندوق الدين الاربعة مع اضافة ممثل عن إنجلترا وآخر عن فرنسا وثالث عن مصر . وكان «رياض باشا» صديق إنجلترا مندوب مصر «والمسيو دي لسبس» منشىء القناة مندوب فرنسا ورئيس اللجنة في آن واحد وابدى الخديو رغبة شديدة في ان يكون الكولونيل (الذى أصبح فيما بعد القائد) ج غوردون مندوب إنجلترا . ولكن «الكولونيل» أبعد بطريقة غريبة^(١) واستبدل بالسير «ديفرز ولسون» الذى سبقت الاشارة اليه في بدء المتاعب المصرية وكان «السير ديفرز» لا يزال موظفاً في مصلحة الدين الاهلى بمرتب ١٥٠٠ جنيه سنوياً فتعيينه في اللجنة كان نقضاً شائكاً للعهد الذى قطعته الحكومة الانجليزية على نفسها بالتزام الحياد التام في الشجار القائم بين

(١) راجع كتاب «السير ويليام بثر» المسمى «تشارلس جورج غوردون» ص ١٣٩ — ١٤٠ اذ قال « فتعيينهما — أى «المسيو فرديناندى لسبس» و «الكولونيل غوردون» — من كان بمثابة ضمان على ان عملهما سيكون بحيث لا يأتية الشك من بين يديه ولا من خلفه . ولكن الواقع هو أن الرجال شرفاء النفوس لم يكن وجودهم مرغوباً فيه لامن حملة الاسهم ولا من الدول المتنافسة اللاتى كن يتهافتن على الفريسة المصرية . فقد أرسل الخديو في طلب الرجل الوحيد الذى كان في امكانه انقاذ عرشه وبلاده ولكن ذلك الرجل تقرر ابعاده بأقصى سرعة ممكنة . ولم يسمع غوردون الا ان يقلل راجعاً فيخفى نفسه في مجاهل السودان مدة عامين خزين بعد مارآه من المعارضة القائمة في وجهه من كل صوب وتسفيه موظفي الحكومة الانجليزية لا آرائه وغصته بأجوبة الوزراء البريطانيين الوقحة وسخرية أذنان الصحف في مصر منه وضيق صدره بما دسه ضده في القصر والقنصليات الباشوات والمندوبون والقناصل وعصابة الدسائسين في القاهرة ممن ألفوا الصيد في الماء العكر » وكان من رأى غوردون تأجيل دفع فوائد الدين حتى تدفع أولاً المرتبات المتأخرة لموظفي الحكومة .

الخديو ودائنيه أو على الأقل بحملها من يقبلون التوظيف في مصر على الاستقالة من وظائفهم في إنجلترا . علي أنها حاولت بادىء ذي بدء ان تنكر ان « في نيتها التدخل بصفة رسمية بين الخديو ودائنيه » . غير انها عادت فاعترفت فيما بعد بأن عملها كان تدخلا وقد بررته بحجة ان التعيين كان ضروريا « لتتمكن من الدفاع عن مصالحنا الخاصة » (١)

ومعنى ذلك على ما يظهر ان مصر كان محظورا عليها ان تتفق مع الدائنين على تسوية قد تمس الجزية السنوية لتركيا التي تعهدت إنجلترا بالدفاع عنها (٢) ولقد وصف مراسل « التيمس » الحالة أصدق وصف عندما قال . ولقد كان السير « ريفرز ولسون » في مجيئه في المرتين شخصا خصوصيا لا مندوبا رسميا من قبل الحكومة الانجليزية . وقد دفعت الخزانة البريطانية نفقات سفره (٣) .

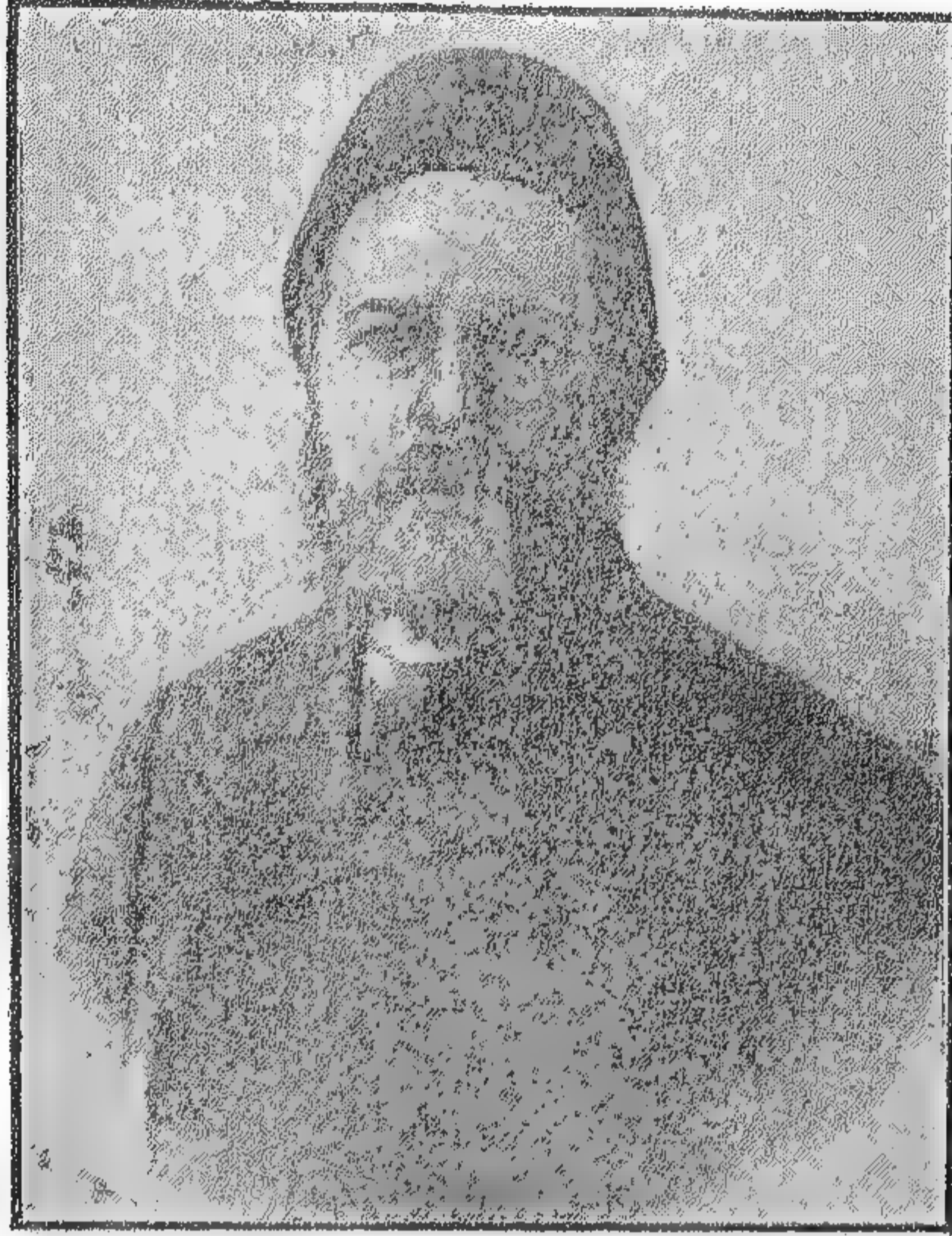
ولقد كان تعيين « السير ريفرز » نعمة كبرى على إنجلترا إذ سرعان ما أصبحت له والماجور بارنج الكلمة النافذة نعم كان هناك عضو آخر في اللجنة يحسب حسابه وهو المسيودي بلينيير ولكن الماجور بارنج كان قد أمن جانبه وإذ ذاك وقف في بداية الطريق فلم يكد

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ٢٢٨

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ١٦٢٧

(٣) « التيمس » في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

يخطو خطوات قليلة حتى جأرت الجالية الفرنسية على بكرة أبيها
بالاحتجاج عليه لانه تهاون في الدفاع عن مصالح فرنسا مرضاة لانجلترا



الامير حليم باشا

مما أدى في النهاية الى استدعائه وفضيخته (١) وقد بقي «المسيودي
لسبس» ولكنه اسكت كذلك بطريقة مجهولة مما أدى الى اقالته.
ومن ثم انتخب «السير ريفرز ولسون» رئيساً للجنة وبهذا اقلعت
السفينة مراسيها بعد انتخاب بحارتها من رجال يركن اليهم بين تهليل
بورصتي الاسكندرية ولندن وتصفيقهما.

(١) راجع «مستندات ومنتخبات من الصحف» نشرتها الجالية الفرنسية في مصر
سنة ١٨٨١

الفصل الخامس

الوزارة الاوربية والثورة الاولى

فى شهر ابريل سنة ١٨٧٨ بدأت لجنة التحقيق الدولية أعمالها وما حان أول أغسطس حتى كان تقريرها الاول - واسمه (التمهيد) - مجهزاً ومعداً للنشر . ولا مناص من الاعتراف بان أعضاء اللجنة لا سيما الأعضاء الانجليز منهم أقدموا على مهمتهم بنشاط كبير وغير محدود وانهم فضحوا كثيراً من المخازى التى كانت متفشية وراء الستار كالرشوة والفوضى التى امتازت بها الادارة المالية المصرية .

ولقد بسط الاعضاء الحقائق فى تقريرهم كما هي ثم عرضه على الخديو وأذاعوه بين الملاء بقصد التنديد بالفضائح واستئزال السخط عليها . ولا ريب فى ان كثيراً مما ذكره كان حقيقياً . بيد أننا لو تذكرنا أعمال الرشوة والخلل التى تقع يومياً فى ظل حكومات ديمقراطية متنورة كحكومة انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة - لما دهشنا كل هذه الدهشة لتغلغها فى حكومة أو قراطية كحكومة اسماعيل باشا . لا بل ان مجرد وجودها فى ظل حكومة استبدادية حرة بالانسرف الانسان فى التنديد بها أو أن يتطرف فى الحملة عليها كما فعلت اللجنة . وأقسم لو سمع لبعض لجان أجنبية بالتعمق فى بحث كثير من أسرار

الدولة ظهرت غير واحدة من الدول في طول أوروبا وعرضها من
البورتغال الى الدانيمرك ومن روسيا الى انجلترا في أعين الجمهور بمظهر
لا يشرف أو يبعث على الفخار . فالقوضى التي لوحظت في مصر كانت



الامبراطور نابليون الثالث

طبيعية بل انها مبررة نظراً لقرب عهد البلاد بالهمجية ولذا كان مثل
هذا الترقى والنشوء بطيئاً بطبيعة الحال وهو ما اعترفت به التيمس نفسها
فيما بعد اذ قالت (١) « ان هذا التدرج يحتاج عادة الى زمن فيجب إذن
تعهد بالاناة والصبر » . ثم أضافت الى ما سبق هذا التهكم الخبيث
« ان من الناس في هذا العصر من يتعجلون الكمال المطلق في كل شيء »

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تعبلا لا يدل على الحكمة والعقل . وكانهم نسوا الاجيال البطيئة والاشواط الطويلة التي قطعتها كل دولة من دول أوروبا قبل أن تصل الى حالتها الحاضرة أو فاتهم أن مائة عام في تاريخ الامم ليست الا شيئا يسيرا « على أنه ينبغي أن يضاف الى ما تقدم أن شطرا كبيرا من هذه المخازى والفوضى - ولعله شر ما فضحه أولئك الاعضاء الغيورون - لم ينشأ عن الورطة التي أوقع حملة القراطيس مصر فيها فحسب . بل عن الادارة الاوربية التي أوجدها المراقبون وهي الادارة التي استنزفت دماء الفلاحين وأدت الى الارتباك السكى والجزئي وساعدت على تفشى الرشوة بوضعها موظفي الحكومة بين نارين فأما أن ان يموتوا وأسروهم جوعا واما يعيشوا عيشة قلقة فيحصلوا قوت يومهم بطرق الابتزاز والرشوة . والى هذه الحال السيئة أشارت التيمس فيما يعترها أحيانا من نوبات الصراحة إذ قالت (١) « ان الادارة السيئة التي قبض لمصر أن ترزح تحتها في الاشهر الاخيرة والارهاق الذى نزل بالفلاحين هما محور التهمة الموجهة الى الخديو . وينبغي أن نذكر أن اسماعيل باشا لم يكن مسئولاً عن كل ما حدث . لقد كان حتما عليه أن يجد الاموال لاداء ما استدانه وهذا كما لا يخفى مما طالبت به حكومتنا وغيرها من الحكومات فاضطر الى الالتجاء الى الطرق التى تكفل الحصول عليه ذلك لان من أهمته الغاية لا ينبغي أن يحفل بالوسائل الموصلة الى تلك

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩

الغاية فالذى أمر بدفع كوبون مايو من العام الماضي كان فى الواقع كمن أمر بمعاملة الفلاحين بمثل ما عوملوا به .

ولكن مثل هذه الاعترافات وما شابهها من الظروف المخففة لم ترق فى أعين أعضاء اللجنة وهم الذين هبطوا وادى النيل لا لينتحلوا المعاذير للخدو بل ليقيموا الحجة عليه ويظهروا للملأ مساوىء حكمه



المسيودى بلينير

وليستخلصوا من كل ذلك ما يبرر وضع بلاده تحت ادارة الدائنين . وعلى ذلك كان أول وأهم طلب لهم هو أن يتنازل «الخدو» عن سلطته الاوتقراطية - لا لممثلى الشعب المنتخبين كما قد يتبادر الى الذهن - بل لوزارة كانت فى الاسم تحت رئاسة ناظر مصرى هو «نوبار باشا»

على شريطة أن ينضم إليها السير « ريفرز ولسن » كناظر المالية . وقد طنطن البعض بهذا التعيين بل ان « اللورد كرومر » نفسه ما فتىء يقول بلهجة الفخار والمباهاة : ان هذا التغيير كان الخطو الاول في سبيل المسؤولية الوزارية (١) وهو لعمري أغرب ما يوصف به استبدال أوتقراطية الخديو باوتقراطية حملة الاسهم (٢) وقد اقتضى الحال ذر شيء من الرماد في أعين الرأى العام الاوربي ولهذا هملت الصحف لذلك الوصف وجمعت طنطن « .

ثم شفعوا مطالبهم الاول هذا بمطلب الاصلاحات المالية . وكان في طليعتها الا يسلم الخديو « للدولة » ضياعه الخاصة أى الدائرة السنوية ومساحتها ١٣١ ر ٨٥٠ فداناً فقط بل يسلم أيضاً أطيان الاسرة الخديوية ومجموع مساحتها ٣١ ر ٠٠٠ كل ذلك فى مقابل مرتب معين يخصص للقصر والاسرة أو كما اشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الباريسى بمدة طويلة قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، وقد كان طول المدة على اتصال تام

(١) راجع ما كتبه « اللورد كرومر » فى المجلد الاول من كتاب « مضر الحديث » ص ٥٧ اذ قال : « ان دعائم الحكم بأجمعه كانت مهددة بالسقوط والانهيار . فكان من البعث والحالة هكذا التبسط فى وضع اصلاحات تافهة على الورق قبل اصلاح الخلل الرئيسى فى النظام الحكومى وقد أصبح من اللازم تقيد السلطة الاوتقراطية التى كان الخديو يتمتع بها . وعلى ذلك تقرر ادخال مبدأ المسؤولية الوزارية »

(٢) راجع اشارة مكاتب « التيمس » السكندري فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ الى الشرط الثانى الذى رضى بموجبه « نوبار باشا » بتشكيل الوزارة « التى قال « نوبار » عنها متهمًا أنها وزارة مسئولة — أى غير مسئولة أمام الخديو »

« بالسير ريفرز ولسن » - فقد قال « يتساءل الناس من أين جاءت
لاسماعيل باشا كل هذه الاراضى الخاصة. ومن الجلى انه لم يمد من المستطاع
الضن بها عن مطالب مصر المشروعة لان هذه الاراضى لم تصبح ملكا



اللورد كرومر

للخدو الاعلى حساب الفلاحين المساكين (١). فاللجنة مصممة على ان
تعيد لمصر - « وللفلاحين المساكين » أو بالاحرى لحملة القراطيس -
كل استحقاقاتهم الماضىة والمقبلة. لان الفكرة كانت متجهة - وهذا
هو ثانى « الاصلاحات » - الى رهن تلك الاطيان ليكن قضاء الديون
السائرة التى تجمعت أخيراً وقيمتها ٧ ملايين جنيه بواسطة المبلغ الجديد.

وقد أشارت « التيمس » (١) الى ذلك متناسية ما كتبه مكاتبها الباريسي حديثاً عن « الفلاحين للمساكين » فقالت « ان من دواعي الاعتباط لدائى الحكومة المصرية ان ايرادات الدائرة السنية لن تبقى بعد الآن فى معزل عن ميزانية البلاد » .

وكان هذان الاصلاحان مع انشاء حكومة مسئولة هو كل ما طلبته اللجنة فى الوقت الحاضر على انها كانت لاتزال مشغلة باعداد تقرير آخر تقترح فيه تسوية المتأخر من الضرائب حتى سنة ١٨٧٥ باعتبار ان جبايته أصبحت من الامور المستحيلة والغاء ثمانية ابواب للضرائب القانونية كانت فى الواقع « عبئاً ثقيلاً على دافعى الضرائب أكثر مما كانت مفيدة للخزانة » (٢) ولكننا لو غرضنا النظر عن هذين الاصلاحين الغريبين لرأينا أن اللجنة قصرت أعمالها بوجه الاجمال على مضاعفة ما فى أيدي حملة القراطيس من الضمانات ونقل دفعة الادارة من يدى الخديو الى أيدي وزارة كانت تعمل قبل كل شىء لمصلحة البيوتات المالية الاوربية . أما فيما يختص بتخفيف أعباء « الفلاحين للمساكين » الذين طالما ذرف اعضاء اللجنة من أجلهم دموع التماسيح فى أثناء التحقيق فلم تسمع كلمة عطف واحدة عنهم . فلم تخفض فائدة الدين من جهة ولم تبذل من جهة أخرى محاولة ما لمعالجة مسألة الضرائب الجائرة التى

(١) « التيمس » فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٨

(٢) راجع « تقرير عن التسوية الموقته للحالة المالية » ص ٦٦

غضب الاعضاء غضبة مضرية لفداحتها واسهّنوا في الكلام عنها . وكان وقتئذ في مصر ما يربى على الـ ٠٠٠ ر ١٠٠ أجني لم يشتركووا بلميم واحد في الضرائب وقد احتموا بالامتيازات للتجار بالمواد المهربة مما قضي على ايرادات الكمارك قضاء مبرما (١) . وكأنما سدت الطرق في وجه اللجنة فلم تتمكن من التقدم باقترح واحد لازالة تلك الفضيحة الشائنة ، كما أنها لم تقه بكلمة واحدة عن ازدياد عدد المستخدمين الاجانب باطراد وهم الذين أغاروا على الادارة المصرية منذ أواخر سنة ١٨٧٦ . وكان لهم كل الغنم وعلى البلاد الغرم . وقد كان عدد من عين من الاجانب في الحكومة المصرية فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ ١٦٠ شخصاً . وفي سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف . وفي سنة ١٨٧٦ وحدها جرى بما لا يقل عن ١١٩ أجنيبا حشروا في سلك الخدمة الملكية حشراً . وفي سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً وفي سنة ١٨٧٨ : ١٣١ (٢) . ثم سارت الامور فيما بعد في هذه السبيل من سوء الى أسوأ . غير ان توريد الموظفين الاجانب في الفترة التي تكلم عنها كان قد بلغ حد الفضيحة كما يشهد بذلك مكاتب « التيمس » في القاهرة إذ قال (٣) « إن معظم كبار الموظفين هم من الاجانب الذين تصرف لهم المرتبات الضخمة

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٩٤ و ١٥٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٤ سنة ١٨٨٢

(٣) « التيمس » في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

تهديته حينئذهم الى الوطن ولتعويضهم عن آلام الغربة . وقد حشرت
المنافسات الدولية هنا ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا يحتاج
تأديته الا الى شخص واحد . ولقد كانت نتيجة هذه التجارب في
طرق الحكم ان أثقل كاهل مصر بعدد من الموظفين ذوى مرتبات
ضخمة لا عمل لهم الا قبض المرتب . وشهد زميله السكندري بهذا أيضاً
إذ قال (١) « ان كثيراً من تحبي الهجو من السائحين يجدون تسليمة
كبيرة في عدد المستخدمين الاجانب الذين تبلغ مرتباتهم آلاف
الجنيهات في مقابل أعمال زهيدة يؤدونها في حين ان مثبات المستخدمين
الوطنيين لا يستطيعون ان يحصلوا على مرتباتهم الزهيدة التي لم تدفع
لهم منذ عام أو أكثر مع انهم قاموا بخدمات جليلة نافعة » . نعم ان هذه
الشكاوى يرجع عهدا الى زمن أبعد من ذلك بعد تربع الوزارة الاوربية
في دست الحكم بأربعة أو خمسة أشهر ولكن مراسل «التيمس» كتب
عند بدء أعمال اللجنة يقول . « ان التذمر من جيش الموظفين
الاجانب الذي جيء بهم لاصلاح مصر أصبح عاماً الآن . فهم
يتقاضون مرتبات ضخمة - يبلغ مجموعها ٦٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً - في
مقابل الاعمال التافهة التي يقومون بها . لعمري إننا نهدر الى الهاوية
بسرعة بالرغم من السائقين الانجليز والفرنسيين والاطاليين » (٢)

(١) «التيمس» في ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٧٨

(٢) «التيمس» في ٥ ابريل سنة ١٨٧٨

ومع ذلك فإن اللجنة لما وقفت ازاء هذه الحقائق وجها لوجه لم تقترح شيئاً ما لاصلاح الاحوال . فهالك مثلاً دولة فقيرة تنقد فريقاً من الكسالى مبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيه جيء بهم للتربع في مناصب لا تحتاج الى كثير من العمل بينما المستخدمون من أبنائها - وهم الذين تتوقف ادارة البلاد الحقيقية على مجهوداتهم - تصرف لهم مرتبات « طفيقة تحرض على الاختلاس وتغرى بأخذ الرشوة ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المراتب الزهيد منذ بضعة أشهر » (١) الا انها لحال جديرة باثارة غضب المنصفين وخلايقة بالاصلاح الحقيقي !! ولكن اللجنة مرت بهذه الحالة بمهارة مر الكرام واكتفت بأن تقول في تقريرها الثانى « ان الدائنين لا ينبغي أن يطلب اليهم بذل توضيحات جديدة الى أن يبذل المدينون كل التوضيحات المعقولة التى فى وسعهم » (٢)

فلما عرض هذا المشروع العجيب على الخديو استولت عليه الدهشة طبعاً . فقد توقع أن تطالبه اللجنة بأطيانه ولذا عرض من تلقاء نفسه فى خلال جلساتها أن يتنازل للحكومة عن قسم منها يبلغ ٢٠٠ و ٠٠٠ فدان (٣) ولكنه لم يكن يتوقع اقتراح مصادرة أطيان أعضاء أسرته وفوق هذا وذاك لم يكن يخطر بباله مطلقاً أن تطالبه اللجنة بالتنازل

(١) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

(٢) راجع « التقرير عن التسوية الموقفة للحالة المالية » ص ١٢

(٣) كتب مراسل التيمس السكندري فى يوم ١٠ يونيه سنة ١٨٧٨ يقول « على أثر اذاعة هذا النبأ ارتفعت أسهم الموحد والنايات بطريقة مدهشة بل ان بورصة الاسكندرية ثملت من شدة الفرخ . فام بعض عشرة أيام حتى ارتفعت أسهم الموحد ١٤ بنطا . ومن الغريب ان التاريخ لا يذكر شيئاً عن فرح « الفلاحين المساكين » على أثر اذاعة هذا النبأ

عن سلطته الشرعية لوزارة غير مسئولة يأمر الاجانب فيها وينهون .
على ان من الغريب انه لم يعارض أعداءه معارضة جديدة كما كان ينتظر .
ولا ندرى السر في ذلك التهاون أ كان ناشئاً عن تخوفه مرة أخرى من
العزل واحلال الامير حليم محله أم عن سآمته وميله من تلك
المتاعب المنقصة التي تعجز الحصر . فانه بعد تردد قليل قبل المشروع
وأصدر في يوم ٢٨ أغسطس أمراً عالياً كلف فيه «نوبار باشا» بتشكيل
الوزارة متمهداً بالآلا يعمل عملاً باستشارتها (١) .

وهنا بدأنا نشهد سلسلة من المصاعب المألوفة الناشئة عن التنافس
الانجليزى الفرنسى . فان «السير ريفرز ولسن» كما قدمنا أصبح يسمى
ناظر المالية . فترتب على ذلك الغاء مكتب المراقبين العاميين واحالة
مهمتهما على «السير ريفرز» وحده . فمضت انجلترا على هذه الفرصة
الذهبية بالنواجذ وقبضت عليها بكتايديها ومنحت «السير ريفرز» اجازة
بعامين يقضيهما في مصر . وما أسرع ما قامت قيامة فرنسا واعتبرت
محاولة انجلترا الاستئثار بالادارة المصرية عملاً في منتهى الوقاحة وطلبت
أن يكون لها كرسي في الوزارة يخولها صوتاً حاسماً في الشؤون المصرية
كالذى تتمتع به انجلترا . فبادرت انجلترا وهي أشبه بطفل ضابط يسرق
تفاحاً الى اعطاء التأكيدات القوية بانها لم تكن تنوى سوء أو عرضت

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٨ . على أثر وصول تلك الانباء الى لندن أبقى
«السير ستافورد نورثكوت» وزير المالية في الحال الى السير ريفرز ولسن يهنيه على هذا النجاح
الباهر . «التيمس» في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ «

بواسطة «نوبار باشا» نظارة وزارة الاشغال العمومية علي «رجل فرنسي محترم مستقيم ولكنه شخص مجهول لا يتمتع بمميزات خاصة تؤهله لهذا المنصب . وكان فيما مضى يشغل مركزاً ثانوياً في وزارة المعارف وقد تمكن قبل اعتزاله الخدمة بأسبوعين بمساعدة أحد النظائر الفرنسيين من شغل منصب وضيع في نظارة المالية كتعويض له من منصبه الحاضر» (١) وكان هذا ضغناً علي ابالة . فطار له لب فرنسا حنقاً وعصفت بها عاصفة الغضب الي حد انها هددت بمقاطعة الاتفاق المبرم مع الخديو بمقاطعة تامة وان تغسل يدها منه اذا أثبت انجلترا أن تعطيها ما تستحقه من الرعاية والاحترام وعبتاً أبرقت التيمس وأرعدت وهددت تهديداتها «القيارية» وقذفت حمماً ونددت بهذه الدعاوى الفرنسية وأسفت مقدماً جد الاسف للخراب الذي تتعرض له قضية الاصلاح المصري المقدسة من جراء هذه «المنافسات الدولية» الابدية (٢) ولكن انجلترا اضطرت في النهاية الى الاذعان وعلى ذلك عين «المسيودي بلنير» ناظراً للاشغال العمومية مع توسيع اختصاصاته بحيث تشمل السكك الحديدية ومنصاحة البريد ماعدا فرعها في الاسكندرية . وكأنما هذا كله لم يكن كافياً فزادت ايطاليا والنمسا الهين بلة بان طلبت أولاهما نظارة الحفانية وثانيتهما نظارة المعارف . ولكن هذه المطالب عدلت بتعيين أحد الايطاليين

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسي يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨

رئيساً عاماً للحسابات وأحد النمساويين مساعداً لناظر المالية (١) وبهذا تمت لاوريا السيطرة على وادى النيل .

أما ماهية تلك السيطرة فليس من الصعب على القارىء تصورهما . فانه منذ أذيع أن الخديو وافق على تشكيل وزارة أوربية أبرق مراسل التيمس السكندري الى صحيفته يقول (٢) « ليس من المحتمل في الوقت الحاضر أن تعود البلاد الى الحكم الاوتوقراطي والاهواء الاستبدادية وفوق هذا فانه متى سددت الديون السائرة ... ودفعت فوائد الدين الثابت بانتظام ... فان الرأي العام الاوربي لاتهمه طريقة الحكم في مصر سواء أكانت سيئة أم حسنة » . ولقد أصاب هذا الكاتب كبدا الحقيقة في وصف الحالة بخدافيرها بالعبارة الوجيزة السالفة فان أوربا في الواقع ما كان يعنيها شيء مطلقاً من ادارة مصر مادام حملة القراطيس يملأون جيوبهم . ومن أجل هذا وحده عينت وزارة «نوبار - ولسن» . ولا جدال في ان مهمتها كانت شاقة . فان ما لا يقل عن ١٢٣٢١٠٠٠ رجبنيها انتزع انتزاعاً من المصريين في الفترة التي تخللت وضع اتفاقية «غوشن جوير» الى تشكيل الوزارة النوبارية كل ذلك لاداء الدين وهذا بالطبع عدا ماسدد من ديون الدائرة السنوية . فلا غرو اذا أصبحت موارد البلاد في أحط درك حتى إن تحصيل المبالغ اللازمة لدفع

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسي في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨

الكوبون حدث بوسائل خارقة للعادة وهو ما اعترف به مكاتب التيمس نفسه إذ قال (١) «ان الواقع الذي لا سبيل الى الشك فيه هو أنه بالرغم من وجود المراقبين الاجانب في الوقت الذي هلمت فيه صحف لندن وابتهجت بالتغيير (تشكيل وزارة نوبار ولسن) واعتبرته بشير الخلاص لمصر - فان الفلاحين الذين جرفهم السيل الاخير من منازلهم كما جرف منازلهم ودوابهم وآلاتهم - يساقون الى المحكمة لدفع المتأخر من الضرائب» فقل لي بربك كيف يتأتى استمرار استغلال العباد في مثل تلك الظروف العصبية؟؟ ومع ذلك قررت الوزارة بقاء هذه الحالة لصون مصالح حملة القراطيس . وكان «السير ريفرز» قبل تربيته في منصبه الجديد قد ذهب الى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد لعقد قرض قيمته ٨٠٠٠٠٠٠ ر. ٨٠٠٠٠٠ جنيه مضمون ببيع الدوائر هناك وتم الاتفاق على عدم القيام بأي مسعى لتخفيض فوائد الدين بل يبذل كل جهد لادائها الى آخر السنة على الاقل حيث يستطيع حملة القراطيس أن يموهوا بقسط منها على الجمهور (٢) ولقد أجاد «السير جورج كامبل» كل الاجادة عند ما صرح فيما بعد في مجلس العموم بشجاعة وايضاح « بأن

(١) التيمس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع رسالة مكاتب التيمس الياريسي يوم ١٢ مارس سنة ١٨٧٩ إذ جاء فيها « ان الجماعات المالية الكبيرة التي تعمل كثيرا من الاسهم المصرية والتي تعهد لها المستر ريفرز ولسن عند القرض الاخير بعدم تخفيض فوائد الدين قبل نهاية العام - قد أصرت على تنفيذ ذلك التعهد حتى لو أدى ذلك الى أن تدفع مصر الفوائد من أصل القرض الجديد ومع ذلك فان اللورد كرومر يقول في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » ص ٧١ ان ليس تمت شك في ان وزارة نوبار باشا تمثل قضية التقدم والمدنية »

تلك المحاولة التي كان المراد بها في الظاهر ادخال الحكم الصالح في مصر لم تكن سوى لعبة مالية عظيمة لرفع الاسهم المصرية ولتمكين اولئك الذين لهم فيها نصيب من أن يثروها على الجمهور. « (١) وقد بر «السير ريفرز» بوعده تماما. فان كوبون الدين الموحد لما حل ميعاد دفعه في نوفمبر وتبين انه يتقصه أكثر من مليون وربع من الجنيهات رأى «السير ريفرز» تكملة ذلك النقص من القرض الذي يتذكر القارىء انه عقد بادىء ذى بدء لتسديد الدين السائر. وبهذا تسلم حملة القراطيس الكوبون تماما. ولم يكتف «السير ريفرز» بذلك بل أخذ من القرض مليون جنيه آخر لتسديد قسط الرهن على الدائرة كما أخذ فضلا عما تقدم بضع مئات الآلاف لدفع الجزية ولتسديد بعض طلبات الحكومة وهكذا لم يمر الا زمن يسير حتى كانت الايدى قد عبثت بالقرض فلم تترك لسد شهوات حملة الدين السائر سوى ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط (٢) ومع ذلك فان بيت روتشيلد أبى دفع هذا المبلغ مالم تعف الدائرة السنية - الرهونة للاجانب من الضرائب (٣). وبالطبع لم تفكر الوزارة في أن تصرف شيئا من المرتبات المؤخرة للموظفين البؤساء الذين كانوا يتضورون جوعا كما أن دائى الحكومة المخصوصين أهمل أمرهم وظلوا

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٢٤ سنة ١٧٧٩ ص ٨٣١

(٢) راجع الخطاب الوارد للتيمنس من الاسكندرية يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) التيمنس يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

خارج التسوية . (١) وفي الوقت نفسه استمر تحصيل الضرائب من
 الفلاحين على شدته وقسوته وقد أشار مكاتب التيمس الاسكندري
 الى هذه القسوة في أوائل سنة ١٨٧٩ فقال (٢) « يؤكد كثير من سكان
 الوجه البحرى ان الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجرى تحصيله
 الآن بنفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل » . ولعمري ان
 ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما نسمعه من الاشاعات عن موت
 الفلاحين فى منعطقات الطرق وخراب مساحات واسعة من الاراضى
 واقفارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراعين لدوابهم والنساء
 لخليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم
 بقضايا نزع الملكية والواقع أن حالة الفلاحين قد تخرجت وضاعت بهم
 السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلستهم قياداً بدأ أنينه يسمع .
 وقد أشار الى ذلك المراسل نفسه فى شهر يناير اذ قال (٣) « يوجد فى
 القاهرة الآن مئات من العمدة والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاءوا
 لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب . ولقد حاصروا أبواب
 الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء
 وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح » .

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٠٠ بخصوص المدعو كبير أحد الدائنين الخصوصيين
 وهو الذى بعد ان ضاق ذرعاً وضع يده على صندوق الخزينة وأبى أن يسلمه الا بعد تخليص
 حقوقه . ولكنه أرغم بواسطة المحاكم على تسليمه والا اعتبر عمله هذا - كما أعلن رسمياً -
 « مخالفاً لأوامر العالية التى تحمى مصالح حملة القراطيس »

(٢) التيمس ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

ولقد أصبح ظاهراً للعيان ان هذه الحالة لا يمكن استمرارها طويلاً وانه لا بد من أن تؤدي الى فضيحة شائنة في أقرب وقت . وما أسرع ما أوجد الوزراء أنفسهم الفرصة الملائمة .

فلقد استقر رأيهم ذات يوم جمعة على القيام « باصلاح » جديد للحصول على مايكفى لاداء كوبون ابريل . وأصدروا امرهم باقالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « لم يستلم أحد منهم مرتبه عن الثمانية عشر شهرا السالفة كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفي هذه المدة » . (١) وكان قرارهم هذا بمثابة شرارة في مخزن بارود . فقد يجوز العبث طويلاً بمصالح الموظفين الملكيين دون ان يخشى حسابهم ، كما ان من المستطاع استغلال فلاحين جهلاء لارائطة بين بعضهم وبعض ، ولكن من الخطر ان يهان رجال اعتادوا قيادة الصفوف فضلاً عن انهم كانوا منظمين ولديهم ما يكفيهم من سلاح ومهمات ولهم في الحياة الاجتماعية مقام رفيع . ومما يدل على ان سادة مصر الاوربيين كانوا سادرين في طغيانهم انهم ضربوا بنصائح « المستر فيفان عرض الحائط (٢) » وقرروا اقالة هذا العدد الهائل من الضباط . وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ بينما كان « نوبار باشا والسير ريفرز واسن » ذاهبين الى مكنتيهما اذا احاط بهما لفيف من الضباط وسحبوهما على مرأى من الجماهير الخفيرة من مركبتيهما وشاقوهما الى نظارة المالية

(١) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الرسالة المنشورة في التيمس من اسكندرية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

حيث اعتقلوها ريثما يصدر قرار الضباط عامة . وما وصل نبأ هذه « الخزاة » الى اسماع الخديو حتي نزل في الحال وأطلق سراح المعتقلين وامر الضباط بالتفرق . واذا رفض هؤلاء تلبية أمره كلف ضباط الحرس باطلاق النار عليهم . ولا ريب في ان حياة الخديو كانت في هذه اللحظة عرضة لخطر عظيم . واخيراً انصرف الضباط بعد ان وعدوا بالنظر في شكواهم (١) .

ولقد اهاج هذا الحادث وقتئذ هائج النفوس وكان بلاريب نذير سوء بما ستمتخص به . فانه دل على ان الشعب المصري مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعي يميل جماعات متباعدة فانه لن يضعف امام الاستبداد الداخلي أو الخارجي . فان هناك الجيش المصري أو بالاحري ضباطه يستطيعون مقاومة المعتدين الاوربيين وانهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن العبث ان يسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث الماثلة له مجرد شغب عسكري . فان ما شعر به الضباط كان يشعر به الشعب على بكرة ابيه ولكن لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة . ثم روج مراسل التيمس في باريس - وهو كما علمنا من الصق الملتصقين بحملة الاسهم الفرنسيين - ومن اخلص اصفياء «نوبار باشا» «والسير ريفرز ولسن» اشاعة فخواها ان الشعب العسكري المذكور كان في الواقع من تدبير الخديو . وقد زعم انه يستند في روايته

هذه الى برقية جفرية وصلته من القاهرة^(١) . وقد أقر « السير ريفرز ولسن » نفسه هذه الرواية فيما بعد وقص على « المستر بلنت » التفاصيل التي نشرها الاخير في كتابه^(٢) . وليس ثمة ما تستند اليه هذه الرواية الا اقوال « السير ريفرز » نفسه و برقية « المسيو بلويتز » الغريبة^(٣) علي انه يوجد ما يناقض ذلك في التقرير الرسمي الذي رفعه المستر فيفيان عن الحادث كما ان مراسلي التيمس المعروفين باطلاعهم على ماجريات الامور قد دفعوا هذه التهمة في رسائلهم دفعا تاما^(٤) . بل إن كل شهادات

(١) التيمس في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

(٢) « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » الطبعة الثانية من ص ٤٥ الى ص ٤٧

و ص ٦١٥

(٣) تأييدا لرواية « السير ريفرز » اقتبس « المستر بلنت » في كتابه الانف الذكر ص ٤٨٣ شهادتي عرابي باشا والشيخ محمد عبده . ولكن عرابي كما يقول هو نفسه كان متغيبا في الارياض عند حدوث الفتنة وكل ما قاله الشيخ محمد عبده هو أنه يؤيد أقوال عرابي . والارجح أن كلا منهما إنما كان يردد الاشاعة التي اخذت تنتشر فيما بعد والتي بادرا بتصديقها بسبب حقدهما على الخديو . على ان اللورد كرومر الذي لا يمكن اتهامه بالافتصاد في الطمن على اسماعيل باشا اعترف من ناحيته بأن كل ما يقال عن اشتراك الخديو في الفتنة لا يخرج عن الخدس والتخمين وكل ما يستطيع ان يتهم به الخديو هو اشتراكه الادبي فيها « مصر الحديثة - المجلد الاول من ص ٧٨ الى ص ٨١ » .

(٤) كتب لورد فيفيان يقول « يزعم أعداء الخديو ان له ضلما في المؤامرة وهذا ما يعامل تساهله مع المسؤولين عن الفتنة . فأن صبح ذلك فقد أقدم فعلا على أمر خطير لا يستبعد ان يكلفه ضياع عرشه واسكن مسكنه في يوم الفتنة الاولى ينفي هذه التهمة في حين ان مانشا عن تسريح عدد كبير من الضباط بلا وسيلة لكسب العيش مع أن لهم مرتبات متأخرة ليبر سخطهم كل التبرير . « مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٣١ » . وقد كتب مراسل التيمس في القاهرة ما يأتي :

« ان مطالب الجيش قد اهتمت اهمالا تاما بالرغم من التصريح الرسمي الصادر في مايو الماضي بوجوب دفع كافة المرتبات المتأخرة . وقد كانت نتيجة هذا الاهمال ان اند عناصر الدولة خطرا قد أصبح في حالة تمرد له مسوغ . وعيشا ندد المستر فيفيان بحماقة الرأي القائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته . ولكن القوم لم يعبأوا بانذاره وارتابوا في ذلك الخطر ثم أنهم لم يدفعوا للجيش مرتباته . وأخيرا قرروا تسريح الجنود والضباط . فكانت النتيجة حدوث الفتنة يوم ١٨ فبراير (التيمس في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

المعاصرين لتدل بالعكس على ان الخديو فوجيء « بالفتنة » كما فوجيء بها «نوبار باشا» والسير ريفرز واسن» وان «اسماعيل باشا» كان جاداً عندما اصدر أمره للحرس باطلاق الرصاص على المتمردين . واغلب الظن ان

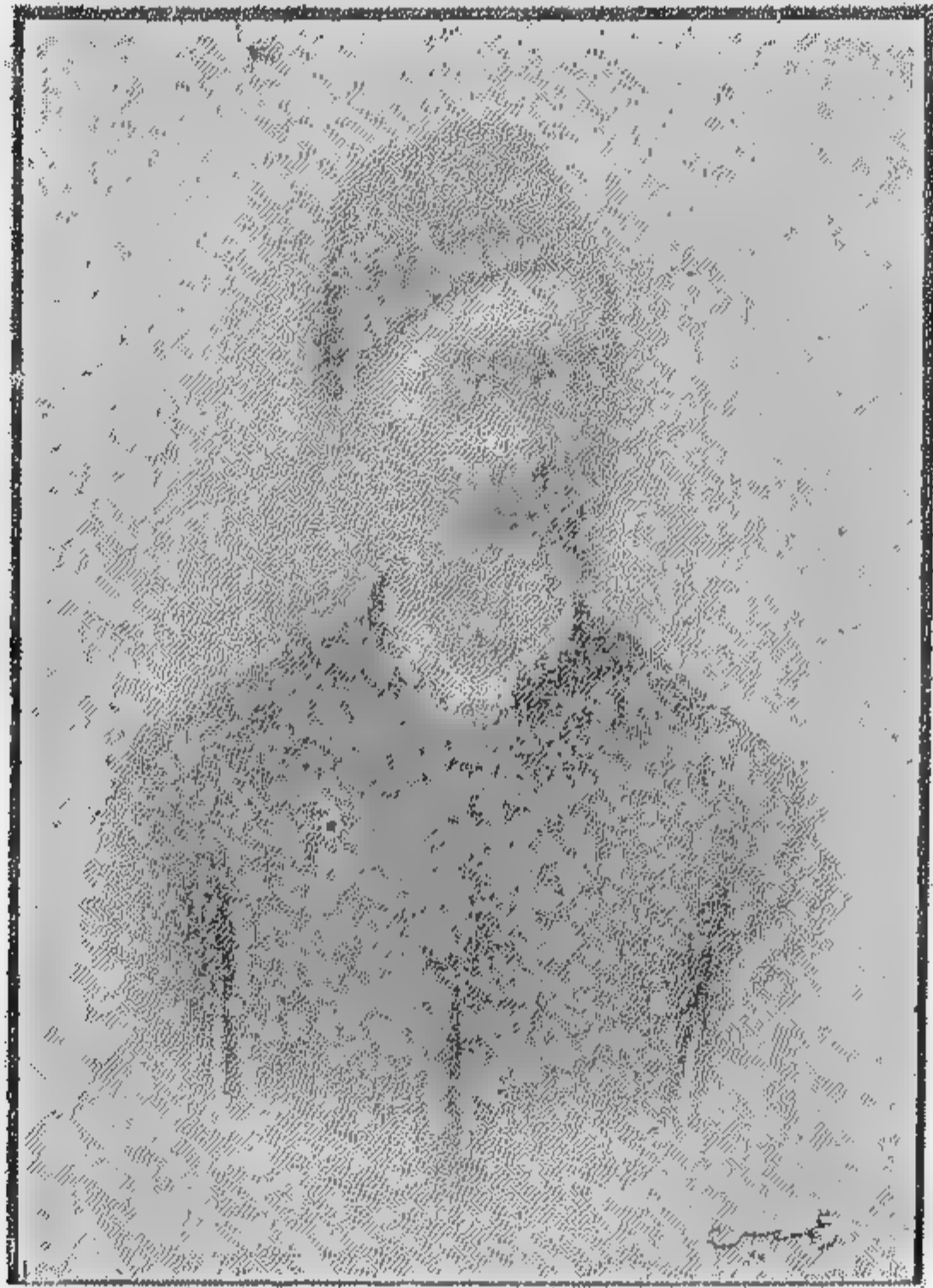


نوبار باشا

الضباط الذين لهم ضلع مباشر في الحادث لم يفكروا فيه من قبل بل اندفعوا الى ارتكابه بلا تروأو سبق اصرار لما بصروا بالرجلين الممقوتين يقتربان في مركبتيهما .

وقد كانت نتيجة « الفتنة » سقوط الوزارة النوبارية في الحال .

فان الخديو لما كانت كراهته «لنوبار» تفوق بطبيعة الحال كراهته
للإجانب صرح في اليوم التالي للفتنة بأنه لا يكون من الآن فصاعداً
مستولاً عن الامن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه . فبعد
مناقشة قصيرة سلم «المستر فيفيان» بطلب الخديو ولكنه أكد له
« ان استقاله نوبار باشا ... لأهمية لها مطلقاً الا من حيث تغيير



رياض باشا

الأشخاص فقط ولكنها لا يمكن أن تعني أى تغيير فى النظام» (١)
وفى الواقع لقد طرأ بعض التغيير على النظام . فقد كان المقرر عند
تشكيل الوزارة « المسئولة » ألا يتدخل الخديو فى الإدارة وألا يحضر
جلسات مجلس الوزراء . مع أنه طلب اليه فى نفس الوقت أن « يشترك »

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣٤

مع الوزراء كما أشار الى ذلك «المسترفيفيان» إذ قال (١) «ان الشيء الذي تريده حكومة جلالته هو أن الخديو — بدلا من تظاهره بعدم الاكترات والتأفف من النظام الجديد — يتعين عليه أن يضع معرفته وتقوذه وتجاربه تحت تصرف وزرائه وأن يشترك معهم بولاء ومودة في دائرة حقوقه الشرعية» أي أن الخديو — الذي كانت له كلمة



الجنرال غوردون باشا

مسموعة بين عامة الشعب — لم يطلب اليه الابتعاد عن ادارة البلاد فحسب بل أن يسمح باستعمال اسمه كستار لاختفاء دسائس النظر الاجانب وبذلك يساعد حملة القراطيس على القيام بأعمالهم الجهنمية وهم في مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعه نتائج تلك الاعمال ۱۱ وقد أبى الخديو الموافقة على ذلك قائلا (٢) انه اذا لم يخطيء فهم المبادئ الاولى للحكومة الدستورية فان المسئولية عن ادارة شئون الدولة تقع على

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

(٢) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

النظار - لا على رئيس الحكومة « وعلى هذا لزم خطة الحياض وأطلق
لنظاره الحرية التامة فحملهم بذلك المسئولية الفعلية أمام الرأي العام
المصرى . ولسكن اعتداء ١٨ فبراير نبه النظار الى صعوبة حكم البلاد
بدون الخديو كما اعترف بذلك مراسل التيمس السكندري على أثر وقوع
الحادث إذ قال (٢) « لقد كان من الخطأ الكبير أن نحاول حكم البلاد
بدون الخديو . فان النظار اعتبروه مجرد موقع لقراراتهم . فبدلاً من أن



احمد عرابى باشا

يروا تعاوناً في العمل رأوا مقاومة سلبية وعلى هذا تحولت الامور من
سيء الى أسوأ في كل فرع من فروع الادارة « فترتب على ذلك أن
أظهر كل من «المستر فيفان» والسير ريفرز «ولسن» بعد سقوط نظارة
«نوبار باشا» استعداداً لتحويل الخديو نصيباً حقيقياً في ادارة بلاده على

(٢) التيمس يوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٩

شريطة أن تظل قرارات المصوتين الاجنبيين في النظارة هي العليا كما كانت من قبل. ولكن الخديو رفض ذلك الشرط بقتا. وفي النهاية وفق بين الرأيين بأن عين ولي العهد محمد توفيق باشا - وكان شاباً محايداً لا ينتمي الى



المغفور له توفيق باشا

هؤلاء ولا الى هؤلاء - رئيساً لمجلس النظار وظل الخديو بعيداً عن المجلس. ثم استأنفت الوزارة الاوربية أعمالها بعد ذلك التعديل



الفصل السادس

سقوط الوزارة الاوربية

بينما كانت النتائج المادية التي ترتبت علي فتنة ١٨ فبراير كما وصفناها في الفصل السابق كانت نتائجها الادبية أعظم شأنًا وأبعد خطراً. فالملحظة التي أبداهها مراسل التيمس وهي أن أوروبا لا يعنيتها كثيراً إصلاح الحكم أو فسادده في مصر اذا سددت الكوبونات في



المغفور له الشيخ محمد عبده

مواعيدها انما تكون صحيحة لو رضي المصريون بما قسم لهم وقنعوا به مستسلمين . على أنهم ما كادوا يظهرون أنهم لا يصبرون على الارهاق

الاجنبى الا الى حد محدود حتى ظهر فساد هذه الملاحظة ورأت صلاح الحكم أو فساد في مصر يعنيتها فعلا إذ عليه يتوقف سلامها وطمأنينتها. ولقد أظهرت الفتنة لا وريا ان من الخطر بمكان أن تعبت بمصالح المصريين وعواطفهم كما اتضح لها أن استمرار سياسة حملة الاسهم لا بد أن يؤدي الى أوخم المواقف مهما تراخى أمد ذلك . كذلك فتحت هذه الفتنة عين الانجليز وهم الذين لم يكن يعنيتهم شيء مما يجري في وادي النيل في ظل الادارة المالية الدولية الفاسدة وأثارت احتجاجا شديدا ممن لم تضطرم الروابط الحزبية الى الرضا عن أعمال الحكومة . فلقد قام الاحرار وقتئذ على بكرة أبيهم يحتجون على استمرار استغلال الفلاحين المصريين بلا رحمة لمصلحة حملة الاسهم . ولا ينبغي اتهام هؤلاء الاحرار بالنفاق والتذبذب السياسى لانهم غيروا موقفهم هذا بعد مرور ثلاثة أعوام . وليس ريب في أن وجود الاحرار في صفوف المعارضة هو الذى زاد احتجاجهم شدة . وينبغي أن نذكر أن خلوم من مسئولية الحكم هو الذى جعلهم ينظرون الى الامور بعين بعيدة عن الهوى ويعربون عما يحول في خواطرهم بصراحة خالية من القيود . وأظن ان المحافظين لو كانوا في صفوف المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الاحرار لان الحقائق كانت ظاهرة وملهوسة بحيث لا يسع الانسان ان يتجاهلها او يغمض عينيه عنها . وليس من شك في ان الحزب الذى كانت في يده مقاليد الحكم وقتئذ

قد رأي الحقائق واضحة جلية ولكن الاغلاط الاولى التي ارتكبتها باسمه وزارة دزرائيلى حالت بينه وبين قيامه بما تقتضى به الامانة السياسية والمصلحة السياسية على السواء .

ولقد ضج الناس من كل جانب وراحوا يطلبون تخفيض فائدة الديون فى الحال وان تعاد الى الخديو أسلطته الاولى باعتبار ان هذا هو العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد (١) ثم اخذت انهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التى يعانىها الفلاحون ومع ان التقارير الرسمية اكدت أن معظم «الاشاعات» مبالغ فيها فان الاشخاص الذين كانوا وقتذاك فى مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الاكباد وعلنوا أن الفلاحين قد أصبحوا أشبه شىء بالاشباح (٢) فما قاله «السير جوليان جولد سمد» الذى أصبح فيما بعد أحد دعاة الاحتلال (٣) ، من خطبة مؤثرة «ان القروض التى يحاول ذلك السيد (السير ريفرز ولسن) ان يودى عنها فائدة تقدر بـ ٧ فى المائة لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية فنحن والحالة هذه نساعد على بقاء فائدة فاحشة فينبغى لانجلترا ان تستعمل نفوذها لتخفيضها بعد ماراته من فقر الفلاحين وبؤسهم» . اما مكاتب التيمس الاسكندري فانه اشار من ناحيته الى الجانب السياسى فى الخطة التى

(١) انظر مثلا مقالة التيمس الافتتاحية فى عدد ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) من خطبة الكولونيل الكسندر فى مجلس العموم (الناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ « ١٨٧٩ » ص ٨٣٨
(٣) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

ينهجها « السير ريفرز ولسن » وزملاؤه فقال : « ان مجلس النظار يدير الامور بدون رئيس الدولة المحروم من حكم بلاده . وقد أخذت الادارة تنتقل رويدا رويدا الى ايدي الاجانب واقفلت المناصب العالية في أوجه المصريين . وبالرغم من هذا كله فان مصر لا تزال للمصريين اما سيدهم الذين يخدمونه ويخشون بأسه فهو الخديو » . (١)

على ان العمل الجريء الذي قام به الضباط لم يفتح عين اوربا فحسب بل فتح عين مصر أيضا فلقد كان بمثابة شرارة كهربائية في جو مغمم بالسخط والتذمر . فلا تسلم عما ادى اليه انفجار ذلك التذمر من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والاعيان والعلماء اقروا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر والفوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعده بالعمونة في نضاله مع الاوربيين وطلبت ان يكون للامة نصيب في حكم البلاد . (٢) ولقد روى التاريخ الرسمي فيما بعد ان « اسماعيل » باشا هو الذي دبر هذه الحركة ليوم الناس ان الانقلاب الحكومى الذى كان يستعد له لم يكن الا عملا دفعته اليه قوة الشعور القومى العام وضغطه (٣) . ومما يدعو الى العجب حقا أن المعاصرين الرسميين وغير الرسميين لم يلمحوا الى شيء من هذه التهمة في خلال الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٨٧٩ وهى الاشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها

(٢) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(١) مصر رقم ٥ و ١٨٧٩ من ٧٠ و ٨٥ . وكذلك التيمس رسالة من الاسكندرية

تاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) اللورد كرومر « مصر الحديثة » المجلد الاول من ص ٨٥ الى ص ٨٦

تدرجاً . ولعل أول من أثار هذه التهمة هو الرجل الذي خلف «المستر فيفان» في القاهرة في نفس الوقت الذي رأى فيه «اسماعيل باشا» ان الفرصة سانحة لان يعي ضد أعدائه هذه القوات الوطنية التي التفت حوله من تلقاء نفسها . وأحسب ان اتهام «اسماعيل باشا» بأنه مدبر الحركة الوطنية . ليس بأصدق من اتهامه بأنه هو الذي دبر فتنة ١٨ فبراير . ففي كلتا الحالتين لم يزد «اسماعيل باشا» على ان استفاد من أمور واقعة . ففعل مايفعله كل من يكون في موقفه .

ولو أن الاوربيين الذين كانوا يديرون دفعة الشؤون المصرية أوتوا ذرة من حسن السياسة - ولا نقول من الانسانية - لحولوا تيار الحركة الوطنية الى طريق مأمونة ولكفوا أنفسهم كل ما كانت تنذر به من خطر . على ان هذا لم يكن يكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين الى الحد المعقول وان يستعينوا بنواب الامة في تجديد نظام البلاد مالياً واقتصادياً . ولو أنهم فعلوا ذلك لاقاموا مصالح الدائنين على دعائم وطيدة دائمة وحالوا دون عودة استبداد الخديو الذي كانوا يعدونه أساس البلاء . ولكن لم يكن في نية سادة مصر الاوربيين أن يقدموا على أحد هذين الامرين . فأما عقد البرلمان فأمر لا سبيل الى النظر فيه لان مصر الدستورية كانت تقضي قضاء مبرماً على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه سرّاً من النيات السياسية لمصر . وأما تخفيض فوائد السكوبونات فقد دار البحث فيه ووافق «المستر فيفان» بصيغة خاصة

على اجراء ذلك الاصلاح الاساسى (١). أما لجنة التحقيق الدولية التى واصات اجتماعاتها بعد صدور قرارها الاول فقد اتضح لها أن لا مناص من هذا التخفيض اما عاجلاً واما آجلاً بل شيع فعلاً أن « السير ريفرز ولسن » نفسه قد أعد مشروعاً لتخفيض الفائدة على الدين الى ٥ ونصف فى المائة لغاية سنة ١٨٩٠ أو الى ٥ فى المائة الى سنة ١٨٨٦ (٢). على أن كل هذه المباحثات والمشروعات لم تنخفض الا عن مشروع واسع المدى يرمى الى تقص نفقات الحكومة تقصاً جديداً وفرض أنواع أخرى من الضرائب . وكانت أول مواد هذا المشروع جعل المرتب السنوى للخديو وأسرته ٣٠٠.٠٠٠ جنيه فقط . ولو ذكرنا أنهم جردوا مما كان لهم من أملاك شاسعة فلم تبق لهم دابة واحدة ولا محراث واحد لرأينا أن هذا المرتب ليس من السخاء والكرم فى شيء (٣) وهذا العمل مع شذوذه يمكن المرور به بدون تعليق . ولكن مالا يطيق أحد السكوت عنه هو تقريرهم فرض ضريبة على الاراضى المعروفة بالاراضى العشرية . فان هذه الاراضى كانت فى بدء الامر أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على اتباعهم الذين كانوا أشبه بالامراء الاقطاعيين بشرط أن يصلحوها فى مقابل اعفائها من الضرائب

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية فى يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر فى التيمس فى عدد ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) واعد زادت لجنة التحقيق برياتها المعهود عند اقتراح ذلك المبلغ قولها « طبعاً لا ينتظر ان يطالب سموه بمرتب ضخم فى الوقت الذى يقوم فيه الدائنون ببذل تضحيات جديدة ؟
(انظر تقرير الخ ص ١٩)

اعفاء تاماً دائماً . وليس هذا المقام مقام البحث فيما اذا كان هذا الترتيب حكيماً أو غير حكيم فانه مهما يكن من أمر هذه الهبة فان الرجوع فيها مستحيل بمقتضى أمر خديو عال ولا سيما اذا كان اصدار هذا الامر بناء على طلب الاجانب املوه لمصلحة المرابين الاجانب وباسم « حرمة » الالتزامات التي قطعها الدولة على نفسها . ولعمري لقد كان من القحة ان يطلب الى الخديو ان يحث بوعده لرعيته ليفي به للاجنبي — وناهيك به من اجنبي ! ولقد اعترف وقتذاك ان هذا الاقتراح معناه « مصادرة حقوق الملكية » (١) من اناس ظلما رفعوا عقيرتهم بوجوب احترامها عند ما اتفق ان كانوا هم اصحاب تلك الحقوق ولم يتغير ذلك الاعتقاد الا فيما بعد .

ويرتبط بهذا « الاصلاح » اوثق ارتباط اقتراح الغاء التعهدات الناشئة عن قانون المقابلة فلقد ذكر القارىء ان هذا القانون يعفي اصحاب الاطيان اعفاء دائماً من دفع نصف الضريبة على اطيائهم بشرط ان يؤدوا ستة اضعاف تلك الضريبة في اجل معين . وقد اقترح القوم الآن الغاء ذلك التخفيض وكانت حججهم في ذلك ان مبلغ السبعة عشر مليون جنيه الذى ذكر فى الميزانية ان اصحاب الاطيان دفعوه بمقتضى هذا القانون لم يدخل اكثر من نصفه الى خزانة الحكومة هذا فضلا عن ان الخديو لم يكن ينوى الوفاء بتعهد هذا . وان من المستحيل الآن ان يتثبت المرء من صحة هذه البيانات الصادرة

(١) استعمل مراسل التيمس فى القاهرة هذا الاصطلاح يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

من جانب لجنة التحقيق الدولية . على ان ما يدعو الى العجب حقا هو ان اللورد « ادو ندفيتز موريس » وكيل وزارة الخارجية وقتئذ وقف في مجلس العموم بعد الغاء قانون المقابلة بعدة سنوات ليرد على سؤال وجه اليه عن البواعث التي ادت بالسير « ريفرزولسن » الى استنتاج ان الشطر الاكبر من مبلغ الـ ١٧ مليون جنيه لم يدخل الخزانة ، فقال ببساطة « ليس هناك ما يدعو الى الظن بان مبلغا قريبا من هذا قد دخل الخزانة فعلا » (١) . وفي نفس هذا الوقت كان مراسل التيمس الاسكندري يخبر صحيفته « بالاموال الطائلة التي دفعها الملاك » وطلب تعويضهم بسخاء (٢) . واخيرا كان هناك مشروع وضعه بحذق المسيو بلنسيير وهو يقضي بسن نظام للاعفاء من السخرة في نظير دفع مبلغ معين . والغاية التي قصد اليها من هذا المشروع - الذي نفذ في عهد ادارة لورد كرومر - هي ان تفرض السخرة على الطبقات الميسورة سواء اكانت هناك حاجة حقيقية الى عمال اضافيين ام لم تكن ثم يطلق المسخرون في نظير بدل يدفعونه . ولعمري ان هذا النوع مهذب من انواع السلب والاقتصاب وهو خير مثال للوسائل التي سلكتها الوزارة في الوصول

(١) المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٧٦ « ٨٨٣ » ص ١٤٣٣
(٢) التيمس ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ . يقول المستر بلنت في كتابه الانف الذكر ص ٤٤ « ان مشروع . . . الغاء نظام المقابلة الذي لو تم لكان معناه مصادرة اراضي تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه ، اقلق بال كل مالك وحمل الناس على الاعتقاد بأنه قد ينالهم على يد الناظر الانجليزى أسوأ مما نالهم على أيدي سابقيه . أما اللورد كرومر - كما يؤخذ من كتابه الانف الذكر ص ١١٧ وما بعدها - فانه يبدي عدم اكتراث بقرار الغاء التزامات قانون المقابلة . وما اشوقنا الي ان نعرف هل كان يقف مثل هذا الموقف لو عمل في انجلترا ما يشبه هذا العمل .

الى اغراضها (١) .

ولقد كان متوقعا ان تؤدي انباء هذه الاصلاحات المزمعة الى اثاره الطبقات الموسرة وتعرفها لأول مرة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقات الدنيا ارتباطا وثيقا. وقد ادرك «اسماعيل باشا» ان هذا هو وقت العمل ان كان لابد من عمل . واليك ما فعله . كان «محمد علي» قد انشا مجلسا من المشايخ والاعيان يجتمع من آن الى آخر لمد الخديو برأيه في أمور الضرائب الجديدة وما أشبه ذلك . فأعاد اسماعيل باشا هذا المجلس في سنة ١٨٦٦ واجتمع في خلال حكمه ثلاث مرات . ومع أن النواب هم في الاسم منتخبون بواسطة الاهالي الا ان الحكومة هي التي تعينهم في الواقع . فليس لديهم القوة أو الشجاعة الادبية للقيام بمهمة النيابة . فخطر للخديو بالاتفاق مع العلماء والاعيان أن يحول ذلك المجلس الى برلمان بأن يوسع سلطته ويزيد عدد أعضائه ويدخل في البلاد ما يقرب في الواقع من مبدأ حق الاقتراع العام . واذا كانت المجلس لا يزال منذ الشهرين السالفين مجتمعاً في دور انعقاده الثالث كان من السهل عليه جداً تنفيذ تلك الفكرة وذلك باصدار منشور مناسب واصدار الامر باجراء عملية الانتخاب . وبالطبع كان المقصود بالبرلمان أن يكون قاعدة للأعمال الأخرى التي تتلوها وهي تتضمن استبدال الوزارة الأوزيية بوزارة وطنية مسئولة واصدار قانون مالي جديد يحل محل الامر العالي الخاص

باتفاقية «غوشن جوبير». وقد كان أهم ما اشتمل عليه ذلك القانون تخفيض فوائد الدين الموحد من ٧ في المائة الى ٦ في المائة ودفع ٥٥ في المائة من الدين السائر نقداً وتسديد الباقي في خلال عامين ونصف عام وتخصيص مبلغ ٤ ملايين جنيه سنوياً لشؤون البلاد الادارية (١)

ولقد أثار ذلك المشروع أولاً وآخراً سخيرة الاشخاص الذين تأثرت مصالحهم به . فانهم زعموا أن هذه النوبة الدستورية التي انتابت الخديو فجأة لم تكن سوى مناورة خبيثة للتخلص من الوزارة الاوربية ثم العودة - بعد مرور الوقت المناسب - الى الحكم الاستبدادي . أما القانون المالى فقد صوروه بأنه خدعة يراد بها تخدير أعصاب الدائنين مؤقتاً لكنه مستحيل التحقيق (٢) .

واننا وايم الحق لا آخر من يظن الخير بأولئك الملوك الذين « يمنحون » شعوبهم الدستور أو ان نعزوا اليهم نيات حسنة . فانهم على الدوام أرفع من أن تظن بهم أمثال هذه الظنون ولا يذكر التاريخ لاحد منهم منذ أيام الملك يوحنا الى وقتنا هذا من « تقدم » الى شعبه بالدستور الا تحت العوامل القهرية والا اذا كان في نيته استرداده وتعطيله عند سnoch الفرصة الملائمة . وهذا ما أشاوت اليه « التيمس » بعد مضي عدة أشهر إذ قالت (٣) « كم من أمير أوربي

١ راجع الخطاب المرسل للتيمس يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع أقوال « اللورد كرومر » ص ١٠٥ وما بعدها

٣ « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

ولد ليتمتع بالحكم المطلق قد قنع بالعدول عن هذا الحكم ورضى بهذا المنصب البسيط منصب ملك البلاط ولقد وعد الكثيرون منهم بأحداث تغيير ولكن لم يوجد بينهم واحد نفذ وعده بأمانة وإخلاص « فالشيء الذى يحدث عادة فى مثل هذه الأحوال هو أن الملوك بعد أن « يوجدوا » البرلمان لتخليصهم من الورطات الوقتية التى أوقعوا أنفسهم فيها - يجدون أنفسهم وجهًا لوجه أمام حالة لا تلبث أن تصبح - بعد شيء من التردد والنضال الشديد - مهيمنة على كل شيء . ولا ريب فى أن الأمر كان كذلك فى الحالة التى نحن بصدد ها . وقد كتب مراسل التيمس السكندري على أثر انعقاد البرلمان الجديد يقول (١) « ان البرلمان هو فى الاسم هيئة نيابية ولكن نظام الترشيح الرسمى الفرنسى أصبح متبعًا الى حد أن المرشحين الرسميين لا ينجحون فقط بل أنى لم أسمع مطلقًا بأنهم عورضوا أو قدمت ضدهم طعون . وعلى كل فلا مناص للحكومات النيابية من اجتياز هذا الدور الابتدائي . وأغلب الظن أن برلماننا لم يكن فى كل أدواره الماضية محتفظًا كل هذا الاحتفاظ باستقلاله الحاضر . وللبرلمان المصرى مزاياه فى بحث المشروعات التى ترمى الى اصلاح النظام الزراعى والاعمال العمومية » (٢)

ولم يمض على ذلك الا قليل حتى كان مراسل الصحيفة نفسها فى

١ « التيمس » فى ١٥ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع ما كتبه المستر ماكوان فى كتابه « مصر كما هى » فى هامش ص ١١٨ اذ قال « لقد صاروا - أى النواب - أكثر استقلالًا وأصبحوا هاملاً نائمًا فى سياسة مصر الداخلية »

القاهرة في مراكز يسمح له - عشية الانقلاب الحكومي - ان يقرر ان البرلمان قد أقام الدليل على تقمه للبلاد في عدة مسائل . فقد قال (٢) « ينبغي الا ينظر الى البرلمان بعين الازدراء . فلقد أظهر النواب دلائل الحياة العديدة كما أظهروا جنوحاً الى استقلال الرأي وليس هذا بالامر العديم الاهمية » . ومنذ أيام ذهب «رياض باشا» ناظر المالية شخصياً لانهاء دور المجلس رسمياً . وهناك خطب خطبة ضافية سداها الادب ولحمها الوقار أثني فيها على النواب لما قدموه من الخدمات واعترف لهم بانهم قاموا بواجباتهم خير قيام وأعلنهم بانتهاء الدورة البرلمانية . ولكنه عجز عن ان يمثل دور « أوليفر كرومويل » فقد أتى المجلس الانصراف وانبرى أحد الاعيان خطيباً فرفض تحيات الوداع هذه وأعلن بالنيابة عن زملائه انهم بالعكس لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر وانهم لا يزال أمامهم الشيء الكثير مما يجب عمله في سبيل الاشراف على الوزارة وانهم بناء على ذلك يأبون الانصراف . وقد عضده زملاؤه النواب بنفس الاجماع الذي عضد به الاعيان زميلهم « ميرابو » في ملعب التنس في « فرساي » في أحد المواقف التاريخية المشهورة . وعلى ذلك ظل البرلمان المصري موالياً انعقاده وطلب ان يكون النظار على بكرة ايهم لافرق بين الاجنبي والوطني خاضعين لارادته ومستولين أمامه عن ادارة دفة الاهمال أي ان النواب بالاختصار أرادوا تحويل هذه الحكومة

« المسئولة » اسما الى حكومة مسئولة حقيقة » .

فمن هذا يتبين ان البرلمان المصرى الذى أوجده الخديو « اسماعيل باشا » لم يكن الالعبوبة التى طالما حدثونا عنها . ولقد كتبت « التيمس » فى سياق افتتاحية عقدها على أثر الانقلاب الحكومى ما نصه : (١) « من الجائز أن نقول ان عدداً عظيماً من النواب هم صنائع الخديو . ولكن مهما كانت الطريقة التى تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى انها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معاً . ويظهر ان البرلمان المصرى لم يشذ عن تلك القاعدة » . وفى الواقع فان القول - كما يزعم المؤرخون الرسميون فى ذلك العهد - بان الاعيان والعلماء وبقية الطبقات المصرية العليا كانوا آلات صماء فى أيدي « اسماعيل باشا » يأمرهم فيطيعون ويقول فيسمعون من غير أن يكونوا مستقلين فى أخلاقهم أو آرائهم - ليس الا انها كاحضاً لحرمة التاريخ وقلبا صريحاً للحقائق . ومع انهم كانوا على استعداد لا تباعه وشداً أزده فى كل ما يقدم عليه من الاعمال للقضاء على السيطرة الاجنبية فانهم كانوا فى الوقت نفسه يبغيضونه جد البغض ويعتبرونه السبب الرئيسى فى خراب ديارهم حتى انهم بعد الانقلاب الحكومى فكروا فى خلعه (٢) . اما الى أى حد كان الخديو مبعوضاً فعلاً فيدل عليه انه لم يرتفع صوت واحد للدفاع

(١) افتتاحية التيمس فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) اعترف « عرابى باشا » للمستر بلنت بان نيته كانت معقودة على خلع الخديو أو

قتله فى فبراير سنة ١٨٧٩ « راجع التاريخ السرى ص ٤٨٣

عنه عند عزله ومغادرته للبلاد بل ان كثيراً من الاهالى فرحوا سرّاً بحسب
الفرح لذلك. ومن هذا يتبين ان كل خطر من احتمال سعى «اسماعيل باشا»
لتحويل البرلمان الجديد الى أداة لقضاء مآربه الشخصية كان يمكن تلافيه
بسهولة بأن تقف أوروبا الى جانب نواب البلاد وتستعمل تفويضها لشد
أزر الحكومة الدستورية البرلمانية الحقيقية. ولكن شيئاً من ذلك لم يخطر
ببال أوروبا لانه لم يك شيء فى الواقع أبعد عن بالها من سعادة الشعب
المصرى ورفاهيته.

ولا نظننا نستطيع الخوض فى مشروع الخديو المالى بنفس هذا
التأكيد والتثبت فان التعهدات التى قطعها على نفسه - بالرغم من اقتراح
تخفيض الفوائد - كانت لا تزال فادحة. ومع أن بيت «روتشيلد» كان
لا يزال تحت يده نيف ومليونان من الجنيهات لتسديد شطر من الدين
السائر فلقد كان من المستبعد أن يستطيع الخديو تسديد ٥٥ فى المائة منه
على اننا نعرف فى نفس الوقت أن حملة القراطيس والدول الأوربية
قرروا - بعد مرور عام - تخفيض الفوائد بمقدار ١ فى المائة ومع ذلك
تبين لهم ان فى الامكان الحصول على الفوائد. كما اننا نعرف أيضاً فيما
يختص بالدين السائر ان مبلغاً لا يقل عن ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه قد دفعه
أصحاب الاطيان الاغنياء للخديو نقداً^(١) وان بعض أولئك الاغنياء
أظهروا استعداداً لزمهم عقارهم وأطيانهم كضمانة لعقد قرض جديد^(٢)

(١) راجع الخطاب المرسل للتيمنس من اسكندرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) «التيمنس» فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

ولا مشاحة في انه كان من المستطاع تنفيذ برنامج الخديو بمحذا فيره بقليل من الجهد على شرط ان يكون الاشراف على هذه الاعمال لا للخديو بل للبرلمان . وعندنا ما يحملنا على اعتقاد أن الطبقات الموسرة لو انها قامت بتقديم هذه التضحيات لتحرير البلاد من كابوس السيطرة الاجنبية لما كانت تسمح للخديو مطلقاً بالعودة الى نظامه العتيق بل لا مسكته في قبضة يديها فلا يفلت منها ولو جرت اهتمامها الى تنفيذ التعهدات التي قطعتها البلاد . ولكن ذلك كان نفس الشيء الذي رفضته أوروبا سلفاً . فانها أعلنت ان فكرة البرلمان مستحيلة وان المشروع المالي خيالي محض وعلى ذلك رفض الاقتراحان بمنتهى الاستخفاف والازدراء .

وهنا يقضي العدل بأن ننوه بالاجلال والاكبار باسم شخص لم يكن ميالاً الى التفريط في حقوق الممولين الاويين ولكنه كان في الوقت نفسه بعيد النظر مستقيماً صريحاً الى حد جملة يدرك بشاقب رأيه أن السياسة التي كان « السير ريفرز ولسن » يتبعها لا بد أن تؤدي حتماً الى كارثة بل الى ثورة . نعتي بذلك الشخص « المستر فيفيان » فنصل انجلترا العام . فانه كثيراً ما خاطب الحكومة المصرية بلهجة عنيفة كأنه أعدى أعدائها واقسى المرائين من دائئها بحكم أنه موظف معين من قبل الحكومة الانجليزية بيد أنه كثيراً ما شفع تقاريره الرسمية بتحذير ولاية الامور في انجلترا من عواقب التطرف والمغالاة وكثيراً ما لفت نظرهم الى حرج موقف الحكومة المصرية بل بلغ به الامر

الى حد الاحتجاج في ابريل سنة ١٨٧٨ على الوسائل المتبعة في جباية الضرائب من الفلاحين المساكين لدفع السكوبون . ألح أكثر من مرة في ضرورة وقف الدفع وتخفيض الفوائد على الديون (١) . لهذا كان كثير الانتقاد للسير ريفرز ولسن وزملائه الذين كانوا يعتبرونه « فضوليًّا » الى أقصى حد (٢) وقد كان أيضًا شديد السخط على مازعه الناظران الاجنبيان من أن في الاستطاعة حكم



شريف باشا

مصر مع جعل الخديو كالصفر على يسار العدد وإطالما ألح في وجوب اعطاء الخديو نصيبا من الحكم ونصح بإبعاده عن الوزارة . ولما جاء مشروع (السير ريفرز) الاخير مخالفا لآرائه اتسع المجال بينهما لتبادل

(١) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) ان الاوزد كرومر كان « يعنى المستر فينيان عند ماتكام عن القناصل العموميين الفضوليين الذين يتشدقون بارهاق الفلاحين لمصلحة جملة القراطيس » راجع مصر الحديثة المجلد الاول ص ٨٤ «

العبارات الجافة في صدد الاقتراح الخاض بمصادرة حقوق أرباب الاملاك وفي صدد التصلب في عدم تخفيض الفوائد. ومن المستحيل أن نذكر هنا مدار من المراسلات بين «المستر فيفيان» والسير «ريفرز» ولسن « من جهة وبين الحكومة الانجليزية من جهة أخرى . وحسبنا أن تلك الحكومة انحازت الى «السير ريفرز» واستدعت المستر فيفيان يوم ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩ (١) وأرسلت بدلا عنه المستر « الذي أصبح فيما بعد السير » فرانك لاسلز وكان أشد رغبة حتى من « السير ريفرز نفسه » في خدمة حملة القراطيس (٢) ففي هذه الظروف الغريبة التي لم يؤول استدعاء الحكومة الانجليزية فيها للمستر فيفيان الا بأنه دليل جديد على رغبتها في شد ازر «السير ريفرز ولسن» في مشروعاته المشثومة ضد كل معتد متطفل - خطر للسير ريفرز فجأة أن يعلن افلاس الدولة المصرية بتأجيل دفع كوبون ابريل لمدة شهر . فهذا هو منقذ المصريين الذي هبط بلادهم لتحرير شؤونهم - والذي سلب الفلاح والحدو

(١) ان خطاب « السير ريفرز ولسن » « للمستر بلنت » راجع التاريخ السرى ص ٤٨ الذي أنى فيه على الاسباب التي أدت الى عزله لمظيم الأهمية . فقد قال فيه « ان كريبي فيفيان » هو السبب بل هو أكبر محرض على اهمال العمل بذلك الاتفاق بقتة مع ان التعليمات المرسلة اليه بصفة خاصة كلفته بالسهر على حمايته . ولقد انحاز الرجل الى صف الحدو رأساً لاسبب آخر سوى الحسد المصحوب بالرعوة والفرور » راجع أيضاً المناقشات البرلمانية المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ٥٢٣ و ١١٦١

(٢) لقد أخبرنا اللورد كرومر في كتابه صفحة ٩٦ ان « السير فرانك لاسلز » صدرت له التعليمات ببذل موقوفته الودية « للسير ريفرز ولسن » في سائر معاملاته مع الحدو . وفي موضع آخر نرى « اللورد كرومر » - بعد اسباب طويل عن السياسة الفرنسية وقتئذ روصفه ايها بأنها « شديدة الحرص على مصالح الدائنين الاجانب » يقول « ان الحكومة الانجليزية مالت الى قضية الفلاحين المصريين »

وأسرته والذي كدس ديناً جديداً بدون انقاص العبد القديم أو تخفيض باب واحد من أبواب الضرائب (١) والذي استباح لنفسه التنقيب في تفاصيل الإدارة وأسهب غير مرة في عدم كفاءة الحكم الوطنى - هذا هو بعد إدارة دفعة البلاد منذ عامين كاملين وبعد استنفاد كل مواردها - يمان أن مصر عاجزة عن القيام بتعهداتها وينبغى اعلان إفلاسها !! فبئست هذه الشهادة شهادة الفقر والافلاس وما أحرأها بئارة سخط المصريين الذين عوملوا كمجرد قطيع من الغنم بكل ازدراء وامتهان !! فلا عجب ان رأينا هذا الاعلان المهلك الذى

(١) يقول المستر بلنت بحق (راجع كتابه الانف الذ كر ص ٤٤) « ان الملايين التسعة من الجنبيات التى دفعتها « روتشيلد » نفذ معظمها فى تسديد الطلبات المستعجلة ولم تخفيض الضرائب بحال ما أو تخفف الطلبات بل استمر استعمال السكر باج فى القرى بشدة وغلظة أكثر مما كانت فى الماضى وقد دفل عامل جديد . . . فقد أول بأنه توطئة لزيادة الضرائب زيادة أخرى »

ولقد رفع قنصل السويد فى القاهرة وقتئذ الى حكومته تقريراً مهماً وصف فيه الحالة قال فى سياقه : « ان الطريقة التى اتبعت الى الان فى تنظيم المسألة المالية تشبه الطريقة التى يتبعها الانسان مع مدين عادى . . . فبصرف النظر عما اذا كانت ديون مصر لمصاحبة البلاد وعما اذا كان يوجد من يستحق العطب بين الذين أقرضوها القود بالربا الفاحش أو استفادوا فوائد عظيمة على حسابها فان مصر يجب عليها على كل حال أن تنفذ تعهداتها . ولصكن تمت بونا شاسعاً بين هذا وبين الزعم بان الاهالى والبلاد يجب تخريبها تخريباً تاماً لارضاء شهوات الدائنين . ان من الصعب أن يعتبر الانسان الاهالى متشابهين مع الحكومة بحيث يصح ائفال كواهل الفلاحين بالضرائب المادحة وتخويل الدائنين حق بيع الفلاحين وممتلكاتهم لقضاء ديونهم . ان مصر الان بمثابة ضيعة كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذا الفارق العظيم وهو أنه بينما يدرك الدائنون عادة أهمية تنمية موارد الضيعة للحصول على ديونهم تراهم فى هذه الحالة لا هم لواحد منهم الا الصرف والامتنعاص كأنهم نسوا ان من المستحيل أن يخصص الانسان اذا لم يزرع من قبل . . . فبحجة ان سداد الديون ينبغى أن يقدم على كل اعتبار آخر نرى الاحكام الصادرة ضد الحكومة باقية بلا تنفيذ ونرى المستعدين يتعوترون فى اذال ابؤس والشقاء لانهم لم يحصلوا على مرتباتهم منذ أشهر عديدة ونرى كل الاعمال المثمرة النافعة طاة ودولاب الادارة واقفاً » « بمصر رقم ٢ سنة ٧٧٨٩ ص ١٧٩ ر ١٨٦٩ وما بعدها »

ث كانت شهادة شهود العيان الاجاب !!

فاه به ناظر المالية الاجنبى يثير غضب الشعب الى درجة الغليان ويجعله يتساءل : أهذه اذن نتيجة ادارة الاجانب لشؤون مصر ؟ ! أمن أجل هذا استنزفوا دم الاهالى ؟ ! ثم ماذا يخبئه لنا المستقبل فى أحشائه ؟ لا شىء اللهم الا زيادة الضرائب مرة أخرى وتضييق الخناق على الشعب . وفى الحال كتب الاهالى تقريراً وطنياً طلبوا فيه طرد الاجنبى العاتى



محمود باشا سامى البارودى

وعرضوه على الخديو . وقد أمضاه سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريك الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم وستون من الباشوات ومثلهم من البيكوات وأربعون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش (١) فما كاد الخديو يستلم هذه الوثيقة حتى جمع ممثلى

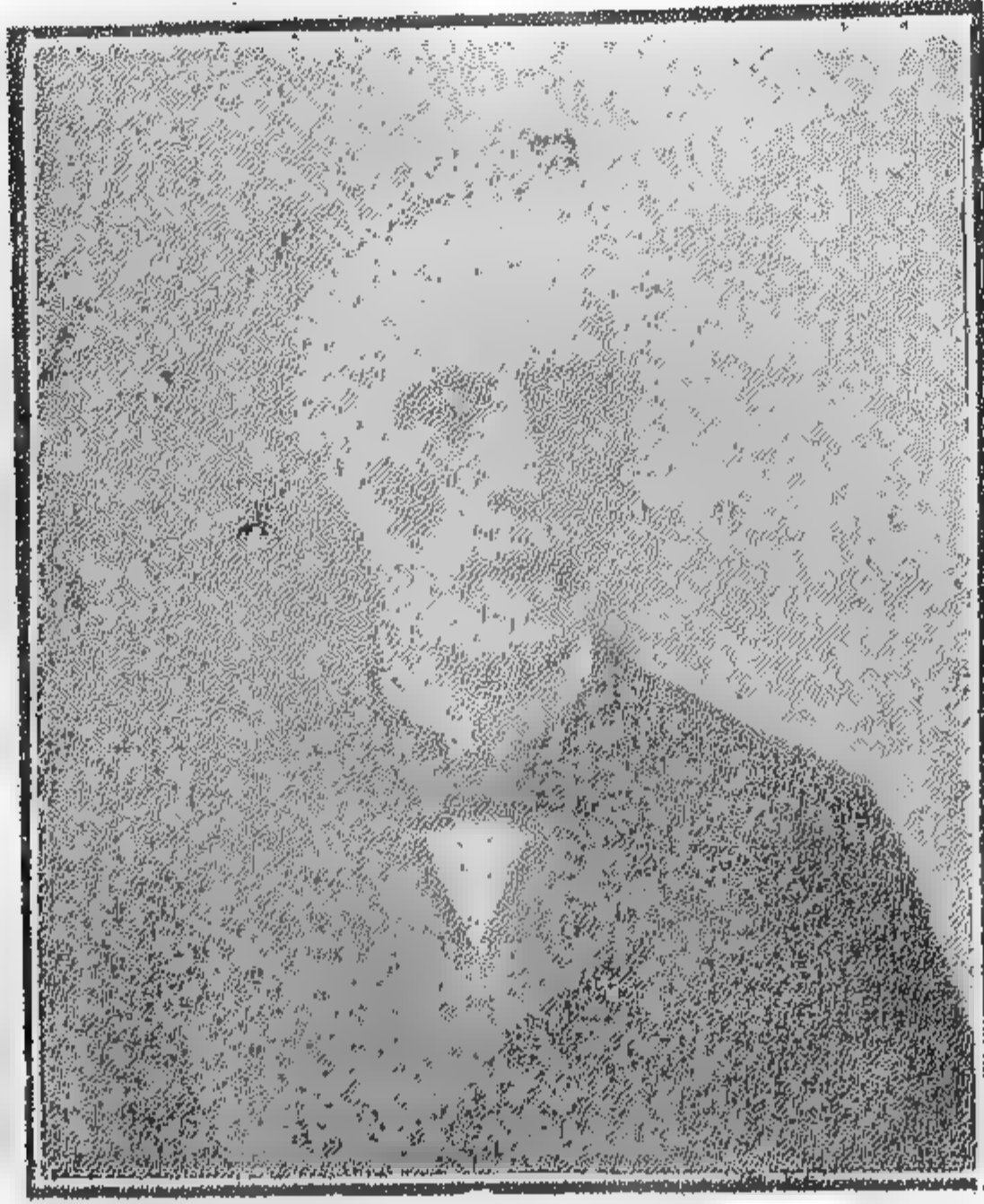
(١) راجع الخطاب المرسل الى التيمس من الاسكندرية يوم ٩ ابريل سنة ١٨٧٩

الدول الاجنبية في يوم ٧ ابريل وأعلنهم برغبته في تشكيل وزارة وطنية ووضع قانون مالي جديد ثم أرسلت الخطابات في الحال الى الناظرين الاجنبيين لاجبارها باستقالة « توفيق باشا » واستغناء الخديو عن خدماتهما وصدر الامر العالى الى « شريف باشا » - وهو رجل اشهر بنزعاته الدستورية - بتشكيل وزارة جديدة. وقد جاء في سياق الامر الخديو العالى بتشكيل الوزارة مانصه : « ان الوزارة السالفة قد أثارت سخط الاهالى وقلقهم سخطاً أصبح متغلغلا في سائر طبقات شعبنا المعروف بالهدوء والسكينة . فان مشروعها المالى الذى أدى الى اعلان افلاس البلاد وتعطيل القوانين التى كانت لها مزية كبرى في عين الشعب والذى اعتدى على الحقوق المكتسبة قد انتهى بأثارة السخط الوطنى ضدها » (١) ثم ختم الامر العالى بهذه العبارة . « ينبغى أن تكون الوزارة مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الاحوال وأن يحقق الامانى القومية » :

ذلك اذن هو « الانقلاب الحكومى » الشهير وهى تسمية غريبة (٢) لحالة رضيت بها الامة كافة لانها كانت ترمى الى استبدال عصاة السياسين الاجانب بوزارة وطنية برلمانية . ولقد أبى من جاء بعد هذه الحوادث من المؤرخين الا أن يقفوا عدداً من الصحائف على هذا العمل

(١) التيمس يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩
٢ راجع كتاب اللورد كرومر الفصل السادس

النبيل بأن شنوهوه وحرفوا مراميه الحقيقية . كل ذلك ليبرروا انتقام
أوربا وقيامها بذلك الانقلاب الحقيقي الذي قامت به فيما بعد . بيد
اننا سنرى ان العدول من المؤرخين المعاصرين رأوا غير هذا الرأي



المسيو فريسينيه
وزير خارجية فرنسا



الفصل السابع

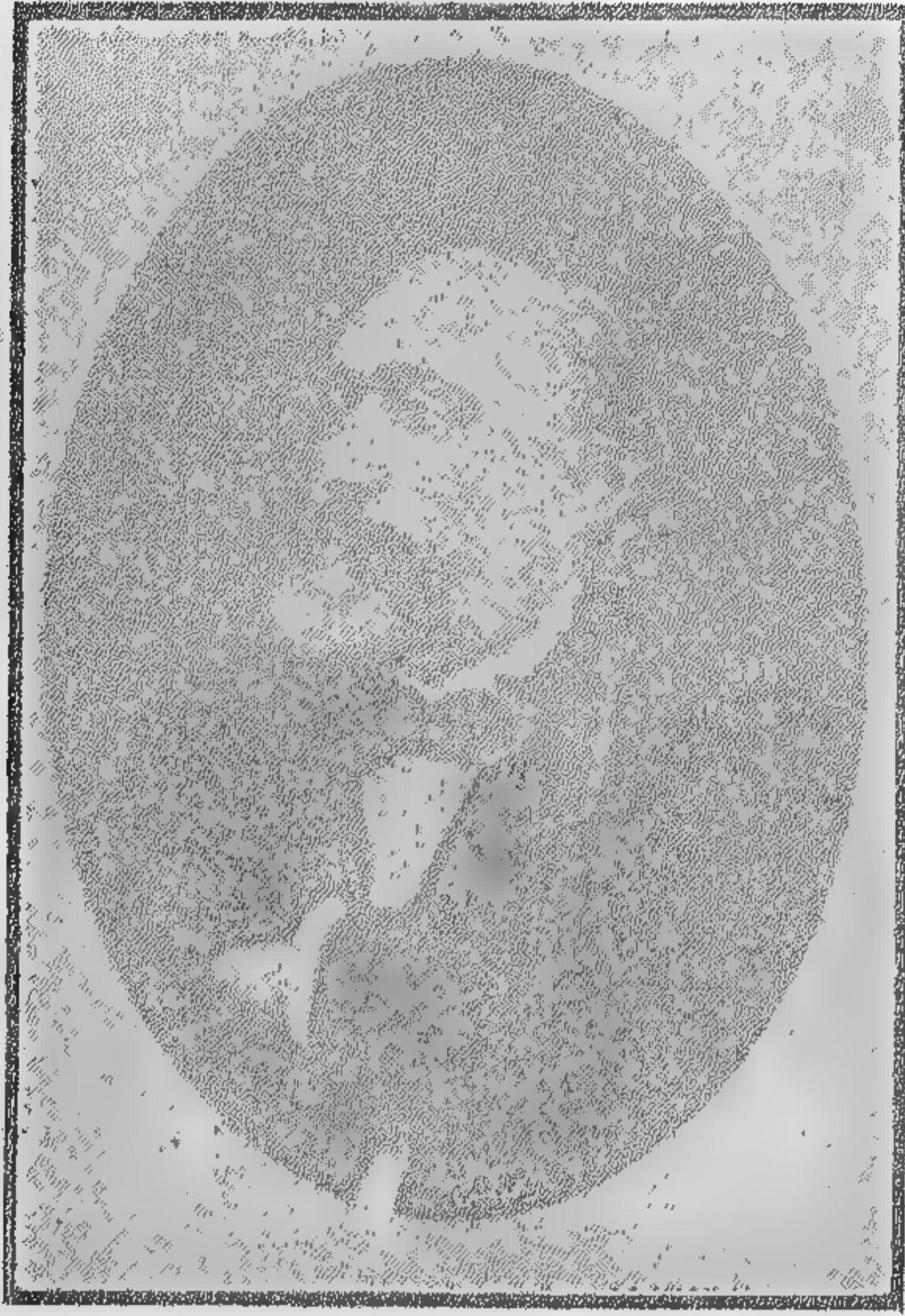
الانقلاب الحكومى

ربما كانت الحوادث التى امتلأت بها الأشهر الثلاثة التى تخللت عزل الوزارة الاوربية وخلع اسماعيل باشا احفل صحائف التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى بالمعزة واملاؤها بالاعتبار . ومن سوء الحظ أن رد القصة التى فى تلك الصحائف ناقصة بل ان هناك عدة وثائق مهمة غير موجودة مما يجعل مهمة المؤرخ المنصف من الصعوبة بمكان .

ومما يزيد فى خطورة تلك الفترة استئناف المشادة بين بريطانيا وفرنسا وهو أمر كثير ما شوهدت آثاره كلما تخرجت الشؤون المصرية . فقد كان من المنتظر أن يحدث عمل اسماعيل باشا « الاستبدادى » « فزعاً » فى سائر أنحاء أوربا . فهنا كان كل شىء سائراً طبقاً لاهواء المالية الدولية فمن وزارة أوربية تهتم بالكوبونات الى لجنة دولية تشغل بوضع مشروع جديد للسلب . ثم ان المنافسة السياسية بين انجلترا وفرنسا أصبحت وكأن لا وجود لها . ففى وسط ذلك كله وعلى حين فجأة يقوم الخديو بمثل ذلك العمل الاستبدادى !

فكان الشعور الذى ظهر فى أول الامر شعور غضب وتذمر . نعم ان اسماعيل باشا كما تدل على ذلك التصريحات العديدة التى

فأه بها الوزراء في البرلمان - كان له الحق التام في عزل موظفيه الاوحيين
متى اقتضت المصلحة ذلك (١) بيد ان انتفاع الخديو بهذا الحق واسقاطه
الوزارة بذلك الشكل كان في نظر القوم عملا في منتهى الجرأة . وفي



المسيو ليون غامبتا

وزير خارجية فرنسا

الحال أعلن كبار الموظفين الأجانب في القاهرة شبه اضراب عن العمل
ذلك انه كان من المتفق عليه عند تعيين الوزارة الاوربية الغاء منصب
المراقبين العموميين ومراعاة خاطر المستر روين وزميله الفرنسي باعطاء

(١) أعان وزير المالية « ان المستر واسن عند ما ذهب الى مصر ذهب بصفته ناظرا من
نظار الخديو . فله اذن الحق المطلق في عزله اذا اقتضت المصلحة ذلك » . (المناقشات البرلمانية
لهنسارد المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ١٧)

كل منهما ٤٠٠٠ جنيه بالرغم من ان الخزانة كانت خاوية على عروشها^(١) والآن وقد تشككت وزارة وطنية وتولى اسماعيل باشا الامر بنفسه فقد دعا السير ايفلين يارنج والعضو الفرنسي بصندوق الدين الى القيام باعمال المراقبين . ولكنهما اجابا بالرفض التام . وقد حذا حذوها الموظفون الاجانب الآخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفي صندوق الدين^(٢) ولكن هؤلاء الموظفين أيضاً وجدوا الفرصة فيما بعد لظهار تدميرهم . فان شريف باشا عند ما أعلن عزمه على دفع كوبون مايو المستحق بالفائدة المخفضة وقدرها ٥ في المائة صرح أعضاء الصندوق بأنهم يرفضون استلام القسط الا اذا دفع الكوبون بتمامه ثم طالبوا بدفع جميع المتأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر السابق مع ان « السير ريفرز واسن » نفسه هو الذي وقف دفع ذلك المتأخر وكذلك كوبون ابريل عن قرض ١٨٦٤ وهذا أيضاً لم تدفعه الوزارة السالفة^(٣) ولسنا في حاجة الى القول بان هذه الاجراءات حازت القبول لدى كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية لابل ان أولاهما ارسلت الى الخديو تلومه على ما فعل وتطلب اعادة الناظرين الاوربيين وهددته في حالة الرفض باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للدفاع عن مصالحها في مصر والبحث عن خير الطرق التي تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد^(٤) .

(١) مصر رقم ٥ (سنة ١٨٧٩) ص ١٧
(٢) « مصر الحديثة » لورد كرومر المجلد الاول ص ١٠٣
(٣) القيس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٧٩
(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٥٩

ولكن الى هنا وقفت التهديدات والاحتجاجات فعندما رفض الخديو بعد طول الاخذ والرد اعادة الوزارة الاوربية لم تجبم انجلترا عن القيام باى عمل حتى انها وافقت فعلا على تعيين المراقبين مع ان فرنسا ابت بتاتا الاصغاء لمثل تلك الالهانة . لان كل ما كانت تطلبه هو خلع اسماعيل فى الحال وان يكون الاحتلال احتلالا مشتركا ولكن



الورد دوفرين

السفير البريطانى فى الاسكندرية

هذا هو مارفضه الفريق البعيد النظر من السياسة الانجليزية فى اى مقابل مهما كان خلافا . وقد رفع هذا الفريق صوته بشدة محتجاً على استمرار التدخل فى الشؤون المصرية مطالباً بان يترك الخديو وشأنه للعمل مع وزرائه الوطنيين على اتقاذ البلاد وقد كتبت صديقتنا التيمس بصراحة

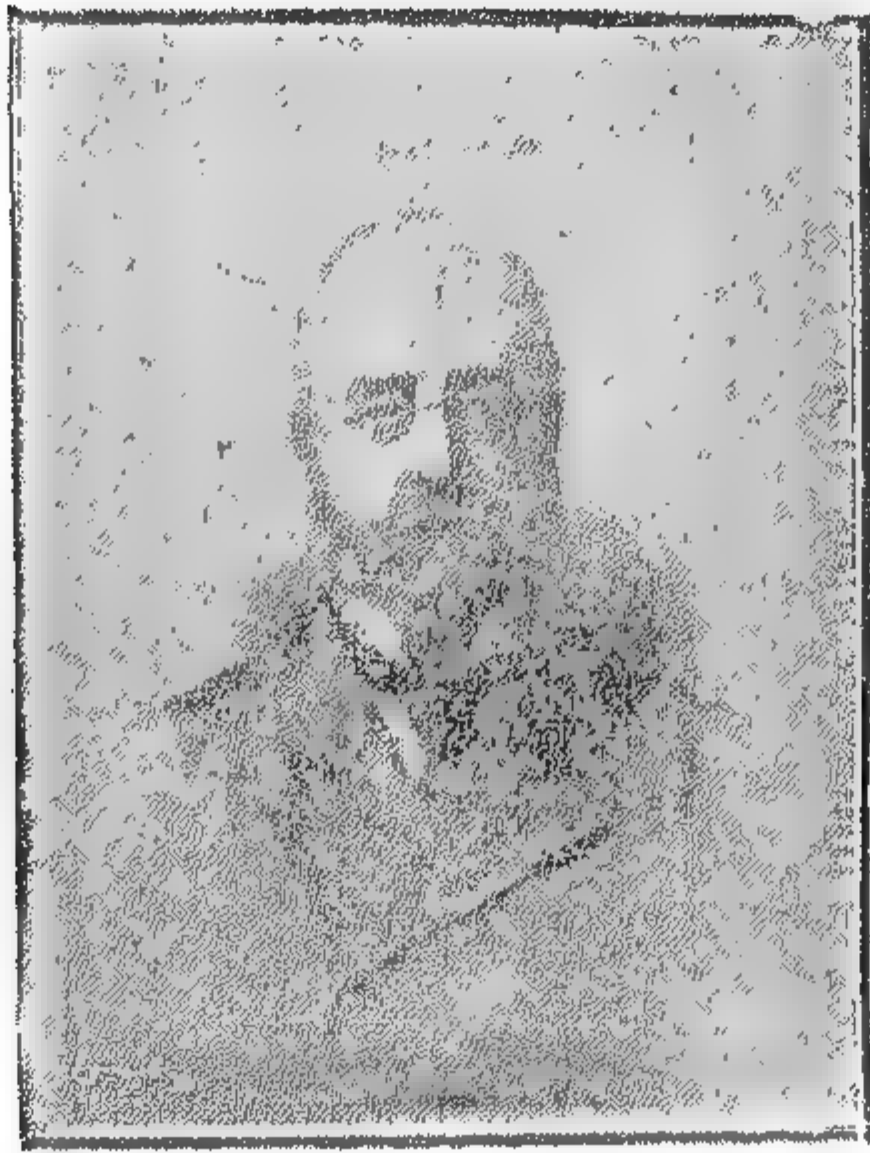
عجيبة تقول (١) «ان الحكومة لترتكب أثناع غلطة اذا هي حاولت ان تخلق لانجلترا مسئولية جديدة بعد أن تخلصت من ذلك باعادة السير ريفرز ولسن الى منصبه في مصلحة الدين الاهلى . فلا يصح لمجرد الرغبة في عدم الافتراق من فرنسا ان نندفع الى ارتكاب تلك الغلطة بارسال مذكرات مشتركة أو غير ذلك ... فالبلاد غير مبالاة للاصرار على اتخاذ تدابير قوية ضد الخديو . فالمسألة في طورها الحاضر - كما يسلم الجميع بذلك - لا تخرج عن كونها مجرد مسألة تخص حملة القراطيس وخدمهم وان تغيير الخديو لنظاره لم يعرض للخطر مصلحة من المصالح السياسية التي تهتم انجلترا . فواجب الحكومة - الى ان ينهض الدليل على ان المصالح الحقيقية الانجليزية قد اصبحت عرضة للخطر - هو ان تتجاشى حمل المسئولية عن ادارة مصر المالية سواء بالاشتراك مع فرنسا أو وحدها ولا يطالب بتحمل هذا العبء إلا أولئك الذين يظنون أن انجلترا برغم واجباتها ومشاغها المتعبة يجب أن تقوم بجميع الفوائد لدائى الخديو » وتلك صراحة عجيبة تكاد تبلغ حدود الخبث خصوصاً اذا لاحظنا أنها صادرة من صحيفة كانت قبل كل شيء تمثل الدوائر المالية في مدينة لندن . ولقد أعادت الصحيفة نفسها الكرة بعد الكرة وجعلت تكيل لدعاوى حملة القراطيس التهم والاستهزاء الشديدين وفضحت غاية أوربا الحقيقية بتدخلها المتواصل في شؤون مصر ودافعت عن الخديو وعن

الحركة الوطنية المصرية ضد حملات خصومها المنكرة . وفي سياق
مقالة افتتاحية عقدها بخصوص الحقوق المزعومة التي يدعيها حملة
القرطيس كذبت الصحيفة المذكورة بشدة الفرية القائلة « ان عمل
الخديو نشأ عنه تصدع أركان الحكومة واضطراب حبل النظام
الاجتماعي في مصر » . ثم استرسلت فقالت « ان الحقيقة هي أن جريمة
الخديو التي لا تغتفر في نظر الذين يطالبون بمخلعه ليست هي ارهاقه
للفلاحين بل هي نكته أو تهديده بنكث العهد المقطوعة لدائنيته (١) على
أن ورود العيارة الخاصة بالفلاحين كان سببه ان تقارير القناصل —
بايماز من حملة القرطيس — بدأت تصف بشكل مروع وسائل الشدة
التي يتبعها النظام الجديد في جباية الضرائب (٢) كأنما كان هذا أمراً
جديداً لا عهد للإدارة به من قبل ولم يسمع به الا منذ عزل الناظرين

(١) التيمس بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) لقد أظن المستر لا سيل في « وصف البؤس الذي نتج عن صرامة الوسائل التي
اتبعتها الحكومة المصرية في جباية الدخل » و أكد اللورد سالسبري أن « اسماعيل باشا » لم
يستخدم تلك الفرصة الا في تجديد عهد الارهاق والقسوة الذي كان سبباً في ملء خزائنه
بالاموال في الماضي (مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ١٦٢ ورقم ٣ (١٨٧٩ ص ١٠) راجع
أيضاً مجموعة التقارير القنصلية « مجموعة التقارير القنصلية رقم ١ « ١٨٨٠ » ص ١٩ — ٣٠ .
ويظهر ان بعض أولئك الوكلاء أساءوا فهم الاوامر الصادرة اليهم فارسلوا تقارير طيبة . فثلاً
قرر اثنان منهم في الوجه القبلي — وهما مصريان — بان حالة الفلاحين « في رخاء » الا أن
المستر جورج وكيل القنصل في القاهرة ذيل هذين القريين بملك الملاحظة السديدة وهي « ان
وكلي قنصلنا في الوجه القبلي هما أعيان لسوء الحظ ونظراً لهما تحت رحمة كاتبيهما فارى
مقابلة تقريرهما بما يستحقانه من الحذر » — ومعنى ذلك اذا كان له معنى — انهما لو استطاعا فهم
التعليمات الصادرة اليهما فهما صحيحا لكتبنا تقاريرهما بشكل آخر وقرر وكيل آمران الاغنياء والفقراء
يكادون بما ملون بالتساوي في مسألة جباية الضرائب . وهما أيضاً لاحظا المستر جورج بطريقة
مبهمة « ان المعلومات التي استقيتها من مصادر اخرى تشير الى أن الاغنياء كانوا ياملون على
الدوام بطريقة تدل على الحباة » حقا ان تلك التقارير لمهزلة

الاوربيين (١) وكان المقصود من ذلك محو الاثر الذى قد يتركه تنفيذ القانون المالى بطريقة ناجحة في أنفس الجمهور . وستسنع لنا فرصة أخرى فيما بعد لنرى كيف ان هذه الطريقة الماهرة قد استعملت في كثير من الاحايين لتهييج النفوس واثارة الخواطر وكل ما نلاحظه على كل حال هو أنها فشلت في هذه المرة فشلا شائنا في ادراك الغاية التي كانت ترمى اليها . وقد عادت التيمس الى الضرب على نعمة الاستمراء



السير درومند ولف

بدهاوى طائفة حملة الاسهم (٢) فقالت « ان دائني مصر يكادون على مايظهر الآن - يكونون الفريق الوحيد الذى يهتم بالتغيير . نعم ان مساويء اسماعيل باشا قد تذكر كمسوخ لهذا الاهتمام ولكن يجب ان

(١) قال اللورد كرومر « ان جميع مساويء الحكم القديم قد عادت بمجرد اعتلاء وزارة شريف باشا لمنصة الحكم » مصر الحديثة المجلد الاول ص ١٢٦
(٢) التيمس بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩

نذكر ان أشد الناس طمعاً في اسما عيل وأكثرهم الحاحاً في نفيه كانوا يقولون بعكس ذلك منذ أساييع قليلة فقط. فهم الآن يطالبون بالتدخل لدواع انسانية سامية ويقولون إنهم يريدون أن يكفوا البلاد شر تبذير حاكمها. على أن العهد ليس ببعيد عندما كان هؤلاء الاشخاص أنفسهم لفرط حرصهم على مصالح دائني مصر يهزأون بفكرة ارهاق الفلاح ويسخرون من القول بأن السخرة مرهقة له وان البلاد مثقلة بالديون ولعمري إن هذا العطف الشديد الذي يكيلونه لرعايا الخديو الفجائي في منشأه بحيث لا يمكن أن يكون خالياً من الشبه «

ولعمري ان هذه الاعترافات الصريحة هي أبلغ رد على الخرافات التي روجها جماعة المؤرخين المتحمسين فيما بعد. بيد ان الخطأ كل الخطأ هو أن يظن الانسان أن تلك الاعترافات صادرة عن رغبة حقيقية في ترك مصر تعمل لا تقاذ نفسها بنفسها أو أن يحاول الانسان مقارنتها بالسياسة العدوانية متى كانت فرنسا تاح وقتئذ في اتباعها خدمة لمصالح البيوتات المالية الفرنسية على ما يظهر. فلقد كانت الحقيقة - اذا كانت هناك حقيقة - على النقيض من ذلك تماماً لان فرنسا كانت قد قطعت كل أمل في السيطرة على مصر يوماً ما مادامت انجلترا واقفة في طريقها. فأصبح جل ماتصوبو اليه أن تمنعها من ادراك هذا المركز. فمن أجل ذلك كانت تقترح دائماً العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال هذا وذاك تحتل تركيا مصر. ولكن الجمهور نظراً لعدم معرفته

دخائل الامور كان يرى أن سياسة فرنسا عدوانية بحجة مع انها كانت في الواقع سياسة يلمبها التقدير الدقيق وهو أن الدولتين مادامتا مشتركيتين في ادارة وادى النيل أو اختلته تركيا فليس ثمة محل للخوف من وقوع مصر بيد انجلترا . فمن أجل هذا وحده كان الذين يحلمون برؤية الراية الانجليزية تحقق على اضاف النيل يعارضون أشد معارضة في الاشتراك مع فرنسا في أى عمل من الاعمال يراد به الضغط



المستر جون برايث

الذى استقال من الوزارة احتجاجاً على ضرب الاسكندرية بالقنابل على الخديو . ذلك أنهم أدركوا أن امتزاج سياستهم بسياسة فرنسا انما يضيع عليهم الفرصة لامتلاك مصر يوماً ما وعلى هذا راق لهم أن يتركوا مصر وشأنها أن دون يفعلوا ما أشارت به فرنسا فيضمنون بذلك ألا تصبح مصر في قبضة فرنسا بينما قد يوجد ظرف في المستقبل

تقع فيه مصر غنيمة باردة بأيدي انجلترا . نعم جاءت الرياح على عكس ما اشتبهوا حتى الآن ولكن كان ذلك راجعاً الى جلبة حملة القراطيس وضوضائهم والى تفوذهم العظيم في دوائر الحكومة . أما الآن فقد حانت الفرصة لتصحيح ذلك الخطأ فإذا يمنع وقد عزل الوزيران



الاميرال سيمور
الذي أطلق قنابله على الاسكندرية

الاجنبيان وقررت مصر أن تسلك الطريق الذي تختاره لنفسها ، من الوقوف هنا والانسحاب من هذا التحالف الخطير مع فرنسا ؟؟ وهو نفس ما أشارت به التيمس وطالبت باتباعه وهي بطبيعة الحال تنطق بلسان الدوائر المطلعة . فاصبحت السياسة الجديدة تلخص في هذه

العبارة فلا يسقط حملة القراطيس ! فقد كانوا السبب في أن إنجلترا أخطأت
ذلك الخطأ المروع واتبعت سياسة الانتحار — وقد حان الوقت المناسب
الآن لنهج سياسة جديدة !!

اذن فهذه هي القاعدة التي قامت عليها مآظنه السذج سياسة عدم
العدوان التي كثر أنصارها في إنجلترا وهي السياسة التي عملت بها
الحكومة الانجليزية في الشهرين الاولين اللذين أعقبا عزل الوزارة
الاوربية . وعلى ذلك أخذت انهار الصحف الانجليزية تفيض بالحمالات
الشديدة على حملة القراطيس وتندد بالمساوىء التي امتلأ بها عهدهم في
خلال السنوات الثلاث الماضية . وبالاختصار فقد استعملت الآن كل
نظرية للتدليل على ان الخديو وحكومته الجديدة سيقودان مصر الى
طريق الرشاد والسعادة . ولم نسمع وقتئذ أى حكم من تلك الحركة
الوطنية التي كانت لا تزال في مهدها كما حدث فيما بعد . وقد كتب
مراسل التيمس الاسكندري وقتئذ يقول (١) « ان الخديو وان أصبح
ملك البلاد فانه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال
ان نفوذه عليه يكاد يقرب في معظم الاحوال من الامر والنهى . فالجيش
والباشوات والعلماء أصبحوا رجلا واحداً وغاية الجميع اقامة الدليل على
ان مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها وقد أظهر البرلمان الذى اجتمع
حديثاً وزاد عدد أعضائه الى المائة عدة علامات تدل على الحياة والنشاط

(١) التيمس يوم ١٩ مايو سنة ١٨٧٩

وتبشر بمستقبل برلماني زاهر » بل ان مكاتب الصحيفة نفسها في القاهرة لم يتردد في أن ينشر بشيء من الاستحسان حديثا دار بينه وبين الخديو . فان اسماعيل باشا بعد أن أسهب في شرح المظالم التي كانت يشعر هو المصريون بها في ظل حكم حملة القراطيس الذي انقضى عهده ختم حديثه بهذه الكلمات الفذة التي تكاد تكون نبوءة بما سيحصل فيما بعد قال . « قد يمكنكم حكم مصر بواسطة الوالي زيد أو الوالي عبيد بسلام وبسهولة اذا ما استعنتم بالشعور الوطني ، اما اذا قاومتهم هذا الشعور فلا أقول انكم لا يمكنكم أن تحكموها بواسطة الوالي زيد أو الوالي عبيد ولكن حكمكم وقتئذ لا يقوم الا على القوة والعنف والارهاق » (١) ولقد طيرت هذه الكلمات الى جميع أنحاء المعمورة وافت إليها نظر الحكومة الفرنسية . ولا مشاحة في أن الكلمات التي فاه بها اسماعيل باشا صادقة اليوم بقدر ما كانت صادقة منذ ثلاثين عاما . بعد أن عزلت الوزارة الاوردية في أوائل ابريل .

كان من الممكن في تلك الظروف أن تترك مصر وشأنها لان فرنسا كانت تعلم أنها لا تستطيع - رغم انجلترا - أن تقوم بأعمال قهرية ضد الخديو واغلب الظن أنها لم تكن ميالة للقيام بشيء من هذا القبيل بعد

(٢) التيمس يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٩ . كذلك راجع أيضا خطاب المراسل نفسه الى صحيفته يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وأرسل مراسل التيمس في القاهرة في يوم ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ خطابا الى صحيفته يخبرها بتضامن العناصر الدستورية واتحادها جميعا تحت راية الحزب الوطني الذي أصبح شعاره « مصر للمصريين »

مانزل بها حديثاً من الهزائم في مرا كش وهي هزائم ما فتئت الصحف الانجليزية تذكرها بها متناسية واجبات المجاملة (١) أما اقتراحها بتدخل سلطان تركيا في النزاع فقد قوبل بالمارضة الشديدة من الرأي العام الذي ظل طوال الاعوام يدافع عن حقوق السلطان ويؤيد سيادته على مصر ثم أصبح فجأه ينفر من سماع اى اقتراح يرمى الى الاستعانة بالسلطان لحل المشكلة المصرية. والى هذا تشير التيمس حيث تقول: (٢) « ان اقتراح دعوة السلطان الى التدخل في شأن مصر لا يمكن ان يكون صادراً الا عن شخص حقير لا حيثية له كل همه الاحتفاظ باسعار الاوراق المالية من الهبوط الى الغد ». ولكن التيمس كانت على الرغم من ذلك تعلم ان المسألة ليست مسألة « اسعار أوراق مالية » لانها اضطرت الى التصريح في مقام آخر بان تدخل السلطان « ليس في مصلحة الدول الغربية عامة وانجلترا خاصة » (٣)

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا بتدخل المانيا في الامر فجأة اما كيفية حدوث ذلك فتراه في شهادة السير ريفرز ولسن فقد اخبر المستر بلنت بانه على اثر عودته من مصر ذهب فوراً الى أهل روتشيلد في باريز وتمكن من ادخال الذعر في قلوبهم وحملهم على ان يطالبوا الى بسمارك ان يذقم لهم (٤) وطبعاً لم يطلع السير ريفرز المستر بلنت على

(١) راجع افتتاحية التيمس يوم ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس في ١٤ ابريل سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس في ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩

(٤) راجع التاريخ السرى لاحتلال بريطانيا مصر ص ٦٥ و ٦٨

الوسائل التي استعملها جماعة روتشيلد للتأثير في المستشار الألماني . فانها كانت على جانب عظيم من الاهمية . فالقراء يذكرون انه كان لا يزال مستعملاً على جماعة روتشيلد نيف ومليون جنيه من باقى القرض الذى عقده السير ريفرز في الظاهر لسداد حملة اسهم الدين السائر . وانما نقول



الامير بسمارك

في الظاهر لان الوزارة الاوربية كما رأينا لم تنفق ملياً واحداً من ذلك المبلغ في هذا السبيل بل فضلت ان تترك للوزارة الوطنية الجديدة مهمة اسكات أولئك الدائنين . بيد ان شريف باشا لما طلب الى جماعة روتشيلد دفع الباقي من حساب القرض المستحق عليهم في الحال قبول طلبه بالرفض التام بحجة ان الاراضى التي كان من حقهم ان يتسلموها خالية من كل

رهن قدرهنتها وزارة ولسن السابقة (١) ولم يكن هذا الا مجرد ادعاء
اختلقه آل روتشيلد فقد كانوا يعلمون جيد العلم ان الاموال التي يطلبها
شريف باشا انما هي لفك هذا الرهن الذي يحول دون تحرير الاراضي
المذكورة . نعم كانوا يعلمون ذلك ولكنهم رأوا بدعائهم - وقد لا يكون
بدون مساعدة السير ريفرز ولسن نفسه - انهم اذا ابوا دفع باقي القرض
فان اصحاب الدين السائر لا ينالون حقهم وبما ان معظمهم من رعايا
المانيا والنمسا فلا مناص من ان تبادر هاتان الحكومتان بالتدخل لحمايتهم .
تلك هي الوسيلة التي دفعت بسمارك الى الظهور على مسرح المسألة
المصرية وهو ظهور نحسب ان فؤاده خفق فرحاله لانه كان يعلم انه
لا بد ان يؤدي الى النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا نزاعا قد يؤدي
الى تخصمهما . وعلى ذلك لم يحن يوم ١٧ مايو حتى قدم الى الخديو
احتجاجا شديدا باسم حكومتى المانيا والنمسا على الطريقة التي ارادت
الحكومة المصرية ان تعامل بها اصحاب الدين السائر ومما طلتها بلامبر
في ارضائهم وارسلت المانيا في الوقت نفسه مذكرة الى كل من حكومتى
فرنسا وانجلترا تخبرهما « بانها لا تريد الا مجرد الدفاع عن مصالح رعاياها
المالية مع ترك المسألة السياسية لانجلترا وفرنسا » (٢) وقد استولت الدهشة
على الحكومتين المذكورتين وشعرتا بحرج موقفهما خصوصا لان
المطالبة باداء كل الدين السائر لم تكن في حساب حملة القراطيس الانجليز

(١) راجع خطاب مراسل التيمس الاسكندري يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الخطاب المرسل للتيمس من اسكندرية يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

والفرنسيين وهم الذين ارادوا الاتفراد بالغنيمة . وفي الحال رفع مراسل
التيمس عقيرته بقوله ان لجنة التحقيق الدولية رأت استحالة اداء كل
الدين السائر (١) ثم ان الحكومة الانجليزية نفسها اعترضت على
المشروع الالماني لانه «مضر بمصالح الدائنين» (٢) ونظراً للثغرة التي
تركت عمداً في الاوراق الرسمية الخاصة بتلك الازمة والتي عرضت فيما
بعد على مجلس العموم (٣) يستحيل علينا تتبع المفاوضات التي تبودلت
بين انجلترا والمانيا وقتذاك ولكننا علمنا من مصدر آخر (٤) ان شريف
باشا لما ضيقت عليه المذاهب بعد احتجاج بسمارك ارسل الى الدول في
يوم ١٥ يونيه مذكرة يخبرها فيها بسحب الامر العالي المالي وان الدين
السائر سيؤدى باكمله وان فوائد الدين الموحد ستترك تسويتها للدول
العظمى نفسها . ولكن هذا الاذعان كان عديم الجدوى (٥) فان اللورد
سالسبرى بعد ثلاثة ايام اصدر التعليمات الى المستر لاسلو بان يقترح
على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق والا «رأت الدول الغربية
نفسها مرغمة على عرض هذه الاعتبارات — وهي ان السلطة المطلقة

(١) التيمس في يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيمس يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٣) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ . اما الثغرة المشار اليها فهي واقعة بين ٣٠ مايو و ١٨

يونيه . ففي خلال هذين الشهرين العصيين رفضت الحكومة رفضاً تاماً اعطاء أى معلومات
عن سير المفاوضات مفضلة مواجهة البرلمان بالامر الواقع . ومن الجهة الاخرى فان حزب
الاحرار لم يفكر مطلقاً في طلب تأجيل المجلس للمناقشة

(٤) برقية روتر المنشورة في التيمس يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٧٩

(٥) في يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ كتب مراسل التيمس الباريسي يقول « قبلت الدول
العظمى اذعان الخديو في هذه النقطة ولكنها أشمرت بان تنازله لا يعتبر علاجاً لسوء الادارة
وتبديد موارد البلاد العمومية وارهاق الفلاحين

التي يتمتع بها الخديو هي اساس فساد النظام العام - على السلطان الذي يستمد الخديو سلطته من فرمانه « (١) فلما أظهر اسماعيل تردده بذلت المساعي لدى السلطان فارسل في يوم ٢٦ يونيه برقية أعلن فيها خلع الخديو . فلما رأى اسماعيل ان استمرار المقاومة لا يجدي فتىلا أعلن رسمياً تنازله عن العرش لولده توفيق بحضور كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع شعبه وغادر القاهرة ليعيش في منفاه الى آخر ايامه . وقد ادركته المنية في الاستانة يوم ٨ مارس سنة ١٨٩٥ وبعد وفاته بأسبوع نقلت رفاة الى الاسكندرية في نفس الليلة التي اختارها مديرو دار الاوبرا في القاهرة لتمثيل رواية « عائدة » وهي الرواية الملاحنة التي اطرب بها اسماعيل حملة التيجان من ملوك أوروبا وامرائها وعليتها يوم افتتاح قناة السويس . وسواء أكان تمثيل تلك الرواية في ذلك المساء مجرد صدفة ام مظهره اراد بها الاحتلال ان يظهر قوته وشماته فانها كانت ادل على لوم السياسة الاوربية وخستها أكثر مما دلت على تولى نعيم الدنيا وزواله (٢) .

وأحسب أن من المستحيل على كاتب هذه السطور وهو الذي يرى قيمة الافراد في التاريخ محدودة - ان يودع هذا الرجل دون

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ ص ٩

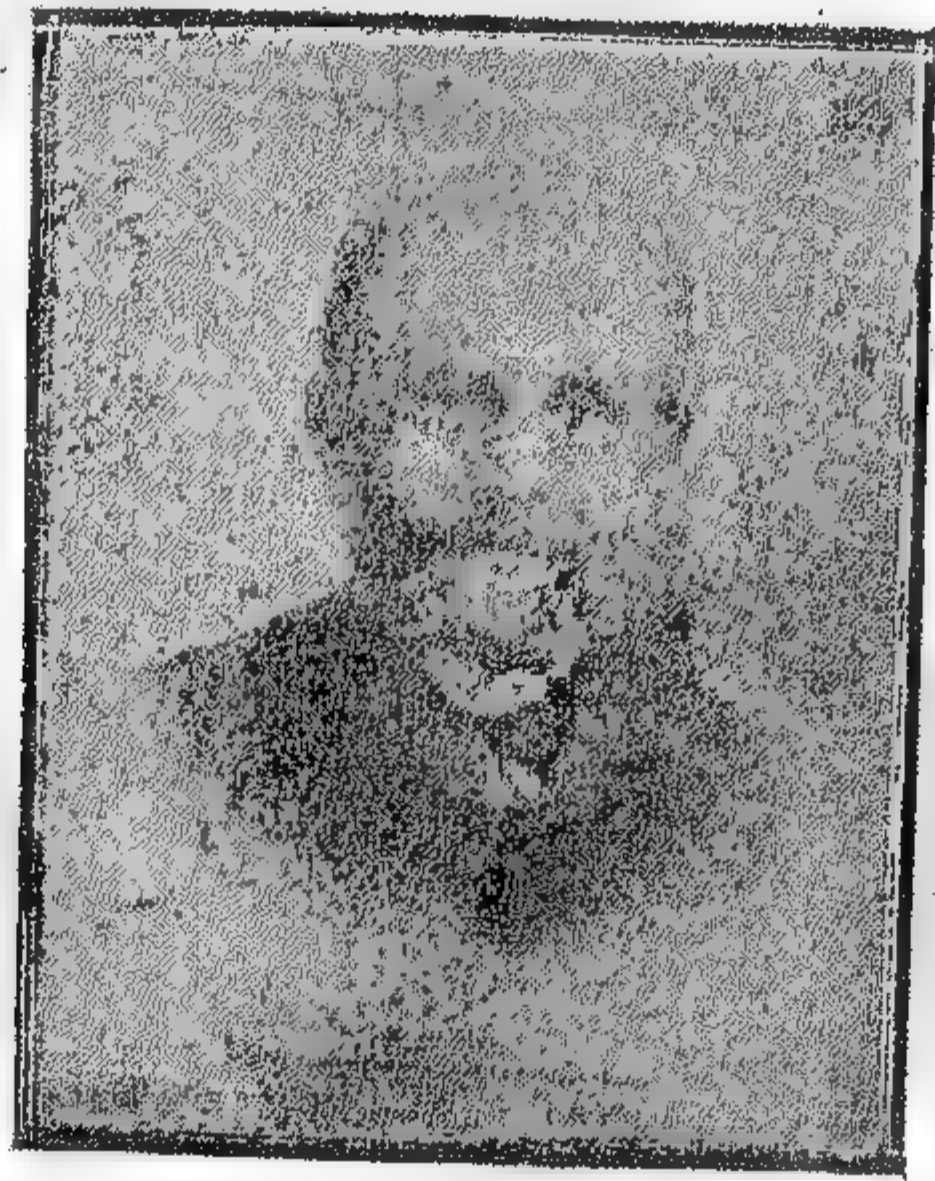
(٢) من المستطرف أن نذكر في ضوء الحوادث المتقدمة ان الحاكم حكمت في ٨ أغسطس سنة ١٩١٠ على شخص اسمه محمد وحيد بك بالحبس شهرين لكتابة مقال احتج فيه على فكرة اقامة تمثال لاسماعيل باشا . فالى هذا الحد أصبحت ذكرى الخديو مقدسة في نظر الاحتلال بعد أن أهانه في الماضي ؟ !

أن يشعر بشيء من العطف نحوه . نعم انه لم يكن الحاكم الذي يعتبر
أنموذج الكمال - ولدت شعري كم عدد هؤلاء الكاملين - بل ربما كان
أسوأ قليلا من غيره ، ولكن هناك أمراً بارزاً يتضح لنا من ظروف
حياة الخديو فلولا وهن عزمته أيام افلاسه الاول لاستطاع حفظ
عرشه من الضياع واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تلويثه وتقبيحه أمراً
لازماً لتبرير ما تو الى عليه من ضروب الاعتداء) بل ولا تقذ استقلال
بلاده (١) على أن الكاتب المنصف لا يستطيع في الوقت نفسه أن
يسهب في لومه على تلك الغلظة الاساسية الموبقة أولاً لان الرجل قد
ذاق الامر من جرائها ثانياً لانه اذا جاز لومه جزاء على خطأه فإذا
عسى أن يكون جزاء المالمين والمرابين الذين أوقعوه في أحاييلهم أو
جزاء الحكومات التي ساعدتهم على اقتناصه حياً؟ وقد كتب السير
جوليان جولدم شמיד بعد خلع الخديو بعدة أشهر يقول (٢) « لقد ظهر
تأثير حملة القراطيس أكثر من مرة . فلقد أرسلت اللجنة تلو اللجنة

(١) في يوم ١ فبراير سنة ١٨٧٩ كتبت التيمس تقول « لما كلمة نقولها انصافاً لمصر
وماليتها فالنقاد انضاب ينبغي عليهم إلا ينسوا حوادث معينة . فالجرب المهلكة أثرت في موارد
مصر . وجاء هبوط أسعار القطن فأضعف قدرها على دفع الضرائب . أما الطاعون البقري
فقد استنزف مواردها بنوع خاص . كما أن انخفاض منسوب النيل زاد الطين بلة . وبالرغم
من جميع أسباب الفاقة هذه فقد حافظ الوالي بولاء على تمهيداته . . . مع ان الحرب في تركيا
هيأت الفرصة الذهبية لكل وال عثماني في تركيا ان يتعلل بما عليه من الواجبات نحو دولته
عن دفع الديون الاوربية » قارن بين هذا وبين حكم اللورد كرومر في ص ١٤٤ من كتابه
اذ قال « لقد سقط الخديو ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة الى غير ذلك من التهم التي
لا يؤيدها التاريخ المنصف

(٢) التيمس يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٩

للتنقيب في شؤون مصر المالية . ثم نشرت تقارير أحسكت وضعها
ويفت كيف يدفع هذا الكوبون . ولكن النتيجة الوحيدة لكل
ما تقدم ان أعباء الاهالى لم تخف بمقدار ذرة بل زادت زيادة هائلة كما
أن ديون البلاد أخذت تتراكم بسرعة مذهشة وقد زاد السير واسن
هذه الديون . . فيخلق بدائى مصر أن يتذكروا هذه الحقيقة وهى لو
أن الخديو السابق احتذى حذو مولاه السلطان فالن ديونه كما فعل السلطان



البارون دى جير

سفير روسيا فى الاستانة

بدلا من أن يدفع فوائد باهظة على ديون حرصه أوائلك الدائنون
على اقتراضها وتراكمها . لظل الى اليوم جالسا على عرش مصر واسكان
المصريون بلا ريب فى حال أكثر رخاء وسعادة من حالهم اليوم « هكذا
حكم الشهود العدول المعاصرون فى قضية الخديو ودائنيه وهو حكم

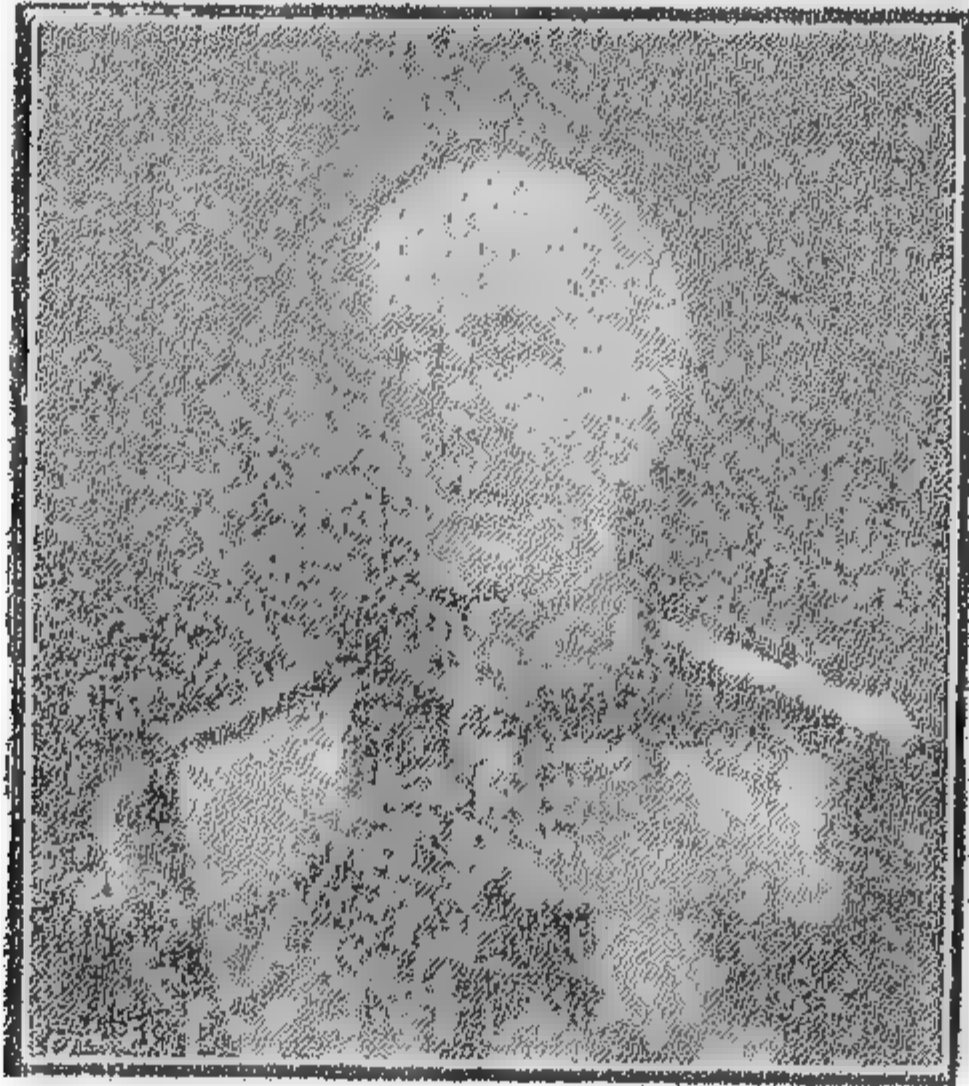
جدير بانعام النظر فيه خصوصاً لأن الذين فاهوا به صاروا فيما بعد من أنصار الاحتلال . بل ان التيمس نفسه - التي غيرت رأيها طبعاً في هذه المسألة فيما بعد كتبت إذ ذاك تهكم عند مادافع السير ستافورد نورثكوت وزير المالية وقتئذ في مجلس العموم عن اعتداء يوم ٢٦ يونيه بحجة « أنه كان ضروريا لا لاجل حملة القراطيس بل لاتقاذ البلاد من الفوضى » فقالت (١) « اننا لم نر مطلقاً أقل دليل على قرب وقوع الفوضى حتى لو افترضنا أن حملة القراطيس المصرية عوملوا كما عومل دائنو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من الجمهوريات الأمريكية الجنوبية » ثم قالت في مقال آخر (٢) « فاذا تساءلنا لماذا حدث هذا الاعتداء (اعتداء يوم ٢٦ يونيه) فاننا لانرى أماننا إلا جواباً واحداً يعتبر بمثابة اعتراف لما للمال من سلطان عظيم يزيد على مر الايام » فهذه الاقوال يصح أن تكون تعليقا على ذلك «الاتقلاب الحكومي» الذي أقدمت عليه الدول العظمى يوم ان خلعت اسماعيل وأرسلته الى المنفى .

وقد امتاز الشهران الاولان اللذان اعقبا خلع الخديو بعدم الثبات والقرار في سياسة انجلترا وفرنسا . فقد كان أول ما اتجهت اليه نية الحكومتين بطبيعة الحال هو اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل ٧ ابريل - أي قبل عقد البرلمان - ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا

(١) التيمس يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس يوم أول اغسطس سنة ١٨٧٩

الشديدة في ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر فيما بعد إعادة منصب المراقبين العموميين ولكن سلطتهما كانت متوقفة على الشكل العام الذي ستأخذه الحكومة المصرية . فان تولى أمر البلاد برلمان فان سلطة المراقبين تصبح طبعاً محدودة بل ان مركزها يصبح رهن ارادة النواب أى أن منصبها يصبح بمعنى آخر مركزاً ثانوياً وتصبح مهمتها محصورة في عملية المراقبة لا غير . أما اذا كان في النية منح المراقبين



الجنرال ولسلى

صاحب موقعة التل الكبير

سلطة ادارية واسعة وجعلها - كما يشاء حملة القراطيس - أسياد مصر المتصرفين في أمورهما فان البرلمان يصبح كالصفر على يسار العدد وإذن فلا مناص من العودة الى الحكم الاستبدادى . على أن توفيق باشا نفسه نظراً الى شدة احتكاكه بانصار الحكم النيابى أيام ان كان ولياً للعهد أظهر ميلاً شديداً للحل الاول . كما مال أيضاً الى ذلك الحل

هذا الفريق من الجمهور الانجليزى الذى كان يطالب بسحب النفوذ
الاجنبى بكليته . فقد قال ذلك الفريق « ان انجلترا ينبغي عليها
أن تعلن مبدأ سحب النفوذ الاجنبى كله بما فى ذلك نفوذها لان ذلك
هو خير وسيلة » لخدمة مصالحنا وتنمية سعادة مصر وهنائها (١) وقد
أيدت هذه النظرية صديقتنا التيمس وهى شاهدنا الكبير النفع المنصف
إذ قالت (٢) « ان التدخل الذى قمنا به الى الآن كان قليل الفائدة هذا اذا لم
نقل انه كان مضرًا . وان منشأه لتخوم حوله الشكوك بحيث لا تجعل
له فى النفوس حرمة أو مكانة . ان مصر قد تركت لادارة شؤونها حتى
تعذر تسديد مطالب حملة القراطيس المصرية . ولم يزد إرهاب الفلاحين
زيادة محسوسة إلا فى بضعة ظروف مخصوصة عند ما استعمل الضغط
الشديد لتسديد مطالب حملة الاسهم ومع اننا قضينا بالمواطبة على الدفع
فى المواعيد المقررة وبهذا تناضينا عما اتبع من الوسائل للحصول على الاوال
فاننا لم نحرك السنتنا مرة واحدة بالاحتجاج على المعاملة الصارمة التى
كانت موجودة . وقد كانت الامور تدار على مرأى ومسمع منا ومن
سيء الى اسوأ وزاد الطين بلة وجود المخاطرين والموظفين الاجانب
فى الحكومة . ان مجرد الخوف من كل عمل يشمر بالافلاس - هو
وحده الذى دفع الدول الغربية الى أن تسلك الى التدخل طرقا دافعت
عنها زورا ورياء بأنه لم يكن من باعث عليها سوى محض الرغبة فى ايجاد

(١) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) راجع التيمس يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩

حكومة صاحبة في البلاد ولا نرانا نشعر بشيء من العطف على سوء استخدام الحكومات الاجنبية نفوذها لمصلحة الدائنين ويحسن انتهاز الفرصة لاتباع سياسة جديدة أساسها ترك مصر وشأنها بدون تدخل من الخارج »

ولكن هذه الاقوال لم تكن سوى صيغة في واد في وقت ازداد فيه شره حملة القراطيس الى القوة بعد نجاحهم في اعتداء ٢٦ يونيه ولهذا وجدت الحكومة نفسها من جديد تنفذ مشاريعهم وتقضى أوطارهم بدلا من عنايتها بالمصالح السياسية الهامة وان التاريخ ليثبت أن القنصل العام الفرنسي في القاهرة وهو المسيو تريكو كان ميالا لحكومة دستورية في مصر وأنه بذل أقصى ما في وسعه لمقاومة نفوذ المستر لاسلز السيء وحمل الحكومة الفرنسية على الانضمام الى شريف باشا وجماعة الوطنيين الذين كانوا معه . ولكن ذهبت هذه المجهودات أدراج الرياح . لان كاتما الحكومتين واصلتا الضغط على توفيق باشا الضعيف الارادة لجملة على اسقاط الوزارة والغاء البرلمان وقد كان لهم ما أرادوه ففي يوم ١٨ أغسطس رفض بتاتا التوقيع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا لموافقته . وعلى ذلك استقال شريف باشا . وفي الوقت نفسه تسلم المسيو تريكو أمرا من حكومته بالعودة الى فرنسا وعلى ذلك عادت البلاد الى الحكم الاستبدادي القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غيرة أوربا على الاصلاح طالما كانت متأثرة باعتبارات

الربح والمكسب.

وطبعاً كان استبعاد الخديو معناه في الواقع استبعاد المواليين
الاجانب (١) فان توفيق كان كما قدمنا ضعيفاً . وقد تقرر أن تكون
الوزارة في يد رياض باشا الذي أقام الدليل في وزارة نوبار باشا على أنه
آلة ماضية في أيدي الاجانب كما تقرر أن المراقبين - ولو أن نفوذهما
لا يسرى على الادارة الفعلية في الوزارات بل يكون قاصراً على
« البعت والمراقبة والتفتيش » لا يعزلها الخديو الا برضاء الدولتين
المختصتين (٢) وقد كان ذلك أول العهد لايجاد مراقبة سياسية مشتركة
معينة على مصر وهو عمل طالما رغبت فيه وسعت اليه فرنسا وعارض
فيه أولو النظر والبصيرة من السياسة الانجليز . فمن هذه الوجهة جاز
اعتبار ذلك انتصاراً سياسياً لفرنسا ولكن النفوذ كله أصبح لانجلترا
في الواقع نظراً للمهارة التي اتبعت في اختيار الشخصين اللذين عهد
اليهما عمل المراقبين وهما الماجور بارنج من جهة والمسيودي بلينيير
من جهة أخرى . ومن الجائز أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما اذا
كانت فائدتها المادية في استغلال مصر قد زادت عن انجلترا أم نقصت
مادامت مصالحها السياسية في وادي النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم
المشترك . واجتناباً لما عسى أن يحدث في المستقبل من الارتباك

(١) بقول اللورد كرومر في ص ١٤٥ من كتابه ان اعتزال اسماعيل كان ايذاناً بالقضاء
على حكومة الفرد المطلقة في مصر .

(٢) راجع الخطاب المرسل الي التيمس من اسكندرية يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩

تقرر حمل السلطان على الغاء فرمان سنة ١٧٧٣ واصدار آخر في محله وكان
أهم ما جاء فيه المادة الخاصة بانقاص الجيش الى قوته الاولى وهى ١٨٠٠٠
جندي والمادة التى تحظر على الخديو عقد قروض جديدة - اللهم إلا
ما تقتضى به الضرورة لتنظيم الحالة الموجودة على أن يكون ذلك برضاء
الدائنين - ومنعه عن النزول للإجانب ولو مؤقتاً عن « أى امتياز
ممنوح لمصر أو أى جزء من أراضها » . ويجدر أن نضيف أن التقييد
الخاص بالقروض كان نتيجة تشدد إنجلترا في حين أن التقييد الخاص
بالامتيازات والاراضى كان نتيجة مجهودات فرنسا وبذلك حفظ كل
فريق من الاخر ما كان في اعتباره أهم ما في الامر وأعظمه



الفصل الثامن

مصر تحت المراقبة الثنائية

صدر الامر العالى باعادة المراقبين العموميين فى يوم ٤ سبتمبر
والكن الماجور بارنج وزميله لم يتساما مهام أعمالهما الا بعد ذلك التاريخ
بفترة طويلة . لانهما كانا متغيبين بباريس حيث ذهبا لاستشارة حملة
القراطيس والاتفاق معهم على برنامج العمل ومن تهكمات التاريخ المصرى
المرّة ان سيدي مصر الجديدين قررا الان العمل بنفس الخطة التى من
اجلها خلع اسماعيل واسقطت الحكومة النياية . فقد تقرر ان تخفض
الفائدة على الدين الموحد وان يدفع حملة الدين السائر جزء من ديونهم
بل ان يقف دفع الجزية المقررة (١) للباب العالى اذا وجد ان مالية
الحكومة لا تكفى لدفع مرتبات الموظفين . فما كان يعتبر في عهد اسماعيل
ووزارته الدستورية عملا استبداديا لا سبيل الى احتمال اُصبح يعتبر الان
ضربا من ضروب السياسة الرشيدة وخطة مالية صائبة ولم يدفع كوبون
نوفمبر الا بسعر ٦ فى المائة (٢) ووقف دفع الجزية وبدأت المفاوضات فى

(١) فى الجزء الاول ص ١٦٦ من كتاب « مصر الحديثة » يصف اللورد كرومر هذه
القرارات بلهجة تنم عن الارتياح اذ قال « لقد سألونا — الحكومة المصرية — اذا كان يجوز لهم
عقد القروض لفيد نهديهم . ولم يكن هناك محل للرب فى نوع الرد فاذا كان دفع الجزية مستحيلا
فن الواجب وقف ادائها . ومثل هذا يقال عن فائدة الدين الموحد »

(٢) اللورد كرومر فى الجزء نفسه ص ١٦٧

الحال لتنقيح الامر العالى الصادر لغوشن جوبير تنقيحاً تاماً . كما ان آل روتشيلد عدلوا فجأة عن معارضتهم في تسليم صافي قرض سنة ١٨٧٨ . بل ان المانيا والنمسا تنازلتا عن اعتراضهما على دفع جزء من الدين السائر فلم يدفع لحساب حملة اسهم هذا الدين في آخر العام سوى مبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه واستولت الحكومة المصرية - أو المراقبان انفسهما - بعبارة أخرى على المقدار الباقي (١) لانفاقه في شؤون أخرى (٢) ولم يكن كل هذا جائزاً الان فحسب بل كان عملاً يستحق الاطراء والثناء وعلى كل فقد كانت تمت اجراءات اخرى اتخذت « لتنظيم » الحالة المالية ريثما تجتمع اللجنة الدولية قريباً بناء على طلب المراقبين لتصفية الامور تصفية نهائية . وكان اول هذه الامور الغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الاراضى العشوية - وحما امران أديانى الماضى الى اسقاط الوزارة الاجنبية « المستولة » .

واذ لم يكن هناك اسماعيل اخر يمانع في هذه الاجراءات امكن اتخاذها بلا اقل حساب وقد تجرأت صحيفتان من الصحف الوطنية على رفع عقيرتها احتجاجاً على تلك الاجراءات ولكنهما عطلتا في الحال بأمر من رياض باشا (٣) وكذلك قدمت بضع عرائض احتجاجاً على هذا النظام الاستبدادى الجديد ولكن الاوامر صدرت بالقبض على مقدميها

(١) راجع ص ١٦٧ من كتاب « مصر الحديثة »

(٢) التيمس يوم ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من اسكندرية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٧٨٩

ونفى زعمائهم الى النيل الابيض (١) ولا جدال في انه كان يراى بهذه الاعمال تعريف الشعب المصرى بان عصر الاستبداد قد فات أوانه. ثم صدر فى عامى ١٨٨٠ و ١٨٨١ أمر ان عالين ادخل بمقتضاها المشروع الذى كان عزيزاً على المسيودى بليينير الا وهو مشروع الاعفاء من السخرة. واخيراً - هذا من حيث الاجراءات المهمة فقط - تقرر تخفيض مرتب حلیم باشا عم الخديو المطالب بالعرش والذى طالما ذكر اسمه فى معرض التهديد امام الخديو الاسبق من ٦٠٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً (٢) وينبغى الا ننسى ان مرتب الـ ٦٠٠٠٠ جنيه هذا كان نتيجة اتفاق معقود بين حلیم باشا والخديو اسماعيل فى سنة ١٨٧٠ يتسلم الاول بموجبه هذا المبلغ لمدة اربعين عاماً فى مقابل التنازل عن أملاكه وامتيازاته وحقه فى العرش والتعهد بعدم النزول فى الاراضى المصرية. ولعمر الحق لقد قام الخديو أشرف قيام بنصيبه من ذلك الاتفاق حتى فى الوقت الذى سمح فيه حلیم باشا للدسائين الاجانب باستعمال اسمه كوسيلة لتخويف الخديو ولكن ما كاد هؤلاء السادة الاجانب يتربعون فى كراسى الحكم حتى قرروا إلغاء ذلك الاتفاق - وهم أولئك الذين طالما طعنوا بغيرتهم الشديدة على حرمة العقود بين الدائن والمدین والذين أصبحوا الآن يسيطرون على الاراضى عينها التى قام عليها حق حلیم باشا فى المرتب

(١) برقية روتر المنشورة فى « التيمس » بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ و ١١

السنوى . وقد حاول حلیم باشا ان يحتج لدى بعض الحكومات الاوربية
ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح كما كان ينتظر . فلم يسمعه الا ان
يصبر على أحكام القدر وينشد مع شيلر - اذا كان يعرف الالمانية - قوله
المأثور « اما وقد أدى المغربى عمله فليذهب المغربى حيث شاء » .

وفي الوقت نفسه أخذت لجنة جديدة مكونة من أعضاء صندوق
الدين برئاسة السير ريفرز ولسن مرة أخرى توالى الاجتماع للنظر
في مالية البلاد في حين ان الدول العظمى أخذت على عاتقها سلفاً ان
تؤيد قرارات اللجنة ايا كان نوعها . وبدأت اللجنة أعمالها في أوائل
ابريل ولم يمض سوى ثلاثة أشهر حتى فرغت منها وضمنت خلاصة
ابحاثها فيما يسمى « بقانون التصفية » الذى صدر به أمر عال في يوم ٢٧ يونيه
سنة ١٨٨١ (١) وبموجب هذا القانون قدر دخل مصر بهذا المقدار
القليل وهو ٠٠٠ ر ٥٦٧ ر ٨ جنيهات وحددت فائدة الدين الموجد بـ ٤٠
في المائة مع اضافة ١ في المائة قسط استهلاك فيكون المجموع ٥ في المائة
بدلاً من ٧ في المائة مجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وبهذا
خفضت فوائد الدين بنحو مليونى جنيه سنوياً ، وكتعويض عن هذه
التضحية قرر القانون ان تنفق المبالغ الزائدة من الإيرادات
المخصصة في جميع الأحوال في استهلاك اسهم الدين بل تقرر ان
يستخدم الزائد من الإيرادات الحرة أحياناً في هذا الغرض حتى يكون

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ - ١٤

المستهلك في السنة معادلا لنصف في المائة من قيمة الدين الموحد الاسمية (وهو ينيف عن ٥٧ مليون جنيهه). ثم نص القانون على عقد قرض جديد بمبلغ ٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيهه و اضافته الى الدين الممتاز لسداد الدين السائر. وبهذا يبلغ الدين الممتاز ٠٠٠ ر ٥٣٠ ر ٢٢ جنيهه ويكون مضمونا بالسكك الحديدية والموانى والتلغرافات والكمارك وايراد اربع من المديرية



ضرب الاسكندرية بالقنابل

ثم قسم حملة الدين السائر الى عدة طبقات تسلم بعضهم ديونهم كاملة وحمل البعض الاخر على قبول تخفيض في مطالبهم. وقد بلغ مجموع ما يستحقونه نيفا و ١٢ مليون جنيهه وهي شهادة ناطقة للادارة المالية الاجنبية منذ تعهد « السير ريفرز ولسن » بدفع دين سائر يبلغ التسعة ملايين جنيهه.

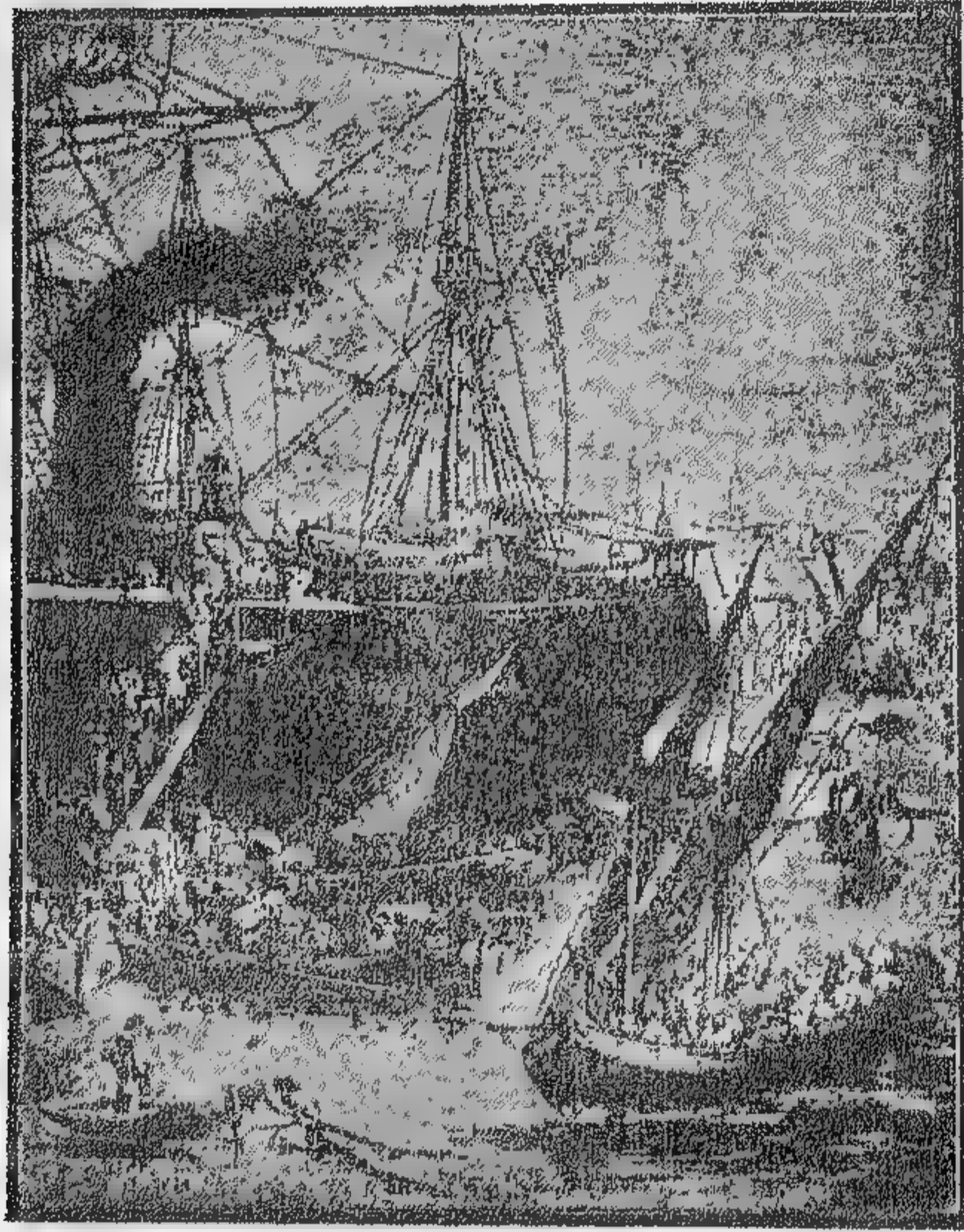
من هذا يتبين لنا أن قانون التصفية خفض فائدة الدين الى حد أدنى من الحد الذى اقترحه اسماعيل. بل ان بعض الاعضاء ما كاد

يقترح انقاص الفائدة الى ٦ في المائة حتى يادوم راسل التيمس الاسكندى
الذي يذكر القراء شدة معارضته - أثناء مفاوضات غوشن جويير -
في تنقيص الفائدة عن ٧ في المائة وتكهنه بأن تدفع البلاد هذه الفائدة
القادمة بسهولة وطيب خاطر - الى أن يكتب على الفور بأن مثل ذلك
العمل يكون « قاسياً وعميم الكياسة في آن واحد » (١) ولا جدال
في أنه لو خفضت هذه الفائدة - كما تمنى اسماعيل صديق باشا في سنة
١٨٧٦ لكفيت مصر مؤونة هذه المصائب التي كانت من نصيبها في
خلال الاربع السنوات اللاحقة ولظل اسماعيل على الازيكة الخديوية
ولكن حملة الاسنهم أرادوا الحصول على « رطلهم من اللحم كاملاً »
ولم يقنعوا بأقل منه الا بعد أن تبين لهم استحالة الحصول على ما يطلبون
وانهم بتعنتهم واصرارهم لا ينجحون الا في تخريب البلاد وتضييع آخر
فرصة لهم .

ومع ان تخفيض الفائدة - وان جاء متأخراً عن ميعاده - لا يمكن
أن يقابل بغير الارتياح فان النصوص الخاصة بزيادة الايراد كانت
مستحجة فقد كان جلياً أنهم تعمدوا تقدير الدخل تقديراً منخفضاً
لاستخدام الزيادة في مصلحة حملة القراطيس وذلك على حساب الادارة .
ومع أن الامر كان كذلك فان ميزانية سنة ١٨٨٠ الموضوعة طبقاً
لقانون التصفية قضت أن تكون الفائدة وتوابعها نحو ٣٥٠.٠٠٠ ر

(١) التيمس بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٨٠

جنيها وتركت الادارة مبلغاً يعادل ذلك للمبلغ على أن تخصم منه الجزية السنوية للباب العالي وفائدة قناة السويس التي يبلغ مجموعها مع بعض دفعات صغيرة معينة نحو مليون جنيه . وبهذا يكون المبلغ المخصص لسد حاجات الادارة وفروعها هو ٣٤ في المائة من مجموع الايراد وهذه



فرار الاجانب من الاسكندرية

هي السرقة بعينها . وقد ذكر مراسل « التيمس » الاسكندرية وقتئذ بأن « كيف وفوليت وغوشن جوير وسائر من سبقهم من النظاميين كانوا أكثر سخاء نحو الادارة المصرية » الى أن قال « واني لاظن أن المراقبين رغبة منهما في ارضاء الدائنين قد ضربا الهجاة على الادارة » (١)

(١) التيمس في ٣ فبراير سنة ١٨٨٠

ولكن الترتيب المذكور الخاص بتحويل الزيادات من الدخل لسداد الدين زاد الطين بلة . فقد كان معناه أن البلاد معها عظم تماثلها الى الشفاء بعد الضحك الذي نشأ عن فساد ادارة السنوات الماضية وانه مهما عظمت مجهودات الحكومة في القيام على موارد المالية ومهما خفف العبء عن الاهلين بنقص نفقات الدين فان ثمرة هذا كله لا تجنيها البلاد بل يجنيها الدائنون الاجانب . فالتعليم والرى والحقانية وحاجات الحكومة الجمة التي لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها بينما سمح بأن يسير انحلال مصر اقتصادياً وأديباً واجتماعياً بالسرعة التي كان يسير بها في الماضي فهل كان في استطاعة أحد ابتكار سياسة أكثر وحشية من هذه ؟ ومع ذلك فانها كانت السياسة التي قررت حكومة أوربا . المجتمعة اتباعها . ولما جمعت - انجلترا فيما بعد نفسها مسئولة عن ادارة مصر مالياً - أي عن دفع ديونها - أصبح فساد هذه السياسة واضحاً للعيان الى حد أن اللورد كرومر أصبح يعتبر رجلاً سياسياً عظيماً لمجرد اقتناعه بذلك الفساد . ولكن لم يكن في الوقت الذي تتكلم عنه من يهتم قيد شعرة بمصير مدامت الكوبونات تسدد في مواعيدها . وكانت هذه الخطة أشبه بخطط المقامرین المستيئسين الذين جعلوا كل همهم الحصول على أكثر ما يستطيعون الحصول عليه مدامت الفرصة سانحة لذلك تاركين شؤون المستقبل للمستقبل . فاذا استطاعت مصر - بأحدى المعجزات - احتمال ذلك

العبد فيها والا فبذت نبد الخداء الخلق
والى جانب ما امانت وافق يقارن التصفية على الغاء قانون المقابلة
وفرض ضريبة على الاراضي العشرية . أما من حيث الاول فقد قدر
أعضاء اللجنة أنفسهم أن أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفعها خمسمائة
الف شخص وإذا ذلك رأيت اللجنة أن تخصص سنويا نظير ذلك بنحو



المسيو سانت هيلير بارتيلمي
وزير خارجية فرنسا وصاحب اقتراح المراقبة العسكرية
واحد ونصف في المائة من رأس المال الذي دفعوه أي ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه
توزع عليهم - كل بنسبة حصته مدة خمسين عاما . وطبعاً تقرر في نظير
ذلك أن تجبي الضرائب على أطيانهم كاملة . تلك كانت الطريقة التي
عومل بها دائنوا الحكومة الوطنيين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم
وكانت تبلغ نيفاً و ٨ مليون جنيه بحجة ساذجة هي ان الاموال التي

دفعوها للحكومة وهمية أكثر منها حقيقة ومن سوء الحظ ان هذه الطريقة لم تطبق على الدائنين الاجانب أيضاً الذين كانت معظم ديونهم وهمية (١)

اما المراقبة الثنائية الصحيحة - اى المراقبة الثنائية السياسية - فانها ظلت الى ان احتلت انجلترا مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ بيد ان عهداها الصحيح المطرد انقضى قبل الاحتلال باثني عشر شهرا وذلك لعودة الحكم النيابي . وقد كان هذا النظام في غاية النجاح من وجهة نظر حملة المقراضين . فان تنفيذ ميزانية سنة ١٨٨٠ اتسج زيادة في الايراد المخصص تبلغ نحو ٦٤٠.٠٠٠ جنيهها عن زيادة في الايراد الحر تقرب من ٦٠٢.٠٠٠ جنيهها مجموعها نيف و ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه وقد ذهب معظم هذه الزيادة في استهلاك سندات الدين . وكذلك ميزانية عام ١٨٨١ كانت مرضية أيضاً فقد بلغت زيادة ايرادها المخصص نحو ٦٢٠.٠٠٠ ج وبلغت الزيادة في الايرادات الحرة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وجاءت النتائج طبقا لما توقعتة لجنة التحقيق الدولية عند ما قدرت انه ابتداء من ١٨٨١ ان لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر - التي تدار بحكمة - ان تضمن انتظام تقدم الاعمال العامة » (٢) وهنا بدأ كل انسان يشعر بالارتياح

(١) يرى اللورد كرومر ان من بواعث الاسف - طبعا بعد نفاذ السهم « ان لم تزد الفائدة لأولئك الذين كانوا يستحقون اموالا بمقتضى قانون المقابلة » راجع الجزء الاول من كتابه ص ١٢٢

(٢) راجع التقرير التمهيدي « ص ٤٩

الشديد وفعلًا لم يحل شهر يونيه سنة ١٨٨٠ أى بعد مرور عام واحد على التقارير القنصلية للباعة على التشاؤم التى أرسلها المستر لاسل حتى وصلت الى لندن مجموعة تقارير قنصلية جديدة وقد صورت حالة البلاد بصورة خلاصة واثبت أطيب الشاء على نجاح الادارة الجديدة . فالتقارير — كما قال القنصل العام الجديد المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ادوارد) ماليت فى الرسالة المرفقة بها (١) « تحمل الانسان على اعتقاد ان حالة الفلاح قد انتظمت وانتقلت الى ما هو احسن انتقالا دائما وقد انعدم استعمال الكرباج فى جباية الضرائب ... وقد دفع الفلاح الضرائب عن رضا وطيب خاطر وهو آخذ فى ان يعتاد الاستعداد لتحضير الانساق فى مواعيدها المقررة » بل ان التقارير نفسها تقول ان « نتيجة الاصلاحات التى أدخلتها الادارة الجديدة كانت أعظم واسرع من كل ماتوقعه أو تمكن به الذين أشاروا بالاصلاحات أو أدخلوها » وان « المرابين اصبحوا لا يستطيعون اقراض أموالهم للفلاحين وان كل ما يقال من ان اسعار الربا تتراوح بين ٨ الى ٣٠ فى المائة يمكن حده لغوا لأصل له » وان « الفلاحين على وجه العموم يرون انهم الان فى حالة من الرخاء والطمأنينة لانهم لم يمثلها منذ سنوات عديدة » . وكانت هذه نتائج باهرة اذا ذكرنا انها تمت فى مدة دون الستة اشهر ولكن تغيرت هذه الحال للأسف شأن كل نجاح يصيب الانسان فى

هذه الحياة . وسنرى انه لم تمض الا اعوام قليلة - حتى كان نفس أولئك القضاة ووكلائهم يرون الامور بغير هذه العين تبعا لتغير مقتضيات السياسة . فان اللورد كرومر تغنى في تقريره السنوى عن سنة ١٨٩٨ بمحامد مشروعه الجديد مشروع امداد الفلاحين « بسلفيات » صغيرة من البنك الاهلى وقد ذكر فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ في المائة او اكثر » التى ارغم الفلاحون البؤساء على دفعها للمرابين (١) كما ان الكرباج عاد فيما بعد للظهور مرة أخرى عندما كانوا يلوحون امام عين الشعب بان الغاء الكرباج مظهر اصلاح خيرى عظيم . وفى نفس اللحظة التى كان المسترماليت ومروسيه يسطرون تقاريرهم الخلابه كان مراسل « التيمس » الاسكندري يوالى نقده لتقرير المراقبين عن سنة ١٨٨٠ قائلا « قد يكون حسنا ان يرضى أعضاء صندوق الدين كان يتسلم كل منهم مرتبا سنويا قدره ٣٠٠٠ جنيه ولكن الم يكن الاولى ان يوجه المراقبان همهما الى سوء حالة المعارف والاشغال العمومية » . ثم قال فى آخر نقده « واذا نظرنا الى التقرير بصفة اجمالية نستنتج ان المراقبين ميلان الى اعتقاد ان انتظام المالية معناه انتظام الحكومة » (٢) وبعد شهر من هذا كتب ذلك السيد نفسه فى سياق كلامه عن اعتمادات سنة ١٨٨١ يقول « ولا يسعنى الا ان أختم خطابى بقولى ان ميزانية سنة

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٩ ص ١٧

(٢) « التيمس » بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٨١

١٨٨١ يهنأ بها دائن عمومي اكثر مما يهنأ بها فلاح مصري»^(١) ونم شاهد آخر هو «المستر فليبرز استوارت» عضو البرلمان الذي لا يفتأ يظهر على المسرح بين آن وآخر كلما دعت الحاجة الى تقديم ادلة «نزيهة» و«بعيدة عن الغرض» عن الفوائد الجلية التي اصابته مصر من الحكم الاجنبي وخصوصاً الانجليزي . فقد كتب الى «التيمس» في ابان الثورة العرابية في الوقت الذي كان من الضروري ان يلفت فيه نظر الجمهور الى المصيبة العظمى التي تحمل بمصر لو استبدل الحكم الاجنبي بالحكم الوطني فقال: «لاول مرة في التاريخ الحديث أمكن الشعب المصري في ظل الرقابة الاجنبية ان يتخلص من الظلم الفظيع الذي عاناه في القرون الماضية . فقد أصبحت العدالة حقيقة واقعة وانتهى حكم العصا وحل محله بسرعة مدهشة عهد الرخاء والطمأنينة في الجهات الريفية»^(٢) فلماذا هبت الرقابة الاجنبية الى حال سبيلها وحلت محلها الرقابة الانجليزية اكتشف «المستر استوارت» أسباباً قريية تجعله يتكلم بصراحة عن حوادث الماضي واذ ذاك كتب يقول^(٣) «كثيراً ما زرت مصر في عهد المراقبة الشنائية وقبلها وفي استطاعتي ان اقول ان كل ما اصلحناه من المفاصل ظل موجوداً في عهد المراقبة الشنائية . فالضرائب الجائرة التي كانت جبايتها مرتفع العسف والظلم والسخرة وما يتصل بها من سوء التصرف والفسوة

(١) «التيمس» يوم ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) التيمس بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

والارغام على العمل في معامل السكر (وهي احدى التهم الكبيرة التي وجهتها لجنة التحقيق الدولية الى اسماعيل) وفي خواص شئون الاغنياء وذوى الشأن — هذه الشرور كلها وغيرها مما لا أستطيع ذكره ظلت تستفحل في ارض مصر الى ان أخذنا على عواتقنا اصلاح البلاد» وانا لنترك للقارىء الحكم في أي الحالين كان « المستراستوارت » يتكلم بما يناقض الحقيقة . اما نحن شخصياً فانا ندرأ عنه بالشبهة في انه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية (١) .

وفي الواقع ان المبعء وان كان خف قليلا عن كاهل الاهالى بعد تخفيض اقساط الدين الا ان سوء الادارة في الماضي وماتلاه من انهارك قوة الشعب جعللا دور النقاهاة مؤلما وبطيئاً ولا سيما ان حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون في الايراد لم يكن عملا ايجابيا لمساعدة هملة النقاهاة . واذ ذاك أخذت الاعمال العامة تتداعى وأصبح تعليم الشعب في طى النسيان وتفشيت الرشوة والربا الى حد انها أو شكت ان تهدم الحياة القومية من أساسها . وعلى ذكر الربا ينبغي ان نذكر ان المحاكم المختلطة التي انشئت في سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة اداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ذلك لان المحاكم المذكورة بسطت

(١) يقول المستر بلنت في كتابه « التاريخ السرى » ص ١٢٨ — ١٣٩ « ان نظام المراقبة الثنائية عنى فقط بالمالية فلم يفكر مطلقاً في أى امر آخر وكان الفلاحون وقتئذ لا يزالون يحكمون بالسكرياج كما ان المحاكم كانت موبوءة بالرشوة وكان أصحاب الاملاك غارقين في الدين واملاكمها تنزع منهم تدريجاً ... ولم يك ثمت اثر في ذلك المهد لشيء يشبه الرقى الادبى تشجعه الحكومة كلا ولا أى تحسين في النظام الادارى

احكام القانون الخاص الاوربي في وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش في
الغالب معيشة الفطرة وفي أحوال تشبه أحوال القبائل. وقد شرح اللورد
دوفرين فيما بعد اثر تلك المحاكم احسن شرح بقوله (١) « لم يكن بيد
الدائن فيما مضى سلاح زع لملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة



المسيو سبلر وزير خارجية فرنسا
وكان من أشد المطالبين بسحب الاحتلال البريطاني

ولا تجيز الشريعة الاسلامية ان يحكم عليه غيابياً. وكما ان ادخال القانون
الانجائزي في الهند خول الدائن سلطة جديدة كذلك ادى ادخال نظام
المحاكم المختلطة في مصر الى تقوية رغبة الفلاح في الاستدانة لان املاكه
أصبحت تعتبر ضماناً قانونية لما يستدينه ومن جهة اخرى الى تخويل
الراهن سلطة واسعة لبيع املاك المدين متى ثقلت ديونه ». فكانت
النتيجة هي عين مارواه التاريخ منذ العصر الروماني الى وقتنا هذا عندما
يطبق قانون أساسه الملكية الشخصية على بيئة من البيئات لم تفقه بعد

معنى الملكية الشخصية بوضوح تام . ولقد قيل فعلا في سنة ١٨٧٩ ان معظم الفلاحين أصبحوا لا يملكون الاراضى التي يزرعونها وان تسعة أعشار الاراضى تابعة لطبقات أخرى (١) وربما كانت ذلك من قبيل المبالغات ولكننا نعرف عن ثقة الا وهو « اللورد دوفرين » نفسه ان الاموال المدونة في قوائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧.٠٠٠.٠٠٠ منها ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ما عليهم من الديون المرابين في الارياف والتي يقدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه (٢) ولقد كان سبب ذلك الخراب . وقد كان المال الذى انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ ان بسط حملة القراطيس حكمهم على مصر . ولقد اضطر اللورد دوفرين الى الاعتراف بهذه الحقيقة اذ قال (٣) « ان هذه الديون تراكت حديثا وسببه كما يقول الفلاحون ما كانت الحكومات السالفة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حماتهم على ركوب متن الدين ويريد (اللورد دوفرين) بهذه الكلمات طبعاً التعريض بعهد اسماعيل باشا وكأنما فاته ان السنوات الاخيرة من ذلك العهد ليست من عهد اسماعيل باشا الا بالاسم فقط واما الواقع فكانت عهد وكلاء حملة القراطيس . فالمراقبة الثنائية بدلا من ان تحاول تلطيف حالة الفلاحين

(١) ذلك كان رأى « ميسو ييو » مدير مصلحة الطب البيطرى في مصلحة الدومين كما ذكره « ميسوراير » في كتابه « سياحة زراعية في وادى النيل » ص ٤٦

(٢) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦١

(٣) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٢

السيئة هذه سمحت باستمرارها بوضع يدها على ماعنى ان يتفق في وجوه الاصلاح الاقتصادى . والى هذا يشير مراسل التيمس الاسكندري في أغسطس سنة ١٨٨٠ بقوله (١) ينبغي «ان تذكر ان فلاح اليوم أصبح غارقا في الدين اكثر مما كان عليه في أى زمن في الماضى فهبوط النيل وعجز المحصول . يؤديان الى انتقال قسم كبير من الاراضى الى الاجانب .»

وكذلك فيما يختص بالرشوة . فهى مرتبطة تمام الارتباط بسياسة حشر وظائف الحكومة — ماهو حقيقي منها وماهو صوري خاق جزافا — بالاجانب وترك الوطنيين ومعظمهم فى الوظائف الحقيرة يموتون جوعا . ولقد أشرنا الى هذا الموضوع فيما سبق وكل ما يمكن ان نضيفه هو انه في سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة مالا يقل عن ٢٠٨ موظفين جدد بهم من الخارج وجيء فى سنة ١٨٨٠ ب ٢٥٠٠ وفى مارس من سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩.٥٦ جنيهًا سنويًا (٢) وكان ذلك فى وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الادارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة والدائنون الوطنيون امارفضت طلباتهم أو نال منها النقص والتخفيض ثم رأينا فيما بعد

(١) راجع الخطاب المرسل «للتيمس» من الاسكندرية بتاريخ ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص ٥

(اللورد دوفرين) نفسه يحاول ان يبرر اطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين. أولا ان الموظفين الاجانب هم فئة قليلة اذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون سنويا نحو ١٦٤٨٠٠٠ جنيه وثانيا لان « الحكومة المصرية لا تلبث بدون اولئك الموظفين الاجانب ان تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات الخربة والاعمال الهندسية الخداعة » (١) ولقد ظهر بعد ذلك بقليل ان عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣٠٠٠ بل كان ٩٢٠٠ فقط وان اللورد دوفرين قد اعتمد على تقرير المستر ماليت فضمن العدد الاول جنود الجيش النظامي والبوليس وعمال الكمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم (٢) وهذاتبين ان عدد الموظفين الاجانب ينيف عن ١٠ في المائة من مجموع الموظفين هذا فضلا عن انهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة وفي مواعيدها في حين ان الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الحقيرة ولم يتسلموا مطابق مرتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام. وعلى ذلك يمكن وصف النتيجة بنفس الالفاظ التي وصفها بها السير ايفلين بارنج فيما بعد . ونلاحظ فقط انه حينما يتكلم عن الحكومة المصرية ينبغي حقا ان ينصرف كلامه الى حكم المراقبين والوزارة الاوربية. فقد قال في أحد تقاريره « منذ عهد قريب فقط كانت

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٧

(٢) مصر رقم ١٤ سنة ١٨٨٣ ص ١٨

الحكومة المصرية تنهج هذا المنهج المفسى بانتشار الرشوة بلا جدال وامرى كان محالا ان يتوقع الانسان الاستقامة أو النزاهة في طائفة من الموظفين ذوى مرتبات ضئيلة وحظ بسيط من التعليم ولمعظمهم اسرات كبيرة لم تدفع لهم مرتباتهم منذ أشهر عديدة . (١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التى يسوغ بها اللورد دوفرين استخدام عدد كبير من الموظفين الاجانب فهنا أيضا يصح الاستشهاد بشهادة شاهد نزيه مثل السير ايفلين بارنج فقد كتب فى سنة ١٨٨٦ يقول (٢) « من الاسباب الجديدة التى أدت الى الارتباك المالى الموجود الآن فى الحكومة المصرية تلك السنة التى اتبعت فى السنين الماضية سنة حشر عدد كبير من الموظفين الاوربيين فى وظائف الحكومة والى هذا أضاف كما هى عادته تعليلا مخطئا اذ قال « ان سنة ١٨٧٩ هى أول سنة شعر الناس بها بوطأة المراقبة الاوربية على المالية المصرية ولكن قبل ان تشمر هذه المراقبة ثمر ايدى ذكر وقعت الحوادث التى ختمت بالثورة العرابية » فلقد رأينا ان فى تلك السنوات التى « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الاوربية » ان زخر سيل الموظفين الاوربيين . بل ان « السير بارنج » نفسه يقول « ان انعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد فى سنة ١٨٨٨ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ » ومما ينبغى ملاحظته ان خطة السير ايفلين بارنج جعلته يتناسى ان أولئك الموظفين الجدد

(١) مصر رقم ١٥ سنة ١٨٨٥ ص ٦٠

(٢) مصر رقم ١١ سنة ١٨٨٧ ص ٦٥

كانوا كلهم من الاوربيين . ولكن القارىء ليس فى حاجة الى تدوير خاص فى هذه النقطة . على أن الموظفين الاوربيين كانوا أنفسهم مصدراً من مصادر خراب البلاد بقطع النظر عما يحتمل ان يكونوا فعلوه فى سبيل حماية مصالح الحكومة ضد « المضاربين الخونة » وهناك على كل حال من الادلة القوية ما يحمل على اعتقاد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تنافى دعوى اللورد دوفرين . فلقد امتازت فترة المراقبة الثنائية بالمضاربات التى تعجز الحصر والمقاولات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والماليين . من ذلك ان شركة انجليزية يرأسها « دوق سذرلند » حصلت برغم ارتفاع الاجر الذى طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التى بناها محمد على والتى كان فى الامكان الانتفاع بها فى هذا الغرض . ومنه أيضاً جمل بيع الملح احتكاراً وقصره على شركة انجليزية دون شركة فرنسية ضمناً لمصالح الانجليز الذى يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً ان شركة فرنسية أخرى عرضت على الحكومة ان تدير الاسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر وتخفيض نظير ذلك اجرة الكلمة من فرنكيين الى خمسة وعشرين سنتماً . ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لان ذلك فى مصلحة شركة المغرافات الشرقية وقد يضيق المقام عن ذكر الامثلة العديدة من ذلك النوع (١) ولكن حسبنا ما ذكرناه

(١) للاطلاع على أمثال هذه الحقائق راجع « مستندات ومختارات من الصحف » سنة ١٨٨١ (وتوجد بالملحق البريطانى)

في اعطاء القارىء فكرة عن شكل المراقبة الثنائية من حيث « حماية مصالح الحكومة المصرية من المقاولات المخربة » وغيرها . وربما كان « اللورد دوفرين » نفسه لا يعلم أى تدجيل يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة السقيمة دفاعاً عن الموظفين الاوربيين غير ان الذين امدوه بها كانوا يعلمون حقيقة الامر جيد العلم ولا بد ان يكونوا قد اسروا في انفسهم السخرية من سذاجة ذلك السياسى الكبير

وربما يستحسن بهذه المناسبة ان نشير الى سيئة أخرى هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في سببها ونعنى بذلك ما سبق لنا ذكره ألا وهو اعفاء النزلاء لاوربيين من الضرائب المقررة ، فقد نصت الامتيازات على عدم تكليف الاجنبى كائناً من كان يدفع ضريبة الا باذن من حكومته . ولقد انتفع الاوربيون بهذا النص ايما انتفاع . وقد حاول اسماعيل باشا أكثر من مرة في أيام حكمه إثارة هذه المسألة قائلاً: ان من الاجحاف البين ان يهبط البلاد اناس غرباء طلباً للنفى في ظل القوانين المصرية ومع ذلك هم لا يدفعون ملياً واحداً ثمناً لتلك الحماية اللهم الا ما كان من طريق الضرائب غير المقررة في حين ان الاهالى انفسهم يدفعون اموالاً جسيمة على هيئة ضرائب ارضية فلما حاول اسماعيل باشا ذلك تفضلت الدول فوافقت على ان تدفع رعاياها أيضاً ضريبة ارضية أما ما يفرض في المدن من الضرائب كضريبة الفرضة وعوائد المنازل وبدل التمتع في الاعمال التجارية فقد رأت الدول تركها

للاهلالي الوطنيين ليتمتعوا بها دون غيرهم . فكانت النتيجة ان الاجانب نظراً لعدم اشتغالهم بالشؤون الزراعية لم يدفعوا شيئاً من المال المفروض على الاراضى وفي الوقت نفسه رغما من أعمالهم المالية والتجارية الواسعة اعفوا من ضرائب المدن واصبح ما يدفعه المصريون في العام من الضرائب الاخيرة وهو ٤٣٠.٠٠٠ عقبة في سبيل منافستهم الاوربيين في الشؤون التجارية (١) .

ذلك اذن هو نظام المراقبة الثنائية . فلم يكن سوى تكملة لحكم حملة القراطيس الذي اول ما خيم على البلاد في عام ١٨٧٩ ولكن مع هذا الفارق الجوهرى وهو ان نظام المراقبة لم يكن تاماً فحسب بل انه اتخذ شكلاً سياسياً واضحاً . وقد كتب علامة القانون الدولى المسيو دى مارتين (٢) الشهير فيما بعد يقول « لقد كانت المراقبة الانجليزية الفرنسية عملاً سياسياً أريد به خصيصاً ايقاع الخلل في دولاب الحكومة المصرية وتقييع حكومة الخديو فى أعين رعاياه ووقف كل اصلاح ادارى وتشريعى يحتمل ان يمس بوجهه من الوجوه مصالح الدائنين الاجانب »

(١) مصر رقة ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٧٦

(٢) راجع كتاب « المسألة المصرية » ص ٣٧١ وفى سنة ١٨٨٣ وقف السير « تشارلس دالمك » في مجلس المبعوثين بصفته وكيلًا سابقًا لوزارة الخارجية فقال « كان ثمة مراقبتان ثابقتان المراقبة الاقتصادية التى كانت لها « البرادى » التى أسسها « اللورد سالسبرى » والى كانت موضع حملات طلبة الاحرار هى المراقبة الثنائية . وفى سنة ١٨٧٩ حرمت الحكومة المصرية حق عزل المراقبين وفيها فغلغل التدخل الاجنبى الى قلب الحكومة المصرية وأنشأت الحكومة مراقبة سياسية بكل معنى الكلمة (راجع هانسارد « مجموعة المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ ص ٢٢٣) . لقد أدت حملات الاحرار على المراقبة الثنائية السياسية الى وضعهم أيديهم على مصر بجمليتها

الباب الثاني

احتلال مصر

اذا توزع مركزنا في مصر لعجزنا عن ان نوجد مسوغا لعملنا
امام محكمة دولية فملينا ان نكتب تاريخنا من جديد ...
اذا كنت تاجراً ولا تريد الافلاس فلا يسمعك ان تسير بتجارتك
طبقاً لآماليم المسيحية الاولى وليست انجلترا وحدها هي التي تعمل
بهذا المبدأ .

المستر ادوارد ديسي في كتاب « مستقبل مصر »

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر عام سنه ١٨٨١

لم يكن ينتظر بعد سابقة ١٨٧٩ ان تستمر الحالة التي أتينا على وصفها في الفصل السابق طويلا من غير أن تثير الاحتجاج والقيام بمحاولة أخرى لقلب الحكم المطلق الذي كانت تتمتع به الوزارة الاوربية . ولو كان الخديو الجديد رجلا قوي العزيمة ذا نفس طموحة كايه لرات مصر فيه رجلا يأخذ على عاتقه عبء القيام بعمل حاسم ضد المراقبة واستنهاض الشعب لمساعدته ولكن توفيق باشا كان متردداً وضعيفاً فلم يكن ينتظر ان يأتي ذلك العمل الحاسم من جهته (١) بل قضى سير الحوادث المنطقي ان تكون الثورة ضد حكم الاجانب الاستبدادي في هذه المرة أيضاً على يد الجيش وكان يقوده فلاح بسيط ساذج بلغ رتبة أمير الاي الا وهو احمد عرابي وليس لنا - بعد المثل الذي ضربه لنا الجيش التركي حديثاً - ان ندهش لاقدام الجنود على زعامة الحكومة الوطنية وانبرائهم للدفاع عن الحرية والحقوق الوطنية ففى الشرق - كما

(١) كان توفيق في بادىء الامر تحت تأثير شريف باشا وكان معارضا في استدعاء نوبار باشا وتدخل المراقبين في المسائل الخاصة بالضرائب ولكنه وقع - كما رأينا هنا - فيما بعد تحت تأثير القناصل ووافق على الدستور . راجع التيمس بتاريخ ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (برقيات باريس) و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخطاب المرسل من الاسكندرية وأبضا راجع تاريخ عرابي بقلمه في مقدمة كتاب التاريخ السرى للمستتر بلنت ص ٤٨٤

قيل وقتئذ بحق (١) « كان الجنود ولا يزالون العامل الا كبر في الحركات السياسية فاهم وخدم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم اما بقية الشعب فكالاغنام تجز وتذبح دون ان تبدى حراكا . وكان هذا هو حال مصر بالضبط فقد وصفها مكاتب « التيمس » (٢) وصفاً



احمد عرابي باشا

في منفاه

صادقا في قوله « ينبغي ان نذكر ان الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملكها مصر في الوقت الحاضر وما عدا ذلك فقد تطرقت اليه يدا مندوبي فرنسا وانجلترا وسيطرت عليه وخورته » ومن هذا نرى ان

(١) راجع ما كتبه السير وليام جريجور في التيمس بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) التيمس بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الجيش كان مقدراً له ان يلعب دوراً مهماً في الحركة الوطنية اذ كان لا بد من ظهور هذه الحركة يوماً من الايام . فبصفته الهيئة الوحيدة التي مازالت بعيدة عن المراقبة والتي كانت على شيء من النظام والقوة أصبح نقطة الارتكاز الطبيعية التي تجمع حولها السخط القومي الذي كان لا مفر من ظهوره اما عاجلاً أو آجلاً ليجد له مخرجاً فعالاً .

ومن ثم أخذت الامور تتطور تدريجاً ومن تلقاء نفسها فقد بدأ الجيش بالدفاع عن المصالح الخاصة به وانتهى بان أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الشعب . ولقد رأينا بدء ذلك التطور في ١٨٧٩ عند اسقاط وزاوة نوبار باشا بفعل الضباط الذين تأخرت مرتباتهم وكانت المصلحة الخصوصية هي الباعث على العمل . واغلب الظن ان الموظفين الملكيين ما كانوا يتأخرون عن احتذاء حذو الضباط لو ان صفوفهم كانت منظمة وقد كانت الحال كذلك في مايو سنة ١٨٨١ عند ما قدم بعض الضباط ومن بينهم عرابي عريضة الى وزير الحربية شكوا فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود . ثم اجري التحقيق لساعته في تلك الشكوى وتبين انها صحيحة (١) بيد ان مصالح المجموع بدأت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الافراد فان العريضة المذكورة اشارت الى مافي نظام الترقية من الغبن والمحسوبية في عهد ناظر الحربية عثمان رفقي وهو رجل من الطبقات العليا فلذا كان يعمل على ابقاء الضباط الفلاحين في

(١) كتاب بلنت الآنف الذكر ص ١٣٣ وما بعدها

الرتب الصغرى . ولقد أصبحت هذه المصالح المشتركة أساس العمل الذي أقدم عليه عرابى وصدقائه في يناير وفبراير من العام التالى (١) على أن نظام المحسوبة الذى اشتكى منه الضباط لأول مرة لم يستمر معمولاً به فقط بل ازدادت وطأته باضطهاد سائر الضباط الذين هم من الفلاحين وترقية الضباط الاتراك أو الجراكسة كافة .



السير ادوارد ماليت

القنصل العام الانجليزى فى مصر

فلم يكده ينتصف شهر يناير سنة ١٨٨١ حتى قرر عرابى ورفقاؤه أن يقدموا لرياض باشا رئيس الوزارة عريضة أخرى أشد طعنة من سابقتها وطلبوا فيها استقالة وزير الحربية واجراء تحقيق دقيق فى نظام

(١) السكتاب الانف الذكر ص ١٣٥ - ١٣٨

الترقيات . وكان هذا بمثابة تمرد . لهذا قرر مجلس الوزراء - بعد تردد طويل - ان يقمعه . لكنهم لما لم يجرؤوا على القبض على الضباط المذنبين ومحاكمتهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية لجأوا الى حيلة مألوفة في الشرق . فقد طلبوا الى عرابي وضباطين آخرين ممن قدموا العريضة أن يحضروا الى وزارة الحربية بقصد التظاهر بمفاوضتهم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات للاحتفال المراد إقامته بمناسبة عقد قران إحدى الاميرات أما حقيقة الامر فانهم كانوا يريدون القبض عليهم والتخلص منهم بأي طريقة خفية . وقد نصب الشرك باحكام تام برضاء توفيق باشا نفسه . ولكن الطيور لم تقع في شباكه فقد نجا اليهم خبر المؤامرة بواسطة أحد زملائهم من ضباط القصر فلم يكذب يقبض على عرابي ورفيقه حتى ظهر حراس القصر بزعماء صديق لعرابي في مكان الحادث وطردها ناظر الحربية والقواد الذين كانوا معه في الحجرة وعادوا ظافرين الى ثكناتهم يقودهم الضباط المحررون . وفي الحال اصدر الضباط منشوراً شرحوا فيه للجمهور المسألة بخذافيرها وكرروا فيه المطالبة باستقالة ناظر الحربية . فلم يبق ثمت مناص من استقالة عثمان رفقي وعين في مكانه (١) محمود سامي المعروف بترعته الدستورية والذي كان مديراً للاوقاف في وزارة شريف سنة ١٨٧٩ وهو المنصب الذي ظل يشغله في وزارة رياض

(١) نجد البيان الرسمي عن هذه الفتنة في مصر رقم ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٢٧ والصفحات التالية

حدثت هذه الثورة الصغيرة في أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الثورة الناجمة الثانية التي قام بها رجال العسكرية بيد ان نتائجها كانت أبعد وأهم من النتائج التي ترتبت على التمرد الاول . فالكيفية الشاذة التي حاول بها مجلس النظار برمته التستر على ناظر الحرية مع انه كان متهماً بإساءة استعمال وظيفته إساءة منظمة والطريقة الشرقية الاستبدادية



محمود باشا سامي البارودي

في منفاه

المحضنة التي أرادوا بها تسوية النزاع قد دفعتنا الجيش الى التدخل في المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل اسماعيل واثبتنا في أذهانهم ان حياتهم ومستقبلهم فضلاً عن مستقبل البلاد غير مأمونين ما دام حكم توفيق الاستبدادي وحماة الاوربيين قائماً

ومن جهة أخرى فأن الشعب نفسه أو بالحري طبقاته المتعامدة
الميالة للتقاليد الدستورية احسنت بغتة انها في الواقع ليست قليلة الحيلة
كما توهمت حتى الآن فان لديها في الجيش قوة مادية متجمعة لو امكن
استثمارها لجانبا. الاصلاح الدستوري لوضعت حدا عاجلا لشقاء البلاد
وذها. وقد أصبح عرابي وزملاؤه بفضل عملهم الجريء الفعال موضع
اعجاب الجميع وبذا أصبح العمل الذي كان يراد به مجرد احتجاج عسكري
عملا وطنيا مجيدا في نظر الوطنيين. وصار عرابي محبوبا لدى الشعب
وأصبح يسمى «الرجل الا واحد» ولم يلبث أن توثقت العلاقات الودية
بينه وبين الزعماء السياسيين في ذلك العصر (١)

ولقد كان في استطاعة أى انسان أن يتنبأ بان الجيش متى سنحت
له فرصة التقدم الى الامام مرة اخرى فلا يكون ذلك لخدمة مصالحه
الشخصية بل لخدمة مصالح البلاد السياسية العامة. ويظهر ان حكومة
مصر «ومستشاريها» الاوربيين الى ما بعد فتنة أول فبراير بقليل ادركت
خطر استمرار التحرش بالجيش فسعت لهدئة خواطر الضباط الهائجة
بان دفعت مرتباتهم في مواعيدها وكررت وعدها لهم بمراعاة العدل
في الترقية. فلم يأت شهر مايو حتى كانت الحالة قد تحسنت الى حد
استطاع معه «السير ادوار ماليت» قنصل بريطانيا العام أن يبرق
لرؤسائه «بان لديه ما يحمله على اعتقاد ان الثقة أخذت تمود الى ما

(١) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٤٣ و ١٤٤

كانت عليه « (١) ولحسن النحظ أو لسوءه لم تلبث هذه الثقة الا زمنا يسيرا . فان رياضاً بعد أن ظن انه هدأ روع الضباط بدأ يفكر في الوسائل التي يمكنه بها التخلص من عرابي ورفقائه ليقضي على الحركة الدستورية التي أخذت تنمو في الجيش في مهداها فشرعت الجواسيس تقتفي خطواتهم ووضعت منازلهم تحت المراقبة المستمرة وتواترت الاشاعات عن إعداد مشروع دنيء لاغتيال عرابي وبعض كبار زملائه وأصبح محمود سامي الذي كان معروفاً بصداقته لعرابي والدستوريين عرضة للمضايقات الدنيئة وكثيراً ما غلبه الخديوي ورياض . (٢) ومن المستحيل أن يعرف الى أي حد كان كل هذا بناء على تحريض المراقبين اللذين كانا على علم طبعاً بهذا التحرش من جهة النظار . ومن المؤكد انهما لم يفعلوا شيئاً لوقفه بل انهما سمحا لرياض بالاستمرار في خطته الخطيرة . وكان الرجل الوحيد الذي احتج على هذه السياسة هو البارون « دي رنج » قنصل فرنسا العام الذي كان شديد العطف على الحركة الوطنية الى حد أنه انحاز الى عرابي في خلال حوادث فبراير . لانه رأى فيها خير دافع لعدوان انجلترا . بيد أن الخديو لهذا السبب نفسه اضطر أن يطلب الى الحكومة الفرنسية استدعاءه وحدث للبارون دي رنج ما حدث للمستتر فيفيان . فقد استدعى في آخر

(١) مصر رقه ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٨٢

(٢) راجع كتاب بانث السالف الذكر ص ١٤٦

يوم من الشهر عينه (١) واذا ذاك خلا الجو لرياض ولم يعد يخشى أحداً سوى الضباط أنفسهم ولكيما يجردهم بتاتاً من المقدرة على المقاومة قرر في شهر اغسطس أن يرسل الاورطتين اللتين كانتا بقيادة عرابي وصديقه الحميم عبد العال الى أطراف البلاد الاولى الى اسكندرية والثانية الى دمياط

ولما اعترض محمود سامي على تلك الفكرة طلب اليه أن يستقيل ومن ثم اعطيت نظارة الحرية الى داود باشا صهر الخديو وهو أحد كبار الرجعيين وقد كان دائماً على استعداد لارتكاب أى شيء مرضاة للعصبة الحاكمة . وكان هذا التعيين ايذاناً لعرابي وأصدقائه بان وقت العمل قد حان . فكانت فاتحة العمل أن رفض طاعة الامر الذي أصدره داود باشا في يوم ٨ سبتمبر بترحيل الاورطتين ثم أرسل في صبيحة اليوم التالي اخطاراً الى توفيق باشا في قصر الاسماعيلية اخبره فيه بأنه هو وجنوده سيكُونون بانتظاره في سراي عابدين وفعلاً سار باورطته قاصداً ساحة عابدين تصحبه الاورط الثائرة الاخرى من فرسان ومشاة ومدفعية وعسكر أمام السراي وقبيل الساعة الرابعة بعد الظهر وصل الخديو يحف به مستشاروه رياض وسير اوكلند كلفن المراقب الانجليزى العام والقائدستون الاميريكى وبعض ضباط آخرين

(١) راجع «مستندات ومختارات» التى سبقت الاشارة اليه وراجع أيضاً «كتاب مصر الحديثة» لورد كرومر المجلد الاول ص ١٨٠

وكان وصوله بعد أن طاف بعدة مراكز عسكرية - عملاً بإشارة
كلفن - ليستوثق من إخلاص جنودها . فلما تلاقى الخديو بعراي
كان المنظر رهيباً جداً كما وصفه عراي نفسه فيما بعد (١) واننا لنعلم



السير ادوارد غورست

صاحب سياسة الاتفاق الوردى

من مصادر أخرى (٢) أن مستشارى الخديو وعلى الأخص سيراوكلند
كلفن الحوا عليه بأن يقتل عراي فى الحال رمياً بالرصاص على مزأى
من الجنود ولكن توفيق خاتمه قواه وكان كل ما فعله أن اصغى لأقوال
عراي وبعد تبادل بعض الفاظ الغضب معه دخل السراى تاركاً اتمام
المفاوضة للمستركوكسون القنصل العام بالنيابة الذى جعل يتردد عدة

(١) راجع كتاب بلنت المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٥٠

(٢) راجع كتاب لورد كرومر المذكور آنفاً ص ١٤٨ - ١٨٨

مرات على السراى يحمل حديث كل منهما للآخر . واخيراً أسفرت هذه المفاوضات الطويلة عن اذعان الخديو التام . وكانت المطالب التى قدمها عرابى منحصرة فى ثلاثة أمور - اسقاط الوزارة ومنح الامة الدستور وزيادة الجيش حتى يبلغ حدة الاقصى وهو ١٨٠٠٠ جندى وقد لبى الخديو هذه المطالب الثلاثة وتفرق الجنود وسط هتاف الشعب وتهليله قاصدين ثكناتهم .

وهكذا انتهت الثورة دون اراقة قطرة دم واحدة فى سبيلها (١) وقد اتفق أن المستر بلنت نفسه كان موجوداً فى مصر فى ذلك الوقت وأن وصفه لمظاهر الابتهاج والفرح العام فى القاهرة وغيرها من الجهات (١) ليتفق فى جميع تفصيلاته وما شهده جيلنا الحاضر من الافراح فى تركيا بعد ٢٤ يولية من العام الماضى وفى روسيا بعد صدور منشور القيصر

(١) أبى عقل لورد كرومر البيرفراطى ان يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر شيئاً سوى مجرد «فتنة عسكرية» وانك لتجد فى نهاية المجلد الثانى من كتابه « مصر الحديثة » جدولاً تاريخياً للحوادث وقد دونت فيه حوادث يوم ٩ سبتمبر كالآتى « تمرد الجيش المصرى مرة أخرى . سقوط وزارة رياض . تعيين شريف باشا رئيساً للوزارة » وربما كان العمل الذى قام به الجنود الاتراك بقيادة انور بك ونيازى بك فى يولية سنة ١٩٠٨ «فتنة عسكرية أيضاً» .

(٢) راجع كتاب بلنت المذكور اتقا ص ١٥٢ - ١٥٣ . ولا بأس من ايراد بعض جل وردت فى وصف تلك الافراح قال: « ان الاشهر الثلاثة التى تلت تلك الحادثة المشهورة كانت من أسعد الاوقات التى شهدت مصر من الوجهة السياسية . وانى لمغبط لان المقادير اسعدتني برؤية ما حدث بعينى رأسى فلم أقف على اخبارها بالسماع والا كنت ارتبت فى صحتها . وفى الواقع أنى لم اشهد فى الماضى ولا اشهد فى المستقبل شيئاً يشبه ما حدث بحال ما . فان الاحزاب السياسية على بكرة ابها وسكان القاهرة قد اتحدت كلمتهم مؤقناً لتحقيق تلك الامنية الوطنية العظيمة لا فرق على ما يظهر بين الخديو وبين سائر الرعية . . وسرت فى مصر رنة الفرح بشكل لم يسمع بمثله فى وادى النيل منذ مئات السنين . وليس من المبالغة أن تذكر أن الناس حتى الغرباء منهم كانوا يستوقفون بعضهم بعضاً فيتمناقون فى الشوارع فرحين بمهد الحرية الجديد المدهش الذى طلع عليهم على حين فجأة طالع الفجر أثر لينة مخيفة طويلة »

يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . فان حملة صادقة من الجيش كانت كافية
لتحرير أمة بأسرها من قيود الاستعباد وفتحت أمامها طريق الإصلاح
الدستورى الحقيقى . وقد عهد عرابى الى شريف باشا المعروف بنزعة
الدستورية منذ أيام اسماعيل بتشكيل وزارة وطنية وجعل يوم ٢٦
ديسمبر موعد اجتماع مجلس شورى النواب .

ولكن كيف كان وقع نبأ الثورة فى أوروبا ؟ لقد وصف السير وليام
جريجورى . وكان اذ ذاك من الافراد القليلين الذين ايدوا الحركة
الوطنية- ذلك الوقع فى خطاب ارسله الى التيمس (١) جاء فيه « ان ميلاد
الحكومات الجديدة يعلن عادة بدق الطبول وضرب الدفوف ولكن
هذه الحكومة الوطنية لم تفز من دول اوربا الحرة بدعوة طيبة واحدة
مع أن سكان مصر قد رفعوا اكفهم ضارعين الى الله أن يمد في عمرها
ويكمل أعمالها بالنجاح . فلقد قدمت تلك الحكومة الى العالم بين اعراض
الساسه وقدح رجال الحكومة ولعن الاسواق المالية » . وكانت الصحافة
الانجليزية قد بدأت فعلا بعد فتنة أول فبراير تدخل الذعر فى أنفس
الجمهور لظهور قوة جديدة فى ميدان السياسة . فقد تبين أن الجيش
باخضاعه الحكومة المصرية لارادته قد ادخل على الحالة عاملا جديدا
قضى على التدابير السابقة قضاء مبرما وجعل تحديد المركز من جديد
امرا ضروريا لا مندوحة عنه فى الغالب . وشرعت التيمس تشير بغموض

الى « ما لانجلترا من المصالح السياسية العظيمة في مصر » تلك المصالح التي لا يمكن التخلي عنها بحال من الاحوال وفي شهر مايو سافر السير إدوارد ماليت الى الاستانة في مهمة غامضة لاستطلاع رأى الباب العالي على ما يظهر وتبين مقدار استعداداته لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات لصدد عرابي واتحاد فتنة الجيش (١) ولا بد أن تكون قد دارت وقتذاك مفاوضات سياسية كثيرة لا تزال في طي الكتمان فان مراسل التيمس الاسكندري المطلع على الاحوال اعترف فعلا في شهر أغسطس أي قبل الرحلة بأنه « لا يوجد مصري خبير يخالجه أدنى شك في أن بريطانيا وفرنسا تتلازمان الآن من أجل امتلاك مصر النهائي وان هذا التلازم يجرى الآن بالقفايز » (٢)

على ان ثورة ٩ سبتمبر كانت هي التي اثارت ثائز سياسة اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . وكأنما كان صيحة في واد ذلك المنشور الذي وزعه عرابي في ذلك اليوم المصيب على ممثلي الدول العظمى يشرح لهم فيه العوامل التي دفعت الجيش الى فعل ما فعل ويؤكد لهم ان النظام الجديد « سيستمر على حماية مصالح جميع رعايا الدول الموالية » (٣) ولقد شعر القوم بحق ان القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس ما للاجانب من المصالح المتعددة التي تمثلها

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيمس يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ - ٥

المراقبة الاوربية وكثرة الموظفين الاجانب والرخص العدد التي يتمتع بها الاجانب بعيشهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت اوربا على يقين من أن مصالحها المزعومة في مصر قائمة على مجرد النهب والسلب وانها ستضحي عاجلا أو آجلا في سبيل ما هو أهم منها الا وهو مصالح الامة المصرية متى اصبحت مصر مستقلة عزيزة الجانب . وبهذا اعترف مراسل التيمس الاسكندري اذ قال « ان من العبث اخفاء هذه الحقيقة فان القائمين بالحركة لا غرض لهم سوى هدم التدخل الاجنبي في الادارة المصرية واذا جاز القول بان تلك النية كانت منذ اسبوعين قاصرة على لفيف من الضباط فانها ليست كذلك اليوم . ان سكان الاسكندرية والقاهرة المدنيين على الاقل - وهم المروفون عادة بعدم الاهتمام بما يحدث من الامور - يجذون عمل الجنود كل التحييد وهم الآن أشد جرأة من غيرهم على الجهر باغراضهم » . (١) وهذه أقوال مبالغ فيها طبعاً لان « هدم التدخل الاجنبي » ما كان يعقل ان يكون الغرض الرئيسي من الحركة الوطنية بل كان غرضها المباشر الاستقلال بحكومة البلاد .

واذ كان التدخل الاجنبي حائلاً دون تحقيق تلك الغاية فقد كان يعتبر بلا ريب عقبة ينبغي ازالتها بمنتهى السرعة . ففي الحال شرعت الصحف الوطنية التي تعاضم شأنها كثيراً - كما هو المعتاد في اوائل أيام الحرية - توجه انتقاداتها الى ما كانت من الاعمال الادارية في عهد

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

المراقبة (١) بل ان البرلمان نفسه قام بعد ذلك يطلب الى المصالح المختلفة ان توافيه بالتقارير المسهبة ليفضح بها المساوىء التى ارتكبتها من كانوا مسيطرين على تلك المصالح وليهتدى بها فى ادخال ما يراه لازما من الاصلاحات : والواقع أن الحركة كلها وماتج عنها من الثورة كانت تكون عديمة المعنى اذا هى لم تؤد الى تحرير البلاد من النير المزدوج نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الاجنبية وان البرلمان ما كان ليكون ذا فائدة مطلقا ان لم يكن بمثابة مدفع يدك حصون هاتين القوتين الرجعتين فلا جرم اذن ان احدثت انباء الثورة شيئا من الذعر فى اوربا عامة وانجائترا وفرنسا خاصة . فمنذ خلع اسماعيل لم يدر فى خلد رجال السياسة أو حملة القراطيس ان مصر قد تسبب لهم متاعب جديدة فى المستقبل . ثم ما هى تدابيرهم الجميلة تنهار دفعة واحدة . ولكن ماذا عسهم يصنعون ؟ فالشرذمة الصعبة المراس من الجمهور وبينها من كان منذ عامين يندد

(١) راجع ما ورد فى ص ١٦٤ من كتاب مستر بلنت الآف الذكر اذ قال : « الآن وقد أصبحت الصحافة حرة فانها بدأت تندد بما حدث من المساوىء الشنيعة فى العهد الماضى مثل الجور فى تقرير الضرائب ومحاباة الاوريين على حساب الاهالى فى عهد المراقبة المالية الاجنبية وكثرة عدد الوظائف الكبرى غير الضرورية واشغالها بالانجليز والفرنسيين وسيطرة هؤلاء على ادارة السكة الحديدية ومصحة الدومين اللتين أصبحتا فى أيدي وكلاء آل روتشيلد وتلك الفضيحة وهى اعانة دار الاوبرا الاوربية بالقاهرة ببلغ ٩٠٠٠ جنيه فى العام فى حين ان البلاد كانت فى حالة فقر مدقع . ولقد حملت الصحف حملة شعواء . على المواخير وبيوت الخمر ودور الفناء المنحطة التى أخذت تنتشر فى انحاء العاصمة فى ظل الامتيازات واغضبت كل مسلم غيور على دينه . وقد أشار اللورد كرومر فى المجلد الثانى من كتابه الآف الذكر ص ١١٢ الى تلك الحملة الصحفية فقال : وفى الوقت نفسه كانت الصحف الوطنية تستثير حفيظة الاهالى اذ حملت تحمل على الاوريين وطريقتهم فى الحكم بشكل يحرك التعصب الدينى الاسلامى » .

بجامع اسماعيل تنديداً شديداً وينحى باللائمة على إنجلترا لتدخلها في شؤون مصر - غيرت رأيها الآن وأصبحت تحض على احتلال مصر في الحال (١).

وفي خلال إعامين من هذا التدخل الذي لا مسوغ له وإنشاء المراقبة السياسية اعتادت آذان الجمهور على سماع ان مصر لم تعد بعد دولة مستقلة فترتب على هذا ان الفريق الآنف الذكر لم يلق معارضة تذكر عند ما اشار باحتلال وادي النيل بل اكتفى المعارضون بزعمهم ان الاحتلال الانجليزي سيلاقى معارضة حتماً لا من فرنسا فحسب بل من اوربا على الأرجح ومن ثم يصير الاحتلال محفوفاً بالخطر . كذلك رؤى من ناحية أخرى ان فكرة الاحتلال المشترك بواسطة إنجلترا وفرنسا لا تقل في خطورتها عن الفكرة السابقة اذ كان معنى ذلك احتلال إنجلترا وفرنسا لمصر احتلالاً دائماً وهو ما يقضى قضاء مبرماً على مطامع بريطانيا القديمة الاستعمارية فلم يبق والحالة هكذا الا ان تختار إنجلترا اخف الضررين فتعود الى حيلها العتيقة وتدعو تركيا للتدخل مع تربص الفرصة المناسبة للقيام بعمل حاسم (٢).

ومع ذلك قد حبط سعيها لتنفيذ تلك الفكرة حيوطاً مخزياً ذلك أن اللورد غرانفيل بمجرد أن سمع بالثورة اراد ان يسبق فرنسا الى

(١) زاجر خطاب سبر جوليان جولد سميد للتيمس بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
(٢) كانت التيمس بصمة خاصة من هذا الرأي مع انها كانت الى عهد قريب تعتبره ضرباً من الخيالات

العمل فكاف القائم بأعمال السفارة البريطانية في باريس بمقابلة المسمو بارتليمي سنت هيلير وزير خارجية فرنسا اذ ذاك ليباحته في الحالة الجديدة « بحرية » وليبين له « ما تعلقه حكومة جلالة الملكة من الاهمية الكبرى على خطة التهذئة والمسألة من جانب حكومتى انجلترا وفرنسا في الازمة المصرية الحاضرة » (١) يفتان سنت هيلير لم يكن اقل مهارة من لورد غرانفيل . فقد صرح للمستتر ادامز بأن « سياسته نحو مصر اشهر من نار على علم لم يطرأ عليها اي تغيير وتلخص في وجوب استعمال الصراحة المطلقة بين الحكومتين في المستقبل كما كانت حالهما في الماضي مع استمرار اشتراكهما في العمل مهما كانت الظروف » . وهو على استعداد — كما اعترف المستتر ادامز في تقريره عن هذه الحادثة « للاتفاق مع فخامتكم في الوقت المناسب على اتخاذ ما يستقر عليه رأى الحكومتين من الاجراءات وانه اشار فعلا الى بسط رقابة عسكرية انجليزية فرنسية على مصر ؛ وقد عارض سعادته معارضة شديدة في ارسال جنود تركية الى مصر في الظروف الحاضرة لان ذلك يؤدي الى تعزيز نفوذ السلطان في مصر » ولشد ما كان وقع هذه الصدمة العنيفة التي تركت اللورد غرانفيل حائرا مرتبكا فعمد الى مناورة سياسية بان زعم انه نمي اليه ان الخديو قد طلب الى الباب العالي ان يتدخل في النزاع فيرسل جنودا تركية . ومع ان الحكومة البريطانية تمنع في الوقت الحاضر في استعمال

(١) يجد القارىء هذه المفاوضات بينهما في مصر رقم ٣ (١٨٨٢)

وسائل القمع والعنف الا انها مع لك « لا ترى بأسا من ان يرسل السلطان بموافقة انجلترا وفرنسا قائدا تركيا الى مصر » . ولكن سنت هيلير لم يكن ليوافق علي هذه الفكرة أيضا بل آثر « بسط رقابة عسكرية مشتركة يضطلع باعبائها قائد فرنسي وآخر انجليزي فيعيدان النظام الى الجيش المصري » . ثم اضاف الى ذلك قوله « ان ارسال قائد تركي قد يؤدي الى اجراءات اخرى تكون خاتمها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة » . فلم يسع اللورد غرانفيل الا الغاء الامر الذي سبق ان ارسله الى لورد دوفرين السفير البريطاني في الاستانة وطلب اليه « ان يقنع السلطان بالعدول عن ارسال قائد تركي الى مصر » وعلى العموم « ان ينصح للباب العالي بأن لا يتسرع في امر من الامور » .

وقد حدث كل ذلك في خلال الخمسة الايام التي اعقبت الثورة وكانت النتيجة ان انجلترا اقتنعت بمجزها عن عمل اي شيء حاسم ضد الثورة الا اذا رضيت عن فكرة الاحتلال الفرنسي الانجليزي لمصر وبذا تقضى الى الابد على كل فرصة قد تسنح لها في المستقبل للانفراد باحتلال مصر . وقد ظل استياء الصحف من هذه الحالة ماثلا بطريقة غريبة الى وقت طويل فقد كتب مراسل التيمس الاسكندري يقول (١) « لقد تمكنا في خلال عامين اثنين من اصلاح الفساد الذي ترتب على امراف عشرة اعوام ثم اننا حسنا حالة الفلاح المالية وخلصناه من الظلم

(١) راجع رسالته بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

والاستبداد فكانت نتيجة كل ذلك انه وجد نفسه اليوم اشقى منه في عهد اسماعيل باشا . فاذا ما استمعت له شكا اليك من ان الموظف الانجليزى يتناول مرتبا يزيد اضعافا مضاعفة عن مرتب الموظف المصرى وان غاية الانجليز الحقيقية هى تنظيم الادارة المالية التى يهمهم اويهم انجلترا امرها وانه ينبغى عليهم ان يعملوا بلا أجر أو ان يتقاضوا هذا الاجر من انجلترا ... فان كنا لا نريد الا فعل الخير لذاته فنجدير بنا ان تنحى عما نحاوله ولا سيما ان الشعب ينفضنا ولا يثق فينا مطلقا هذا فضلا عن اننا نتسبب في اثارة القلاقل عن غير عمد » وان هذا العويل ليدكرنا بقصة الثعلب المذكورة فى خرافة ايسوب ولكن عنقود العنب فى هذه الحالة لم يكن بطبيعته بعيدا عن متناول القوم بل ان السياسة الفرنسية هى التى اقصته عنهم . وقد كتبت التيمس تعليقا على اقوال مراسلها فقالت (١) « وسواء اكان ذلك هو الشعور العمومى أم لم يكن فقد كان ينبغى ان يحسب حسابه . وان وجوده الآن ليجعل دفاع احدى الدولتين (انجلترا وفرنسا) عن الاستقلال المصرى مهمة شاقة . فاذا ما ظهرت انجلترا ارتهاياحها لتلك السياسة التى قد تكون من جهة ائبل الاعلى للسياسة التى ينبغى اتباعها فانها تكون قد اقربت نفس السياسة التى كانت تميل اليها فرنسا والتى كان آخر من عمل بها المسيو دى رنج ممثل فرنسا الذى لا يزال العهد به قريبا » .

(١) التيمس بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١

ولعمري ان مثل هذه الاقوال من صحيفة استعمارية انجليزية هو عنوان التشاؤم الصريح ولكن الانسان لا يسهه الا ان يسلم بوجود مسوغ لهذا الشعور فحسبك ثورة تنطوى على الجرأة الشديدة لا تهدد مصالح انجلترا المالية بل تهدد مصالحها السياسية أيضا ومع ذلك فليس ثمت من وسيلة لدفع الاذى وذلك نظرا لموقف فرنسا . وقد كتبت التيمس (١) تقول « ربما تحتم علينا الظروف قريبا أن نسير على المبدأ الذى أساسه ان انجلترا مادامت مهيمنة على الهند فانها لا تستطيع أن ترى مصالحها السياسية في مصر في المقام الثانى » . وهى كلمات تدل على الجرأة ولكنها مع الاسف ذهبت صيحة فى واد لان انجلترا لا يمكنها أن تشتبك فى حرب طاحنة مع العالم كله من أجل مصر فلم يبق أمامها غير أن تذعن للمقادير وتترقب الفرص .

ومع ذلك فقد كانت ثمت بارقة امل ضئيلة أشار السير اوكلاند كلفن وقتئذ اليها فى مذكرة خاصة . ذلك أنه كتب بعد الثورة بعشرة أيام يقول (٢) « أما فيما يختص بالحالة العامة فهى فى نظري أشبه بمجرد هدنة . فالاتفاقية التى توصلنا الى عقدها تفسح لنا الوقت قليلا لنستطلع فيه كنه القوى التى تعمل حولنا وما ينبغى علينا عمله للاستفادة منها أو للقضاء عليها ... فالجيش ثمل بما ناله من ظفر والضباط

(١) التيمس فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) راجع كتاب لورد كرومر الالف الذكر ص ٢٠٦ وما بعدها . ولا توجد هذه الوثيقة بين الأوراق البرلمانية المنشورة ويظهر انه رؤى من الحسكة اخفاءها .

دخل في روعهم أن مهمتهم هي تخليص مصر وانايتها الحرية . أما
الاعيان الذين يوجد منهم الآن في القاهرة عدد عظيم فانهم وان كانوا
قد استباحوا لانفسهم حق المطالبة بتوسيع الحرية المدنية وأنكروا على
الضباط الحق في تقديم العرائض أو التدخل في المسألة - الا أنهم كانوا
لا يقلون عنهم رغبة في الحصول على بعض الحقوق . وتسير الأمور
في طريق التسوية بشكل منظم يدعو الى الإعجاب ولكن يترتب
الأمل في النجاح النهائي على (١) تفرق الجنود الى المراكز
المخصصة لهم (٢) وعلى ما يظهره الاعيان في مطالبهم من روح
الاعتدال (٣) وعلى مهارة الوزراء وحزمهم في سلوكهم مع الجيش
والاعيان ... والى هذه الغاية أريد أن انصرف فأقدم لشريف باشا
النصيحة متى حان وقت المناقشة . وصفوة القول هي أننا نرجو
بالنصيحة التعجيل في تنفيذ الاجراءات الخاصة بالجيش ومناقشة
عرائض الاعيان مناقشة معقولة عسى أن نتوصل الى تحويل هذه
الهدنة الى سلام دائم .

ومن هذا يرى الانسان ان كل ما كان السير او كلند كلفن يؤمله
هو أن تكون العناصر المدنية في الحركة الوطنية أكثر اعتدالا
وأسلس قياداً من الجيش حتى اذا تحقق هذا الامل وأمكن التخلص
من الجيش وقواده امنت عواقب الثورة . وفي الواقع لم يكن ثمت

شئ يستحيل تنفيذه في هذه الخطة فان الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا في الحقيقة يمثلان طبقتين متضادتين مختلفتين عن بعضهما اختلافا شديداً كبيراً. فالأعيان كانوا يمثلون طبقة الاغنياء أصحاب الأراضي الواسعة ومعظمهم من الأتراك أو الجراكسة . أما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين . علي ان شريف باشا نفسه كان رجلاً تركيا من كبار الملاك في مصر وربما كان آخر ما يروق له هو أن يدافع عن حقوق الفلاحين . وفي التاريخ أمثلة عديدة على ثورات يرجع حبوطها الى نفس الطبقات التي رفعت على اكتاف الثورة الى منصة الحكم . ويوجد ما يحمل علي اعتقاد ان يتكرر هذا في مصر . بل ظهرت بوادره فأن شريف باشا أكد فعلاً للسفير اديارد ماليت في يوم ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من ارسال المذكرة السالفة الذكر الى لندن بأنه « ينوى فيما بعد أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وانه يأمل أن هذا المجلس يصبح تدريجياً الممثل الشرعي لحاجات البلاد الداخلية وبهذا مجرد الجيش من الصفة التي انتحلها لنفسه في الحركة الاخيرة (١) . ولعمري ما أبلغ كلمة « انتحلها » هذه ان صح أن شريف باشا نطق بها فعلاً إذ تدل على مبلغ استعداد الناس لتناسي الاسباب التي كانت سبباً الى تبوؤهم منصة الحكم . وفضلاً عن ذلك فانها دلت على فحاشة السير

(١) كتاب الاورد كرومر الانف الذكر ص ٢٠٦ . وقد أخفت حكومة ذلك الوقت هذا المستند أيضاً

أوكلند كلفن في امكان التفريق بين الاعيان والجيش الذي كان الدعامة الحقيقية الوحيدة للثورة (١)

وهكذا لم يسمع انجلترا بعد ان رأت استحالة استعمال الشدة في هذه الظروف الا أن تستقر في مكانها مؤقتاً وترقب ما تأتي به الحوادث مؤملة أن تكون النتيجة خيراً مما كان يتوقعه الانسان من استقرار الحالة السائدة وقتذاك . ولقد كان هذا الامل ضعيفاً بلا ريب كما أن تغلبه في نفسها كان مأساً بكرامتها ولكن ماحيلاتها اذا كان ذلك جهد استطاعتها . ولعمري إنه لموقف لا تجدى معه القوة شيئاً .



(١) ذكر الاورد كرومر في كتابه الانف الذكر هي ١٨٨٨ « انه كان في استطاعة السياسي المحك الاستفادة من ميل الحزبين الى التفرق . فلقد كان أهم ما في الامر أن لا يتحدا

الفصل العاشر

وقفه انجلترا بين السلم والحرب

في خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من سنة ١٨٨١ بدأت الامور في مصر تسير سيرا هادئا كان في ظاهره مطابقا لرغبات السير أوكلند كولفن فلم يبد من عرابي ما يدل على الجنوح الديكتاتورية بل أظهر من أول الامر استعداده للنزول على حكم العقل واتباع رغبات الفريق المدني من القائمين بالحركة الوطنية. فما كادت الثورة تخمد نارها حتى وجه بنفسه دعوة الاعيان يستحضرهم فيها للقاهرة للاتفاق معهم على ما يجب اتخاذه من التدابير الاخرى. ولما تولى شريف باشا رئاسة الوزارة أظهر عرابي رغبته في مغادرة القاهرة بصحبة فرقته تنفيذا لوامر الوزارة السالفة. وقد غادرها بالفعل في يوم ٦ أكتوبر حيث احتشدت الجماهير الخفيرة لوداعه بالمحطة. وقد خطب الناس فتغنى بالثورة السلمية التي قاموا بها وامتدح «مأعماله الجيش الذي يتجه نحو الغاية الوحيدة التي تصبو اليها البلاد الا وهي خير الامة (١)». ولقد حضر الى القاهرة فيما بعد يصحبه من ضباط الاورط الاخرى ضابطان برتبة أميرالاي لمقابلة السير أوكلند كولفن لمقابلة خاصة فكان

(١) راجع كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٥٨ وكتاب بلنت المذكور ص ١٧٠

الكلامه - باعتراف السير ادوارد ماليت نفسه - « وقع حسن في النفوس » وقد أنكر عرابي - كما قرر السير ادوارد ماليت - « وجود أى عداء نحو الاجانب قائلًا إن كل ما عرفه المصريون عن الحرية ومعظم ما نالوه منها إنما يرجع الفضل فيه للاجانب (١) . ولم يخف السير اوكلند كولفن نفسه دهشته المنطوية على السرور لهذه المقابلة فقد كتب يقول « ان ماتركه عرابي في نفسى من الاثر باعتداله في الكلام ورزائته ولهجته السلمية - جعاني أعتقد بأنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه ليس بالرجل العملى (٢) » . وهى حقيقة لا ريب فيها وفى الواقع فان أنصار الاحتلال فيما بعد كانوا هم وخدم الذين تخيلوا أن ذلك الفلاح الساذج والوطنى الغيور ليس الا مشاغبا يرمى الى أن يكون كقيصر . على أن عرابي كان فى الحقيقة - باعتراف كل من عرفه شخصيا - فيلسوفا خياليا أكثر منه جنديا أو ثوريا سواء بنزعته أو عن عقيدة (٣) . نعم كان عرابي قبل كل شىء رجلا خياليا كما لاحظ ذلك السير اوكلند كولفن - ولكنه لم يكن خياليا بالمعنى الذى يقصده الموظف الانجليزى الهندى الماكر بل بالمعنى الاسمى

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٧٢

(٢) راجع كتاب الاورد كرومر السالف الذ كر ص ٢١٠ . أشار مراسل التيمس الاسكندرى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى المطالب التى قدمها عرابي وقتئذ فقال « ان مطالبهم ليست ثورية بحال من الاحوال . على ان كل ما يريدونه هو أن يحل العدل والنظام محل الظلم والاستبداد . وقد وصف عرابي بأنه لسان الحرية العربية الفصيح »

(٣) راجع وصف مستر بلنت له - وكان يعرفه معرفة جيدة - فى كتاب التاريخ السرى ص ١٣٩ و ص ١٤٠ .

الذى يراد به أن يكون زعيم كل ثورة عمليا . ولقد أظهرت الحوادث
فيما بعد أن الرجل لم يكن بحال ما أهلا للعبء الذى ألقاه التاريخ على
عاتقه فى أحوال غريبة . وقد جاء ذلك مؤيدا لرأى عارفيه فيه وهو أنه



لورد غراى

وزير خارجية إنجلترا

كان خيالها عظيم الثقة بالناس لا مأرب له عدا خدمة بلاده ولكنه لم
يكن مثال العمل ومضاء العزيمة .

علي أنه برهن فى ظرفين آخرين علي أنه ليس بذلك المشاغب

الخطر الذي مـلاً نفس السير اوكلند كولفن رعباً في الماضي . فمـند
ماصدر الامر العالى الخديو « بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد اشـته
الخلاف بين شريف باشا وعرابى فقد أراد الاول أن يكون انعقاد
المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون سنة ١٨٦٦ بينما أصر
الثانى على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى
الاشهر الاخيرة من حكم اسماعيل باشا ولكنه لم يعتمد بسبب خلع
الخديو . وهذا القانون أكثر ديمقراطية من الاول . ولا جدال أن فى
الحق كان بجانب عرابى . فقد كان عدلاً ان يستأنف النظام الجديد
الذى قرره ثورة ٩ سبتمبر السير بالانظمة السياسية من النقطة التى
وقفت عندها بسبب تدخل أوربا العنيف . وقد ناضل عرابى عن رأيه
أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الاعيان . ومع ذلك فان شريف
لما أبى التحول عن رأيه . عملاً بوصية السير اوكلند كولفن . وهذا
فعلاً بالاستقالة لم يمثل عرابى دور الديكتاتور بان التلجأ الى حكم القوة بل
رضخ فى النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ (١)

أما الطرف الثانى فكان وقت تقرير اعتمادات الجيش فى سنة
١٨٨٢ . افان الخديو كان قد وعد فى ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠
وقد رأى محمود سامى — ناظر الحربية ان تلك الزيادة تتكلف ٦٠٠.٠٠٠ جنيه
فعارض السير اوكلند كولفن محتجاً بأن حالة الخزانة لا تسمح بأكثر

من ٥٢٢.٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كاف لا يبلغ عدد الجيش الى ١٥٠.٠٠٠
وتلا ذلك نزاع طويل ينطوى على الخطر بين ادارة المراقبة والجيش.
لو أن عرابي كان حقيقة يريد أن يلعب دور الديكتاتور لانتهمز تلك
ففرصة وأصر على رأيه لاسيما ان الجيش كان سنده الوحيد فضلا عن
النه كان عماد الثورة . الا أنه عدل عن رأيه بعد مفاوضات طويلة
أتملة على أمل ان يسدد ذلك العجز بالاقتصاد في جهات أخرى (١)

ثم ان العناصر المدنية في الحركة الوطنية أظهرت بشكل لا يمارى
فيه استعدادها لانتهاج طريق الاعتدال . وقد توفر شريف باشا في
خلال فصل الخريف على وضع القانون النظامي الذي تحدد به سلطة
البرلمان واعتزم عرضه على مجلس النواب عند انعقاده في أواخر
ديسمبر . وبعد استشارات عديدة بينه وبين المراقبة قرر أن لا تناول
اختصاصات البرلمان البحث في الاتاوة المفروضة للباب العالي ولا في
الدين العام وجميع ديون الخزانة مما ترتب على قانون التصفية أو العقود
الدولية الأخرى . فلم يسمح لممثلي الأمة بمناقشة هذه المسائل بل تقرر
تركها بتاتا للمراقبين وللوزارة . وقد رخص للبرلمان بأبداء رأيه في
الابواب الأخرى من الميزانية بدون أخذ الاقتراع . أما فيما يختص
بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق

(١) راجع نفس كتاب بلغت ص ١٧٧ . فقد كان مستر بلنت نفسه وسطه باقي المفاوضات
السراوكلند كولفن وعرابي.

اعطاء صوت قاطع فيها بمعنى أن القوانين أو الضرائب الجديدة لا تصبح نافذة مما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم تكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه بل كانت هذه من اختصاص النظار وحدهم وهم ضلّاعن ذلك لم يكونوا مسؤولين مسئولية تامة أمام البرلمان (١) .

ذلك كان مشروع دستور شريف باشا ومنه نرى أنه كان غاية في الاعتدال . بل ان اعتداله كان بمثابة تنازل الامة عن حكم نفسها بنفسها وهو أهم ما أحرزته الثورة التي لم تخمد بعد . اذ كيف تستطيع أن تحكم أمة من الامم متى نفسها حرمت من كل سيطرة على مالية البلاد ؟ بل إن مجلس الدوما الروسي نفسه وهو أقرب مجالس العالم النيابية الى الوهم يسيطر فعلا على قسم كبير من الميزانية فلا ينفذ الا بعد موافقة المجلس عليه اما في الحالة التي نحن بصددناها فقد اريد اخراج نصف الميزانية جملة من اختصاص البرلمان مع جعل رأيه استشاريا فقط في النصف الثاني . فلا عجب اذا تدمر من هذا الترتيب الفريق الاكبر من المصلحين وطالبوا أن تكون للبرلمان السيطرة التامة على قسم الميزانية الذي لم يخصص لسداد الدين العام أو لاستيفاء التعميدات الدولية الاخرى على الاقل . . ومع ذلك فتعلم يبد من ذلك الفريق ما يدل على أنه متشبهت برأيه هذا تشبها صحيحا . وقد قال بهذه

(١) التيمس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

المناسبة الشيخ محمد عبده أحد كبار الزعماء الوطنيين «لقد لبثنا مئات السنين في انتظار حريتنا. ففي وسعنا انتظار بضعة أشهر أخرى» (١) أى ان المسألة كانت في الحقيقة مسألة مصابرة يصحبها شيء من المساومة من الجانبين لذلك كان يؤمل الوصول في النهاية الى تسوية ودية .

ولقد كان كل شيء يدل على اتجاه الامور في سبيل حل الازمة حلاً مرضياً كما خطر للسير اوكلند كولفن . وفي ٤ أكتوبر عاد مسيو دي سانت هيلير الى محادثة اللورد ليونز السفير البريطاني في باريس في استصواب ارسال قائدين لمصر « ليكون لهما في الجيش نفس المركز الذي للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » (٢) ولكن اللورد غرانفيل كان الآن أقل ميلاً منه في أى زمن سابق لسماع مثل هذه الاقتراحات فلم يحر جواباً بل أكد لموزورس باشا السفير التركى في لندن في حديثه معه في اليوم نفسه « بأننا بقطع النظر عما هو دائر من الاشاعات لا نرغب بالمرّة في القيام بأجراءات ما ترمى الى الاحتلال الانجليزى أو ضم مصر اليها - ومن باب اولى لا نرغب في أن تحتلها دولة أخرى أو تضمها اليها » (٣) على أنه حدث وقتئذ حادث كان كافياً لبيان هذه الاماني الكبيرة التي كانت الحكومة البريطانية تمنى نفسها بها لحل الازمة حلاً « مرضياً »

(١) راجع كتاب بلنت الانف الذكر ص ١٨٠

(٢) « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٠

فان السلطان - مع أنه طلب اليه ألا يتدخل في الازمة - زين له أن أن يرسل الى مصر مندوبين للمحافظة على مالباب العالي من حقوق السيادة . فما كاد المندوبان تظاً أقدامهما أرض الاسكندرية حتي خطا لورد غرانفيل نفسه - وكان يخلق به أن يعتبر الحادث محققاً لا ثمينة - الخطوة الاولى بأن اقترح على فرنسا الاحتجاج على عمل السلطان وذلك بأن يقدم السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي « مذكرة مشتركة الى الخديو وشريف باشا مغزاها أن لديهما تعليمات تنص على بان يقدموا لحكومة سمو الخديو ما تريده من المساعدة للاحتفاظ استقلال مصر الداخلي كما حددته الفرمانات الشاهانية »

بل ذهب لورد غرانفيل الى أبعد من هذا . ففي ٢٥ سبتمبر أي بعد عودته من الاستمارة اقترح السير ادوارد ماليت على حكومته بمناسبة ما كانت عليه الاحوال عقب الثورة مباشرة أن ترسل بارجة حربية لترايط في مياه الاسكندرية خلال فصل الشتاء « لتخفيف وطأة ما يشعر به الاوريون في القاهرة والاسكندرية من الفزع لعدم وجود مكان مأمون يلتجئون اليه وقت حدوث قلاقل » . ولم يكن هذا طبعاً سوى مجرد تلميح ولكن بطريقة سياسية الى استصواب إيجاد وسائل الدفاع الكافية على مقربة من محل الحوادث للتدخل في الامر اذا جد جد الثورة مرة أخرى . ولم يفت هذا التلميح اللورد غرانفيل ففي نفس الوقت الذي قدم فيه اقتراحه السابق الى سانت هيلير « لصيانة

استقلال مصر الداخلي من الاختلاس الذي يحاوله السلطان اقترح
أيضاً أن ترسل كل من الدولتين بارجة حربية لتخفيف « وطأة الفزع »
وقد ابتهج المسيو ذي سانت هيلير أيما ابتهاج بسنوح تلك الفرصة
لتحقيق فكرة العمل المشترك ومن ثم صدرت الاوامر للبارجتين
بالسفر الى الاسكندرية . وسرعان ما ظهر تأثير ذلك التصرف . فان
الجمهور في القاهرة وفي الاستانة فزع أيما فزع وجعل الناس بعد ما
رأوه من البرقيات المقلقة الواردة من العاصمتين يتساءلون عن
معنى تلك المظاهرة البحرية الفجائية . وقد أبرق السير ادوارد
ماليت متناسيا نصيبه من المسئولية الى اللورد غرانفيل يسأله
كيف يفسر للخديو ورجال الحركة الوطنية هذا العمل
المدائي الذي لا مسوغ له . وهنا وجد اللورد غرانفيل نفسه
في ورطة فقد كان حسب لتأثير المظاهرة في الاستانة حساباً
أكبر من تأثيرها في القاهرة . لان سياسته الاخيرة كانت
تقضي بقدر الاستطاعة بعدم إثارة وساوس المصريين . ومالبت
أن اقترح اللورد دوفرين اقتراحاً أخرجه من ورطته ويتلخص
في ابلاغ السلطان أن سحب البارجتين يتوقف على إعادة
مندوبيه الى الاستانة . فقبل الاقتراح وفي عشية وصول البارجتين
أضطر المندوبان الى أن يستأنفا السفر عائدين ادراجهما الى سيدهما

قبل أن يفعل شيئاً يستحق الذكر . ثم ما لبث أن عادت البارجتان (١) الى محطتيهما البحريتين ولم يكن قد مضى على وصولهما الى مياه الاسكندرية اربع وعشرون ساعة .

وان هذا الحادث ليفضح السياسة التي كان يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وقتذاك في أقبح مظاهرها وانه ليدلك في الوقت نفسه على أن السياسة التي كان ينتهجها القوم وقتئذ هي أن يتركوا حبل الحوادث في مصر على الغارب دون أن يتدخل أحد فيها أملا في أن يتمكن رجال من أمثال السير ادوارد ماليت والسير أوكلند من تحويل الثورة في اتجاه غير مؤذ وقد حان الوقت الذي بلغ فيه الرضا عن الحالة مبلغا كبيرا الى حد أن صار يتغني به القوم صراحة وأن يؤكّدوا لمن عسى أن يهمهم ذلك التوكيد - انهم لو واطبوا على السير كما بدأوا فلا يلبث أن يتحول ذلك الرضا الى فعل الخير حتما . وفي ٤ نوفمبر سطر اللورد غرانفيل الى السير ادوارد ماليت تلك الرسالة التي أصبحت منذ ذلك الحين أشهر من نار على علم . فقد أشار اللورد فيها الى ثورة ٩ سبتمبر واستبدال وزارة رياض بوزارة وطنية فقال (٢) « انك تقول انه كان ثمت اعتقاد عام بأن رياضاً كان يعتمد على تأييد انجليترا الخصاص وان الخديو لم يستبقه في الوزارة الا تفاديا من اغضاب حكومة جلالة

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٥٧ - ٥٩
(٢) المصدر نفسه رقم ١ (١٨٨٢)

الملكة . ولكن ينبغي أن يفهم المصريون حق الفهم أن إنجلترا لا تبقى قيام
وزارة مشايعة لها لأن حكومة جلالة الملكة تعتقد أن وزارة كهذه لا تقوم
الأعلى تأييد إحدى الدول الأجنبية أو على ملاحدة المعتمدين السياسيين
الأجانب من النفوذ الشخصي لا محالة مخففة على السواء في خدمة بلادها
وخدمة الدولة الأجنبية التي نطن أنها قائمة لخدمة مصالحها « وأن حكومة
إنجلترا لتناقض اسمي تقاليد التاريخ الوطني أن هي رغبت في أن تقييد الحرية أو
تعبث بالأنظمة التي هي وليدة تلك الحرية ... أن الظرف الوحيد الذي نجد
فيه أنفسنا مضطرين إلى العدول عن تلك الخطة هو أن تضرب الفوضى
أظناها في مصر » . ولعل القاريء الذي مشى معنا إلى هذه النقطة من
الحكاية يلاحظ أن كل كلمة وردت في تلك الرسالة تفاق لا مثيل له .
فإن رغبة إنجلترا ليست في حادث إسقاط وزارة رياض القريبية العهد فقط بل
في كافة الأحوال . منذ أن عزل المفتش لأفساح الطريق لا تفاقية غوشن جوير
وانصرفت إلى تشكيل وزارة « حزبية » خاضعة لا وأمر حملة القراطيس
متفذة لما ربههم السياسية . وبدلاً من أن تتعاشى العبت « بالحرية المصرية
والمعاهدة التي هي وليدتها » لعبت دوراً كبيراً في خلع الخديو انتقاماً منه
لعزله وزارة ولسن واستبدالها بوزارة وطنية مسؤولة أمام البرلمان
سم لا تنس أن إنجلترا ساعدت على فرض رقابة سياسية على الإدارة المصرية .
ما ثورة ٩ سبتمبر فلا يرجع الفضل في نجاحها إلى أي تقصير من جانب
الحكومة البريطانية فقد نصبح معتمداها بقتل الثوار رمياً بالرصاص ولم

يسلمها بالامر الواقع الا باعتباره « كهيئة » يستأنفون بعدها تنظيم تدابير أخرى . ولعمري ان تاريخ مصر بأسره منذ عام ١٨٧٦ لدليل ناطق على نفاق ماخطه اللورد غرانفيل في رسالته واحسب ان كل ما لا قوله هذه من قيمة انها بمثابة اعلان بان انجلترا من الآن فصاعدا على الاقل ، ستجتنب العبث بالوزارة الوطنية مادامت سائرة في السبيل الذي لا يؤدي الى تكرار « حالة الفوضى » أو بعبارة اوضح مادامت ملتزمة الصمت ومتوخية الاعتدال وقابضة بيد من حديد على ناصية الجيش الثائر واحسب ان مما يدعو الى العجب ان تنقلب الحسنات سيئات اذالم يتوفر حسن النية . ففي النصف الاول من شهر ديسمبر تقلد المسيو ايون غامبيتا وزارة الخارجية بدلا من بارتليمي سانت هيلير فبادر من فوره الى استئناف المفاوضات التي قطعها سلفه والتي كانت غايتها التدخل في شؤون مصر . وكان غامبيتا يقدر تماما ما يترتب من العواقب الوخيمة على انهيار سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التي تكاثفت الحكومتان على العمل بها ففي ١٤ ديسمبر فاتح اللورد ليونز لافتا نظره الى قرب انعقاد مجلس الاعيان (١) واستحالة التكهن بما يقر عليه رأيهم . فقد تسود بينهم روح الاعتدال فيعملون على توطيد سلطة الخديو وقد ينضمون الى الجيش ويصرون على اللطالبة بمشروعات الحزب الوطني المعادية للاجانب . لابل قد يقرون او يطلبون تدخل السلطان ضد انجلترا وفرنسا . فهلا

يحسن ان تستشير كلتا الحكومتين الاخرى فيما ينبغي ان تعملاه
بالاشتراك فيما بينهما لو وقع ما يحتمل حدوثه من الحوادث ؟ الى ان قال
« فاول وأهم شيء هو ان لا تكون الحكومتان على اتحاد فقط بل ان تظهر
اتحادهما ذلك بشكل لا يدع للشك سبيلا في نفوس اصدقائهما في مصر » .
وفضلا عن ذلك قد كان من الالهمية بمكان ان تقوى سلطة وفاق باشا « وان
نزيده ثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وان نبث في نفسه روح الثبات والنشاط .
واخيرا يستصوب قطع الطريق على الدسائس في الاستانة وافهام
الباب العالي انه لا يمكن الصبر على اى تدخل لامسوغ له من جهته » .
ثم مرت أربعة أيام قبل ان يرد اللورد غرانفيل على هذا الاقتراح
الذي يعتبر طبيعيا في نظر الفرنسيين وان كان الانجليز يعدونه غير ذلك .
وفي نفس هذا الوقت كان عرابي يساوم المراقبين في اعتمادات الجيش
وكانت الصحف البريطانية حافلة بالاشاعات المقلقة عن الحالة في مصر .
فقد قيل ان وزارة شريف وشيكة السقوط وان محمود سامي سيعين بدلا
من شريف وان عرابي قد وطد عزمه على القيام بثورة ثانية (١) ان لم يوافقه
المجاس على ماطلبه من زيادة اعتمادات الجيش وابلاغها الى نهايتها العظمي
وكانت هذه كلها مجرد تهويلات ملفقة ولكن اللورد غرانفيل اعارها
اهتمامه . فما كاد يقف على اقتراح غامبتيا حتى رأي ان واجبه ان يستفسر
من السير ادوارد ماليت عن حقيقة الحالة . وكان رد المعتمد البريطاني

باعثا على أشد الاسف . فانه شرح حقيقة مطلب عرابي ولكنه سخر من احتمال استقالة شريف وتعيين محمود سامي في مكانه الى ان قال « ان المعروف ان لشريف باشا نفوذا كبيرا في البلاد بحيث لا يحتمل ان يفكر الضباط في خلعهم بالوسائل العنيفة وفضلا عن ذلك لا أخالهم الاعارفين الآن ان مثل ذلك العمل يؤدي حتما الى التدخل » (١) . وربما كان ذلك صحيحا وان كانت الفقرة الثانية تتنافى مع التأكيدي الذي اعطته انجلترا اخيرا بانها لا تريد وزارة حزبية ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت في ابداء رأيه ملاحظا ان « الحالة العامة لا يمكن مع كل تلك الاعتبارات ان يقال انها باعثة على الرضا . ثم ان عرابي موجود في القاهرة لزيارة قرينته المريضة في الظاهر واسكنه في الحقيقة لمقابلة الاعيان وقت افتتاح المجلس » . وختم السير ماليت رسالته قائلا « ومن المشكوك فيه كثيرا ان يستطيع شريف او يقبل طويلا ان يكون رئيسا للحكومة مادام عرابي متمسكا بتمثيل دور المتصرف في مستقبل البلاد » . ولا ريب في أن هذه الرسالة كتبت تحت تأثير المتاعب المؤقتة التي نجمت عن مسألة اعتمادات الجيش ولكن وصولها الى يدي اللورد غرانفيل في نفس الوقت الذي كان يفكر فيه في وضع الرد على اقتراح غامبتيا كان له اثر فعال . فقد خطر الآن لاورد غرانفيل ان ترسل الحكومتان المختصتان اذارا للوطنيين يكون بمثابة تأكيد للفقرة الختامية في رسالتهما

المؤرخة في ٤ نوفمبر . وفي اليوم التالي ارسل الى اللورد ليونز يقول « ان حكومة جلالة الملكة توافق تماما على ان الوقت قد حان لان تتناقش الحكومتان في الخطة التي يحسن بهما اتباعها » (١) ولقد كان هذاردا موبقا ومما يظهره بمظهر السخف بنوع خاص ان السير ادوارد ماليت اصبح بعد يومين ثنين يستطيع ان يخبر رئيسه بأن مسألة اعتمادات الجيش سويت تسوية مرضية باذعان عرابي لمطالب المراقبين . ولكن كان الوقت قد ازف واصبح النكوص مستحيلا . وفي ٢٤ ديسمبر جرت محادثة ثانية بين لورد ليونز ومسيو غامبيا رأي الثاني في خلالها « ان خير وسيلة لمنع وقوع فتن جديدة في مصر هو ان تعلن فرنسا وانجلترا في صراحة تامة انهما مصمماتان على ان لا تسكتا عليها » واقترح ارسال مذكرة تشبه المذكرة السابقة على ان تكتب بلهجة خاصة « يستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف توفيق باشا وتثييط لعزائم المهيجين » (٢) . فاقر اللورد غرانفيل ذلك الاقتراح وفي ٣١ ديسمبر بعث اليه لورد ليونز بصورة المذكرة المشتركة التي سطرها غامبيا لارسالها الى معتمدى الدولتين في القاهرة ورفعها للخديو والوزارة . وقد جاء فيها « ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تعتبران بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها في

(١) مصر رقم ٥ (١٨٧٢) ص ٢٥

(٢) « المصدر نفسه »

الفرمانات الشاهانية والمعترف بها من الحكومتين المذكورتين. كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لان يكفل النظام وينعش رخاء مصر العام وهو ما تهتم له كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء » ثم استرسلت فقالت « ان الحكومتين المذكورتين نظرا لتصميمهما على التضامن في مقاومة كل ما يدعو الى حدوث ارتباكات سواء في الداخل او في الخارج مما قد يهدد نظام الامور في مصر لا يخالجهما ريب في ان جهرهما رسميا بما تنويانه في ذلك الصدد سيؤدي الى تلافي الاخطار التي قد تعرض لها حكومة الخديو والتي ستقاومها انجلترا وفرنسا معا حتما . » ثم ختمت المذكورة « بأن الحكومتين المذكورتين على يقين من أن سموه سيستمد من هذا التأكيـد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شؤون شعبه » (١)

وقلما يتصور الانسان مذكرة أشد خبثا من هذه . فهذا التدخل الذي لامسوع له في ذلك الظرف الخاص كان في نفسه بمثابة استعزاز لا سبيل الى احتمالـه وكان المراد منه على ما يظهر تذكير الامة المصرية ان مجهوداتها لتوطيد أسس الحكم الذاتي بلغت ما بلغت يجب ان تظل تحت اشراف هاتين الدولتين الغريبتين الواقفتين لها بالمرصاد المتفحزتين للوثبة عليها عند سنوح الفرصة للملازمة . ثم ان تشرق المذكورة وعنايتها الغريبة بسلطة الخديو مع انه ما يتعرض لها انسان وتلميحها لارتباكات

غامضة « داخلية أو خارجية » ستقاومها الحكومتان - كل ذلك كان بمثابة تحريض مباشر للخديو ليحاول قلب الحكومة فيحل مجلس النواب ويعيد الاوتقراطية السابقة « كما تنص عليها الفرمانات الشاهانية » ولقد كانت هذه المذكرة مناقضة تماما لرسالة اللورد غرانفيل في ٤ نوفمبر فان هذه اشارت الى وجود « حالة فوضوية فقط وكان نصها عليها بطريق الخدس والتخمين البعيد في حين انها ياركت في النظام الجديد وأسبغت عليه حلة دعواتها الصالحة . ثم ان المذكرة ناقضت أيضا مشورة السير ادوارد ماليت نفسه فانه بعد ان زال عنه ما اعتراه من الفزع منذ بضعة أيام كتب الى اللورد غرانفيل في ٣٠ ديسمبر يخبره « انه ليس من الصواب في شيء ان نشجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » اذ ان مقاومة المجلس تلقى مصر في احضان الباب العالي وتقوى نفوذ الحزب العنسكري وتضعف ما نستفيد به لان من النفوذ باخذنا بناصر الاصلاح المعتدل (١)

وقد يخطر للانسان ان اللورد غرانفيل لا يمكن ان يصادق على مثل تلك المذكرة في الظروف التي بينهاها ومع ذلك رأينا في نفس اليوم الذي تسلم فيه صورتها من اللورد ليونز تسلم أيضا مذكرة مطولة

« ١ » لورد كرومر الكتاب السالف الذكر المجلد الاول، ص ٢١٨ لم تظهر هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية التي نشرت

من السير أو كلند كولفن أسهب فيها ذلك السيد في وصف ما يتعرض له المراقبة الأجنبية من الاخطار متى أصبح للمجاس رأى قاطع في بعض أبواب الميزانية كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الأجانب العديدون اذا امتدت الرقابة الدستورية الى الادارة ثم بين خطته فقال « يرى من هذا ان الخطة التي اقترح اتباعها هي ان تعترف الدولة على لسان وكلائها السياسيين في هذا الوقت العصيب الذي أخذت فيه مصر تنظم ادارتها الداخلية اعترافا صريحا حازما بالمصالح المادية التي لها في الادارة المصرية والتي تنوى استبقائها وأن تترك المصريين بعد ذلك احرارا في وضع ما يشاؤون من الخطط لحكومتهم الداخلية مادامت هذه الخطط لا تتعارض مع المركز الذي نالته الدول ». ثم أورد زهما هو خاية القحة مما يدل اوضح دلالة على مقدار ما أصاب مركز مصر الدولي من جراء سن نظام المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٩ - فقال « وفي الواقع فان الادارة المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية . فاذا لم يكن في نية الدول ان تعدل نصيبها فلا أقل من ان تعززه في الحال وتقويه لاسيما ان المصريين الآن في حالة انتقال وتطور فان الدول بطبيعة الحال لا يسمها ان تقف وقفة المتفرج تاركة الامور تبعت وتقرر بدون رأيها فاذا لم يكن الامر جليا واضحا من مبدئه فلامفر من حدوث كثير من سوء التفاهم فيما بعد وهذا في رأيي يكون أشد تكديرا لعلاقاتنا بالمصريين مما لو اعلنت الدول

نياتها بطريقة رسمية وقد أصبح المجلس على وشك الانعقاد (١)
ومن هنا يتبين للإنسان أن مذكرة السير أوكلاند كولفن هذه
الملوثة خبثا ومكرا والتي وردت في فقرتها الأخيرة من افتيات وخيم
العاقبة كمادات الحوادث على ذلك فيما بعد هي التي دفعت اللورد غرانفيل
إلى قبول مذكرة غامبيتا التي ناقض فيها ما صرح به أخيرا وتحتم على إنجلترا
أن تشترك مع فرنسا اشتراكا تدعوها تقاليدھا السياسية إلى تجنبه. وكل
ما تمسك به اللورد من التحفظ عند موافقته على إرسال المذكرة في
٦ يناير هو أن الحكومة البريطانية «لا تعتبر نفسها مقيدة بهذه المذكرة
وباتباع خطة عمل معينة إذا تبين أن العمل لا يفي عنه» وقد اغتبط
غامبيتا بهذا الفوز وأجاب «مبتهجا» بأن هذا تحفظ تشاركه فيه
الحكومة الفرنسية. (٢)

على أن المؤرخين كثيرا ما اشبهوا اللورد غرانفيل لوما وتمنيفا
لموافقته على تلك المذكرة لالائها آذت مصر بل لأنها سببت ضررا
مزدوجا. لمصالح إنجلترا ولأنها قيدت إنجلترا مرة أخرى بوجوب
الاشتراك في العمل مع فرنسا وثانيا لأنها عرقلت نمو الحزب الوطني
نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة ولعمري لقد
كان اللائون على حق في هذا. فإن المذكرة يوم سلمت في القاهرة
في ٨ يناير وقعت وقوع الصاعقة فلقد كانت الحالة وقتئذ على النقيض

(١) لورد كرومر الكتاب الالف الذكر ص ٢١٨-٢٢٠ وهذه الوثيقة حفظتها حكومة ذلك الوقت

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٦٥

مما وصفها السير اوكلند كوالفن في مذكرته فقد افتتح الخديو المجلس في ٢٦ ديسمبر ثم ان سروره مما أجاب به رئيس المجلس سلطان باشا واحد كبار الاعضاء كان عظيما الى حد جعل السير ادوارد ماليت يقول في تقريره الذي أرسله بعد ذلك بايام «حادثت الخديو يوم ٣١ الماضي فوجدت سموه لأول مرة منذ عودتي في سبتمبر مسرورا ينظر الى الحالة بتفاؤل تام . وقد تكلم بكثير من الارتياح عن نزعة الاعضاء . المتعدلة وقال انه يعتقد أن البلاد ستأخذ بأسباب التقدم الآن ، (١) نعم كانت لاتزال نقطة الخلاف الرئيسية وهي الخاصة بموقف المجلس حيال الميزانية باقية فقد كان عدد كثير من الاعيان لا يزال يطالب بأن يكون للمجلس القول الفاصل في الجزء الذي لاعلاقة له بالدين العام . ولم يكتم مايدعو الى اليأس من تسوية هذا النزاع تسوية مرضية بدليل أن وكالة روتر أذاعت بين الجمهور في نفس المساء الذي سلمت فيه المذكرة المشتركة «أنه لا ينتظر أن يصر المجلس على طلبه » . (٢) ومع ذلك فان تسليم المذكرة قد غير كل ذلك بسرعة البرق . فلقد كتب السير ادوارد ماليت الى رئيسه في ٩ يناير يخبره «ان المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة » ثم زاد على ذلك قوله «لقد كان كل شيء سائرا على ما نهوى وكانت إنجلترا تعتبر الصديقة الصدوقة حامية البلاد . أما الآن فيظن الناس هنا ان إنجلترا قد انضمت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٢

(٢) راجع التيمس ٨ يناير سنة ١٨٨٢

نهائياً الى فرنسا وان فرنسا - لاعتبارات تتعاق بالحملة التونسية - قد عقدت نيّتها على التدخل في مصر . » (١) أما الاشارة الى الحملة التونسية التي كانت فرنسا مشتبكة فيها وقتذاك فينبغي أن يحمل معناها على ان فرنسا كان يظن أنها تخشى أن يؤدي عطف العالم الاسلامي على التونسيين الى قيام حركة من حركات الجامعة الاسلامية ثم الى وقوع الحرب بين الهلال والصليب . بيد أن غامبيتا كان رجلاً عملياً لا تخيفه أمثال هذه الاوهام والخيالات . ومع ذلك من الجائز أن كثيراً من المصريين ظنوه خائفاً وعزوا عمله في التدخل الاخير الى ذلك الباعث .

ولقد أكد لنا المستر بلنت - وكان وقتئذ في القاهرة - أن السير ادوارد ماليت دهش لاصدار المذكرة المشتركة (٢) . فـ هذا الرجل الذي كان قد نصح من قبل « بأن لا يشجع الخديو على التطلم لمعونتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » وجد نفسه الآن بغتة وجهاً لوجه أمام دعوة صريحة الى توفيق بأن يتلاعب بالدستور . ولطالما حاول عبثاً أن يؤكد للزعماء الوطنيين عن طريق

(١) كتاب لورد كرومر السالف الذكر . المجلد الاول ص ٢٢٨ . وقد أعرب السير ادوارد ماليت عدة مرات عن اراء مشابهة لهذا الرأي والى كل ذلك ظل مكتوماً (راجع بلنت الكتاب السالف الذكر ص ١٨٨) واسكن اللورد كرومر كن يعرف خفايا وزارة الخارجية فاقتطف هذه الوثيقة وغيرها مما أثبتناه هنا . وهو مثال متمتع لاوسائل التي تلجأ اليها السياسة المصرية للتأثير في الرأي العام ولا ندري كم وثيقة ناقصة يثر عليها الانسان لو أن هذه الميزة التي تتمتع بها لورد كرومر سمح بان يتمتع بها غيره ممن لا يهمهم ستر مساريه وزارة الاحرار وقتئذ .

(٢) راجع كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٨٨



اسماعيل باشا المفتش

مستتر باننت « أن معنى المذكرة كما تفهمها الحكومة البريطانية هو أن الحكومة الانجليزية لاتسمح بأى تدخل من جهة السلطات فى شؤون مصر كما أنها لاتسمح أيضا للعديد أن ينكث بوعوده أو يعاكس البرلمان ، وقد أجاب هرابى على هذا الهذيان والقناص بقوله « لاجدال فى أن السير ادوارد ماليت يعقد حقيقة أننا أطفال لاتفهم معنى الالفاظ » (١) . ان الزعماء الوطنيين فهموا تماما أن المذكرة اريد بها ان تكون ضربا من ضروب الحرب على طالبي الاصلاحات الدستورية الحقيقية التى تضم حداً لسفه رجال الادارة الاوربيين وكانت نتيجتها النتيجة الطبيعية فى أمثال هذه الظروف اذا انضمت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب الفريق المتطرف (٢) . وفى ١٠ يناير كتب السير ادوارد ماليت يقول « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما حدث بيد ان أثره فى الوقت الحاضر أنه وثق عرا الاتحاد بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس وجعل من هذه القوات الثلاث المتحدة وحدة تقف موقف المعارض لانجلترا وفرنسا وجعلها أشد شعورا منها فيما مضى بأن فى الرابطة التى بين مصر والإمبراطورية التركية ضمانا لايسمها الا أن تتمسك به أشد تمسك لتأمن على نفسها » (٣) .

وهو تطور لم يحسب السير اوكلند كولفن حسابه بالمرة فالقارىء

(١) كتاب بلغت السالف الذكر ص ١٨٩

(٢) فى كتاب بلغت المذكور ص ١٩٠ يوجد وصف بليغ للتأثير الذى أحدثته المذكرة

(٣) الكتاب السالف الذكر للورد كرومر المجلد الاول ص ٢٢٩

يذكر انه أكد لورد غرانفيل « بأنه اذا لم يكن الامر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدي ذلك الى كثير من سوء التفاهم الذي يكون أشد تكديراً لعلاقتنا بالمصريين فيما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية » وقد أدرك لورد غرانفيل الآن الخطأ الكبير الذي ارتكبه باصنائه الى نصيحة المراقب الانجليزي فاقترح - بناء على ارشاد السير ادوارد ماليت وشريف باشا - على غامبيتا ارسال « برقية مفسرة للسير ادوارد ماليت مفزاها أن المذكرة الثنائية قد اسيء فهمها » . ولكن غامبيتا عارض في ذلك وقد أبقى اللورد ليونز يقول « ان غامبيتا يعتقد تماماً أن ارسال أى تفسير للمذكرة الثنائية عمل غير صائب بالمرّة » ومن ثم أهملت المسألة (١) .

فبغلطة طائشة واحدة أفسد لورد غرانفيل اللعبة التي ظهرت زمناً ما أنها كانت تقلل ما يتهدد المطامع الانجليزية في مصر من الاخطار .

أما أنه لم يتدبر فيما يترتب على عمله من العواقب فهو ما نسلم به بدليل ما حدث في اليوم الذي أرسلت فيه المذكرة المشتركة . ففي هذا اليوم زاره موصورس باشا مستفهماً عن مبلغ نصيب الاشاعات المتواترة عن نيات الدولتين من الصحة . فأرسل له لورد غرانفيل نص المذكرة واحاله على رسالته المؤرخة في ٤ نوفمبر مؤكداً « اننا متمسكون

(١) الكتاب السالف الذكر لورد كرومر ص ٢٨٧

تمام التمسك به - هذا البرنامج (الموضح في الرسالة) وبما جاء فيها من
انكار كل مطمع لنا في مصر « كذلك أنكر » ما أشاعته الصحف من
أن الحكومة الفرنسية اقترحت أن يوعد الخديو بالعمونة المادية أو أننا



الامير الالى زميل عرابي على فهمي

قبلنا هذا الاقتراح» (١) ولما كانت هذه التأكيدات تناقض ما في
المذكرة التي بيد موصوروس باشا تناقضاً تاماً فلا يسعنا الا أن نقول
ان اللورد غرانفيل لم يكن يفقه حقيقة عمله الاخير. وقد يظهر ذلك قريباً

ولكنه كان طبيعياً لان الدولتين كانت قد تدخلتا كثيراً في شؤون مصر في الماضي بحيث أصبح كل زيادة أو نقص في التدخل لقيمة له الآن في نظرها وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدتها لم تكن في الواقع سوى انتحال للسلطة لا يمكن أن يسوغ في حالة أية دولة مستقلة غير مصر . والحق أن مصر كانت عبارة عن « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل - مالم يصل الامر الى الضم والاحتلال الفعلي - كان ينظر اليها كما ينظر الى الاشياء المتكافئة في المشروعات والقيمة .

ومما يجدر ذكره ان الباب العالي لم يرضه تفسير لورد غرانفيل المطمئن للنفوس فأرسل منشوراً الى الدول العظمى احتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا . وكان رد الدول خطيراً اذ قالت « انها ترى ان الحالة الحاضرة (في مصر) لا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة » (١) . فهذه الكلمات التي لم ينقضها أحد والتي أقرتها إنجلترا وتبنتها تمام الاقرار لجديرة بالذكر اذ تبين حقيقة الموقف الذي اتخذته إنجلترا لنفسها باحتلال مصر من وجهة نظر القانون الدولي .



الفصل الحادي عشر

دسائس التدخل

كان اول مظهر محسوس لانضمام شقى الحزب الوطنى على اثر نشر المذكرة المشتركة- وقوف مجلس الاعيان موقف المعارضة الشديدة ازاء القانون الاساسى الذى قدمه شريف باشا وخاصة ما كان يتعلق منه بالميزانية . وقد اعلنت وكالة روتر بهذه المناسبةية (١) « ان المذكرة المشتركة كانت بلا ريب سبباً فى تحول مجلس النواب عن المسائلة للحكومة » وكتب أيضاً السير ادوارد ماليت مشيراً الى الخلاف الذى نشأ حول مراقبة الميزانية فقال « لقد سنحت الفرصة لحسن التفاهم ولكنها قد ضاعت الآن » (٢) فان المجلس قرربالاجماع ان لا يقبل للقانون الاساسى كما وضعه شريف بل ان يتولى هو وضع مشروع من عنده ينص فيما ينص عليه على ان يكون للمجلس حق مراقبة أبواب الميزانية التى لم تخصص لسداد الدين العام . فلما علم اللورد غرانفيل بذلك اجاب فى الحال « بان حكومة جلالة الملكة لا تريد ان تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمية من معالجة الميزانية، بل تريد ان يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين

(١) التيمس فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٢
(٢) كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٨٨

الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالها لصيانتها» (١). ولعمري لقد كانت هذه صراحة طيبة قلما اظهرت الحكومة البريطانية نظيرها حتى الآن وكأنما أراد اللورد غرانفيل ان يؤكد ان « المصالح المالية » لحملة الاسهم هي كل ما يهمه الدفاع عنه فقد ارسل الى السير ادوارد ماليت في الرسالة عينها يستفهم منه « عما عسى ان تكون النتيجة بالضبط لو أن الاعيان حصلوا على ما يطلبونه من الاشراف على المالية ». فاجاب السير ادوارد ماليت على هذا بأن المجلس لن يكون من حقه وقشدا ان يناقش في اتاوة الباب العالي ولا في الاموال المتعلقة بالدين العام ولا الديون الاخرى الناشئة عن قانون التصفية ولا الاتفاقات الدولية اما « مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود فانها تكون تحت اشراف المجلس فيستطيع ان يلغي مسح الاراضى ... وأن يعزل عددا من الموظفين الاجانب في الادارة » (٢). ولقد كان هذا كافيا في نظر لورد غرانفيل . نعم كان لا يخشى من حدوث ما يهدد مصالح حملة القراطيس ولكن الاقارب العديدين من ابناء الاعمام والاخوان والاخوة والابناء والاصدقاء قد يحرمون مرتباتهم وهو امر لا يمكن الصبر عليه. وفي نفس اليوم الذي كان لورد غرانفيل يستطلع فيه رأى السير ادوارد ماليت كاف اللورد ليونز استطلاع رأى غامبيتا ايضا في هذه المسألة فوصله الرد في الحال بأن غامبيتا « يعارض في اى تدخل في

(١) مصر رقم ١٧٨٢ « ص ٤٤

(٢) مصر رقم ١٨٨ « ص ٤٥

الميزانية من جهة مجلس النواب المصري . ويرى « انه يخلق بفرنسا
وانجلترا ان تنذرعا بالحزم والا فان التظاهر بالتردد من جانبها جدير
بأن يشجع الاعيان على وضع ايديهم على الميزانية » الى ان قال « ان



الميرالاي زميل عرابي عبد العال حلمي

تدخلهم في أمر الميزانية لا بد حتما ان يؤدي الى قلب النظام الذي وضعت
لجنة التصفية وهدم كيان المرافقة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية

المصرية » (١) اما السير ادوارد ماليت فقد كتب بخصوص النقطة
الاخيرة الى اللورد غرانفيل بيومين قبل ذلك بعد ان اتضح له مبلغ
ماحدثته المذكرة المشتركة من الضرر وما تمنى محو اثره باى شكل كان يقول
« ان مجلس النواب باق وسيظل باقيا الى ان يحل بالقوة وهو مالا سبيل اليه
الا بالتدخل وهذا آخر سهم فى كئناتنا ولا يمكن ان يبرره ماقد يقع
من العبث بقانون التصفية ... انى اعترف بانى افضل تخويل المجلس
ما يطلبه من الحق على أن نرجى التدخل الى ان يسيء استعمال ذلك الحق
وينبغى ان لا ننسى ان المصريين قد بدأوا يسرون فى طريق الحكم
النيابى خيرا كان ذلك أو شرا وأن قانون المجلس الاساسى هو صك
حريتهم » (٢). ولعمري لقد كانت هذه كلمات صادقة ومما اكبر معناها
صدورها من شخص هو مثال البير وقراطية القح كالسير ادوارد ماليت.
ومع ذلك فان لورد غرانفيل اعارها اذنا صماء وراح يأمر لوردليونز أن
ينجر غامبيتا بأن الحكومة البريطانية متفقة معه فى رأى .

وتنويرها بفضل السير ادوارد ماليت فى هذا الدور نقول انه عمل
كل ما فى وسعه لايجاد حل وسط يرضى الفريقين بعد ان أبصر ببعد
نظره ما يمكن ان يؤدى اليه التشاد حول الميزانية من العواقب الوخيمة
التي كان يحرص على تجنبها فلما ان ثبت عنده من مساعى المستر بلنت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٥٠

الحميدة بان الوطنيين لا يتنازلون مطلقا عن كل مطالبهم (١) ابرق في ١١ يناير الى اللورد غرانفيل يقول « انى أرى لحل الاشكال ان يمنح المجلس هذا الحق وينص على ذلك فى القانون الاساسى بشرط ان لا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات (٢) وبعد مرور أسبوعين ابرق ثانيا الى اللورد غرانفيل يسأله « هل يبحث بصفة غير رسمية فيما عرضه عليه رئيس المجلس من الاقتراحات للوصول الى تسوية تخول ممثلى المجلس حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراع على الميزانية وخصها » (٣) ثم رأى ان يجرب آخر سهم فى كنيسته فابرق الى رئيسه بأنه يلوح له « ان المجلس لابد ان يستمع لصوت العقل متى ابت عليه الدول نقل السلطة اليه بشرط أن تجهر بانها مع احتفاظها بالحالة الراهنة كماهى تضمن ان يكون الدستور متفقا والتعهدات الدولية وانها تتخذ ما يلزم من الوسائل للوصول الى تسوية فى هذا الصدد » (٤) فلم يرد اللورد غرانفيل على شىء من هذه الاقتراحات وعبثا اضاف السير ادوار ماليت الى الرسالة السالفة الذكر هذه العبارة المنكودة « ان هذا فى اعتقادى هو الحل الوحيد لحالة تسوقنا نحن والمصريين الى ارتكاب متن التطرف والشطط » ولقد ذهب صيحة فى وادما اندربه اللورد غرانفيل من ان « التدخل المسامح يصبح ضروريا اذا نحن تشبثنا

(١) كتاب بلنت السالف الذكر ص ١٩٤-١٩٥

(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨٢ » ص ٥٠

(٣) المصدر نفسه ص ٥٤

(٤) المصدر نفسه ص ٥٢

بعدم السماح للمجلس بالافتراء على الميزانية ومع ذلك فانه بهم جميع
الحكومات ان يمتنع كل ما يؤدي الى التدخل وهو مالا بد ان ترتب
عليه مواقف وخيمة في هذا البلد لوقامت به الدوائن المذكورتان فقط» (١)
ويظهر ان الورد غير انقبيل كان قد استقر رأيه على التدخل المسلح اذا



على فحوى الديب عرابي على الروبي

تثبت المجلس بحقوقه ولذا أمر مرؤوسه بان يعمل لهذا الغرض
وكان هذا في الحقيقة بدء النهاية لانه لم يكن ينتظر مطلقا ان

الحزب الوطني بعد ان صار الآن يمثل الامة على بكرة أبيها يتنازل
كلية عن ثمار ثروة سبتمبر . وهكذا أصبح احتلال البلاد أمرا لا مفر
منه . ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت - بصفته موظفا لا رأى له
فيما يصدره اليه رئيسه من الاوامر يهد الطريق للتدخل المسلح بينما السير
اوكلند كولفن عقد نيته على العمل لضم مصر الى انجلترا (١)

وفي ٢٠ يناير ناب السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي عن دولتيهما
في ابلاغ الحكومة رسميا « ان المجلس ليس من حقه الاقتراع على
الميزانية الا اذا نقض الاوامر العالية التي انشئت المراقبة بمقتضاها » (٢)
ولما كان شريف باشا لا يزال وقتئذ متمسكا بالمشروع الذي وضعه للقانون
الاساسي ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير الى الخديو وطلب اليه اقالة
وزارة شريف وتعيين أخرى محلها تكون اكثر موافقة لرغبات المجلس
فابدى الخديو شيئا من المقاومة طبقا للخطة المرسومة من قبل ولكنه
وافق في النهاية ثم دار الحديث حول من يعهد اليه بتشكيل الوزارة
الجديدة فصرح الوفد بأن هذا من حقوق الخديو ولكن توفيق باشا
عملا بنصيحة مستشاريه الانجليز طلب الى المجلس ان يختار الشخص
الذي يثق به . وقد ظن الناس ان هذا معناه ان المجلس أصبح من
الآن فصاعدا يضطلع بحمل عبء تبعة ما ينتظر وقوعه من الحوادث
السياسية بينما يظل الخديو محتفظا بحريته في العمل على ان ذلك لم يكن

(١) راجع الحادثة التي دارت بينه وبين المستر بلنت حوالي ذلك الوقت « كتاب التاريخ

السري ص ١٩٩-٢٠٠ »

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨) ص ٧١

عملا دستوريا بالمعنى المفهوم بل كان بالعكس ينذر بسوء مسلك الخديو
في المستقبل ومع ذلك فان المجلس قبل المسئولية ووقع اختياره على
وزير الحرية محمود سامي .

ومما ينبغي ملاحظته ان المجلس لم يقع اختياره على عرابي مع ان
هذا الاخير اصبح الآن عضوا في الوزارة وكان قد عين وكيلا للحرية
في ٥ يناير على ان المراقبين عللا ذلك بقولهما « ان من الاصول ان
يظل عرابي في الحكومة لا ان يكون خارجها » (١) وعلى ذلك ادخل
عرابي في الوزارة الجديدة حيث عين وزير للحرية فقط ومع ذلك فان
كتاب الاحتلال لم يترددوا في ادعاء ان الوزارة الجديدة تشمل
الديكتاتورية العسكرية وقد بدأت وزارة سامي أعمالها في ٥ فبراير أما
برنامج الوزارة كما يؤخذ مما أجمله رئيس مجلس النظار الجديد في الخطاب
الذي بعث به الى الخديو يوم تعيينه (٢) فقد تضمن عدة اصلاحات
داخلية كتتنظيم المحاكم واصلاح الادارة وادخال تحسينات في المعارف
العمومية الخ وأهم من كل هذا وفي طليعته طلب اقرار القانون
الاساسي الذي وضعه مجلس النواب . وقد ذكر محمود سامي في
خطابه الى الخديو « ان هذا القانون يحترم سائر الحقوق شخصية
كانت أو دولية كما يحترم كافة التعهدات سواء في ذلك ما كان خاصا
منها بالدين العام أو بما يعرض على خزانة الدولة من جرائه . ثم انه

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥

(٢) جاء مستر بلنت على الترجمة الانجليزية لهذا الخطاب في كتابه السالف الذكر ص ٦١

سيتوخي المحكمة في تحديد مسئولية النظار أمام المجلس كما سيحدد طريقة بحث القوانين « ولقد نصت المادة ٣٤ من القانون الاساسى على اخراج مسألة الجزية التى للباب العالى والدين العام وكل ماله علاقة بالدين او نشأ عن قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية من دائرة إبحاث المجلس كاية أما بقية أبواب الميزانية فتبحثها وتقررها لجنة من النظار ومن عدد مساو لهم من النواب يختارهم المجلس وبهذا كفوا حقوق الدائنين تماما ونقصوا من حق المجلس في بحث الابواب التى لا تمس الدين العام على أن المادة العشرين الواردة فى القانون كانت شجى فى حلق الفريق الآخر فى هذه الشركة وهو الفريق الأوربى . فقد نصت على «أن يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين فى خلال دور الانعقاد وان يقدموا بواسطة رئيس مجلسهم الى الناظر المختص كل ما يعن له من النقد على ما قد يبدر من أى موظف عمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الإهمال فى تأدية الواجبات » . فهذه المادة مضافة اليها المادة الاخرى التى تقضى بأن يحظر على الحكومة ان تعقد معاهدة أو اتفاقا مع طرف ثالث أو أن تمنح امتيازاً زراعياً أو خلافه ما لم يقره المجلس - كانت نذير السوء على فريق كبير من الموظفين والمقاولين الاوربيين ممن كانت كل مصالحهم فى مصر من النوع الذى ينطوى على الانتهاب والاصوصية فلا غرو عند ما بدأ المجلس يعمل على تنفيذ هذه المواد ان رأينا تقارير القناصل بدأت تلهج « بتزايد

الخطر « في كافة انحاء البلاد وبدأ السير ادوارد ماليت يتدد بسياسة الحكم الوطني المنطوى على « العداء للأوربيين »

وفي ٦ فبراير (١) اقر الخديو القانون الاساسى وواصل المجلس انعقاده الى نهاية الدور البرلماني في ٢٦ مارس ولم يك ينتظر طبعاً في خلال تلك الفترة الوجيزة ان يتمكن المجلس من عمل شيء يذكر في سبيل التشريع سوى ازالة بعض ما خلفه العهد الماضي من المساوى الفظيعة أما النظائر فقد جعلوا همهم وضع مراق لهم من مشروعات لمرضاها على البرلمان في دور انعقاده الثاني فقد عنوا بسن قانون انتخابي جديد وآخر لالغاء السخرة وثالث لاصلاح المحاكم المختلطة التي كانت تسببها في شقاء كثير من الفلاحين في الماضي وراعي لانشاء بنك زراعي وغيره وغيره (٢) وكان عرابي بصفة خاصة منهمكاً في اصلاح نظارته التي كانت في شدة الخلل واعدادها لمواجهة كافة الطوارئ. ولقد أظهر نشاطاً عظيماً في جعل حصون السواحل صالحة للعمل ونظم احتياطي المدفعية ووزعه بين هذه الحصون (٣) أما المجلس فكان من ناحيته منهمكاً في بحث نصوص المعاهدات العمومية والخاصة التي عقدت بين الحكومة وبين الحكومات الاجنبية أو بينها وبين الرعايا الاجانب واستجواب

(١) يجد القارئ النص الكامل لهذا القانون في « التيمس » يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفي كتاب بلنت السالف الذكر ص ٥٦٤ - ٥٧٠
(٢) بلنت الكتاب السالف الذكر ص ٢١٠
(٣) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٢

النظار هما وصل الى اسماعية من مساوىء الادارة وفضائحها وكان اهم ما فى هذا الباب الاخير المسألة الخاصة بمسح الاراضى فلقد عهد بهذه المهمة الى لجنة يشرف عليها بعض الموظفين الانجليز ثم اتقضت أعوام ثلاثة دون ان يظهر لاعمال اللجنة اثر ما اللهم عدا مبالغ طائلة ضاعت بين مرتبات وأجور ونفقات سفر وغيره وغيره . فرأى المجلس فى النهاية



اسماعيل باشا راغب

رئيس الوزارة المصرية سابقاً

أن تكون لجنة خاصة لبعث الامر مما انهمأت له قلوب « المساحين المختصين » (١)

ومن السهل تصور ما كان ينظر به الرجال الموجودون « فى ذات

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٥٠ و ٦٤

المسكان « الى تلك الاجراءات . لقد اول سقوط وزارة شريف في الخارج رسميا بلسان السير ادوارد ماليت وغير رسمي بما كتبه مراسلو الصحف (١) بانه نشأ عن ارهاب عرابي الذي هدد سلطان باشا ايضا . لو توانى في تقديم استقالته . وعبثا جاهر سلطان نفسه بتنفيذ هذه القرية لان السير ادوارد ماليت اصر على عدم الاقتناع بالتكذيب . ولقد وصف السير اوكلند كولفن النظام الجديد بأنه « تحت رحمة جيش متمرّد ناجح » (٢) . اما المستر كوكسون الذي حل مؤقتا محل السير ادوارد ماليت في اثناء تغيبه في نزهة نيلية مع انجال البرنس اوف ويلز فقد قرر « ان الامانى الطويلة المريضة عن توطيد العدالة والحرية الدستورية كانت خاتمها اخلال ارادة الجيش محل السلطة الشرعية » (٣) . ثم استرسل فقال ان عرابي رقى عددا كبيرا من رجال الجيش لاحق لهم في الترقية وان الخديو اقر هذه الترقيات خوفا من الفتنة وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابي الجديد وهو يقضي بان تكون الانتخابات بطريقة غير مباشرة اى علي درجتين . ولكن المستر كوكسون كان رأيه ان ذلك المشروع الشيطاني ليس الا مجرد وسيلة لتعزيز النظام العسكري فقد قال « ان هذا القانون انما يراشه وضع القوة الانتخابية في ايدي مرشحي الحزب الذي له التفوق في الوقت الحاضر وهو الجيش » .

(١) كتاب بانث السالف الذكر ص ٢٠٣ وما بعدها

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٨٠

(٣) المصدر نفسه ص ٦٥

وتكلم في تقاريره الأخرى عن « حالة القلق والفوضى في الأرياف »
وابلغ رئيسه في حينه « أن كثيرا من النواب ممن لهم مصالح في البلاد
أخذوا ينسلخون الآن من الأندازة التي تعجلوا في عقده مع الحزب
المسكوري » وهناك غير من ذكر ، أنهم واعراني بانه مأجور للسلطان (١)



عرايى وولده فى المنفى

بينما ذهب السير ادوار ماليت الى حد الأرتياب « فى امكان بقاء
المراقبة بعد أن أصبحت اسما بلا معنى (٢) » وكانما أراد السير ادوارد

(١) خطاب السير وليام جريجورى فى « التيمس » ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وهو يتضمن

رواية حديث له مع عرايى

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٦

ماليت أن يزيد الطين بلة فقد عمد الى خطة عنيفة بان أوهز الى وكلائه
 الفناصل برفع عقيرتهم ومن ثم قدم الى لورد غرانفيل عددا كبيرا من
 التقارير وصلته من داخل البلاد تتضمنه وصف ما آلت اليه الحالة في الارياف
 من الفوضى والخلال في خلال الشهرين اللذين اشرفت فيهما الوزارة الوطنية
 الجديدة على شؤون البلاد (١) وقد تبين ان الغاء السكر باج المعروف -
 وهو الذي عدوا الغاءه فيما بعد احدى حسنات اللورد كرومر سلب السلطة
 الشرعية من كل حول وطول وصير طبقة الفلاحين في حالة تمرد دائم
 ضد ساداتهم وقد كتب المستر روسويل مدير مصلحة الدومين يقول (٢)
 ان الحاكم في أى اقليم شرقي متى جرد من كرباجه وسلب من القدرة
 على السجن يصبح عاجزا عن فعل شيء مع اناس القوا قررنا طويلا
 حكم الفرد المباشر المنطوى على القوة . . . ان الحركة في خلال
 العام المنصرم كان مرماها افهام الفلاح أن في استطاعته الوصول طفرة الى
 ما خبروه بأنه الحرية بينما أن ما اكتسبته الحركة من قوة الاندفاع
 بسبب تربع عدد من الخياليين غير العمليين في مقاعد الحكم لم يكن له
 أى أثر في السلطة الا كالذى ينشأ من اضافة قليل من الماء الى قطعة
 من السكر « ولعمري لقد كانت هذه حكاية مستغربة ومما يزيد في
 استغرابها ان قائلها باظهاره الاسف لان « الخياليين غير العمليين »
 قد جردوا حكام الارياف مما كانوا يتمتعون به من السلطة الاستبدادية

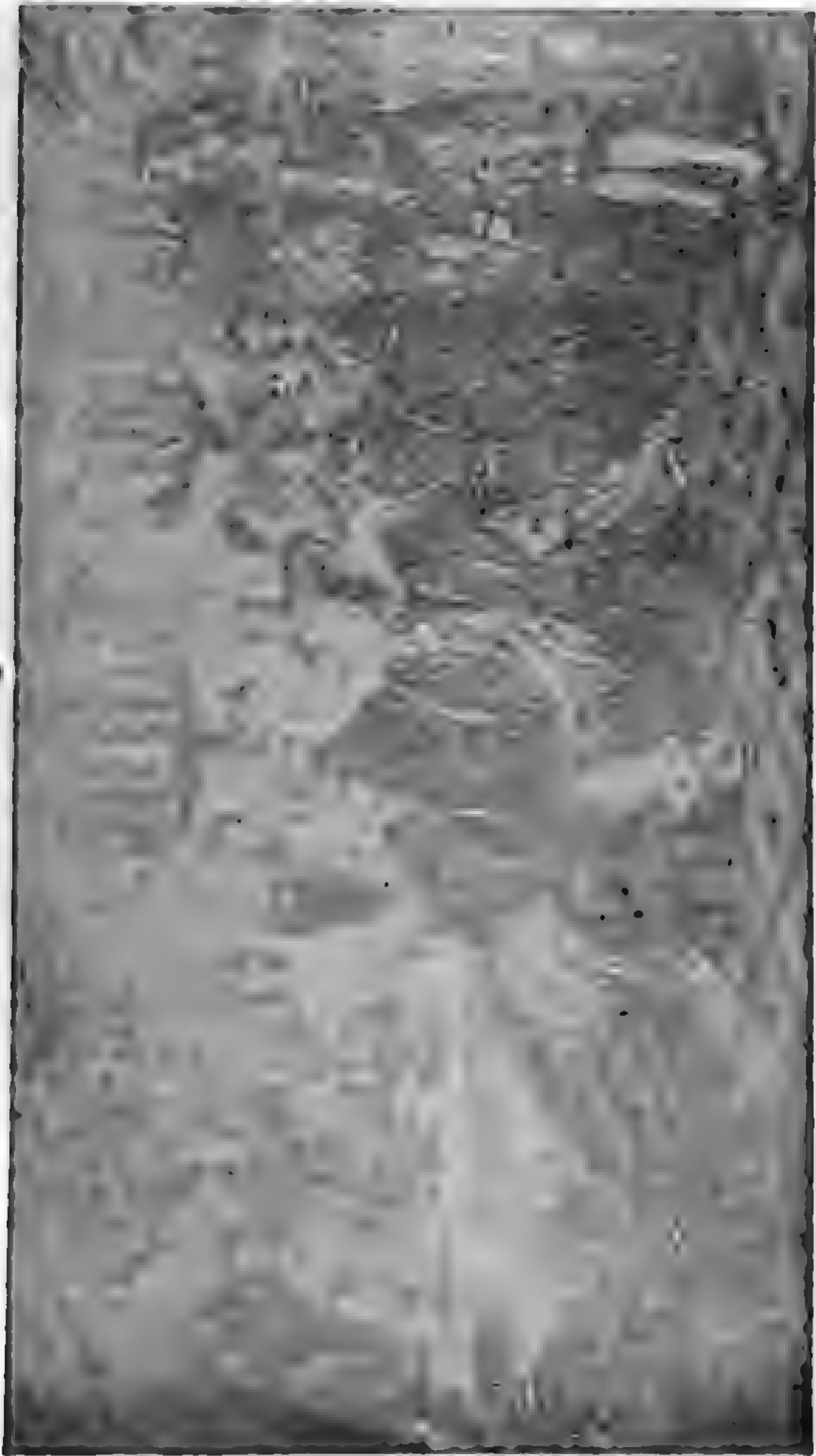
(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٤٠ وما بعدها

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢

قد كشف القناع عن حقيقة معارضة الاجانب في النظام الجديد . وقد اردف السير ادوارد ماليت هذا التقرير وغيره . بخطاب ارسله الى رئيسه قال فيه « يؤخذ من أول هذه الخطابات انه قد تفاقم عدم الطمأنينة بسبب عدم اكتراث الاهالي بالسلطات المدنية . وهذا يعزى الى حمل رجال العسكرية الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الذي يقتضيه سير الادارة في الارياف . أما الرشوة بين الموظفين فقد عادت الى سابق عهدها وكانت من اكبر أسباب تفشيها التنقلات المتكررة بين رؤساء المصالح ويصف الخطاب الثاني مبلغ ما وصل اليه الفلاحون من الضيق في سبيل الحصول على الاموال ويعزو الملاك هذه الضائقة المالية وما هم فيه من العسر الى ما بعثته الحكومة الحاضرة من عدم الثقة في النفوس وهم بجاهرون بكل جرأة ان التبعة تقع على الوزارة فيما لو عجزوا عن دفع الضرائب » (١)

ونحسب اننا في غنى عن ان نقول ان معظم هذه الامور والتهم المروعة التي راجت ضد الوزارة لم تكن سوى محض أوهام اختلقها الوهم الرسمي . بل كانت أشبه بتوطئة « ماهرة » لاساليب الهياج التي تلجأ اليها الصحف الصفراء مما لم يعد يخفى على أحد منا الآن لان الوقت الذي قامت فيه هذه الوزارة الوطنية في مصر هو بلا ريب من خير الاوقات التي مرت بالبلاد فلم يكن بعيدا فعسب عن أية صيغة عسكرية بل كان

الوقت الوحيد الذي لم يشبهه أي أدهاب من الجهات العليا . نعم لقد
كان الجيش موجودا ولكنه كان فقط ركنا - وركنا حيويا -
من أركان الحركة الدستورية . على أن ما كتبه السيرويليام جريجوري قبل



اسماعيل باشا محتفل بملوك أوروبا بمناسبة
افتتاح قناة السويس

ذلك بشهرين لينسحب بحق على الفترة التي نحن الآن بصدددها .
فقد أشار الى ما فعله الجيش في ٩ سبتمبر قائلا (١) « ان الراى العام فى مصر
مهما كان أمره قد تعزز كثيرا بهذا العمل وانى لشديد الامل بان
المساوىء التبيحة التي ازدحمت بها ادارة البلاد ستزول تدريجيا ولا ريب
فى انه ما كان ليحدث شىء يستحق الذكر لو لا تدخل قوى من هذا
القبيل فلقد طالما لغطت الالسن هنا بالاصلاحات كما حدث فى تركيا ولكن
الامر لم يتجاوز حد الكلام فقط ... أما الان فتمت اصلاحات قيمة
بدىء بتنفيذها وهذا مرجعه الشعور بوجود هيئة قوية مصممة على
تنفيذ هذه الاصلاحات » اما فيما يختص بالمساوىء المزعومة التي يرتكبها
الجيش دائما (٢) فقد بعث عنها الى التيمس بخطاب مطول فنذفيه كافة
التهم وختمه بهذه العبارة « لا اتردد فى القول بانه وقعت فى لندن وحدها
خلال شهر واحد اعتداءات عسكرية تفوق ما وقع فى مصر كلها منذ
يوم ٩ سبتمبر المشهور . وهو يوم انتصار الضباط ومع ذلك
لا يمكن ان يوصف الجيش الانجليزى بانه فى حالة تمرد ... انى أقرر
ان هناك حزبا وطنيا يشمل الامة المصرية على بكرة أبيها ما خلا طبعا
الطبقة الرسمية المصرية » (٣)

(١) « التيمس » ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) ان ما اذيع وقتئذ عن تمرد الجيش من الحكايات التي تقشمر لها الابدان قد ردد
صداه فى كتاب لورد كرومر . فقد اخبرنا بتمرد بعض الجنود بسبب قتل أحدهم بيد أحد
الاطاليين وبوقوف جوقة موسيقى الفرقة عن العزف فى احد التيارات (مصر الحديثة المجلد
الاول ص ٢١٠)

(٣) « التيمس » ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

ولا يمكن أن يكون ثمة ريب في أن ماليت وكولفن واضرا بهما
كانوا يعرفون ذلك جيد المعرفة ولكنهم وقد ادركوا أن الحكومة
البريطانية تريد التدخل بذلوا كل ما في وسعهم من الجهود لتحقيق هذه
الغاية المرجوة . ولعمري لقد كان هذا الحادث خيرا تعاقب على « تقاليد »
الحكومة البريطانية في معاملاتها مع مصر ورغبتها في عدم قيام وزارة
حزبية » فلم تكذب ترى أمامها وزارة غير حائزة لرضاها حتى شرعت
تدس لها الدسائس وتعمل ضدها بكل ما في وسعها من الوسائل .
بيد أن السياسة البريطانية كانت في الوقت نفسه جادة في
تنفيذ قرار الحكومة بتمهيد الطريق للتدخل العسكري . ففي أول
فبراير أي في مساء اليوم الذي قدمت فيه وزارة شريف استقالتها
أبرق السير ادوارد ماليت إلى رئيسه كانه كان يتوقع ما يحدث يخبره
بملخص محادثة دارت بينه وبين أحد الوزراء المستقيمين (١) . وربما
كانت المحادثة مختلفة من أولها إلى آخرها أو على الأقل لا يمكن أن يكون
ذلك الوزير شخصا آخر عدا شريف نفسه وهو مصدر شكوك في
نزاهته (٢) . وقد كان أهم ما في المحادثة « أن المخلص الوحيد من الورطة
الحاضرة هو أن يرسل الباب العالي مندوبا من طرفه إلى مصر على أن
يتبعه بقوة تركية » . ولقد كان هذا . كما ذكرنا من قبل نفس ماخير لورد

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٧٨
(٢) لقد صيغ حديثا . فقد ذكر لورد كرومر (في كتابه السالف الذكر المجلد الأول ص ٢٢٤) اسم شريف بأنه صاحب هذه المحادثة السرية

غرانفيل الحكومة الفرنسية فيه منذ زمن او في الاحتلال المشترك ولا ريب في ان توارد الخواطر هذا بينه وبين ذلك الوزير المصري المجهول كان باعنا على الاستغراب . ولقد زاد الوزير - كما اخبرنا السير ادوارد ماليت - فقال « لا يمكن التهديد بالتدخل المسلح من جهتنا (بريطانيا) ولا تنفيذ التهديد بدون تعريض الجاليات الاوربية الى اعظم المخاطر او بدون احداث مقاومة قد تؤدي الى اطلاق امد اهراق الدماء . وفي رأى (الوزير) اننا مع استعمال الحصافة وقبولنا الوزارة التي يختارها مجلس النواب لا يضرنا الا انتظار بدون احداث قلاقل عمومية . وهو يرى ان المستقبل لا يشر بالأمل بعد ان عاد الجيش الى الظهور بمظهر الديكتاتورية الا اذا اكبح جماحه بالقوة » .

وعلى اثر تسلم لورد غرانفيل هذه الرسالة « من الدوائر الوطنية » التي تتفق اتفاقا يبعث على الدهشة واردة الشخصية بعث بها الى الحكومة الفرنسية مستطلعا رأيها . ولما سكن غامبيتا كان قد سقط في فرنسا وتسلم المسيو فريسينيه مقاليد وزارة الخارجية مكانه وكانت اراؤه متناقضة لاراء سلفه في السياسة التي يجب على فرنسا اتباعها حيال مصر . فقد كان من رأيه ان الحل الوحيد للمشكلة المصرية هو ان تمتنع الدول العظمى من التدخل في الامر وترك مصر تنقذ نفسها بنفسها . وبديهي انه لم ير هذا الرأي حيا في مصر بل لانه كان يرى ان مصر لو تركت وشأنها لما صارت ملكا لانجلترا وهذا في الظروف الحاضرة

كل ما كانت تبتغيه فرنسا حقيقة . بيد انه اخطأ في اعتقاده ان انجائنا
قد توافق على عدم التدخل وانها متى احجمت فرنسا لن تنفرد بالتدخل
فلقد ظهر فيما بعد ان ذلك كان مجرد وهم منشأه خطأ مسيو فريسينيه
نفسه على الارجح فقد كانت تنقصه الشجاعة الكافية لتنفيذ سياسته
تنفيذاً صادقاً

وعلى كل فان ما أجاب به مباشرة على الرسالة التي ارسلها اليه لورد غرانفيل



بطرس باشا غالى

في ٢ فبراير يلخص (١) «في عجزه عن ابداء رأى حاسم في الموضوع الآن
بسبب حداثة عهده بالوظيفة ولكن هناك نقطتين يرتاب فيهما الاولى
انه لا يعيل مطلقاً الى فكرة التدخل المسلح في مصر لافرق بين ان يكون

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨١

التدخل على يد إنجلترا وفرنسا او على يد احدهما. الثانية انه يعارض اشد معارضة في اى تدخل من جهة الباب العالى . ولزيادة التوكيد سأل لورد ليونز ان يوضح له بالدقة معنى التحفظ الذى وضعه لورد غرانفيل عند مصادقته على المذكرة المشتركة القائل بان الحكومة البريطانية « لا ينبغي ان تعتبر مقيدة بهذه المذكرة باتباع خطة معينة للعمل متى تبين ان هناك ضرورة لذلك » . ومما قاله المسيو فريسينيه للورد ليونز « ان حكومة جلالة الملكة على ما قيل قيدت نفسها بالعمل مبدئيا ولكنها ابت ان تقيد نفسها مقدما بنوع خاص من العمل » . فلم يسمع لورد ليونز الا ان يجيبه بالجواب المرضى قائلا ان الحكومة البريطانية لم تحتفظ فقط لنفسها بحق اختيار نوع العمل اذا مست اليه الحاجة بل وفيما اذا كانت هناك حاجة اليه بصفة عامة .

ولا يمكن ان نقول هل فهم لورد غرانفيل ماتاحه تغير موقف فرنسا فجأة بالنسبة لمصر من الفرص الجديدة امام السياسة البريطانية « والعمل » البريطانى . لقد قيل اعتمادا على رواية احد الثقات الصادقين ان هذه كانت المرة الاولى التى فكرت فيها وزارة الحربية الانجليزية فى غزو مصر ومن ثم راحت تضع خطة الحملة (١) . ومهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فقد رد لورد غرانفيل على مسيو فريسينيه قائلا « انه يدرك تمام الادراك الصعوبة التى تحول دون ابداء رأى حاسم فى

(١) راجع المجادنة الممتعة التى دارت بين مستر بلنت (كتابه السالف الذكر ص ٢٢٨) بين لورد ولسلى

مسألة مصر وأكده له - ارتكنا على رسالة تسلمها في ساعته من السير
أدوارد ماليت ولها صلة ببرنامج الوزارة الجديدة - بأن حكومة جلالة
الملكة لا ترى أن الحالة التي تقتضى التدخل قد وجدت بعد فقد أعلن
الاعيان والحكومة الجديدة اعتزام احترام التعهدات الدولية « ثم أضاف
الى ذلك قوله « فان وجدت الضرورة فانها (الحكومة) ترغب في أن
يمثل ذلك التدخل سلطة أوروبا واتحادها في العمل . وترى الحكومة



اللورد كيرزون

وزير خارجية انجلترا سابقا

أيضا أن السلطان في تلك الحالة يكون له الحق في الاشتراك فيما قد
يحدث من الاجراءات أو المناقشات « ثم أنه سأل هل يعارض المسيو
فريسينيه في دعوة الدول العظمى لابتداء رأيها في الموضوع (١)
وقد تقبل مسيو فريسينيه تأكيدات لورد غرانفيل بالارتياح ولم
يبد اعتراضا على ارسال منشور للدول للاستفهام منها عن مبلغ استعدادها

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٤

للاتفاق على اتباع سياسة مشتركة نحو مصر اذا دعت الضرورة لذلك .
ثم صرح لورد ليونز في فرصة أخرى (١) « بأنه يعارض بشدة في أى
تدخل مسلح . . . فلتكن غاية الدول العظمى بعد تبادل الرأى في شأن
مصر الاستغناء عن مثل هذا التدخل العنيف » . ثم أضاف الى ما سبق
قوله « والمأمول أن يكون ذلك هو أيضا رأي حكومة جلالة الملكة ،
ولم يكن ذلك رأيا طبيعيا بيد ان لورد غرانفيل لم ير ما يقتضي



اللورد ماير

اطلاعه على جليلة الامر وفي ١١ فبراير أرسلت الحكومتان منشورا
مشتركا الى الدول تدعوانها فيه « الى تبادل الآراء في موقف مصر »
وقد جاء في المنشور (٢) أن الحكومتين لا تظنان « أن قد حدث بعد
ما يدعو الى البحث في وجوب التدخل بيد أنهما ترغبان فيما لو حدث
هذا أن يكون التدخل ان دعت اليه الضرورة - برأى أوروبا ورغبتها
المتحدة في العمل وان « يشترك السلطان فيما قد يحدث من اجراءات أو

(١) مصر رقم (٢٨٨٢) وكذا مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٠

مناقشات» فأجابت الدول بعد شيء من التردد بأنها راغبة في الاشتراك في مثل هذه المناقشات اذا دعت الضرورة الى ذلك . وعلى انه سيتمين لك بوضوح تام متى جاء وقت البحث في ضرب الاسكندرية بالقنابل عدم اخلاص الحكومة البريطانية لهذا المشروع المراد به ترك مسألة مصر بيد أوروبا أو بيد السلطان بيد أننا لا ينبغي أن ننسى أن السير ادوارد ماليت وأتباعه حتي في ذلك الوقت كانوا يعملون بعزيمة لا تعرف الملل لايجاد رأي عام معاد للوزارة الوطنية ومؤيد للتدخل . وبعد مرور عدة أسابيع أي في ٢٩ مارس فاجأ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه ناسياً أن المسألة فعلاً قد أصبحت الآن من اختصاص أوروبا باقتراح مؤداه أن يرسل الى مصر « مستشاران فنيان » « لمساعدة » الوزارة على القيام بادارة البلاد (١) بيد أن مسيو فريسينيه عارض في ذلك قائلاً « انه لا يرى ما يحمله على أن يرسل مصر شخصاً خاصاً يزوده بتقارير أخرى » لان مسلك الحكومة الفرنسية وقتئذ كان على العموم مساكماً جديراً بالاعجاب ومناقضاً لما كان يضعه لورد غرانفيل ومروءوسوه من الخطط المنطوية على الخبث والمكر . واذ ذاك أرسل مسيو سينكويكز قنصل فرنسا العام في القاهرة الى رئيسه في ١١ مارس يخبره بأن الفكرة متجهة الى تشكيل وزارة من رؤساء المصالح أو من أعضاء مجلس النواب برئاسة عرابي مع تأليف مجلس للدولة يمثل فيه

العنصر الاجنبي أوفى تمثيل . على أن اسم صاحب هذا المشروع لم يذكر
ولكن مسيو فريسينيه رد على مندوبه « بأن لا يفعل شيئاً له مساس
بالائتلاف المزمع وان يكون مع التزام خطة التحفظ حريصاً على العمل
بصفة ودية مع أية وزارة تقوم في مصر مادام شعارها احترام التعهدات
الدولية والمحافظة على النظام » وقد طلب مسيو فريسينيه أيضاً أن
ترسل الحكومة البريطانية تعليمات كهذه الى معتمدها « وبعد بحث
المسألة في حينها » أرسل لورد غرانفيل تعليمات مشابهة لتلك حذر فيها
المستر كوكسون المعتمد البريطاني بالنيابة من التدخل (١)

على أن مسيو فريسينيه ذهب الى أبعد من ذلك الحد فقرر
استدعاء المسيو دي بلنير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه وقد كان
خلال المدة السالفة كلها يشغل وظيفة المراقب الفرنسي العام . فساكاد
يصل الخبر الى اسماع لورد غرانفيل حتى أسرع الى الاعراب عن أملة
بأن لا يتضمن هذا الاستدعاء أى تبدل في سياسة فرنسا . ولكن
مسيو فريسينيه رد على ذلك قائلاً « لقد حان الوقت الملائم لاستبدال المسيو
دي بلنير برجل آخر بعيد عن التأثير في الشؤون المصرية تأثيراً
سياسياً » ثم زاد على ما تقدم قوله « . . ان تدخل المراقب الفرنسي في
الشؤون السياسية طالما أدى الى ارتباك العلاقات بينه وبين القنصل
العام وقد تنجم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة في

الظروف الحاضرة (١)

ولقد كان هذا بمثابة اعلان صريح عن الخطة السياسية التي ينتوى
المسيو فريسينيه اتباعها ولو تجلت مثل هذه الروح فيما عملته الحكومة
البريطانية لتغير مجرى الحوادث التي وقعت فيما بعد. ولكن الحكومة
البريطانية لم تحفل بما تضمنته كلمات المسيو فريسينيه من التاميح بل ظل
السير اوكلند كولفن والسير ادوار ماليت يواصلان السعي لتحقيق
التدخل. ولا ريب في أن السياسة البريطانية أحست بأنها وقعت في
مأزق حرج لان فرنسا باعلانها الحياد قد كشفت للعالم الستار عن
المعتدى الحقيقي. ولقد كان المأول - كما أمل مسيو فريسينيه فعلا - أن
أوروبا والحالة هكذا لن تسمح لانجلترا بتحقيق ما ربهها السرية. ولكن
أتت الرياح بما لا تشتهي السفن لسوء الحظ اذ ما أسرع ملاحات لانجلترا
الفرصة للخروج من عزلتها وهكذا لم تخدع فرنسا فحسب بل أوروبا
بأسرها.



الفصل الثاني عشر

السياسة بصفاتهم محرزين على الاجرام

في أواخر ابريل سئحت الفرصة التي كان لورد غرانفيل ووكلاؤه في القاهرة يترقبونها للاعتداء الفعلي على مصر. فقد اكتشفت الحكومة المصرية حوالى ذلك الوقت مؤامرة يبيتها بعض ضباط الجيش لاغتيال عرابى وزملائه. فالفارىء يذكر أنه حدثت عدة ترقيات في خلال الشهرين اللذين قضاها عرابى في منصبه الجديد وكان انصار الوزارة وقتذاك يسوغون هذه الترقيات بحجة أنها لازمة لا تهاذا القانون العسكرى الجديد فقد قضى بان يحال على الاستقيداع الضباط الذين يبلغون سنا معيناً (١) ولا ريب في صحة ذلك القول من الوجهة القانونية الرسمية على أنه قد يكون من أكبر البواعث على فصل الضباط الطاعنين في السن وترقية الضباط الجدد أن القائمين بأمر الاصلاح رغبوا في تطهير الجيش من العناصر التي لا يركن اليها والمعروفة بمنافاتها للنظام الوطنى والتي كان معظمها من الاتراك والجرأكسة. ولا ينكر احد أن هذا العمل كان عملاً مشروعاً وخاصة بعد الذى جربته فرنسا في حادثة

(١) راجع خطاب الشيخ محمد عبده الى المستر بلنت (التاريخ السرى ص ٢٥٠)

دريفوس (١) أو بعد ما أجرته الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلي الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا الى ما حدث في مصر بعين أخرى كما رأينا فقد اعتبروا تلك الترقيات عملا من أعمال الاستبداد العسكري ودليلا على انتشار الفوضى . وليس ثمت ريب في أن هذه النظرة كان لها أثر كبير في ازدياد الضباط المبعدين الذين احسوا بوجود قوة ممثلي أوروبا وراءهم فقوت عندهم الاعتقاد بأنهم لو نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على النظام الوطني فإن يجدوا من الدول الأوروبية سوى الحمد والثناء .

ولقد زعموا (٢) أن المؤامرة انما دبرها أعوان اسماعيل باشا الذي كان مقيما وقتئذ في نابولي والذي جاء سكرتيره راتب باشا الى مصر منذ عهد قريب . وكان راتب صهرا لشریف باشا ويلوح أن المؤامرة دبرت في منزل الأخير . واتجهت الفكرة الى اغتيال عرابي وبعض أصحابه على أن تعقبه المناداة بعودة الحكم المطلق . ولكن احدا المتآمرين أفشى السر قبل وقوع المؤامرة فادى ذلك الى القاء القبض على عدد كبير من الضباط وكلمهم من العنصر الجركسي وبينهم عثمان رفقي - ناظر

(١) حادث دريفوس من الحوادث التي اقامت فرنسا واقدمتها فيما بين سنتي ١٨٩٥ — ١٩٠٦ . فلقد اتهم ذلك اليهودي الفرنسي بأنه يتليم الاسرار الحربية لالمانيا مما أدى الى محاكمته وسخط الرأي العام على نظام الجيش الفرنسي . وقد كان المسيو كليمنصو شديد الحملة على المتهم في بدء الامر ولكنه عاد فغير رأيه فيه واخذ يقاوم ما ذهب اليه الجمهور من الرأي .

(٢) بلنت الكتاب المذكور ص ٢٥٢

الحربية الاسبق . وقد حوكموا امام المحكمة العسكرية فقررت تجريدهم من القابهم ونفيهم الى اقليم النيل الأبيض . ثم رددت اللسان اشاعة طيرها مرادى التيمس الى صحيفته بل اشار اليها السير ادوارد ماليت فى تقريره الرسمى - بأن المسجونين قد زارهم عرابى فى السجن وبالغ فى ايلام شعورهم (١) ونحن فى غنى عن القول بأن هذه كانت محض اختلاقات لا تقل فى سخافتها عن اشاعات فظائع الرئيس كروجى التى روجتها الصحف الصفراء فى زمننا هذا

فى ١١ ابريل اكتشفت المؤامرة وفى ٢ مايو صدر الحكم ولقد خطر للسير ادوارد ماليت فى الفترة التى بين هذين التاريخين أن هذه الفرصة يمكن استخدامها لجعل المسألة المذكورة ذريعة لقلب الوزارة البغيضة لا بل سببا للتدخل اذا اقتضى الحال ذلك واقد كان كل تدخل الى الآن من ناحيته أو ناحية زملائه فى شؤون مصر الداخلية هو بحجة الاتفاقات الدولية الرسمية . أما الآن فقد جاهدوا بالعدول عن تلك الحجة وتذرعوا بحجة أخرى هي «الانسانية» و«العدالة» . فقد زعموا أن القبض والعقوبات كانت من اعمال الانتقام السياسى . وقد استمرت المحاكمة وراء الستار فلما قرأ الخديو أقوال الشهود تبين له انها غير كافية لادانة المتهمين الذين أرادوا فقط عرض شكواهم ولذا لم ينهض الدليل على تأمرهم

(١) بلنت [الكتاب نفسه ص ٢٥٥

على اعمال الاغتيال (١) فكان على الخديو اذن ان لا يصادق على الحكم بل يأمر باجراء المحاكمة من جديد تلك كانت نصيحة السير أودارد ماليت وهى نصيحة يصح أن توصف بأنها تطفل فظيع هذا فضلا عن أن الموقف القانونى لا يسوغها بتاتا . فلقد كانت سائر المحاكم العسكرية حتى فى ابان عهد المراقبة الثنائية سرية ولم يكن للخديو الحق مطلقا فى التدخل فى اجراءاتها كما لم يكن يجوز استئناف احكامها . فكل ما كان فى وسع الخديو أن يفعله هو أن يستعمل ما للعرش من الحق فى تخفيف العقوبة بعد اقرار الحكم . وكان هذا عين ما نصحه السيوسينكو ويكز زميل السير أودارد ماليت لتوفيق باشا بان يفعله . ولكن ذلك لم يحقق ما رب السير أودارد ماليت فانه كان يريد ايجاد نزاع بين الخديو وبين وزرائه الدستوريين ولذا أصر على الغاء الحكم . فلما أبدى الخديو تردده لعلمه أن الوزراء لا يمكن أن يعتبروا عمله ذلك الا تحديا مباشرا لهم نصح له السير أودارد ماليت باستشارة ممثلى الدول الاربع الاخرى . ولما أبى هؤلاء الممثلون — ما خلا الممثل الايطالى — أن يسلّموا بهذا أحال المسألة بمخذافيرها الى الباب العالى بايعاز السير أودارد ماليت .

ولقد كان هذا خطأ من السير اودارد ماليت ذلك لان الباب العالى لم يكن له شأن ما فى الامر سوى أن عثمان رقتى كان يحمل لقباً تركيا

(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » توجد سائر الحقائق الخاصة بهذه المؤامرة الجرسية والمذكورة فى الكتاب فى هذه الوثيقة البرلمانية . على أن القارى يحسن صنعا لو قرأ الفصل الحادى عشر من كتاب مستر يلفت فهو عظيم الاهمية اذ يشتمل على تفاصيل عديدة

هو لقب « فريق » فلا يجوز بحال من الاحوال تجريده منه بدون موافقة السلطان . وفنـ لا هن ذلك فان تدخل الباب العالي في هذا الوقت المصـيب كان معناه احداث تحويل سياسي لا يمكن ان تستحسنه الدولتان وخاصة فرنسا . وعلى ذلك كانت النتيجة ان اللورد غرانفيل نفسه رأى من الا صوب ان يخطر وكيـله الشديد الغيرة « ان يعمل بقدر المستطاع بالاتفاق مع القنصل العام الفرنسي » بمعنى ان يكف عن مشروعه الاصيلي ويسمح للخديو بالمصادقة على الحكـم مع تخفيفه في الحال . ولا بد ان يكون هذا الاستنكار قد ترك اسوء الاثر في نفس السير ادوارد ماليت كيف لا وقد انهارت كل احلامه في لحظة واحدة وخاصة لان الوزراء انفسهم - رغبة منهم في انتهاء حادث كهذا ينذر باوخم العواقب بعثوا عريضة للخديو في ٦ مايو يلتمسون منه فيها بصفـتهم مستشاريه الدستوريين ان يستعمل حقه في تخفيف حكم المحكمة العسكرية ويجعله مقصوراً على مجرد النفي من مصر بدون تخفيض مقام المحكوم عليهم من رتبهم والاكتفاء بحذف اسمائهم من قائمة الجيش المصري . وكان هذا حلاً وسطاً واعترافاً من جهة الوزراء بالخذلان . ثم كان ايضاً خاتمة للدور السياسي الذي كان السير ماليت يلعبه وهو ما لم ترتح له نفسه

ولكنه بدلاً من المبادرة بتنفيذ اوامر رئيسه ساورته الشكوك فجأة فيما ينبغي ان يشير به على الخديو فابرق في طلب تعالـجات اخرى من لورد غرانفيل . وفي الوقت نفسه تبرع باثبات رأيه الشديد عن الحالة

قائلا « وفي رأيي انه ينبغي انعام النظر في الجملة العامة عند تقرير ما ينبغي ان يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ولا بد ان نذكر ان الوزارة الجديدة مصممة الى الان (كذا) على تقويض اركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف انقلبت المراقبة حماية ١) » ان نفوذنا في الواقع آخذ في التلاشي من يوم الى آخر وليس في استطاعتنا ان نستعير ما كان لنا من التفوق اذن » (اذن ليس المقصود هو توطيد سلطة الخديو ١١) « ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التي ضربت رواقها على البلاد . . . وفي اعتقادي انه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالاصوب التعميل بها بدلا من العمل على ارجائها » (١)

وليس مما يشرف « سياسة » لورد غراڤيل في شيء أن يسمح بطبع رسالة السير ادوارد ماليت الغريبة هذه ضمن الاوراق التي قدمها للمجلس في سنة ١٨٨٢ (٢) ففي هذه الكلمات فصح السير ادوارد ماليت - كما يقول المثل - السر كله . فلا سلطة الخديو ولا الفرمانات الشاهانية كما زعموا أولا وآخرا - كانت هي سبب اهتمام أولئك الذين ظالما تدخلوا في شؤون مصر حتى انتهى الامر باحتلال البلاد - كلا بل كان كل مطمحهم التفوق « والنفوذ » الذي قوضت « السيادة العسكرية » اركانه الى هذا الحد على ان الجملة الاخيرة لتفصح تماما الدور الذميمة الذي كان يلعبه السير

(١) مصر المصدر نفسه ص ١٠٧

(٢) كان لورد كرومر احكم من رئيسه اذ لا توجد هذه الرسالة في كتابه

ادوارد ماليت منذ ان ادرك ان الحكومة البريطانية كانت ميالة لفكرة التدخل - فلقد كان يربى الى « تعجيل » حدوث « مشكلة يعسر حلها » كالتى اثاروها فى صدد احكام المؤامرة الجركسية (١)

ومع ان لورد غرانفيل كما يغلب الظن ادرك الغاية من هذا التلميح الا انه لم يستطع ان ينقض قراره السابق ولذا عاد هو ومسيو فريسىنيه الى ارسال التعليمات مرة اخرى لقبول التسوية التى وضعت فلما استيأس السير ادوارد ماليت عمد الى خطة اخرى . ذلك انه حمل الخديو على تخفيف الحكم وجعله مقصورا على مجرد النفى بدون حذف اسماء المحكوم عليهم من قائمة الجيش ولعلمه بتردد توفيق اغلق الباب فى وجهه من يحتمل حضوره من الزائرين وظل هو ومسيو مينيكو يكرز بمجتمعين بالخديو حتى فرغ من توقيع امر التخفيف . ولقد كان هذا فى الواقع بمثابة تحريض على الاجرام . لابل كان اهانة كبيرة للوزراء وخاصة لمرابى وهو الرجل المسئول عن الجيش وتدخل آخر به ان يثير ثائر الوزراء اجمعين . وهو

(١) كان لورد سالسبرى على حق بعد ضرب اسكندرية بالقنابل عند ما عزا هذه الازمة الى دسائس السير ادوارد ماليت اذ قال « ان السبب الرئيسى للازمة هو محاكمة الضباط الجراكسة ولا بخالجنى الشك فى براءة الضباط الجراكسة . . . ولكن لم تكن هذه المسألة مما اعتدنا التدخل فيه بين حاكم شرفى وبين رعاياه (هانسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٢ ص ١٥٠٠) ويجدر ان تثبت ها مصير اوائك الضباط « البراءة » . فانهم غادروا مصر فى ٢٠ مايو . ولقد قرر السير ادوارد ماليت « ان حزم الخديو ادى الى تخفيف الحكم الى الحد الأدنى وفى وسع سموه اذا توخى هذا الجزم - ان اصبح مطلق الإرادة مرة اخرى والى جانبه وزارة ترعى العدالة - ان يعيد المنفيين الى عائلاتهم ومنازلهم مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٦) وفى ٣١ مايو اخطر لورد دوفرين رئيسه ان الضباط وصلوا الاستانة وان الحكومة تتولى الاتفاق عليهم . « مصر رقم ١ « ١٨٨٢ » ص ١٦ « وفى ٢٥ يولييه اى بعد اطلاق القنابل على الاسكندرية عاد الضباط الى مصر .

ما حدث بالفعل . فقد طلبت الوزارة في الحال سحب الامر العالى واصدار
أمر آخر مكانه يكون متفقا مع العريضة بيد ان السير ادوارد ماليت كان
يعلم انه قابض على المصفور ولذا نصح للخديو بعدم الادعاء . وهنا
ادرك الوزراء أن جميع ما بذلوه من الجهود للتوصل الى توفيق قد ذهب
ادراج الرياح وان الوقت قد حان للفصل بينهم بصفتهم ممثلى الامة وبين
الخديو بصفته ممثلا للفضولين الاجانب . وهنا وجدت حالة كانت
خليفة . يتدخل الجيش لو ان مصر كانت حقيقة خاضعة للدكتاتورية .
كما ادعى اعوان السوء وقتئذ فالثورة هي اخر ما يلتهجى اليه الشعب
المنلوب على امره وليس ريب فى ان الجيش لوقام بمثل ما قام به فى يوم
٩ سبتمبر فاعلان خلع توفيق لاقى الشعب المصرى هذا العمل ولكن
ما يدلك على ان الديكتاتورية العسكرية لم تكن سوى مجرد خرافة
اخترعها الراغبون فى « تمجيد » العراقيل مقررته الوزارة ومن ضمنها
عرايى من دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لتعرض عليه ما بينها وبين
الخديو من النزاع . وقد اعلنت الوزارة « ان الخديو سلك مسلكا يشوه
استقلال مصر بدون استشارة ورائه فى كثير من الظروف » . وقرر
الوزراء ايضا الا تجرى بينهم وبين الخديو مخاطبات اخرى الى ان يعرف
قرار مجلس النواب . وفى الوقت نفسه ضمنوا له سلامته الشخصية كما
ضمنوا الاحتفاظ بالاحتفاظ بالامن العام .

ولا بد ان يكون السير ادوارد ماليت قد داخله الكبرياء والغرور

فقد تمكن بهذا التدبير السياسي الخسيس . من استفزاز الوزراء الى القيام
بثورة ضد الخديو وهي ثورة ليسهل على القوم ان يصوروها للعالم الاجنبي
الذي لا يعلم شيئاً من امر ما سبقها من الدسائس بانها ليست سوى
الفوضى الصريحة . لم تكن دعوة مجلس النواب بناء على امر الوزراء
خرقا للقانون الاساسي الذي نص على ان تكون الدعوة بموافقة الخديو ؟
الم يكن ينبغي للوزارة ان تبادر بتقديم استقالتها بمجرد ان رأت نفسها
على اختلاف مع الخديو ؟ لقد كان هناك كثير ممن قالوا هذا القول
وقتذاك وكان اكثرهم ترديداً له السير ادوارد ماليت الدساس الاكبر
نفسه . بيد ان ذلك ما كان يردده الجاهلون ببواطن الامور او الذين
وقفوا على كنهها تماماً اذ لا ريب انه كان يكون من الخيانة ان يعنى
الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور
بجذافيره من اجل انهم كانوا يكونون قد قضوا لبانة ماليت واخوانه
الدساسين وانا لوهم ما كانوا يطمحون اليه من النصر بلا كفاح ما
وبالطبع ادى قطع العلائق بين الوزراء وبين الخديو الى احداث
ذعر كبير في كل من انجلترا وفرنسا ولقد كان ينتظر ان ينادى مجلس
النواب بعزل الخديو في الحال وهناك تنشأ حالة لا تهدد حياة
الخديو فحسب بل قد تهدد ايضاً حياة كثير من الاجانب ومنهم
ممثلو الدول العظمى السياسيون انفسهم . وقد كتب السير ادوارد ماليت
مستجاباً لقال « ان الضمان المقدم من الوزارة بسلامة الخديو والاجانب

لا يعد ضمانا فعالا» (١) ثم اشار الى «القلق العظيم السائد في كل مكان ومغادرة الكثيرين للبلاد». ويظهر ان الوقت الحاسم لقيام الدولتين الغريبتين بعمل ما اخذ يدنو تدريجيا فقد هاج الرأي العام في فرنسا اشد هياج وطلب التدخل. ومع ذلك لم يخرج المسيو فريسينيه عن حدود الرزاةة. وفي يوم ٧ مايو ابرق الى سينكو يكر يطلب منه «ان يسلك سبيل الحذر وان يعمل بقدر الامكان بالاتفاق مع ماليت وأن يراجع باريس في حالة الخلاف مع زميله وان ينضم الى جانب الخديو بصفته السلطة الشرعية الوحيدة وان يسير بالحصافة والرزاةة المطلوبتين لتجنب ما يثير النزاع او يزيد الشقاق الموجود في داخل الحكومة» (٢) وكان هذا على عكس ما كلف لورد غرانفيل وكيه به. ففي الوقت الذي وصل فيه الى اسماع المسيو فريسينيه أن الخديو أحال قضية المؤامرة الجركسية على السلطان قدم احتجاجا على تدخل الباب العالي وطلب الى لورد غرانفيل ان يجاهر هو أيضا بالاحتجاج «لان حكومة جلالة الملكة» هكذا قال للورد ليونز «بتردها في المبادرة بالاحتجاج المقرون بالحزم انما يجعل مثل ذلك التدخل امرا لا مناص منه» (٣).

ومع ذلك لا بد ان يكون المسيو فريسينيه قد رأى انه لا يسعه ان يبقى طويلا ملازما الخطة السلمية البهتة بل لا بد ان يصبح بعد قليل

(١) مصر زقم ٧ «١٨٨٢» ص ١١٧

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٧

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٩

من الزمن أمام احدهما من اما تدخل السلطان واما التدخل الانجليزي -
الفرنسي - وهو ما كان يطالب به فعلا فريق من الراى العام الفرنسى وعلى
رأسه غامبيتا . وفى الواقع كان مسلك لورد غرانفيل يدفعه لاختيار احد
الامرين . وفى يوم ٨ مايو رد اللورد غرانفيل على احتجاج ميسيو فريسينيه
فيهد ان نفى وجود اى ميل خاص للتدخل التركى اضاف هذه العبارة
التي تنذر بما سيقع .

« ولسكنا نريد اذا اقتضى الحال أن نبقي احرارا لبعث كافة انواع
التدخل الممكنة فنختار اقلها مضايقة وتعرضا للمخاطر » (١) وكان هذا
بمثابة تصريح بأن انجلترا ترفض من الآن الاسترشاد برغبات الحكومة
الفرنسية اذا ما قررت هذه مواصلة سياسة عدم التدخل ، وانها - اذا
اقتضى الحال - لا بد ان تعمل بمفردها . وفعلا لم تمض ثلاثة أيام حتى
رجع لورد غرانفيل الى اقتراح كان « قد بداله » مرة فى بدء الازمة
فاشار على الميسيو فريسينيه ان يطلب الى الباب العالي ارسال قائد الى مصر
« تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام فى الجيش المصرى » على ان يصعبه
قائدان آخران احدهما انجليزى والآخر فرنسى وان يختصم القائد التركى
لوايهما وان تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . وفى الحال رأى
الميسيو فريسينيه ان ليس ثمت مناص من ان ينفقار احد أمرين فاما ان
يقبل التدخل التركى وإما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا فى العمل

فاختار الامر الثاني باعتباره اخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ ايماء تقريع لتراجعه هذا عن موقفه الاول واتباعه خطة لا تختلف كثيرا عن خطة غامبيتا . وليس ثمة ريب في ان ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماما . فان تحول سياسة ميسو فريسينيه لم ينقذ مصالح فرنسا ولا نجى مصر ثم اضطر في نهاية الامر ان يعود الى موقفه الاول . ومع ذلك فقد كان للميسو فريسينيه ان يرجو انه مادام تدخل انجلترا سواء أ كان صريحا أم وراء ستار التدخل التركي امرا لا مناص منه وما دامت سياستها كلها كانت ترمي الى تلك الغاية فان فرنسا باشتراكها معها قد تنجح في اعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل الى الميسو فريسينيه أن هذا يكون الفارق الجوهرى بين سياسته وسياسة الميسو غامبيتا وهو الذى كان يرمى الى ان تحتل انجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا (١) .

« اما الشكل العديم الضرر نسبيا » الذى كان الميسو فريسينيه يريد ان يكون عليه التدخل الانجليزى الفرنسى فهو ان ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج الى الاسكندرية بحجة صيانة ارواح رعاياها فى الظاهر ولتخويف

(١) « لقد كنا دائما ولا نزال مهتمين بامرين » هكذا قال ميسو فريسينيه فى البرلمان الفرنسى فى ١١ مايو سنة ١٨٨٢ « أولا بان نحفظ لفرنسا مركزها الخاص ومركزها الممتاز بحق فى مصر والامر الثانى الذى ترمى اليه سياستنا فهو رغبتنا فى الاحتفاظ باستقلال مصر كما قررتة القرارات المتخذة بها من الدول الاوربية فان نجيز قط مادام الامر متوقفا على عملنا أى اعتداه على تلك القرارات . ولكن نرضى بان يخرج مصر من أية أزمة تحدث فيها اقل حربة واستقلالاً مملوياً اليوم » الوثيقة المصرية رقم « ١٨٨٢ » ص ١٤٥

لوزارة المصرية في الحقيقة اوجعها على الاذعان وبذا تنتهي الازمة ولا تكون هناك حاجة لاي عمل آخر وطبعاً كان مسيو فريسينيه مطاعاً على حقيقة النزاع القائم بين الخديو والوزارة ولا ريب في انه كان يذنه وبين نفسه يعطف على الوزارة ولكن هنا كانت حالة تقضى بان يضحى فيها بصاحب الحق تلافياً لاضرار بالغة . وعلى ذلك رد المسيو فريسينيه على اقتراح اللورد غرانفيل في ١٢ مايو مقترحاً ان ترسل بدل القواد الثلاثة بوارج حربية الى الاسكندرية قائلاً « ان موقف الخديو يتوطد ويصبح تدخل تركيا لا لزوم له . وبالطبع كان هناك احتمال أن هذا العمل قد لا يكون كافياً واذا ذاك يستحسن ان تنزل الجنود الى الير فلذلك قال: ان الحالة اذا وصلت الى ذلك الحد فهو لا يعارض في دعوة الجنود التركية الى مصر للعمل فيها تحت الاشراف الانجليزى الفرنسى لغاية ديسمبر وبشروط تكون فرنسا وانجلترا قد عينتاها من قبل » الى ان قال : انه لا يوافق بحال من الاحوال على استخدام الجنود الفرنسية او الانجليزية (١) ولم تأت الرسالة التي اورد فيها لورد ليونز هذا الرأي على ذكر المناسبة التي عرض فيها المسيو فريسينيه هذا الاقتراح الاخير وليس شك في ان الاقتراح لم يصدر عن المسيو فريسينيه من تلقاء نفسه بل كان رداً على سؤال من اللورد ليونز استفهم فيه عما عسى ان تكون النتيجة اذا تبين ان ارسال البوارج لم يأت بالنتيجة الموعوبة . اما لورد

غرانفيل فمع قبوله الاقتراح الخاص بالمظاهرة البعيرية - كان متذمرا
لرفض مشروعه الخاص بالتدخل التركي العاجل واقترح ان يبلغ الباب
العالي مع التحفظ في القول انه يرجح ان تعرض عليه فيما بعد اقتراحات
اخرى . ولم يشأ المسيو فريسينييه ان يقيد نفسه بخطة غامضة لا يرتاح
لسلوكلها فرفض الموافقة على اقتراح لورد غرانفيل

ثم اصدرت كلتا الحكومتين امرها ان تذهب ثلاث بوارج الى
اسكندرية فورا . وينبغي بهذه المناسبة ان نذكر حادثا يزيد خطة السير
ادوارد ماليت ورئيسه وضوحا . فلعل القارىء يذكر ان السير ادوارد
ماليت سبق ان حذر اللورد غرانفيل مرتين من أى تدخل ما عدا
التدخل التركي بحجة ان ارواح الاجانب في الفترة التي تنقضي بين
اعلان التدخل وبين وصول الجنود تصبح في خطر عظيم (١) ثم ان
المسيو فريسينييه ايضا قبل عرض اقتراحه سأل من ممثلة في القاهرة
هل هناك خطر على ارواح الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر من
ارسال الاسطول ولا نعرف بطريقة مباشرة ماذا كان جواب المسيو
سينكويكز على ذلك السؤال ولكن اللورد غرانفيل لما سأل السير
ادوارد ماليت السؤال نفسه اجاب عليه بالبرقية التالية (٢) « اشرف
بان ابلغ فخامتكم اني وزميلي الفرنسي نرى ان ما يترتب على وصول

(١) راجع ص ١٦٢ و ١٧٠

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٢

العمارة المشتركة الى الاسكندرية من الفوائد السياسية يفوق في اهميته
الخطر الذي يمكن ان يصيب من في القاهرة من الاوربيين» وسواء كان
المسيو سينكويكز وفاق حقيقة على رأى الذى عرضه زميله الانجليزى
ام لم يوافق فان الرسالة ستبقى دليلا على سياسة السير ادوارد ماليت
وبره بالانسانية وطبعها لم يكن في النية اظهارها . وان السماح بنشرها
فيما بعد لغاية كبيرة اخرى تؤخذ على «مقدرة» اللورد غرانفيل^(١) وان
فيها دليلا واضحا على أن كل ما كانوا يخافونه من الخطر الذى يتعرض له
الاوريون بسبب السيادة العسكرية لم يكن الا اثره وثقاها يراد بهما
تهديد الطريق للتدخل المسلح . ومهما يكن شىء فالامر لا يخرج عن
احدى اثنتين فاما ان هذه المخاوف لا اصل لها واذ ذاك يتبين لنا مقدرة
السير ادوارد ماليت . واما انها كانت صحيحة واذ ذاك يتبين لنا مبلغ بره
بالانسانية . وان ما قاله ادوارد ماليت في كلا الحالين كاف للحكم عليه
بانه من احط طبقات السياسة الدسائس

ولم يكن لورد غرانفيل خيرا من صاحبه . وان الموافقة على عدم
الاهتمام بما يهدد الارواح من خطر طالمسا طنطنوا به في الصحف
والرسائل الرسمية متى اصبحت المزايا السياسية ومصالح حملة القراطيس
عرضة للخطر . لما لا ترتاح له ضمائر الناس . ولكن ماذا نقول في

(١) في هذه المسألة ايضا سلك اللورد كرومر منسلكا اعتل من مسلك رئيسه السالف وذلك
بعدم نشر تلك البرقية المسيية للشبهة

وزير انجليزى استهان مرة بارواح الرعايا البريطانيين ثم لا ينجعل من ان يرسل فى الوقت نفسه الى مندوبه بان يبلغ الوزراء المصريين عامة وعرابى بصفة خاصة أنهم مسئولون شخصيا عن ما عسى ان يحدث من الاضطرابات وقد كان هذا هو عين ما فعله لورد غرانفيل فى يوم ١٤ مايو وهو يوم وصول برقية السير ادوارد ماليت الشهيرة فان اللورد غرانفيل لم يقنع باختيار خطة تنذر الاوربيين بالخطر حتما بل عن له فى الوقت نفسه ان يجعل الاشخاص الذين كان يعمل على مناوأتهم مسئولين عن هذه الارواح ! وكان من البديهي ان يرد عرابى بانه مسئول عن النظام العام وعن سلامة الخديو ما دام فى الوزارة ولكنه لا يصبح مسئولاً عن شيء اذا جاء الاسطول الانجليزى الفرنسى ا على ان هذا لم يقبل منه طبعاً بل كانت النتيجة ان بقيت على عرابى واصحابه تبعة من قتل من الاوربيين فيما حدث من القلاقل بعد ذلك والتي لم تكن للاوربيين يد فيها . تلك كانت اساليب العدالة التى انطوت عليها سياسة غرانفيل ماليت وتلك كانت آدابها . وفى الوقت نفسه كان الاعيان قد اجتمعوا فعلاً وبدأوا يتباحثون فى الحالة . ولا تسبل عن مبلغ تضرر الشعب من الخديو الذى كان يمكن خلعه لولا الخوف من انتقام انجلترا وفرنسا له لهذا تردد كثير من الاعيان فى الاقدام على هذا العمل فكان ترددهم هذا سبباً فى انقسام الكلمة (٢) واخيراً انضم سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى العدو

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٠

(٢) بلات الكتاب نفسه ص ٢٦٨ - ٢٦٩

وشرع يدس الدسائس لقلب الوزارة. بينما ارتأى غيره ان لا بد من التساهل
اذا اريد بذل مجهود آخر للمصلحة وانتهاء الازمة

وفي يوم ١٥ مايو وصل الاسطول الفرنسي وفيه ايضا ابرق اللورد
غرانفيل للسير ادوارد ماليت يقول اننا بغض النظر عن المظاهرة البحرية
« نحفظ لانفسنا بحق استخدام ما نراه لازما من الوسائل الاخرى
لصيانة النظام وسلطة الخديو » (١) ثم رأى عرابي واخوانه ان ينزلوا
على رأى القائلين ببذل مجهود آخر للمصلحة (٢) فذهبوا جميعا الى الخديو
« واعلنوا امامه طاعتهم التامة » ومن ثم انطلقوا الى ماليت فاكذوا له
انهم صمموا على بذل كل ما في وسعهم لصيانة الامن العام (٣) ولعمرك كان
هذا منظرًا محزنًا لا بل كان بعيدا عن الكرامة منظر « الطاعة التامة » ومما
زاد الطين بلة انه لم يكن هناك ما يدعو الى ذلك على ان السير ادوارد
ماليت رفض ان يتقبل الخديو تأكيدات الولاء الصادرة من الوزراء اضاف
الى ذلك ان هذا العمل لم يرض اللورد غرانفيل ولا المسيو فريسينيه وهو
الذي كان يتطلع لان يضع حدا نهائيا لهذه الحالة فقد كتب هذا من فوره
الى سينكويكز يخبره بأن الخديو ينبغي ان ينتهز فرصة وصول
الاسطول فيسقط الوزارة ويعين أخرى مكانها برئاسة شريف مثلا .

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٦

(٢) في يوم ١٣ مايو ارسل مستر بلنت برقية ات عرابي وتوسل اليه فيها أن يتذرع بالصبر
وبرحى العمل ضد الخديو (بلنت الكتاب نفسه ص ٢٠٧)

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٣

وعندئذ يصبح من المستطاع اصدار عفو عام على ان يكتفي بحرمان عرابي واخوانه من وظائفهم فقط وعدم التعرض لرتبهم العسكرية أما اللورد غرانفيل فقد ارسل للسير ادوار ماليت تعليمات كهذه ولكنه كلفه فوق ذلك «ان لا يتفوه بشيء قد يحول دون اصدار الامر الى عرابي وزملائه بمغادرة البلاد اذ رأت الوزارة الجديدة ضرورة لذلك» (١) وبناء على ذلك شرع السير ادوارد ماليت في اقناع محمود سامي وعرابي وثلاثة قواد آخرين خطرين بوجود مغادرة مصر من تلقاء أنفسهم في مقابل معاش يصرف لهم مع استبقاء رتبهم العسكرية وقد طلب الى المسيو مونج - احد موظفي القنصلية الفرنسية وكان يجيد العربية ان يقوم بهذه المهمة الدقيقة مهمة ابلاغ عرابي واخوانه هذه التسوية لحل الازمة . ولكن المسيو مونج رفض رفضا باتا ثم عهد الى سلطان باشا بالقيام بهذه المهمة المشرفة ولكن كانت النتيجة سيئة ذلك ان عرابي ابى ان يصغي الى ذلك الاقتراح . وعليه اشار السير ادوارد ماليت على لورد غرانفيل ان يكلف هو وزميله الفرنسي بان يطلبابصفة رسمية استقالة وزارة محمود سامي وقد طلب ايضا «أن يؤذن له بانذار الوزارة بما يترتب على رفض الاستقالة من العواقب» الى ان قال «ان الوزراء والجمهور على يقين من أن الدولتين لن ترسل جنودا الى مصر بحال ما يضاف الى ذلك أن معارضة فرنسا تجعل تدخل تركيا أمرا

مستحيلا» (١) الا أن هذا لم يكن معناه سوى نزع النقاب والظهور في
وضوح النهار . ومع ذلك قد وافق اللورد غرانفيل . ففي يوم ٢٥ مايو
قدم القنصلان العموميان مذكرة متشابهة بطلب استقالة الوزارة ورحيل
عراي عن مصر وذهاب القائدين الوطنيين الآخرين على فهمي
وعبد العال الى الأرياف وهكذا كان بر اللورد غرانفيل بتأكيده أن
بريطانيا لا تريد وزارة حزبية وهكذا عد هذا العمل خاتمة ما أحرزته
سياسة السير ادوارد ماليت من النجاح .

ولم يبق للوزارة أمام هذه الظروف القهرية الا أن تستقيل ففي
اليوم التالي قدمت استقالتها بعد أن احتجت بأن الخديو بإسمه للدول
الأجنبية بالتدخل قد اعتدى على حقوق سيادة السلطان . ولكن
الخديو بأياماز السير ماليت رد على ذلك بأنه إنما يعمل «طبقا لإرادة الأمة»
وأنه يعرف كيف يقنع السلطان وفي الحال طير الخبر الى حكام
الأقاليم ينيثهم بسقوط الوزارة ويدعوهم الى السهر على صيانة
الأمن العام كذلك طلب اليهم إبلاغ جنود الاحتياطى بالاستقناء
عنهم من الآن ووقف التجنيد للجيش وقد قيل لهم أن «الاسطول
الأجنبي ما جاء الا لأمر ودى» وقد تمت هذه الاجراءات كلها بنهاية
السرعة بيد أن الأنباء ما كادت تصل الى الاسكندرية حتى هاجت جنود
الحامية ورجال الشرطة هياجا عظيما وابلغوا الخديو من فورهم أن الوزارة

إذا لم تعد الى مراكزها خلال اثنتى عشرة ساعة فهم غير مسئولين
عن الامن العام وحذا سكان القاهرة حذوهم فى الاحتجاج فما بزغت شمس
اليوم التالى حتى ذهب وفد من رؤساء الطوائف الدينية قوامه العلماء
والبطريرك والحاخام لمقابلة الخديو وهناك طلبوا اعادة عرابى واصحابه
الى كراسى الوزارة فورا ولعمرك كانت هذه ظاهرة فجائية « لارادة
الامة » فلما ان جاء سلطان باشا وهو فى حالة اضطراب وانزعاج و اشار
على الخديو بارجاع الوزارة تلافيا لما يهدد حياته من الخطر لم يسع توفيق
وناصحيه المخلصين الا الاذعان والتسليم فأعيدت الوزارة وارسلت الاوامر
على الفور الى الاقاليم بالغاء ماسبق اتخاذه من الاجراءات لنزع
السلاح (١).

ولم يطل امد هذه المأساة الهزلية الا ثلاثة ايام فقط على انها كانت
كافية ل اظهار كنه الشعور الوطنى . الا ان مااستعمل من السرعة فى
اصدار الاوامر الى حكام الاقاليم بوقف كافة المعدات الدفاعية لدليل
آخر على سر مقت السياسة البريطانيين لعرابى واصحابه ذلك ان مصر
ان تقع غنيمة باردة فى ايدي المعتدين مادام اولئك الرجال فى مقاعد
الحكم.

(١) هذه الحقائق كلها مذكورة فى عصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٨ — ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبح الاسكندرية المدبرة

كان الاخفاق في التخلص من وزارة سامى هزيمة مؤلمة للسير
أدوارد ماليت ولو كان الرجل يعرف للكرامة معنى لاستقال من
منصبه فوراً

ولكن المسألة لم تكن مسألة كرامة بل العمل على تحقيق التدخل
المساع فان حبطت خطة من خططه السياسية فلاحرج من تجربة غيرها
عسى أن يكون فيها أكثر توفيقاً منه في تلك . على أن ما أصابه من
الخيبة لم تكن له نتيجة الا مضاعفة رغبته في قضاء لباتته . فقد كتب
الى رئيسه في يوم ٣٠ مايو « يقول ان الجمهور هنا يتخذ ارجاع الوزارة دليلاً
على قرب طرد المسيحيين من مصر واسترجاع ما بيع أو رهن من أراض
للاوربيين والغاء الدين الاهلى (١) كذلك كتب صاحبه المستر كوكسون
قنصل انجلترا في الاسكندرية بمثل هذه اللهجة المزعجة عند ما وصلت
الى رئيسه العريضة التى رفعها التجار الانجليز مطالبين فيها « بأعداد
ما يكفى من الوسائل لحماية أرواحهم (٢)

(١) مصر رقم ٨ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤

وفي اليوم التالي كتب السير أذوارد ماليت يقول « ان الهلع استولى على الجاليات الاجنبية وانها تطالب بتعزيز قوة الاسطول » وقد أجيب الى هذا الطلب الاخير فوراً ولكن ذلك لم يكن كافياً على ما يظهر وما كان لورد غرانفيل ليحفل كثيراً بوجود هذا الهلع او عدم وجوده لانه كان يعرف بالتجربة ان كثيراً من الارجيف التي ابلغه ايها المندوبه هو محض اقتراء وانما كان جل اهتمامه بطريقة تنفيذ التهديدات التي صعب بها السير اذوارد ماليت مذكرته الرسمية في ٢٥ مايو بطلب استقالة الوزارة وهنا ظهرت مشكلة . على أن السلطان بمجرد ان نفي اليه ارسال هذا الاسطول المشترك الى اسكندرية ارسل محتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته وكان يوشك ان يلبي طلب الخديو فيرسل مندوباً من قبله ولكن تبين له أن من التناقض بمكان « ان يعلن من جهة ان حقوق سيادة السلطان ينبغي احترامها ثم يحظر عليه في الوقت نفسه ان يتدخل في امر ما » . (١) ولكن لورد غرانفيل اكد له أن ارسال الاسطولين لا يراد به الاتيان بعمل من اعمال الاغتصاب وانه « اذا دعت الحاجة الى القيام بعمل يكون مظهراً لحق من حقوق السيادة فليس امامنا من نرفع له الامر الا الباب العالي » (٢) كذلك ابلغت الدول في مذكرة مشتركة ان ارسال البوارج الحربية لا يراد به اتباع سياسة تنطوي على الاثرة والافتراء في العمل بل ضمان مصالح الدول الاوربية

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٥

(٢) المصدر نفسه ص ١٧

في تلك البلاد بلا تمييز في الجنسيات ثم للمحافظة على سلطة الخديو» الى ان قالت « ولم يخطر ببال الحكومة البريطانية ان تنزل جنودا الى البر او تحتل البلاد احتلالا عسكريا بل تنوى حكومة جلالة الملكة بعد استتباب السكينة والاطمئنان على مستقبلها ترك مصر لنفسها وتسحب السفن الحربية » فان جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وتعذر الوصول الى تسوية سلمية فان حكومة جلالتهما تتفق مع الدول العظمى ومع تركيا على ما ترى هي والحكومة الفرنسية انه انجح الوسائل (١).

ولهذه المذكرة التي تنطوي على الرياء اهمية عظيمة اذا نظرنا اليها في ضوء ما همته الحكومة البريطانية وماستعمله فاقدا ارسلت في يوم ٢٣ مايو مع ان لورد غرانفيل كان في ٨ و ١١ من هذا الشهر ينذر الحكومة المصرية بالتدخل المسلح ويفاوض المسيو فريسينيه في ائزال الجنود التركية . كذلك سيري القاريء كيف برت انجلترا بالتعهد الذي يقضى عليها بالاتفاق مع الدول العظمى ومع تركيا على الاعمال الحربية عندما حان الوقت لان تفتح باب الشر وتغزو وادي النيل .

ولكن بينما كان لورد غرانفيل يعد الدول العظمى هذه الوعود الخلابه كان في الوقت نفسه يلح على فرنسا بالموافقة على مشروع ارسال الجنود التركية تحت رقابة الدولتين المذكورتين كما اسلفنا عليه القول وفي يوم ٢٤ مايو قدم للمسيو فريسينيه اقتراحا رسميا بهذا المعنى ولما لم

يأته الرد كرر اقتراحه بعد ثلاثة ايام . واذا ذلك رد عليه المسيو فريسينيه ردا جافا . فقال بمناسبة ما اذيع عن استقالة وزارة سامي انه لا يوجد ما يدعو الى التدخل في تلك اللحظة خاصة . وكتب المسيو تيسو سفير فرنسا في لندن بالنيابة عن رئيسه الى لورد غرانفيل يقول . « يرى المسيو فريسينيه ان من المستحيل الا يهرك سداد هذا الرأي والا ... تعترفوا يا مولاي بعدم فائدة الخطة التي اقترحتم عليه اتخاذها من بدء الامر » (١) فاستشاط لورد غرانفيل غيظا لهذا الرد . وكان ما يعرف في إنجلترا بالرأي العام قد غضب منذ امد طويل مما يسمونه استسلاما لفرنسا فاصبح ميالا الى الانفراد بالعمل . وقد كتبت التيمس تقول (٢) « اذا لم تنظم مصر من جديد بشكل تراعى فيه مصالحنا فانها حتما ستأخذ شكلا معززا لمصالح اخرى تناقض مصالحنا » واذا ذلك قرر لورد غرانفيل ان يقوم بالعمل بنفسه وفي يوم ٢٨ مايو اي في يوم رجوع الوزارة امر لورد دو فرين ان ينصح السلطان بتأييد الخديو وذلك بان يستدعى الى الاستانة ساميا وكذا القواد الثلاثة بما فيهم عرابي وكتب في الوقت نفسه الى السير ادوارد ماليت بان ينصح الخديو باستدعاء مندوب تركي « ليحافظ على حياته » . ثم ابلغ المسيو فريسينيه بعد ذلك بما قد فعله (٣) . هكذا تمت الخطوة التي سبقها من طول التفكير ما سبقها فاصبح

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٧

(٢) التيمس ١٥ مايو سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٢

على فرنسا ان تختار أحد أمرين: اما ان تشترك فيما فعلته إنجلترا وتترك سياسة التعاون معها ولا ريب في ان اتباع الامر الثانى كان نذيرا بالخطر الشديد لاعلى مصر فحسب بل وفرنسا ايضا بينما كان معنى الاول ان تنهج فرنسا سياسة تدخل عسكري لا تردد فيه ولا تكوص .

ورأى المسيو فريسينييه بعد استشارة زملائه ان ينهج الخطة الاولى على نحو ما فعل عند ارسال الاساطيل وقد يكون الباعث واحدا في الحالتين فهما يكن في الموافقة على تدخل تركيا من الخطر فلا يزال في ملازمة إنجلترا في كل خطوة تخطوها مجال لتجنب الطامة الكبرى وعلى ذلك ارسل المسيو فريسينييه في يوم ٢٩ مايو الى السفير الفرنسي في الاستانة والى المسيو سينيكويكز تعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد غرانفيل بناء على وعوده الحديثة ان يرسل الدعوة لعقد مؤتمر اوربى .

وما كاد اهل القاهرة يسمعون بان إنجلترا وفرنسا والخديو طلبوا تدخل السلطان لحسم ما بين الخديو والامة من الخلاف حتى ثارت ثائرة غيظهم الكامن فجاهر عرابى بانه لن يدعن لاوامر السلطان وانه يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو مصر ، والتف الماماء والاعيان الا قليلا منهم حول الوزارة وطلبوا جهارا خلع توفيق . واصدر شيخ الجامع الازهر فتوى وافق عليها رجال ذلك المعهد بان الخديو لم يعد اهلا للحكم بعد ان باع البلاد للاجانب وذهب الخطباء الى الاسكندرية فخطبوا في جماهير

تزيد عن ١٠٠٠٠ شخص منوهين بالقضية الوطنية . ولما وصل المندوب التركي درويش باشا في يوم ٧ يونية ذهب لمقابلته كبار مشايخ الازهر يصحبهم اثنان وعشرون من الاعيان وقدموا اليه عريضة موقعا عليها من ١٠٠٠٠ شخص يطالبون منه الوقوف الى جانب الامة في وجه الدول وان يخلع توفيقا . وارسلت اليه من جميع أنحاء البلاد من هذا القبيل عرائض أخرى موقع عليها وطفقت النساء والاطفال يطفن الشوارع مطالبات برفض طلبات الدول (١)

اما البعثة التركية فقد حبطت من حيث تقدير المفسدين حبوطا كليا . نعم كان درويش باشا من اجراً رجال الحاشية السلطانية وكان ينتظر منه أن يحمل عراييا ورفاقه بالخوف والارهاب على الاستقالة من مناصبهم وقبول النفي الى الاستانة أو ان يتخلص منهم بالطريقة التي اقترحها سير اوكلند كولفن على الخديو في أحد موافقه المشهودة (٢) ولكي ما يجعله الخديو أكثر مرونة واسلس قيادا اعطاه بقشيشا جسيما قدره ٥٠٠٠٠ جنيه (٣) ولكن درويش باشا على ما يظهر لم يكن مغفلا فقد قبل الهدية ووجه الى عرايى والعلماء بعض كلمات الارهاب على أنه لما رأى أن هناك أمراً غير « الفتنة العسكرية » التي ندب لقمعها

(١) يوجد وصف شامل لهذا الوقت المصيب في كتاب « بلنت التاريخ السرى » ص ٣٠٥ وما بعدها

(٢) اقتطف المستر بلنت في الكتاب نفسه ص ٣٠٢ — ٣٠٣ نبذا مهمة من صحيفة البال مال غازيت التي كان يحررها قنصل مستر (والآن لورد مورلي) لايضاح البواش الخفية لبشت درويش باشا

(٣) بلنت الكتاب نفسه ص ٣٠٧

أبت عليه نفسه العالية أن يجرى على يديه شيء مما كان ينتظر منه وفي يوم السبت ١٠ يونية قرأه على أن يعقد يوم الاثنين التالى مجلساً يحضره قناصل الدول والخليو للنظر في الحالة وابلغ عرابي في الوقت نفسه ان يستعد للاستقالة .

وفي يوم الاحد وهو اليوم السابق ليوم الاجتماع حدث ما قضي على كل ما كان ينويه درويش باشا . ففي ذلك اليوم حدثت مذبحة المسيحيين في الاسكندرية بايعاز الخديو وعمر باشا لطفى محافظ الشر للبوليس وبعض الاشرار المأجورين - وهو مثل صحيح لما يقع من « مذابح » اليهود في وقتنا الحاضر (١)

فقد كان الخديو يعرف تماماً ماذا يكون وقع أى شعب تسوقه العناية الالهية مهما كان صغيراً في السياسة البريطانية وهي التي طالما تكهنت بما يصيب الاوربيين من المحن لو استمرت « الفوضى » التي ترتكز الى ما الحزب سامي وعراي من السيطرة « العسكرية » ولقد أبلغ السير أدوارد ماليت لورد غرانفيل في يوم ٣١ مايو ان « العراق بين المسلمين والمسيحيين قد يحدث في أى لحظة » (٢) فكانت نتيجة ذلك

(١) يوجد وصف شامل لمذبحة الاسكندرية في كتاب بلنت نفسه ص ٣١٠-٣١٥ كذلك يجد القارئ في النذيل الثاني ص ٤٩٨-٥٣٢ كافة الادلة المطلوبة وقد قال لورد كرومر كتاب « مصر الحديثة » (المجلد الاول ص ٢٨٧) مانصه « لقد تبين لي بعد فحص المسألة من وجوها ان الادلة لا قيمة لها بالمرة واحسب ان ليس من الضروري ان اسهب في ذكر الاسباب التي جعلتني استنتج هذا » ربما كان اللورد ادنى الى الصواب لو قال « ليس من الملائم » بدلا من « ليس من الضروري »

(٢) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

تعزير الاسطولين كما رأينا . ولقد صحت نية الخديو سواء بعلم مستشاريه الاوربيين أم بدون علمهم على انه اذا لم يقع ذلك الحادث المطلوب من تلقاء نفسه فلا بد من التعجيل به ببعض التدابير الماهرة . ولقد رأى أن القاهرة لا تصلح لهذه المسكائد لان عرابي ورفقائه واقفون بالمرصاد هذا فضلا عن وجود الجيش الذي يمكنه قمع الفتنة في لمح البصر . اما في الاسكندرية فالامر على عكس ذلك .

فقد كان المحافظ لطفى باشا معروفا بميوله الوطنية يوما من الايام ولكن الخديو عينه وزيراً للحربية في اليوم الوحيد الذي تخلل استقالة الوزارة ورجوعها الى العمل . وعليه يمكن القول أن مصاحته الشخصية قد تدفعه الى العمل على اسقاط عرابي اضافة الى ما سبق انه بصفته محافظ المدينة يستطيع أن يمنع جنود الحامية من التعرض للمشايخين بان لا يكلفهم بقمعه وان يحول بسهولة دون وصول أنباء برقية الى الوزارة من الاسكندرية .

بناء على ذلك ارسل الخديو في يوم ٣ يونيه الى المحافظ برقية جفرية جاء فيها : « لقد تعهد عرابي بصيانة الامن العام ونشر هذا التعهد في الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل عن ذلك . فان وفق في تعهده وثقت به الدول . ونصبح نحن في زوايا النسيان ثم لا يغرب عن بالك أن أساطيل الدول لا تزال راسية في مياه الاسكندرية ولا تزال الخواطر متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الاوربيين وغيرهم

والآن فاختر لنفسك هل تخدمنا أم تساعد عرابي على تحقيق تهمة «
ولم يعرف هل كانت هذه البرقية إحدى برقيات عديدة من هذا القبيل
أم أنها هي التي أثارت الفتنة فعلا وعلى كل كانت نتيجةها ان دارت
مخادشات أخرى كان حيدر باشا ابن عم توفيق وسيطا فيها فقد تردد
مرات عديدة بين القاهرة والاسكندرية حاملا المراسلات بين هذين
المتآمرين . وفي يوم ٩ يونيه حضر عمر لطفي الى القاهرة لتدبير المؤامرة
بنفسه . واغلب الظن ان الاتفاق قد تم في ذلك الاجتماع على احداث
القتل في يوم الاحد التالي - ١١ يونيه ولكن العدة كانت قد اعدت
لكل شيء . فقد سمح لعصابة من مأجورى البدو أن يدخلوا المدينة
مسلحين بالنبايت واصدر الاوامر السرية لرجال البوليس بان
لا يتدخلوا لقمع الاضطراب بل يقفوا موقف المتفرج .

ثم بدأت « القتل » حوالى الساعة الواحدة واستمرت الى
الساعة الخامسة . وكان منشأها شجارا قام بين أحد الحمارين الملطيين
وبين أحد المسلمين وعلى ذلك تجمع لقيف من السابلة فما لبثوا ان اطلقت
عليهم بضع رصاصات من منزل مجاور يقطنه بعض المالمطين وفي غضون
ذلك ظهر البدو بنبايتهم في مكان الحادثة واذ ذاك انقلب الشجار العام
الى مذبحه ضد الاوربيين طاحت فيها ارواح بضع مئة شخص وجرح
نحو هذا العدد وفيهم المستر كوكسون وبعض القناصل الآخرين .
كان كل هذا يجرى ورجال البوليس جامدين في مواقعهم أو أنهم اشتركوا

فعلا في المذبحة . اما عمر لطفي فانه وقف التلغراف على المخبرة بينه وبين الخديو ولم يسمع قومندان الحامية - سليمان سامي - بالقتل الا في الساعة الرابعة بعد الظهر ومع هذا فقد كاف باحضار الجنود بغير سلاح . علي انه لم يقف جامداً بل ما كاد يظهر في مكان الحادثة الساعة الخامسة حتى قمع هذه « المذبحة » المدبرة

واذا أراد القارىء أن يرى صورة من هذه المؤامرة الشيطانية وما صاحبها من سفك للدماء فعليه أن يذهب الى روسيا المعاصرة الى مملكة كروشيفان وغيره من زعماء جمعية « اليد السوداء » علي ان أشد ما يدعو الى الاستغراب انهم حاولوا فيما بعد أن يشركوا عرابي فيها فعلا مع انه أول من اكتوى بنارها . فاقـد زعموا انه عرابي هو الذي دبر المؤامرة من أولها الى آخرها واصدر أمر المذبحة وكلف جنود الحامية بعدم التدخل . ولكن هذه التهمة ما كادت تتكون في رؤوس القوم حتى سقطت سقوطاً مخزياً لا بل خيف ان كثرة التنقيب في الموضوع قد تؤدي الى فضيحة المسؤولين الحقيقيين عن هذه الجريمة المدومة النظر . علي أن السر انكشف بالرغم من ذلك وفي هذا يرجع الفضل الى المستر بلنت . وفي سنة ١٨٨٣ عرض اللورد راندولف تشرشيل المسألة بخلافها على البرلمان (١)

ولم يكن احد يعرف وقتذاك شيئا من اسرار هذه المسألة. فعرابي نفسه لم يشتبه في شيء. ثم ان الذي كان ينبغي ان تلقى عليه التبعة من الوجهة القضائية بصفته محافظا للاسكندرية لم يستمر فقط في منصبه لابل اختيار فعلا لرئاسة اللجنة التي شكلت للتحقيق في اسباب القلاقل. نعم لقد منح عمر لطفى اجازة فيما بعد ولكنه ظل مقيما في مصر الى ان نشبت الحرب فعين عند انتهائها وزيرا للحرية. وهذا يدكرنا من جديد بما يحدث في روسيا في مثل هذه الاحوال. ذلك ان المسئولين عن المذابح يكافأون فورا بالترقية (١).

على ان نتيجة المذبحة جاءت حتى الآن بعكس ما كان يتوقعه مدبروها اما الجاليات الاوربية التي ساورها القلق من دسائس السير ادوارد ماليت لانها داعية الى اهاجة خراطر الاهالى وباعثة لهم على الانتقام فقد عدت المذبحة كنتيجة طبيعية للسياسة المذكورة وعلى ذلك بدأت تلح في استدعاء المعتمد البريطاني وسحب الاساطيل. ثم رأى الاوريون في الوقت نفسه ان الغلمان الوحيد لسلامتهم هو ان يتصالح الخديو مع وزرائه وعرابي بصفة خاصة باعتباره الزعيم المحبوب من الجيش ولانه الرجل الوحيد الذي يستطيع المحافظة على الامن العام. ولقد اصبحت جليا ان التشاجر مع الوطنيين ليس من الهنات الهيئات وان السواد الاعظم من الشعب يؤيدهم فهو لا يخلد الى السكنينة الامتى خلى بين الزعماء

(١) بلات الكتاب نفسه ص ٣١٤

وبین کراسی الحکم فکان من اثر ذاک ان ألح قناصل فرنسا والمانيہ والنمسا العموميون۔ وان کانوا الى الآن ترکوا حبل السير ادوارد ماليت على الغارب ولكن لا الى حد ان تعميهم المجاملات السياسية عن رؤية ما يهدد مواطنيهم من الخطر۔ على الخديو ان يتصالح مع عرابي فورا وان يطلق يده۔ امامهم وامام درويش باشا في المحافظة على الامن العام (۱) فلم يسمع الخديو الا ان يذعن لهذا الطلب۔ وهكذا اصبح عرابي فجأة ديكتاتور مصر الحقيقي۔ فكانت باكورة اعماله اصدار منشور للشعب حثه فيه على الخلود الى السكينة واطاعة القانون۔ ثم ثنى بارسال الاوامر الى قواد الجيش بجمعهم مسئولين عن حالة الامن العام كل في جهته۔ وصادر شيخ الاسلام۔ بايعاز من عرابي منشورا كهذا للشعب موقعا عليه من علماء الازهر كافة (۲)۔ وهكذا اصبح « عرابي » فجأة في يومين اثنين « منقذ الهيئة الاجتماعية » وهو الذي قدروا له ان يتردى برصاص درويش باشا او بما ولدته المذابح من الخزي والعار۔ ولعمرك لقد كان هذا الانقلاب داعيا الى الدهشة بقدر ما كان بغیضا في اعين الدساسين۔

وقد ادرك السير ادوارد ماليت مؤقتا بأنه قد سقط في يده۔ فان ظهور القنصلين الاجنبيين على المسرح السياسي لم يكن من العوامل التي

(۱) رسالة بعث بها المستر بلنت الى لورد دوفرين من الاستانة بتاريخ ۱۶ يونية ان السلطان نفسه هو الذي سمى في مسألة الصلح لانه كان شديد الحرص على عدم اعطاء اوروبا اية ذريعة لتدخل اوربا

» مصر رقم ۱۱ (۱۸۸۲) ص ۸۷

(۲) بلنت الكتاب نفسه ص ۳۴۳

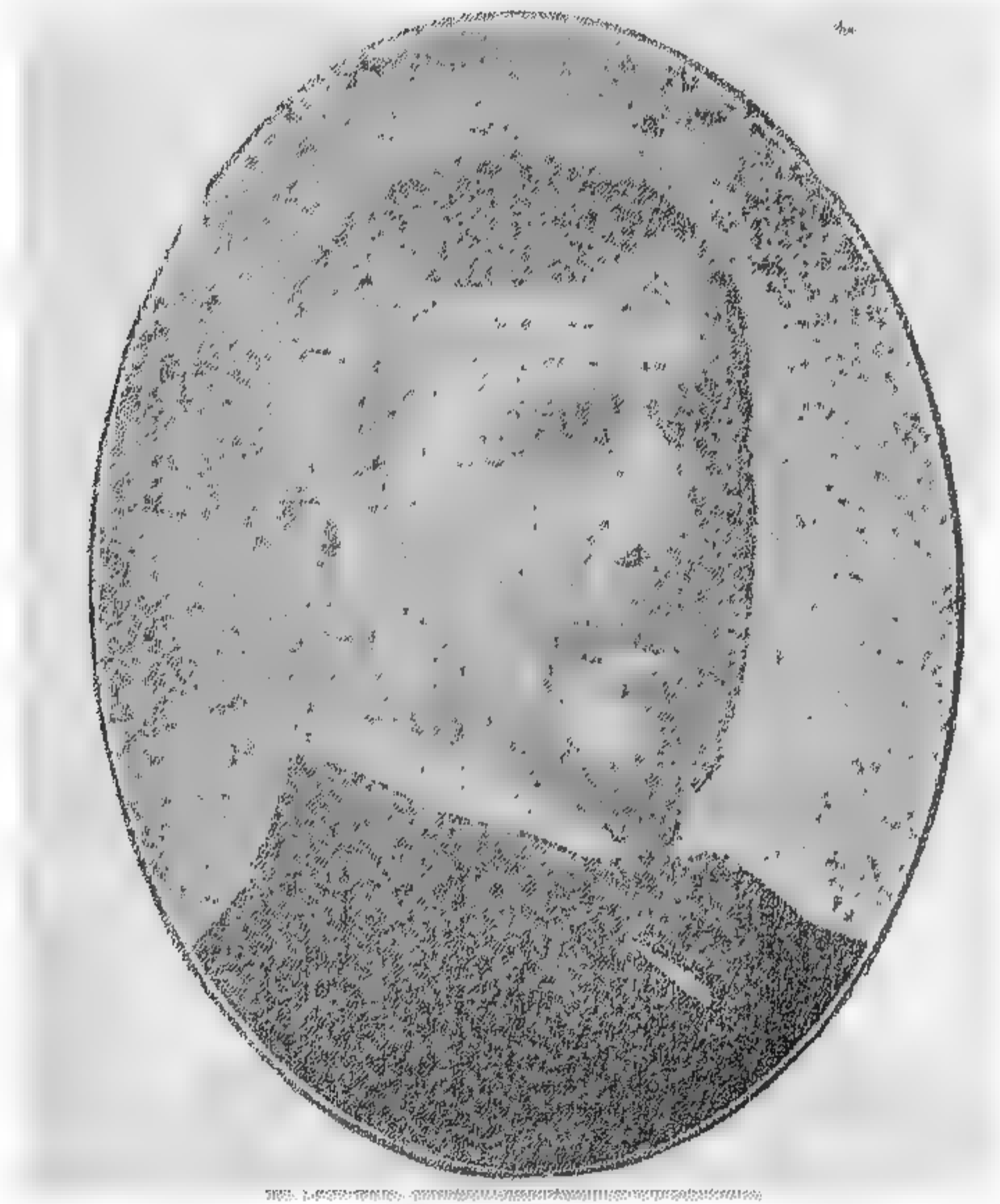
حسب حسابها . ولذا شكا الى رئيسه في ١٤ يونيه من أن زميليه قنصلي
المانيا والنمسا ابرقا الى حكومتيهما « بان لا امل في تلافي العواقب الوخيمة
الا باستدعائي وسحب الاساطيل من مياه الاسكندرية » (١) . وفي
اليوم التالي ارسل برقية تم عبارتها على اليأس قال فيها « لقد توترت الحالة
هنا الى حد صار لا مناص معه من عمل شئ حاسم . فلا امل هناك في
مجيء الجنود التركية الى الاسكندرية في المستقبل القريب لان الحكومة
الفرنسية مصممة على بذل قصارى جهدها لمنع ذلك . يلاحظ الى
جانب ذلك ان ما أبداه زميلاي الالماني والنمساوي الى حكومتيهما
من الاراء سيحمل هاتين الحكومتين على ارجاء موافقتهما » اي انه
وعو ذلك البطل المقدم الذي خيل اليه حتى اللحظة الاخيرة ان الفريسة
صارَت في قبضة يده يستحسن بعد ان تطورت الامور هذا التطوران
يشير على الخديو « بدعوة مجلس الاعيان الى الاجتماع والاستفسار عن
ارادة البلاد » ثم قال انه تبين له من حديثه مع سموه في الموضوع في
هذا الصباح « ان سموه مرتاح لهذه الفكرة » (٢) .

لقد كان هذا منتهى الفشل والاختفاق لسياسة السيرادوارد ماليت
ولم يكن يخفى على احد ان الرجل قد سدت في وجهه المسالك بعد ان
نفدت حيلته فلم يبق امامه الا الاستسلام . وكان جل همه ان يتلمس مخرجا

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٦

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤

شريفًا من الورطة التي اوجدها فظن ان دعوة البرلمان الى الاجتماع تصلح ان تتخذ جسرا ذهبيا للفرار عليه ولا بد ان يكون اللورد غرانفيل قد سب ما ابداه مروؤسه من الجبن إذ كلفه في برقية موجزة في اليوم التالي « بأن لا يوصي بمقعد المجلس في الظروف العصيبة الحاضرة » (١). كذلك



السير ادوارد ماليت

وزير انجلترا العام في مصر

لم يكن الخديو شديد الاحتياج بمسلك مستشاره لانه في هذا الوقت الخطير على انه ممن لا يعتمد عليهم . اما القنصلان فانهما لم ينجحا فقط ان يعيدا لعراي ما كان له من الحقوق برغم معارضة السير ادوارد ماليت بل انهما طلبا من الخديو ارضاء للغريقين ان يوافق على الوزارة الجديدة

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢

التي لم تكن وطنية بمحتة على شرط ان يعين فيها عرابي للحربية . وكان هذا رغبة منهما في انتهاء الازمة ولسيذا الى الابد باب التدخل الاجنبي ومع عدم ارتياح الخديو والسير ادوارد ماليت الى هذا الترتيب فقد قبلاه راغمين ومن ثم تشككت الوزارة الجديدة في يوم ١٧ يونيه برئاسة راغب باشا - وهو شخص لا شأن له - وعين عرابي وزيراً للحربية . ولم يستطع السير ادوارد ماليت عند ما أبلغ رئيسه بأمر هذا الانتصار الجديد الذي أحرزه منافسائه الا أن يقول ان الخديو أرغم على الموافقة بعد أن أمهله القنصلان الالماني والنمساوي أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذ ما طلباه (١)

ففي دون الاسبوع الواحد لم تنتد القضية الوطنية فحسب بفضل هذا التدخل مما كان يهددها من التلاشي بل لقد قوى ساعدها فعلاً . ولما

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٩١ . كتبت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ يونيه وفي اليوم نفسه غادر السير ادوارد ماليت القاهرة . ويعم شطر الباخرة في الاسكندرية حيث لبث فيها بعض الوقت وهي مصادفة غريبة . ذلك ان المستر بلنت يحدثنا في كتابه (ص ٣٣٦ — ٣٣٧) انه تسلم في يوم ١٥ يونيه من وكيله في القاهرة المستر صابونجي « رسالة برقية يستحلفه فيها بالله » ان يعمل على ابعاد السير ادوارد ماليت الى ان قال « ان الناس جميعاً يلعنونه وقد صمموا على قتله ان هو واصل سياسته . واذ ذاك ذهب المستر بلنت الى وزارة الخارجية « وخطاب اصدار الاوامر الى ماليت بالانتقال الى احدى البواخر » وهو ما حدث فعلاً كما يقول المستر بلنت فيما ذكره في كتابه عن الحادث . ولكن السير ادوارد ماليت قبل وفاته بقليل كسذب هذه الرواية فقد ذكر في خطاب بعثه الى التيمس بأن ما حمله على الالتجاء الى الباخرة لم يكن منشأه اوامر رئيسه بل لانه اصيب فجأة بنوع من الحمى اشرف معها على الهلاك . ولما وقف من كتاب المستر بلنت على ماورد في برقية المستر صابونجي استنتج السير ادوارد ماليت ان بعض الناس عملوا على دس السم له فعلاً وعندنا ان مآظنه السير ادوارد ماليت كان خيالاً بمحتا والذي يغلب على الظن ان الرجل بعد ما منيت به سياسته من الجبوط والفشل حوالى ذلك الوقت قد خائنه قواه من الغم على جده العائر

رأى درويش باشا انه لم يبق ما يصنعه في مصر كتب الي حكومته
ينبشها بزوال خطر الفوضي نهائيا وقال المسيو فريسينيه من جهته « ان
في الاستطاعة التعجيل بحل المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابي »
فوراً^(١) لا بل ان فكرة المؤتمر الاوربي الذي تقرر عقده في أواخر
مايو كما مر بك أصبحت الآن لا معنى لها . فقد ارتأى السلطان بحق
ان المياه قد عادت الى مجاريها فلا حاجة اذن لعقد مؤتمر دولي لوضع
خطة للتدخل . وبالفعل كانت ظواهر الاحوال تحمل على الظن بزوال
الخطر . ولكن كان هذا في الظاهر فقط . فان الحكومة البريطانية
كانت مصممة على القيام بعمل جاسم وانما كانت تترقب الفرص
المناسبة لاستئناف المدوان . فقد جاهرت في ردها على المسيو
فريسينيه بصدد « تسوية المسألة المصرية » « بأن من المتعذر وضع
تسوية مرضية أو دائمة الا بالقضاء على عرابي باشا والحزب العسكري
في مصر »^(٢) هذا بينما أخذ وكلاؤها يرسلون تقارير مفزعة وصفوا
فيها حالة القلق في البلاد وما أثاره الارهاب العسكري من جانب
عرابي من الضغط في نفوس الاهالي^(٣) وفي ٢٠ يونية ابلغ لورد
غرانفيل بسمارك رسميا بواسطة لورد امفيل سفير بريطانيا في برلين
« ان حكومة جلالة الملكة لم يكن لها ضلع في النظام الحالي في مصر »

(١) لورد كرومر الكتاب نفسه المجلد السابع ص ٣

(٢) الكتاب نفسه ص ٢٩٣

(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨١ و ٨٨

أى فى تشكىل وزادة راغب - عرابى ومع انها تسلم بأف هذا النظام لم يكن سوى تدبىر مؤقت لا تقاذا أرواح الاجانب واموالهم من اعمال العنف الا انها لا ترى ان هذا الترتيب يسوى المسألة المصرية بشكل ما» (١)

على انه كانت هناك مصاعب حجة فى سبىل حل «المسألة السياسية» بالطريقة التى تهواها انجلترا . فهناك كانت الوعود الالزامية التى قطعها حديثا بان اوربا وتركيا تشتركان مع الدولتين الغربيتين فى تقرير مايلزم من وسائل الضغط يضاف الى هذا الدعوة التى ارسلت الى الدول بناء على هذا التمهيد لحضور المؤتمر المشترك . وان المرء ليسهل عليه من تتبع رسائل اللورد غرانفيل فى اوائل يونية ان يعرف مبلغ تبرمه بهذه الوعود وعظم سروره لو استطاع التملص منها وفى اليوم الاول من شهر يونية اى فى اليوم التالى لارسال الدعوة لحضور المؤتمر اعاد لورد غرانفيل اقتراحه على مسيو فريسينيه بان تطلب الدول العظمى الى السلطان ارسال جيش الى مصر . فلم يكن من المسيو فريسينيه الا ان اجاب بطبيعة الحال بانه يستعس قبل القيام بشى من هذا القبيل التثبت من موافقة الدول على حضور المؤتمر اولا وهنا عاد لورد غرانفيل فاقترح ادماج هذا الطلب

(١) الكتاب نفسه ص ١١٨ امر لورد غرانفيل تعزيزا لحجته الا يحضر المراقبان جاسات مجلس الوزراء من الآن فصاعدا (ص ١٣١) هذا مع انه كان من المفروض ان المراقبين موظفان فى خدمة الحكومة المصرية ومع الاسف لم يحكما لخرقهما نظام الاستخدام

ضمن ما يرسل الى لورد دوفرين من التعليمات الخاصة بإدارة المؤتمر .
وهذا أيضا لم يوافق المسيو فريسينيه عليه الا اذا وصلت ردود الدول
العظمى . على ان هذه الردود لم يكن ينتظر ورودها بسهولة لان السلطان
ظل مصرا على رفض فكرة المؤتمر مادامت بعثة درويش باشا لم تنته
من مهمتها . واذ ذلك صمم لورد غرانفيل ان يستقل بالعمل مرة أخرى
ففى يوم ١٣ يونية كلف سفراء بريطانيا لدى الدول العظمى ان يطلبوا
الى الحكومات المذكورة ان تقترح على السلطان « ان يعد العدة
لاقراض الخديو قوة عسكرية كافية لمعاونته على الاحتفاظ بسلطته »
بشرط ان لا تبقى القوة المذكورة الا شهرا واحدا فى بادى الامر وان
لا يعث احد بحرية مصر وان لا تبقى الحالة الراهنة كما هي عليه ريثما تضع
اوربا مآواه من الاصلاحات (١) وهنا رأى المسيو فريسينيه نفسه مرة
أخرى أمام امر واقع وانه مخير بين امرين : اما الرفض أو القبول . فابلغ
اللورد ليونز فى يوم ١٤ يونية انه غير موافق بتاتا على ما فعله لورد غرانفيل
لان الباب العالى لا بد ان يصل الى علمه اقتراح تدخل السلطان بصفة
عملية فيزداد ترددا واصرارا على عدم الاشتراك فى المؤتمر . ثم اظهر عظيم
استيائه من اغفال النص على الا تقوم الجنود التركية باعمال عسكرية
فى مصر الا بامر عال من الخديو (٢) ولكيما يزيل اللورد غرانفيل وساوس
زميله الفرنسى تظاهر بالموافقة على هذا الاعتراض وطلب الى لورد

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٥

(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٦٨

دوفرين عند ما كرر له التعليمات ان يضمنها ذلك النص ان رأى ضرورة لذلك ولما كان المسيو فريسينيه لا يريد كما قال حرفيا « ان يخلى الجو للوزارة البريطانية في هذه الظروف » فقد زود السفير الفرنسي فيما بعد بتعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه ضمنها النص القائم حوله الخلاف اذ ذكره بشكل صريح (١).

ولعل القارىء قد لاحظ ان كل هذا حدث قبل تشكيل وزارة راغب التي تركت ماتسميه انجلترا بالمسألة السياسية بلا حل وان ما استقل لورد غرانفيل بفعله في يوم ١٣ يونية لم يكن الا نتيجة لاشاعة مذبة الاسكندرية المدبرة . وقد كان جليا أن اللورد غرانفيل لم يكن ينظر بعين الارتياح الى المؤتمر المقبل وانه بذل قصارى جهده لتعجيل قراراته وتسوية عدة من النقاط الواردة في برنامج سلفا . وبذل المسيو فريسينيه من ناحيته كل ما في وسعه لاجباط ما أعدته الحكومة البريطانية من الخطط التي كانت من الواضح بحيث ان معظم الدول تشككت بسببها في فائدة المؤتمر العملية او كما اعترف (٢) . لورد غرانفيل نفسه اذ قال « يظهر ان معظم تلك الدول لم يقتنع بسداد هذه الخطوة وملاءمتها » وفي يوم ١٤ يونية اقترح المسيو فريسينيه لاختذ ضمان آخر ان توقع الدول العظمى قبل الشروع في اعمال المؤتمر عهد « براءة » كالذى وقعته

(١) مصر رقم ١١ « ٨٨٢ » ص ٧٣ ٧٩

(٢) المصدر نفسه ص ٤٦

في سبتمبر سنة ١٨٨٠ في مشكاتي اليونان والجبل الاسود تتمهد فيه بان لا تعمل على ضم اراضي تابعة لمصر والحصول على مميزات خاصة « (١) . وقد اجاب اللورد غرانفيل على ذلك بنخشونة قائلا انه موافق بعد ان اظهر تألمه العميق من هذا الارتياب في مقاصد الانجليز واذ ذاك شرع المسيو فريسينيه في تمهيد الطريق لعقد المؤتمر باقصى ما يمكن من السرعة ولما كان يدرك خطورة التباطؤ في وضع إنجلترا تحت رقابة الدول بذل قصارى جهده لازالة كل ما كان قائما في سبيل عقد المؤتمر من العقبات ونظرا لرفض اللورد غرانفيل مطالبة الدول العظمى مرة اخرى باقناع السلطان بالموافقة على المؤتمر صمم المسيو فريسينيه على مطالبتها بالموافقة على الاجتماع اشتركت فيه تركيا ام لم تشترك وتلافيا لاي اعتراض آخر من جانب لورد غرانفيل رأى أن يجتمع المؤتمر - اذ اقتضى الامر ذلك - في مكان آخر عدا الاستانة (٢) . ونظرا لمعارضة بسمارك في تقييد اعمال الجيش التركي لمدة شهر كما كان مقترحا وافق أخيرا المسيو فريسينيه على ترك هذه المسألة للمؤتمر واكتفي بان يبلغ الماركيز دي نواييه سفير فرنسا لدى الباب العالي « بأن يتفاهم مع زملائه فيما لودعت الحاجة الى التدخل التركي على الشروط الصحيحة حتى لا يتحول هذا التدخل الى احتلال

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢ و ٨٤

(٢) المصدر نفسه ص ٥٨

ضار باستقلال مصر « (١) ان ما فعله المسيو فريسينيه اخيرا انما حدث
في يوم ١٧ يونية وهو نفس اليوم الذي اعيد فيه تشكيل الوزارة الوطنية
فلم تجد انجلترا مناصبا من الذهاب الى المؤتمر لتسوية « المسألة السياسية »
التي سببت لها كل هذا التعب .



الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

اجتمع المؤتمر الذي كانت مهمته وضع حل نهائي للمسألة المصرية وهي المسألة التي ما كان ينبغي ان تبقى بلا حل لولا ما رّب انجلترا العدائية - في الاستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتي أظهرت في يوم ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ امتعاضها من هذه التصرفات جميعها وعدتها ماسة بحقوقها ولا سبيل الى الشك في أنه كانت توجد على الاقل دولة واحدة بين هذه الدول العظمى التي اشتركت فيه ورأت أن الامر على جانب عظيم من الخطورة . فلقد لفت المسيو دي جييرز وزير خارجية روسيا الانظار بصفة خاصة فيما أرسله الى سفرائه من التعليمات بمناسبة عقد المؤتمر ، الى أهمية الاحتفاظ بالوفاق الاوربي فيما قد يقرره بالنسبة لمصر قائلا : لا ينبغي أن تسوى المسألة الا عن طريقه فان لم يكف هذا العمل الادبي لتذليل المصاعب فعلى الوفاق أن يقرر بالاجماع ما ينبغي اتخاذه من التدابير الاخرى الى أن قال . فان أصبح لا مفر من الامر الثاني فان تركيا تكون اليق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها في مصر . فان هي رفضت ذلك كلفت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتهما مندوبون عن الدول العظمى حتى اذا

استتب النظام ينظر في تعديل كافة ما قطعتة على نفسها من التعهدات الدولية توطئة لالغاء المراقبة الثنائية وايجاد نظام دولي يحول دون عبث الوكلاء الشخصي ويجعل أى تدخل آخر في شؤون مصر الداخلية مستحيلا (١)

ولا حاجة الى القول بأن انجلترا لم تذهب الى المؤتمر بمثل هذه النيات أو المشروعات فلم يكن ابغض اليها بين الوسائل العديدة لاسقاط الوزارة الوطنية المكروهة من العمل الاوربي المشترك ذلك لان السماح بتدخل أوربا في الامر يعرض انجلترا لضياع مركزها الفريد في مصر فتفقت من يدها الى الابد فرصة تحقيق مطامعها القديمة . فتلافيا لذلك الحلت انجلترا على تركيا بالتدخل في مصر أملا في أن تتمكن فيما بعد من تحويل عمل تركيا الى ما يطابق مصالحها . على انها لم تكن مخطئة الخطأ كله في هذا التقدير . والآن وقد خابت في تحقيق هذه الغاية واجتمع فعلا المؤتمر الذي يمثل الدول العظمى رأت انها بين أمرين فاما أن تدعن صاغرة لاحكام القدر واما أن تستقل بالعمل متحملة تبعه عملها هذا فيما لو أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول العظمى سلوك خطة أخرى لا تتفق مع ما ربهما (٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) عند ما قدم البرنس لوبانوف المذكرة المتضمنة اراء المسيودى جيزز المذكوره انفا الى اللورد غرانفيل اكسد له هذا «ان سياسة انجلترا لا تنوى سوءا بمصر ولست لها فيها طماع ذاتيه» ثم انه اعرب ايضا عن رغبته في « أن لا يعمل شيء الا باتفاق اوربا » على انه لم يذكر « أن انجلترا تتخذ من المعدات ما يمكنها من الاشتراك فيما قد تدعو اليه الضرورة من الاعمال »

وطبعاً كان هذا معناه التشاجر مع فرنسا وربما مع الوفاق الاوربي على أنها علمت نفسها بأن لا يؤدي الامر الى قطع العلاقات وفيما عدا ذلك فقد كان معولها على سياستها وعلى طبيعة الزمن في التثام الجروح على أن الواقع أظهر ان الخطر لم يكن بالجسامة التي كانت تخشاها . فأنها وجدت حليفاً غير منتظر في بسمارك الذي رأى في الامر فرصة نادرة لا يتقاع الشجعان بين انجلترا وفرنسا فيوقع هذه في عزلة ويضم تلك الى جانبه وعندئذ تصبح لالمانيا الزعامة السياسية في أوربا بلا مدافع ولقد كان من أسوأ ما أنتجته سياسة بريطانيا العدائية من حيث علاقتها بمصر ان فرقت قوى أوربا الديمقراطية الممثلة في ارقى شعوب زماننا أي في انجلترا وفرنسا وكان من وراء هذه التفرقة التي استمرت أكثر من عشرين عاماً أن أصبحت الزعامة في أوربا البروسيا وهي أقوى دولة رجعية في العالم كما كان من ورائها أيضاً أن فرنسا رمت بنفسها في احضان روسيا على ما في هذا من الضرر لاهل هاتين المملكتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في خلال هذين الشهرين المشئومين اللذين انعقد فيهما المؤتمر شهرى يولييه وأغسطس من سنة ١٨٨٢ على أن بريطانيا قبل أن تدرك ذلك الفوز قدر لها أن تذوق

مصر (رقم ١٧) (١٨٨٢) (ص ٨٢) . وبالرغم من ذلك قد اكسد اللورد غرانفيل للسفير الألماني في لندن عند ما سأل قبل ذلك بأسبوعين عن حقيقة الاشاعة بان انجلترا تعد للمدات لارسال الجنود الى مصر بان الاشاعة المذكورة « لا أساس لها من الصحة » (مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٩٠)

شيئا من الذلة والهوان فان بسمارك نفسه لم يكن راغبا في أن تنفرد
انجلترا باقتلاع مصر دون الدول الاخرى ففي أول جلسة المؤتمر عرضت
مسألة « بروتوكول البراءة من الاثرة » وفي الجلسة الثانية التي عقدت
بعد يومين وقعه مندوبو كافة الدول الممثلة في المؤتمر . وكانت نص
البروتوكول هكذا « تتعهد الدول التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في
كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسعى لامتلاك
شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة
تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا الدول الاخرى (١)
ولقد كان هذا البلاغ من الخطورة بمكان . فان انجلترا باشتراكها
فيه . وقد كانت هي المقصودة به طبعاً . تعهدت ألا تضم مصر بل
بألا تحتلها . بالطريقة التي خوات بها معاهدة برلين للنمسا احتلال
البوسنة والهرسك انما تعمل فقط كاحدى الدول التي يهمها
تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصالحتها جميعا . على أن
الطريقة التي انفذت بها انجلترا هذا الاتفاق تعد من أشنع المخازى في
تاريخ القانون الدولي لذلك لا غرابة في أن المؤرخين الذين ينتهرون
لها يتحاشون ذكر هذه الوثيقة القاطعة لحججهم (٢)

وبالرغم من هذا فان المؤتمر قبل ان يبت في شيء حاول مرة ان

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣
(٢) لم يرد ذكر هذا البروتوكول في « التاريخ العريق » الذى وضعه لورد كرومر

يمنع إنجلترا من ان تحملها الاثرة على القيام بعمل عدائي آخر. ففي جلسته التالية التي انعقدت يوم ٢٧ يونيه عرض مندوب ايطاليا اقتراحاتضمن العبارة الآتية: « ينبغي ان يكون مفهومنا ان لا تقوم الدول بأى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منعقدًا ». وكانت إنجلترا هي المقصودة بهذا أيضا اذ كان معروفا انها تقوم باستعدادات حربية . وقد تم الاتفاق على هذا ولكن بعد أن أضيف اليه التحفظ الذى اقترحه اللورد دوفرين والماركيز دى نواى باستثناء ما تقتضيه « الظروف القاهرة » تحتم على كل دولة حماية ارواح رعاياها . وقد كتب لورد دوفرين الى رئيسه يخبره بأن « المراد من اضافة هذا التحفظ هو اطلاق ايدى حكومتينا فى العمل اذا طرأ طارئ ». ثم استرسل هذا السياسى الداهية فقال « وفى الحقيقة ان اقتراح السفير الايطالى لم تعد له اهمية مطلقا بعد ان اضيف اليه ذلك التحفظ الذى يمكن استخدامه عند الحاجة » (١).

على ان لورد غرانفيل لم يقتنع بهذا التأويل الذى كان لاشك مبالغا فيه . فابرق الى لورد دوفرين يكلفه أن يذهب اول فرصة ليدكر لز ملائه انه يفهم من لفظ « الظروف القاهرة » معنى أوسع من المحافظة على ارواح الرعايا الانجليز . (٢) وقد صدع لورد دوفرين بهذا الامر من فوره فى جلسة المؤتمر الرابعة . فلقد سأل سائل عما يمكن ان يحدث

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٨٦

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٤٩

اذا لم يعترف السلطان بالمؤتمر وارسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر؟ فلاحظ احد المندوبين ان مثل هذا العمل لا يتعذر احباطه على الاسطولين الانجليزى والفرنسي الموجودين فى مياه الاسكندرية .
ففى وسعهم ان يحولا دون انزال الجنود التركية الى البروهنا قال الماركيز نواى « لم يعد هناك محل لتدخل الاسطولين المذكورين بالطريقة المشار اليها بعد ان اجتمع المؤتمر » . هنا لاحت الفرصة للورد دوفرين فقال « ان السلطان لو اقدم على امر كهذا لكان عمله احد «الظروف القاهرة» التى شملها التعفظ المرفق بالاقتراح الايطالى . » فامرهم كامر قناة السويس سواء بسواء لو اصبحت مهددة بخطر او لو طرأ على الموقف السياسى تغيير فجائى خطير قد تتعرض معه بعض المصالح الخاصة للخطر » (١) . وهو لعمرك تفسير يجعل الاقتراح السالف الذكر عديم الاهمية . ولكن المندوبين لم يعيروا اقوال لورد دوفرين اقل اهتمام اما غباوة منهم واما ان يسامرك او عزاليهم بذلك . وعليه فاز لورد دوفرين بامنيته .

على ان البحث كان متواصلا فى الوقت نفسه فى المسألة الاساسية التى من اجلها عقد المؤتمر . لقد كانت عادة اللورد دوفرين ان يفتح جلسات المؤتمر بتلاوة ماوصله من القاهرة من البرقيات العديدة المتضمنة وصف الحالة المزعجة السائدة هناك مع التهديد بالمسلك الشائن الذى

تسلكه « الوزارة الهزلية » - كما كان لورد دوفرين يسمى وزارة راغب وبشراسة الحزب العسكري الذي كان « يتدرج من عنف الى عنف » الى ان اصبح ديدنه اشغال نارالفتن والثورات واغتصاب السلطة وازدياد الفوضى والخراب المنتشر وبانتظار نبذ التعهدات الدولية الى غير ذلك باللهجة التي الفها سياسة آخر الزمان وقد اظهر زملاؤه الارتياح فيما يسمعون له لا بل ان احدهم قال انه يستبعد ما ذكر في تلك الرسائل (١). وقد ابى الماركيز دى نواي (٢) الانضمام الى اقتراح لورد دوفرين بمطالبة السلطان بالتدخل العسكري في مصر لانهم كانوا واثقين من تصميم انجلترا على تبديل الحالة في وادي النيل : ثم دار البحث حول كيفية منع هذا التدخل من ان يتحول يوما ما الى اعتداء من جانب السلطان أو من جانب انجلترا . فقال لورد دوفرين ان هذا لمن أبسط الامور . فليس على الخديو الا ان يقبل الوزارة الحاضرة ويعين درويش باشا لوزارة الحربية ويوليه قيادة الجنود التركية ويعيد المراقبة الثنائية وبذا تحل المعضلة . ولكن الاقتراح لم يصادف هوى في انفس المندوبين لانهم رأوا بحق . ان السلطان لن يرسل جنوده على هذه الشروط المهينة . اما اقتراحات الماركيز دى نواي فقد كانت اشد قبولا في نفوس المندوبين فقد اقترح السفير الفرنسي ان يقرن طلب ارسال الجنود التركية الى

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١ — ٣٢
 (٢) المصدر نفسه ص ٥٦ . اكسد الماركيز دى نواي صراحة ان الاقتراح جاء من الحكومة الانجليزية فلا دخل لفرنسا فيه

مصر بالشروط الآتية وهي : ان ترسل الدول العظمى طلبا رسميا الى السلطان ، بان يتعهد هذا باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ان لا يتعرض للفرمانات الخاصة بمصر والامتيازات الممنوحة لها . ان لا يحدد مدة عمل الاحتلال ان لا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقى الجند بها ، ان لا تمس حقوق الخديوي وكرامته (١) . ووافق المندوبون على هذه الشروط ماعدا ما كان خاصا باطلاق مدة الاحتلال « والطلب » المزمع ارساله الى السلطان فلقد لاحظوا ان الباب العالي لن يقبل « طلبا » وانه خشي على مصر من اطلاق مدة الاحتلال وعدم تحديد مدتها . ولكن لورد دوفرين عارض اشد معارضة في الشرط الاخير . وفي النهاية تم الاتفاق على ارسال مذكرة مشتركة الى السلطان يسأل فيها ان يرسل جيشا تركيا الى مصر ويتلطف له فيها عند ذكر الشروط التي ترجو الدول العظمى ان تتم هذه المهمة بموجبها . وفي جلسة المؤتمر السابقة التي عقدت في ٦ يولييه تم الاتفاق على الصيغة المتضمنة لهذه الشروط وهما ك نصها (٢) . ان الدول العظمى مقنعة اقتناعا تاما بأنه اثناء وجود الجنود العثمانية بمصر سيحتفظ بحالة البلاد المعتادة ولا يتعرض للامور التي اعفيت منها مصر ولا لما خصت به من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ولا لعمل الادارة المعتاد ولا للنظم والاتفاقات الداخلية الناشئة عن ذلك وان

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٦٥

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٤

تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل احتياطها بالاتفاق مع الخديو ثلاثة أشهر ما لم يطلب الخديو مدها الاجل الى اجل آخر يتفق عليه مع تركيا والدول العظمى وان تحتل مصر تقعات ذلك الاحتلال .. فان وافق السلطان كما ترجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول العظمى فان انفاذ المواد والشروط المذكورة آنفا يكون موضوع اتفاق اخر يعقد فيما بعد بين الدول الست وبين تركيا »

وقد وقع جميع المندوبين هذا النداء وارسلوه الى حكوماتهم المختلفة لاعتماده . وليس شك في أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا مصر لم يكن ليروق في نظر الحكومة البريطانية . فأنجلترا صاحبة الصولة والبطش التي دبرت مسألة التدخل برمتها لم يقيموا لها وزنا بل أدعبوها في « الدول الست » اضيف الى ذلك ان حلول الدول محل الحكومة البريطانية في التعاقد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بانفاذ مواد المذكرة المشتركة جعل تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية الخاصة من أشق الامور . ولم يبق شك في أن تركيا ستقبل الشروط المذكورة أولا لان هذه الشروط قد صانت كرامة تركيا صيانة تامة بصفتها سيدة مصر وثانيا لانها كانت تعرف انها ان رفضت فان الدول العظمى تبدأ العمل بدونها . والحقيقة ان المؤتمر بحث فعلا في هذا الامر الاخير ولم يؤجل البت فيه الا مجاملة للباب العالي (١) .

لهذا كله صممت انجلترا على أن تعمل قبل ورود اعتماد الدول على المذكرة المشتركة وتقديمها . وليس في الاوراق الرسمية التي نشرت بعد ذلك ما يدل على ان انجلترا كانت وقتئذ متواطئة فعلا مع بسمارك على أمر من الامور . ويحتمل أنها كانت كذلك واخفيت الاوراق التي تثبت هذا الامر . ومهما يكن من شيء فقد تبين ان انجلترا صممت على ان تجابه الدول بأمر واقع يحمل المذكرة المشتركة مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها وان تريها ان كل مسمى يبذل لحل القضية المصرية يجب أن يكون لا انجلترا النصيب الاوفي فيه . ولعمري لقد كانت هذه خطوة يخشى منها على انجلترا نفسها ولسكنها افلحت كما تفلح عادة كل خطة وقحة تقوم بها كل دولة ذات بطش وسلطان .

أما هذا الامر الواقع الذي أتته انجلترا فلم يكن غير ضرب الاسكندرية بالقنابل بحجة ان المصريين كانوا يقيمون تحصينات تهدد الاسطول الاجنبي وهي حجة اجاه المستر ريتشاردس في تسخيفها في البرلمان اذ قال . « يا عجبا ! أرى رجلا يحوم حول داري وعلائم الاجرام بادية عليه فابادر الى احضار الاقفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى فيعد ذلك اهانة له ويحطم على أبوابى ويجاهر بانه لم يفعل ذلك الا دفاعا عن نفسه » (١) . وفي الحقيقة لم يكن أحط ولا أسفل ولا أشد تفاقا من الحجة التي تدرع بها الانجليز لضرب

(١) مجموعة المناقشات البرلمانية لها نيسارد المجلد ٢٧٢ ستة ١٨٨٢ ص ١٧٧٨

الاسكندرية وهي كمالاً يخفى مدينة تجازية مهمة ينيف عند سكانها
عن ١٠٠٠٠٠ نسمة . أخبر السير بوشامب سيمور (الذي أصبح فيما
بعد اللورد السستر مكافأة له على أعماله) وزارة البحرية في ٢٩ مايو
بان المصريين ينشئون التحصينات في مرفأ الاسكندرية . فأتخذ لورد
غرانفيل من هذه الاحتياطات القانونية التي لا غبار في اتخاذها على اية
دولة مستقلة مهددة باسطول أجنبي ذريعة لمناقشة الباب العالي في شأنها
في يوم ٣ يونية . فجاءه الرد بعد ثلاثة أيام بانه لم يجر انشاء أو تسليح
حصون جديدة وكل ما في الامر هو رم بعض الحصون وقد امر الباب
العالي بوقفه . وقد اضاف الباب العالي الى ما تقدم انه يؤمل « ان يجتنب
قائدا الاسطولين الانجليزي والفرنسي جهدهما كل ما يثير اذنى نزاع » (١) .
ثم مر شهر بأكمله دون ان يحدث شيء . وفي اول يولية استؤنفت
التحصينات واعدت العدة لسد المرفأ فابرق اللورد غرانفيل الى اللورد
دوفرين من فوره مظهرا تبرمه ببطء العمل في المؤتمر (٢) ومما قاله ان
الدول ينبغي عليها ان ترسل بلاغا نهائيا الى السلطان او تنظر فيما هو
اشد من هذا . ثم انه كلف الاميرال سيمور بان يبلغ قائد جامية
الاسكندرية ان « محاولة سد المرفأ تعتبر عملا عدائيا » (٢) تؤدي حتما
الى ضرب الحصون بالقنابل . اى ان الحكومة البريطانية كانت في

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢

(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢ ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٧٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧٤

الوقت الذي بدأت فيه بالعمل الانفرادى تحض المؤتمر على دعوة الباب العالي الى العمل . وكأنا اراد اللورد غرانفيل تأكيد الانفراد في العمل المقصود قاشار على الاميرال سيمور بأن بدعوز ميله الفرنسي الى الاشتراك معه قبل القيام باى عمل عدائي مضيفا الى ذلك قوله «وعلى انه لا ينبغي ان تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة اليك اذا ما ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر»^(١)

ولقد ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر فعلا لان المسيو فريسينيه كان قد اجاب قبل ذلك بايام قلائل على سؤال وجه اليه في البرلمان بشأن الاسطول الفرنسي الموجود في الاسكندرية فقال انه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس الا . ومع تكتمه ماسيتخذه من الاجراءات قال « غير ان هناك وسيلة واحدة ارفضها تلك هى تدخل فرنسا في مصر حربيا »^(٢) . وعلى ذلك اعلان لورد ليونز ان الاميرال الفرنسي قد لا يستطيع « ان يشترك مع الاميرال الانجليزى فى ان يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية »^(٣) . على ان قائد الحامية قد اكد من جانبه انه لم يفكر مطلقا فى سد المرفأ . ولكن الاميرال سيمور كالذئب المذكور فى الخرافة لم يشأ ان تفلت الفريسة من قبضة يده فارسل فى يوم ٦ يولية الى القائد المذكور مذكرة اخرى طلب فيها

(١) رقم مصر ١١ ص ٧٤

(٢) المصدر نفسه ص ٨

(٣) المصدر نفسه ص ٨٣

بإيجاز وقف الاستعدادات البرية ثم أرسل إليه بعد أربعة أيام بلاغا
نهائيا أمهله فيه اربعا وعشرين ساعة لأجوبة ما طالب .

وهنا ينبغي ملاحظة امر هام . فقد كان المؤتمر ينشر فعلا في كيفية
حمل السلطان على التدخل - لابل انه فصل نهائيا في هذا الامر وانما
كان ينتظر فقط موافقة الحكومات على ما قرره . فلم يكن يمكن
والحالة هكذا تسويغ ما ظهر من جانب الحكومة البريطانية من التطفل
الذي لا نظير له الا بأن « الظروف القاهرة » قضت به . وعلى انه لم
يكن في وسع تلك الحكومة ان تحتج بوجود خطر على الرعايا البريطانيين
وعلى املاكهم لاشيء اخر سوى ان هذا الخطر لم يكن موجودا وقد
ظل رجال القنصلية البريطانية طوال شهر يونية يخرجون بالانفاق مع
الاميرال سيمور كافة الرعايا البريطانيين من مصر الى البوارج الانجليزية
او يرسلونهم الى بلادهم (١) . وهذا يؤيد ما اتصل بنا من احد المصادر
بان النية كانت معقودة على ضرب الاسكندرية من اول يونية (٢) . اما
الحجة التي تدرج بها القوم في رسائلهم الرسمية وفي البرلمان لتسويغ هذا
الاعتداء فهي الدفاع عن الارواح البريطانية كما قدمنا . والى هذا اشار
لورد غرانفيل في المذكرة العامة التي ارسلها في ١٠ يولية الى السفراء
البريطانيين في الخارج اذ قال « ليست الخطة التي سلكها الاميرال
سيمور سوى مجرد دفاع عن النفس وهو امر مشروع . لذلك قد قام بما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٨ ١٠١٦ ١١٠٦

« ٢ » باست التاريخ السرى ص ٣٦٤

قام به ... لتحقيق هذا الغرض لا حاجة اخرى في نفوسنا » (١) . وان اردت ان تعرف نصيب هذا الادعاء من الاخلاص والصدق فمليك بالرجوع الى رسالة لورد دوفرين الى رئيسه في ٨ يولية التي اشار فيها الى الحديث الذي دار بينه وبين وزير الخارجية التركية . فقد قال ان الوزير المذكور قد جاءه ليلح عليه بان يطلب الى لورد غرانفيل ان يكف يدي الاميرال سيمور عن اي عمل طائش في الاسكندرية . فما كان من لورد دوفرين الا ان قاطعه بهذا السؤال : « لماذا لم يتدخل السلطان وجنوده لحفظ النظام هناك ؟ » . الى ان قال « ثم افهمته بانه لو استطاع ان يضمن لي ان السلطان سيعمل طبقا لما نريد لكان ما انقله لفخامتكم بشأن تأكيد خليقا بانعام النظر وحسن الروية . اما والامر لا يعد مجرد ابلاغ التماس فهو ليس بذى شأن كبير » (٢) او بمعنى آخر كانت الحاجة الى الدفاع عن النفس بالغة والخطر على الاسطول من مدافع القلاع في الاسكندرية جسيما بحيث ان اللورد دوفرين كان على استعداد - وله الحق ان يقول ذلك - لان يوصى بالغاء التعليمات الصادرة الى الاميرال سيمور بضرب القلاع لورضيت تركيا ان تعمل وفق ما يطلبه انجلترا منها !! ولعل القارىء لا يريد دليلا اقوى من هذا على ان ضرب اسكندرية لم يكن يراد به الا الاحراج فحسب ومواجهة الدول

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١١٤

(٢) « مصر رقم ١٧ » « ١٨٨٢ » ص ١٠٤

الآخري « بحقيقة واقعة » مرة أخرى .

ولابد من ذكر مسألة أخرى ، فبينما كانت الحكومة البريطانية منهمكة في دس الدسائس ونصب الاشرار كانت الوزارة الوطنية تدير شؤون مصر بمنتهى الهدوء . فان هذه الوزارة لم تعد تحسب حسابا للتدخل من الخارج بعد ان انتقل السير ماليت - كما قدمنا - الى بارجة الاميرال سيمور وبعد ان اضرب المراقبان عن العمل في يوم ٢٢ يونية بإيعاز السير ماليت وموافقة لورد غرانفيل وبعد حبوط السعي لحمل عرابي على مغادرة مصر في نظير رشوة تدفع اليه (١) . وهكذا استراح بال الوزارة من المستشارين والمراقبين الذين جاؤوا تطفلا وفضولا . اما الخديو فقد ظل في القاهرة متصلا بالانجليز سرا . فلما قدم بلاغ الاميرال سيمور النهائي كان الخديو اشد المعارضين فيه (٢) . ومن المرجح - لا بل من المحقق - ان الخديو حتى لو ماجاء في ذلك البلاغ لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الانجليز ومع انه كان من انصار الدفاع فهذا لا ينفي انه كان احد المحرضين على الاجرام وان ما اهتمو به الوطنيين فيما بعد من التمرد على الخديو لم يكن سوى محض افتراء (٣) وفي ١١ يولية ضربت الاسكندرية بالقنابل . ولقد بدأ الضرب

« ١ » بلنت « التاريخ السري » ص ٣٣٤ . عرض بيت روتشيلد على عري اعانة سنوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة الفرنسية اعانة سنوية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . لاشك ان اساليب الرشوة لا يبررها غير الشرقيين !!

« ٢ » المصدر نفسه ص ٣٧٩

« ٣ » المصدر نفسه ص ٣٨١

في ساعة مبكرة في الصباح واستمر نحو عشر ساعات متواصلة .
فأسكنت المدافع المصرية وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية المصرية .
وبعد ذلك بيومين نزلت الجنود البريطانية المدينة وما جاء يوم ١٥ يولية
حتى كانت الاسكندرية رسميا في ايدي الغزاة الفاتحين . ولقد حدث
في فترة اليومين السالفين ان اشتعلت النار في المدينة فمن قائل ان الحريق
نشأ عن قنابل الاسطول - وهو الأرجح - ومن قائل انه من عمل الحامية
المصرية حين تراجعها وهو قول ضعيف على ان هذا لا يهمنا كما لا يهمنا
ما تلا ذلك من حوادث الفوضى التي قتل وجرح فيها عدد من الناس .
وانما الذي يهمنا تلك الحقيقة الساطمة وهي ان انجلترا قد اتت عملا وحشيا
وانتهكت حرمة القانون الدولي بشكل لا نظير له . ولا جدال في ان هذا
لو فعلته دولة اخرى اضغف من انجلترا لحوسبت عليه حسابا عسيرا .
حدث ما حدث فكان اثره مائتته انجلترا الى حد بعيد . ومن
ثم ادرك العالم بأسره ان غزو انجلترا لمصر واقع حتما . ومما ايد هذا
الرأي التحمس الشديد الذي لقيته من الاحزاب الانجليزية فكرة انفاذ
حملة عسكرية الى مصر . فالاحرار والراديكاليون ومعتزلو الكنيسة
المقررة والاشوانيون كل اولئك جعلوا يتبارون في طلب حرب عاجلة
مع « الطغمة » العسكرية « المتمردة » الموجودة في القاهرة . كذلك
انضم اليهم المحافظون خافتة اصواتهم شأن الحزب المعارض ولو انهم لم
يكونوا اقل من اولئك تحمسا وصلابة . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه

تلك النمرة الوطنية سوى افراد كرام النفوس متنوعى الاراء السياسية
كالمستر بلنت من جهة والمستر فردريك هاريسن من الجهة الاخرى .
على ان معارضة هؤلاء قد ذهبت صيحة فى واد . واستقال المستر جون
برايت من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية اما الذين اشتهروا
بالتطرف فى الديمقراطية كالمستر (والآن اللورد) مورلي وكان وقتئذ محرر
جريدة « البال مال غازيت » والسير تشارلس ديلى وكيل وزارة الخارجية
وقتئذ فقد كانوا جميعا من دعاة الحرب . فباله من تدهور فى عالم الشهرة
والمبدأ مؤلم للنفس وقد يكون اشد مما شاهدناه فى ايامنا مدة حرب البوير
وبعد ضرب الاسكندرية مباشرة وافق البرلمان ماعدا اقلية محترمة يقودها
السير ويلفرد لوصون والسير جورج كامبل على الاعتمادات الحربية
الضرورية وسيرت الجنود فى الحال من مالطة والهند والجهات الاخرى .
اما مصالح حملة القراطيس التى كانت مصدر هذا الارتباك والسبب
الذى من اجله ستوقد نار الحرب فقد تنوسيت مؤقتا . وقد بذل من
كان يهمهم امرها كل جهد فى اخفائها عن نظار الجمهور . وعلمت الصيحة
بأن شرف بريطانيا يقضى بتأييد سلطة الخديو وعدم المساس بالتعهدات
الدولية التى قطعها مصر . ومع ان هذين الامرين لم يكن يخاف عليهما
الا من الانجليز انفسهم ومع ان الجمهور لم يكن يعنيه منهما اكثر مما
يعنيه من اعمال الضباط الصينيين فى البلاط الصينى فان الصيحة (شأن كل
صيحة جوفاء) قد تأدت الى اسماع الغوغاء واخذوا يرددونها فى الشوارع

والطرق . ولقد حدث وقتئذ بمصر ما البس هذه المزاعم لباص
الصدق وذلك انه لم يكذ الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى كان
الخديو الذى حض على المقاومة تمكن بالحيلة من الهرب من قصر الرمل
والالتحاق بالاميرال سيمور . ثم بلغت به الجرأة وهو بمأمنه بقصر رأس
التين ان ارسل الى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم
الاسكندرية الى الانجليز وفى الحقيقة للقبض عليه ان اتى او اعلان انه
عاص ان لم يأت كما شهد بذلك المستر كارتريت القائم باعمال السير ادوارد
ماليت (١) . على ان عرابى لم يجب هذه الدعوة الغرارة فلما ان هرب
الخديو وكان عرابى لا يزال بالاسكندرية فقد اجتمع بالقاهرة كبار ولاية
الامور من الامراء وحكام الاقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها
القبطية والاسرائيلية والفوا مجلسا وطنيا لادارة البلاد والدفاع عنها
وعهدوا بالشؤون العسكرية الى عرابى بانزاوله نظارة الحربية والقيادة
العامة (١) .

فلما حدث هذا اصدر الخديو فى ٢٢ يولية امرا عاليا بعزل عرابى
وتأليف وزارة جديدة تضم الرجلين المتشيعين للانجليز هما شريف
ورياض الاول لرياسة الوزارة والثاني نظارة الداخلية . ولم يحفل احد
بهذا الامر طبعاً لان المجلس الوطنى اعلن ان الخديو بتركه شعبه وانضمامه

« ١ » بلغت كتاب السالف الذكر ص ٣٨٨ ، ٣٩٢ و ٣٩٣

« ٢ » بلغت « التاريخ السرى » ص ٣٨٣

الى العدو اضاع ساططه . وعندئذ صور عرابي وزملاؤه في صورة «عصاة»
خارجين على مليكهم الشرعى . اما ان مليكا شرعيا يجوز له ان يخذل
شعبه في ساعة الشدة اولا يجوز فهذا مالم يخطر لاحد ببال .

والآن بقى علينا ان نبين للقارىء ما كان لضرب الاسكندرية
من الاثر فيما يسمونه مؤتمراً أوروبا الدولى وان نتتبع المراحل الاخيرة
التي قطعتها انجلترا للتملص من مراقبته وبلوغ الغاية التي كانت تنشد لها
الا وهي الانقراء باحتلال مصر .



الفصل الخامس عشر

الاستيلاء على مصر

عند ما تعلم لورد غرانفيل بوقية الاميرال سيمور بالبدء في ضرب الاسكندرية بعث الى لورد دونفرين برسالة مطولة كلفه بابلاغها الى زملائه وفصل فيها المبررات التي انتهت الى ضرب الاسكندرية . وقد اختتم الرسالة بهذه الكلمات الخطية « ان حكومة جلالة الملكة لم يعد لها من استيلاء القوة في القضاء على حالة اصبحت السكوت عليها مستحيلا . وفي رأيها ان الاصلاح والاقترب الى مبادئ القانون الدولي والعرف ان يكون الجيش الذي يستعظم في هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبه السيادة فاذا لم ييسر ذلك لتمنع السلطان فلا بد من التفكير في طرق اخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي ابدته في منشورها في ١١ فبراير بان كل تدخل في مصر ينبغي ان يكون مظهرا لارادة اوربا وتضامنها » (١) .

علي ان الاشارة الى مبادئ القانون الدولي والعرف ثم ترديد الرغبة في تضامن اوربا في مصر . نقول ان هذا كله تلقاء عمل الاميرال سيمور لما يهم القارىء ملاحظته وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من

(١) « مصر رقم ١٠ » ١٨٨٢ « انظر مقدمة ص ١٧٣ »

الحرص على ان تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين .
وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلهما
رياء ونفاق انما هي خطيرة لما صرح به فيها من ان الحرب مع مصر اصبحت
ولا مناص منها وانه اذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر في « طرق
اخرى » ولم يبين اللورد نوع هذه الطرق بل تركه مبهما غامضا . غير اننا
اذا نظرنا الى العمل الحربى الذى وقع في ١١ يولية والى الاستعداد الحربى
الذى اتخذ بعد ذلك مباشرة لما خامرنا الشك فى ان انجلترا قد اعترفت
احد امرين اما الحصول على تفويض رسمى من الدول يجعل كلماتها هى
العليا فى الحوادث التى اصبحت على وشك الوقوع واما القيام بعمل يضمن
لها ذلك .

واقدا ظهرت روسيا تأثرها الشديد من بنى انجلترا هذا وراأت
الافائدة من المؤتمر اذا ظلت انجلترا تفتئت على جماعة الدول . ولذلك
أوعزت الى مندوبها بالانسحاب من المؤتمر معلنة « ان صاحب الجلالة
الامبراطورية يرغب فى الاشتراك فى المؤتمر على ان تكون قراراته
ذات قيمة وتأثير لان يكون مجرد موافق على امور واقعة » (١) . اما
الدول الاخرى وفى مقدمتها بسمارك فكانت الين جانبا . على انها لعدة
اسباب لم ترد ان تعهد الى انجلترا بتفويض رسمى والاقتضى ذلك اعطاء
تفويض الى فرنسا فيحبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمارك فى ذهنه .

هذا من الجهة ومن الجهة الاخرى رأيت الدول ان الاحسن لها ان لا تتحمل تبعه ما قد تقوم به انجلترا من الاعمال وبذا نحفظ لنفسها الحق في كبح جماحها عند الضرورة . وبعد ان كان بسمارك يتحاشي اعطاء انجلترا هذا التفويض الرسمي اخذ يفوضها فعلا في اطلاق يدها في العمل على مسئوليتها . واستطاع لورد دوفرين ان يخبر رئيسه في ٢٠ يولية بمحادثة دارت بينه وبين القائم باعمال السفير الالماني مضمونها « ان دول الشمال ان توافق على التفويض وخير لنا ان نتقدم الى العمل وحدنا من غير ابطاء . لقد اصبح كل انسان يعلم ان التحفظ الذي اثبتناه باسم « الظروف القاهرة » يشمل كل ما قد نضطر الى عمله في الديار المصرية » . وقد ضرب على هذه النعمة الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا فقال انه لا يعارض في ان تتقدم الى العمل انجلترا وفرنسا بشرط ان لا يفهم من ذلك أنها تعمل بتفويض من اوزبا . الى ان قال « لقد سلكت كل من انجلترا وفرنسا حيال مصر سياسة خاصة لم يستحسنها دائما . وقد ادت هذه السياسة الى المصاعب الحالية التي لا يريد التورط فيها الى حد استحالة النجاة منها » (١) .

كانت هذه النتيجة اكثر مما ظمرت به انجلترا . نعم انها كانت تفضل ان تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا

البوسنة والمهرسك منذ سنوات فتكون حريتها في العمل آمن واحتلالها
البلاد ارسخ . والآن وقد اصبحت ذلك مستحيلا لم يبق للحكومة البريطانية
الا ان تشجع غرار عزيمتها وتتقدم الى العمل على مسئوليتها . وقد دارت
المحادثات المذكورة في يومي ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الاخير
طلبت الحكومة الى البرلمان الموافقة على الاعتمادات الحربية الضرورية .
فاجابها اليها في الحال .

بيد انه كان لا يزال تمت المسألة التركية . والى القارىء ما تم بشأنها .
ففي يوم ١٥ يولية تلقى مندوبو الدول اعتماد حكوماتهم للمذكرة
المشتركة . وفي اليوم نفسه قدمت المذكرة الى الباب العالي . وعلى
الرغم من ان عمل انجلترا كان واضح الخطر الا ان الباب العالي كان
لا يزال يقدم رجلا ويؤخر اخرى . وفي ١٩ يولية ابرق لورد غرانفيل
الى لورد دوفرين يكلفه بان يقترح على المؤتمر احد امرين اما ان يعهل
الباب ١٢ ساعة او يشرع في البحث عن وسائل اخرى (١) غير ان الباب
العالي كان قد احس بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا والمانيا فابلغ السفراء
في اليوم نفسه بانه قبل المذكرة وانه عول على ان يرسل الى المؤتمر في
جلسته المقبلة من يمثلونه فيه .

وهكذا زال « تصلب » تركيا وأصبح يستطيع من الآن ان تسير
الاعمال باطراد طبقا للبرنامج الذي وضعه المؤتمر فتعباً الجنود ويعقد

اتفاق بين الدول العظمى الست وبين تركيا على تفاصيل المذكرة المشتركة وتطبيقها . وفي يوم ١٤ يولية ظهر مندوبو تركيا في قاعة المؤتمر لاول مرة وقبلوا رسميا اقتراح ارسال الجنود الى مصر . ثم اعلنوا في الجلسة الثالثة التي انعقدت بعد يومين ان الجنود على اهبة السفر .

بيد ان تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك ان انجلترا كانت قد اطمانت فعلا من جانب بسمارك وكالنوكي فلم تعد ترغب ان ترى تركيا تحمل محملها على ضفاف النيل . فجهزت جيشا عرمرما لا يقل عن ١٥٠٠٠ مقاتل ارسلته الى الاسكندرية وما هي الا ايام قلائل حتى نزلت فصائله الاولى الى البر وعندئذ انقلبت لهجة الحكومة البريطانية فجأة وصارت عنيفة . فما كاد لورد غرانفيل يسمع بموافقة تركيا على المذكرة المشتركة حتى ابرق من فوره الى لورد دوفرين معلنا ان السلطان « لا يمكنه ان يؤمل في استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) الا اذا اصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو ويعلن فيه عصيان عرابي » (١) وهكذا ضرب بالمؤتمر الاوربي عرض الحائط مع انه احد الطرفين المتعاقدين وحل التظاهر بالاخذ بتناصر الضعيف محل الاعتراف السابق بسلطة الباب العالي التي لم يكن فيها نزاع . وجيء عنوة بشرط لم يمهّد البتة في شروط المذكرة التي وضعها المؤتمر وبالطبع ثارت ثائرة السلطان لهذا العمل واكن احتجاجاته ذهبت صيحة في واد لأن حكومات الدول

المعظمى - بما فيها الحكومة الروسية - كانت قد قررت ان تترك حبل انجلترا على الغارب وتدعها تفعل ما يعن لها على مسئوليتها وابت ان تعطىها تفويضا حتى فى ما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفى يوم ٢٧ يولية ابلغ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه « ان حكومة جلالة الملكة وان كانت تقبل اشتراك تركيا فيما يختص بالتدخل فى مصر فانها ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل » (١) ولقد كان هذا بمثابة تصريح بان الحكومة البريطانية صممت على ان تعتبر قرار المؤتمر كما جاء فى الذاكرة المشتركة لغوا لاقية له وانها ستقوم هى بما عهد الى تركيا القيام به وان اقصى ما يسمح به لهذه هو « الاشتراك فى العمل » فحسب . وقد اشار لورد غرانفيل الى نياته هذه فى الرسالة التى بعث بها الى لورد دوفرين فى يوم ٢٨ يولية وهى مكملة لرسالته بتاريخ ١١ يولية . فبعد ان استعرض فخامته ما وقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية قال « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التى قد يوجبها الحاح الحوادث ترحب بكل اشتراك فى العمل من اية دولة من الدول (٢) . فلم يذكر هنا اسم تركيا بل اندرج فى مدلول اللفظ العام « اية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « باشتراكها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير ايطاليا التى كانت انجلترا تفاوضها فعلا فى الاشتراك فى العمل معها فى وادى النيل . وفى يوم ٢٢ يولية اقترح

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٠ .

لورد غرانفيل على المسيو فرينسينيه مع علمه برأى الحكومة الفرنسية في التدخل العسكري في مصر اذا لم تقبل تركيا الشروط التي وضعتها إنجلترا فان إنجلترا وفرنسا تعلنان الى المؤتمر « انهما تريان ضرورة الاسراع بالعمل حقنا للدماء ، وحسما للفوضى ، ولذلك عزمنا ما لم يكن للمؤتمر رأى اخر على ان تضما بالاشتراك مع دولة ثالثة - اذا امكن ذلك - الخطة الحربية التي تحمل المسألة » (١) . وقد انى المسيو فرينسينيه طبعاً ان يسمح « باكثر من المساعدة للمعينة لحماية قناة السويس » . على انه لم يعارض في ان تطلب إنجلترا الى ايطاليا (وهي الدولة الثالثة التي اشار اليها لورد غرانفيل في سياق رسالته) ان تشترك معها في التدخل الحربى (٢) . فلما احست إنجلترا انها اصبحت قابضة على ناصية الامر طلبت الى ايطاليا جادة غير هازلة ان تعي بجيشا لمرافقة الجيش البريطانى الزاحف على مصر . وبديهي انها فعلت ذلك وهي عالة ان الاشتراك في الجريمة اشتراك في تبعاتها . على ان الحكومة الايطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب ، ذلك ان السنيور مانسينى وزير خارجيتها اجاب في ٣٠ يولية على ما طلبته إنجلترا « بانه لا يستطيع بغير مناقضة لما هو واقع ان يفاوض خارج المؤتمر في تدخل آخر لم تجر مناقشة ما في صددده » (٣) . ولم يكن هذا الجواب الاجوابا صوريا فحسب لان المؤتمر كان على علم بكل

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٩٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢١١

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٥

ما كان يجرى خلف الستار . ولكن لما كان عمل انجلترا غير رسمي فقد
تحاشت ايطاليا - كما تحاشت حليفتاها النمسا والمانيا - ان تتظاهر بمظهر
الموافقة رسميا على هذا العمل وذلك لتقع التبعة كلها على عاتق انجلترا .
وهكذا انقطعت المفاوضات مع ايطاليا . وفي غضون ذلك كانت المفاوضات
دائرة مع تركيا . ولم يكن يسع الحكومة البريطانية ان تقطعها بالامسوغ
معقول وخاصة وهي محتاجة الى اكسباب الوقت ريثما تصل الجنود وتبدأ
الاعمال العسكرية يضاف الى هذا ولعل ذلك هو اهم ما في الامر انها كانت
تحرص على ان تنادي تركيا صاحبة السيادة على مصر بان عرابي عاص لتتخذ
من ذلك مبررا لتدخلها بأنه لتأييد حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان .
وفي يوم ٢٨ يولية قبل الباب العالي ان يعلن غصيان عرابي مصر حافي
الوقت نفسه برغبته في العدول عن الاحتلال الاجنبي بمجرد وصول
الجنود العثمانية الشاهانية الى مدينة الاسكندرية « (١) . على ان لورد
غرانفيل لم يوافق على ذلك بل طلب ان يعرف هل الباب العالي على
استعداد الاشتراك مع الجنود البريطانية وهل يقبل اصدار البلاغ الخاص
بعرابي قبل سفر الجنود العثمانية . واخيرا وافق الباب العالي على بقاء
الجنود البريطانية ولكنه اصر على انسحابها مع الجنود التركية في آن
واحد بمجرد استتباب الامن . اما فيما يتعلق بالبلاغ الخاص بعرابي فان
الباب العالي قال انه على استعداد لاصداره قبل نزول الجنود التركية

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٤٨ - ٢٤٨

الى البر في مصر (١) ألا لاشيء فوق هذا يمكن عمله دفعا لعدوان الانجليز ولكن اللورد غرانفيل لم يحفل به بل اصر على اصدار البلاغ فورا قبل تحرك الجنود . اما فيما يختص ببقاء جنود الدولتين فقد قال له انه امر يتفق عليه الفريقان فيما بينهما (٢) . اما ما يعمل بعد ذلك فان لورد غرانفيل اشار على سفيره (في ٢ اغسطس) بان يعلن للمؤتمر « انه بعد نيل الغرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقبلية » (٣) . وقد تبادر الى ذهن لورد غرانفيل ان هذا كاف لتبديد مخاوف تركيا من اعتداء انجلترا على حقوقها . بيد ان تركيا ما كانت لتقبل هذه الوعود الضمنية من دولة طالما نقضت وعودها . وكان لتركيا الحق في ذلك فان نفس طلب عقد اتفاق خاص يقرر طريقة تعاون جنود الدولتين وتحديدده لم يكن الا افئذياتا جديدا على المؤتمر الاوربى الذى اشترط فى المذكرة المشتركة ان هذا التقرير لا يكون الا باتفاق الدول الست مع تركيا . على ان انجلترا لم تغتصب حق التوكيل الذى كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق المؤتمر باجمعه . وعبثا احتج المندوبون الاتراك على مطالب انجلترا الجائرة . ثم اعلن اللورد دوفرين الى المؤتمر ما كلفه به رئيسه وانصرف المؤتمر الى اعمال الجلسة وكانت تتضمن الكلام فى مسألة قناة السويس . وقد

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٦٢

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠

كتب لورد دوفرين الى رئيسه يقول « بما ان هذه التصريحات لم تلق معارضة من الدول ولا من تركيا فمن الواضح ان تصرفاتنا قد صادفت قبولا من جميع من يعنيه الامر » (١) ولعمرك قد كان هذا تأويلا غريبا لموقف الدول وموقف تركيا غرابا شكوى ذلك السياسى الداهية نفسه للمؤتمر بعد ذلك ببضعة ايام بأن الباب لم يرد على المذكرة المشتركة ردا صريحا (٢)

واخيرا سلم الباب العالى بكافة النقط التي اثارت الخلاف . ففي يوم ٦ اغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق عسكرى اشترط فيه ان تبقى الجنود التركية لمدة ثلاثة اشهر وان يكونوا هم القائمين بالاعمال العسكرية بينما تبقى الجنود الانجليزية فى الاسكندرية وان تسلم الاسرى الى الخديو وان تترك جميع تفصيلات الحرب والادارة التي ستعقبها للقواد الانجليز والأتراك ليضعوها معا . فلم تقابل هذه الشروط الا بالاستخفاف والازدراء . وعارض لورد غرانفيل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه ان ينزل جيش تركى لا يتجاوز عدده ٥٠٠٠ مقاتل فى نقطة معينة ويظل تحت امره قائده العام الذى يكون الى جانبه مندوب انجليزى ولا يتحرك اية حركة ولا يخطط اية خطة الا بموافقة القائد الانجليزى العام وان ينجلي هو والجنود الانجليزية

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٢٨

(٢) المصدر نفسه ص ٣٢٤

بعد انتهاء العمل في آن واحد (١) او بعبارة اخرى يكون الجيش التركى مجرد تكملة للجيش الانجليزى . اما تصريح شؤون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فتترك للانجليز وحدهم .

وليس من الضرورى ان تفصل ما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملة باطلة بطلانا تاما . نقول باطلة لانه بينما كانت هذه المفاوضات دائرة كانت الجنود البريطانية منهمكة فعلا في الاعمال العسكرية في وادى النيل ولان كلا الفريقين المتفاوضين كان عالما بان كل لحظة تمر تعجل بضياع الغرض من الاتفاق الذى تجرى المفاوضة من اجله وبالرغم من هذا لم تشأ الحكومة البريطانية ان تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين ان الباب العالى . لى يبقى على حقوق سيادته كان لا يالو جهدا في حمل خصمه على تعديل هذه الشروط . واستمرت المفاوضات شهرا . وفي يوم ١٣ سبتمبر اذن للورد دوفرين ان يوقع الاتفاق ولكن كان هذا هو نفس اليوم الذى وقعت فيه معركة التل الكبير التى ختمت بها المسألة المصرية كلها . فى هذا اليوم استطاع لورد غرانفيل ان يبرق الى لورد دوفرين يقول بلبهة التهم الصريح « اما وقد قضى الامر فليس لصاحب الجلالة السلطان ان يرسل جنودا الى مصر » (٢)

وهكذا انتهت المسألة انتهاء مضحكا . ولقد أراد السلطان أن

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٦٧

يجعل مركزه مشروعا في مصر بان يرسل الجند على الرغم من فوات
الفرصة ولكن الحكومة البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد
غرانفيل الى لورد دوفرين بعد موقعة التل الكبير بخمسة أيام يقول
« اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق العسكري المذكور بين هذه
البلاد وبين تركيا فان حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعي البحث
في المصاعب التي ارتآها جلالة السلطان . وبناء عليه لفخامتكم أن تبلغ
جلالته بالطف عبارة انكم أذتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »
هكذا ختمت هذه الرواية الهزلية رواية التدخل التركي . ولقد
أذيع على أثر ذلك في مشارق الارض ومغاربها عدة مماذير تنفي عن
السياسة البريطانية تهمة النش والخداع وتنجي باللائمة على تركيا
التي أضاعت بعنادها مركزها في مصر . وليس للانسان أن ينتصر
لتركيا ليظهر اشمئزازه من مسلك الحكومة البريطانية . فلا شك في
أن تركيا قد أضرت أيما ضرر بمصلحتها بعدم تعجيلها بالموافقة على التدخل
في شؤون مصر . ثم ان فرنسا ارتكبت الخطأ نفسه عند ما أعلنت
على لسان المسيو فريسينيه بان ارسال الجنود الى مصر هو آخر وسائل
التدخل عندها . فبعد أن تخلت الدولتان اللتان يعنيهما الامر أصبحت
انجلترا التي لم تكن مثلها في التعرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار
على أن النقطة الجوهرية التي لا ينبغي اغفالها هي أن انجلترا لما أحست
بأن تركيا صممت على التدخل في نهاية الامر تدخلت هي في مصر

يعمل وحشى وبغدر لم يسبق لهما مثيل وبذا أصبح كل تدخل من جانب تركيا يعتبر مجرد مساعدة لا تشعر بشيء من حقوقها بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر . فلا غرو اذا رأينا الباب العالي يقدم رجلا ويؤخر أخرى بعد ذلك ولا يرضى أن يوقع على اتفاق لا يترك له الا عمل خادم لانجلترا منفذ لمشيئتها . ولعمرك ليس الا اتفاقا أن تعلن انجلترا أن تركيا هي التي أضاعت بغلطاتها السياسية مكانتها السامية في مصر . فلقد ضاعت هذه المكانة في يوم ١١ يولية عند ما أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على مدينة الاسكندرية .

وقبيل انتهاء مهزلة المفاوضات الانجليزية التركية انتهت مهزلة مؤتمر الاستانة . فلقد أصبحت أعمال ذلك المؤتمر لا معنى لها منذ أن أذن بسمارك لانجلترا ان تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك ابلغ القائم بأعمال السفارة النمساوية في لندن اللورد غرانفيل في ١١ اغسطس ما تراه حكومته على أثر تسوية مسألة الاتفاق مع تركيا من أنه يجب تأجيل جلسات المؤتمر ريثما تنتهي الأعمال العسكرية ^(١) . ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل ارفضاضه على بلاع يضمن تأكيد اللورد دوفرين في ٣٠ يوليه « ان التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر اوربا وحكمها » وما أسرع ما وافق لورد غرانفيل على ذلك . وفي الجلسة التالية التي عقدت في ١٤ اغسطس قال المندوب الايطالى ان الوقت قد حان

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣٢١ - ٣٢٢

لتأجيل أعمال المؤتمر فوافق المندوبون جميعا على ذلك ما عدا المندوبين
الأتراك فانهم احتجوا على ان خذلوا في موقف من أخرج المواقف
وحفظوا لانفسهم الحق في تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم (١).
ولكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم كانت هناك نية لعقد جلسة رسمية
خاصة يضاف فيها الى « اتفاق البراءة من الاثرة » « ان الوزارات
الاوربية قد تفاهت بطريقة ودية على أن التسوية النهائية للمسألة
المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها (٢) » . ولكن لم يرق هذا في
عيني الحكومة البريطانية . وليس يخفي أن تلك الدواة كانت على الدوام
مستعدة للاذعان لرأى الدول عند ما كانت لا تستطيع انفاذ ما تريد
فان كان الامر على عكس ذلك فانها كانت أحذر من أن تولى وجهها
شطر الدول . لذلك قال لورد غرانفيل عند ما سمع بما يراد اضافته الى
الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك لا ترى حاجة الى هذه التصريحات
المتكررة » (٣) . فلما تشدد الكونت كالتوكي في الامر وهم بأن يدعو
المؤتمر من تلقاء نفسه الى عقد جلسة أخرى وافق اللورد غرانفيل
على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع »
أو « استشارة » . وهنا اتضح حرص اللورد على التخلص من الوعود
التي قطعها على نفسه فيما مضى . وأراد الكونت كالتوكي التوفيق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣٥ - ٣٣٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١

(٣) المصدر نفسه ص ١

فاقترح كلمة « الموافقة » وهذه أيضا لم تعجب اللورد غرانفيل وقال
انها تعنى « ان امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم انه
« بعد تصديق الوزارة » عرض رسميا اللفظين اللذين اقترحهما وهما
« اطلاع » أو « استشارة » مؤكدا قوله « بعد تصديق الوزارة »
واعلم ان « ليس في نية حكومة جلالة الملكة أن ترجع في تصريحاتها »
وانه اذا كانت العبارة التي ينظر فيها الآن قد رأتها تافهة بعض الشيء «
فهي مع ذلك « مستعدة لأن توافق عليها اذا اختير اللفظان اللذان
اقترحا » (١) ومتى تكلم وزير الخارجية « بعد مصادقة الوزارة » فمعنى
ذلك أنه يعطيك بلاغا نهائيا . ولما كان الكونت كالنوكي من غير شك
قد تداول الرأي هو وبسمايك فقد رضى بالمدول عن الامر كله مفضلا
تركه رسميا على ما كان عليه في ٣٠ يولية . وهكذا انتهى المؤتمر انهاء
غير طبيعي ونجت انجلترا من ورطة غير جميلة .

وهنا يتساءل الانسان طبعاً وماذا كان موقف فرنسا ؟ والجواب
سهل ميسور : ان فرنسا منذ أن قررت عدم متابعة انجلترا في اصطناع
القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية
وانسحب اسطولها في ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يولية لم يكن أمامها
الا أحد أمرين . اما أن تعلن الحرب على انجلترا أو أن تقيدها بكل
ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد اصاب

(١) مصر رقم ١٨ « ١٨٨٢ » ص ١

في اختيار الامر الثاني الذي ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر . وبلغ من اعتقاد الاحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة انه عند ما طلب المسيو فريسينييه الى مجلس النواب اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس أتي المجلس أن يصغى لادلته ورفض اقتراحه فاستقال لذلك في أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برئاسة مسيو دكارك

وهكذا تمكنت انجلترا من ان تخلص الجولان نفسها . وكان اكبر الفضل في ذلك الى بسمارك من جهة ومن جهة أخرى الى جرأتها على الاستهانة بالقوانين الدولية ونكثها بما قطعته من العهود على نفسها . وتلت ذلك غارة سريعة فعالة امتدت الى حد كبير بما اجادت الصحف الفرنسية وقتئذ في تسمية « فرسان القديس جورج » (اي الجنهات الانجليزية) (١) . وفي يوم ١٣ سبتمبر شنت السير جارينيت وولسلي في جهة التل الكبير ما كان لدى عرابي من قوات معتلة النظام فاسدة القلوب سيئة القيادة . وما هو الا يومان حتى سقطت القاهرة في ايدي الانجليز وقضى على ما كان لمصر من حرية واستقلال .

وهكذا صدقت الاحلام . واحسب اننا لو جاربنا ما ذاعه انصار الاحتلال من سخافات لقلنا ان مصر انما صارت للانجليز مصادفة واتفاقا

(١) اذا أراد القارئ وصفا كاملا صحيحا لهذا الجانب المهم من تاريخ الحملة المصرية فليرجع الى كتاب بلنت السالف الذكر ص ٤٠٠ — ٤١١ . ولقد كانت الحرب أصابع خاتمة لسنوات طوال كانت كلها اعتداء على مصر . فالسياسة البريطانية في مصر كانت حقيرة المنشأ دنيسة الوسائل والاسلوب

لا عن طريق الكيد والدس . بيد ان الذين تتبعوا هذه القصة بشيء من العناية والالتفات يقولون معنا ان السياسة البريطانية والجمهور البريطاني لم يهتموا قط الا بتفادى بكل حادث من شأنه اسلام مصر لانجلترا وانهم كانوا اذا ما اعوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وان انجلترا في جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة بل كانت بالعكس تضيق عليها الخناق بكل ما في استطاعتها وبأحلال نفسها محل فرنسا التي كانت تنافسها وتباريها وانه لم يكن من سبب لعدائها لاسماعيل باشا ثم اعزاني فيما بعد غير خوفها بحق ان مصر اذا كانت دستورية سهل عليها الافلات من قبضتها وانها لم يمتدحها ان تغلظ على مصر ويضطرها الى استعانة الباب العالي غير ظننا ان كل محاولة منها لضم مصر توقعها في حرب مع اوربا لو على الاقل في مشا كل لا يستهان بها وانها عندما رأت ان هذه المخاوف لا اساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . هذا ولا ينبغي أن تدس الى جانب هذا كله انها هي نفسها كانت عاملا فعلا في الامر فقد سمعت الى تلك المفاجأة « عندما نزلت الى الميدان ونحدث بضررها الاسكندرية دول اوربا جميعها .

ولا حاجة بنا الى تفصيل بقية ما وقع في مصر من الحوادث في تلك السنة . فقد « وطد » السيرجانيت دولسلي النظام في القاهرة وجى . بلورد وفرين من الاستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقا للمصالح الانجليزية الاستعمارية المالية فكانت باكورة اعماله في هذا السبيل انه الغى المراقبة

الثنائية بالرغم من كافة الجهود الحديثة باعادة الحالة الى ما كانت عليه والقيام مع الاخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالغاء اشد احتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة في واد . فان انجلترا بعد ان اصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيرا بامر منافستها السابقة وعرضت عليها على سبيل التعويض رئاسة صندوق الدين فرفضته فرنسا مع الاحتقار . وفي الوقت صدر امر عال بالغاء الدستور والبرلمان المصري دفعة واحدة وعهد الى لورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابة » يكون ستارا لسواة الحكم المطلق الذي اعيد الى الخديو والذي اصبح في الواقع حكما استبداديا انجليزيا . وقد قام اللورد دوفرين بالمهمة بكفايته الممثلة . وقد كتب فيما بعد يقول (١) « لقد كان في نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بلبعية الحال افضل اصدقائهم ونصحائهم ولكننا لم نجعل بخاطرنا ان نأخذهم في سبيل ذلك باتباع ارائنا وان نحجر عليهم حجرا يستثير حفاظهم : لقد رغبتنا ان يحيا المصريون حياتهم التي القوها وان يدبروا حكومتهم من غير ان يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي ما » . وقد نفذ هذا البرنامج الجميل بانشاء مجلسين نيابيين يعينان باغراض الحكم الذاتي احدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والاخر بالجمعية العمومية . ويتألف الاول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم اربعة

(١) مصر رقم ٣ « ١٨١٢ » ص ٣٠

عشر وتنتخب مجالس المديریات بقيتهم . وانما سمي مجالسهم « بشورى القوانين » لانه لم يكن لهم الحق في اجازة اى قانون بل يبدون اراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة من المشروعات القانونية وللحكومة بعد ذلك ان توافق على القانون أولا وان تقبل رأى المجلس او ترفضه . يضاف الى ذلك انه ليس من اختصاص المجلس ان ينظر في بعض ابواب الميزانية الخاصة بالايادات والمصروفات التى عينتها المساهدات الدولية . اما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوا ينتخب منهم اهل البلاد بطريقة ضيقة ستة واربعين عضوا فقط والباقيون هم عبارة عن الستة النظار واعضاء مجلس الشورى الثلاثين . ومن اختصاص هذه الجمعية الا تفرض ضرائب مقررة جديدة الا بموافقتها وفيما عدا ذلك فرائها كراى مجالس الشورى استشارى بحت . وهي تجتمع مرة كل عامين وجلساتها كجلسات المجالس سرية لا علنية .

هذا هو الدستور الجديد الذى وضعه لورد دوفرين ليتمكن المصريون من « ان يحيا حياتهم التى اقوها وان يدبروا حكومتهم الخ .. » ولقد صدق من وصفه فى مجالس العموم بانه « صورة كاذبة للحكم الدستورى » (١) ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية بمنتهى الارتياح والسرور وهنا انتقل كل مافى مصر من السلطة الى القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظا بهذا اللقب الوضيع ، والى اعوانه مستشارى النظارات المختلفة .

(١) هكذا وصفه المستر لا بو شير . هانسارد . المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣

ومع انه لم يكن هناك تعهد كتابي من الخديو ولا من نظاره باطاعة
المعتمد البريطاني وموظفيه (١) لكن هذه الطاعة اصبحت توقعها امرا
معلوما والتشدد في طلبها واجبا احيانا . وقد انكر لورد دوفرين هذه
النية وكتب بريائه اللذيذ بعد ان اتم تجديد النظام الدستوري يقول «لو
كنت ندبت لان انظم شؤون مصر على الاساس الذي تقوم عليه ولاية
هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . اذن لا خضعت يد المعتمد القادرة
كل شيء لارادته ولا استطعنا في خمس سنين ان نزيد ثروة البلاد المادية
ورفاهتها بتوسيع الارض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الايراد
ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق انهم اشترخوا هذه المزايا بمن
غال هو استقلال بلادهم » . ولم يكن المراد بهذه العبارات الخلابة غير ذر
الزماد في اعين الجمهورين البريطاني والاوربي والا فهمي في الواقع تثبت
ما تريد نفيه . فان قنصل بريطانيا العام قد اصبحت بالضبط عميد امن طراز
حكام الولايات الهندية الاهلية وانحطت مكانة الخديو الذي طالما عنيت
الحكومة الانجليزية باعادة سلطته واصبح مجرد اله صماء ليس له من الامر
شيء واصبح النظار وعامة رجال الادارة خاضعين للموظفين الانجليز .
والحقيقة ان ما جاء به اللورد دوفرين هو الحماية المقنعة ليس الا (٢) .

(١) رد السير ادوارد غراي في مجلس العموم على سؤال من المستر كاتل يوم ١٤ مايو سنة ١٩٠٨
(٢) يقول كاتب المقالة المعنونة « هل كانت الحرب المصرية ضرورية » المنشورة في مجلة
السكراترلي ريفيو المجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٢ ص ١٢٣٣ ان تدخل بريطانيا بالقوة في مصر كان
صراحة لاعادة سلطة الخديو والحال التي كانت عليها البلاد ولكن هذا التدخل قد قضى على
هذين الامرين بطريقة فعالة وهو ما كان يكون لو اقتصر عرابي

ولقد كان من الضروري ان يختار رجل يعمل عمل المعتمد . اما السير
ادوارد ماليت فلم يكن اهلا لهذا العمل من عدة وجوه . فمن جهة كان
بغضيا الى المصريين . ومن جهة اخرى كانت تنقصه قوة الخلق وسعة
الحيلة اللازمة . واما السير اوكلاند فقد كان يقعد به اول السببين
المذكورين وان رباطة جأشه قد تتحول الى وحشية مذمومة . فلم يبق
ممن خبروا شؤون مصر الحالية غير السير ريفرز ولسن والسير ايفلن
بارنج . وربما كان الاول كالثاني اهلا للمنصب لولا شدة اتصاله بالماليين
الفرنسيين . وعلى ذلك وقع الاختيار على السير ايفلن بارنج . وفي ١١
سبتمبر ظهر المعتمد الجديد في القاهرة للمرة الثانية : وقد ظلت مصر
ستة وعشرين سنة تحت « يده القادرة » مسلوبة الارادة بل مجردة الى
تسييرها الادارة البريطانية الاستعمارية كما تشاء .



الباب الثالث

ادارة مصر

ان قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه - كما يتبادر الى ادفعان
بعض من لا يعرفون اساليب التلاعب الحديث بالالفاظ ، كيف تدار
مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة ورخاء اهلها ، ولكن يراد منه هل
تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة اهلها السياسية
خاضعة لمصالحنا وسعادة قومنا . - المستر و . ا . غلادستون « الاعتداء
على مصر والحرية في الشرق »

الفصل السادس عشر

اعمال اللورد كرومر المالية

ان النجاح في حياتنا الدنيا كالصدقات يذهب بكثير من السيئات .
فالمظهر الخلاب لعمل إنجلترا في مصر كان عاملا كبيرا في اطمئنان الذين
ثار نفوسهم في بدء الامر سخطا على الطريقة التي اتبعتها إنجلترا لتوطيد
مركزها في هذه البلاد . وقد يقول هؤلاء : « ماذا عساكم تريدون ؟
فلنسلم معكم باننا لم نزل هذا المركز في مصر بطرق شريفة . ولكن
تعالوا فانظروا النتائج . ألم تنقذ مصر من الخراب ؟ ألم نصلح ماليتها
اصلاحا باهرا ؟ ألم تتقدم مصر خلال السبعة والعشرين عاما الماضية تقدما
عجيبا ؟ فماذا يهمكم اذن من امر محيئنا الى مصر اذا كان مقامنا بها قد عاد
على الشعب المصرى باجزل الفوائد ؟ لقد جعلنا مصر من اكثر بلاد
العالم رخاء وسعادة وحسبكم هذا لتسوين ماعملناه » . وهذا التدليل
يؤيد عادة بارقام تبين تقدم البلاد من نواح عديدة - زيادة في الدخل
والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية
والتلغرافات . اتساع في مساحة الاراضي الزراعية ، ازدياد في عدد
السكان وهم جزا (١) . واحسب ان هذا التدليل لا يشف الا عن امر

(١) في اليوم (٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٨) الذي منح فيه لورد كرومر حرية مدينة لندن
نشرت التيمس « بياننا » خلايا يدل على تعاظم دخل مصر وخرجها ووارداتها وصاداتها
وارباح رؤوس اموالها بل واعمال برهدها فيما بين عامي ١٨٨٤ - ١٩٠٦

طبيعى هو اعجاب العامل بعمله وانه لمن الطبيعة البشرية ان يغطى هذا الاعجاب على شعور اخر - شعور الخيرة وعدم التثبت أكان الاحتمال البريطانى مشروعا فى اصله ام غير مشروع .

ولم يكن مسلك انجلترا ازاء اوربا بوجه عام يختلف عن هذا المسلك نفسه . فلقد اثبت فى مصر اكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلى الزغم مما قطعت من العهود العديدة للجلاء عن البلاد بمجرد استتباب النظام فيها بثت هذه المدة وهي حريصة كل الحرص ان لاتمس مالدول اوربا من حقوق اساسية و متمتعة فى الوقت نفسه بسلطة تكاد تكون مطلقة ومناقضة لاتفاق البراءة من الاثرة المبرم فى سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعت انجلترا ذلك كله ؟ لاجرم انها استطاعت ذلك بقدرتها على الاستفادة مما للنجاح ومزاياه من منظر خلاب لأنها لما نجحت فى تنظيم مالية البلاد وادارتها سمحت لها الدول الاوربية التى كان رعاياها يهتمون بشؤون مصر المالية والتجارية بالاحتفاظ بمركزها الباطل فى وادى النيل . سمحت لها بذلك وكأنها قد غضت الطرف عن كافة الاتفاقات السالفة غير انه قد صرح ذات مرة لانجلترا بانها ان لم تنجح فى تنظيم مالية مصر فى مدة وجيزة (قد عينت بالفعل) تنسحب من البلاد وتخل مكانها للجنة ادارية دولية . . ولكن انجلترا اضطلمت بالمهمة فسمح لها بالبقاء فى مصر . وكان نجاح لورد كرومر فى انقاذ انجلترا من تلك الورطة المخزية مما اكسبه شكر انجلترا الرسمية وعاد

عليه بشهرة السياسى العظيم .

فى كل تاريخ يكتب لمصر الحديثه ينبغى ان يكون تحايل عمل الانجليز فى مصر ركنا اساسيا هاما . فما الذى عملوه ؟ وكيف عملوه ؟ هذان سؤالان لا بد من الاجابة عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل انجلترا فى مصر . ولما كان الاصلاح المالى الذى قام به لورد كرومر هو اهم اعمال انجلترا فليتكلم عليه اولاً .

لقد جرت العادة عند تقدير اعمال لورد كرومر ان يقارن بين حالة مصر فى اواخر حكم اسماعيل باشا وما صارت اليه بعد ان حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة . اما صاحب هذه الطريقة فى المقارنة فهو اللورد كرومر نفسه فقد كتب فى سنة ١٨٨٥ (١) يقول « ان ما أدت اليه المجهودات التى بذلت فى اصلاح الادارة المصرية حتى يومنا هذا من النجاح والتقدم تتوقف قيمتها على المقياس الذى يختار للمقارنة . وعندى ان المقياس الصالح الوحيد هو ان تقارن بين الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وقد كرر فيما بعد المقارنة بهذه المقاييس فى تقاريره السنوية لا بل ان مرؤوسيه نسجوا على منواله . مثال ذلك ان المسترف . س كلارك كتب فى سنة ١٨٨٨ يقول . . . « للوقوف على مبلغ ما تم من التحسن أبسط للقاريء ما كانت عليه حالة الفلاحين فى اواخر عهد اسماعيل باشا (٢)

(١) مصر رقم ١٥ « ١٨٨٠ » ص ٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

وقد ينجح الى الانسان لاول وهلة ان لاشيء أعدل من أن تجري المقارنة على هذا الاساس . ولكن قليلا من التأمل كاف لاقتناع القارى بان هذه الطريقة مضللة تماما . فإذا كانت السنوات الاخيرة من عهد اسماعيل باشا ؛ إنما لم تكن من سنوات حكمه كلية بل كانت من سنوات حكم وكلاء حملة القراطيس الاوربيين الذين كان كل همهم الحصول على «الكوبونات» الباهظة كاملة غير منقوصة وفي مواعيدها مما ضيعوا لاجله بكل فرع من فروع الادارة الاخرى . ولا ريب في أن الباحث الذى يتخذ هذا العصر من تاريخ مصر الحديثة مقياسا للمقارنة بينه وبين اى عصر لاحق انما يسلك في بحثه طريقا مؤدية حتما الى نتائج غير صحيحة . ان المقارنة الحققة ينبغي أن تكون بمقاييس أخرى فاما أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ قبل أن تستبد الكوبونات بالادارة المصرية أو تكون بمقياس العهد القصير الذى يبتدىء بسنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ ايام كان قانون التصفية لحسن حظ ادارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد نقص الضحايا التى استتبعتها الكوبونات . فاذا ما قارنا بهذين المقياسين وهما على ما نعتقد المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة - وان كان هذا ليس رأى اللورد كرومر - لجاءت النتيجة مختلفة كل الاختلاف عما ذهب اليه اللورد - ولقد رأينا في فصل سابق (هو الفصل الثالث) أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر في عهد اسماعيل باشا ولا حاجة

بنا الى أن نكرر هنا ما أوردناه هناك من أرقام وأدلة . ولكن لا جدال في أننا لو جعلناها نصب أعيننا لوجدنا ان تقدم مصر في عهد لورد كرومر ليس على أكثر تقدير الا استثناءا واطرادا للتقدم السابق الذي قطعتة غارة الحكومتين الانجليزية والفرنسية على البلاد ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالي في عهد لورد كرومر اذا قورن بحال مصر المالية في عهد المراقبة الثنائية . وقد رأينا في هذا المجال أيضا انه بتنفيذ قانون التصفية - وتلك مرحلة طالما سألها اسماعيل باشا فلم يجب سؤله - قد نجح المراقبان في ايجاد التوازن بين بابي الميزانية نجاحا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ جنيه وان ميزانية سنة ١٨٨٢ التي وافق عليها شريف قد قدر أن تعطي زيادة وأن كانت أقل من زيادة العام الماضي . فقد قدرت الايرادات بـ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (١) وهنا يتضح مرة اخرى ان الاصلاح الذي أدخله لورد كرومر على مالية مصر لم يكن الا استمرارا للاصلاح الذي بدأ في عهد المراقبة الثنائية ، وان النقطة التي بدأ الانجليز أعمالهم منها لم تكن بعيدة ولا التقدم الذي تم في عهدهم كان مستحدثا كما خيل الى اللورد كرومر وإلى الجمهور . لقد جاء قبل اجمعون ملوك وما كانوا ملوك سوء .

وفي الواقع ان الانجليز لما اخذوا على عاتقهم ادارة مصر لم يروا

الحالة حرجة كما صورها اللورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله .
فلقد نظر اللورد دوفرين ومن جاؤوا في بعثته أو الحق بها فيما بعد الى
الحالة نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك في ان يؤكّدوا اللججهم
الاوربي النجاح الذي ستؤدى اليه مجهودات انجلترا في اعادة النظام
وحسن الحال . فهو نوا من نكبة المصريين وفداحة الضرائب واجتهدوا
في ان يظهروا للملأ ان من السهل تذليل العقبات باتخاذ الوسائل الادارية
اللازمة . فذكر (١) لورد دوفرين مثلاً ان ضريبة الفدان التي تتراوح
بين ١٦ شلنًا و ٣٢ شلنًا لا تعتبر ثقيلة على ارض ينتج الفدان منها في
الوجه البحرى ما يختلف قيمته بين ١٥ جنيهاً و ٣٠ جنيهاً وانه ان كانت قوة
الانتاج في الصعيد اقل بكثير منها في الوجه البحرى فان شر الضرائب هناك
لا يرجع الى فداحة الضرائب نفسها كما يرجع الى عدم المساواة في توزيع
الضرائب والى نظام المساحة العتيق الذي يعضى مع الزمن الى عهد محمد
على . ولقد ذكر المستر فيليز ستيوارت الذى رافق لورد دوفرين في
بعثته ان الضريبة المفروضة على الفلاح المصرى ليست فادحة بل هى في
الواقع دون الضريبة التي يؤديها الفلاح الانجليزى (٢) ونفى وهو غضبان
أنسف ماشاع في انجلترا من ان « الضرائب فى مصر قد زيدت اجابة
لمطالب حملة السندات » . فقال : « ان جميع من حادثهم من المصريين
مجمعون على ان الضرائب الحاضرة قد وضعت فى بدء عهد الخديو

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

الاسبق اى قبل وجود الدين الاجنبى» (١) واكد القنصل كوكسون للجمهور فى تقريره عن تجارة الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ان «حال الفلاحين قد تحسنت بالاجمال تحسنا ظاهرا كما يستفاد من ادائهم ديونهم الفادحة الى المراهين» (٢). بل ان لورد نورثوك الذى ذهب الى مصر بعد عام بصفته مندوبا ساميا ليفحص حالة البلاد المالية لم ير وجها للتفكير فى ان ثمة «فقرا مدقعا» وكان يعنى بالفقر المدقع «الحاجة الى الكفاف من العيش». وصرح بان المصريين «على الاجمال احسن حالا من فلاحى الهند». وان كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعا الى ثقل الضرائب ولكن الى «تهور الفلاحين فى شؤون الزواج وغيره من وجوه الاتفاق ثم الى اقتراضهم على اراضيتهم الذى سهله تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد» (٣).

كانت هذه الاقوال لاشك اقوال تفاؤل واستبشار وربما كان بعضها على اقل تقدير يرمى الى خديعة الجمهور الاوربى الذى كان يتاهف الى معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد ان جعل الانجليز انفسهم مسئولين عن ادارة مصر. ومع ذلك فان هذه الاقوال ترى كيف كان الانجليز فى السنة الاولى او نحوها من سنى الاحتلال يعيدون عن تلك النظرة السوداء التى اقتضت سياستهم فيما بعد ان ينظروها الى حال

(١) مصر وقم ٧ «١٨٨٣» ص ٥

(٢) الصحيفة البرلمانية التجارية رقم ١ «١٨٨٥» ص ١٣

(٣) «٢» مصر رقم ١ «١٨٨٧» ص ٨٧

مصر وقت مجيئهم اليها . لقد اعتقدوا ان الفلاح بقليل من الاصلاح الادارى يصبح قادرا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية وتوقعوا ان الميزانيات الجميلة - ميزانيات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ ستستمر بلا انقطاع .

اما ان الرياح جاءت على عكس ما اشتهو افلا تقع تبعته على الحكام المصريين السابقين ولا المراقبة الثنائية . بل على مأساة التدخل البريطانى التى حدثت فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومجىء لورد كرومر وهى مأساة ادت بدورها الى رزايا جديدة اصاب مالية البلاد ولا ريب فى ان ما بذلته البلاد من التضحيات الجسيمة من مالية وغير مالية فى سبيل مقاومة العدو كان كافيا لاحداث الارتباك الاقتصادى فى وادى النيل لسنوات عديدة . على ان الامر لم يقف عندها هذا الحد فان الانجليز تدعوا باحد القرارات التى وضعها مؤتمر الاستانة (وهو القرار الواحد الذى قوبل منهم بالاحترام) فحملوا الخزانة المصرية ما تكبدوه من النفقات بسبب الحرب وكأثما ارادوا زيادة الطين بلة فابهم ظواعن الخزانة بمحاولتهم الباطلة استرداد السودان من « المتمردين » . ثم جاء دور التويض عما اتلفته النيران او تناولته يد التخريب على اثر ضرب الاسكندرية وهنا اظهر الانجليز سخاءهم المنقطع النظير اذ أعلنوا ان لا بد من التعجيل بتعويض متكوبي الحريق عما تكبدوه من الخسائر تعويضا تاما . واذ ذاك تشككت لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات

التمويض فأخذت تباشر أعمالها بسرعة مذهشة حتى أنها اقترت في أحد الأيام مالا يقل عن مائتي وعشرة طلبات (١) . ولقد بلغ مجموع ما تقرر دفعه لاولئك المنكوبين ٠٠٠ و ٩٥٠ و ٣ جنيه اولما حان وقت الدفع لم تشأ الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذه الغرامة الفادحة باعتبارها المسئولة عن ضرب الاسكندرية ولا أن تكلف بها حملة القراطيس كما ألح البعض في ذلك بل قررت ان تبهظ بها عاتق المكلف المصري . ولعمرك ليس يمكن ان يتصور الانسان ما هو ادنا من هذا على انه لم يكن اول ولا آخر ما ارتكبه وزارة الاحرار ضد مصر .

وكان بديهي ان تؤثر هذه الاعباء الباهظة الجديدة في مركز الخزانة المصرية الدقيق . وفي الواقع لقد ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز ينيف عن ٠٠٠ ر ٦٠٠ جنيه بينما قدر العجز في سنة ١٨٨٤ : ٠٠٠ ر ٢٩٤ جنيه (٢) . وفي خلال حملة السودان اى — بعد هذا التاريخ — ذكر اللورد كرومر انه لا ينتهى عام ١٨٨٤ الا ويصير العجز دينا سائرا جديدا يبلغ مقداره ٠٠٠ ر ٨٠٠ جنيه بما يتراكم من نفقات الحملة السودانية وجيش الاحتلال (التي كلفت الخزانة المصرية بدفعها) والتمويضات لضحايا حوادث الاسكندرية وغيرها (٣) . وقد كان هذا معناه وقوع ارتباكات مالية اخرى او حدوث افلاس جديد .

(١) خطبة السير جورج كامبل في مجلس العموم هانسارد — مجموعة المناقشات البرلمانية المجلد ٢٧٧ (١٨٧٣) ص ١٤٨٩

(٢) « مصر رقم ٨ » ١٨٨٥ « ص ٣

(٣) « مصر رقم ٢٨ » ١٨٨٤ « ص ٥٣

فانت ترى ان اللورد لم تخل طريقه من بعض العقبات نعم كانت هذه العقبات اقل بمراحل مما قام في وجه اسماعيل باشا وفي وجه المراقبة الشنائية قبل انفاذ قانون التصفية . وبما انها كانت تعتبر عقبات على كل حال فيحسن بنا ان نبين كيف ذلها اللورد كرومر .

ان الفكرة الشائعة في صدد الاصلاح المالي هي ان العقبات زالت بسحر ساحر وان الجمهور الذي يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتداء من ذلك المستوي المنحط المقرون (تقول مرة أخرى خطأ) بعهد اسماعيل باشا - يجزم الا شئ غير عبقرية اللورد كرومر المالية والادارية كان يستطيع تبذيل الصعاب التي لقيها اللورد عند قدومه الى مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأي . فقد كتب بعد سنين يقول . « ان من المتعذر ان نبالغ في وصف الخراب الذي كان ينزل بالمصريين وكل من تهتمهم الشؤون المصرية لو بقي نظام العهد السابق على الاصلاح ولو سنوات قلائل . . . ان اصلاح طرق الري . . . والمساعدات المالية القيمة . . . وعلى الاجمال ان احلال سياسة ادارية ممدنة محل سيادة ادارية ظالمة نصف همجية ، ان هذا كله قد اشترك في جعل مصر تنهض بالعبء الذي ألقى على عاتقها واني أقول غير متردد انه لولا هذه التغييرات لكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الافلاس مورداً لا صدر له ولساءت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القاريء مقدار الحقيقة التي تنطوي عليها

التأكيدات الخاصة بالنظام السابق على الاصلاح فمهما كان في هذا النظام من خراب فانه لا يرجع الى النظام نفسه بقدر ما يرجع الى ضغط الممدنين الاوربيين الذين لم يتخرجوا من شيء . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول من الوجهة المالية على أقل تقدير ، ولولا تدخل إنجلترا وفرنسا عنوة في سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج الى المراقبة الثنائية ، ولولا تدخل إنجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله .

وسيرى القارئ فيما يلي الى أين انتهت « السياسة الادارية الممدنة » بكل ما تنطوي عليه من مساعدات مالية ومنع للظلم والارهاق وحسبنا في هذا المقام أن نذكر هذا المدح الذي كاله اللورد كرومر لمبقريته التي أتت بهذا التغيير المحير للالباب . نعم انه غير لهجة فيما بعد وخفف من غلوائه على ما يظهر ولكن كلامه لا يشف في الواقع الا عن التنويه بمبقريته والا كبار لشأنها . فقد كتب عشية سفره الاخير من مصر يصف حالة الادارة في عهده فقال « ان النجاح المالي يرجع من غير زيب الى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجيبة ، ثم الى جهد الاهلين ومثابرتهم . وانه ان يكن للحكومة فضل فهو انها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ولم تساعدنا

غير مساعدة محدودة» (١) هنا يجد القارىء تكرماً صريحاً عن كل فضل اللهم الا عن فضل سلبى هو « اعطاء الطبيعة فرصة العمل ». وأن هذا الفضل السلبى قد ذكر على هيئة متاع خاص باللورد كرومر يا له من نظر فى المسألة بعيد ما كان أحوج القوم اليه ليعلموا ان ليس الا أن تعطى الطبيعة فرصة العمل حتى تحمل المسألة وتسير الامور على اذلالها ١١ وقال اللورد كرومر فى سياق آخر « قد يغيب عن الازهان اننا فى تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان قد وجدت فرصة لظها رحيويه البلاد الا فى ربع القرن الاخير... ولا نبالغ اذا قلنا انه لو كان عمل ولاية الامور سلبياً محضاً - أى لو انهم قصروا انفسهم على نزع القيود التى قيدت الناس فيما مضى فى أعمالهم ولو انهم قصروا الحكومة على وظيفتها الاساسية ، لبلغت الامه من التقدم والفلاح مبلغاً عظيماً » (٢) اعظم هذا العمل عملاً والقيام به قياماً ١١ انه لأول مرة فى تاريخ مصر قد نزع عن الامة قيودها التى كانت تضيقها ثم قامت الطبيعة بما وراء ذلك ١١ لعمر الحق انا لا نعرف حكومة اسدت الى قطر من الاقطار منة مضاعفة كهذه المهنة ١١

على ان المسألة بحذافيرها لم تكن وبالأسف الا حديث خرافة . فان اللورد كرومر لم يمتنع على وصوله الى مصر بضعة شهور حتى ادرك ان المصاعب المالية الجديدة لا يمكن تذليلها مالم يساعد الطبيعة مساعدة

« ١ » مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٨

٢ مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ١٨ ٢٠٤

كثيري . فذلك بأن سائر الناس قد ساءت إلى الحضيض بعد
الطراب الذي سببه له ما عثرهم من زيادة الطين بلة من جراء
الكساد التجاري والصناعي فخصي على كثير من صنوار الفلاحين واثري كبار
الملك تأخيرا سيئا جعل أكثر في زيادة الضرائب لاسد هذه الديون
الجديدة . ما من الأعيان من أن الجزء المخصص من الميزانية أي قسم
حصة الأسهم قد واجه في تقرير هذه الشهور العسيرة رواجاً جعل
ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه . ولكن هذه
الزيادة لم يتفح بها قضاة إلا ما يقتضي قانون التصفية يجب أن تنفق في
شؤون بعض منادات الدين الأربعة . وهناك تبين أن لامناص للخروج
من هذه الطريقة إلا بالادعاء التي الطريقة الصالحة القديمة طريقة
مقدرة فرض سبيل لتقليل ما يركم من أرباح الدين ثم ان يعدل قانون
التصفية تمديداً للائحة المبالغ . وهذا عين ما وصلت إليه لجنة جديدة
فحصت الأمر وكان لورد كرومر عضواً فيها . وقد رفعت هذه اللجنة
إلى اللورد غرا تقريراً عدة اقتراحات على جانب عظيم من الأهمية بقصد
عرضها إلى مؤتمر أوربي عام (١) وكان أول هذه الاقتراحات يرمي
إلى أن تضمن المجلس اقترافاً مما تارة ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٤ ونصف
في المائة على أن يقسم هذا المبلغ على تسوية الديون السائرة مع العلم
بأنه كانت إلتزاماً سيئاً جداً تقدر ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وأن الميزانية حتى

بالرغم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية تفنذر بسبب هذا القرض بعجز دائم قدره ٦٠٠ و ٣٧ جنيه هذا اذا لم يفرق بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة . والى هذا يشير تقرير اللجنة ان جاء فيه . « وقد قررنا ان زيادة الايرادات المخصصة ستقصر على نفقات الادارة لا على شراء ما في السوق من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن » فاذا لم يقدر هذا فان النتيجة ستكون زيادة فاحشة في العجز العادى وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم الفارقة بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة (١) .

وبعبارة اخرى أن الانجليز انفسهم قد اعترفوا بضرب شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ الا وهو الشرط الذى رأى فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادى والاذى ليعوض حملة الاسهم مما خسروه من الفوائد الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . وقد فعل الانجليز ذلك لا رفقاً بالمصريين بل لانهم أصبحوا برون هذا الشرط عقبة فى سبيلهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد . لمت شعرى كم من بلاء كان يتقى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ اذن لما نشبت الثورة ولا كان يكون تدخل ولا احتلال على ان العقدة لم تحل بعد حلاناما اذ ما هى الوسيلة للتخلص من عجز ال ٣٧٦٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه حتى لو عدل قانون سنة ١٨٨٠ التعديل الآف

الذكر ؟ لقد رأت اللجنة ان السبيل الوحيد لذلك هي تخفيض أرباح الديون كلها بمقدار نصف في المائة أو بعبارة أخرى اعلان افلاس جديد. وكذلك نجد اللجنة تقترح لهذا العسر المالي علاجا هو نفس العلاج الذي سددت اليه سهام النقد وقما كان المصريون هم المرادين له . ان اقتراحا كهذا اقترحه اسماعيل باشا قد أدى الى تدخل أيده الحكومة البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسي المسيو جوير وكان السبب فيما حدث على أثره من أعمال بربرية ولكن ما يسمح به لجوبيتير لا يسمح به للشور .

ولم تقصر الحكومة البريطانية في الاهتمام باقتراحات اللجنة . ففي ابريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد غرانفيل الى الدول العظمى ان ترسل مندوبين من قبلها الى مؤتمر يراجع قانون التصفية على حسب المشروع الجديد : ولكي تكون الدعوة أشد واقوع ولكي يحتاط لما عساه ان يكون من ممانعة الدول في توضيحية اخرى بمصالح حملة الاسهم رجع الانجليز الى ما الغوه من طرق اثاره العواطف والشعور فخالفوا صراحة ما ملأوا به مشارق الارض ومغاربها منذ اشهر قلائل واقبلوا يصفون جوع الفلاح وذماره وبؤسه . فكتب المستر (والسير فيما بعد) ادجار فدنسنت « المستشار » المالي الجديد الذي خلف السير اوكلند كولفن المستقيل يقول : « لقد راعني مارأيت خلال رحلتي في الصعيد من املاق الفلاحين ان بؤس الفلاحين في تلك الجهات ... ليفوق

كل ما رأيته في غير مصر من أعيانها « وجميع الرأى من هذه الأعيان لم
 لم تحمل زيادة باقاة « يجب بقية إذا لم يكن فيها زيادة « (١)
 ورأى سلطان باشا رأياً يتبعه ذلك « إن أعيانهم يبلغ من الأعيان
 مبلغها الحاضر فالقلاسيون بالظن لغيرهم ويعتبرهم بمصارفهم
 قد غدوا في ضحك يستحيل معه أن يبقى أكثر من نصف ضرائب
 السنة القادمة « (٢) . وكان من رأيه أن تكون الأعيان تباع بمقدور ٢٥ في
 المائة في الصعيد و ٢٥ في المائة في الدلتا . ورأى نوبار باشا أن يترك
 شريف باشا في رئاسة الوزارة أو يذهب إليهم بخير على الأقل من
 مجموع ضرائب الأراضى قائلا: إن كل شخص دون هذا جرى بأن
 يبقى الفلاحين في محالب الدائنين « (٣) . ويحل المستر جيسن رئيس
 مصلحة المساحة الجديدة حساباً مفضلاً لدخل ومخرج فلاح حقير
 متوسط الحال ثم استنتج أنه « لا بد من تخفيف عاجل » (٤) .
 وعلى ذلك النمط كتب الكولونيل (والسير فيما بعد) سبكت -
 مونكريف الذي جعل ناظر الأعمال المصرية في تقريره يقول « إن
 حالة البلاد كافية لإثارة القلق الشديد وأن طائفة من دواعي هبوط الأسعار
 كالطاعون البقري وذودة القططن وغير ذلك قد جعلت الناس أضعف

(١) مصر رقم ٣٩ (١٨٨١) ص ٢٠
 (٢) مصر رقم ٢٥ (١٨٨٤) ص ٧٤
 (٣) المصدر نفسه رقم ٣٩ (١٨٨٤) ص ٤٠
 (٤) المصدر نفسه رقم ٢٥ (١٨٨٤) ص ٧٠

من أن يحتملوا عبء الضرائب الثقيل (١) وشكا من أن « فروعاً من أكثر فروع الإدارة تفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين (٢) .

ولقد كان من دواعي العجب حقاً أن ينتبه الحكام الجدد بفاة إلى ثقل الأعباء التي كان يزرع الشعب المصري تحتها مع أنهم هم الذين طالما تجاهلوا في الماضي أو أنكروها . ولم يكن مذهبهم في تعليل حرج الموقف بأقل عجباً . هبوط في الأسعار وطاعون بقرى وهم جراً كأن مصر لم تشهد شيئاً من ذلك في تاريخها الماضي كأنها لم تشهده مثلاً في سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ عند ما أودت الفاقة بالآلاف النفوس وكانت الضرائب مع ذلك تجبي بمتهي الصراحة والشدة (٣) ومما ينبغي ملاحظته شدة حرص القوم على ألا يشيروا أية إشارة إلى أقوى دواعي هذا الارتباك الجديد ألا وهو تدخل إنجلترا وحملها المصريين على دفع ثمن إخضاعهم . على أن الأغرب من كل ذلك أن اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها بناء على التقارير التي وصلتته من الهند (وقتئذ فقط) وعلى الرغم من تأكيداته المؤثرة التي أكدها منذ سنوات قليلة بأن

(١) المصدر نفسه رقم ٢١ (١٨٨٤) ص ١

(٢) مصر رقم ٣١ (١٨٨٤) ص ٤

(٣) ان المجموعة المصرية السابعة عشر « ١٨٨٥ » ملأى بمذكرات وتقارير خاصة تبين نتائج الهبوط الحديث في معظم أثمان الصادرات المصرية . وقد كتب اللورد كرومر نفسه يقول « ان الهبوط الفاحش في أسعار الحبوب هو الذي افقر أهالي الصعيد ... وهو الذي يجعل تخفيض ضرائب المناطق التي تزرع القمح أمراً لازماً كل اللزوم » « مصر رقم ١٥ » « ١٨٨٥ » ص ٤١ « بأسفا على أنه لم ير ذلك اللزوم في السنين التي كان اسماعيل باشا يسأل بعض التخفيف ولو بتأجيل دفع السكوبون بفضة أشهر لمثل هذه الأسباب

« متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أراضي الهند النادرة الخصب (١) الا شئ ما يتغير حكم الانسان على الاشياء اذا قضى منها لباتته .
على أن هذا الاسترحام المدبر ذهب صريحة في واد . فأت
فرنسا التي كان يسرها ان « تخرج » انجلترا رفضت بتاتا ان توافق على
أى قرض تقرضه انجلترا وعلى أى نقص لفائدة الدين واشارت بحق
الى انه منذ أشهر قلائل فقط كان الموظفون البريطانيون في مصر
يكتبون تقاريرهم بلهجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا
ريب في انها ذكرت اللورد غرانفيل برسالة مؤرخة في ٢٣ يولية سنة
١٨٨٢ (٢) أكد فيها للمسيو فريسينيه في ممرض تسويغه عزمه على
غزو مصر عاجلا انه بناء على مصدر من أوثق المصادر « اذا أعيد النظام
قبل انتهاء شهر اغسطس فان عودة رخائها ستكون عجيبة ، اما اذا
استمرت الفوضى شهرى اكتوبر ونوفمبر فان خراب البلاد يكون
تاماً . » ومن الثابت ان إعادة النظام لم تتم الا في منتصف سبتمبر
فكان ينبغي اذن الا « يتم » الخراب الذى يحق في اكتوبر ونوفمبر
وقد اضطر المؤتمر الذى عقد في لندن في شهر يونية أن ينفذ في أقل
من شهرين دون أن يصل الى نتيجة ما .

« ١ » مصر رقم ٣١ « ١٨٨٤ » ص ٢١
« ٢ » المجلد ١٨٠٢ « ١٨٩٩ »

فلما أن أبصر اللورد كرومر خيبة مسماه من هذه الجهة استقر رأيه على أن يحتذى حذو اسماعيل باشا فيقوم بكرة سياسية على مسؤوليته صارفا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية « مقدسة » فأمر بمرسوم خديو أن تذهب كافة الإيرادات المخصصة لا إلى صندوق الدين بل إلى وزارة المالية واجل استهلاك الدين ولقد كانت عمله هذا غاية في الجراءة ولكنه انتهى بالفشل الذريع فان مندوبي صندوق الدين اقتدوا بما فعله زميلهم من قبل في سنة ١٨٧٩ فرفعوا قضية على وزير المالية ورئيس مجلس النظار وحكام الاقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة . فحكم على الحكومة المصرية بأن ترد إلى صندوق الدين ٢٧ مليون فرنك وقد حاولت انجلترا أن تسوغ فعلتها ولكن الدول أخذت بناصر فرن فاضطرت انجلترا أن تقنع من الغنيمة بالاياب (١)



(١) « مصر رقم ٣٦ » ١٨٨٤ ص ١٧ - ٢١ . مما تحسن ملاحظته ان الفكرة اتجهت أولا إلى الاستيلاء على جزية الباب العالي . ولكن اللورد نورثبروك رفض تلك الفكرة رفضا باتا لان الجزية كانت مضمونة لحلة السندات التركية من البريطانيين وعندئذ اعترم اللورد كرومر ورفاقه ان يضموا ايديهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال لورد كرومر المالية

(تمة)

نقد أصبح موقف الانجليز بعد فشلهم في الحصول على موافقة اوربا على المشروع المالى الجديدة. قبيحا للغاية . وفى شهر اكتوبر ارسل اللورد نورثبروك الى لندن مرة اخرى اضبارة من التقارير التى تفصلية المشهورة التى اصبح ارسالها عملا سياسيا مطردا يصف فيها حال القطر التى تفتت الاكباد وتذيب انقلوب . وقال فى رسالته الملحقه بهذه التقارير « تصف هذه التقارير الفلاحين بأنهم قوم يعيشون فى اكواخ من الطين فاذا خرجوا منها خرجوا وهم يكادون يكونون عراة الاجسام واذا تبلغوا بشىء من الزاد فليس بنير خبز الذرة والبصل ذلك بان قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لاداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم النعسة « (١) . ولم يتعرج لورد كرومر وهو يجتهد فى افهام الجمهور بأن الفلاح قد املق حتى اصبح يستحيل الحصول على شىء منه ، من ان يذكر التجاءه الى اقصى الطرق فى اقتزاع الضرائب من الفلاح وهكذا سوغ ما أخذ به « الحكام السابقين » من نظام « ظالم نصف

بربوند « رتب جواهر أسدو بجالاتي القومية بالامر فقال « كانت الضرائب في السنوات الماضية أثقل ونقص اسعار الحاصلات كانت احسن كثيرا وكانت الحكومة تقضي اكثر ما يمكن من الضرائب دون ان تنفذ اوامر تالتي نفذت في «هذا العام» (١). كذلك وصف المستر جيبسن الحالة بتهجمات له نقل عن هذه صراحة اذ قال « لا جدال في ان حالة الفارسيين ازدهرت سوءا عما كانت عليه منذ عامين . نعم ان ايراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) قد جبي بالطريقة المعتادة وان الدائنين قد نجحوا في ارتشاع شيون قبل حرب ١٨٨٢ ولكن لا ينبغي ان يتخذ هذا كله دليلا على وجود رخاء يضارع ما كان موجودا في السنوات الماضية . لقد احتيج الى ضغط شديد في تحصيل الاقساط ولقد بيعت اراض كثيرة للحصول على الاموال التي تريدها الحكومة ويقتضيها اداء الديون الخاصة » (٢).

ويلاحظ القارئ انهم في هذا المقام ايضا لم يشيروا بكلمة واحدة الى ان هذه الارتفاعات المالية يرجع معظمها الى الاعباء الجديدة التي اثقلت بها انجلترا كاهل الخزانة المصرية بل عزوا كل ارتباك منها الى امور ليس للانسان عليها من سبيل ومهما يكن من شيء فمن الحق كما اعترف السير ادجار فدنست انه في دفعتين مختلفتين في سنة ١٨٨٤ لم يكن بين الخزانة المصرية وبين تأجيل دفع المطلوب منها سوى ان

(١) « مصر » رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٩

(٢) « مصر » رقم ١٥ « ١٨٨٥ » ص ٩٤

تحتاج الى ٥٠٠٠ جنيه فقط (١) .

ولما اعيت الحكومة الانجليزية الحيل ارسلت اللورد نورثبروك الى مصر في سنة ١٨٨٤ ليرى هل الحالة حقيقة اسوأ من ان تستقيم على شيء دون الاصلاح المالى الذى يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثبروك كان من اقرباء بارنج فنظر الى الموقف نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو انه لم يصور الحال تصويرا مفزعا كما فعل اللورد كرومر (٢) . ولقد كان مسلكه هذا الشدا انطباقا على حكم العقل اذ لا ريب فى ان اللورد كرومر قد اسرف كثيرا حتى جعل الجمهور بهويله يظن ان الحال قد صارت من الفساد بحيث يستحيل اصلاحها . وسرعان ما أدرك اللورد كرومر غلطته السياسية فعمل على تداركها فقد صور الحال فى اوائل سنة ١٨٨٥ فى تقرير مطول عن « حال مصر والاصلاح الادارى » تصويرا اجمل وادعى الى التفاؤل والاستبشار . وقد اشار بصفة خاصة الى ما سيحققه المستقبل من الامانى الباهرة (٣) . ثم اضاف الى ذلك قوله « ولكنى ابدىء القول واعيده انى انما اتكلم بهذه الثقة على امل انه سيتوصل قريبا الى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التى طال امدها » (٤) . وقال فى تقرير آخر مع التأكيد الشديد « ليس هنا كما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٥ » ص ٥١ ٥٢

« ٢ » يوجد تقريره فى مصر رقم ١ « ١٨٨٥ »

« ٣ » مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

« ٤ » المصدر نفسه ص ٤٥

في الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف» (١).
وهكذا دفع اللورد الاعتراضات التي اوردتها في تقريراته السابقة
كانت هذه الحيل انجح من سابقاتها. ولكن التعويضات التي
يستحقها منكوبو حريق الاسكندرية من الاوربيين لم تكن قداديت
بعد لنفاذ المال وكان رعا ع الدول بالاسكندرية حريصين على تحصيلها
عاجلا. فارسل اللورد غرانفيل في نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى الدول مرة
أخرى منشورا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نور ثبروك عدة
اقتراحات جديدة اهمها (٢). ان يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية
صافيه ٥٠٠٠ ر ٥٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة وان تخفض فائدة
الدين الموحد وسندات الدائرة السنوية بمقدار نصف في المائة وان تؤجل
تأدية اقساط الاستهلاك، وان تباع اراضي الدائرة السنوية والدومين،
وان تفرض الضرائب على الاجانب، وان ينقص من ضرائب الاراضي
نحو ٥٠٠ ر ٤٥٠ جنيه. ولقد كانت المفاوضات ايسر واسهل في هذه
المرّة لان نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة كانت من يضمن القرض؟
وقد صرح اللورد نور ثبروك في معرض الجواب عن هذا السؤال
والدفاع عنه بان نتيجة ضمانه انجلترا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون
«من غير شك اقامة الاشراف الانجليزي مقام الاشراف الدولي» ثم
قال بشيء من السذاجة «وماذا على الدول الاوربية الاخرى لو عهدت

«١» مصر رقم ١٤ ١٨٨٥ ص ٤١

«٢» مصر رقم ٤ «١٨٨٥» ص ٢٠

بهذا الاشراف الى انجلترا بعد الضحايا التي بذلتها في سبيل المفاوضة من سلامة مصر وسلمها» (١). ولكن «الدول الاخرى» رأيت انبرا كثيرة تمنع من اسلام مصر جملة الى انجلترا، وطالبت ان يكون القرض بضمانة الدول كلها. فمز على الحكومة البريطانية ان تقوتها هذه القرضة الثمينة و مدت اجل المفاوضة بضعة اشهر اخرى. واخيرا وقعت الدول بلندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعلو الحكومة المصرية المعونة الضرورية ولكن على غير الشروط التي كانت انجلترا متشبثة بها وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الاهمية ويخطر الشان (٢) مضمونها ما ياتي: (١) ان الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت روتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٩٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه وفائده ٣ ونصف في المائة (٣) ان يخصص المقبوض منه بدفع تعويضات الاسكندرية وتغطية ما تراكم من المعجز في السنتين الماضيتين (وقدره ٦٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه) وتغطية المعجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (٢٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه) واعمال الري (١٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه) وبعض وجوه اخرى (٣) ان تقرض ضريبة قدرها ٥ في المائة على الكوبونات لمدة سنتين، وبما ان اخرى ان يحجز ٥ في المائة من الاقساط المستحقة على الدين (٤) ان يؤجل دفع اقساط الاستهلاك المستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك. (٥) ان يلغى فوق ذلك شرط

«١» المجلد الثاني من كتاب اللورد كرومر الاثبات المذكور ص ٣٧٠

«٢» مصر رقم ٦ «١٨٨٥» ورقم ١٣ «١٨٨٥» ص ١٢١ وما يابها

قانون التصفية الخاص بالتصرف في الزائد من الإيراد ويستعاض عنه
بآخر يقضي بأن عجز الميزانية الحرة يعطى من الإيرادات المخصصة
وإن تقسم الزيادة العامة قسمين قسم يذهب لمندوب الدين والاخرى
الإيرادات الحرة للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الأخير
على حقيقة حدوت تقفات إدارة البلاد تجديدا دائما بمبلغ ... ر ٢٣٧٠
جنيه . وإلى ذلك اعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة
مالية أخرى حق بيع اراضي الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في
فرض ضرائب على الاجانب .

ان النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التي اسديتها الى من
تولوا حكم مصر حديثا نعم ان فائدة الدين لم تخفض تخفيضا دائما ولكن
تأجيل دفع أقساط الاستهلاك وضريبة هـ في المائة التي فرضت على
الكوپونات والنظام الجديد المتعلق بالزيادات وحق فرض الضرائب
على الاجانب ثم ذلك الشرط الدائم الهام المتعلق بتعيين حدا دنى لإيراد
إدارة البلاد ، كل ذلك معونة ترجع ثمراتها كثيرا كل ثمرة تأتي من
مجرد نقص الفائدة كما حدث في سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح في وسع الإدارة
المصرية ان تدرك ان نجاح البلاد الاقتصادي لن يعود بالخير من ذلك
المهد على حملة السندات وخدم ولكن عليها هي ايضا . وفوق ذلك فان
ما كانت فيه وقتئذ هذه الإدارة من ارتباك مالي ستقضى عليه شروط
القرض البديعة والضريبة المفروضة مؤقتا على الكوبونات .

علي انه كان ثمت طريقة اخرى للمساعدة قيمة جدا قد اجازها
الاتفاق ولم تتعرض لذكرها بعد . لعل القارىء قد لاحظ من
الاقتباسات التى اوردناها فيما تقدم اهتمام القوم بضرورة نقص ضرائب
الاراضى تنفيذا عن الفلاحين البائسين . هذه المرحمة قد تشبت بها
اللورد نورثبروك واقرباها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الاراضى كلها
بمبلغ ٠٠٠ ر ٦٦٨ ر ٤ جنيه بدلا من ٠٠٠ ر ١١٨ ر ٥ جنيه كما كانت فى سنة
١٨٨٤ . فاجاز بذلك للحكومة المصرية ان تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذى
يبلغ ٠٠٠ ر ٤٥٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونعتى بها اللورد كرومر
قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله ببعض الشؤون الادارية . ذلك
بانه لم يكدا الامر العالى يصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهر ان الميزانية
تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة هى عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها
لنقر الجهات التى يجب ان تؤديها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه
الضرائب نحو ٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه . فرأى اللورد كرومر انه اصبح جائزا
له بل محتما عليه ان يأخذ من ٠٠٠ ر ٤٥٠ جنيه المراد تخفيفها عن
الفلاحين مبلغ ٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه اراحة لهم عن هذه الضرائب الموهومة
وبعبارة اخرى انه بدلا من ان ينقص من الضرائب ٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه
قد حذف من حساب ضريبة الاراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ
المدكور تاركا الضرائب فى الوقت عينه تجبى كما كانت (١) . وقد وصل

بهذا العمل الساذج الى غرضين اولهما انه لم يخسر قرشا واحدا من ضريبة الارض بل كسب ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه ثانيهما انه استطاع فيما بعد ان يفرض بان الضرائب في عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق « الظالم النصف بربرى » .

ثم يتبقى ٢٥٠ ر. ٢٥ جنيه ، وهذه ايضا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة التي ذهب بها بالمائتي الف جنيه . وليبان ذلك ينبغي ان تعرض هنا لاحد الاصلاحات العظيمة المشهورة التي قام بها اللورد كرومر . نعى « منع » الشجرة . اننا سنخصص هذا الموضوع بكلام مفصل في فصل آت . ولكننا في هذا المقام لابد ان نشير الى ان ال. ٢٥٠ ر. ٢٥ جنيه بدلا من ان تخفف عن كاهل الفلاح بخفضها من ضرائب الاراضى قد استخدمت اجورا لعمال احرار يحملون محل العمال المستخرين . وقد قال اللورد كرومر واعوانه في معرض الدفاع عن عملهم هذا انه لما كان القيام بهذا الاصلاح يقتضى اموالا لا تاتي الا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بال. ٢٥٠ ر. ٢٥ جنيه التي جعلت مريحة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر (١) . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية ان تحتج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عند ما تدخلت روسيا في الامر تدخلا سياسيا

متعمدا (١).

على هذا النحو قد توافر للورد كرومر وسائل قوية جدا تمكنه من ان يصالح الادارة المالية اصلاحا جوهريا . وان القارىء ليرى ان هذه الوسائل كانت اكبر من « التقليل من عمل الانسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق انه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو انها اتاحت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لاغنتها عن مساعي اللورد كرومر الخيرية (٢) .

ولكن كان معظم هذه الوسائل لا يؤدي الى الغاية المرجوة منه عاجلا ، وكان الواجب وقتئذ ان يؤدي كوبون غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحا جدا . ومما زاده قبيحا ان الاتفاق قد اشترط بناء على طلب فرنسا انه اذا عجز اللورد كرومر عن اصلاح المالية في ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية البلاد لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى سياسى ، وقد نجح في

(١) ممر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ — ٧١

(٢) ولكيلا يشوه اللورد كرومر صورة مساعده الطبيعة نفسها قد خص هذا الموضوع الهام موضوع اتفاق لندن ببضع جمل لامينى لها . فهو يقول في ص ٣٦٦ من المجلد الثانى من كتابه « ممر الحديثة » « عقد مؤتمر الدول بلندن سنة ١٨٨٤ لينظر في الحالة المالية . غير انه انقض دون الوصول الى اى نتيجة عملية » . ثم يضيف الى ذلك حاشية فيها « ثم اخذت عدة قرارات تتعلق بالامور التى ناقشها المؤتمر وصيغ منها اتفاق وقع عليه مندوبو الدول الكبرى بلندن في مارس سنة ١٨٨٥ » . هذا دال حسن على صدق اللورد كرومر وانصافه التاريخ : وجاء في فهرس الحوادث الذى اوردته في نهاية الجزء الثانى مقابل ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ مايلي قرض مصرى قدره ٩٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه عقد بضمين الدول « ولم يذكر شيئا غير ذلك ! بهذه الطريقة واشياها قامت شهرة اللورد كرومر

القيام به ، وان نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على همته ومقدرته .
ليس من السهل بطبيعة الحال ان نشرح باى وجه من الوجوه جميع الطرق
التي احرز بها هذا النجاح فاعلمها داخل في باب الادارة ، ومصادر هذا
الباب غير موجودة بالمرة أو مدفونة في دور الدفاتر . ثم لم يكن ثمت
لجان تحقيق تكشف النطاء عن عمل اللورد كرومر الادارى كما كان
في عهد اسماعيل باشا واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما
يتعلق بذلك . بيد ان الانسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته
نتفا تتعلق بالطرق المتنوعة التي وصل بها الى تقويم اود الميزانية ، وان
الاثر الذي يخرج به الانسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بانه
ممدوح جداً . فميزانية سنة ١٨٨٥ مثلاً قد ختمت بزيادة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه^(١)
ومع ذلك قد اضطر اللورد كرومر أن يعترف في تقريره للورد روزبرى
بأن « ضرائب الاراضى قد جييت بضغط عظيم »^(٢) أى بالطرق التي
زعمها قاصرة على ما كان في الماضي من نظام « ظالم نصف بربرى » ثم
نحن نعلم انه في هذه السنة عينها قد شرع في تلك السياسة البربرية سياسة
بيع اراضي الدومين والدائرة السنية وهى سياسة قد صرحت الحكومة
المصرية بأنها ليست مصدراً للثروة عظيماً ثابتاً على الرغم من انها عادت

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٦ » ص ١٧٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٩

عليها بدخل وفير عدة سنوات (١) وكانت شبيهة بسياسة اسماعيل باشا في مسألة المقابلة سياسة بيع الآجل بالمجل . وقد بيع من أراضي الدومين والدائرة السنوية في سنة ١٨٨٥ ما لا تقل قيمته عن ٤٣٧.٠٠٠ جنيه وبيع في خلال العامين التاليين اقل مما بيع سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨.٠٠٠ جنيه (٢) .

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالي عجيب في بدل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يعفى منه متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيهاً قبل الاقتراع و ١٠٠ بعده . وقد كتب اللورد كرومر الى حكومته يقول « ان الامر العالى لن يقابل بالاستحسان في جميع انحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً في اضافة مبلغ جسيم الى دخل البلاد » (٣) . أما توقع استحسان المشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده فان المشروع انتقد حتي في إنجلترا نفسها انتقاداً مراراً ، وأما من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكاة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى الا الى أغراض مالية وانه في أصله ليس الا سبيلاً الى فرض اتاوة على المصريين سداً لحاجات

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٩٨ » ص ٥٣ وقد بيع آخر قطع دائرة السنية سنة ١٩٠٨ وبلغ صافي ثمنها ٢٠٠.٠٠٠ ٣٦ جنيه . وبيع معظم اراض الدومين بنحو ١٢.٠٠٠ ٢٠٠٠ جنيه مع ان المصريين يقدررون القيمة الحاضرة للاراضى المبيعة بمبلغ ٢٠٦.٠٠٠ ٢٠٠٠ جنيه « الاهرام ٥ يولييه سنة ١٩٠٧ »

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٨ » ص ٥٣

(٣) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ٢٦

المالية المتنوعة . وقد دعي للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ٠٠٠ و ٢٦٢ شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ٠٠٠ و ١١٤ شخص وأدى البديل ١٤١ ر ٣ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ٠٠٠ و ١٥٩ جنيهه (١) . وفي العام التالي بلغ صافي الحاصل ١٠٠ ر ٢٨ جنيهه (٢) . وقد حاول اللورد كرومر تسويق هذه الطريقة بحجة ان أكثر الذين دفعوا البديل انما هم من أبناء الاغنياء ذا كراً أن المبلغ الذي جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه أبناء المشايخ وملاك الاراضي الموسرين (٣) ما لا يقل عن ٠٠٠ و ٩٥ جنيهه وبصرف النظر عن استهجان فرض اتاوة ولو على الطبقات الموسرة فانه يتبقى ما يزيد على ٠٠٠ و ٦ جنيهه دفعتها طبقة الفلاحين . ولا شبهة في الدمار الذي جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك القرعة تتصيد ابناءهم لتعتصر منهم البديل اعتصاراً .

الى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق قانونية أخرى غير مدونة . وكلها ممكن اللورد كرومر من أن يخرج ظافراً منصوراً من الثلاث السنين الحرجة سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧ فلا نعرف مثلاً أأنفق شيء من المليون جنيهه التي خصصها الاتفاق بشؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لانا لا نرى في الاوراق

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨ وفي حسابات أخرى نرى هذا المبلغ بصير ٢٤٩٦٠٠٠ جنيهه

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨

الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً اتفقت في تجديد القناطر
الخيرية وبعض أعمال صغرى تتعلق بالترع (١). نعم ان الاموال ردت
فيما بعد الى وجوها ولكنها قد تكون وقتئذ استخدمت - وهو المحتمل
في ضبط الميزانية . ثم انا نعلم انه من حين لآخر كانت تستقرض من
صندوق الدين مبالغ طائلة - وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع في أى
نظام سابق . فقد صدر أمر عال في ٢٢ يونية سنة ١٨٨٦ « يجيز »
لمندوبى صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رصدهم مضمونة (٢) . وفى
الوقت عينه شنت الغارة على المندوبين المذكورين رغبة فى التخلص
منهم . فالسير هنرى درموند ولف الذى كان وقتئذ بمصر شكاً الى
اللورد روزبوري من الشكوى من تدخل صندوق الدين فى شؤون مصر
قائلاً ان ذلك يكون « غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التى
تؤيدها اقتراحات المستشار المالى » واستتبع يقول وما أشبهه فى ذلك
بمن يرى القذى فى عين أخيه ولا يرى الجذع فى عينيه « الى أى حد
يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية ؟ ذلك أمر من غير شك حرى
بالنظر والتفكير . . اننى أسلم بأن الواجب يقضى ببعض السعى فى
التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى » (٣) .

« ١ » لم تبلغ النفقة فى هذا الباب ٠٠٠ ر ٤٧٠ جنيه الا فى ١١ يناير سنة ١٨٨٧ مصر
رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٢٢
« ٢ » مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ٤٧
« ٣ » مصر رقم ٥ « ١٨٨٧ » ص ٢٥

لعمري الحق ان ادراك الانجليز ظلم تدخل هيئة اجنبية في شؤون مصر الداخلية في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الانسان دهشة وعجبا . علي ان ذلك المسعي لم يأت بشمرة ما . فان فرنسا ابت الموافقة على ان تستولي الحكومة المصرية على اموال صندوق الدين ولم يسم اللورد كرومر الا ان يقنع بعارية « مضمونة »

ومع هذا كله فانه عند ما دخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع ان يكون العجز ختام ميزانيتها . ذلك بانه فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت قيمة الضرائب المقررة من ٤٠٧٠٠٠ ر ٥ جنيه الى ٤٦٨٠٠٠ ر ٥ جنيه فقط على الرغم من ان الاجانب وضعت عليهم لأول مرة ضريبة المساكن . ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة في المدة المذكورة الا زيادة يسيرة فانها ارتفعت من ١٠٦٢٩ ر ١٠ جنيه الى ١٠٧٤١ ر ١٠ جنيه ، ولذلك تخففت الايرادات الاخرى في هذه الفترة من ١٠٨٦٥ ر ١٠ جنيه الى ١٠٧٨٨ ر ١٠ جنيه^(١) . هذا التقدم البطيء كان من غير شك راجعا الى الخراب الذي اصاب البلاد على اثر الحرب وهبوط الاسعار العام . من اجل ذلك كان لابد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامى خال من العجز وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات الذي بلغ ٤٣٧ ر ٤٣٧ جنيه . وقد عزم اللورد كرومر على ان يحل المشكل بشيء من الشعوذة وخفة اليد . فبعد ان كانت مرتبات الموظفين تدفع

اليهم في آخر الشهر قرر ان تدفع اليهم في اول الشهر فنتيج عن ذلك ان ميزانية سنة ١٧٨٨ لم تسد غير مرتبات احد عشر شهرا فقط وان الحكومة استفادت مؤقتا بمبلغ ٢٠٠ ر... جنيه^(١).. وسلك هذا المسلك في حسابات الدائرة السنوية ومصاحبة الدومين ، فبعد ان كانت حسابات هاتين المصاحبتين للمالية تعمل قبل اول ابريل قرر ان تنقل الدفاتر في آخر ديسمبر وان ينقل حساب الثلاثة الا شهر البالى ٢٠٠ ر... جنيه الى حساب سنة ١٨٨٨^(٢) . وبهذه الطريقة امكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٥٣١ ر... جنيه الى ١٩١ ر... جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠ ر... جنيه التى ساعدت على سد نقص الكوبونات^(٣) . وفى ٢١ مارس سنة ١٨٨٧ اخبر اللورد كرومر ولاية الامور بانجلترا وهو هادىء مطمئن البال ان الحكومة المصرية قد ادت الى صندوق الدين جميع المتأخر له وانها لم تعد ترى حاجة الى ضريبة ال ٥ فى المائة المفروضة على الكوبونات^(٤) .

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية فى الغرابة والشذوذ مشفوعة باجراءات مالية متهمه اخلاقيا كل الاتهام قد طاب الموقف فى مصر لانجلترا وللورد كرومر . نعم ان ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصعاب جديدة

٦ . « ١ » مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٢) المصدر نفسه ص ٦

(٣) المصدر نفسه ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ١١ و ١٨٨٧ ص ٨٥

نشأت من أن تقلت إليها أموال كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصعاب كان أمرا هينا . فبحجة وقوع ما يدعو إلى الخوف على الحدود دعى إلى الجندية عدد عظيم من الأهلين وفي الوقت نفسه أنزل مقدار البذل العسكري من ٤ جنيه إلى ٢٠ جنيه ليكون « امتياز » الإعفاء في متناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩ ر... جنيه (١) . وعلى مثال البذل العسكري فرض بدل للسخرة كان مقداره ٣ قرشا في الوجه القبلي و ٤ قرشا في الوجه البحري . فادى ذلك إلى نتيجة باهرة . أدى إلى أن دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة (٢) كان ٨٨ ر... جنيه تقابل ٦ ر... جنيه في سنة ١٨٨٨ . وفي هذا العام أيضا فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصري . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل اقة من الدخان عشور قدرها ٣ قروش وكان يؤدي عن كل فدان مزروع دخانا ضريبة قدرها ٢٥ قرشا ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانا هو ٢٥ اقة فان خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل اقة من الدخان المصري ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر أن هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ولا سيما أن الدخان الذي يجلب من بلاد اليونان أو من تركيا كان يؤدي عن كل اقة منه ضريبة قدرها

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥

١٢ قرشا ونصف القرش . ولم يطق وهو المتشبع بروخ التجارة الحرة على هذا صبرا . وفوق ذلك كان جزء كبير جدا من دخل الكمارك اخذ يتسرب من يد الخزانة المالية لان ازدياد زراعة الدخان المصري واستهلاكه قد منعا بطبيعة الحال استيراد الدخان الاجنبي (١) وعلى ذلك الغيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ جنيه ونصف الى ٣ جنيه . فترتب على ذلك ان حصلت الحكومة في سنة ١٨٨٨ من الرسم الكمركي المأخوذ على الدخان الوارد ربما صافيا قدره ... ر ٣٣٣ جنيه في حين ان دخل ضريبة الدخان انحط الى ... ر ١ جنيه (٢) . الا ان ذلك اصلاح مالي قد قرن بالتشفي والانتقام . ثم رأي اللورد كرومر في سنة ١٨٩٠ ان الدخان المصري لا يزال « محميا حماية شديدة » لانه لا يزال يزرع على الرغم من ثقل ضريبته ، فاصدر بلاغا رسميا حدد فيه مساحة الاراضي التي تزرع دخانا بـ ١٥٠٠ فدان (٣) . وبعد اشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرا باتا وانذر من يقدم عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله . وفي الوقت نفسه رفع الرسم الكمركي على الدخان الوارد الى اكثر من ٤٠ في المائة فبلغت رسوم الدخان الوارد في هذه السنة ٢٠٠ ر ١٠ جنيه (٤) وهي نتيجة مالية باهرة حرية

« ١ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ١٩ — ٢٠ ، رقم ٣ « ١٨٨٥ » ص ٢٩ — ٨٣ .

« ٢ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٣ .

(٣) المصدر نفسه رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٤ .

(٤) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٦١ — ١٦٢ .

بالا ينتجها اصلاح ساذج كهذا الاصلاح . على ان المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون لضياع صناعة كانت من احسن صناعاتهم . ولا حاجة الى ان نصف فوق ماتقدم الطرق التي سلكها اللورد كرومر ليقوم اعوجاج الميزانية في السنوات الحرجة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ فقيما قلناه الكفاية . انها طرق لا يمكن ان تباح في اى مملكة متحضرة ، وانها مما كان يعد في تقرير لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلا قاطعا على خرق اسماعيل باشا في ادارة المالية المصرية . وان تحمل البلاد اثار هذه الطرق السيئة انما كان بما لها من قدرة على النهوض صادقة وفريدة في بابها . ومع ذلك فلا نزاع في ان الفلاح المصرى لا يزال من افقر اهل الارض جميعا .

فلما ذلت تلك الصعاب اصبحت كل مابعد ما هيئا لينا . ففي سنة ١٨٨٧ حاولوا بجد تخفيض فائدة الدين فكتب السيد رومند ولف - الذى سئصف بعثته - تقريرا ضافيا عن نظام مضر المالى اسف فيه « للمصائب الفادحة التى عا د بها هذا النظام على اهل البلاد » ومضى فيه يقول « انه لنظام مقرر معيب ذلك الذى لا يحاول بعض الشىء تخفيف العبء الثقيل الذى القاه على كواهل الفلاحين دينهم دمر صناعاتهم وطالما جردهم من املاكهم ووسائل ارتزاقهم » وقد قدر « ما يتقاضاه الاجانب وينفقونه خارج البلاد مع انه مستمد من عمل المصريين واملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلا « لو ان الدين كان نتيجة حروب واسراف

رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في انقاض ظهورهم بهذا العبء الباهظ ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الامر وكانوا مجرد الات صماء او حيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين الى رذائلهم وطموحهم وتبذيرهم « (١) .

لا شك ان السير هنري درو مندولف حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم . ولكن العجب الشديد ان تذكر هذه الازاء بعد ان درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير اليه ، وبعد ان جر هذا النظام على المصريين آلاما لا تحصى وسلبهم حريتهم نفسها !! الا ان الذى يرمى اليه السير هنري درو مندولف انما هو الحصول على تخفيض لفائدة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر اسهل وايسر . وان امرا كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خليقا بان يثير سخط اوربا كلها لان فيه سعيًا لنقض « الالتزامات الدولية » اما الآن فهو كله رحمة وعدل وما شاكل ذلك على ان المحاولة لم تجدد شيئًا . فقد اصمت اوربا سمعها عن داعي الرحمة والعدل وبقي سعر الازباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠ .

بيد ان اللورد كرومر لم يعد شديد الحاجة الى مثل هذه الاصلاحات فان الطرق التى ذكرناها آنفا ، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ واداء جميع الديون السائرة ، كل ذلك كان كافيا لان ينهض بالميزانية على اساس متين . وفوق ذلك انشئ في يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطي

العام لتوضع فيه الزيادات حتى اذا ما تكون منها ر. . . ر. ٢٠٠٠
استخدمت في استهلاك الدين . واجيز للحكومة ان تستعير من هذا
الاحتياطي ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد (١) وقد بلغ الاحتياطي
في اول سنة ١٨٨٩ اكثر من ٦٠٠٠ ر. جنيه . وفي اثناء السنة المذكورة
اضيف اليه ٢٣٧ ر. جنيه . وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد
كرومر نفسه « من غير شك احسن ميزانية رأتها مصر » (٢) فقد
بلغت الرسوم الكمركية على ائدخان الوارد ٤٤٢ ر. جنيه ، والبديل
العسكري ٩١ ر. جنيه ، واثمان الاراضى المباعة ٤٢ ر. جنيه ، وبديل
السفيرة ١٢٣ ر. جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩٧١٩ ر. جنيه بمقابل
نفقات تبلغ ٥٢٣ ر. جنيه (٣) . بل ان السنوات التى تلت كانت
اشد رخاءا ويسرا الى حد ان زادت نفقات الادارة بفضل الزيادات
عن المبلغ الذى قدره اتفاق لندن باكثر من ر. ١٠٠ جنيه (٤) وهذه
هى الفائدة التى جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتى لم يظفر

(١) مصر رقم ٢ ١٨٩٣ ص ٦ وقد استعمرت الحكومة من الاحتياطي حتى سنة ١٨٩٣
اكثر من ٧٥٠ ر. جنيه وهى ميزة لم تظهر بمثلا ادارة من الادارات السابقة . وكان هذا
الاحتياطي في عهدة صندوق الدين اما الحكومة فقد عهد اليها باحتياطي خاص لاجل الاعمال
السكبرى خاصة . ولكن اختلس منه في سنة ١٨٩٢ اكثر من ٣٠٠ ر. جنيه لاجل
حملة دنقلة . فلما كشف الغطاء عن ذلك العمل اضطرت الحكومة البريطانية الى اعادة المبالغ .
وكان اللورد كرومر قد اقبح صندوق الدين بان يقدم اليه من الاحتياطي العام ٥٠٠ ر. جنيه
للحرب السودانية ولكن حملة السدات رفقوا الامر الى المحاكم والزمّت الحكومة المصرية
رد المبالغ . مصر رقم ١ (١٨٩٧) و رقم ١ (١٨٩٨) ص ٤

(٢) مصر رقم ١ (٢٨٩٠) ص ١٢

(٣) المصدر عينه ص ٧

(٤) « مصر رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥ »

بمثالها مراقبا سنى ١٨٨٠ - ١٨٨٢ فبمزيد الايراد امكنه ان يحصل بصفة دائمة على نصف الزيادات للشؤون الادارية علاوة على الحاصل من بيع الاراضى والربح الناتج من استثمار اموال الحكومة . فلما دخلت سنة ١٨٩٠ عادت الثقة بالحكومة المصرية الى حد ان اجازت الدول تحويل الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنية فزادت ديون مصر اسميا ولكن فائدة الدينين المذكورين نزلت الى ٣ ونصف فى المائة وحصلت الحكومة من وراء ذلك لارى وغيره من المرافق (١) على ١٣٠٠٠ ر. ١٣٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر ان يكتب الى حكومته يقول « ان التوازن المالى اصبح مضمونا . وقد يقال مع الثقة ان الخزانة المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها الا اذا وقعت سلسلة حوادث سيئة » (٢) ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١ ر. ٩٥١ جنيه اعاد ذلك التأكيد فقال « لست مبالغا اذا قلت ان حال المالية المصرية الآن يمكن مع وجود ادارة حازمة ان توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال فى حاجة الى ان يعزى الى اسباب شاذة خارجة عن طوق الانسان » (٣) وهكذا احرز الفوز فى « مسابقة الافلاس » (٤) المشهورة .

وبعد فمن القواعد المقررة فى فن السباق أن يتدىء المتسابقون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٦ - ٧

(٢) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٥

(٤) « لقد كان الصراع طويلا عنيفا . . . ويمكن ان يقال ان الشك فى الانتصار تراخى الى عام ١٨٨٨ . وفى هذه السنة احرز ناقص السبق احراز اصبوح اللورد كرومر كتابه السالف الذكر المجلد الثانى ص ٤٤٤

كلهم من نقطة واحدة ، ويجهدوا في احراز قصب السبق بشروط
واحدة وطرق واحدة . وقد يكون من المتعذر أن تعد المألية حلبة
سباق ، ومع ذلك فإن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه (١) عند ما
أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق » ، فانه مهما كان مقياس
المقارنة الذي تقارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فاننا لا نصل الا
الى نتيجة واحدة وهي انه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازاً
نادراً . فهو لم يبتدىء من النقطة التي ابتداء منها الآخرون ولكن من
نقطة تتقدم نقطة ابتدائهم تقدماً كبيراً . فكان بذلك أقرب منهم الى
الغاية . ثم هو بالاضافة الى الامتيازات التي منحت من تقدموه مباشرة
وضمنت لهم بالفعل حيازة قصب السبق قد ظفر بعدة امتيازات جديدة
تألف له منها كلها فضل على كل مسابق سواه . وفوق هذا وذاك
فانه ليزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفي الواحدة منها
لاخراج كل مسابق غيره من حلبة السباق . الا اننا بكل اخلاص ونزاهة
لا يمكننا ان نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بمقدارة واستحقاق .
لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه
سمح له ولو بنصف الطرق التي سمح بها للورد كرومر ، وان اللورد
كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً .

(١) العبارة بالطبع عبارة اللورد ملتر

الفصل الثامن عشر

الغاء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت الافاق بانه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بانه ادارى مستنير الفكر رحيم القلب قد اتى للعالم بمثل من اروع الامثلة يدل على المزايا الادبية الجليلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجي . والحق ان معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون اكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الادارة المالية ، ولكن قضاءه على اقبح بقايا الهمجية التى ورثها مصر عن تاريخها الغابر الطويل فقد درجت الاحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هي تلك الاداة الجهنمية المرووفة «بالكرباج» بها كانت تجبى الضرائب ، ويقرر المتهم ، ويعاقب المفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام كبارا كانوا او صغارا . هذه الاداة المريعة اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك وابقى اختفاء نظام همجي آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاما لا تحصى على عشرات الآلاف واحيانا مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليطهروا الترع ويقوا الجسور مما عساه ان يكون من طغيان النيل . كان هؤلاء التعساء يلزمون العمل على اعين نظار مسلحين بالكرباج ليلا ونهارا اسايما وشهورا

من غير ماطعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد صالحة ، ثم يحصدون الموت
زمرًا زمرا لمجرد ما ينالهم من الجهد والحر والجوع أولئك هم الذين قاموا
فيما مضى بأكثر المرافق العامة وأولئك هم الذين كانوا أحيانا يسخرهم ولاية
الأمور من الوالى الى شيخ البلد فى مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء
ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلاح منهم ان يعد نفسه بمنجاة من
السخرة . الا ان من السهل أن نتصور ما قد يؤدى اليه هذا النظام من
العيب وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة
فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ولأول مرة
قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الاصلاحان وحدهما كافيان لان يقف اللورد كرومر فى
مصاف كبار الاداريين ، ولكن اللورد بالاضافة اليهما قد افلح فى
القيام بعدة اصلاحات اخرى كتطهير الخدمة الملكية من الرشوة وتخفيف
الاعباء المالية عن جمهور الامة وبذلك ازدادت قيمة حكومته الادبية ولم
تعد مصر مملكة قد انتظمت مالىتها فحسب ، بل مملكة متحضرة ينال
العدل فيها الرفيع والوضيع قد طهرت ادارتها من رجس الرشوة ونيل
جمهور اهلها حق التمتع بثمار عمله غير منقوص ولا منقوص .

ذلك ما يروى لنا عن حكومة اللورد كرومر فى عشرين سنة .
واحر بنا من حيث نحن مؤرخون عدول ان نتعرف حقيقة الامر
فما علمناه حتى الآن فى شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة

والخيال يحيز لنا ان نقول من غير حرج في هذه القضية ايضا . ما كل
احمرار لحة ولا كل بيضاء شحمة وقد لا يكون ثمة لحم ولا شحم
على الاطلاق .

واذ كنا متكلمين اولا عن السخرة فمن المفيد ان نلاحظ ان
السخرة ما كان ينظر اليها قبل الاحتلال كما صار ينظر اليها بعده نعم
ان السياح كثيرا ما ذكروا السخرة بالفاظ تشف عن بلاء واقع ولكن
العارفين بشؤون البلاد كانوا اميل الى عدها امرا لا مناص منه في تلك
الاحوال . فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان بالاسكندرية سنة
١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضروري امرا واجبا
تصبح هذه البلاد بدونه صحراء قاحلة فاني لا ارى اى ظلم في حمل كل
انسان على الاخذ بنصيبه مما هو قوام حياة البلاد » (١) . وكتب هذا
القنصل نفسه بعد عامين بأسف لما كانت تصل اليه السخرة احيانا من
العبث وسوء التصرف فقال « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود اهلها
موقوفا كل الوقوف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فاني لا ارى
من القسوة ارغام الاهلين على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما اذا
تولت ذلك ادارة حازمة قوية » (٢) . هذا اقوم رأي يعول عليه في
الموضوع فاما من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للاخذ بنصيبنا من
المحافظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية . اما كون هذا النصيب

(١) التقارير القنصلية ٥٦٣ (١٨٧٢) ص ٣٧٩

(٢) المصدر نفسه ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٨٢٨

يؤدي نقدا او عينا او عملا فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد المصرية كان السائد فيها الى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » اى الانتاج من اجل الاستهلاك العاجل وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل في بلاد كهذه تكاد تكون الضرائب العينية الى حد ما على الاقل والواجبات العملية امرا لا مناص منه . نعم لاشك أن هذا المذهب في اداء الجماعة واجبها احط بكثير وادل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذى يقضي باداء الضرائب نقدا ولكن من الجهل ان نعتبه بانه ضرب من ضروب الاستبداد . والحق ان السخرة في مصر لم تكن أقرب الى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة في اوربا في زمننا هذا وما اصدق اللورد دوفرين حين شبهها « بالنفير العام لرد عدو غير » (١) . نحن نسلم بطبيعة الحال ان السخرة كثيرا ما اسيء استخدامها ، وان اساءة استخدامها كان لامفر منها في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من اولها الى آخرها على الاستبداد ولكن متى ذكرنا ما يقع من الخلل في جيوش كثير من اشد الحكومات الحاضرة تحضرا خففنا من حدة سخطنا على بلاد « اخذت في الخروج من الهمجية » . والحق ان هذا السخط انما ظهر في الجمهور البريطانى في اواخر عهد اسماعيل عندما اصبحت ضروريا اعداد الرأى العام للموافقة على التدخل في شؤون مصر ماليا ثم سياسيا . في ذلك الوقت

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٧ — ٦٨

كان امثال المستر فيليرز مستيوارت يملأون انهار الصحف بوصف فظائع
السخرة (١) غافلين بالمرّة عن الفظائع التي كانت اقرب اليهم في بلادهم
في معامل لانكشير ومصانع الفخار واعشاش العمال .

فلما اخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم ان هذا النظام الهمجى
سينقطع وشيكا . بيد ان ما عمل في الماضى لتحقيق هذه الغاية لم يكن
مما يقوى الامل ويبعث على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثنائية
حاولت الحكومة محاربة السخرة فجازت اعفاء الاشخاص الذين تحقق
عليهم السخرة بشرط ان يدفعوا للحكومة اموال معينة نظير هذا الاعفاء
وان تنفق هذه الاموال اجورا لعمال احرار كفاة يستعينون في عملهم
بالعدد والآلات (٢) . ولكن التجربة اخفقت وكان اهم اسباب اخفاقها
ما قالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة الى القوة والنظام (٣)
لذلك ارتاب اللورد دوفرين نفسه في فائدة سعى الحكام الجدد الالغاء
ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال « انه لسوء الحظ من
المساوىء التي يستحيل القضاء عليها قضاء مبرما » وكل الذي رجاه انه
« بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيما علميا ... سينخفض عدد المسخرين الى
نصف ما هو عليه الآن » (٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح
سنون كثيرة حتى فوجئ العالم بان السخرة قد بطلت واصبحت نسيا

(١) انظر ايضا مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث يصف هذا السيد تلك الفظائع

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨

(٣) « دولاب الادارة المصرية » لروزل في مجله « القرن التاسع عشر » نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) مصر رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

منسيا . ذلك لعمر الحق انتصار لحكومة اللورد كرومر ولكن ليت
شعري كيف احرز هذا الانتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم انه بدلا من ان تخف الضرائب في سنة ١٨٨٦
بمقدار ٠٠٠ ر ٤٥٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد انفق من هذا المبلغ
٠٠٠ ر ٢٥٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونيل
سكوت مونكريف انه لما كان متوسط عدد الاشخاص القابلين للسخرة
في اربع السنوات السابقة سنة ١٨٨٦ هو ٠٦٨ ر ١٥٥ شخص لمدة ١٥١
يوما من كل سنة اي ١٥٣ ر ٢٣٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فان هذا العدد
سينخفض في سنة ١٨٨٦ الى ٥٠٧ ر ١٠٢ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو اتفق
٠٠٠ ر ٢٥٠ جنيه في العمل الحر المأجور أعني انه ينخفض بنسبة ٥٦
في المائة (١) ولكن الاشخاص الذين سيخروا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا
اقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٠٩٣ ر ٩٥ شخص (٢) . فهذه اذا خطوة الى
الامام واسعة . هذا تقدير الكولونيل سكوت مونكريف ولكن
الحقيقة التي لا ريب فيها انه لو كان للمراقبة الثنائية او لاسماعيل باشا
نفسه مبلغ سنوي قدره ٠٠٠ ر ٤٥٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد
كرومر . ذلك ان ثمة عاملا آخر غير مالي قد حط من شأن هذا
الاصلاح المذكور . ذلك ان نظام السخرة كان وقتئذ آخذا في الزوال
صائرا الى الفناء من غير مجهود اللورد كرومر واعوانه . فقد قرر

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٤٩

(٢) المصدر نفسه رقم ٣ (١٨٨٨) ص ٣٨

روسو بك ناظر الاشغال سنة ١٨٨٣ ان جمع المسخرين يزداد صعوبة كل يوم لنمو الافكار التي تندد بالطرق الجبرية وتحرم رجال الادارة وسائل للعمل لا تزال للاسف ضرورية (١) . وأشار الكولونيل سكوت مونكريف في اول سنة ١٨٨٦ في مذكرة له في الموضوع الى أن السخرة آخذة في الزوال وان ذلك لا يرجع الى تقدم « الاراء الاخلاقية » رجوعه الى قيام التفاتيش الزراعية التي يعارض اصحابها في التخلي عن مهامهم ، ثم الى تناقص الناس بسبب الحروب ، والى هجرة الفلاحين من القرى الى المدن الكبيرة ، وما شاكل ذلك . وذكر انه في سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص ، وفي سنة ١٨٨٢ لم يزد على ٣٧٦٠٠٧٩ شخص ، ومع ان متوسط عدد الذين دعوا للسخرة في سنتي ١٨٧٩ - ١٨٨١ بلغ ١٨٨٠٠٠ شخص فان الذين سيجروا بالفعل لم يتجاوز عددهم ١١٢٠٠٠ شخص في السنة . وبعد ان ذكر الكولونيل سكوت مونكريف الصعاب التي عرضت في هذه السبيل في سنة ١٨٨٤ قال « وفي بداية سنة ١٨٨٥ كان ماقاسيناه في جمع المسخرين اشد ... قرر مفتش الري ان المدعويين للسخرة لا يجيبون الدعوة وصرح المديرون بانه ان لم يرجع السكرياج فليس لديهم ما يكرهون به الناس على الخروج . . . واني اؤكد اشد التأكيد ان المسألة لم تعد مسألة اداء الاعمال العامة بالسخرة او بغيرها . فالي حد ما يمكن اداؤها بالسخرة ... ولكن من

المحال ان تؤدى جميع الاعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وان موظفى
الاقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج امرا مستحيلا (١)
لنصطنع الصبر على هذا التاميح الى الكرباج ، فسنرى عما قليل
ان منع الكرباج وقتئذ كان حبرا على ورق وان تعليمهم زوال السخرة
التدريجى بابطال تلك الاداة القهرية انما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر
الكولونيل سكوت مونكرىف نفسه ان الظاهرة قد لوحظت في سنتى
١٨٧٩ - ١٨٨١ اى قبل الاحتلال ، وان اشارته الى قيام التفاتيش الواسعة
وتناقص اهل البلاد ادل على الحقيقة من غير شك واهدى الى وجه
الصواب . ومع ذلك فتأكد كيدهم ان لاسبيل الى السخرة بغير اكراه
صادق كل الصديق ويدل على ان السخرة كانت قد عدت وقتئذ امرا
مقضيا عليه بالفناء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عليها من سبيل
وقد أيد نوبار ذلك بعد بضعة أشهر فقال فى دفاعه امام صندوق
الدين عن اتفاق الـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانونى أجورا للعمال فى
الاعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملا مشروعا
يقتضيه العدل والقانون وحسن الادارة . وفوق ذلك (١١) فانها لو لم
تعمل ما عملت فربما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل والمغرق
حين ارتفاعه » . وبعد أن ذكر الاسباب التى يرجع اليها فى رأيه

« ١ » مصر رقم ٤ من ١٣٥ وما يليها . ويقول المستر روزل فى مقاله السابقة الذكر ان
السخرة « على ما هي عليه الآن » من اضعف الموارد العامة وانتهى

زوال السخرة والتي سنشير اليها فيما يأتي قال « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الاحوال الجديدة أمراً مستحيلاً ، وقد عرفت نظارة الاشغال ذلك فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتقدر الحصول على المسخرين المحتاج اليهم . ومع ذلك فاننا بعد الجهد الجهد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ٦٠٧ ١١٦٦ شخص الا على ٣٤٦ ، ٨٣ شخص . وينبني ان نلاحظ فوق ذلك ان الحكومة لهذه الاسباب عينها قد احتاطت لتنفيذ مشروعات الاقليمين اللذين هما اهم اقاليم الوجه البحرى بمقدار برمته في سنة ١٨٨٥ (١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها . فلولا ما عرض من اضطرار اللورد كرومر واعوانه الى ان يدفعوا عن انفسهم امام صندوق الدين تهمة العبث بالـ ٢٥٠ ، ٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواعث الحقيقية على هذا الاصلاح « العظيم » الا وهو الغاء السخرة . اما الامر كذلك فانا الآن نعلم انه لم يكن ثمة اصلاح على الاطلاق وان السخرة كانت وقتئذ قد بطلت بالفعل من تلقاء نفسها ، وان الـ ٢٥٠ ، ٠٠٠ جنيه لم تنفق في عمل حر مأجور يسد سد السخرة ولكن في ملء الفراغ الذي خلفه زوالها . الا قد يشاب المرء رغم انفه . ولو تأنت الاقدار بمجيئ اللورد كرومر الى مصر بضع سنوات لما انطلقت الحيلة ابداً ، ولكن اللورد كرومر لحسن حظه جاء في الوقت الملائم فنال فخراً حيث لا فخر . وانا لنلمح في العبارات

الآفة الذكر الاسباب الصحيحة للضجة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الاراضى . لقد رأى اللورد كرومر ان لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون في تنفيذ المشروعات العامة التي يقوم عليها كل شيء سواها . ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة فقد أصبح تجنيب جزء من الضريبة الارضية التي فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والانسانية توصلا الى هذا الغرض الهام .

مما سبق تبين لنا قيمة هذا الاصلاح المشهور الذي قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوى آخر قد يدهش له بعض القراء ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحاً ذلك ان السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فمن سنة لاخرى نرى المسخرين - الذين لم يقل عددهم عن ٢٤١٥٢٨ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ٤٣٩٠٥ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات لوقاية الجسور تارة ولماخفة دودة القطن تارة أخرى وهكذا . (١) وكثيراً ما أهمل اللورد كرومر هذه

(١) « عندما خيف طغيان النيل سنة ١٨٨٧ صدر امر عال يميز لحكام الاقاليم في حال طغيان النيل ان يدعوا الى العمل كل شخص سليم الجسم في اقاليمهم » مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٧٨ » وصرح السير الدون غورست الذي خلف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٨ بانه بالنظر الى فتكات دودة القطن « سيرجم الى الطريقة التي اتبعت فيما مضى في إيجاد عمال اخصاء يقومون بآبادتها » « مصر رقم ١ » « ١٩٠٩ » ص ٢١ . وقد « حشد » بالفعل في سنة ١٩٠٩ ١١٠,٠٠٠ طفل لجمع الاوراق التي اصابها الدودة « مصر رقم ١ » « ١٩١٠ » ص ١٨

البقية من السخرة بحجة انها ليست بذات بال فكان مثله مثل الفتاة المشهورة التي أرادت أن تعتذر عن طفلها الذي حملت به سفاحا فقالت انه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك انه ذكر مرة على سبيل الاستدراك في احدى حواشى تقريره عن سنة ١٨٩٢ بعد أن أشار في المتن الى عظم اصلاحه ما يأتى « دفعا لما عساه أن يكون من التباس اقول انى حينما أتكلم عن السخرة انما أتكلم عن استبدال العمل الحر فى تطهير الترع السنوى بالعمل الجبرى الذى كان يهبط الناس فى السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا لمنع الفرق اذا كان ارتفاع النيل غير عادى » (١) . ولا يخفى وجه المواربة فى هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا على الرغم مما ملأ به العالم اشادة وتنويها . ولقد أرسل اليه اللورد سالسبرى قبل ذلك بخمس سنين عريضة من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية الاجنبية تطلب فيها « ان يلغى نظام السخرة المهلك الغاء تاما » وقالت الجمعية فى عريضةها هذه « ان الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشىء نحو تحرير اهلها اذا لم يحرمهم أولا من هذا الظلم الاليم » (٢) . فلم يقل اللورد كرومر فى رده على هذه العريضة ان الغاء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه بل أعلن أسفه لانه « لا يمكن مع حال مصر المالية

« ١ » مصر رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٤

« ٢ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢٣ - ٤٤

الحاضرة الحصول على الاموال التي بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور» (١). ووعد مع ذلك انه باطراد تحسن المالية سيمصبح الفلاح المصرى في قليل من الزمن « وقد وضع عنه العبء الذى يثن منه الآن » وسرعان ما تحسنت المالية . ففي سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشئون الادارية على ١٣ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذا المبلغ ١٥ جنيه تضاف الى ٢٥ جنيه التي سبق تخصيصها بالسخرة فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وتنفق أجور العمال (٢) الامر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن الغاء السخرة كان يكلفه سنويا جنيه . ومع ان المال كان متوافراً ومالية البلاد آخذة في التحسن والاتساع على اثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى فان اللورد كرومر لم يف قط بما وعده به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل انه على العكس من تصريحاته المتكررة بان ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى كتب في سنة ١٨٩٦ يقول « انى أشك في امكان الغاء السخرة في شكلها الحاضر المذهب الغاء تاما . ان المصائب التي تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل تبلغ من الهول

« ١ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٥٨ .
« ٢ » لقد ارغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠٦٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بان اندروها بانها ان لم تفعل فرضوا ضرائب ارضية جديدة تعطيهم اجور العمال . وذلك لتعذر السخرة « مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣ ، ص ٢ ورقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٨٠ .

والعظم ما يمنع في رأي كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعه
استحسان العمل . ثم قال « ان العمل الذي يقوم به خفراء النيل بوجه
عام من أسهل الامور وأيسرها » (١) نحن لا ندعي اننا تعلم اصادقة
هذه العبارة الاخيرة أم كاذبة ولكننا اذا سلمنا بصحتها فإن العمل
الجبلى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق وان جمعية مقاومة
الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصر مجهوداتها قط على محاربة
العبيث بالسخرة فضلاً عن الغائها وانهم حكموا فيما مضى بأن هذا
النظام أيما كانت درجته مناقض لحرية المصريين ثم أصبحوا يرون الغاءه
التمام (٢) ضرباً من المستحيل لامور ان صحت فقد تصح في كل ما
يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فانا نرى كل انسان تلوح عليه أمارات
الرضا بالامر وكل انسان يشكر اللورد كرومر الغاء السخرة !!

لقد افضنا القول في تاريخ هذا « الإصلاح » لانه يبين لنا كيف
تنشأ الخرافات حول اعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة
اللورد كرومر خاصة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول . ولسنا

« ١ » وتوصل اللورد كرومر وقتئذ الى ان الالغاء التام « لا يرضى عنه البلاد ايدياً »
« مصر رقم ٢ » « ١٨٩٧ » ص ١٤ - وهو رأى أدلى به المستر فيلرز ستيوارت سنة
١٨٨٣ في معرض الاعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوفرين بالامر فقال « ينبغي ان نوقن بان
العمل الجبرى قائم على رضا السواد الاعظم من المصريين . » « مصر رقم ٧ » « ١٨٨٣ » ص ١٢
« ٢ » وقد حاولوا في سنة ١٨٩٣ الغاءها حتى في حياة جسور النيل . ومع ان كل خفير كان
يعطى كل يوم قرشين لجميع حاجاته فان السخرة كانت كثيرة البغقة وابت على اللورد كرومر
انسايتة ان يعيد هذه المحاولة مرة اخرى « مصر رقم ١ » « ١٨٩٤ » ص ٩ « وكتب اللورد
كرومر نفسه قبل ذلك بسنوات الى اللورد سالسبرى يقول « قد يكون الغاء السخرة مسألة
مالية اقتصادية اكثر منها انسانية » « مصر رقم ١١ » « ١٨٨٧ » « ص ٤٢ - ٤٣ »

متكلمين بمثل هذا التفصيل عن « الاصلاح » الآخر الذى هو الغناء
الكرباج . فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا
الموضوع والتي اجتهده هو وواعوانه فى نشرها زمنا طويلا . لقد كان من
باكورة اعمال الاحتلال ان صدر امر عال او منشور يحظر استعمال
الكرباج . صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ بطلب اللورد دوفرين الذى
قال مفتخرا عند ما كتب عنه « لأرى هذا العمل الا دليلا على ان قد
سرى فى ادارة البلاد الاهلية روح اكثر انسانية ومدنية » (١) . فكان
ذلك مما سر كل انسان ووقع من نفسه موقع الاعجاب وفى اكتوبر
سنة ١٨٨٤ امر اللورد كرومر بصيغة خاصة عماله فى الوكالة ان يكتبوا فى
اثار هذا الاصلاح ولما ارسل ما كتبوا الى حكومته كتب يقول .
« لقد حدث تغير جسيم قد لا يقدره حق قدره الا من كان مثلى يستطيع
مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائل . . . ان نظام الحكم
الاستبدادى العتيق لم يكده ينتهى فحسب بل قد انتهى بالفعل ، واني
لأشك فى امكان رجوعه . وفوق ذلك فانه قد عوكل عجلة اقر مع الاخلاص
انها لم تخطر لى ببال . هذا وقد اخذ نظام حكم جديد ينمو بنجاح وسرعة
لا يتوقعها الا اكبر المصلحين المثاليين . » (٢)

ينبنى ان نذكر هذه السورة الشعرية انما انتقلت بعد سنة

« ١ » مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

« ٢ » مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٤٠

واحدة من صدور امر اللورد دوفرين بالغاء الكرباج . ومن السهل ان تتخيل وقعها من نفوس وطني الانجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين اما داعمين الى الحرب او مسوغيين لها . علي ان ذلك كله لم يكن غير تهويل متعمد مقصود فأت امر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد لامر واحد هو ان رياض باشا قد سبقه الى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب المستر روزل الذي كان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول « لقد حظر استعمال العصا حظرا قد لا يرغب اوري الرجوع فيه ، والى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على الاستعمال الوحشي العام للكرباج والعصا ومظالم اخرى كثيرة » . (١) وهنا ايضا نجد ان قد جاء من قبل اجمعون ملوك . بل ان ديباجة الامر العالي الذي صدر سنة ١٨٨٣ قد استهلّت بذكر « المنشورات المذكورة العريضة » التي صدرت في هذا الصدد من قبل . (٢) ولعمري اذا كان امر اللورد دوفرين حقيقة فاتحة الاصلاح العظيم الذي اطراه اللورد كرومر بالفاظ معسولة خلافة فلا اقل من ان يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الاصلاح وان يخلع

« (١) روزل : كتاب السابق الذكر وذكر القاري » اظر ص ١٥٩ من هذا الكتاب »
كيف غضب هذا السيد نفسه من عرابي وغيره من « لنظر بين » اعدم استعمالهم الكرباج في الاحتفاظ بسلطة حكام الامم وطبقة الملوك ويشير المستر مالك كوان « كتاب مصر كما هي ص ١١٧ » الى انه قد شرع ذات مرة في عهد اسماعيل باشا في الغاء الكرباج
« (٢) مصر رقم ١ » ١٨٨٣ « ص ٣٦

على المرافعة الثنائية بعض ما خلع علي الاحتلال من اكايل الفخر والتكريم
وبعد فهل احدث امر اللورد دوفرين « تغييرا جسيما » كما اكده
اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ ! الا انا لانعرف شخصا مسئولا اتى في
وثيقة عمومية فرية اشد تحييرا للالاباب من هذه الفرية. ففي سنة ١٨٩١
ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر في تقريره السنوى بان الكرباج
انما بطل في جباية الضرائب . اما من حيث كونه وسيلة لتقرير المتهمين
في المحاكم « فاني اتكلم وانا اقل ثقة بما اقول » ومضى يقول « لا ارانى
الآن مستعدا لان اوكد ان الكرباج وغيره من ادوات التعذيب قد
قضى عليها القضاء كله » . (١) هذا قوله بعد بضع سنين من انبائه
العالم بأن « تغييرا جسيما قد حدث » ونحو ذلك . على ان اللورد كرومر
لم يصطنع التواضع ويتكلم عن الغاء الكرباج « وهو اقل ثقة بما يقول »
الا لانه كان يعلم حق العلم ان استعماله هو وغيره « من ادوات
التعذيب » كان ماشيا في طول البلاد وعرضها . وقد سلم بذلك في كتابه
فقال بصرح العبارة « لقد كثر استعمال الكرباج في بضع السنين التي
تلت منشوره (اي منشور اللورد دوفرين) المؤذن بدخول عصر
جديد (١١) وفي اوائل عهد الاحتلال ازدادت الجرائم حتى رأى نوبار
باشا ضرورة ايجاد لجان الاشقياء . (٢) هذه اللجان حلت في

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤

(٢) وهي لجان البت لمحاكمة اللصوص وقطاع الطرق .

الحقيقة محل المحاكم المعتادة ورجعت الى نظام التعذيب القديم « وقد
ايد كلامه هذا بمبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومي عن سنة
١٨٨٩ (١)

من هذا نرى ان الغاء الكرياج في معظمه خرافة اخرى ناسرها
هو اللورد كرومر وانه طالما قرر تنفيذ رسميا قبل مجي اللورد كرومر،
وانه قد ظل حبرا على ورق بعد ان نطقت السلطات البريطانية بحكمها
عليه (٢) مدة طويلة من الزمن وبعد فئتن كان الكرياج قد بطل حقيقة
مع انا نعلم انه لا يزال يرجع اليه في الاحوال الاستثنائية كما تدل محاكمة
دنشواي - فذلك راجع الى ذهاب الحال الاجتماعية التي كان وليدها
ورمزها اذا صح هذا التعبير . فذلك بان المجتمع المصري كسائر المجتمعات
الشرقية قائم على الحكم الشيعي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة
فيه كسلطة الاب في منزله بجميع مميزاتها من سيطرة تكاد تكون غير
محدودة وواجبات نحو الجماعة غير معينة وحقوق في تمثيل الجماعة مطلقة
غير مقيدة . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله

« ١ » « مصر الحديثة » المجلد الثاني ص ٤٠١ - ٤٠٥ وان تعريض اللورد كرومر بسفاحه
« الاراندي الجسور » عندما اصدر منشوره لمن الامور المستطرفة متى قورن باسالييه « الخارعة »
وطريقة ترحيبه بهذا المنشور سنة ١٨٨٣ .

(٢) كتب المستر روزل في كتابه السالف الذكر عن الكرياج يقول « انه قد منع بتاتا
وهناك ما يحمل على الظن باقطاع استعماله بة . واما كونه بطر نهائيا فصادق صدق قولنا
ان الضابط البحري لا يحلب في حديثه انبعا « لتعليمات الملكة » قارن هذا الكلام
بصراحة اللورد كرومر عندما اعترف بفشل منشور اللورد دوفرين فقال « والسبب الاقوى
في عدم اخلال المجتمع الريفي تبعا لهذا المنشور هو ان المنشور كان الي حد ما لا يمكن العمل به
« مصر الحديثة : المجلد الثاني ص ٤٠٤ » اذن فلم يمان ان « اللورد دوفرين قد ضرب
الكرياج ضربة عنيفة » لقد ضرب اسماعيل باشا ورياض من قبل ضربة عنيفة كهذه

يمولون على هذه السلطة في قراهم بدليل ما كتبه المستر ادوارد ديسى منذ اكثر من ثلاثين سنة يقول « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلي مسؤول امام رأى الجماعة العام ، ويعمد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها وهو الجماعة في جميع ما يتعلق بشؤون الجماعة الخارجية ... والادارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ ان الحكومة لا تتصل بالفرد رأساً ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . واما فيما بين الشيخ والفرد فان استبداد الاول يقبض من ظله سلطة القاضي الذى ينفذ احكام القرآن » (١) . هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الاولى سواء اكانت في اواسط افريقية ام في بقايا عشائر « المير » الروسية (٢) . هنالك تجد السلطة الشيخية ومعها الكرباج باشكاله المختلفة عشها الذى تدرج فيه . وليس نفوذ الكرباج في هذه الحال راجعاً الى تأثيره الطبيعى كعصا الشرطي الحديث ولكن الى مال المشايخ الذين هم الارادة الحية للجماعة من سلطة اديبة .

فلما انحلت حياة القرية الاجتماعية على اثر التغييرات الاقتصادية وظهر القانون الشخصى الاوربى كان من الطبيعى ان يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الادبى بالكرباج لذلك نجد نوبار باشا عند دفاعه امام صندوق الدين عن العبث بال... ر. ٢٥٠ جنيه يستطرد الى

(١) مقالة ادوارد ديسى المعنونة « مستقبل مصر » والمنشورة في « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٨٧
(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

ذكر الامور التي ادت الى ذهاب السخرة فعلا فيقول «لا سباب يعلمها كل انسان قد ضعفت بالتدريج الصلات التي كانت تربط الفلاحين بمشايخهم والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة .. ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الادارة من سلطتهم المظلمة التي كانوا ينتفعون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه الجموع » (١) . هذا هو الحق الصراح . فانه عندما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الادنى اصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على اطاعتهم وضاعت سيطرتها عليه . ولم يكن الكرباج ليمضي بعد ذلك الا اداة ضغط وارهاق فحسب . على انه اخفق في ذلك بطبيعة الاحوال . فقد قضى عليه بالآلا يستعمل في جباية الضرائب سنة ١٨٧٥ ليس بعداى عندما انشأ اسماعيل باشا المحاكم الجديدة التي جمعت بين الفلاح والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد واذا كان الكرباج قد بقي في المحاكم اكثر مما تقتضى الظروف فذلك راجع الى الانجاز انفسهم لانهم لم يعرفوا مناشئهم الاجتماعية وراحوا يستعملونه اداة قصاص انسياقا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بان شعبا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الاقتناع غير هذه الحججة واشباهها . فلما امسكت الحكومة عن استعماله بطل من تلقاء نفسه .

مما تقدم نرى ان القناء الذي يستحقه الغاء الكرباج ليس باكبر

من الثناء الذي يستحقه الغاء السخرة . ان الغاء الكرباج من حيث هو
اصلاح على الورق قد انجز قبل منشور اللورد دوفرين ومن حيث هو
اصلاح فعلي لم يحدث الا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما بطل
واصبح بطلانه امرا مقضيا لم يكن ذلك نتيجة الامر العالى ولكن كان
نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلا من جهة ومستغني عنه من
جهة اخرى وجملة القول ان استعمال الكرباج قد بطل بعض الشيء
في عهد الانظمة السابقة وما تبقى منه فقد تعمد الانجليز انفسهم
الابقاء عليه .



الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما يتصل اتصالاً وثيقاً « بالاصلاحين » اللذين عرضنا لهما في الفصل السابق مسألة ترقية البلاد اقتصادياً بوجه عام وتحسين أحوال الفلاح المصرى بوجه خاص . فقد كان الفلاح الى قبيل مجيء الانجليز مضرب الامثال فى الفقر والاملاق حتى ان رسائل اللادى دف غوردون التى وصفت فيها حالة البؤس التى كان الفلاحون يرزحون تحتها فى أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر ، كانت مادة الخطب وكتابات أوائلك الذين غفلوا عن البؤس السائد فى عقر دارهم فى ارلندا مثلاً أو فى انجلترا نفسها وراحوا يشوهون حكم اسماعيل فى السنوات العvisية فى النصف الأخير من العقد السابع من القرن الغابر (١) . نعم كان هناك بعض من الناس سيخروا وقتذاك من الحكايات المنفرة التى تداولتها اللسن عن بؤس الفلاح وعدوها من اقاصيص السائحين وذهبوا يتركون « ان حال الفلاح المصرى بوجه عام

(١) صرح الستركيف فى مجلس اللوردات وقتذاك « بأن حالة الفلاحين غير مرضية بالمرّة ولو انى ارتاب فى ان تكون حالتهم قد ساءت الى الحد الذى يهويه بعض اللكتاب . . . ان اللذين اتبع لهم من يدينا ان يدرسوا تفريرات اللجان المختلفة عن احوال النساء والاطفال اللذين يعملون فى المناجم او فى المصانع او عن احوال العمال المشغولين بالاعمال الزراعية فى هذه البلاد — اقول — ان من درسوا هذه التفريرات — يعملون معنابان لا مسوغ لالانشد فى نقداً خارجية من اللهمجية هانساد » مجرعة المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢٥

لو قورنت بحال الفلاح في اى بلد شرقى آخر لرجحت عليها « (١) .
لا بل ان المتشيعين للفلاح بلغ بهم الامر ان اشاروا - ذلك سبق منهم
الى مذهب اللورد كرومر في الجدل - الى اطراد رواج تجارة مصر
الخارجية واحتجوا بأن ماوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات
المنتجة تقدما ماديا ليس له مثيل في غير اوربا » (٢) ولا جدال في ان
حال الفلاح كانت بالرغم من هذه الشواهد سيئة جدا في عهد اسماعيل
باشا وفي عهد المراقبة الثنائية وانها قد تحسنت نوعا فيما بعد ان لم يكن
لشيء اصلا فبسبب تخفيف فائدة الدين العام والغاء السخرة .

ومن الصعوبة بمكان ان يتبين الانسان المدى الذى بلغه ذلك التحسن
في خلال الثمان والعشرين سنة التى حكمها الانجليز . لان البيانات التى
يوردها اشباع الاحتلال وفي طليعتهم اللورد كرومر نفسه - عن هذا
الاصلاح قد بولع فيها كثيرا بحيث لا يمكن الاعتداد بها او الركون
اليها ثم اننا لانستطيع ان نعكس على القوم حكمهم في القضية لان
القضية لم تبحث بحثا منظما شافيا . على ان الشيء الذى يقوم بذهن
الباحث الذى جشم نفسه فخص البراهين التى يبنى انصار الاحتلال دعواهم
عليها من حيث تقدم المهرين وتوقيتهم هي انها اما ان تكون غرارة
او قليلة حتى لو سلمنا بحدوث بعض التقدم فمن المؤكد انه كان يكون
اعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة سياسة اخضاع كل شيء للمصالح المالية

(١) ماك كوان « مصر كما هي » ص ٢٥ .

(٢) ماك كوان السكتاب نفسه ص ٢٦

او بالاحرى لسوق السندات .

ومن العجيب انه فى سنة ١٨٨٨ اى بعد قليل من الازمة الشديدة
ازمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرا
مكذرا ، قد اخذت تقارير هؤلاء السادة انفسهم ترى حاملة احسن
البشرى عن حال الفلاح المصرى فقد قال السير ادجار فنسنت مثلا
« ليس ثمت شك فى ان الغاء السخرة الغاء جزئيا قد حسن حال صغار
الفلاحين » واستدل على ذلك « باختفاء مرابى القرى شيئا فشيئا » (١)
واستمر يقول « ولا ادل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل
الآخيرة من اداء الفلاحين معظم ديونهم الى صغار المرابين ... وان ما
استطعت جمعه من المعلومات يجمانى اقول ان ما على الفلاحين المرابين
من ديون قديمة اقل من ٣٠٠٠ ر ٣٠٠٠ جنيه ، وان الديون الجديدة
قليلة ليست كبيرة ، وان القضايا التى غلقت فيها رهان الفلاحين استثنائية
محصنة لاتشمل غير جزء يسير من الاراضى الزراعية » . وقد نسج على
هذا المنوال المستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال « لقد حسنت حال
الفلاح كثيرا فى السنوات القلائل الآخيرة . فهو الآن اجود غذاء
واحسن لباسا ولم يعد يخاف الكرباج وليس ثمت ما يحمله على الخوف
الشديد من السخرة والخدمة العسكرية ... وقد اعين الى حد كبير على
التحرر من ربة المرابين . والحق انه خارج شيئا فشيئا من العسف

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ١٠

والبؤس اللذين طوح به فيهما من اقدم الازمان» (١)
 لو علم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموها بهذه الشواهد عينها
 لعرف ان تلك الصور البديعة لم تكن لتبعث على الثقة بها والاطمئنان
 اليها (٢). والا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من اقصى
 اعماق البؤس الى مثل هذا النعيم فى سنتين او ثلاث؟ ولكن لا عجب
 فقد عرفنا الالاعيب التى شغفت السياسة البريطانية فى مصر بترويجها
 على جمهور ساذج يقبل الاخبار على عواهنها والحقيقة انه بعد سبع سنين
 من هذا العهد، اى عند ماصار من الضرورى الدفاع عن استمرار
 الاحتلال رغم هذا التقدم العجيب، قد خفت نعمة هذا التفاؤل خفوتا
 واضحا، واقبل صاحبنا القديم و«الشاهد المستقل» المستر فيليز
 سينوارت الذى سلم بان وطأة الربا قد خفت، يؤكد «ان اقتراض
 الاموال لا يزال موجودا» وان الدين الاهلى المصرى لا يزال يبلغ
 ٧ جنيه، وان الفلاح «ما برح يعد ١٢ فى المائة فائدة مدهشة
 الانخفاض» بل يبلغ به الامر ان يؤكد «انه لا بد من مضى جيلين

(١) مصر رقم ٦ «١٨٨٨» ص ١٣
 (٢) فى هذه السنة عينها كتب المستر بورتال يقول «ان عدد ملاك الاراضى من الفلاحين
 يتناقص فعلا، والاراضى تستحيل شيئا الى مزارع واسعة، وقد اصبح من كان يملك فى الماضى
 فدانا او فدائين يعمل باجرة يومية لملاك الاراضى». (مصر رقم ٢ «١٨٨٨» ص ٨٣)
 حقا ان الكاذب التى يكيلها الموظفون البريطانيون فى مصر جزافا لما يدهش له الانسان. ومع
 ذلك يقول اللورد كرومر («مصر الحديثة» للمجلد الثانى ص ١٤٦ — ١٤٧) «ان
 الخاصية الاساسية للعقل الشرقى هى عدم الدقيق الذى قد يفضى بسهولة الى الخلط ومخالفة الواقع
 اجتهاد فى ان تستنبط من اى مصرى عادى رواية ساذجة لحقيقة من الحقائق... فسترى انه
 ربما وقع فى تناقض ست مرات قبل ان يتم الرواية»

حتى تستقر قواعد ماتم من اصلاح » (١)

فهذا يرينا الى اي حد ينبغي ان نثق بـ ما يقوله الموظفون البريطانيون عن تقدم المصريين في عهدهم . فاذا ما خرجنا من التعميم الى التخصيص ، فانا نجد الامر هو هو . ولنضرب لذلك مثلا . كثيرا ما يبدى اللورد كرومر القول في كتابه ويعيده مؤكدا (٢) انه فيما بين عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحة مالية سنوية تقرب من ٢٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠٠ جنيه على هيئة تخفيض للاموال المقررة . ظاهر هذه الارقام خلاب من غير شك ولكن متى فحصناها وجدناها تشير الى مبالغ للوهم منها نصيب غير يسير . فمن ذلك مبلغ ال ٤٠٠٠٠ ر ٤٠٠٠٠ جنيه الذى ذكر تحت عنوان « الغاء السخرة » وهو يشمل مبلغين مبلغ اساسي قدره ٢٥٠٠٠ ر ٢٥٠٠٠ جنيه ومبلغ اضافي جاء من فرض سنة ١٨٩٠ وقدره ١٥٠٠٠ ر ١٥٠٠٠ جنيه . والسبب في ذكر هذين المبلغين تحت عنوان « تخفيض للمضرائب » انه ان لم توافق الدول العظمى على اتفاقها في هذا « الاصلاح » لوجب قرض ضرائب يعادل حاصلها هذين المبلغين . ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم ان لم ينصوا على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد اصبحت مبلغ ال ٤٠٠٠٠ ر ٤٠٠٠٠ جنيه اموالا خففت عن كاهل الفلاح !! فالحجة غاية في السبك والمهارة ، وكان يمكن الاحتجاج بها مع هذا السبك

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٤

(٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر المجلد الثانى ص ٤٤٧

وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالا كاعمال الرى التى اتفق فيها بضعة ملايين من الجنيهات اقترض اغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرومر الى ذلك لدون هذه الملايين بعنوان « اموال خففت عن كاهل الفلاح »

والى هــذين المبلغين اللذين اتفقا اجورا للعمال وعرف باسم « المرحمة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب ارضية . هذا المبلغ يشمل ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه التى جعلها اتفاق لندن مرحمة للفلاحين كما رأينا فقيدت فى الحسابات مقابل « متأخرات الميؤوس من تحصيلها » اى انها بدلا من ان تقيد فى الحسابات ممثلة اموالا وضعت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل اموال لم تحصل على الاطلاق . ويشمل مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه علاوة على ذلك ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه كانت منحت فى سنة ١٨٩١ تخفيضا لاموال الاراضى . ففى هذه السنة ظهر ان ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه لا تغطي « المتأخرات الميؤوس من تحصيلها » التى كانت تذكر سنويا فى ميزانية الحكومة ، والتى اصبحت مجموعها فى عشر سنين ١٦٤.٠٠٠ ر. جنيه ، ولذلك تقرر ان يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وان ينقص سنويا من اموال الاراضى ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه ، وبذلك يتبقى نحو ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه يجب تحصيلها . هذه الـ ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر الا في الحسابات فقط ، قد
اضيفت الى ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه التي وضعت عن الفلاح في سنة ١٨٨٥
واطلق على المبلغين معا اسم « مرحة مالية » . (١)

هذه المبالغ كلها داخلة في باب الاموال المقررة ، فاما باب الاموال
غير المقررة فاهم مرحة مالية فيه هي الغاء عوائد الفرضة التي يقال انها
تنتج سنويا ١٨٠.٠٠٠ جنيه على الرغم من ان معظم هذا المبلغ اى
١٢٠.٠٠٠ جنيه قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لانه كان لا يترتب
على بقائه الا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » (٢) ثم حذفت البقية
الباقية بعد سنة من ذلك « لانها تؤدي احيانا الى غش كبير » (٣) والحقيقة
ان عوائد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من
باعة الليمون ونحوه من العروض التافهة الذين كانوا لا يستطيعون اداء
هذه الضريبة المضحكة ولا يمكن ان يرغموا على ادائها . وقد اُلغى حوالى
هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كموايد رخص الزاين وعوايد دخولية
الارز التي كان ينفق في تحصيلها معظم المتحصل منها (٤) . على ان عوايد
الدخولية قد بقيت في المدينتين الكبيرتين وهما القاهرة والاسكندرية
لوفرة الايراد الذي كان يأتى منهما في هاتين المدينتين .

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٩

(٣) مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣

(٤) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٣

يتضح مما تقدم ان جل « المرحمة المالية » محض تمويه وتضليل وان تخفيف الضرائب لم يكن في اكثر الاحوال الا تجاوزا عن متأخرات بستجيل تحصيلها وفيما عدا ذلك كان الغاء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة ويكلف الحكومة اموالا طائلة من جهة أخرى . فهنا ايضا ايها القارىء يفخر اللورد كرومر بعمل دفعته اليه الضرورة .

وفوق ما تقدم يمكننا ان نثبت ان ارقام اللورد كرومر لا يول عليها وذلك بالرجوع الى جدول الديون الاهلية المصرية الذى ارسله الى حكومته سنة ١٨٩٥ ليرى تحسن حال الامة التى يلى امورها . يدل هذا الجدول (١) على انه من بين ٤٧١٠٠٠ رء فدان يملكها ٦٦١٠٠٠ مالك ٣٩٥٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧٣٢٣٠٠٠ جنيه وان اكثر من ٧١ فى المائة من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك الواحد اكثر من ٥٠ فدان مقابل ٧٨ فى المائة تستحق على ملاك يملك الواحد منهم خمسة أفدنة فاقل . وان الاولين من الارض المرهونة ١٤٦ فى المائة فى حين ان للآخرين ٢٢ فى المائة فهل بعد هذا التحسن شىء؟ بيد ان اللورد كرومر قد اضطر فى السنة التالية - اى بعد ان مضى على هذه الارقام من الزمن مامكنها من ان تؤثر تأثيرها المنشود الى ان يعترف بانه « الى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (٢)

(١) مصر رقم ١ « ١٨٩٥ » ص ٣٠

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٧

ولا يحاول اللورد كرومر ان يبين لنا ولو بالتقريب ذلك «المقدار المعين» من الديون غير المسجلة بل يدع القارىء يذهب الى انه لا بد ان يكون شيئاً طفيفاً . غير انا نعلم وحجتنا في ذلك المستر فيلارز ستيوارت الذى يوثق به فى كل ما يتفق واغراضه السياسية ان «الارض لا تزال تنتقل بالوفاة او البيع من مالك الى مالك آخر وان هذا الانتقال لا يسجله الاهلون رغم وجوب التسجيل ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الاراضى باسم افسس توفوا من زمن طويل او قدم العهد بانتقال الارض منهم» (١) . اذن فالجدول الجميل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضييل وتمويه ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به واسباب ذلك جدول اخر يدل على توزيع الاراضى المقارن فى عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الاخير الذى كتبه قبل مبارحة مصر . يرى هذا الجدول (٢) ان ما يملكه الاهلون من الارض الزراعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من ٤٢٧ ر٤٢٧ فدان الى ٤٦٦٦ ر٤٦٦٦ فدان وان عدد ملاك الاراضى قد زاد من ٧٦.٠٠٠ ر٧٦.٠٠٠ مالك الى ١٤٧ ر١٤٧ مالك وان عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة الى ٥٠ فدان قد نقص وتقصت مساحة ما يملكون وان عدد الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦.٨.٠٠٠ ر٦.٨.٠٠٠ مالك يملكون ٩٨٨ ر٩٨٨ فدان الى ٢.٠٠٠ ر٢.٠٠٠ مالك يملكون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٥

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٥٠

... ١٢٥٩ ر فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥ فدان من ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ مالِك يملكون ... ١٦٦٦ ر فدان الى ٣٠٠ ر ١٠٠٠ مالِك يملكون ... ٧٦٣ ر فدان . فإى حال ادعى الى الرضا من هذه الحال ايضا ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الاتساع جانحة الى الزوال ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وحدهم فان صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة . على ان اللورد كرومر قد اضطر الى تنبيه الجمهور الى انه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الاراضى مسحا جديدا اظهر عددا « معيننا » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ثم ربطت باسمائهم حصصهم لتخفيض رسوم التسجيل وقد سجل عدد عظيم من صغار الملاك عقود ما اشتروه من الاراضى . هذه دعواه اولسكيلايظن القارىء ان الامر ليس بنذى بال نورد له نص ما قاله السير الدون غورست فى هذا الصدد قال (١)

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢ ذكر السير الدون غورست هذا التصريح المأدوم فى آه ليقه على اعمال المصرف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٠٩ وهذا المصرف انشاء السير ارنت كاسل فى سنة ١٩٠٢ وضعت الحكومة رأسماله الذى ارضته اياه بفائدة ٣ فى المائة وكان من احب المشروعات الى اللورد كرومر لانه اراد ان يوجد به فى مصر طبقة جديدة من صغار الفلاحين وقد تكلم عنه بحماسة عظيمة فى شفيلىك فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . فبعد ان وصف زيادة اعمال المصرف الهائلة قال « وماذا كانت النتيجة ؟ النتيجة ان صغار الملاك قد زادوا فى عشر سنين ... مالا يقل عن ٤٠٠٦٠٠٠ مالِك وانه اصبح من بين السكان الذين يزيدون قليلا عن ١١ مليون نسمة ما بين رجال ونساء وصبيان مالا يقل عن ١٢٢٠٠٦٠٠٠ مالِك صغير . لقد نجحت الفكرة نجاحا عظيما » ويرى القارىء من عبارة السير الدون غورست

« ان الزيادة السطحية التي ظهرت حديثا في الملكيات الصغيرة راجعة الى تقسيم المساحين الاراضى بين ملاكها الحقيقيين وقد ترجع بنوع ما الى ان الملاك كانوا اذا وقعوا فى عسر مالى يحزثون اراضيهم للاستدانة عليها » اذن بجدول اللورد كرومر كاه تضليل محض ولم يزد عدد مزار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الامر عكس ذلك .

قد يكون غير جميل ان تنقض اقوال خصمك ثم لا تكون قادرا على ان تأتى بأى قول ايجابى يحل محلها . ولكن مجرد تقديم فى قضيتنا هذه مفيد لانه يرينا وهن البراهين التى يبنون عليها الفى الجمهور المادى مستقلا عن تقديم الحكومة المالى . ان لدينا فيما يتعلق بتقديم الحكومة الحالى يراهن لا يعرف الضعف اليها سبيلا . اما تحسن حال الامة فلدينا فيه مجموعة اقوال لا يلبث كل قول منها ان يتداعى متى مسته يد النقد . افعبد هذ نكون غير محقين اذا قلنا ان نقدم سواد الامة من غير شك قليل جدا ؟

على انه غير معقول ان ننفي كل النفي تقدم جمهور الامة من الجانب المادى . نخير دلائل على تقدم بعض الشىء اطراد زيادة الايراد وأداء الضرائب من غير رجوع الى الوئيل الشديدة التى كانت شائعة

التي ذكرناها فى المتن مقدار « اعظم » هذا النجاح ولا بأس بان نضيف الى هذه العبار الكلمات التى قبلها البشارة « ان المصرف لا يقرض الا ملاك الاراضى وعلى ذلك لا يمكنه ان يوجد ملكيات شخصية جديدة » انا لاندري لم لا يطلب من المتمد البريطانى ان يرجع قبل كتابة تقريرانه الى ما كتبه سلفه فى الموضوعات المختلفة ؟

منذ ربع قرن من الزمان وان اموال الاراضي التي باقت (عام ١٩٠٥)
٠٠٠ ٩٠٢ ر ٤ جتية لم يتأخر منها غير ٠٠٠ ١٨ ر جتية (١) وان
الايراد الذي يبلغ ١٢ او ١٣ مليون جتية اصبح سهل التحصيل (٢)
كما ذكر اللورد كرومر ذات مرة مع ان ايرادا يبلغ ٠٠٠ ٩٣٥ ر ٨
جتية لم يحصل سنة ١٨٨٣ الا بجهد عظيم . فعنى هذا كله ان الامة قد
بلغ من تقدمها ان اصبحت تستطيع على اقل تقدير تحمل الضرائب
وهو امر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء اكان ذلك
التقدم ناشئا من مجرد خفة العبء على اثر التخفيض المتوالى لفوائد
الدين العمومي ام لا فمن المتنازع فيه انه تناول ما وراء حقوق الحكومة
المالية وعاد على الفلاح باكثر مما يضمن الاداء العاجل لما تستحقه
الحكومة .

ان الامير حسين باشا كامل الذي هو عم الخديو والذي كان الى عهد
قريب رئيس مجلس شوري القوانين قد وصف (١) في حديث له مع
احد صحفيي القاهرة حياة الفلاح بانها حياة بؤس شديد وجهل مطبق
وقال ان الفلاح « يقضى حياته مثقلا بالدين لا يزيد كسبه عن الضرائب
المفروضة عليه وارباح الديون المطلوبة منه وهو لكي يسد حاجات زراعته
في مواعيدها مضطر دائما الى الاستدانة بالربا الفاحش . فلهذا العسر من

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٦١

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٣

(١) نشر هذا الحديث في جريدة « ذي الجبسيان ساندارد » في عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨

جهة ونخلوه من المال من جهة اخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة
قد بقي الفلاح غريقا في بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها مخلصا . فهذا
كلام رجل اشتهر بانه خير بحال الفلاح المصرى ويؤيد شهادته هذه
غير واحد من السياح الذين امكنتهم الفرص من زيارة القرى المصرية
والبريطانيون انفسهم لا يجهلون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون في تأويلها
مذاهب شتى . فقد رأينا (١) انهم كانوا فيما مضى يرجعون فقر الفلاح
الواضح للعيان الى اسرافه (في شؤون الزواج خاصة) وولعه بالاستدانة
ثم ظهر بعد ذلك ان هذا التأويل ضعيف غير وجيه فقالوا ان الفلاح اشد
سذاجة من ان يذمت بالاسراف وعكسوا التفسير الاول وقالوا ان فقره
الظاهر راجع الى شحة وكنزه المال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة
١٨٩٩ يقول « من الخطأ ان نظن ان الفلاح المصرى ممن يتورطون في
الاستدانة » واستتبع يقول « لقد كتبوا وقالوا كثيرا عما نشأ عليه
الفلاح من الخرق وقصر النظر ... اما انا فلا ارى مسوغا للاعتقاد بان
الفلاحين في جملتهم متاليف مبذرون » (٢) . وما ذكره اللورد وقتئذ
بمحيطه واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وامرا حقيقيا ولم يتحاش
الكلام عن الاموال الطائلة التي خررها الفلاحون في الاجربة والقدر

(١) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٠ » ص ٦

المخبوءة في الارض (١) . غير ان هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشيء الجديد فهو يرجع الى عهد اسماعيل ايام كان انصار اسماعيل يبذلون جهدهم في تعليل فقر الناس الظاهر ويردون على من يرجعونه الى ثقل الضرائب (٢) . بل ان البريطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا عن الاموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد اسماعيل واخفوها عن العيون بدسها في الارض (٣) . والدعوى في الحالين باطلة وغاية ما فيها انها ترى حيرة القوم في نفى حقيقة ليس من السهل ان يجهر بنفيها . ونحن لا نسمعنا ان تخرج من الامر كله الا بهذه النتيجة وهي انه برغم تقدم البلاد المالي في الخمس والعشرين السنة الماضية كان التقدم المادي للامة قليلا وربما لم يزد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة .

ولا عجب في ذلك متى عرفنا الغرض الذي جعله اللورد كرومر نصب عينيه لاول ما هبطت قدمه ارض مصر . لقد كان اول شرط لبقاء الانجليز بمصر ان ترضي الدول عن مصالحها المالية كل الرضاء ولذلك قصر

(١) وجاء في خطبة القاها اللورد كرومر في جيلدهال في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي « يجري كنز المال في مصر بدرجة لا يصدقها الاوربي . واني مورد بضعة امثلة من ذلك . لقد بلغني منذ قليل من الزمن ان سوريا مصريا توفي عن تركة مقدارها ٨٠٠٠ ر ٨٠ جنية ذهب مخبوءة في اخييته . وبلغني ايضا ان فلاحا ميسورا حال اشترى ضيعة بنحو ٢٥٦٠٠٠ جنية وبعد مضي نصف ساعة من توقيعه على عقد المبيعة اذا بقطار من الحمر قد اقبل بحمل المال المطلوب وكان خبأه في حديقته . وبلغني انهم وجدوا عند ماشيت النار في احدى القرى مالا لا يقل عن ٥٠٠٠ جنية في قدر مخبوءة في الارض » (التيمس : ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٢) كتب المستر ماك كوان يقول « لقد عرف الفلاح من عهد خوفوا الى اسماعيل بعدم الرغبة في اداء الضرائب كائنة ما كانت ولقد يفتخر بقدرته على احتمال العصا متى كان من وراء ذلك رفم الضريبة عنه كلها او بعضها » ثم بين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرته العصا الى ذلك (مضركا هي ص ٢٨)

(٣) مصر رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

اللورد كرومر عنايته على كلها الادارة المالية خاصة ولكي يظفر
بأكبر نجاح ممكن في هذا الباب قد عني بكل ماله صلة مباشرة به واغفل
ماليس كذلك صادقا النظر عن عسر الفلاح ويسره اللهم الا من حيث
كونه المنبع الاول لايراد الحكومة اى من حيث كونه دافع ضريبة (١)
فقد عني اللورد كرومر بتنمية قدرته على اداء الضرائب دون سعادته
المالية العامة . نعم ان الامرين في العادة متلازمان وان قدرة الامم على اداء
الضرائب تكون على اتمها متى كانت حكوماتها مهتمة باحوالها الاقتصادية
ولكن من الممكن ان يعنى بمال الامة الى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزانة
ليس اكثر كما يمكن ان يعنى بقطع من الغنم الى الحد الذى تقتضيه الحاجة
الى صوفه ولحمه . وهذا الخدع الذى عزم اللورد كرومر من اول الامر
على ان تقف عنده مجهوداته . لقد افتخر بعد ذلك بسنين فقال « كان المبدأ
الذى استمسكت به حينما كنت مندوبا (فى صندوق الدين) ان تكون
مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئا واحدا » (٢) . وهو قول قلما
يصدق على العهد الذى يشير اليه ولكنه يصدق على الزمن الذى انقرد
فيه بحكومة مصر مع ملاحظة ان توجد مصالح الفريقين كان ينظر
اليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين ، وان موارد البلاد

(١) وفي عرض الحديث الانف الذكر شك الامير حسين من انه « ليس من يمد الى الفلاح
يد المساعدة فيمكنه من الخروج مما هو فيه من البؤس والفاقة ، ليس من يسمى سميا ما في اسعاده
او تنقيف عقله او تربيته ، ليس من يسدى اليه نصيحة ، قد ترك شأنه والحكومة لا تبذل
اى مجهود في ترقية الفلاح »

(٢) مصر رقم ١٠ (١٩٠٢) ص ٣

الاقتصادية نعى منها ما يعود على المالية بالفائدة العاجلة وان مادون ذلك فاما انه لم يتم مطلقا او قضى عليه من غير رحمة ولا شفقة .

وقد تبين هذه السياسة في زراعة القطن التى تشغل المكان الاول

من حياة مصر الاقتصادية وتكاد تذهب بسائر المزارعات الاخرى .

ليس الانجليز اول من عرف الربح الذى يأتى من زراعة القطن فاسماعيل

باشا قد عرف ذلك من قبلهم وحث على زرع القطن جهدا طاقته حتى

ازداد صادر القطن المصرى فى السنوات العشر الاولى من حكمه من

٨١٥٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦٠٠٠ ر ٦٠٣ ر ٦٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ ر ١٠٤ ر ٢٠٠ قنطار

ثمنها ١٠٠٠ ر ٧٠ ر ١٠٠ جنيه (١) وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين

٧٠٠٠ ر ٧٠٠ و ٨٠٠٠ ر ٨٠٠ جنيه فى السنة . ولكن الرجل الذى قدر

القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد

عرف بحق ان زراعة المواد الغذائية والسكرية وان كانت قيمة كسائر

مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذى تمس اليه الحاجة

دائما . نعم ان المواد الغذائية قد تكون اربح الزارع نفسه اذ تعطيه حاجات

معيشته ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذى يستلزم

تصديره حركة مالية جسيمة ويدعو الى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير .

من اجل ذلك انصرفت العناية كلها الى زراعة القطن وهيئت جميع

الامور التى تسهلها أو تشجع عليها خصوصا امور الري . ولقد رأينا ان

الانجليز لم يكونوا في ادارة الري السابقين الى الاصلاح فقد سبقهم اليه قبل ذلك بزمان طويل ولاية مصر الوطنيون : محمد علي ، وسعيد باشا وخاصة اسماعيل باشا . فهوؤلاء غشوا تربة مصر بنسيج من الترع وجلبوا اليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وأنشأوا أو اختطوا (١) اشهر مرافق الري القائمة في يومنا هذا . ولقد نجح اسماعيل باشا في ان اضاف الى الارض الزراعية اراضي شاسعة انتزعها من الصحراء وجعل محصول القطن ثلاثة بل اربعة امثال ما كان عليه . والحق ان اسماعيل باشا هو واضع الاساس الذي رفع عليه الانجليز فيما بعد بناءهم (٢) . ومع ذلك فان من السخف ان ننكر ما اتى به الانجليز في هذا الباب . ان الانجليز بانفاقهم نحو مليوني جنيه اقتترضوها وتخصيصهم جزءا كبيرا من ايراد مصر السنوى بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات قد افلحوا في استنقاذ نظام الري من الفساد الذي صار اليه في اواخر عهد اسماعيل ، اى حينما كان السعي في تأدية الكوبونات الباهظة القيمة (٣) يأكل

(١) قال المستر ماك كوان « في كتابه السابق الذكر ص ٢٥٠ » مشيراً الى انشاء القناطر الخيرية « وكان من وراء ذلك اثر خالد لـكل من الحاكم والمهندس (السيرجون فولر) اللذين يرجع اتمامها الي همتها ومهارتهما »

(٢) وقد صرح اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٠ مهمل الحقائق اهمالا غريبا بانه « يمكن ان يقال ان اصل تقدم مصر المادى الحاضر قد غرس في سنة ١٨٨٤ » (مصر رقم ١ « ١٩٠١ » ص ٢٠)

(٣) يشتمل تقرير اللورد دوفرين على وصف الحال السيئة التي صارت اليها مرافق الري عند ابتداء الاحتلال (مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٥٢ - ٥٣) ولكن اللورد دوفرين لا يذكر ان هذا الفساد راجع الى نهب حملة السندات والمراقبة الثنائية وبدلا من أن يلقي التبعة على هؤلاء فانه يلقبها على ملاك الاراضى الذين على أيديهم حبطت مشروعات ترع كثيرة « كانت تهدد بالحلول محل الاتهم الرافعة . قد يكون هذا القول من اللورد دوفرين صادقا بعض

كل مال وكل مجهود كما افلحوا في توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت انشاء مرافق رى حديث . على ان عملهم هذا لا ينبغي ان يفهم منه انه كله كان مقرونا بالنجاح فيا بعد ما كان بينه وبين ذلك ! كم من مال ومجهود اضاعتها في اوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على اراء خطأ قد جلبت من الهند التي تختلف احوالها عن احوال مصر ! ولقد كان من وراء ذلك ان انحط ثمن كثير من احسن الاراضي المصرية (١) الى النصف احيانا . على انه لم يثبت ولا في زمننا هذا ان جميع المرافق التي انشأها الانجليز نافمة مفيدة فاعظم بناء قام به الانجليز وهو خزان اسوان لم يسلم من الانتقاد الرمع ان الذين انتقدوه من اعظم مهندسي

الشيء فان آثار الاموال المستثمرة هي في كل مكان كما يدل اضمحلال نظام الترع في إنجلترا لممانعة شركات السكك الحديدية في توسيعه ومد نطاقه . وقد يكون من العدل أن نذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع تبعة اضمحلال القناطر الخيرية . فنقول انها لا تقع على الملاك ولكن على المراقبة الثنائية التي أجرت رى الاراضى المجاورة لتلك القناطر لشركة انجليزية يرأسها دوق سذرلند فارتأت هذه اقامة نظام عظيم من الآلات الرافعة (انظر هذا الكتاب الفصل الثامن) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٥٠ وما يليها

(١) بلوشو « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ — ١٨١ بالنظر الى ما يحتاجون به على اسماعيل من الاسراف والتبذير في انشاء المرافق العامة يحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما انشئ من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً من المبالغ الاساسية التي قدرت لها فرم القناطر الخيرية قد ابتلع المبلغ الذي خصص له ومبلغا اضافيا قدره ١٦٩٠٠٠ جنيه . مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٣٩ ونفقات خزان اسوان بلغت في الحقيقة ٧٠٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠٠ جنيه مع ان ما كان قدر لها هو ٢٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠٠ جنيه وانشاء جسرى جزيرة الروضة قد قدر له ٢٨٥٠٠٠ ر ٢٨٥٠٠٠ جنيه ولكنه انفق فيه ١٠٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠٠ جنيه وكذلك نفقات جسر زفتى فانها قدرت بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ ر ٤٥٠٠٠٠ جنيه مع انها بلغت في الواقع ٧٠٠٠٠٠ ر ٧٠٠٠٠٠ جنيه وبناء دار الكتب الحديدية قدر له ٨٥٠٠٠٠ ر ٨٥٠٠٠٠ جنيه فبلغت نفقته ١٣٠٠٠٠ ر ١٣٠٠٠٠ جنيه . هذه الامثلة يمكن مضاعفتها الى ما لا نهاية يا أسفا على أن لم يكن تمت لجنة دولية تفحص الحسابات :

العصر ومن اقوى انصار الاحتلال (١) ولم تسلم كذلك ادارة مصلحة
الرى من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها (٢) . ومع هذا كله
فالنجاح السطحي لما قام به الانجليز في دائرة الرى من ادارة وانشاء
مرافق عظيم جدا فقد زادت مساحة ارض القطن فيما بين عامي ١٨٨٤
١٩٠٨ من نحو ٨٠٠ ر ٠٠٠ فدان الى ١٦٤٠ ر ٠٠٠ فدان وزاد محصول
القطن من ١٨١٨ ر ٠٠٠ قنطار الى ٦٢٥٠ ر ٠٠٠ قنطار وزادت قيمة
القطن الصادر من ٦٢٤٤ ر ٠٠٠ جنيه الى ١٧٠٩ ر ٠٠٠ جنيه
بيد ان هذا التوسع الهائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة
لأمرين اولهما ان ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الاخرى

(١) وقد خطب السير وليام ويلكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الخديوية في
مشروع تملية خزان اسوان بضمة أمتار فقال « يكلف هذا العمل الاضافي وحده مصر
١٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه مِم انه لو كان الخزان انشئ وفق الرسم الاعلى لكان في قدرته أن
يحتزن مليارين من الامتار المكعبة ولـ كان ما أنفق فيه أقل من مليون جنيه . ان الاسراف
الفضيل في الاموال العامة لما يسخر منه من بمصر من المهندسين المستقدين المطامرين على جميع
الظروف المتعلقة بتاريخ خزان اسوان وبناؤه » « التيمس » يناير سنة ١٩٠٨ وقد نشأ من
تملية خزان اسوان ان غمرت انبساط جزيرة انسي الوجود بهياكلها القديمة الشهيرة وان من الصعب
أن نقول متى يضحي بها هو جميل وتاريخي من أجل ما هو مفيد ولكن متى علمنا أية صيغة
تنبعث في هذه البلاد كما فكر السويسريون في مد خط حديدي على جبل صعب المرتقى فانما
يتماكدا العجب لانه لم يظهر في هذه البلاد احتجاج فعال على هذه الاستباحة الجسيمة لحرمة الآثار
(٢) فالإيجبشيان غازيت مثلا تقول في افتتاحية عددها الذي صدر في ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٠٩ « مهما تكن براعة مهندسي الرى في حرقهم الخاصة فهم ليسوا من زراعيين وذلك لانهم
ينفذون أعمالهم دون أن يحسبوا للشؤون الزراعية الحساب اللائق بها ونحن ذاكروني على سبيل
التعميل أمرا واحدا كثرت الشكاوى المتعلقة به . كثيرا ما يأمر موظفو الرى لجهلهم الزراعة
بتطهير الترع والمصارف في اللحظة التي يكون فيها اقبال الترع والمصارف — وذلك ضروري
لشؤون التطهير — لا بد مؤثرا في المحصول اثرا سيئا جدا . فقد يقفل مهندس الرى بكل
سداجة ترعة في مارس ومصرقا في يونيو فلا يكون من وراء ذلك سوى الخسارة الفادحة للارض
المجاورة لهذا المصارف أو تلك الترفة » وفي وسعنا ان نتخيل تلك الحال التي لم تملك معها صحيفة
مخصصة للانجليز « كالايجبشيان غازيت » أن ترفع عقيرتها بمثل هذه الشكاوى

حتى ان مضر التي كانت من اهرام العالم في الازمنة القديمة قد اصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الاقطار الاجنبية . ففي الفترة التي اشرنا اليها منذ هنيهة ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسمك والزبد والجن ونحوها من ٣١٤ر٠٠٠ جنيه الى ١٦٦٣ر٠٠٠ جنيه كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخضر والاعذية الدشوية من ٥١٠ر٠٠٠ جنيه الى ٣٧٨٥ر٠٠٠ جنيه وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠ر٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ الى ٢٠٩٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨ (١) فهذا يفيد ان نمو مصر الزراعى الذى ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتضته الضرائب العالية قد اصبحت عبارة عن تعاظم زراعة القطن . وما شبهه مصر في تغذيتها بالري لتستحيل كلها قطننا بأوز استراسبرج الذى يعلف ويسمن ليستحيل كله كبدا . نعم ان خزانة المالية ومعامل لا نكشير قد استفادت من ذلك فوائد جلية . اما ان الفلاح المصرى الذى يودى نظير مواده الغذائية اثمانا هي « اعظم منها ... باوربا » (٢) قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولا نكشير فذلك مالا يقال به على الاطلاق .

والامر الثانى هو ان اعتماد اهل البلاد ومالياتها على محصول واحد

(١) « تجارة مصر الاجنبية » سنة ١٨٨٤ - ١٩٠٣ - الجدول الثانى . تقرير عن التجارة الخاصة والعامة في منطقة اسكندرية القنصلية لسنة ١٩٠٨ رقم ٤٣٢٤ من السلسلة السنوية ص ٧ و ١٣

(٢) التقرير رقم ٤٣٢٤ السلسلة السنوية ص ٨

شر اعترف اللورد كرومر نفسه في اواخر عهده بأنه مخيف جدا^(١) فما هي الا ان يمجز المحصول لانخفاض في النيل اوازمة تعثر سوق القطن الدولية او حملة منكرة من حملات دودة القطن حتى تقع البلاد في اليأس والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ ان اتلفت الدودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات وافتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكواهم واسرهم جوعا^(٢) وانتابت الفلاحين مثل هذه النائية في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩^(٣) فقد قيل انهم خسروا في العامين المذكورين ٨ مليون جنيه^(٤) والى هذا كله قد اصبح من المسلم به ان محصول الفدان الواحد من القطن يتناقص شيئا فشيئا بشكل هو غاية في الاخافة والافزع وان زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشي في زمن غير بعيد^(٥) . فمحصول الفدان من اراضي الدومين قد نقص فيما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من ٢١ ره قنطار الى ٢٤ ره قنطار اي بنسبة ٥ في المائة وتحليل الارقام يرينا ان هذا النقص مطرد مستمر^(٦) . وقد اخذت عدة لجان رسمية وشبه

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠ « ١٩١٠ » ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة ١٩٠٨ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليبرا

(٤) هذا رأى أعضاء الوفد المصري الذين قابلوا السير ادوارد غراي في سنة ١٩٠٨ انظر تقريرهم الاسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣

(٥) انظر مثلاً ما لاحظته السير الدون غورست في مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠

(٦) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢

رسمية تفحص الموضوع (١). ولكن مما لا شك فيه ان من الاسباب الرئيسية في انحطاط تربة وادى النيل التى ما برحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل في الخصب انما هو ارتفاع (٢) مستوى الماء الباطن لاعتساف القوم في مد نطاق الري دون ان يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلارتفاع مناسب ترع الاحتباس الماء خلف القناطر العديدة العالية علوا لم يفكر في عواقبه اخذ الماء يتغلغل التربة الظاهرة وينمر التربة الباطنة ويخنق جذور البنات ويمنع النبات من النمو الضروري له . وقد تدبأ بهذا المصير - بعض التنبؤ على الاقل - بعض المهندسين انفسهم امثال السير كولن سكوت مونكريف والسير وليام ويلكو كس (٣) . ولكن ولالة الامور كانوا اشدا فتانا بالرى وتشاقلا في السماح باى مبلغ اضافى من ان يعنوا بطرق الصرف اية عناية فكان من وراء ذلك ما هو حاصل الآن . وقد دعت الحال في بعض الجهات الى استخدام السماد فى مقاومة انحطاط الارض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية ولكن من الواضح انه لا يمكن بهذه الطريقة ان تستأصل جرثومة الداء اضاف الى ذلك ان الاسمدة الكيماوية رغم كونها معفاة من الرسوم السكرية

(١) وقد نظرت فى الامر لجنة من الجمعية الزراعية الخديوية فى عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وفى الوقت الحاضر قد الفت الحكومة لهذا الغرض لجتين أحدهما مكونة من نواب بمحصل القطر والاخرى من خبراء علميين .

(٢) انظر المحاضرة المعجبية التى القاها المستر و . لورنس بولز فى جمعية القاهرة العلمية بمستشفى قصر العيني فى نوفمبر من السنة الماضية ونقلتها بنصها « الايجيشيان غازيت » فى اعداد ٢ ديسمبر والايام التى تلتها سنة ١٩٠٩ « انظر مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨

(٣) « محاضرة المستر بولز فى « الايجيشيان غازيت » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

جدة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سماد الفدان الواحد من ٢٠ شلنا الى ٢٥ شلنا ثم ان السماد الطبيعي نادر لان غلاء العلف يجعل اطعام الحيوانات امرا متعذرا (١)

فمن هذا نرى ان اتساع زراعة القطن الذى عاد بالربح الوفير على خزانة الحكومة لم يقم اى دليل على انه من اسباب سعادة الشعب المصرى . والى ذلك ينبغى ان نذكر ان الزراعة الاخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان قد قضى عليها عمدا كما رأينا من اجل الايرادات الكمركية في حين ان البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد اصبحت بعيدة جدا عن متناول الفلاح الصغير (٢) وان كانت تمهدت ووسم نطاقها

ومما يزيد الموقف شناعة وقبعا ان البريطانيين في الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يحققوا فى ايجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتلوا بالفعل كل مامن شأنه ان يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القاريء ان الزراعة باكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموا عظيما قبل ان يظا الانجليز ارض مصر حاكمين وان القطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم في عهد النظام الوطنى وان كل ما عاد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو ان وسع نطاق احدى

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢١ و ٢٢

(٢) « ٢ » قبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا نذهب قبل ذلك هبط صادر السكر من ٢٦٨ مليون كيلو قيمتها ٤٢٥ و ٣٣٨ جنيه الى ٣٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦ و ٥٠ جنيه

الزراعات المذكورة وقضى على أخرى وحط. من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر. أما في باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخریب. نعم ان مملكة محتاجة الى الفحم تلقى بطبيعة الحال بعض المشقة في تنمية صناعاتها فاذا ما فرض على الفحم رسم كركي قدره ٨ في المائة من قيمته كما كانت الحال في مصر حتى سنة ١٩٠٤ (٣) فان المشقة تكون اعظم (١)

ولكن على الرغم من هذه الاحوال التي لا تلائم الصناعة قد قامت في مصر صناعة غزل القطن زمنا ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال. الا ان اللورد كرومر مراعاة لخواطر لوردات القطن في لا نكشير قد فرض رسما قدره ٨ في المائة على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية. هذا كل ما اتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة. وقد يعتذرون عن هذه الفعلة الشنعاء بانه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية تؤدي عنه ضريبة ايراد في شكل رسم كركي قدره ٨ في المائة فان المصنوعات القطنية الوطنية اذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم الكركي المذكور تكون محمية حماية شديدة وذلك بعكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر هذا هو نفس التفسير الاساسي للتجارة الحرة المعمول به في بلاد الهند. غير

(١) ولا يزال الرسم الكركي على الفحم يبلغ ٤ في المائة

ان المعروف عن هذا المبدأ المالى انه ليس لك ان ترفع اثمان البضائع
المستهلك بان تمنع بالرسوم الكمركية استيراد نظائرها الاجنبية .
فاللورد كرومر اذن قد حرف ذلك وفسره بانه يتعين عليك ان تقتل
صناعتك حتى لا تمد المستهلك بمصنوعات ارخص من المصنوعات الواردة .
لقدفات اللورد كرومر ان يعمم تطبيق هذا التأويل على كل شيء
فيفرض رسما على نفس القطن الخام كما فرض على الدخان من قبل .
ليس من الضروري ان تذهب في الموضوع الى ابعد من هذا
الحد فما قلناه كاف لان يوضح للقارىء ان نمو مصر الاقتصادية في ظل
الانجليز امر ظاهر البطلان وان نتائج اعمالهم في هذا الباب سلبية محضة
الاهم الا ما يتعلق منها بالشؤون المالية . فللمال ونعنى بالمال مصالح حملة
السندات وسوق السندات قد ضحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة
والمستقبلية . ووضع اساس خراب البلاد الذى ليس منه محيص .
ولكن مادام تمت مطعم في توسيع نطاق الارض الزراعية بمد طرق
الرى وما دامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها وما دام المعروض من
القطن فى العالم قليلا محدودا فسيبقى بريق النجاح الاقتصادى ساطعا
على وجه مصر وسيبقى الجمهور المخدوع بارقام الميزانية والصادرات
المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترتقى بسرعة عجيبة غير ان
الساعة التى ينتهى فيها امد ذلك كله ويقضى فيها على زراعة القطن

لأريب آتیه . ولئن لم یشرع منذ الآن فی تدارك اغلاظ الماضي
والتکفیر عن سیئاته فلیعودن وادی النيل المشهور فی التاريخ مرة
اخری صحراء جرداء واذن یری الانجليز انفسهم ان لافائدة من
استبقاء مصر تحت حکمهم فیجبلوا عنها تارکین وراءهم خرابا یظل ابد
الدهر شاهدا علی عهدهم الذی بذرت فيه بذور الاضمحلال وتعمدت
بکل دقة و عناية .



الفصل العشرون

الآثار الادبية للإدارة البريطانية

بقي علينا في هذا الموجز التاريخي ان نلقي نظرة على تقدم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ناحية غير النواحي التي تكلمنا عليها من الناحيتين الادبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعا جدا لا يمكن ان يوفي حقه من البحث في فصل موجز فسنكتفي بالنظر في نقطتين او ثلاث من اهم نقطه .

ومما ييسر علينا عملنا هذا تيسيرا يذكر ان البريطانيين انفسهم قلما يدعون انهم ادخلوا على حياة الشعب المصري تحسينا ادبيا يستحق الذكر فبينما تراه يفصلون القول في النجاح المادي لادارتهم الطويلة اذا بك تراه لا يحاولون ان يظهروا بمظهر المصلحين الاخلاقيين غير محاولة يسيرة جدا . وفي حين تجدهم يطنبون في وصف النظم العالمية التي ادخلوها على ادارة البلاد وقضاها وتعليمها اذا بك تجدهم يمسون عن ان يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم لاجرم انهم محسون كل الاحساس بعدم وجود اثر ما . ولقد تراه وهم حيارى في تعاليل ذلك تعاليل ينفي عنهم معرفة الفشل يلقون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الاسلامي وطبيعته ثم على الجمود

السكان في نفوس الشرقيين . (١) وهذا فذهب سهل جدا في تحليل ظاهره تلحق الفار بالدول المسؤولة عن حكومة البلاد . ولكن من سوء حظ الانجليز ان الشرق والاسلام قد اظهر حديثا من دلائل الرمز الادبي . ما هدم هذه العقيدة وغادرها اثرا بعد عين .

لعل احسن مقياس « للتقدم » الادبي الذي بلغته مصر في الثمان والعشرين سنة التي حكمها البريطانيون هو ان الجرائم ازدادت ازدياد مطردا لاول لحظة جاء فيها اللورد كرومر الى مصر . لقد استطاع المستر كيف منذ ثلاثين سنة ان يقول في مجلس العموم غير خائف معارضة انه في وسع اية سيدة من السيدات ان تجوب مصر دون حراسة ودون ان يتعرض لها مصرى ادنى تعرض (٢) . اما في سنة ١٩٠٦ اى في اخر سنى حكم اللورد كرومر فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة منها ٤٧١ جريمة قتل و ٣٩٢ جريمة شروع في قتل ، ٤٩٧ سرقة باكرام

(١) ان النصاين ال ٣٥ ، ٣٦ من المجلد الثانى من كتاب « مصر الحديثة » اللذين يصف لهما اللورد كرومر عقل المصريين وادابهم وديانتهم لا يستطيع انسان صادق التعليم والتهذيب ان يقرأهما دون ضجر وانزعاز . ولقد اصاب المـنـر بيرلوني في كتابه الجديد (وفاة فيلى) عندما نقل الاحاديث الالمانية عن بعض كتب الحديث وهى كتب شرعية مقدسة عن المسلمين (اطلب العلم فريضة على كل مسلم . طاب العلم اتصل عند الله من الصلاة والصيا والحج والجهاد .. اطلبوا العلم ولو بالعين . من سئل عن علم فكتمه الخذه الله المـجـاء من نار . فضل العالم على العابد كفضـر لـيـلة البدر على سائر الكواكب . ان نسل العالم الذى لا يعلم الفرائض والقرآن كمثل البرنس الذى ك رأس له)

(٢) بلاد بها اعظم امن على الانفس والاموال وبها حرية الاديان منطقة كل الاطلاق . بلاد بها تستطيع السيدات الاوريات ان يجن بل يجن بالفعل ما بين الاسكندرية والشلال الثانى امنات كل الامن لا يحرسهن غير الاهلين — وليت شعري كم مملكة مبسجية يصدق عليها هذا القول ؟ (المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣١ ١٨٧٦٦ ص ٦٣٦)

٥٢١٦ جريمة احراق متعمد ووقعت كذلك ١٨٥٣ ر ٦٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة (١) فلا عجب اذا سلم اللورد كرومر نفسه « بان هذا الازدياد في الجرائم . . . اشد ما في موقف مصر كله من وجوه الاقلاق » (٢). وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بانها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تقرير ، ففي سنة ١٨٨٨ ليس بعد انهي وكيله المستر بورتال الى اللورد سالسبري ان الجرائم ما برجت « اميل الى الزيادة منها الى النقصان » (٣) وفي سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه الى حكومة اصنبارة تقاريرات تسلمها من اعوانه وقد لفت فيها النظر الى الزيادة العظيمة في الجرائم (٤) وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ ان انشأ لمحاربة الجرائم لجان الاشقياء وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر في نهايتها بان البلاد لا تزال بعيدة عن ان تكون « هدأت » (٥) وقد اطردت زيادة الجرائم طول عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن ابرز وجوه الحياة المصرية .

ولقد حار اللورد كرومر في تحليل هذه الحال حيرة شديدة فنجده في سنة ١٨٨٤ وهو يلعب النظر الى تلك الظاهرة في التقارير

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٧) ص ٨٥ — ٨٦

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣

(٤) مصر رقم ١ (١٨٨٥)

(٥) كتاب الامارد كرومر السالف الذكر المجلد الثاني ص ٢٨٩

الانفة الذكر يعزوها الى « الغاء » الكرباج وقد كتب بعض وكلائه يقول « لقد كان الالغاء التام للكرباج مشجعا على السطو المقرون بالقتل احيانا » وكتب اخر « لقد اعقبت الغاء الكرباج زيادة جسيمة في الجرائم » وكتب ثالث « لقد كان الالغاء العاجل للكرباج اثر سيء في سكان البلاد » . (١) والآن وقد عرفت من لسان اللورد كرومر نفسه ان ذلك الاصلاح الكبير قد ظل زمنا طويلا معلقا غير نافذ اى ان لجان الاشقياء كانت تستعمل الكرباج من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله اداة عقاب وتارة اخرى تستعمله اداة تقرير - نقول الآن وقد عرفنا ذلك فانا لا نقبل هذا التعليل ونعده من لغو الكلام . بيد انه ليس من شك في ان هذا التعليل قد نجح زمنا فيما اريد منه من تخدير اعصاب الجمهور بحجة ان زيادة الجرائم ليست الا ثمنا معجلا لاصلاح كبير هو الغاء الكرباج . ولكن درجت الايام وطال العهد باطراح الكرباج والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة في التعاضد والازدياد ثم توصل اللورد كرومر فجأة الى تعليل جديد لازدياد الجرائم تعليل هو خلق بأن يبعث في الانسان الدهشة والارتياح فقد كتب يقول « لقد اعتدنا ان نقرن ازدياد الجرائم في اوربا بازدياد الفقر اعتيادا انا مضطر معه الى الاعتراف بانى في السنوات القلائل الاخيرة قد ارتكبت بعض الشيء

(١) مصر رقم ١ « ١٨٨٥ » ص ٣٧ ٣٨٦

عند ما اردت تحليل هذا الشذوذ البين الا وهو اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد وعجيب جدا . ان الذين الفوا درس احصائيات الجرائم في اوربا وحدها سيرون ما نراه من ان رجوع اطراد الجرائم الى اطراد الرخاء تناقض بين « ومع ذلك فهو يصرح بان الحال هي ما نراه فيقول « ان كثيرين ممن كانوا الى عهد قريب مملقين اصبحوا وقد اثروا اثراء وسطا . فلما ذاقوا لذة النسي رغبوا في الاستكثار منها ، وفي رغبتهم هذه اصبحوا اكثر تعرضا لان يصطدموا باآخريين يسمعون سعيهم » هذا مذهب اجتماعي غاية في الغرابة . وقد ايده المستر ماشل الذي كان اذ ذلك . ستشار الداخلية فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بان « الرخاء المعجيب الذي ادركه الفلاحون قد ادهف شهواتهم ومد عيونهم الى الكسب فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن أن نرجع جل ما يقع في مصر في زمننا هذا من الجرائم الى هذه الامور رأسا » (١) لم يكن في هذه النظرية الماهرة من عيب سوى انها بعثت الناس على ان يظنوا الخطأ باحدى المقدمات التي تقوم عليها فان قرئ الرخاء بالاجرام كان من غير شك تناقضا بينا والعقل العادي الذي لا يعرف السفسطة اميل الى اطرادها واعتقاد الدعوى الا رجح وهي ان الرخاء الذي يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندرى

افطن اللورد كرومر الى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته
غيره اليه .. ومهما يكن من شئ فانه بعد ان ظل ينشر هذه العقيدة
سنتين شعر بانه لابد من اطراحها والبحث عن نظرية اخرى . وقد
جاء هذه المرة بنظرية اسر لخاطره وخاطر جمهوره . فقد كتب فى
تقريره الاخير يقول « كثيرا ما يكون ازدياد الفقر سبباً فى ازدياد
الجرائم . وان من له اقل الملم باحوال البلاد لا يرى ازدياد الجرائم
الحديث (?) فى مصر راجعاً الى الفقر ... ولكن (سبب ازدياد الجرائم)
فيما اظن الى ان القانون لا يمت فى نفوس الاشراذ الرهبة الكافية » (١)
هذا اقصى ما يمكن ان يذهب اليه عقل اللورد كرومر فلين القانون
سبب ازدياد الجرائم - لذلك زد القانون شدة وارجع اذا اقتضت الحال
الحاكم العسكرية تخفف الجرائم !!

ليس من الضرورى بعد الذى رآه اللورد كرومر بتجاربه ان نفند
هذا التعليل البوليسى لازدياد الجرائم . ان ظاهرة ازدياد الجرائم فى
مصر لترجع الى امور ابعد من اساليب تطبيق القانون - ترجع الى
الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس
والعشرين سنة التى قضاها فى مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة
الوطنيين كلها واحل محلها سلطة اجانب لاعلم لهم بعادات المصريين
وانتمهم ، اجانب لا يعرفون سوى اصدار الاوامر المشددة والمقوبات

المصارمة اذا ما اخل بهذه الاوامر . وان عهد الارهاب الذى ابتدأ
سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيا لايجاد فوضى قد لا يخفف وطأتها سنوات
اصلاح عظيم ومع ذلك فبدلا من ان يعتمد الاحتلال الى الاصلاح ذاته
فانه مضى بمعنى بالمالية دون غيرها وترك الاصلاح الاجتماعى والادبى



اللورد دربى

وزير خارجية إنجلترا

لنظام البوليسى الذى الف حديثا وهو نظام يقضى بان يكون بين
الاهلين والادارة التى القوها من قديم - ادارة المديرين والعمد والمشايع

موظفو بوليس انجليز لم تبرح اذهاهم بعد تقاليد البوليس السرى
الانجليزى والبوليس الارلندى فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الان
وان من العبث ان نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق
التي كانت سببا فيها (١)

ان الفشل فى تهديئة البلاد لشديد الصلة بالفشل فى تعليمها .
والحق ان اهمال التعليم لمن اظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن مميزات
ادارته كلها . لقد استفاد الانجليز كثيرا عند ما احتلوا البلاد مما زعموه
من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ووعد اللورد دوفرين باخلاص
فى تقريره المشهور بان ترقية التعليم ستكون من اهم ما يحرص عليه
الحكام الجدد حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة
جوفاء (٢) . ولكن ما اعظم الخلف بين القول والعمل فى كل معاملة
الانجليز للمصريين ، وانه لا عظم فى دائرة التعليم منه فى اية دائرة اخرى
لقد وصفنا فى الفصل الذى عقدناه لاصمال اسماعيل باشا عناية هذا

(١) وقد سن فى يولية سنة ١٩٠٩ قانون ارهابى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الاخير
من هذا الكتاب) ولا يفوتنا ان نذكر ان رأينا الذى ذكرناه فى المتن فى الاسباب الحقيقية
للجرائم فى مصر يوافقنا عليه كل الموافقة المسترخى كرى مدير المعارف بالسودان من حيث
تطبيقه على السودان . فقد كتب مكاتب فى (التيمس) الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيرا
الى التقسيم الانثروبولوجى للسودان الذى عمله حديثا الدكتور (د . ج . هجرث) « لقد
اعترف المستر كرى ان كل محاولة لترقية السودانيين ينبغي ان تكون صادرة عن معرفة تامة
بالاحوال المحلية والنظم الاجتماعية والتشريع الوطنى وافكار عاصر السكان المختلفة ومثلها الامليا .
ان تصور الاهلين لعلاقة الفرد باخيه وسلطة رئيس الحكومة المحلية لتختلف اختلافا شديدا
عن تصور الاوربيين . وقد يكون خرابا للبلاد ان تقا بأجل نظامها الاجتماعى او ان يصف
الاراء الثورية الموجودة او ان تنشر اراء ثورية جديدة » .

(٢) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٦

الوالى العظيمة بمسألة التعليم ورأينا انه حتى عند ما ارهقه الدائنون كان يستطيع ان ينفق على التعليم سنويا ٨٧ر٠٠٠ جنيه ٢٣ر٠٠٠ جنيه منها من خاصة ماله . والآن نقول انه بعد مضي خمس وعشرين سنة على عهد اسماعيل اى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط ! (١) والبحث عن هذا التفريط فى واجب هو من الزم واجبات الادارات المتحضرة لا يتطلب حياء ، فاللورد كرومر يقول « ان الحاجة الى المال كانت اول عقبة فى طريق الترقى السريع » (٢) او فى طريق كل رقى كما ينبغي ان يقال . ان الاوربيين بمجرد ما اخذوا بزمام الحركة الادارية فى مصر قد ضحوا بكل شىء من اجل حملة السندات وقد مضي السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففي سنة ١٨٧٧ والسنة التى تلتها خفضت نفقة التعليم الى ٢٩ر٠٠٠ جنيه وفى عهد المراقبة الثنائية بلغت ٧٠ر٠٠٠ جنيه فقط (٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد الثانى كانه ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد الحاح الراى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢ر٠٠٠ جنيه (٤) وهو مبلغ لا يستهان به اذا قورن بالـ ٨٧ر٠٠٠ جنيه التى ينفقها اسماعيل باشا على التعليم ولكن ينبغي الا ننسى انه قد درج على عهد اسماعيل باشا اكثر من ثلاثين

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٩

(٢) اللورد كرومر كتابه السابق الذكر المجلد الثانى ص ٥٢٨

(٣) اللورد كرومر المصدر نفسه ٥٢٧

(٤) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٣٤

سنة تضاعف فيها السكان اوزادوا على الضعف وزاد الايراد نحو ٥٠ في المائة واصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطي يقرب مجموعه من ١٦ مليون جنيه . وبمقد فأى تقدم نالته ميزانية التعليم الانجليزية في هذه الثلاثين السنة ؟ ان مبلغ الـ ٣٦٢٠٠٠ جنيه



لورد سالسبرى

رئيس الوزارة البريطانية

لايكاد يبلغ في الحقيقة ٣ في المائة من مصروفات سنة ١٩٠٦ في حين ان انجلترا تنفق على التعليم اكثر من ٧ في المائة من ميزانيتها عدا الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم . ثم انه في الخمس والعشرين السنة الاولى من سني الاحتلال قد بلغ مجموع الايرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨

مليون جنيهه انفق منها على التعليم ٢٠٠٠ ر. ٨٠ ر. جنيهه فقط اى نحو ١ فى المائة (١) وفى سنة ١٩٠٦ لم تزد ميزانية التعليم على ٥٠٠ ر. ٥٠ جنيهه انفقت على ٥٠ مدرسة وكلية اميرية بها ٨٤٩ مدرسا واكثر من ١١٠ تلميذ ثم على ١٤٤ كتابا اميريا بها ٤١٢ مدرسا و ١٣٣٦٥ تلميذ وأخذ منها علاوة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب معونات ٣٥٨٢ كتابا بها ٦٣٥٨ مدرسا و ٦٥١٥٤٢ تلميذا (٢). ووجود الصنف الاخير من المدارس الذي يأخذ من الحكومة مجرد معونات دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية. وعلى فرض ان هذه المدارس كلها ينفق عليها من اموال الحكومة فان مجموع الاطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل في امة يزيد عدد سكانها على ١٢ مليون نسمة لقد كتب القنصل البريطانى بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ عند ما وصف ما يبذله والى مصر فى التعليم من المجهودات فقال : لا يزال التعليم فى مصر متأخرا قاصرا ، فعدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠٠٠٠ تلميذ اى ١٧ فى المائة من سكان القطر الذين يبلغون ٢٥٠٠٠٠٠ ر. نسمة وهى نسبة اقل من النسبة فى اى مملكة اوربية عدا روسيا (٣) فماذا نقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين اذا كان عدد تلاميذ

« ١ » انظر خطبة علي بك فهمى كامل اخى المرحوم مصطفى باشا كامل رئيس الحزب الوطنى بالاسكندرية فى ١٤ يولييه سنة ١٩٠٨

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٠ وما يليها

(٣) « ١٨٧٤ » ص ٧٢٩

المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الالف وذلك بعد مضي ثلاثين
سنة شهدت تقدما ماليا رائعا وفي زمن تحسنت فيه حال التعليم في سائر
البلدان الاخرى تحسنا باهرا عجيبا (١)
والحق ان سكان مصر الذين يزيدون عن ١١ مليون نسمة ليس فيهم



عراي باشا في سجنه

يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠,٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا . اي
ان الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل الف نسمة (٢) عدا
الاجانب عبارة عن ٥٥ ذكرا و ٣ أناث وهي نسبة لا يسوغها اي برهان
ولا اية حجة ولا سيما اذا لاحظنا القناطير المقتطعة من الذهب التي كانت

« ١ » قال اللورد كرومر في عرض خطبة له القاها بنادي الثمانين في ١٦ ديسمبر سنة
١٩٠٨ « ان جمهور المصريين لا يزال غارقا في بحار الجهل المطبق وستظل الحال كذلك حتى
ينشأ جيل جديد » يالها من شهادة جميلة تثبت مزايا الاحتلال البريطاني

« ٢ » مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٨

تصب صبا على السودان والسكك الحديدية والجسور واشباهها من الامور التي « تعود بالرجح ». انه في عهد النظام القديم (الهمجي) لم يكن يخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية وكان الى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن اربع مدارس حربية فانحط اكثر المدارس الابتدائية الى مستوى الكتاتيب واغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمننا هذا (١)

نقرأ في اخر تقرير كتبه السير الدون غورست ما يأتي (٢) « ان الاحداث الذين يحضرون (بالمدارس الابتدائية) يبلغون ٧٩٤١ حدثا بنقص ٢٨٣ حدثا عن السنة الماضية ... وقد رفض ٨. طالبا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم » « ان عدد الطالبة (بالمدارس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة ... وقد اصبح من المستحيل ان تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . وقد زاد اتساع بعض الفصول عن الحد المعقول ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين » « ان مدرسة المعلمين الناصرية قاصرة على الشيوخ وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طالب مقابل عشرة فصول كانت في سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣.٣ طالب . وقد نقص طلبة المدرسة حتى لا يتخرج من المدرسين غير المدد المطلوب » فحيثما التفتنا وجدنا

(١) « حلة محمد فريد بك » مجموعة اوراق تليت بباريس وجهات اخري » ١٩١٠ ص ١٦-١٧

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٢ وما يليها

النقص والتحديد لمجرد عدم وجود المحال كل ذلك وسط سوق قائمة من
المباني والاعمال الهندسية.

على ان التفتت بالتعليم ليس قاصرا على كمية المدارس وعددها
فحسب فقد انقلبت المدارس محض معامل تخرج موظفي الحكومة
واصبحت الى حد بعيد اداة « نجليزة » المصريين. ثم انه ليس في البلاد



طلبة باشا في سجنه

باسرها غير ست مدارس عالية اشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة
ومع ذلك فبرنامجها في الحقيقة برنامج المدارس الثانوية اي فيه الكفاية
لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية والسبب في ذلك ان المراتبات
الضئيلة التي ينقدها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام
الاوربيين في هذه الوظائف ولذلك اصبحت من الضروري بقاء المدارس

العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من
بناء البلاد .

قد لبثت فكرة انشاء جامعة مصرية زمنا طويلا وهى موضع
السخرية والاستخفاف فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون
المال لينشئوها به جامعة على حسابهم صرح اللورد كرومر مع اظهار
شئ من العطف الشافه على المشروع بان لا بد من الانتظار قليلا حتى
يتحقق المشروع وكانت نصيحته لاصحاب الحركة ان يبدأوا بدراسة
تاريخ الجامعات فى الافطار الاخرى وانه يجدر بهم ان يجتهدوا فى تعليم
المصريين عامة تعليما يؤدى بهم الى ادراك الاغراض الحقة التى جعلوها
نصب عيونهم . (١) . على ان الحركة كانت اقوى حتى من اللورد
كرومر وما هو الا عام حتى رأى خلفه بحق انه ان كان ولا بد فلتكن
الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين وعلى ذلك وافق
على منعه المال الضرورى للمشروع وافتتحت الجامعة من غير عناء كبير
فى اواخر سنة ١٩٠٨ وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فان الشباب
المصرى لا يزال يهرع الى الافطار الاجنبية (٢) خصوصا فرنسا
وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين السنة الاخيرة لانه من المشكوك
فيه ان تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وان تسيرها وفق

(١) مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٩٥

(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتلقون التعليم العالي بالخارج بما لا يقل عن ٦٠٠

شاب منهم ٣٠٠ يدرسون بفرنسا (مجلة محمد بك فريد ص ٢١)

اماني الامة ولان الطريقة التي انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية التي لبثت زمنا ما معهدا نفيسا يشرف عليه مشترعون فرنسيون بارعون الي مستوى مدرسة ثانوية معتادة لنذير سوء بما عساه ان يصيب الجامعة ايضا . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد اقبل المسيو لامبير الناظر السابق لهذه المدرسة من منصبه بغلظة ونظاظة واحل محله انجليزى كان قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفي حين ان الحكومة الفرنسية قد اسندت في الحال الى المسيو لامبير منصب استاذ للقانون كان خاليا بجامعة ليون فان مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها الى رجل لا يدري شيئا عن القانون المعمول به في مصر (١) هذا ولانة التعليم المقررة في هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الانجليزية ثم الفرنسية الى حد ما وهم يحبون عن ذلك التفضيل بان اللغة العربية ليست لغة علمية وبانه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض وانه

(١) وقد نشر المسيو لامبير المسكاة با كماها في جريدة الطان . ومع ذلك كانت الحادثة موضوع عدة أسئلة طرحت في البرلمان . وكان من اشهر الحرائم التي ارتكبها مسيو لامبير ان وقع على عريضة يطالب فيه اطلاق مسجونى دنشواى . أما المستر هل فقد جلبه اول الامر المستر دنلوب من كندا ليعلم التاريخ كما تعلم في المدرسة الخديوية ثم نصب فيما بعد استاذاً لقانون الرومانى . ولكن المستر هل لم يكن وقتئذ حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من ان يستمر في دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاء الامتحان فيما بعد بباريس ولكن بعد ان رسب في محاراته الاولى . ولما كان الشئ بالشئ يذكر فانا نقول على ان هذه التنتلات « الاساتذة » الانجليز بمصر ليست فريدة في بابها . فان رجلا يقال له المستر بنج حاصل على شهادة في الاداب قد عهد اليه المستر دنلوب بتدريس الكيمياء . ثم نقل بعد ذلك الى ملحة المساحة . وسيد اخر حاصل على دبلوم في العلوم قد درس ادب اللغة الانجليزية ثم نقل اخيرا الى نظارة المالية . هذه الامثلة وغيرها يجدها القارىء في عدد « الطان » الصادر في ١٧ بوليه سنة ١٩٠٧ مكتوبة فيما يتعلق بمسألة المسيو لامبير .

من الصعب الحصول على اساتذة يعرفون اللغة العربية (١) . هذا الطعن او ما يتعلق منه على الاقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية سخييف للغاية امام ذلك التاريخ المجيد لتاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون الوسطى وبفضل دأب الوطنيين واصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن



البارون ده رنج

قنصل فرنسا العام في مصر

وأحد المتشيعين للحركة العربية

في اعادة جعل اللغة العربية في بعض المدارس لغة التعليم ولا يفوتنا ان

(١) جواب السير ادوارد غراي عن سؤال سئل بالبرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٠٧ وكان السائل هو المستر روبرتسن الذي أشار الى ان دروس الاشياء والجغرافيا تعلم في المدارس الابتدائية بالانجليزية وان التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعلم في المدارس الثانوية بالانجليزية والفرنسية فقط وان التعليم في المدارس والمدارس للفنية العليا بالانجليزية وحدها

نذكر ان تاريخ المهريين والعرب لا يزال غير داخل في برنامج المدارس الثانوية بحجة انه غير ضرورى لامتحان ما يسمى الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التى تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية فى الوظائف والتدريس .

اما التعليم الابتدائى فيكفى ان يقال عنه انه ليس اجباريا ولا مجانيا ولا زائدا زيادة كبيرة عن القراءة والكتابة والحساب (١) . فلما اخذ الوطنيون يسمعون فى انشاء الجامعة شرع اللورد كرومر فى حركة معارضة لحركتهم وترمى الى الاستكثار من الكتائب وذلك ليقف سيل التبرعات للجامعة . فلما تقلبت فكرة الوطنيين تركت الكتائب تنمى من بينها حتى ليقال ان عددا كبيرا منها قد حوله العمدة الى اصطبلات ومخازن للتبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب ان مصر وهي بلاد زراعية قبل كل شىء لا تدرس علوم الزراعة فى مدارسها ومدرسة الزراعة الحالية الوحيدة التى بها لا تسد حاجة البلاد الى درجة ان عددا كبيرا من الشبان المصريين الذين يريدون دخولها يردون كل سنة عن ابوابها وهم خائبون (٢) . وبعد فليس فى العالم حكومة قد صارت من الرقى بحيث تدرك ان المدرسة اشرف معاهد الامة واهمها

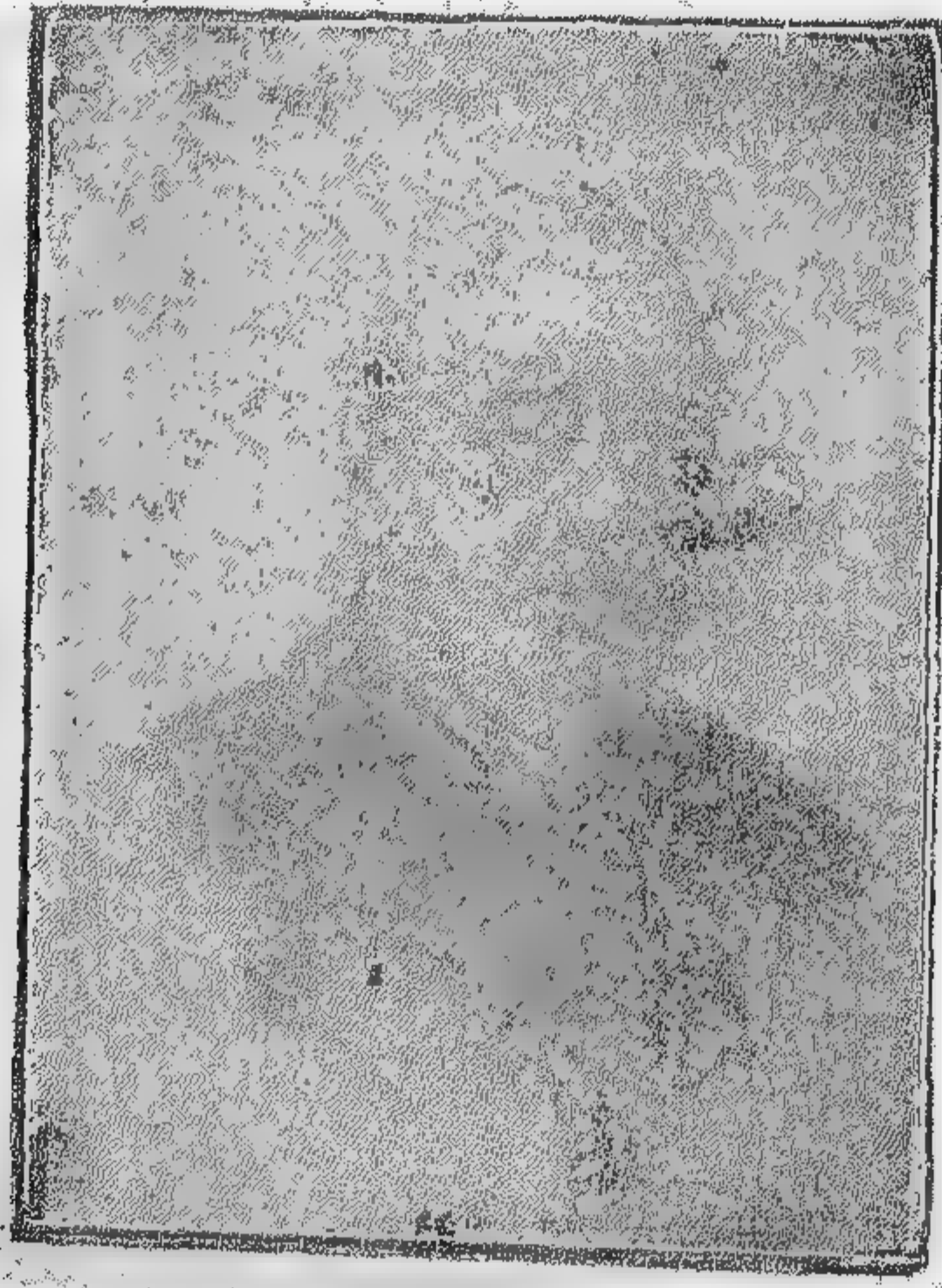
(١) لقد النى التعليم المجانى فى مدارس الاوقاف

(٢) من الغريب ان يمنع طلبة مدرسة زراعة فى الوقت نفسه تشجيعا لهم على الدراسة باللغة الانجليزية جوائز بعضها ١٠ جنيه وبعضها ١٢ جنيها (سؤال سألته فى البرلمان المستر روبرتسن فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٠٧)

ومع ذلك فليس في العالم قطر تصور الحكومة فيه للمدرسة منحط
انحطاطه في مصر . فالمدرسة في مصر خادمة حقيرة مهينة لاصطلاح لشيء
سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال .

ليس من شك في ان من اكبر افات التعليم في مصر اسناد وظائف
التدريس الى الانجليز دون المصريين وقد يكون احدى المعضلات ان
فئة قليلة من الانجليز محتلة البلاد احتلالا مؤقتا بزعمهم تجتهد في ان
تفرض على امة عددها ١١ مليون لغتها وطريقة تفكيرها الاجنبية . ومع
ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسعى اليه فيما مضى . نعم ان
هذه الفكرة قد تكون حلما من الاحلام وهي في الواقع حلم من
الاحلام ولكن مجرد سنوحها بالذهن اقوى دليل على الروح الذي
شرع به صعيد الاحتلال يحقق صبيحة « مصر للمصريين » ومع انه لم
يكن بيد الانجليز تفويض كالذي كان بيد النمسا في البوسنة والهرسك
فانهم جدوا في تحويل مصر خلسة واختلالا على ما يظهر الى مستعمرة
بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق
تفكيرهم . وأول من شرع في هذه السياسة سياسة (النجاسة) هو المستر
دنلوب الذي كان وقتئذ مفتشا للمدارس والذي هو اليوم مستشار
نظارة المعارف شرع فيها سنة ١٨٩١ بأن ابتداء في عقد امتحانات
مسابقة في اللغة الانجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب
المستر برتال وقتئذ يقول « اخبرني المستر دنلوب ان الاحداث كلها

ستحت لهم الفرصة اظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الانجليزية وانهم
يظهرون ايضا استعدادا عجيبا لتعلمها . والمأمول بناء على ذلك انه
بزيادة عدد المدرسين الانجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح
للجيل المصرى الناشئ فرص اضافية تمكنهم من ان يآلفوا اللغة
الانجليزية « (١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين



اللورد ليونز

سفير انجلترا في باريس

اللغوى الذى استكشف حديثا مما يقتبط به جدد الاغتباط لو قصد الى
الانتفاع به فى اللغة العربية او اية لغة اخرى غير الانجليزية . اما الامر
ما علمنا فليس ما يقال من استعداد الناشئة المصرية لتعلم اللغة الانجليزية
الا وسيلة لجلب معلمين من الانجليز يعلمون بلغتهم ويرغمون بذلك كل

(١) مصر رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٣

من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . هذا في حين ان اولى الامر والنهي انفسهم لم ينوا بدراسة لغة البلاد - فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان همهم ان يلزموا الشعب المغلوب على امره دراسة لغتهم ولم يبالوا بالاذى الذى يلحق طالب العلم من وراء هذه الطريقة المنجزة ولقد انشرت صدورهم عندما رأوا انه في عشر سنين من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٨ قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الاميرية الذين يدرسون اللغة الانجليزية من ١٠٦٣ تلميذ الى ٣٨٥٩ تلميذا اي من ٢٦ فى المائة الى ٦٧ فى المائة من المجموع السكى للتلاميذ في حين ان عدد الذين يدرسون الفرنسية وهى اللغة الماثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٦٦٤ تلميذ الى ١٨٨١ تلميذ اي من ٧٤ فى المائة الى ٢٣ فى المائة من المجموع السكى (١) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصري المتعلم وقد ارغم على التعلم باللغة الانجليزية قد تعلم في الوقت نفسه ان يعقث الانجليز ولغة الانجليز (٢)

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩٩ » ص ١٢

(٢) هذا ما كتبه المسيو جان رودز الكاتب الصحفي المعروف في الطان في عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال « ان عجز انجلترا (عن فرض مدنيها على مصر) يظهر جليا في اللغة بوجه خاص . فبعد ان مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم تنجح انجلترا بالرغم مما في يدها من وسائل الضغط الشديد من تعلم اميري ودبلوماسيات مدارس عالية ومناصب حكومية ان تدرس مصر لغتها وحضارتها . اما اللغة الفرنسية فانها لم تفقد مكانها كما نخشى من تزايد نفوذ امة اخرى . بل انها فضلا عن ذلك قد تقدمت وذلك التقدم لا يرجع الى مجرد ما كان في الماضي من تضامن طويل الامد بين الامتين الفرنسية والمصرية والى تزايد اهمية مصالحنا ولكن يرجع فوق ذلك الى الميل الناشيء من الانجذاب الحق لشعوب البحر الابيض المتوسط نحو مدنيتنا واوتناعم حياتنا . وقد لاحظ الانسان في ذلك الى حد ما

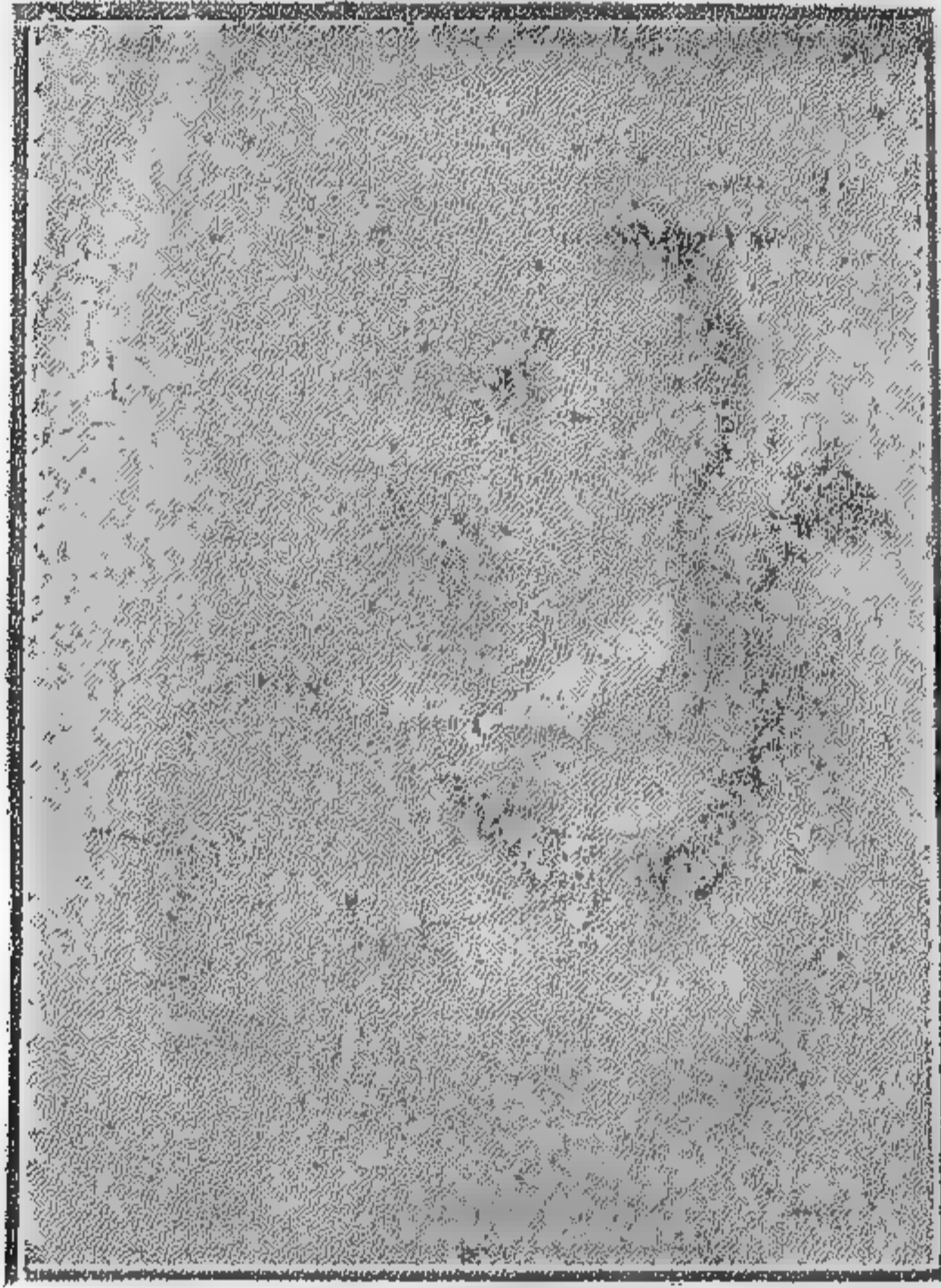
حسبنا ما قلناه عن التعليم انك قلما تجد في قطر من الاقطار او على الاقل في الطبقات الميسورة الحال في اى قطر من الاقطار ظمناً الى ورود حياض العلم كالذي تجده في مصر . ومع ذلك لا تجد حكومة ما قد سمت الى اطفاء ذلك الظلم سعيًا اضعف من سعى الحكومة المصرية . ان المصريين يسألون خبزاً فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولو حجارة ولكن اعطوهم سمًا زعافاً .

ولا يختلف سعى القوم في تربية الامة الاستقلالية بوجه خاص عن سعيهم في تربيتها بوجه عام . انا لنذكر توكيدات اللورد دو فرين الجديدة التى ترمى الى ان الانجليز يريدون ان يكونوا المصريين « احسن الاصدقاء والنصحاء » دون ان يفرضوا عليهم اراءهم او يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفاظهم » آذنين - نستغفر الله بل « راغبين ان يحيا المصريون حياهم التى افوها وان يديروا حكومتهم » (١) . فكان تنفيذ هذه المبادئ الجميلة ان جد القوم في الجرى على سياسة اسناد المناصب المصرية الخطيرة الى الاجانب - الى الانجليز على الاخص بطبيعة الحال - وهى السياسة التى ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الاولى على المالية المصرية . وكان اهم ما ترمى اليه

اثر الروح المادية لكل ما هو بريطاني والتى لا تزال تسلك الى اظهار نفسها سبلاً خفية . ومهما يكن الامر فان حال اللغة الفرنسية حال لا يمكن معها لاي موظف انجليزى فى اى مصلحة من المصالح مع جواز استثناء مصلحة السكة الحديدية ان يقوم بشؤون وظيفته على وجهها اذا لم يكن ملماً بلغتها .

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب ص ٣٦٩

قبل الاحتلال ايطاليا الاقرباء والاصدقاء مهاد الراحة على حساب
الحكومة المصرية فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم الى هذا الغرض
غرض آخر هو حرمان الشعب المصرى من ان يكون له حظ في ادارة
البلاد وجعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية فمن سنة



المسيو تريكو

قنصل فرنسا العام في مصر

واحد مؤيدى الحركة العرابية

١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين الملكيين في الحكومة
المصرية من ٩١٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف وازداد من بين هؤلاء
عدد الموظفين الاجانب من ٦٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف اى الى
نحو الضعف في حين ان عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤

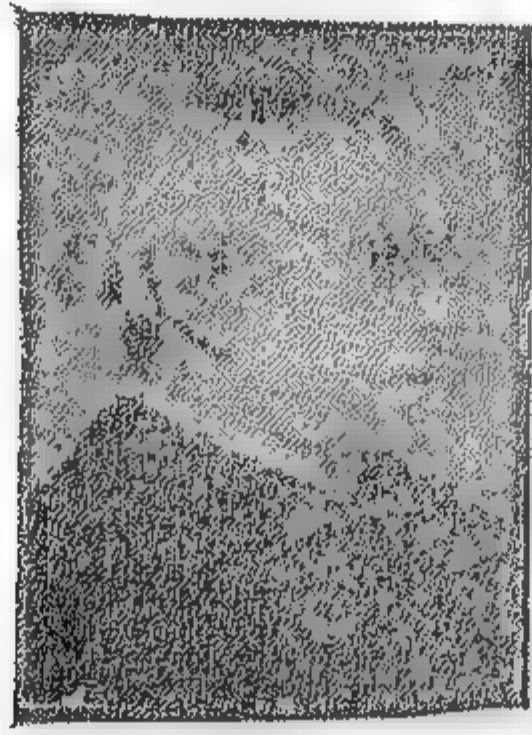
موظف الى ١٢٢٠٧ موظف اى زيادة نحو ٥٠ فى المائة فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الاجانب ٢٨٩ موظف بريطانى فقط فاصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف (١) فى سنة ١٩٠٦ وبما يزيد فى قبح هذا الظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والاجانب ان احقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين وان جل المناصب السنوية من نصيب الاجانب فال ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف ونحو ذلك فى حين ان المناصب الادارية ذات المسؤولية مسندة الى الاروبيين وخاصة الانجليز ولنضرب لك مثلا مصلحة السكة الحديدية . (٢) فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيه فاكثر . من هؤلاء ٣٢ اوربيا و ٤ مصريون ليس غير . وفيها ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيه و ٤٨ جنيه فى الشهر منهم ٧٤ اوربيا و ١٩ مصرى . وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر بين ١٦ جنيه و ٢٥ جنيه منهم ١٤٧ اوربى و ١٢٩ مصرى . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديدية يتقاضى كل منهم فى الشهر اقل من ١٦ جنيه منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس اكثر من ١٩٨ اجنبى . وقس على ذلك سائر المصالح . فاجل المناصب للاجانب واحقرها للمصريين وما كان وسطا تراعى فى استناده مسؤوليته

(١) مصر رقم ٢ « ١٩٠٧ » ص ٣٦

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٤٠

ومرتبه فكلما عظمت المسؤولية والمرتب كان المنصب الاجنبي وكلما قلت المسؤولية والمرتب كان المنصب للمصري .

لا حاجة لان نبسط القول في مقدار التمرين الادارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة فى اسناد مناصب الحكومة . ان المصريين ما برحوا يرفعون عقيرتهم بان البريطانيين انما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون انفسهم بانفسهم ومع ذلك فان عميدهم لا يدخر وسعا فى حرمان المصريين من الاعمال الادارية .



اللورد غوشن

صاحب بنك فريمانج وغوشن

والحق ان المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون فى التعليم يحرمون المناصب الخطيرة ويؤخذون بتنفيذ اوامر سادتهم الاجانب نظير مراتب زهيدة ينقدونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة ان الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتما الى الارتشاء وان الرجل لا يستطيع فى مصر ان يعيش بمرتب شهري قدره ستة جنيهات او سبعة وان من

المحقق في هذه الحال ان يختلس او يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٣ ليس قبل بانه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشي الصغيره لاسيما في المديریات » (١) وان مقاله في سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحا حتى يومنا هذا قال . « اننى اشك في هل ينقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصددهم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة » (٢) ضم اليها القارىء كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر ان جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار الذلة التى صار اليها المصريون في عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة الموظفين الانجليز المنرئسين الذين يعلمون انهم قوام الحياة المصرية لقدرجا اللورد كرومر في تقريره الاخير (٣) من الموظفين الانجليز الا تفتر عزائمهم بمجهود المصريين الذين لا يستطيعون ان يقدروا ولن يقدروا سعيهم في صالح البلاد وان لا تفت في اعضادهم ما يورده عليهم بنو وطنهم الذين لا يقدرون اعمالهم من انتقادات وحجج باظلة بل عليهم ان يعضوا قدما في القيام بواجبهم المقدس واثقين من ضمائرهم بحسن الجزاء . لا ريب ان هؤلاء الموظفين الانجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد اسروا الضحك في انفسهم من هذه النصيحة الابوية وانهم لم يكونوا اقل تفكها بها منهم

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٣ » ص ٣٥

(٢) مصر رقم ٣ « ١٨٩١ » ص ٤ « مارن هذا بما جاء في مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

ص ٦٠

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ١٠١ - ١٠٢

بالأسف الذي أظهره اللورد كرومر في نهاية رجائه لما لاحظته أخيراً في
دوائر الموظفين الانجليز من تناقص بين في العطف على المصريين -
كأن هذه الظاهرة لم تعهد قط فيما مضى ١١ تلك النصيحة وهذا الأسف
قد ردهما منذ ذلك الحين السير الدون غورست من غير أدنى تغيير
او تبديل (١) والواقع ان اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا
يضمرون للمصريين غير اشد ضروب الاحتقار في حين انهم يعدون
انفسهم حكماً موقنين ابراراً ومتقدين اطهاراً



درويش باشا
رئيس البعثة التركية

وان في حادثة دنشواي الشهيرة لدليلا على الروح الغالب على
معاملة الحكام البريطانيين للمصريين . ولا بأس بان نعيد على القارئ
ذكر هذه الفاجعة . في ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ خرج خمسة من الضباط
الانجليز الى قرية دنشواي لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى

يعارضون في هذا الضرب من الصيد الا انه في هذه المرة قد نشأ عن
نيران بتادق الضباط ان شبت النار في جرن من الاجران وجرحت
احدي فلاحات القرية فحمل جمع من اهل القرية على الضباط فدافع
الضباط عن انفسهم بينادقهم فاصابوا اربعة فلاحين في ارجلهم . وكان
سلاح الفلاحين العصي ليس غير فاصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع
آخر . واخيرا ارسل اربعة الضباط اخام الكابتن بول الذي اصيب
رأسه الى المعسكر الذي يقع على خمسة اميال من دنشواي ليرسل اليهم
النجدة . ولكن الحر كان شديدا فاصابته ضربة الشمس فسقط ومات
في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القروديون امام محكمة مخصوصة متهمين
بتهمة القتل والاعتداء فشنع اربعة منهم بمحضراخوانهم المتهمين واقربائهم
وسائر اهل القرية الذين اكرهوا على شهود المنظر وحكم بالسجن المؤبد على
اثنين احدهما القروي الذي جرحت امرأته وحكم على واحد بالسجن خمس
عشرة سنة وعلى ستة بالسجن سبع سنين وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الاشغال
الشاقة وعلى ستة اخرين بجلد كل منهم علنا خمسين جلدة (١) وهنا ينبغي ان
نلاحظ ان اداة الاربعة الذين اعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره
الدكتور نولان من ان جرح الكابتن بول قد نشأ من ضربات عنيفة
بالة غليظة وان السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم انه لشدة
تهيج الرأي العام في مصر وانجلترا قد اطلق سراح مسجونى دنشواي

(١) مصر رقم ٤٣ و « ١٩٠٦ »

في اوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جرأة المستر فندلي الذي كان وقتئذ وكيل المعتمد والقنصل العام (١) ان قال عن المحاكمة في رسائله التي تصف الحادثة « انها روعى فيها الجد والتقيد الشديد بالقانون فلم يكن ادنى اثر للانزعاج او التشفى والانتقام » يقول هذا مع ان المحاكمة قد تولتها محكمة مخصوصة وان جميع الاجراءات لم تستغرق اكثر من ثلاثة ايام وانه لم يكن بين



اللورد مورلي

من زعماء الاحرار الذين دافعوا عن مصر

في البرلمان الانجليزى

وقوع الاعتداء وتنفيذ الاحكام غير اسبوعين وان المحكمة لم تتحاش ان تقول ان الضباط « كان بوسعهم ان يصيدوا المعتدين كما يصيدون الحمام » وان قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة ارسلت اليها من القاهرة ١١ ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة في المذكرة التي شفّع بها رسالة المستر فندلي فقال « يمكن ان يقال بحق

(٤) فان اللورد كرومر كان قد سافر الى انجلترا بالاجازة

ان النظام القضائي (في مصر) قد يكون سابقا على افكار المصريين
ومستوي حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان »

وقد وقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه
وذلك ان ضابطين انجليزيين كانا يصطادان قريبا من الاهرام بجوار
قرية كفره فاصابا عرضا طفلا صغيرا . فانتشب بينهما على اثر ذلك
وبين ابى الطفل عراك انطلقت فيه بندقية احد الضابطين وقتلت
الفلاح التعس . فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين ومع ان الضابطين
قد ارتكبا جريمة القتل فانهما لم يؤخذا بجريرتهما واحيل الدين هجموا
عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثني عشر منهم بالجلد على مرآى من
بنى قريتهم وبالسجن مع الاشغال الشاقة ستة اشهر . ذلك مظهر للعدل
الانجليزى غريب يريد في غرابته انه قبل ذلك يومين كان طبيب ايطالى
يصطاد في حقل قمح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت
البندقية فقتلت الطبيب ومع ذلك ففي هذه المرة (١) برئت ساحة الفلاحين .
غنى عن البيان ان العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وان التعصب
للموظفين الانجليز والسيادة الانجليزية كان الغالب في قضيتي دنشواى
وكفره وانه كان يرمى الى ان يعاقب « الوطنى » الوقع عقابا يكون فيه
مزدجر له ولا مثاله .

فاذا اعتبرنا هذه الامور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف

(١) بلوشو : المصدر السابق الذكر ص ٢١٧ - ٢١٨

الجيل الحديث من الموظفين الانجليز على الشعب الذي يحكمونه الا
نهكنا مؤلما . ان سادة مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم ادنى عطف على
المصريين وبدلا من ان يعدوم للاستقلال قد سعوا سعيًا حثيثا وراء
اشد الطرق قضاء على كل مافيه من علم وكرامة ورغبة في ان يكونوا
اصحاب الشأن في بلاد هي بلادهم .



الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لا شك انه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطاني بمصر ما يمنعه من ان يصير امرا مؤبدا سوى حال لا يكون للحكومة الانجليزية سلطان عليها . ان من شأن الحكومة والجيش البريطانية انهما متى دخلتا بلدا اجنبيا تميل الى نقص حكمه الذاتي . وان ما علمناه عن احدث ما جرى في مصر يدل ... على ان المصالح البريطانية تأخذ حذرهما من كل شيء يشبه استقلال معهد وطني في عمله »

(من خطبة للمستتر اودونل في مجلس العموم في سنة ١٨٨٣)

الفصل الحادي والعشرون

سياسة اللين المعزوج بالشدة

الآن قد بلغنا المرحلة الأخيرة من رحلتنا . لقد ابتدأنا من عام ١٨٧٥ اى من اول ظهور ما يسمى « المسألة المصرية » ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التى افضت الى احتلال البريطانيين مصر ثم استعرضنا الآثار التى عادها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه فعلمنا ان ليست اسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه تعطينا اى مسوغ لاعتداء انجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فاننا لانرى الانجليز في مصر اكثر من طفيليين فضوليين . غير ان المستر ادوارد ديسى قد قال عندما ابتدأت العلاقات الانجليزية المصرية (١) من مجادلة كلية الصفة « اذا قدر لنا ان يتزعزع مركزنا في مصر لانا لانستطيع ان نورد امام محكمة دولية اى مسوغ قانونى لعملنا فعلمنا ان نكتب تاريخنا من جديد . اذا كنت تاجرا وكنت لاتريد الافلاس فلا تسر في عمالك على تعاليم المسيحية الاولى . وان انجلترا لاتتجر فحسب الخ » وهو قول ان لم يعبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر فانه على الاقل يعبر عن عملها المقرر من اول الامر حتى يومنا هذا . بيد ان القوم

(١) مستقبل مصر « مجلة القرن التاسع عشر » اغسطس سنة ١٨٧٧

في خلال السنوات الاولى من الاحتلال قد شعروا شعورا شديدا
بشدوذ هذا الاحتلال وفساد منشأه واخذوا يعطرون الجمهور والدول
الكبرى تأكيدات مضمونها ان مقام الانجليز بمصر قصير الامد جدا
من ذلك انه في اثناء نشوب الحرب بين مصر وانجلترا قد صرح المستر
غلادستون مجيبا عن سؤال القى في البرلمان فقال « لقد سألت السيد
الفاضل هل في نيتنا ان نحمل مصر احتلالا غير محدود؟ وقد اذهب في
جوابه بعيدا فاقول انا مهما نأت من شيء فلا شك في انا لن نأتى هذا



يوسف بك نجاشي

عثمان باشا رفقي

مدير الفيوم

وزير الحرية

الامر . انه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة واراها مناقضة مطلقة
مناقض لمهودها التي اعطتها لاوروبا ويمكنني ان اقول انه مناقض لاراء
اوروبا نفسها « (١) . وبعد شهر من ذلك صرح الاورد غرانفيل للسفير

(١) هنسارد « المناقشات البرلمانية » المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٣٩٠

لا يطالب الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما اشيع من ان الحكومة البريطانية تقوى بسط حمايتها على مصر فقال « يمكنك ان تنفي هذه الفكرة من ذهنك » (١). وفي شهر نوفمبر من السنة نفسها شبه المستر غلادستون وهو يجيب مرة اخرى على سؤال القى بالبرلمان احتلال مصر باحتلال الدول الاربع فرنسا في عام ١٨١٥ واعطى تأكيدات مضمونها ان الحكومة الانجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تنفق عليها هي والحكومة المصرية (٢) وفي يناير من عام ١٨٨٣ اعاد اللورد غرانفيل هذه التأكيدات في رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بانه « اذا كان بمصر في الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فان حكومة جلالة الملكة ترغب في سحب هذه القوه بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الطرق التي تضمن المحافظة على سلطة الخديو » (٣) وفي عام ١٨٨٤ قال السير بيرنج مما كتبه الى رئيسه « ان حكومة جلالة الملكة وذلك في رأي اقصى ما يكون من الحكمة لا تريد ان تأخذ بزمام الحكم في مصر لا بصفة دائمة على شكل ضم البلاد الى املاكها ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » (٤) وفي نحو الى الوقت المذكور اخبر اللورد غرانفيل المسيو ودنجتون السفير الفرنسي بان « حكومة جلالة الملكة تريد ان يكون سحب الجنود في

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢.

(٢) « منسارد » المناقشات البرلمانية » المجلد ٣٧٤ (١٨٨٢) ص ١٤ - ١٥ - ١٦.

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٣٥.

(٤) مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ٩.

اوائل عام ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول اذ ذاك انه لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام « (١) . وفي سنة ١٨٨٦ صرح اللورد سالسبرى « انه يخلق بانجلترا ان تبر بعهودها المقدسة وتجلو عن الاراضي المصرية » (٢) . وانكر السفير البريطانى بباريس ما قيل من ان انجلترا تريد ان تجعل بقاءها بمصر مؤبدا واكد للحكومة الفرنسية بانه « لم يطرأ تغيير ماعلى سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر » (٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن ان تضاعف الى مالا نهاية وان الاثر الذى يخرج به الانسان منها كلها هو ان الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الامر هل يسمح لها بان تبقى بمصر الى ما شاء الله وهل بقاءها بمصر الى ما شاء الله يستحق ان يحرص عليه ؟ على انه ينبغي الانسى انه فى تلك الايام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب جلائها عن مصر ان لم يستطع اللورد كرومر ان يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد . وبلغ من اللورد سالسبرى ان ارسل الى الاستانة فى صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درومند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع الذى كان ينتقد فما مضى السياسة الرسمية المتبعة فى مصر ارسله ليضع اتفاقا تنظم به المسألة المصرية .

(١) مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ١٣

(٢) فى ولاية جيلدهال ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

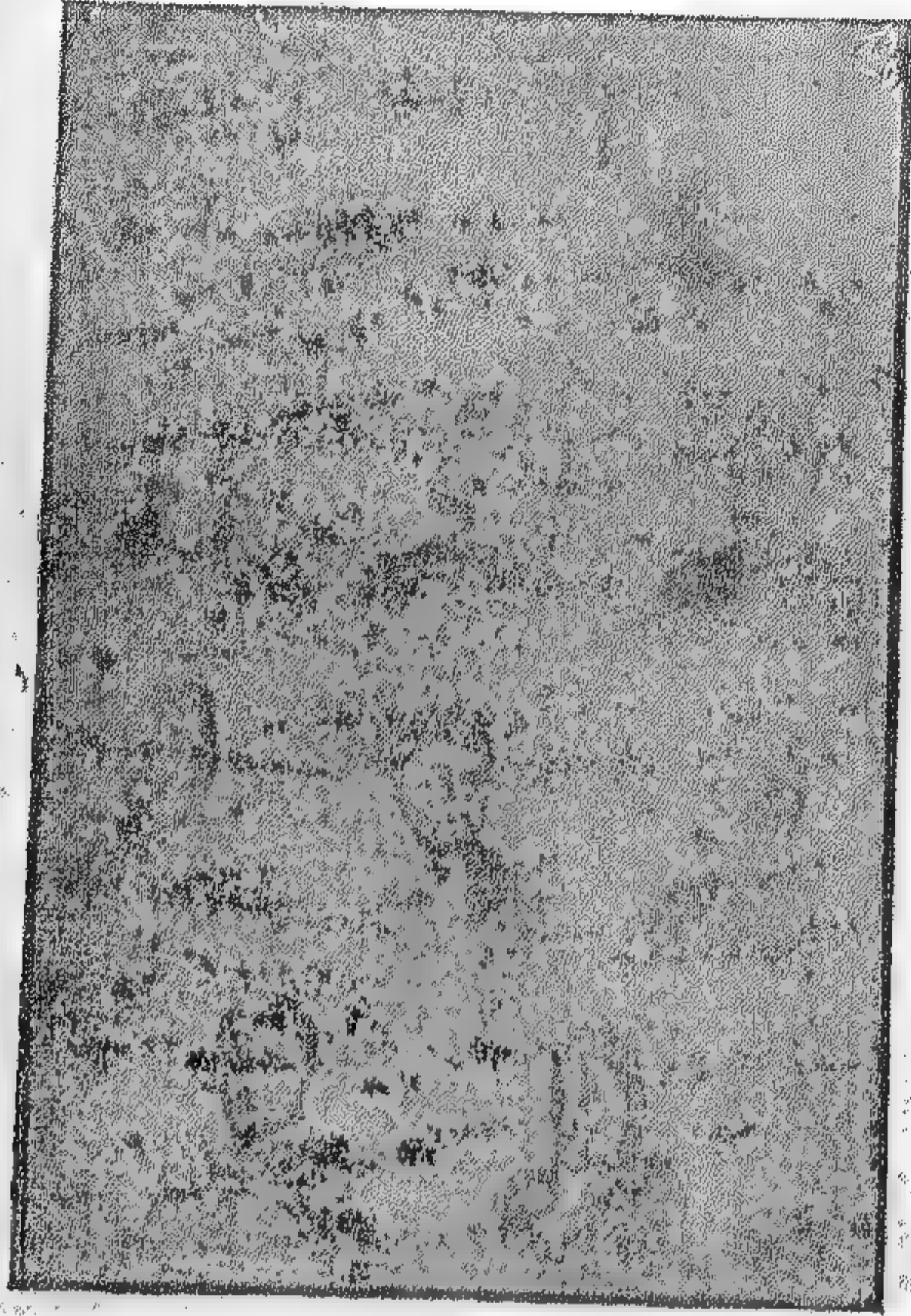
(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ١١٠

وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة اشهر من بلوغه الاستمارة
وكان مؤداه ان يرسل الى مصر مندوبان ساميان احدهما بريطاني
والآخر تركي ليجثا حال مصر من جميع وجوها ويضعها فيها تقريراً ثم
تنظر الحكومتان في ابرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية
عن مصر في وقت ملائم « (١) » وقد ظهر ان ذلك دليل حسن على رغبة
الحكومة البريطانية في حفظ عهودها . ولكن الثمانية عشر شهراً التي
اعقبت ذلك قد شهدت تحسناً عظيماً في حال مصر المالية كما شهدت
زوال ما كان يخشى من ضياع مصر لمجرد العجز في ادارتها واستطاع
اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ ان يكتب فيما شهادته ادارة البلاد المالية
من تقدم عظيم وبلغ من حذره ان اضاف الى ما كتب العبارة الآتية
« ان العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط وان استمراره موقوف على
استبقاء مال الحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود
قوة بريطانية بمصر » ثم قال محذراً ان العجلة في الجلاء قد تعبط كل
ما عمل حتى الآن « (٢) » وكانت هذه الكلمة خفيفة على الاسماع للغاية
ولذلك عازمت الحكومة البريطانية على العمل بها فعندما ان او ان عقد
الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية ان
تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق
مشرطة لنفسها حق بقاء جنودها بمصر اذا ما طرأ خطر يهدد مصر

(١) مصر رقم ١ « ١٨٨٦ » ص ٣٧ — ٣٨

(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٧

الوزراء السابقون



من اليمين الى اليسار . الصف الأعلى . رياض باشا وزير الداخلية
شريف باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية
الصف الثاني . حيدر باشا وزير المالية . عمر باشا لطفى وزير
الحرية ومحافظ الاسكندرية الذي حدثت مذبحة الاسكندرية في عهده
فخرى باشا وزير الحقانية
الصف الثالث . تيجران بك وكيل الخارجية . ذر الفقار باشا
كبير التشريعات . علي مبارك باشا وزير المعارف
الصف الرابع . عثمان بك مدير الشرطة . بورلى بك وكيل
الداخلية

فان فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بان يطلب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط فاذا لم يجب الى ذلك فلا يوقع على الاتفاق وقد بلغ من السفير الفرنسي ان اخبر السلطان انه اذا لم يوقع على الاتفاق فانه - اى السفير - يمكنه ان يعطيه باسم الحكومة الفرنسية تأكيذا رسميا صريحا يفيد ان جلالته تحمي وتمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق (١) ولا ندري اعلق السلطان على هذه التأكيدات اهمية كبيرة ام لم يفعل ؟ ولكنه كان كأي انسان آخر عارفا بقيمتها . ومهما يكن من شيء فانه ابى ان ينزل لانجلترا عن شيء من سيادة مصر وبعد كثير من التلويك والتردد رفض توقيع الاتفاق .

ولا ندري لعل الانجليز قد ساءم فشلمهم في عقد اتفاق ينيلهم حقا طالما طمعوا فيه وان استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد اصبحت في وسعهم ان ينبذوا سابق تعهداتهم معانين انه لو لا عناد السلطان لانفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور في موقف انجلترا ازاء مسألة الجلاء . نعم انه من حين لا آخر كان القوم يكررون القول بان انجلترا ستضع في يوم ما حدا لمقامها بمصر . فالسائر غلادستون الذي كان شديد العطف على القوميات الصغرى ايام كان في جانب المعارضة قد صرح في عام ١٨٩٦ في رسالة بعث بها الى وطنى مصرى بان « زمن الجلاء قد حل

(١) كوشى « مركز مصر الدولى » ص ٢٢٥

فيما يعلم منذ سنوات مضت « (١) » ولكن هذه التصريحات اخذت ثقل
وتندر شيئاً فشيئاً على حين ان القاهرة اصبحت مصدراً لا قوى ضغط
يرمى الى تأييد الاحتلال . فمن ذلك ان المستر (والآن السير) الدون
غورست المستشار المالي قال في عام ١٨٩٠ في تقريره عن الاحتياطات
المالية المزمع اتخاذها « لا بد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد ...
هو ألا يعترى حال مصر السياسية تغيير اساسي ، وبعبارة اخرى يجب
ان يظل جيش بريطاني محتلاً البلاد وان يظل نفوذ الحكومة
البريطانية القائم الى حد كبير على وجود جيش الاحتلال صاحب السيادة
العليا » (٢) وقد ظلت هذه النعمة من ذلك الحين نعمة اللورد كرومر
واعوانه في تقاريرهم كلها تقريباً . ففي عام ١٨٩٥ نرى المستر فيلارز
ستيوارت الذي كان يقول بتأييد الاحتلال والذي زار مصر مرة اخرى
يخفف من وطأته ويصرح بأنه « قد يحتاج الى جيلين من الزمان في
تثبيت دعائم الإصلاح الذي تم واعطائه صفة الدوام » لانه « لو تركت
البلاد وشأنها الآن لانتكشت سريعاً وانبعثت الشكاوى القديمة

١ وكان الخطاب قد ارسله المستر غلادستون من بيارتز الى الشاب المصري مصطفى كامل
وهو مؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ وقد قال فيه المستر غلادستون « انني اعطف على
ما فهم انه شعورك بصفة كونك مصرياً . ولكن لا حول لي ولا طول على الاطلاق ان رأي
لا يزال على عهده لم يتغير وهو انه يجب علينا ان نترك مصر بعد ان ادبنا العمل الذي من اجله
ذهبنا اليها اداء مقروننا بالفخر والمنفعة لتلك البلاد وعلى ما اعلم ان زمن الجلاء قد حل منذ سنوات
مضت » لاشك في ان ما استفادته مصر من المنفعة والشرف عظيم !!

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٣ . بلغ من سرور اللورد سالسبري بحصوله على هذا
التقرير اللطيف من رجال هم على مسرح العمل ان طير برقية الى اللورد كرومر يخبره فيها ان
الرسالة وماحتاتها قد تعرض على البرلمان (مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٢٣)

وعادت تصرفات الماضي السيئة ونسيت الدروس الجديدة وكانت النهاية شرا من البداية « (١) فليس عجيبا من الحكومة البريطانية وقد حذرها هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » ان تصمم على البقاء بمصر مدفوعة الى ذلك باتقى البواعث الخيرية واخلصها من الشوائب . على ان انفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها . فمن حين لا آخر كان بعض الدول الاجنبية وعلى الاخص فرنسا يذكرها بسابق وعودها تذكر لطيفا ويسألها عن ميعاد الجلاء عن مصر احان ام لم يكن ؟ من ذلك انه عند ما كانت الحكومة البريطانية تسمى في عام ١٨٨٩ في تحويل الدين الممتاز قد ابى المسيو سبار وزير خارجية فرنسا ان يوافق على التحويل المذكور اذالم تعين انجلترا ميعاد جلائها عن مصر . وقد اجابت الحكومة البريطانية انها يسرها ان تجلو عن مصر لولا ان حال الامور في مصر مضطربة غير مستقرة فكان رد المسيو سبار ان قال « اذا فكيف تقترحين تحويل الدين اذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » (٢) ولكن من حسن حظ انجلترا ان المسيو سبار سقط سريعا وان خلفه المسيو ريبو عدل عن الاعتراض ووافق على نقص فائدة الدين . ولم يفته امد الخلاف بين انجلترا وفرنسا الا في عام ١٩٠٤ اذ تعهدت فرنسا في الاتفاق الانجليزى الفرنسى المشهور الا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في مصر

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٢

(٢) فلاى « المنافسات الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ - ١٤٧

« بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطاني او غير ذلك من الامور » وكان ذلك منها مقابل اطلاق يدها في مرا كش و اعلان الحكومة البريطانية انها « لا تنوي تغيير الحال السياسية في مصر » على ان ذلك الاتفاق لم يكن مقيدا للدول الاخرى في شىء ما ولكن لما لم تر هذه الدول داعيا الى اثارة المسألة المصرية فان انجلترا من ذلك الحين بقيت غير متعرض لها واصبح انجاز تصريحاتها كما قال اللورد ملز ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية بقطع النظر عما في عالم المثال والكمال على ان انجاز التصريحات التى تبذلها امة شائعة في دخول الحرب غير قابل لان ينتزع انتزاعا من نفس هذه الامة ساعة انتصارها » و ظاهر ان « تعاليم المسيحية الاولى » غير قابلة كذلك للتطبيق في الوفاء بالعهود والمواثيق .

وكذلك وصلنا الى حال مصر في الوقت الحاضر وهى الحال التى يتبقى علينا ان نستعرضها استعراضا . قد تكون هذه الحالة بالدقة نفس الحال التى كانت وقت ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى لولا ظهور عامل جديد غير وجه الامر كل التغيير واصبح المحور الذى تدور عليه الحوادث من لدن ذلك العمل السياسى وبوجه اخص من لدن ان بدل فى عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المعتمد البريطانى وهو السير الدون غورست . هذا العامل الجديد هو الحركة الوطنية وبعبارة اصح هو انبعاث الحركة الوطنية القديمة التى مضى عليها ثلاثون عاما احدث مما

كانت لباسا واكثر اسباب قوة تصرفها كيف شاءت .

قد يكون اكثر ما في السنوات الاخيرة من حكم اللورد كرومر تسلية وتفككة ان يحىء اللورد نظرا لطول امد الاحتلال وعدم ثوعزه بخرافة جديدة مؤداها ان المصريين اخذوا يقدرون « الفوائد » التي جنوها من الاحتلال وانه بناء على ذلك لم تعد القوة اساس السيطرة البريطانية في مصر ولكن عاطفة ارتباط حقيقية بين المصريين والبريطانيين ان القارىء ليدكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد في حمل الناس على الاعتقاد بان عرابي لا يمثل اهل البلاد وانه مجرد عاص وخارج على مليكه الشرعى ففى عام ١٧٨٣ كتب المستر فيلرز عند ما كان عضوا في بعثة اللورد دو فرين تقرير امسها ليثبت فيه هذه القضية فقال « انهم (المصريين) يصرحون بانهم ... يرون انه (عرابي) كان منافقا ولا يوجد الا آن اى عطف عليه . انهم يرجون اصلاحا على ايدى الانجليز ومستعدون للترحيب بهم في الصعيد والدلتا على حد سواء » (١) فدعوى ان المصريين يحبون الانجليز ترجع بذلك الى اقدم ايام الاحتلال وان كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنيهة الى الاعتراف صراحة بان نفوذ الانجليز موقوف على جيش الاحتلال (٢) . على ان هذه الخرافة القديمة بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الانجليز على الجلاء اخذت

(١) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٨

(٢) وحتى في العام التاخر عام ١٨٨٧ كان المستر برتال لا يزال يشكو ويقول « ينبغي الا يظن ان الفلاح شاكر الادارة الحاضرة هذه الزيادة في راحته ... ان الفلاح يمد الاحتلال الانجليزى كارثة وطنية » مصر رقم ٢ « ١٨٨٢ » ص ٨٣

تنبعث شيئاً فشيئاً بتمهد اللورد كرومر نفسه فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ وقد زال الخوف من انشاء لجنة مالية دولية « قلما تسمع اصوات جمهور أهل البلاد وارايم الحققة ومع ذلك فاني اعتقد انهم يقدرون الفوائد التي اصابوها في خلال السنوات الماضية وانهم قد لا يودون ان يروا اي تغيير عاجل في النظام الحاضر » (١) . وان الفطنة المعجبية التي مكنت اللورد كرومر من ان يلحظ ما هو قليل سماعه قد اخذت تنمو نموا مطردا في خلال السنوات التي اعقبت عام ١٨٩٢ حتى اصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم . فقد كتب في هذا العام بأسلوبه المتواضع الذي يشبه ان يكون خاليا من التأثير يقول « ان الرابطة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالمحكوم في مصر كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحقة ومن جهة اخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة . وان الغرض الاساسي الذي يجب ان نجعله نصب اعيننا هو بوجه اعم ان نستبدل رابطة اخرى مكان هذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الامر حتي احدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة - لانه من الخطأ المحض ان نظن انفجار الحركة العرابية مجرد عصيان عسكري ليس اكثر . هذه الرابطة الجديدة يجب ان يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور أهل البلد وبعض منها اخر عبارة عن النمو التدريجي للثقة بنيات الحكام وبعض ثالث عبارة عن ايجاد اعتقاد

بقوة الحكومة وان اختلفت هذه القوة في مظهرها عن القوى السابقة عليها ... اننى لا اتردد فى ان اقول ان ما عمل فى سبيل هذه الغاية فى العشرين السنة الماضية قد ادى الى الناية المنشودة « (١) » .

ان وصف الرابطة « الوحيدة » التى كانت تربط الحاكم بالحكوم فى الازمنة الغابرة بانها قوة ساحقة وخوف هذه القوة الساحقة لغريب من رجل ظل سنوات عديدة يحكم بواسطة المحكمة العسكرية ثم اتى قبيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواي ببرهان ساطع يثبت نزعة الارهابية وفوق ذلك فان الطريقة السهلة التى صرح بها فى جملة واحدة المهمة القديمة التى اتهم بها عرابى واتهم بها الحركة العربية لطريقة عجبية جدا . على ان اغرب ما يكون بهذه الالفاظ من السخرية هو انه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالحكوم فى مصر كانت الحركة الوطنية اخذت تعلن عن نفسها جماعة من اعلانها دليلا حيا على كذب هذه الخرافة الجديدة . لم تكن الحركة الوطنية ولها من ماضيتها ذكريات ثورة ودستور ان تصير الى العدم المطلق لهزيمة لقيتها وان الاسباب التى ابتعثتها فى الماضى وهى سيطرة الاجانب على البلاد واستغلالهم لها - كانت لا بد مبعثتها بمجرد التغلب على ما كان من اثر لكارثة عام ١٨٨٢ ثم جاءت

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٤ » ص ٦ وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقادا جديداً بانه محبوب من الشعب المصرى ويقال انه اقترح سرا على وزارة الحربية ان تسحب الحامية البريطانية من القاهرة .

انتصارات اليا بان ومن بعدها فظائع مشائق دنشواى فظهرت ما كان
 خلال الرماد من نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادفات
 وايسرها ان يتصدى لرعاية الامة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى
 باشا كامل ويعبر عن امانيتها في خطب بليغة مؤثرة واعمال منطوية على
 شجاعة عظيمة . على ان الحركة ولو بدونه كانت لا محالة متبلورة عاجلا
 او آجلا وان كانت الفضل في سرعة تبلورها راجع لاريب اليه .
 وما هي الا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف
 واهتاجت البلاد من اقصاها الى اقصاها طالبة جلاء الانجليز والحصول
 على دستور . فكان حدوث ذلك كله في سنتين فقط محيرا للالاباب .
 واشد ما اغتاظ اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قراوا بعدة
 مطالب كانت غاية في الجراءة وكان لهم بها تطلبا فكلية ثورت ولجس الفواجا
 التجراأت « هذه الصورة الكاذبة للحكم الديناى » على ذلك . في يوم ما رثلى
 مينيون ١٩٠٧ في جاليتهم الى البحر ثم عتله كل يمينتين ، فقال كانى خنق لى لى لى لى لى لى
 عظيمنا واننا لا نزال كالتطبيع ان فطاليع فى تقريرين لى الاخيرين لى مالى لى لى لى
 ذلك على رؤوس الوطنيين من الشتائم والسباب . فالوطنيون عندهم جهلاء
 مستأجرون واللات يحركهم كالمجوعين لا ذم لهم ولا يمشون غير اقلية
 شعبة وغير ذلك من هذا القبيل ولكن الاهتياج استمر على الرغم من
 ذلك كله وتماظمت صفوف الحركه الوطنيه وانضمت اليها الطبقة المتعلمة
 كلها شيئا فشيئا . وقد بذل كثير من الجهد في ايجاد وتشجيع الحركات

المنافسة للحركة الوطنية نعى حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير الإصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارا غير محدود ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل خط في آخر الامر من سمعة الذين بذلوه وتأثروا به. ثم كانت خطبة الوداع التي القاها اللورد كرومر بدار الاوبرا بالقاهرة قبل رحيله الاخير عن مصر فكانت اعلانا رسميا للحرب بينه وبين الوطنيين (١) ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي القاها في جيلدهال عندما منح حرية مدينة لندن ان يطلب الى اولي الامر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية (٢) على ان دعاة الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفي في فبراير من سنة ١٩٠٨ غير ان وفاته جاءت دليلا على عظم انتشار المبادئ التي عمل على نشرها عملا رائعا عجيبا. فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بان موته كارثة وطنية وشيع جنازته الى القبر خمسون الفا من جميع طبقات الامة مظهرين اعظم مايكون من الحزن والاسي. وقد بهت الاحتلال ايون انفسهم

(١) «فصرح بان الحركة الوطنية «من اولها لا آخرها زائفة مصطنعة» ووعد بانه وان اصبح بعيدا عن مصر ان يكف عن الحث على معادلتها بما نستحق قائلا «انها لا تستحق غير قليل» انظر نص الخطبة في «الاجيبيان ستاندارد» عدد ٦ مايو سنة ١٩٠٧ «نقلا عن مجلة «مصر»»

(٢) قال «اما انا فلا ارى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا الهياج والاضطراب الموجود بمصر والهند. هذه الطريقة هي ان نظل مثابرين على القيام بواجبنا نحو اهل هذين القطرين وان نشد الوطأة على المتطرفين اذا ما تعدوا حدود القانون» (التيمس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

لا نبشاق الشعور القومي بهذا الشكل الرائع ولم يسمهم وهم في سرورهم المكتوم الا ان يعترفوا بفسوخ المبادئ التي جمعت الامة حول رجل كان اول من اقدم على القول بها مرة اخرى .

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية التي جاءت بعد رقدة استمرت اكثر من ربع قرن من الزمان . فقد ادرك السادة البريطانيون فجأة ان قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوما من الايام . ولعل اللورد كرومر نفسه قد رأى ان مشكلة جديدة عويصة قد ظهرت وانه لا يستطيع النجاح في مغالبتها بعد ان أصبح علي وشك ان يرحل عن مصر الرحيل الاخير وسواء أكان هذا الرحيل الاخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض أو لان حكومة الاحرار الجديدة كانت شديدة الرغبة في تسيير السياسة تبعاً لتغيير الاحوال كما يقول اخرون فان اللورد كرومر استقال من منصبه في صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته وخلفه السير الدون غورست ليس من شك في ان الحاكم الجديد على الرغم من انه كان احتلاليا محضاً ايام كان مستشاراً مالياً في عهد اللورد كرومر وانه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد قد خرج الى مصر مزوداً بمعلومات تقضي بان يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي القديم ويسمى في القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة المسالمة والتوفيق فكان عليه ان يخطو خطوة نحو تحرير الادارة والمجالس الشبه تشريعية ليجتذب اليه ما في

صفوف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالا وكان عليه فرق كل شيء ان يترضى الخديو الذى القته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى احضان مصطفى باشا كامل وحزبه حتى صرح بانه يميل الى الحياة الدستورية (١) ولقد نجح السير الدون غورست فى هذا الترضى نجاحا عاجلا ولكن الامر الاول استعصى عليه . على ان توسيع استقلال مصر الدائى لم يكن امرا جديا فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديرية وتوسيع اختصاصها وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر ولقد ظهر ان مجالس المديرية الجديدة اذا استئينا مالها من حق انشاء المدارس الابتدائية تحت اشراف نظارة المعارف هي عين المجالس القديمة المقصورة التى انشئت سنة ١٨٨٣ اى انها على ما كانت تقدر مجالس استشارية ليس لها حق الابتكار مع كونها خاضعة لسيطرة المدير فالوزارة (٢) ولما قدم هذا المشروع الى مجلس شورى القوانين لم يرفضه وان كانت لجنةه التى تولت درسه لم ترد فى ان تحكم عليه بانه من الوجهة الاصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة (٣) اما مجلس شورى القوانين نفسه فقد خول حق جعل جلساته

رأب حجتهم على ما كان عليه من عدم الاعتدال

(١) فى حديث من مراسل الطان الميسور رينى يوم « الطان عدد ٣٤ مارس سنة ١٩٠٧ »
 (٢) تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩٠٩ « مصر رقم ١ » « ١٩١٠ » من ٢٧-٢٩
 (٣) اذا اراد القارى ان يعرف ما لوحظ على مجلس شورى القوانين فليرجع الى تقرير الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ من ٢٩-٣٩ يقول هذا التقرير « لقد وجدنا ان القانون لا يتضمن اختصاصات اوسع من الاختصاصات التى منحها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣ اى ان الامة لم تخط الى الامام خطوة واحدة فى هذه السبع والعشرين سنة »

علانية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة كما خول حق توجيه الاسئلة الى
النظار . وهذه المنحة الاخيرة ليست بشيء من الفتور لان حق سؤال
النظار احيط بعدة قيود جردته من كل مزية (١) . من هذه القيود
وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة ايام وان لناظر المسؤول الا
يجيب عن السؤال الموجه اليه وان الاسئلة الاضافية غير مسموح بها
وانه - وهذا ام القيود - لرئيس المجلس الذي تعينه الحكومة بطبيعة
الحال والذي هو طوع يدها تبعاً لذلك ، ان يشرف على الاسئلة وان
يرفضها . امام هذا كله لا عجب اذا قرر اعضاء مجلس شورى القوانين
وهم من اغنى المصريين واكثرهم تعلماً الا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك
اى سؤال الى اى ناظر من النظار

هذان الامران استنفدا بالفعل كل مجهودات المعتمد الجديد
الاصلاحية وكان بدهيا ان يفشل فى انفاذ الشطر الاهم من برنامجها الا
وهو القضاء على الحركة الوطنية وان يكن لهذين الاصلاحين من مزية
فزيتهما انهما ايقظا رأى العام المصرى من غفلته حتى نواحيه التى كانت
لا تزال ترجو ان الاحتلال البريطانى قد يعلم المصريين المتأخرين معنى

(١) « الايجيشيان غازيت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . انظر ايضا احاديث اسماعيل باشا
اباظه المنشورة فى الصحيفة المذكورة فى عددى ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وبما كان سبباً
فى استياء اعضاء المجلس بصفة خاصة هو ان حق توجيه الاسئلة لم يصدر به امر عال ولا كنه
اعطى على هيئة منحة اكتفى فى اعلانها بخطاب بسيط من مجلس النظار . هذه « المنحة » قد
قبلت باتفاق ١٤ صوتاً على ١٢ صوتاً وبما يجدر ذكره ان المجلس يحتوى على ١٦ عضواً
معينين و ١٤ عضواً منتخبين .

الاستقلال يوما ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد صياح المصريين وعزم مجلس شورى القوانين في جاسته التي انعقدت في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ على ان يضم صيرته الى صوت الجمعية العمومية الذي اعلنته منذ ثمانية عشر شهرا فقرر باجماع الاراء طالب الحكم النيابي (١) .
هنالك اصبحت الحركة الوطنية اجراً مما كانت . نعم ان موت زعيمها الاكبر قد افضى الى كثير من الخلل في صفوفها كما افضى الى تفرق كثير ممن كان نفوذ مصطفى كامل الشخصى يرابطهم بعضهم ببعض ولكنها مع ذلك اخذت تتسع شيئاً فشيئاً معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يحصىها العدد وبصحافة مازالت تنتشر وتفتغل حتى بلغت اقصى قرى الفلاحين . ثم ان ما هم به القوم ظالما من التعرض لحرية الجامعة الازهرية الاسلامية المشهورة (٢) وادى الى اضراب ١٢٠٠٠ طالب عن تلقى دروسهم واستقالة شيخ هذه الجامعة واستعانة من اعقبه

(١) وهذا هو نص القرار بأكمله « قررت الهيئة باتفاق الاراء ما هو آت : —
ان يطلب من حكومة الجباب العالي اعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة في ادارة امورها الداخلية وتكبير شؤونها المحلية وان يكون رأيها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الاهالى وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا تكون لهذا القانون تأثير في نصه من المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومي واحكام قانون لجة التصفية ولا في كل ما يتعلق بالاوريين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ولا في وركو الاستانة ولا في كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات »
وقد استغرقت مناقشة هذا القرار ثلاثة اشهر جعلت السير الدولى غورست يقول « تضجرا » لقد ضاغ وقت طويل في مناقشات عميقة موضوعها الحكم الياى » « مصر رقم ١ » « ١٩٠٩ » ص ٥ »
(٢) « النجم » ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ على ان خير ما كتب في هذا الموضوع مقال لمحمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى وقد نشر هذا المقال في صحيفة « استامبول » في عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

بقوة من البوليس داست حرمة المسكان ثم الى خضوع الحكومة
والخديو آخر الامر نقول ان هذا قد ادى الى ان انضم حنى المجاورون
وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية والى مظاهرات قامت فى
الطرق ضد حكم الخديو وحكم من يشد ازره من رجال الاحتلال
البريطانى .

فى هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير الدون غورست
على ان يخطط خطة قامعة يكون من ورائها كم افواه الصحافة الوطنية .
لقد سبق ان اشار (١) المستر فندلى عند ما كتب الى حكومته فى اثر
قضية دنشواى واحكامها الى الحملة « العنيفة » التى قامت بها الصحف
ضد « العدل » البريطانى - تلك الحملة التى جمعت « انفاق اموال طائلة »
امرا واضحا فى رآيه المستنير - وقال منذرا بسوء العاقبة « اذا ظلت
الامور على ما هى عليه ... فليس بعيدا ان تدعو الضرورة الى ايجاد
قانون جديد للمطبوعات والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » .
وقد انفذ الامر الثانى على الفور . اما الامر الاول فترك امر انفاذه
للسير الدون غورست رسول التوفيق والسلام . على ان قانون
المطبوعات الذى جاء به السير الدون غورست ليس بالشىء الجديد
فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ فى عهد المراقبة الثنائية وطبق مرة او

مرتبت ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل التيمس الاسكندري (١) فيه فقال « ان القانون شديد الى درجة انه شفي من نفسه بنفسه وهو اسخف من ان ينفذ ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . ولكن ما كان « اسخف من ان ينفذ » في عهد المراقبة الثنائية بل وفي عهد اللورد كرومر لم يكن كذلك في نظر السير الدون غورست . ولذلك بعث قانون المطبوعات القديم بقرار وزارى مؤرخ فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ وبهذا القانون (٢) اصبح متمينا على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ان يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانة جسيمة . فاذا لم يفعل ذلك عوقب عقابات صارمة وقد يعاقب بمصادرة ماله فى احوال معينة . وهذه الرخصة قد لا تعطى وقد تسحب على حسب الارادة . وقد تعطى الصحف بمجرد امر يصدر به من ناظر الداخلية بعد انذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اى انذار . وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحين حياة خوف وترقب دون ان يكون لها ضمان او شبه ضمان من القانون . نعم ان السير الدون غورست قد قال (٣) ان قانون المطبوعات انما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وهو صادق كل الصديق ولكن الذى طلب لم يكن قانونا يرمى الى

(١) التيمس ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

(٢) الابجيشيان غازيت ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ ، مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ ج ٩

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤

اغراض سياسية بل قانونا يكافح السلب والنهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الاجنبية وراء ستار التهديد والوعيد .

لسنا مبالغين اذا قلنا ان هذا العمل الاستبدادي من السير الدون غورست كان له من الاثر في ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشانق دنشواي نفسها . ولقد عطل ووقف عدد عظيم من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن (١) ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف (٢) وانبرى للعمل الشبان التعاون فاعلنوا بصراحة في مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين .

«١» واول جريدة ذهبت فريسة لقانون المطبوعات هي بالطبع جريدة « اللواء » لسان حال الحزب الوطني . وقد ارسل محررها الشيخ جاويش الى السجن في الحال . كذلك عطلت جريدة « الملم » الوطنية مدة شهرين وذلك بعد اسبوعين من ابتداء ظهورها . واقتلت عدة جرائد اخرى . ولما خرج الشيخ جاويش من السجن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه في الشوارع جمهور عظيم فلما رأوا الخديو قادما هتفوا طالعين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ جاويش بالسجن ثلاثة اشهر لانه كتب مقدمة لديوان شعر « ميهج » نظمها الغاياتي الشاعر الوطني . وكان « المؤيد » الذي يصدره الشيخ علي يوسف هو الذي اخبر البوليس بهذه المقدمة وعلى ذكر المؤيد نقول انه كان فيما مضى وطنيا صميميا واضطهده الاورد كرومر اضطهادا كان وخيم العاقبة . ثم اصبح من ذلك الحين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لانه كما يقال يعمل على نشر دعوة الخديو في بلاد العرب .

«٢» وبمناسبة هذه المظاهرات استخدم هارفي باشا حكامدار العاصمة الخرطوم لأول مرة كوسيلة لتفريق المجموع . « والباشا » حبير بهذه الالة لانه كان قبل ذلك ضابطا صغيرا في فرقة مطافي الاسكندرية

الفصل الثاني والعشرون

الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من السير
الدون غورست لأفلاسه السياسى والدبلوماسى وظهر من ذلك الحين
ان كل تظاهر بالميل الى المبادئ الدستورية او وضع دستور قد انقضى
امره وان لابد من الرجوع الى السياسة القديمة سياسة القمع والشدة
وكان قانون ٤ يولية دليلا على الروح الجديدة التى دبت فى جسم الوكالة
البريطانية . فبهذا القانون (١) العجيب اصبح كل من يسمونه مخيف
الاخلاق اى كل شخص « اشهر عنه الاعتداء على النفس او المال
او التهديد بذلك » يجوز ان يحال ، ولولم تثبت عليه جريمة ما ، الى لجنة
خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة
وثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يعينهم ناظر
الداخلية ، وان تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود
بان يوضع فى محل اقامته تحت مراقبة البوابس لمدة لا تتجاوز خمس
سنوات ، وان يقدم ضمانا ماليا او شخصا يكفل حسن سيره فى
المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفى الى جهة مهريّة معينة يقضى فيها مدة

المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التعويطي » عينه على الذين ارتكبوا
جنايات ثم برأئهم محاكم الجنايات « لعدم كفاية الادلة » . هذا
القانون ، كما يرى كل قانوني لاول وهلة ، منطوق على اشنع ما يكون
من الخروج على مبادئ حرية الفرد الاولية ومانع من المحاكمة
المنتظمة التي تقوم بها المحاكم النظامية في قضايا ليس الشرط الاساسي لثبوت
الجريمة فيها الا معدوما بالمرة او ظنيا على احسن تقدير . ثم هو يجعل
للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الاهلين تكاد تكون مطلقة من
جميع القيود . نعم انه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ولكن ذلك
الاشتراط يظهر مظهر السفهية والتمك امام ما يوردونه من الحجج على
صدق ما يقولونه من انه كثيرا ما تتعذر ادانة المجرمين في مصر
لامتناع الجمهور عن اداء الشهادة . (١) فاشتراطهم هذا معناه انه ان
كان ثمت شهود على الاطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تلتفتع بهم
النيابة وحدها . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التي اكتسبت
من تطبيق القانون المذكور والسير الدون غورست (٢) يقول « لقد
ادرک الشهود بوجه عام ان السلطات بجادة في الامر ولذلك اظهروا
في اداء الشهادة شجاعة ادبية لا يستهان بها » .
وفوق ذلك فان القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص

(١) مصر رقم ٢ « ٩٠٩ » ص ٢

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢

« المشتبه فيه » ضمانا لحسن سيره بل يترك تقدير ذلك برمته لحكم
الاجان وناظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك ان اصبح مقدار الضمان
المطلوب يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالغا في بعض الاحيان ١٥٠٠
جنيه وعلى ذلك كان النفي واقعا بالضرورة (١) في كل قضية تقريبا .
وعلى اثر صدور القانون الفت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم
باسماء الاشخاص المشتبه فيهم وفي خلال ستة اشهر دون في هذه
القوائم الاتهامية ١٢٠٠٠ اسم . هذا العدد الهائل خفضه ناظر
الداخلية تدريجيا الى ٢٠٠ ثم ٢٨٣ اسما . فعل ذلك وهو محس
لأشك بأن الامر قد اسرف فيه كثيرا . وما وافى آخر فبراير حتى
كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصا ولم يقل عدد من نفى الى
الواحاح الداخلية (٢) عن ٢٧٢ شخصا .

لقد كانت الغرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد
الجرائم ولذلك نرى السير الدون غورست يورد في تقريره الاخير (٣)
احصائيات تدل على ما اعتري الجرائم من نقص واضح فيما بين اول
سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩١٠ ولكننا قد يتخالفنا شيء من
الشك في صحة هذه الاحصائيات لان الاجان كما يري السير الدون
غورست استغرقت ستة اشهر في عمل قوائم المتهمين وهذه الستة

(١) جواب البر ادوارد غراي عن سؤال المستر مكارنس في مجلس العموم في ٣ ديسمبر

سنة ١٩٠٩

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

(٣) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

الاشهر تصل بنا الى آخر عام ١٩٠٩ ثم انه يلوح اننا ان من الابطسار والسبق
اللاوان ان يستنبط من تجارب اشهر تلائل أن القانون سيكون له في اصلاح
الامن العاجل أثر عاجل الوقوع دائم البقاء (١) على أن أمراً واحداً
نحن متثبتون منه كل التثبت هو أن هذا القانون قد أدخل على الادارة
المصرية مبدأ من أضر المبادئ وانه لن يطول العهد حتى يطبق في
الاغراض السياسية . ولعمري اذا كان هذا القانون قد وافق عليه
أعضاء مجلس الشورى كما حصل لانهم من الملاك مضعين عن غفلة
منهم بحرية الفرد وعلى مذبح الشهوات الدنيوية فاذا عسى أن نقول عن
أولئك الذين بعثوا « ليعلموا » المصريين الاستقلال والحقوق المدنية
ثم هم يتذكرون هذا القانون وينفذونه ؟

لقد فصلنا القول ببعض الشيء في هذا القانون لانه خصوصى في
الدلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ولانه يكاد يكون من المحقق
انه ان لم يبلغ فسيؤدي الى عواقب وخيمة (٢) . لقد حل هذا القانون

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٦ لقد اورد السير الدون غورست في تذييل له ص
« ٥٦ وما بعدها » نبذة من تقرير المستشار القضائي « السير مال كولم مكلرث » في
مرض الدفاع عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هذه العبارات
الحدوفة كما تدل برقية لروتر مرسلة من القاهرة ومؤرخة ١٣ ابريل سنة ١٩١٠ ونشرت
بعض الصحف اليومية . يقول السير مال كولم « يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون
النهي الحديث ان قد حدث نقص محسوس جدا في احصائيات الجرائم في الاشهر الاخيرة من عام
١٩٠٩ وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التي اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن
اذا أردنا ان نعرف الى اي حد يحتمل ان تستمر هذه النتيجة فذلك الان ان ما يراه المستشار
القضائي مفراط الابطسار الآن يرى المعتمد السياسي من الواضح أن يمكن اعلانه الآن

(٢) يذكر السير مال كولم مكلرث في تقريره باهتمام عظيم امله في انقضاء الحال التي استوجبت
تأليف اللجان الحاضرة بمد أن تعمل هذه اللجان مدة اخرى من الزمن وهذا الامر المبكر

محل الاصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن نقص الجرائم نقصاً دائماً مستمراً (١).

وفي أثناء ذلك كانت قرائح السلطات الاحتلالية قد تمخضت عن مشروع آخر عظيم أتيح له أن يدفع الجمهور الى أقصى ما يكون من الهياج ذلك هو مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . ان هذا الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ كان لا يزال باقياً لانقضاء مدته ستون سنة أخرى تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن الحكومة المصرية أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل من ممانعة فارنات مد هذا الامتياز على أيدي الحكام الحاضرين مدة أربعين سنة أخرى وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق فوق ذلك

الغراب (فقد جاء بعد الشروع في تنفيذ « القانون » باشر قلائل) هو ما ذكره في جمل سابقة على عبارته الالفة من الخوف من أن يحل « الخلاف » بين أعضاء اللجان محل الوفاق الذي ساد بينهم في بداية الامر . لذلك الخوف من غير شك نصيب من الصحة . فان عمل اللجان كان لا بد موجداً هياجاً عظيماً في نفوس عامة الناس ومثيراً لروح التمرد في نفوس الفلاحين . قارن ايها القارئ ذلك القول بما قال السير الدون غورست في صلب تقريره « ص ٢٦ » « لقد لقي القانون من سكان القطر رضى شاملاً » تصور رضى سكان اي قطر من الانظار عن ان يروا اصدقاءهم واقرباءهم يقبض عليهم ويساقون الى محكمة غير نظامية تحكم عليهم بالنفي لغير ما ذنب اقترفوه !!

(١) لقد اظهر السير مالسكولم ما كارت اعظم ما يكون من السخط على قانون النفي وعلى كل الروح التي تسود الادارة المصرية الحاضرة وذلك حيث يقول « في كل مجتمة شرقي خاضع لنظام قانوني اجنبي لا يفهمه الناس ويقدرونه ... قد تنشأ بالتدريج حال من الامور لا يكون للمعالم العادية ورجالها قدرة على مقاومتها » (مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٦٠) لقد ادخل في اول الامر نظام قانوني اجنبي لا يستطيع الاهلون ان يفهموه فلما خالفوا ذلك النظام غير المفهوم عوقبوا بالنفي !!

(أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ إلى ١٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ في المائة مما يزيد الإيراد الصافي عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن ١٥ في المائة التي هي نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة قد يكون من الغرابة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية — التي هي بالطبع الوكالة البريطانية — على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقياً لانتهاء مدة الامتياز ٦٠ سنة ، ثم لا تكون هذه المفاوضة لشراء هذه المدة الباقية ولكن لمدها أربعين سنة أخرى . ان تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبهية بالرسمية (١) هو الخوف من أن مصر اذا آلت القناة اليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كولومبيا في مسألة قناة بنما فترفض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطاً مثقلة . ومعنى ذلك انه ما دامت مصر تديرها أيدي أجنبية فينبغي ان تلتزم الفرصة لسلبها حقها أربعين سنة أخرى . ونحن اذا صرفنا النظر عما في هذا الامر من الغش والتدليس فاننا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجالة الشاذة غير مقنع اللهم الا اذا اعتبر زعماء لم يقيم على صحته دليل ما وهو ان إنجلترا عازمة على الانسحاب من مصر في وقت قريب جداً . الا ان السبب الحقيقي

(١) « الا بميشان غازيت » ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٩

لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبحث عنه في مكان آخر
ولن نكون مخطئين اذا بحثنا عنه في احتياجات المالية المصرية . لقد
سبق ان أشرنا الى الاحتياطين اللذين انشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما
يتجمع من زيادات الميزانية (١) والآن نقول انه بمقتضى الاتفاق
الانجائزى الفرنسى فى سنة ١٩٠٤ قد مزج الاحتياطين أحدهما بالآخر
والغيت رقابة صندوق الدين لان سرعة اداء الكوبونات أصبحت
أمراً موثقاً به فى ظل الادارة المالية البريطانية . بهذه الطريقة اجتمع
للحكومة المصرية مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣ مليون جنيه
ويظن انه فى خلال السنوات التى تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي
١٣ مليون جنيه أخرى اتت من مجموع زيادات الميزانية فى السنوات
المذكورة اى انه فى وقت هذا كان ينبغي ان يكون للحكومة المصرية
مبلغ من المال يناهز ٢٦ مليون جنيه ، ولكن الواقع غير ذلك فانه
كما تدل الحسابات الرسمية (٢) ليس فى الاحتياطي باجمعه غير ٦ مليون
جنيه تزيد قليلا . فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ الـ ٢٠ مليون جنيه
الباقية ؟

ذلك سر شديد الغموض . ان الحكومة عند عرضها الميزانية على
مجلس شورى القوانين لا تذكر مقدار الاموال التى تنوى انفاقها من

(١) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٩

الاحتياطي بل تشير الى نتائج أعمال السنة المنصرمة في عبارات شديدة الاجمال وكان ذلك منها موضع شكاة مستمرة لمجلس الشورى الذى طلب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، بياناً وافياً لما ينفق من المال الاحتياطي وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والتصويت عليه مقدماً (١) والحق أن الحكومة قد انفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطي فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال وفى مقاولات خادعة وسكك حديدية وسندات أجنبية انحطت قيمتها وفوق ذلك كله فى السودان (٢) وعلى ذكر السودان نقول انه قد أثبت انها هاوية لا قرار لها ذلك بان هذا الاقليم المصري الذى تخلى عنه برغم احتجاجات المصريين ثم « فتح ثانية » بفضل مشاورة الجنود المصرية لم يكتف فيه بان حول الى مستعمرة بريطانية سميت على سبيل القلطف فى القول بالسودان الانجليزى المصرى ولم يكتف فيه بان البريطانيين من ذلك الحين لم يغفلوا عن ترقيته من حيث هو

(١) وقد عقد مجلس شورى القوانين و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ جلسة عاصفة خاصة بموضوع تبذير المال الاحتياطي . فى هذه الجلسة القى احمد يحيى باشا خطبة فريدة فى بابها انتهى فيها على سياسة الحكومة المالية (« الايجيشيان غزيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)
(٢) راجع الخطبة الرائمة التى القاها اسماعيل باشا اباضه فى جلسة مجلس شورى القوانين التى انعقدت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد اعيد طبع هذه الخطبة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة . فنذ عهد قريب جدا اتفق ٢١٧ ر. ٠٠٠ جنيه فى الجور « السكبارى » و ٩١٢ ر. ٠٠٠ جنيه فى السكك الحديدية و ٤٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه فى ثكنات الجنود و ٧٥٠ ر. ٠٠٠ جنيه فى مساكن موظفى السودان و ١١٥ ر. ٠٠٠ جنيه على هيئة اعانات و ٨٠ ر. ٠٠٠ جنيه اعيرت لشركة البواخر الحديدية كل ذلك بدون بيانات مفصلة . وعلاوة على ما تقدم قد ضاع — كما يقول السيرالدون غورست نفسه فى سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٨٠ ر. ٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩ ر. ٠٠٠ جنيه وذلك فى مضاربات سندات الترسفال .

مستعمرة بريطانية ومصدر من مصادر القطن كل ذلك أيها القارىء بأموال مصرية حتى انه في عشر الس واث التي اخرها سنة ١٩٠٨ قد أنفقت الخزانة المصرية في السودان ٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها (١) وان كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرقم المذكور لانه غير دال على الحقيقة كلها وكان رفضه اياه في قرار ضمنه ضعف ثقته بالحكومة وتأيدته بالاستمسك به أكبر متكلميه من ان مما اتفق في السودان لا بد أن يبلغ ١٨٧٠٠٠٠٠ جنيه (٢).

لقد كان ذلك الاقفار من جانب الاحتياطي والاحتياج المستمر من جانب السودان هما اللذين امليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتخلي عن قناة السويس اربعين سنة اخرى . ولكن في نظير ماذا ؟ ان لجنة الجمعية العمومية التي شكلت لنظر المشروع قد وجدت بعد ان بحثت اراقام اشد ما يكون من البحث

(١) يعتبر السير الدون عورست ماخذت الحكومة المصرية على التجارة السودانية من ضرائب كركية ورسوم ونحوها اموالا « مرتجلة » من السودان ومقابلة الاعلانات التي اخرجتها المالية المصرية . هذا ايها القارىء كما لو قيدت الحكومة الالمانية في دفاتها الضرائب الكركية المأخوذة على بضائع استوردت من الجزائر البريطانية ثم اصدرت الى روسيا على هيئة « اموال ارثعت من روسيا ! » وفيها عدا ذلك فالحكومة البريطانية تعني الآن بتعمير بور سودان وتعميتها لاقتصارا على ان يحرم مصر من هذا المصدر الذي هو من مصادر الدخل ولكن لتقضى جملة واحدة على تجارة المرور المصرية . وهذا ايضا هو السبب في ان البريطانيين يتحامون انشاء خط حديدي فيما بين اسوان ووادي حلفا قد يكون واسطة لنقل البضائع عن طريق مصر الى السودان وداخل افريقية . لاشك في ان البريطانيين يجتهدون في تنمية مصادر السودان اضرارا بمصر وعلى حساب مصر . وفوق ما تقدم فان سيطرة إنجلترا على مابم النيل السودانية ستمكنها من ان تقبض بيدها على حياة مصر نفسها .

(٢) راجع خطبة يحيى باشا المذكورة آنفا والتي القاها بمجلس الشورى (« الايجيستان فازيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

المفصل انه باحسن ما يكون من الماعتدال في التقدير ستهدى الخزانة المصرية في هذه المسألة الى الشركة اكثر من ٢٤١ مليون جنيه خالصة لوجه الله تعالى (١) تلك مقابلة مقرونة بالتشفي والانتقام او هي تكرار لما عمله اسماعيل من بيع ١٧٦٠٠٠٠ سهم ب ٤٠٠٠ و ٤٠٠٠ جنيه مع انها تساوى الآن ٣٥ مليون جنيه .

فلا عجب اذا رأت الحكومة المصرية ان تخفي نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى ولكن من حسن حظ الشعب المصرى ان الوطنيين المصريين قد تسقطوا شيئا من المفاوضات وضجوا طالبين عقد الجمعية العمومية فى الحال ضجة لم يسمع الحكومة معها الا التسليم بما طلبوا وقد نادى الصحف الانجليزية المصرية اذ ذاك بان هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » وليكن الوطنيين ذهبوا فى الامر الى ابعد مما فعلوا واصرروا على ان تقبل الحكومة مقدما ان صوت الجمعية العمومية ملزم الطاعة موجبها . ان التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التى كانت تختلج فى صدر المعتمد البريطانى والنظار المصريين ولكن لما كان اصحاب البواخر البريطانيون فى ريب شديد جدا من الفوائد التى قد تعود على السفن

(١) « تقرير مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الى هيئة الجمعية العمومية » القاهرة سنة ١٩١٠ وهو عبارة عن نشرة رسمية فى غاية الاهمية ولما كان غير محتمل ان تترجم الحكومة وتقدمه الى مجلس البرلمان نظرا لاحتوائه الهادئة فانى انشره فى ذيل كتابى هذا لقد صرح السير ادوارد غراى فى مجلس العموم فى ٥ يولية سنة ١٩١٠ « بانها مستندات مطولة وانه لا يراها تستحق النفقة التى تنفق فى ترجمتها وطبعها »

البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشيء من الشح والكرازة ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة ان تعاملهم في المستقبل باحسن مما عاملتهم في الماضي (١) ومن جهة اخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لابد ان يكونوا قد قاسوا شيئا من وخز الضمير لتفريطهم في ملك امتهم - نقول لما كان هذا وذاك فانا نستجيز ان نظن ان الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية لم تكن مقنعة في نفسها كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته . ومهما يكن من شيء فان الحكومة - وذلك مدهش لكل انسان - قد سلمت اخر الامر في هذه النقطة ايضا واعلنت في ٥ ابريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة انها ستنزل على حكم الجمعية في الامر ، وعلى ذلك اصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتا على صوت واحد .

ومهما كانت الالمانى او المخاوف التى شعرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى فان هذه النتيجة انتصار باهر للحركة الوطنية بل

(١) راجع مقال المسترج . ولبن بوتر رئيس الجلسة السنوية التى عقدتها جمعية اصحاب السفن العمومية فى ٢٦ يوليه سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التى نشرها ملحق «التيمس» التجارى فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ عن موضوع اتفاقية قناة السويس . والظاهر ان اخوف ما يخافه اصحاب السفن من مد أجل - الاتفاقية هو انه « قد يدعى الى ابقاء الرسوم الثقيلة التى تنقضى الآن والتى هى ٧ فرنكات و ٧٠ سنتيما عن كل طن » رغم الوعود التى بذلت فى سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فمذ رفضت الجمعية اقتراح الحكومة أعلن مجلس ادارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القناة من سنة ١٩١١ الى ٧ فرنكات و ٢٠ سنتيما

هى فى الواقع اول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من اجل ذلك لم يكن امام السير الدون غورست الا ان يقتبط بتوقيعه مشروعا كان - بقطع النظر عن نواحيه السياسية - مدعاة الى ضعف الثقة بإدارته المالية ومعرضا للطعن من جميع الوجوه . ولو حدث فى قطر آخر غير مصر ان وزير ارتأى مشروعا كهذا لا يمكن بحال ان يدافع عنه اعزل ذلك الوزير من منصبه موصوما بوصمة الخزي والعار .

وفى اثناء الهياج الذى سببه امتياز قناة السويس قد وقعت حادثة محرقة للمواطنين ، مؤثرة فى النفوس تأثيرا شديدا حادثة يمكن ان نرجعها رأسا الى ما أصاب السلطات الانجليزية المصرية من التخوف التام لاصدارها قانون المطبوعات وتلقيقها مشروع قناة السويس . تلك هى حادثة اطلاق شاب مصري كيموى الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا غالى وذلك فى ٢٠ فبراير فى راحة النهار وبمدينة القاهرة . ويمكن ان نعرف الى اى حد كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبيعية فى تلك الظروف اذا رجعنا الى احدي الحقائق التى تمتاز بها الصحيفة الانجليزية « الايجبشيان غازيت » وهى انها استهلت رواية الحادثة فى عددها الذى صدر فى اليوم التالى ليوم الحادثة قائلة « واخيرا لقد حذت مصر حذو الهند » . هو ذاك ، فحيما نجد فعلا ورد فعل من نوع خاص يتعاقبان على نحو تعاقبهما فى الهند فان القتل السياسى لامناص من ظهوره دليلا على اليأس وطريقة من طرز

التشفي والانتقام . نعم لقد حذت مصر اخيرا حذو الهند ولكن بعد ان قيدت المطبوعات ومنعت الاجتماعات وجيء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة للشعور القومي مافيه . ولعمري لئن كان بطرس باشا اول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك ايضا طبيعى جدا .

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ اى منذ صلب اسماعيل صديق المفتش المقتول بصفة كونه كاتب سره الى باب النظارة في ذلك اليوم المشؤم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقلب في المناصب الادارية المختلفة منذ ذلك الحين وكان مفيدا جدا للجنة الدولية في اعمالها السيئة القبيحة ثم صار فيما بعد ، اى في عهد اللورد كرومر ، ناظرا للمالية فناظرا للخارجية واخيرا نصبه السير الدون غورست في سنة ١٩٠٧ رئيسا للنظار تنفيذ سياسة السعي في ترضى المصريين : « اصلاحات زهيدة النية » . وكان « الاصلاح » المالحوظ في هذا التنصيب هو انه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه في منصب الرياسة من الازمن واليهود والجر اكسة فقد ظن ان تنصيبه سيكون تحية للامة المصرية تسر الوطنيين سرورا عظيما وتبشهم على ان يقرروا ويهدأوا . ولكن بطرس للاسف كان معروفا بانه الة الانجليز وانه ترأس فيما مضى قضية دنشواى الابدية الذكري وباشر اجراءاتها . وائن بقي باذهان الوطنيين شك في كيف يسلك بطرس باشا في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث ان تزداد باعادة

قانون المطبوعات تحت اشرافه وبالاحكام والاضطهادات التي تلت ذلك القانون واخيرا بالاندفاع في مشروع امتياز قناة السويس . من اجل ذلك كان بطرس باشا في نظر الوطنيين مذنباً من جهتين من جهة انه الموجد فعلاً لهذه النظم الرجعية ومن جهة انه خائن لأُمته وعلى ذلك استحال ماأريد به ان يكون اداة استمالة واستدراج الى منبع لهياج جديد وكانت النتيجة ان انبرى شاب حيي الرأس فاغتيال حياة بطرس باشا .

ان ما عقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقد اتماما واندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت تريد استشفاف جمعيات ومؤامرات سرية خلقها لها الوهم والخيال لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني الا بعد شهرين من وقوع الحادثة اي في ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من ان يجمعوا امرهم ويشرعوا في حملة ترمى الى مافيه مصلحة المتهم . ولقد كان من رأى كثير من الاطباء الاجانب والمصريين ان وفاة بطرس باشا لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني ولكن عن العملية الجراحية التي عملت له بالمستشفى على اثر الحادثة . وعلى ذلك اقبل الوطنيون يحتجون بان الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي وانه لذلك لا يمكن ان يحكم عليه بالاعدام . وقد

كثير القول في تأييد هذا الرأي حتى ان المحكمة نفسها (١) رأت من الضروري ان تطلب النظر في الامر الى لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين انجليزيين وطبيب مصرى . وقد انقسمت اراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الانجليزيين ان الجراح التى نشأت من عمل الوردانى جراح قاتله فى حين ان الطبيب المصرى قرر انه لولا العملية التى لم تكن تمت حاجة اليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة غير ان المحكمة اصغت الى رأى الطبيبين الانجليزيين وحكمت على الوردانى بالاعدام .

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التى تمتاز بها محكمة الوردانى . لقد كان المدافع عن الوردانى هو الملباوى بك الذى كان مدعيا عموميا فى قضية دنشواى والذي جلب بذلك على نفسه سخط الامة المصرية باسمها . وانا لا ندرى أ كان عبء السخط العام اثقل من ان يحتملها ان ماجرى بعد من الامور كان او عظ له وسواء ا كان هذا ام ذاك فانه سرعان ما غير موقفه والقي بنفسه فى غمرة الحركة الوطنية وذهب جهارا الى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بجنيف سنة ١٩٠٩ واعان ميوله السياسيه . فلما وقعت حادثة الوردانى كان اول المدافعين عنه وبعد مرافعة طويلة انتقد فيها احوال مصر السياسية انتقادا مرا النفث

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة المستر بوند أحد قضاة محكمة دنشواى . وقد اعترض المدافع على حضوره ولكن لم يلتفت الي اعتراضاته .

الى السجين وهو فى القفص ودعا له بخير (١)

والى القارىء حادثة رائعة اخرى تتعلق بالمحاكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الاكبر لاسباب شرعية ان يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام . فما كان من الصحف الانجليزية المصرية الا ان مسخت المستند الذى سيقى فيه اسباب الرفض لتوهم انه بمقتضى الشريعة الاسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيا . وبعد ان شاعت فى اوربا تلك الصورة الممسوخة وعملت عملها فى اثاره الحفيظة الدينية فى انجلترا ارغم السير ادوارد غراى على اظهار المستند الاصل (٢) فاذا هو مستند عادى اتبعت فيه اوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقا الى عقيدة المقتول . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه على كل حال قد تجوهمت واعدم الوردانى سرا اتباعا لخطه وضعها اللورد كرومر على اثر فضيحة دنشواى وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من تنفيذ الحكم منعاً شديداً فكان من وراء ذلك ان اصبح الوردانى معتبرا فى مصر اول شهيد وطنى واضطر البوليس الى ان يجتهد بصفة

(١) ولا بأس بأن نقبس هنا الالفاظ الختامية من مرانمة الهلباوى بك . تلك المرافعة التى طبعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور نسخ كثيرة على الرقم من انها قيلت فى حجرة القضاء الخصوصية . قال الهلباوى بك « واقبل نبل الموت بقلب البواسل فالموتات لا راد له ان لم يكن اليوم فندا . فاذهب يا ولدى الى لقاء الله اعلى الاعلى الذى لا يرتبط الا ببدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعا منا بالقلوب والعبوات اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لامتك أكثر من حياتك اذهب فان قلوب العباد اذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة . نستودعك الله الى اللقاء اب . هـ » حقان هذا الكلام لمعجب من جانب المدافع

(٢) رداً على سؤال القى فى مجلس العموم فى ٧ يولييه سنة ١٩١٠

خاصة في ان يمنع عن قبره تلك الجموع العظيمة التي تريد الحج اليه (١) ولقد وجد الاحتلال في مقتل بطرس باشا ودو عمل يستحيل ان تنكر صفته الارهابية الحجة الضرورية لان يترك الدبلوماسية جانباً ويظهر جبهة سيد البلاد الاجنبي على نحو ما كان منذ عهد طويل. ولقد اجيز للمستر روزفلت او طلب اليه ان يرفع من عقيرته مؤذنا بذلك فكانت هذه الاجازة او ذلك الطلب مؤتلفا مع الطريقة القديمة طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشبهون ان يكونوا محايدين مستقلين. ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت (٢) واخيرا جاء السير ادوارد غراي فالتقى في البرلمان في ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ اعلانا خطيرا يتعلق بـ « الوصاية البريطانية على مصر وختم اعلانه يقول » لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ان نحفظ باحتلال مصر لئلا نستطيع دون عار يلحقنا ان نتخلى عن المسؤوليات التي نشأت حولنا هناك » وختامنا لهذا كله وازهار الاثر من اثار الحال الجديدة اصدرت الحكومة المصرية في هذه الايام بواسطة امر عال وبدون اعتداد بمجلس شورى القوانين ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون (٣). اول هذه القوانين يقضى باخراج الجنايات والجنح التي تقع بواسطة

(١) «الايجبشيان غازيت» ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سلم السير ادوارد غراي في خطبته التي القاها في مجلس العموم في ١٢ يونيه بانه كان عارفا ماسقوله المستر روزفلت في خطبته بجيلد هول في ٣١ مايو .

(٣) «الايجبشيان غازيت» ٣٠ مايو و ٢٠ يوليه سنة ١٩١٠

المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية ويحيطها كأنها
جنايات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنايات التي ليس بها
مخلفون وليس لحكمها استئناف . والقانون الثاني متعلق بنظام المدارس
وهو يعاقب بمقوبات مختلفة منها الطرد من المدرسة - كل من يشترك في
مظاهرات داخل مدرسة او خارجها او يكتب في الجرائد او يمدّها
بأخبار او يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث وهو أهم القوانين الثلاثة
يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « الجنائية » بين شخصين أو أكثر
بالحبس مذدًا مختلفة . « والاتفاق الجنائي » يتضمن كل انواع التآمر
والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين
الثلاثة تشبه ان تكون « قانونا ضغطيا » بديما تفخر به الادارة الانجليزية
في اسوأ ايامها . انها عبارة عن خاتمة واضحة لثمان وعشرين سنة كلها
ايها بالحكم الدستوري وفاتحة عصر جديد هو عصر ظلم صريح
غير مستور .

وبعد فبتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة . ليس في وسع اى
انسان ان يخبر بما تخبوه الاقدار ولكن قد لا يكون هناك شك في ان
العلائق الانجليزية المصرية التي كانت في الماضي قلقة كدرة ستكون في
المستقبل اقلق واشد كدرا . ان الامة المصرية قد انتبهت من رقادها
الطويل كل الانتباه وهي وان كانت اليد القابضة عليها الآن قد
تجعل اكثر اطباقا واشد كبحا لن تكف عن المجاهدة والقتال في

سبيل تحريرها وخلاصها . نعم ان انجلترا اقوى الفريقين ومن السهل عليها ان تقضي على كل انواع المقاومة المنظمة ولكنها بهذا القضاء ستقذف بالبلاد في هوة الفوضى وتحمل على اصطناع القنابل والخناجر . وايت شعري ما عاقبة ذلك كله ؟ انى لقوى الاعتقاد بان العاقبة ستكون انسحاب الانجليز من مصر . ان قوما عددهم ١١ مايون نسمة لا يمكن ان يمضى الى ما شاء الله في حملهم على الخضوع رغم ارادتهم . ثم ان اوربا - وخصوصا تركيا - لن تدعم ان تثير مسألة احتلال مصر غير المشروع في اقرب لحظة ملائمة . هذا الى توفر ادلة القلق الذى اخذ الشعوب به يعم حتى شمل الفرنسيين الذين يرجع قلقهم الى الاسلوب الذى تهدد به احدث تطورات الاحتلال (١) مصالحهم الهائلة بمصر . اما تركيا ودول اوربا الوسطى فعواطفها اظهر من ان تترك شكافى كيف تعمل اذا ما حانت الساعة الملائمة . (٢)

(١) وقد نشرت جريدة « السيكل » في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ مقالة رائعة بقلم فرانسى أقام في مصر اكثر من عشرين عاما . وقد الم الكاتب في مقالته هذه بالاثار الاقتصادية الناشئة عن تبذير المال الاحتياطي والاجراءات المالية المتعلقة بالسودان ثم ختم المقالة بهذه العبارة « يتضح من ذلك أن المسألة الانجليزية المصرية ووليدها المسألة السودانية أصبحتا مسألتين دوليتين يجب ان تنبئه اليهما الدول انبهاها جديا . وخصوصا فرنسا التى يمكن تقدير مصالحها في وادى النيل بـ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات » وعند ما قدمت « السيكل » الى القراء الكاتب الذى لم يوقع غير اوائل حروف اسمه قالت انها تقر الكاتب على ما ذهب اليه في مقاله .

(٢) وقد اشجازه لنفسه المرحوم الصدر الاعظم حلمى باشا ان يصرح في الطان في عدد ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٩ على لسان مراسل هذه الجريدة من الاستانة بان الحكومة العثمانية ليس لها علاقة بالحزب الوطنى المصرى وانها لا تريد ان تكون لها علاقة ما وذلك لانها تمسك بمصر موجهة لارضى . وقد اجاب على الفور محمد بك فريد رئيس الحزب المذكور عن ذلك التصريح جوابا بارعا انشر في الزوفل في ٦ اكتوبر قال فريد بك « لقد ادعشتنى كلمات حلمى باشا ولا زاد دهشته انه هو نفسه صرح لى . نعم لى عند مقابلى بصفة كونى رئيس الحزب الوطنى هم وقد من الحزب قدم الاستانة

لو ان احرار الزمن الحاضر - وللغرض الذي نحن بصدده نقول
لو ان المحافظين ايضا - قد اتوا معشار السياسة التي امتاز بها بعض
زعمائهم الاقدمين لما انتظروا حتى تحل الكارثة ولتجنبوها بانجازهم من
تلقاء انفسهم تلك الوعود التي ظلوا مرتبطين بها مدي هذه الثمان
والعشرين سنة .

ان ماضى التاريخ البريطاني كله لا يدل على ان انجلترا تخسر
شيئا بعملها هذا وكل ما يقال عن المصريين من انهم قوم متعصبون
يكرهون الاجانب ويعتقون البريطانيين ونحو ذلك ، ومن
انهم قد يخرجون الاوربيين من بلادهم بقضيم وقضيضهم وينبذون
التعهدات الدولية وفيها الدين العمومي ويصنعون ايديهم على قناة السويس
ويقفلونها في وجه العالم كله ، كل ذلك لا ظل له من الحقيقة قد اختلق

في شهر يولية من السنة الماضية ليشارك في الاحتفال بالدستور - بان الحكومة العثمانية لاتنسى
مصر ابدا وانها لاتعمل شيئا يفيد اعترافا بالحالة الحاضرة او يجعلها اسوأ مما هي . وقال ان كل
ما في الامر ان الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح المسألة المصرية ولكن من المؤكد
انها ستفتتحها متى ما صارت قوية . فان ادعى سمو حلمي باشا انكار كلامه هذه فانا اقول ان
الوفد الذي كنت على رأسه كان مؤلفا من عشرة اعضاء كلهم على قيد الحياة . وبعد فان هذه
التأكيدات قد اعطانيها احمد رضا بك رئيس مجلس المبعوثان ومختار باشا الغازي وكيل مجلس
الشيوخ عند ما قابلنا في غياب الرئيس سعيد باشا كما اعطانيها غير واحد من كبار العثمانيين . وقد
سال صديقي الدكتور عثمان بك غالب نفس السلطان قبل ذلك ببضعة اسابيع عن تطبيق
الدستور على مصر وذلك في أثناء مقابلة سمح بها للوفد الاول الذي ارسله حزبنا لهذا
الغرض الى الاستانة . وفي اليوم التالي لهذه المقابلة صرح عدد من سواس العثمانيين برغبتهم في
ان يزور السلطان القطر المصري بصفته جزءا من الدولة العثمانية غير منفصل عنها «
وقد عرفت «طنين» حلمي باشا على تصريحه هذا تعنيفا شديدا حتى اضطر في اخر الامر
الى تقديم استقالته .

بصفة خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التي تستغل الآن مصر لمنفعتيها الخاصة ، نعى مصالح الممولين والمقاولين وسادة القطن اللانكشيريين والشبان المتخرجين في اكسفورد وغيرها ، اولئك الذين يشعمون بوظائف سهلة ومرتببات مرغدة للحياة .

ليس المصريون باشد تعصباً من الانجليز انفسهم لو ان الانجليز قد افترى على جنسهم ودينهم ما افتراه انصار الاحتلال في هذه الثلاثين السنة على المصريين ، كلا وليس المصريون يضمرون عاطفة كره لاوريا برغم الاذى الجسيم الذى اصابهم به بعض المرائين والحكومات باسم اوريا واسم الحضارة الاوربية . الا ان يكن المصريون شيئاً فهم قوم مفرطون في التسامح امام اثار حضارتنا « الا كالة للحووم البشر » وامام من يمثلونها ولقد يكون مؤثراً للنفس موجعاً لها معا ان يشاهد الانسان ما ينظر به المصريون الى العلم والتهذب الاوربيين (وفيها العلم والتهذب الانجليزى) من اعجاب ساذج شديد . على ان من يراجع مستندات الاحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الاساس الذى يقوم عليه الاعتقاد بان مصر ، اذا ما أصبحت حرة ، ستبذل تعهداتها الدولية التي لا تزال ثقيلة برغم الادارة البريطانية الطويلة (١) . اما قناة السويس فان المصريين وان كانوا

(١) راجع القرار الذى اصدره مجلس شورى القوانين في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور في اخر الفصل الحادى والعشرين من هذا الكتاب وتقول الفقرة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كما بينه المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته التى القاها بالاسكندرية في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧

يدركون تمام الادراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي شاعرون
باهميتها الدولية ومستعدون دون تردد لان يتخلوا عنها نظير حريتهم
واستقلالهم (١)

نقول مرة اخرى لو ان الذين بيدهم في الوقت الحاضر مصير هذه
البلاد قد اوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة لادركوا من عهد طويل
حقيقة هذه الامور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية واعملوا وفق ما تقتضيه
كرامة امة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشى ان تكون هذه السياسة
مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية في إنجلترا
في الوقت الحاضر . الا ان تحقق امل المصريين ، كامل اكثر الشعوب
الخاضعة لغيرها ، موقوف بعضه على المصريين انفسهم ، وبعضه على اوربا ،
وبعضه على الديمقراطية الآخذة في النمو في جميع بقاع الارض . ولئن
كان هذا الامل يبدو الآن ضعيفا فهو مع ذلك لا محالة متحقق زمنا ما ،
ويجدر بجميع الرجال أولى النفوس الطيبة وجميع عشاق الحرية الذين

« احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون
وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لاوروبا ومادامت اوربا تطلب هذه المراقبة »
وقد تكلم بهذا المعنى عينه محمد بك فريد الرئيس الحالي للحزب الوطني في حديث له مع احد ممثلي «الطائفة»
في ٩ يونية سنة ١٩٠٨ فقال « ان برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والمعاهدات »

(١) وقد صرح محمد بك فريد في مؤتمر عقد بباريس في ١٣ يونية سنة ١٩١٠ بان « مصر
تميل الى ان تمنح بمحض اختيارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالي الا حقا
هو اقل ما يمكن لمراقبة القناة وادارتها . هذا اذا ضمنت اوربا منذ الآن سلامتها من التدخل
والاحتلال الاجنبي وطلبت الى إنجلترا الانسحاب من وادي النيل . وان مصر تضحي بجميع
مآستفيدة من القناة في مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأي الشخصية اعرضه على اولئك الذين نههم
حرية القناة وعلى بنى وطني الدين ليسوا باقل منهم اهتماما بحرية بلادهم » (رحمة محمد بك فريد)
ص ٣٧ — ٣٨)

حلمهم حکام هذه البلاد میراثا من القسوة والعار فحملوه عن کره منهم
شدید وبالتحقیق بنیر اطلاعهم التام ، نقول یجدر بهؤلاء ان یکون
حلول هذا الزمن عاجلا وسلیما من الفتن والکوارث اخلص رغباتهم
واصدق امانیهم .

— انتہی —

تذیل

تقرير

مقدم من اللجنة المشكاة لنظر مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

الى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة اول جلسه لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير
الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض
مديرى شركة قناة السويس وجناب المستر بول هارفى المستشار المالى
عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة
على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة
١٩١٠ باجماع الاراء رفض ذاك المشروع الا اذا امكن ادخال تلك
التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢). ولما كانت هاتان
الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات
الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفهية لتأييد
ذاك المشروع الخطير وبيان مايعتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد

ولما كانت اللجنة في حاجة كبرى للامام بكل ماتراه الحكومة من المزايا التي تعود على الامة من هذا الاتفاق سواء كان في العصر الحاضر او في مستقبل الزمان فقد قررت مخابرة الحكومة بانتداب من ينوب عنها لاعطائها مايلزمها من الايضاحات والبيانات

وبمجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب المسيو شارل دي روكاسير المستشار القضائي لظارة المالية وجناب المسيو ليناندر جاسيار روسان السكرتير المالي لسعادة ناظر المالية بصفقتهم مندوبين عن الحكومة المصرية واجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جملةا :

« ان المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع المالية »
ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمه تلك المذكرة الى اللجنة بصفة رسمية فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بارسالها مع باقى الاوراق التي رات اللجنة اثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة ايام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأيت ضرورة الاجتماع مع مندوبي الحكومة مرة اخرى وقد كان ذلك بمجلسه يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد ان درست اللجنة هذا المشروع وبحثته من كل وجوهه بحسب ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التي دارت بشأنه بينها وبين مندوبي الحكومة في اول وثاني اجتماع

رأت ما يأتي :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي ادخلها عليه مجلس النظار في ان الحكومة المصرية تمد لشركة القناة اجل الامتياز الذي ينقضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ اي اربعين عاما واربعه واربعين يوما تقسم ارباح القنال فيها مناصفه بين الحكومة والشركة وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة اربعة ملايين جنيهات على اربعة اقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتتعهد كذلك بان تجعل للحكومة حصة في صافي الايراد السنوي من سنة ٢١ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الآتية

٤ في المائة من سنة ١٩٦١ الى ١٩٦٠ سنة

٦ » » » سنة ١٩٦١ » سنة ١٩٦٠

٨ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لاجل تقدير حصة الحكومة في الارباح لا يدخل في هذا الحساب الافائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩٦٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والموانئ الموصلة اليه والتي ستبتدى من سنة ١٩٦١ وبشرط ان يكون

توزيع الفوائد والاستهلاك على اقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وان يكون حساب الخمسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وان يكون للحكومة المصريه ثلاثة اعضاء على الاكثر في مجلس الادارة من ابتداء سنة ١٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو ان العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القناة عليه

شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بان تفهم لاول وهلة ان الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لا ان الشركة هي التي تطلب ذلك لانه قد جاء في المادة ١١ منه انه لا يعتبر نهائيا ولا نافذ المفعول الا بعد تصديق جمعية المساهمين او بعبارة اخرى شركة القناة هي التي لها في النهاية الحق في قبول العقد او رفضه والحكومة المصريه هي المرحبة به والعارضة له

وهذا ينافي كل المنافاه ماجاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من ان الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز

على انه كان في الامكان التفادى من هذا الفهم اذا كانت اللجنة قد تحققت من ان الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين

لهذا العقد فضلا عن التعديلات التي ادخلها على نصوصه
ولكن قد تبين للجنة انه لا يوجد عند الحكومة امل صحيح من
قبول جمعية المساهمين لاصل العقد ولا للتعديلات التي ادخلت عليه
بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي بخصوص العقد اذ قال «وقد
صادف هذا المشروع معارضة شديدة من مساهمي الشركة لانه في
صالح الحكومة اكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لا ندرى اذا
كان سيحوز قبولهم ام لا »

وبدليل ماورد على الحكومة رسميا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩١٠ من
البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودا بمصر عند ما ابلاغته
الحكومة نصوص التعديلات التي قررت ادخالها على العقد الاصل
لا مكان قبوله اذ قال « انه يخشى ان شركة القناة لا تقبل هذه التعديلات »
وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجماعة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير
سنة ٩١٠ .

واذا كان جناب المستشار قال مقاله عن اصل العقد قبل التعديلات
التي قررتها الحكومة بالاجماع وبحضور جنابه . فلا بد وان يكون قد
قطع بعد تلك التعديلات بان ذاك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقا
وعلى الرغم مما مر ذكره فان اللجنة يمكنها أن ترفق بين هذه
الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالي ومذكرة الحكومة
من ان الشركة هي التي طلبت مد امتياز القناة وتعتبر اللجنة حينئذ ان

مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا
فى قبوله من المساهمين وان المستشار قبله على علاته وعرضه على الحكومة
طالباً التصديق على مبدئه فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع
بمحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها احد بعد
وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق
ابتدائى حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو
الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لاخذ رأيها فيه
هذا فضلاً عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب
طريقة المخبرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة
الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع المعارض للمشروع وتارة أخرى
فى مركز القابل وطوراً يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل
عليه وسد باب المخبرات فيه حتى تفتحه الحكومة وطوراً آخر بعدم
الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله وهكذا من التصرفات التى
تبادلتها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة
بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك
والاوهام .

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تنتظر أن تجعل الحكومة
لجمعيتها العمومية رأى الاخير فى اتفاق مثل هذا سواء كانت الحكومة
هى المعارضة كما يؤخذ من حال العقد أم هى المعروض عليها كما تفيد

تصريحاتها الرسمية .

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع في موضع العناية والاهتمام وبمحتته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها ودقتها وهي تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه .

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استحسننت اللجنة ان تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما اذا كان ماليا فقط او أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الاعمال المالية المماثلة لهذا العمل الخطير

فأنت ان كل الظواهر تدل على ان المشروع مالى قبل كل شيء وقد يعزز هذا الرأي ويوهن فكرة من يذهب الى ان للسياسة دخلا في هذا العمل المعاهدة المعقودة في الاستانة بين الدول الحامية لحياة القناة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فان هذه المعاهدة قضت بحياة القناة في مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التي تحوم حول القناة .

هل للجمعية حق تعديل المشروع ؟

بحثت اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية ان تعطى رأيها في هذا المشروع بقبوله او رفضه فقط . او أنه يجوز لها

ان تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار
وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأت اللجنة انه لا يسوغ للجمعية
العمومية ان تبحث في اى تعديل . وانه ليس لها الا ان تعطي رأيها اما
بقبوله مع التعديلات التي ادخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، واما
برفضه

وهذا لان ماجاء بخطبة الجناب العالي الخديو متعلقا ببيان الغرض
الذى من اجله دعي اعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لان
يكون حكما قاطعا في هذا المبحث وهذا نصه

« فالغرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من
مصلحتنا مد امد الامتياز الى اربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في
هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ماجاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التي ادخلتها
الحكومة على العقد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق اشغاص من ذوى الخبرة
الواسعة في الشؤون المالية . وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على
التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مضر موجبة لتام
الرضاء . وان ذلك غاية مايصح طلبه من الشركة »

ولا شك في ان هذا التصريح السامى لا يدع محلا لقائل بامكان
التعديل او بجوازه ومع كل هذا وذاك فان اللجنة تذهب الى انه لو جاز

للجمعية التعديل لكان اشتغالها به ضربا مع العبث لانه ليس من الحكمة ولا من الصواب ان تضيق الجمعية اوقاتها في وضع التعديل على تعديلات علمت الحكومة رسميا من الطرف الذي يتعاقد معها بانه لا امل له في قبولها وانه يخشى من رفضها. لاسيما اذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقا لوانه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه ان يؤيدوه بحجة مقنعة ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأيت اللجنة انه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب ان تبحث هذا المشروع باعتبار انه يجوز لها تعديله او انه قابل للتعديل .

قبول المشروع او رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع او رفضه ولا ريب في ان قبول المشروع او رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلية التي يحتمل ان تعود على مصر في حالتى القبول او الرفض ليكون رأيا مبنيا على اساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يجدر بالجنة ان تشير في هذا المقام الى مظهر لها من البواعث والفوائد التي يمكن ان تكون بعثت الشركة علي السعي في مد اجل

امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة

يظهر في مشروع الاتفاق ومن الظروف التي احاطت به ومن اقوال مندوبي الحكومة بجلسة اللجنة ان شركة القناة ترى نفسها في حاجة الى توسيع وتعميق القناة لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الاخيرة والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت اقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز اثرت في الارباح التي توزع سنويا على المساهمين بخلاف ما لو قسّطت تلك القروض على مائة عام فانه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن اهم واجباتها امام مساهميها ان تسعى في مد اجل امتيازها من الان مهما كان سابقا لا وانه لتستفيد اولا من نتائج اعمال التوسيع والتعميق - ثانيا من تقسيطها القروض التي تعدها لهذه الغاية على تسع وتسعين سنة بدلا من ٥٩ سنة - وثالثا من ارتفاع اسعار اسهمها اكثر مما وصلت اليه الى الآن . لان الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل اهمها زيادة الارباح وطول مدة الارتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وذلك تلك الفائدة الكبرى وهي نصف ارباح القناة بعد كل وسائل التحسين مدة اربعين عاما فوق مدة امتيازها

هذه هي البواعث التي يظهر انها تحمل الشركة على السعي في مد

اجل الامتياز من الآن ولا يبعد ان يزيد طمع الشركة في تحقيق هذه الامانى وجود الظروف السياسية الحالية التى قربت ما بين فرنسا وانجلترا بعد الاتفاق الودى الذى تم فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والذى لا تضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القناة ان الحركة التى كانت تقوم عادة من اصحاب السفن فى انجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حديثها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودادى المذكور

وان مثل هذه الاسباب لا يقبل معها من مروجى المشروع ان يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة معرض للضرر والخطر فى المستقبل فان حججا من هذا القبيل اولى بها ان تعتبر ضربا من المهارة التجارية ، وخصوصا بعد ان ظهر ان سهوم تلك الشركة اخذت ترتفع من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الاطوار التى تقارب فيها كما يدل على ذلك البيان الآتى :

كان ثمن السهم الاصلى فى شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٧٥٠ فرنك و ٨٦٦ فرنك بالنقد و ٨٦٠ فرنك و ٩٢٥ فرنك لاجل ولما ذاع خبر مشروع الامتداد فى شهر اكتوبر ارتفع السهم الى ٩٩٥ بالنقد اى بزيادة ٢٥٠ الى ٥٢٠٠ لاجل اى بزيادة ٢٧٥ ثم لما ابدت الامة رغبتها فى عرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر الى : ٩٥٠ فرنك نقدا و ٥٠٤٠ لاجل

وكذلك اسهم التأسيس كانت في شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥ وفي شهر اكتوبر تساوى ٤٢٤٧ وفي شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥ وقد ارتفعت الاثمان ثانية لما اعتقد حملة الاسهم بان امل الامتداد لم ينقطع بعد « تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعاقمة بالتجارة في تلك التواريخ » .

تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث في تقدير منافع الحكومة لابد من ان تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لاجرائها لانها هي مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد ان جهر مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة بان هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وان الحكومة تعتمد عليها وتعول على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الاضافية الملحقه بها لهذا ولان المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ما تستفيد منه الشركة من هذا المشروع ، كان اهم ما في هذا المشروع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية .

العملية الحسابية

بحثت اللجنة فيما اذا كان مبلغ اربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والخصص التى تمهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة

١٩٦٨ تكافىء نصف ارباح القناة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ اولا حتى لا يوجد محل للغبين ويتم التعادل فى الاخذ والعطاء بين الطرفين . ولاجل ذلك يجب تقدير دخل القناة فى هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التى تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الان مع فوائد المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعى على مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين اى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة اتخاذ الايراد الحالى قاعدة تضاف اليها زيادة مظردة من الايراد سنويا بالنسبة للزيادة فى الماضى للحصول على حساب ايراد القناة فى المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما ان هذه الطريقة عينها هى التى استخدمها جناب المستشار المالى وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه على دخل القناة فى سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من ان تجارى جنابه وتتخذ هي ايضا دخل هذه السنة اساسا لحسابها

ذكر جنابه ان ايراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات ومصرفاتها ٢٧ مليونا قياسا على مصروفاتها سنة ١٩٠٨ فيكون صافى الارباح هو ٧٣ مليونا من الفرنكات وقد اقر مندوبو

الحكومة هذه التقديرات بجلستي اللجنة المنعقدتين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع ان الحقيقة هي ان مجموع ايرادات سنة ١٩٠٩ بالغ ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٠٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ٠٩١٠ والباقي هو من انواع الايرادات الاخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ وعلى ذلك لا يكون اساس الحساب لمبلغ الايراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات .

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من الغلط كان من اللازم ان يعتبر جناب المستشار صافي الارباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الاخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الاولى اما المبلغ المقدر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذي خصمه المستشار من الايرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بمدة سنة ١٩٦٨ اي حيثما يرجع القنال للحكومة المصرية لان هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليون لسداد اقساط ديون على الشركة تنتهي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي . ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليون فيه فوائد واستهلاك سهام رأس المال . ويبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطى القانونى ولحاصل استهلاك الموجودات . فيكون الباقي بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليون فقط وهو

قيمة المصروفات العمومية بجميع انواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والادارة العمومية باوروبا وبمصر وادارات المياه الخلوة والاراضي المشتركة والاراضي الخصوصية .

ونظر الان مصروفات هذه الشركة لاتزيد بنسبة زيادة الايرادات فمن المعقول ان يعتبر مبلغ ١٣ مليون هو الاساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩٦٩ مضافا اليه مبلغ اثني عشر مليون من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الان الى سنة ١٨٦٨

وليس هذا الفرض مما يستدعي الاستغراب لانا اذا رجعنا الى ماضي الشركة وجدنا ان المصروفات في سنة ١٨٢٠ كان ٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ في سنة ١٩٠٨ الا ١٣ مليون اي انها زادت خمسة ملايين فقط في نحو اربعين سنة

وقياسا على ذلك لا يكون من المبالغة في القول ان تعود تقدير ٢٠ مليون من الفرنكات للمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ تقديرًا زهيدا :

قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالا في كتابه المسمى «برزخ وقناة السويس» المطبوع في سنة ١٩٠١ « انه من حسن حظ هذه الشركة انها ليست كباقي الشركات التي تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة في ايراداتها كشركات السكة الحديدية وغيرها ولكنها شركة استثنائية من هذا الوجه فقد رأينا ايراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها

تكاد تكون هي بعينها . ا هـ

على ذلك يكون اقرب الفروض الى العدل ان يجعل اساس
الايراد من الان مبلغ ١٢٤ مليون ومقدار المصروفات السنوية بعد
سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليون من الفرنكات

هذا فضلا عن أن ايراد القناة هو محل للزيادة في المستقبل كما يؤكده
الحال فان ايراد المدة من اول يناير ١٠ الى عشرة مايو من هذه السنة
بلغ ٢٦١٢٠٠٠٠٠ ر.ت. تبلغ في مقابل ٢٣ مليون عن مثل هذه المدة في سنة ١٩٠٩
و ٢٠ مليون عن مثلها في سنة ١٩٠٨ كما هو وارد بجريدة الشركة الصادرة
في ١٢ مارس سنة ٩١٠ فتكون زيادة الايراد في هذه المدة فقط عن
مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة
بجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه يعمل حساب الزيادة المطردة
عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجدان متوسط الزيادة السنوية
ثلاثة ملايين من الفرنكات . وانه لا مانع يمنع من ايراد مثل هذه
الزيادات في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجىء
في هذا التقرير وقد رأت اللجنة ان تضع لحسابها فروضا ثلاثة . اولها
ان الزيادة المطردة للايراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن
الى سنة ٢٠٠٨ قياسا على الماضي والثاني ان يكون مبلغ الزيادة هو
مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كان هو المعقول وكما ذكره جناب
المستشار المالي في مذكرته الاولى . والثالث هو الفرض المتجهم الذي

ذكره جناب المستشار في مذكرته الثانية وهو ان الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الاولى اي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية اي من ١٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار ان المصروفات عن كل زمن من الفروض ٢٥ مليون عن المدة الثانية .

يراجع البيان الموجود بين صفحتي ٥٥٢ و ٥٥٣ .

يتبين من هذا ان زيادة ماتأخذها الشركة غما تعطيه يكون مبلغ ٥٩٨٠٠٠ ١٣٠٠ جنيه على فرض ان الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالي انها الطريقة المقبولة وهي التي تعمل عليها اللجنة في حسابها وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو ان هذه الحسبة قد استبعدت فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهوم وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة اربعين سنة اخرى .

ولكن هذا الاعتراض مدفوع بان المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها وستبقى الى النهاية مدة الامتداد الجديد ولا حاجة الى زيادتها فضلاً عن ان نظمات الشركة لا تسمح بزيادتها عن اكثر مما وصلت اليه الآن وكذلك حاصل استهلاك الموجودات في ان مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠٨ هو

مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات والباقي منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ١٩ مليوناً من الفرنكات فكانه هو ايضاً باقى على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

اما استهلاك الديون فانه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ الا بمقدار ما يصيبها من القروض التى تمقده بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل فى الاعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ والمنتظر ان هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة ان اقساط استهلاكها بعد سنة يكون لها تأثير يظهر فى حاصل المصروفات وهذا للأسباب الثلاثة الآتية :

اولا - لان هذه القروض ستقسم على اقساط متساوية فى جميع المدة اى من يوم عقدها الى اتمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون ان تتحمل مصالحتهم هذه الاقساط مع اقساط الديون الحالية التى يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات الا اذا كانت لا تؤثر فى ارباح سهمهم وتأثيرا يذكر

ثانيا - ان جميع ما اقترضته الشركة من الديون التى صرفت فى اعمال توسيع القناة وتحسينه الى اول العام الماضى لا تتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفرنكات وهذه الاعمال قد اصبحت القناة بها فى الحالة الراهنة نحو ضعفيها فى وقت انشائها

ثالثا - ان الشركة قد اصدرت فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرضاً بمبلغ

٥٠ مليون لمدة ١٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الإدارة للجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القناة توسيعا عظيما يسمح لسفينتين من أعظم السفن المعروفة إلى الآن أن تمرا معا من القناة بدون تخزين يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ على هذه الاعتبارات ونظرا إلى أن مندوبي الحكومة لم يستطيعوا افادة اللجنة رغما عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المنتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لانفاقها على إهمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك في أن قسط هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مليونا فرنكا التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المصروفات الحالية ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضا مقبولا ومبنيا على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه القروض المتقدمة فإن النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذي يحتمل اضراره بالجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يتمذر دفعها الا بهذه الوسيلة . قد يقال ان لدى الحكومة ضرورات مالية تلجئها لمخاطرات لقبول تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع ان مثل هذا القول لا يصادف قبولا وخصوصا بعدما سئلت

اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فاجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بان « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال ثم قالوا جوابا على سؤال آخر « لا يوجد اضطرار بالمعنى الذى تقصده اللجنة أى لا يوجد اضطرار شديد المال »

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطرار للمال أو لم يكن فإن اللجنة ترى ان هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة باموال الامة في التعاقد به

الاعتبارات التى يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى تبرر البحث فى هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر فى مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر فى مستقبل قناتها وخصوصا عند ما تؤول اليها بعد نهاية الامتياز الحالى

والظاهر ان هذه المخاوف هى احد العوامل التى دفعت الحكومة الى تبادل الخبرات مع الشركة فى هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الاخص بعد ان تبين لها انه يعود بفوائد على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

اما تلك المخاوف فهى :

اولا - تنقيص رسوم المرور الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد

بناء على التمهيد الحاصل من الشركة

ثانيا - تعهد الشركة بانقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها
انقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تتفق الحكومة معها من الآن
ثالثا - منافسة قناة بناما لقناة السويس

رابعا - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات
تنقص من اهمية قناة السويس

خامسا - احتمال مطالبة الحكومة متى عادت لها القناة بتخفيض
الرسوم تخفيضا كبيرا او طلب جعل المرور من القناة مجانا

ولما كانت هذه المخاوف تظهر في ابدى الامر انها تستحق
الاعتبار والتفكير بحثها اللجنة بحثا دقيقا وتبين لها في كل وجه منها
ما يسمح لها بان تحكم بان هذه المخاوف جميعها وهمية ولا تستحق ادنى
اهتمام ولا اعتبار خصوصا وان معظمها سبق تهديد الشركة به
فيبحثه وظهر لها فيه مظهر للجنة الان وجاهر جناب رئيس الشركة
نتيجة ابحاثه فيه بجلاسة الجمعية العمومية التي انعقدت بمدينة باريس في
٣٠ يونية سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قناة بناما او قناة اخرى سواها
وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن انقاص الرسوم ما يأتى : -

« ماذا نخشى في المستقبل ولم يعد بعد محل لذكرى هذه
الحكاية حكاية قناة ثانية فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد
سيبيريا وسكة حديد بناد لا يمكنهما الا ان تسرعا في حركة التجارة

فاذا انقصنا بسببها بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما نقل بضائعهم عن طريق البحر وان مشروح قناة بنامالين يتحقق قبل عشرات السنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . فالنتيجة كما ترون هي انها يمكن من الامر فان ارباحكم لن تقل وانا لانتظر اليوم الذي يمكننا من ان يكون لدينا ما نريد به ما وزع على الاسهم وهذه الزيادة لا بد ان تجيء فان الصين تبتدىء الآن في ان تفتح ابوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يزيد على سكان اوربا اجمع ولا شك في ان حاجة هؤلاء تزيد شيئا فشيئا تبعا لازدياد التدخل في تلك الاقطار

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ما ياتي : —

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم وانكم لتذكرون أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما في سنة ١٩٠٦ قد عرض في اقل من عامين فترون من ذلك أن انقاص الرسم لا يخيفنا في شيء »

ومع انه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن اي رد تقدمه اللجنة لدفع هذه الالوجه الثلاثة الا انها ترى من واجباتها ان تشرح للجمعية كلما ظهر لها ضد هذه المخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها امام من حيث احتمال انقاص رسم المرور طبقا لتعهد الشركة بمقتضى اتفاقية لندن

فقد جاء في مذكرة جناب المستشار المالي ما يأتي
« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى النقصان بسبب ما تعهدت
به الشركة في هذا الصدد ». ثم جاء مندوبو الحكومة واكدوا
بجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التعهد
طلبت اللجنة من مندوبي الحكومة ان يرسلوا لها هذه الاتفاقية
لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لندن في
٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بمركز شركة بنسولار اند اورتال حضرها
ارباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها
انقاص رسم المرور في القناة

ولم يبعثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها ، ولما لم
تكتف اللجنة بهذا المحضر الذي لا يربط الشركة بادني تعهد الا اذا
صدق عليه من جميعتها العمومية ، فقد اعدت الاستعلام عن ذلك من
مندوبي الحكومة بجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ فاجابوا بانه لا يوجد
غير هذا المحضر . سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي
الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فاجابوا بما يأتي : « نعم قبلت
العمل به وتنفذته فعلا »

يستنتج مما ذكر ان الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر
على ان هناك اتفاقا مع شركة القناة صدقت عليه جميعتها العمومية
واخذت في تنفيذه . ولكن الحقيقة غير ذلك لان اللجنة عثرت اثناء

ابحائها على ان الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنعقدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقا بل قالت عنه ما يأتي نصه :

« انه لم يعمل عقد ولا اتفاق ولا تعهد بل كل ماتم هناك انما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق اي مادة من مواده في المستقبل الا بقرار يصدر بذلك من جمعية المساهمين »

وفضلا عن هذا فان الشركة وزعت ارباحا عن سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ في المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملاحقة بمذكرة جناب المستشار المالي مع ان محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بانه لا يجوز للشركة ان توزع ارباحا اكثر من ٢٥ في المائة وان كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنزيل الرسوم الى ان يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذاك التصريح الرسمي وبعد هذا الايضاح يمكن ان يقال بان شركة القناة مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور الى خمسة فرنكات عن كل طن واحد ؟

على اننا لو جارينا الحكومة وقدرنا ان الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذي يحصل لو انقصت الشركة الرسوم تدريجا ؟

يمكننا ان نقول ونؤيد بالبراهين العديدة ان انقاص الرسم تدريجا لا يؤثر مطلقا على زيادة الارباح . بدليل ان الرسم قد نقص في مدة

الاربعين سنة الماضية ٤١ في المائة من قيمته اى انه اصبح الان ثمانية فرنكات الاربعا بعد ان كان ١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت الايرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنكا في المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ ١٣٠ فرنكا عن كل طن وكان الايراد ١٤٥ و ٧٢٦ و ٢٦ فرنكا فلما انقصر الرسم تدريجا الى ان صار ثمانية فرنكات الاربعا عن كل طن زاد الايراد خمسة اضعاف فصار في سنة ١٩٠٩ ، ١٢٤٠ مايونا فرنكا . وبعد ذلك فان زيادة الايراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق ايضا بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنويا

اذن يكون ايراد القناة مرتبطا بعاملين متما كسين احدهما قوى ينتج زيادة مطردة في كل عام وهو البضائع التي تمر من القناة وتقدم الملاحة التجارية بين الشرق والغرب والاخر ضعيف وهو ميل شركات الملاحة المعضدة من الدول الى تنقيص رسم المرور

فاما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فان تقدمها راجع الى سببين عظيمين اولهما تقدم الاقطار الشرقية في الحركة الاقتصادية بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات في انحاءها . والثاني توجيه عناية واهتمام الدول المتقدمة الى تقوية بحريتها التجارية اما الاقطار الشرقية فلا يزال اغلبها في مبدأ تقدمه الاقتصادي

ولا يزال استقلالها في طفولته فان الجهات المنحصرة ما بين السويس وكشمشتما اغلبها تفتح للتجارة الان خصوصا مملكة الصين التي هي اوسع مساحة واكثر سكانا ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في ابتدائها ومن المحقق انها سائرة الى الامام بدليل ان مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفه في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تونكين) الانجليزية الصينية اى من سنة ١٨٤٢ الى الان - قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك في ان سيتبعها غيرها الى ان تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى للمتاجر الاجنبية هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للاقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية اما الدول الاوربية فانها تهتم كثيرا بتقوية بحريتها التجارية وانماء علاقاتها المالية في الشرق . فان المانيا قد تقدمت من ثلاثين عاما في هذا السبيل تقريبا كاديز احم التجارة الانجليزية التي كانت منفردة بأسواق العالم وكذلك انجلترا وروسيا وجميع الدول الاوربية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل على ان مقدار التجارة التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الالفة زيادة كبرى لا يؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستتوالى الزيادة في الايراد كلما انقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي نعم ان لكل ايراد حدا لا بد من ان يقف عنده متى وصل اليه ولكن ايراد قناة السويس لا يزال في دور الطفولة ولا ينتظر ان يبلغ

حده الا بعد زمن طويل مادام العالم في تقدم وارتقاء

تعهد الشركة انقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى في مذكرته « ان تنقيص الرسم موكول للشركة وحدها فاذا انقصت السعر في اخر مدة الامتياز يستحيل على الحكومة المصرية ان ترفعه بعد »

واللجنة ترى ان اساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة اى ان مايعطى يكون مساويا بقدر الامكان لما يأخذ فاذا كنا لانقبل مع شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لانا نرى في مد الاجل الان خطأ واضحا وفي الشروط غيبنا فاحشا . وان اللجنة لا تستبعد مطلقا ان يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا يمثل تقديرها الحالى ولكن تستبعد كل البعد ان شركة دولية كبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر بمصالح مساهميها قبل ان يضر بمصلحه المصريين وهو تخفيض سعر المرور تخفيضا هائلا رغبة في النكاية بمصر او انتقاما منها لا لعله غير كونها لم تقبل ان يتعامل معها معاملة كاهن غبن وضرر ومع ذلك فان اللجنة ترى ان اليوم الذى يتوقع فيه جناب المستشار المالى ان الشركة تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المرور وهو اليوم الذى تعتقد كل الاعتقاد بان الشركة تكون اكثر امتثالا

واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط
ترضيها حفظا لمصالح مساهميها التي تكون مهددة في ذلك الحين اكثر
من مصالح المضربين بدليل سعيها من الان الى هذا الاتفاق اذ ليس
من السهل ابداء على شركة القناة ان تترك يوما هذا الكنز العظيم
وتحرم مساهميها من خيراته النفيرة مهما تكبدت من المشاق والمساعي
وباھظ النفقات

لذلك لا ترى اللجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار في هذا
الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء في مذكرة جناب المستشار

« ان الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص
رسم المرور عند عودة القناة اليها او في طلب جملة مجانا »
لأنعلم ان الدول الاوروبية تعرضت قبل الان لتحرير قناة صناعية
من رسوم المرور بل كل ما فعلت في الماضي انها تعرضت للبوغازات
والانهر الطبيعية التي من شأنها ان تكون عامة لمرور جميع المتاجرو ولم
تكن تحرر تلك الممرات الطبيعية غبنا بل حررتها في مقابل تعويضات
مالية دفعتها فانه لما امتعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم
المرور في ممرات الديمارك الثلاثة دعت هذه الاخيرة الدول للمفاوضة
فيما اذا كان من الممكن جعل السويد والبلت الكبير والبلت الصغير

ممرات حرة في مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجانا وقررت الدول لها مبلغا كافيا رضىته تعويضا.

وكذلك لما ارادت الدول ان تحرر الملاحة في نهر الاسكندت من الرسوم دفعت للمملكة الهولندية تعويضا ماليا كافيا لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣ هذا ما حصل في الانهر والبوغازات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتي ساعد المصريون في انشائها بعشرات الالوف من العمال والملايين من الفرنكات لذلك لا ترى اللجنة محلا للتغوف من هذه الجهة

ومع ذلك ان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالي لا تعدم حيثئذ عشرات من الشركات الدولية الاوربية والامريكية التي تطلب الرخ في اى مكان وتتفق معها على الاستغلال بشروط عادلة لاغبين فيها فيكون لمصر منها مساعد دولي قوي لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان اعظم قوة منها

فاذا اخلقت الدول سنيتها في عدم التعرض للقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير القناة من الرسم فلن يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر مقدار الخسائر التي خسرتها في القناة

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لا ريب في ان قناة السويس هي اقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر ان ينافسها طريق الرجاء الصالح لان الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقتين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية فتقطع سفن البضائع بالسرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ في ٧٣ يوما وثلاثة ارباع اليوم عن طريق الرجاء الصالح و ١٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى بومباي في ٦٢ يوما ونصف عن الطريق الاول و ٢٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو في ٦١ يوما عن الطريق القديم و ٢٩ يوما وثلاثة ارباع عن طريق السويس

ومن مرسيليا الى تيمبث في جزيرة مدغشقر في ٤٧ يوما وربع عن الطريق الاول و ٣٠ وربع عن الطريق الثاني

كذلك من المنتظر ان تزاخم قناة بناما قناة السويس مزاحمة جديدة كما ذكر البرنس ارنبرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقناتين

وكما ان قناة السويس لن تزاخم بطريق الرجاء الصالح ولا بناما

فإنها لن تزاحم كذلك بالسكة الحديدية كسكة حديد سيبيريا أو سكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التي تنتقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقا في السكة الحديدية مادام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن تقاها فيه نظرا للفرق الهائل في كلفة شحنها وتفريغها مرارا إذا نقلت بطريق البر فضلا عما في الطريق البحري من وسائل الحفظ والصيانة .

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار في أن يحملوا بضائعهم في البحر من ثغور أوروبا المختلفة إلى شواطئ آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها في السكة الحديدية ويدفون عليها أضعاف الأجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسي لي شحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها إلى سواحل إفريقيا الشرقية أو ثغور آسيا دانيها وقاصيها مع أنهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المشتقات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال .

وقد جاء في كتاب المسيو شارل دو وكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما يأتي :
« أني أشك في أن إنشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقي على قناة السويس (ولا يمكن أن أكرر ما قلته عن سكة سيبيريا) أن هذه السكة ستفتح الاقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمخاضيل الغرب وبضائعه وتطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (في علاقاتها مع الشرق الأقصى) تفضل الطريق البحري

للسويس عن طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي الذي هو طريق
نصفه بحري ونصفه بري وعلى ذلك يمكننا ان نحكم من الآن انه
ان يكون لسكة حديد بغداد أو اى سكة اخرى تنشأ فى آسيا
الصغرى والخليج الفارسي تأثير ما على مركز القناة التجارى
بقيت فكرة اخرى متممة للاعتبارات التي رأى جناب المستشار



المغفور له مصطفى كامل باشا

المالى أنها مؤيدة للمشروع وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية
الامر الذي ينقص من اهمية القناة فى تجارة العالم
ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تدخل فى حيز
الامكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة

انقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديدية وطريق البحر وقد ثبت ان طريق السويس هو اقرب هذه الطرق واقلها نفقة فلم يبق الا طريق الهواء وهو مهما تقدم لا يسلكه الا المستطلع او المتزه او المسافر على الاكثر وليس صالحا لحمل الاثقال كما تدل على ذلك بوادر هذا الاختراع الحالية

على ان تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الاشياء فاذا تقدمت الاختراعات العلمية الى درجة يخشى منها على اكثر الممرات موافقة للتجارة كقناة السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور

واذا كانت القناة بعيدة عن ان تنافس بطرق اخرى فانها عن التأثير بالحوادث السياسية ابعد . لانها من الوجهة السياسية متفق على حيادها ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليها من الاثر ما يحمل على الخوف من امثالها في المستقبل .

فقد نشبت الحروب الكبرى سواء التي قامت في اوروبا واسيا وافريقيا منذ افتتاح القناة وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم في هذه المدة بعيدة عن القناة فلم تؤثر مطلقا على ايراداتها بل بالعكس كانت في ازدياد دائم ولورجعنا الى الاحصاء لوجدنا انه كلما اشتدت ريح الحوادث واشتعلت نيران الحروب زاد ايراد القناة عن مثله في اوقات السلم والصفاء

زادت إيرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العراقية التي كادت تسد فيها) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها وزادت في سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليوناً تقريباً عن السنة التي قبلها.

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم من الحكم على القناة وتقدير أمور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضي القناة ولا في حاضرها ولا يمكن استنتاجها من أي ظرف آخر.

البواعث المرغوبة في قبول المشروع

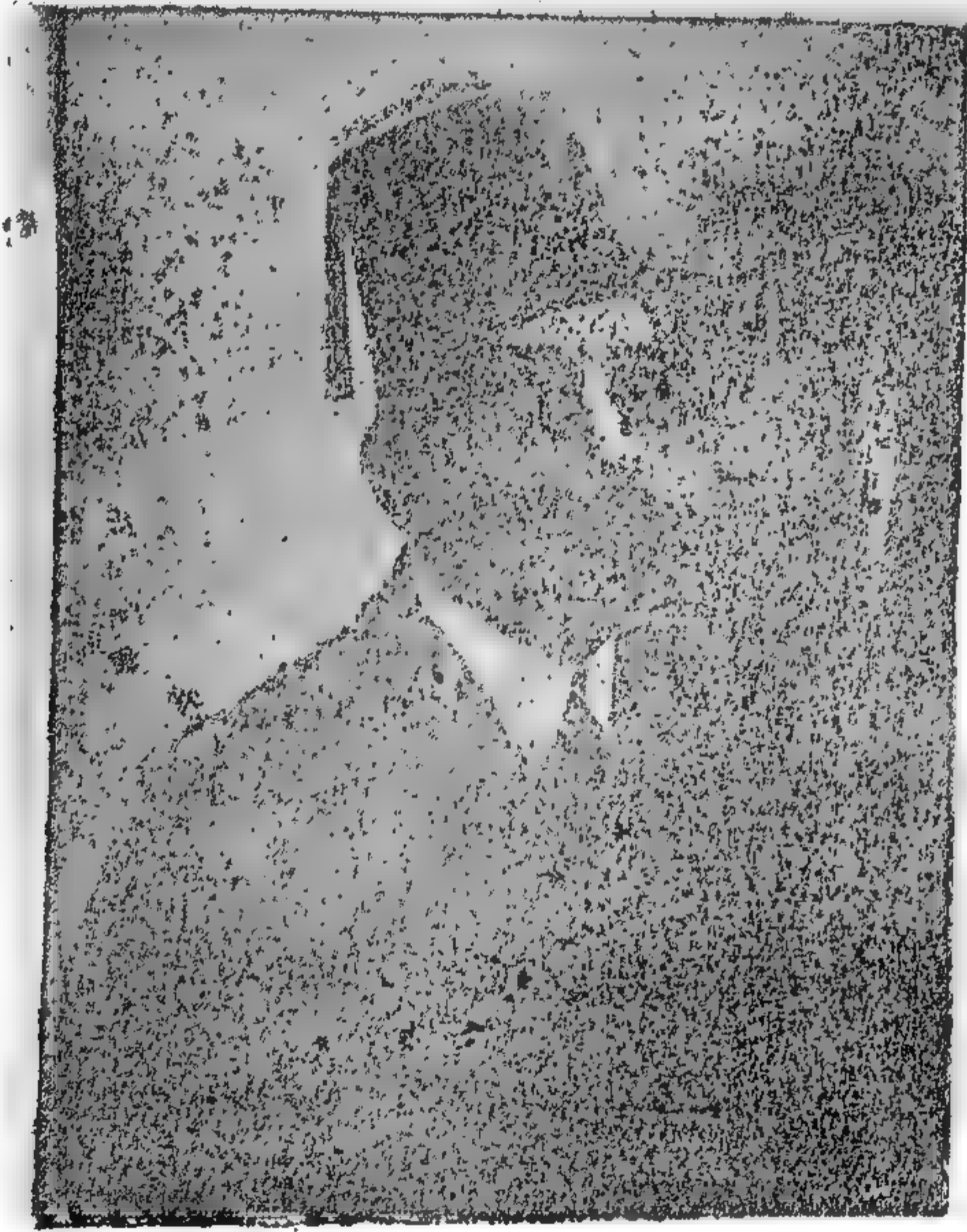
بعد أن بحثت اللجنة الفروض الحسابية والاعتبارات العامة التي تقدم ذكرها رأيت وجوب البحث في الآراء والأفكار التي اتبناها الحكومة في مذكرة جناب المستشار المالي وبلسان مندوبيها في اللجنة للترغيب في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل في موضوعه أو في حواشيه وللعلم بطريقة واضحة كيف تدرس الحكومة مشروعاتها التي تستأثر بانفاذها عادة من غير أن تسمح للامة بمشاركتها فيها برأي قطعي.

قال جناب المستشار

« أن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضي بأن الجيل الحاضر التي يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً

قال جناب المستشار

« إن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضى بان الجيل الحاضر التي يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً في حين ان الاجيال القادمة ربما تجني منها بعد مرور ستين عاماً ارباحاً طائلة . فمن العدل ومن المفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن



المغفور له محمد بك فريد

والجيل القريب في ارباح القناة المستقبلية »
واللجنة ترى ان من واجبات الافراد والجماعات مهما اسرفوا ان يدخروا من حاضرم شيئاً ينفع الامة اب في مستقبل الايام القريبة او البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ورأينا شركة القناة تجري على هذا المبدأ بطلبها مد
اجل امتيازها اربعين سنة قبل نهايته بثمانية وخمسين عاما سعيا وراء
مصلحتها ومصلحة ابناء مساهميها واحفادهم . فلماذا لا يكون « من
العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر » ان تدخر ارباح القناة لابنائها
واحفادها الذين هم ابناء الاجيال الالة لا لتركهم في مجبوحة السعادة
المالية ولكن لنموض عليهم بعض العبء الثقيل من الديون الاهلية
والاميرية التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه وقد تبلغ قيمة
تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات ولنموض جزءا مما تصرف فيه
الحكومة في هذا المهر من ثروتها المالية والعقارية التي باعها للشركات
واغيرها وانفقت اثاثها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظرا لحرماننا من
ارباح القناة التي ستمتع بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول ان نبيع
لانفسنا :

اولا — الاعتداء على حقوق الابناء والاحفاد في هذه القناة
بعد ان اضعأت الحكومة ما كان للبلاد فيها من الحقوق والسهم
باسعار يقدرونها بجزء من عشرة من اسعارها الحاضرة

ثانيا — ان تصرف تصرف المبدزين يستدينون مبالغ
يعصرفونها في غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر او

السفيه

ثالثا — لان تراحم الاجيال الالية (مقابل تعويض لا يذكر) في نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال اقدر منا على التصرف فيها بصورة او سلطة انفع للبلاد مما نستطيع ان نتصرف به نحن الآن مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا لهيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البحتة فضلا عن صرف الاموال الطائلة التى تزيد فى كل سنة بعد سداد اقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية .

ولا شك فى ان كل سبب من هذه الاسباب المتقدمة يمنعنا من ان نتأثر بما يقال ويحكم علينا ان لا نتبع الا طريق الحق والصواب وقال جناب المستشار

« ان العملة المشروعة لا تبرر فى نظرا لاجيال القادمة الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل فى مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربما فى المئة يساوي على الاقل سعر خصم الارباح المستقبلية »

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لا توافق على صحتها من الوجهة العملية . وذلك قياسا على الماضى الذى دل على ان الحكومة وجد لديها فى فرض امتعدة اموال طائلة فلم تفكر عند صرفها فى مثل هذه المشاريع شار اليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التى تتصرف

ففي المبالغ المتحصلة من هذا المشروع اما ان تكون مشاريع كمالية أو حاجية فان كانت كمالية كان من سوء التصرف ان نبيع ما نملك وما ينتظر من ربح عظيم يساعد اجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة لنقوم باعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذي تصبح تلك الاعمال في حاجة اليها . اوالى ان يتيسر المال اللازم لها من طريق اخر افضل اقل ضررا من هذا الطريق .

واما اذا كانت تلك المشاريع حاجية . فلا تعدم الحكومة مالا يقوم مقام الاموال التي ستأخذها من هذا المشروع . بان تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضة التي ينفق عليها سنويا مئات لالوف بل الملايين من الجنيهات رغما عن معارضة مجالس شوري القوانين الذي يعبر عن رغبات الامم كمد السكك الحديدية من مجاهل افريقيا وهي التي أخذت لها الاموال لاحتياطية في الشهور الاخيرة مبالغ ٦١٤ الف جنيه رغما عما أبداه مجالس شوري القوانين من الممارضات الشديدة والآراء السديدة وكافة ثكنات لجيش الاحتلال بالماصة وهي التي أخذتها من المال لاحتياطي كذلك اربعمئة ألف جنيه مصري في الامام الماضي لاعمالهم الابتدائية فقط . وغير ذلك كالحسائر الفادحة التي نتجبت من المضاربة بمشتري اسهم غير مصرية ولا مضمونة من الاموال الاحتياطية والاعمال الاخرى التي هي فوق الشؤون الكمالية المملوءة بهاصفحات الميزانية العمومية المشتملة على مبالغ

يتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات في كل عام وليس الامة في صرفها رأى قطعى ولا شورى مقبولة مهما كان معقولا

ولقد فلن جناب المستشار الى الشهور العام (الذي لا يجهله) وهو تألم الامة المصريه من صرف اموا لها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك الوجوه الكمالية دون صرفها فى شؤونها الحاجية كالتعليم والامن والقضاء ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للان كثير من جهات القطر الداخلية واستهلاك الدين العمومى الذى ازدادت قيمته عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢

وخشى جنابه ان هذا التألم يدفع الامة لمقابلة هذا المشروع بمثل ما يابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز وان لا يشجع الجمعية العمومية على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بما يطمن الخواطر ويهدى النفوس من هذه الجهة فقال مانصه « ان الارباح التى تعود على مصر من هذه العملية يجب ان لا تنفق فى حاجات الميزانية العمومية . وانما يجب ان تصرف على اعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك وعلى استهلاك الدين العمومى »

ولكن هذا القول ليس من شأنه ان يدفع الخوف الذى تأصل فى النفوس من تصرف الحكومة فى مال الامة من غير رقيب عليه وليس هنا محل اقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى انفق فيها معظم المال الاحتياطى الذى كان متجمدا وسحب من صندوق

الدين عقب اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ الا بذكر الطريقة التي تعطى بها المقاولات والمشتريات المطروحة بين ايدينا تكفى لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير اعمالنا المالية لان هذا المشروع الخطير الذي اوقعه حسن الظالم في يد الجمعية العمومية يجب ان يعتبر عند من لا يعرف حقيقة ادارة امورنا واموالنا . كمقياس ثابت للاعمال التي اجرتها الحكومة في الماضي والتي ستجريها في المستقبل مابقيت على حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستاثرة بدون ان تشرف الامة معها برأى قطعى فيها

كيفية تحضير المشروع وبجته

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة على نصوص تمديلاتها انه حصلت مخبرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرات اللجنة ان من صالح المشروع مراجعة تلك المخبرات لتعرف اهم النقط الاساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع اكثر وحتى تكون على يقين من انه ليس فى الامكان احسن مما كان فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة بجلاسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علما بمضمون تلك المخبرات او تمكينها من الاطلاع عليها فاجابوها على الفور بما يأتى

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة »
فكان هذا الجواب موجبا لاندهاش اللجنة واستغرابها لتحضير مشروع
خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقا حتي
ولو بصفة مذاكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار
وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتحضير هذا المشروع
ولما لم يتحقق امل اللجنة في وجود اثر للمخبرات والمفاوضات الاولى
لدى الحكومة رأت أن تكفي عن تلك المخبرات بالاطلاع على الرسائل
التي ذكرها المستشار المالي في اخر مذكرته المؤرخه ٢١ اكتوبر سنة
١٩٠٩ اذ قال

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لا محل الان
الاشارة اليها في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع
الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار »
فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ من
حضرات مندوبي الحكومة ان يخبروها عن تلك الرسائل وعما يكون
قد تم بينها فاجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفيا :-
« لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف
مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضى التى سيخلفها البحر ومع
ذلك فالكلام كان فيها شفويا .

ولما يثبت اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل

التي تبودلت بين الشركة والحكومة ارادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير إليهم في خطبة الجناب العالي يوم افتتاح الجمعية العمومية بالمباراة الآتية .

« ان قيمه المبالغ التي ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية »

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة محاضر اعمال أولئك الخبراء وتقاريرهم لتستشير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فاجابوها بما يأتي
حرفيا بجلسته ١٤ فبراير سنة ١٩١

« لم اتكن هناك تقارير تحريره . والخبراء هم نفر من موظفي الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التي اقنعت نظارة المالية بفوائد المشروع ومن هؤلاء الخبراء المسير روسيان الموجود الان والمسيو كريج الموظف بمصلحة المساحه »

فارادت اللجنة حينئذ ان تعرف القواعد الحسابية التي بنيت عليها عمال المستشار وأولئك الخبراء للالمام بها ولمعرفه مقدارها من الصواب فسألت مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فاجابوها بما يأتي « لا توجد قواعد وهذه افتراضات »

بمسألتهم اللجنة عن الاقيسة التي ساروا عليها في العمليات الحسابية فاجابوها فانه « لا يوجد عندنا حساب يقيني وهذه العمليات كلها افتراضات »

ولما خاب رجاء اللجنة من أن تجد عند الحكومة مخبرات كتابية أوائل
لرسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار أو تقارير للخبراء التي أشارت
إليهم الحكومة في خطبة الجناب العالي . أو أساسا صحيحا للفروض
الاحتمالية أرادت اللجنة أن تعرف كيف حصلت إذن المخبرات في هذا
المشروع وكيف سارت الحكومة في بحثه ودرسه حتي صار تحضيره
وبناء على أي شيء بنى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار
بأن يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال

« انني اعرض المشروع على مجلس النظار ولي ثقة شديدة في انه
بعد درسه يصدق عليه المجلس في مبدئه »

فسألت اللجنة مندوبي الحكومة عن الادوار التي تداول فيها
درس هذا المشروع فاجابوا بما نصه

« الادوار التي مربها المشروع هي كالآتي
عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه
مجلس النظار وادخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية
العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الامر العالي القاضي بعقد
الجمعية من الجناب العالي »

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء
اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوربا لفحصه ودرسه واعطاء رأيهم فيه
كما فعلت الحكومة في مشروع لائحة المعاشات الملكية الذي بقي

بين يدي الحكومة تحت البحث والدرس مدة أربع سنوات ثم استحضرت له من انكثرا خيرين شهيرين هما المستروران والمستر ريان ثم عرضته بعد ذلك على شركة انكليزية اخرى بلندن مختصة بمثل هذه الاعمال ويتضح فوق هذا أن الذين ستمهم الحكومة في خطبة الجذاب العالي الخديوي « بالاشخاص ذوي الخبرة الواسعة في الشؤون المالية » واقتنعت نظارة المالية باعمالهم هم نفر من موظفيها يشغلون بها وظائف غير الوظائف التي يشغلها عادة ذوو الخبرة الواسعة في الشؤون المالية . كمراتب حسابات الحكومة او مدير حسابات نظارة المالية وما أشبه ذلك من الوظائف العالية الرئيسية

وان من العيب ان يلاحظ ان هذا المشروع غير محتاج الى رأي الخبراء بدعوى انه مبني على قواعد حسابية فنية نظرا لما كان فيه على الاقل من الزام الحكومة بمعاملات المستخدمين بعد انتهاء الامتياز ورفض الحكومة لذلك وهو الامر الذي يحتاج الى خبراء لاجل تقدير مافيه من المنافع في حالة القبول والضار في حالة الرفض

هذه الوقائع الثابتة باقوال الحكومة نفسها لا بطريق الظن او الاستنتاج قد ادهشت اللجنة ودلتها على ان الحكومة كان في وسعها ان تهتم بدرس هذا المشروع اكثر مما اهتمت به وانها لم تعطه العناية التي كان يستحقها والتي تعطىها عادة لاي مشروع اخر اقل من هذا المشروع قيمة واهمية وقد زاد دهش اللجنة ما كانت تصادفه في اجابات

مندوبى الحكومة من الابهام تارة ومن عدم انطباقها على الواقع تارة
اخرى فمثال الابهام فى الجواب ما يأتى

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الا تى : هل مبلغ الاربعة
الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة ستمتبره قرضا بفوائد
تجمل لسدادها اقساطا سنوية تدفعها من ايرادات القناة فتؤثر حيثئذ
فى حصص الحكومة السنوية او ان الشركة ستدفع هذا المبلغ من
مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من ايرادات الشركة فاجابوها بعد
اربعة ايام بما يأتى

(يحتمل انه للحصول على اربعة ملايين جنيه تلتجىء الشركة لعقد
قرض وقد روعى هذا الاحتمالى عند تقرير شروط الاتفاق واتضح ان
ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما فى هذه الحالة على
الحكومة فى ارباح المدة التى تبتدىء من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٢٨
وعلى كل حال لو تقرر ان مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب
تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجهها فى طلب امتيازات
تكون معادلة له)

فمن الفقرة الاولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة
ان الحكومة لم تعرف ما إذا كانت الشركة ستقترض مبلغ الاربعة
الملايين جنيه وتجمعه سلفة تؤثر اقساطها فى الاجزاء التى ستخصص
للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ او انها ستدفعه من الاحتياطي القانونى

او الاحتياطي الخاص.

ومن الفقرة الثانية يؤخذ ان باب طلب الامتيازات في هذا العقد لا يزال مفتوحا في وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدي الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الاخيرة
ولو كان الامر قاصرا على ذلك لهان ولكن الحكومة ترى ان للشركة وجها في طلب هذا الامتياز ولا بد ان يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

اما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع احيانا فيؤيده
حادثه مر ذكرها في هذا التقرير وهي قول الحكومة بان الشركة تعهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القناة وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكلما ناقشتها اللجنة في هذا القول ازدادت تمسكا واصرارا عليه على ان الحقيقة هي ان الشركة لم ترتبط بهذا الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الاخرى التي اضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التي اشتملت عليها المذكورة الاولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عند ما سألتهم اللجنة عن سبب الفروق في الحساب وبين المذكورين المنوه عنهما في بعض العمليات الحسابية ما يأتي :

(ان ما ذكره بالذكرة الثانية هو المعقول والاكثر احتمالا)

وبديهي ان معنى هذا القول هو ان ما ذكره بالذكرة الاولى

الرسمية غير معقول وانه بعيد الاحتمال بعد ان قيل عنها ان كل ما نشأت عليه من العمليات الحسابية والقروض الاحتمالية مبنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلا عن انه لم يمس على المذكورة الاولى والثانية اكثر من عشرين يوما واللجنة لا تدري ما الذي كان يقال عن المذكورة الثانية لو مضى عليها عشرون يوما او اربعون

النتيجة

والنتيجة ان اللجنة كانت تمنى ان تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعا محضرا مبحثا حق البحث مشفوعا بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصالحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والامكان راجحة تلك المصالحة على غيرها او معادلة لها على الاقل لتجويل الجمعية فيه بمعرفة او بواسطة لجنة من اعضائها نظرات قليلة او كثيرة ثم تبادر بكل اتباع وانسراح الموافقة على ذلك المشروع او تعديله تعديلا طفيفا ان كان المشروع قابلا لتعديل وكان جائزا لها عمله

ثم ينصرف اعضاء الجمعية الى بلادهم من الثغور الشمالية الى الحدود الجنوبية رافعين الوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير امتهما وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك اقصى ما تتمناه الجمعية وما ترى

ان الهيئتين الحاكمة والحكومة في حاجة قصوي اليه دائما وخصوصا في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعا مهما خطيرا وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل وباختصار كل يبرره جناب المستشار بانه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٣٩ اكتوبر سنة ٩٠٩ غير مبعوث حق البحث ولا مرفوق بايضاحات ومستندات تؤيده لدرجة ان مذكرة جناب المستشار المالي التي هي اول وآخر مستندات الحكومة في بيان واثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت ان تنتظر ستة ايام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فانه جاء سابقا لوانه بعشرات من السنين ومعلوم ان السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جدا كلاهما يترتب عليه حتما الخطأ والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطا فكيف يكون الامر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس اربعين عاما قبل انتهاء اجل امتياز بنحو ستين عاما لاريب في ان الخطأ حينئذ يكون جسيما والضرر الذي يترتب عليه حالا واستقبالا يكون اجسم لذلك لم يسع اللجنة ان تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبجته كما سبق ذكره واهم ما رآته فيه كما

بأني بيانه .

أولا - أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول
لأن شركة القناة ولا من الحكومة المصرية وكان يجب أن لا يقدم
للجمعية العمومية الا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة
مادامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول

ثانيا - انه ليس للجمعية العمومية ولا من المصاحبة تعديل المشروع

كما سبق البيان

ثالثا - أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنا فاحشا على
مصر تقدره اللجنة بنحو ٥٩٨ ، ٠٠٠ ، ١٣٠ من الجنيهات أصلا
وفائدة على قاعدة

حساب جناب المستشار

رابعا - أنه لا حقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة لو لم تتفق مع
الشركة على مد أجل امتيازها ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر
فدفعه ممكن قبل وقوعه خصوصا متى لوحظ ان الشركة كلما مرت
سنة من مدة امتيازها كانت اقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع
الحكومة لانها لن تجد الا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها أما مصر
فانها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القناة
واستغلاله

خامسا - أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية تلجئ إلى التعاقد بالعين

الفاحش سيما وان التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بان يتحمل مسؤولية أمام الاجيال المستقبلية الا اذا كانت الفائدة مضمونة وواضحة وضوحا لا ريب فيه

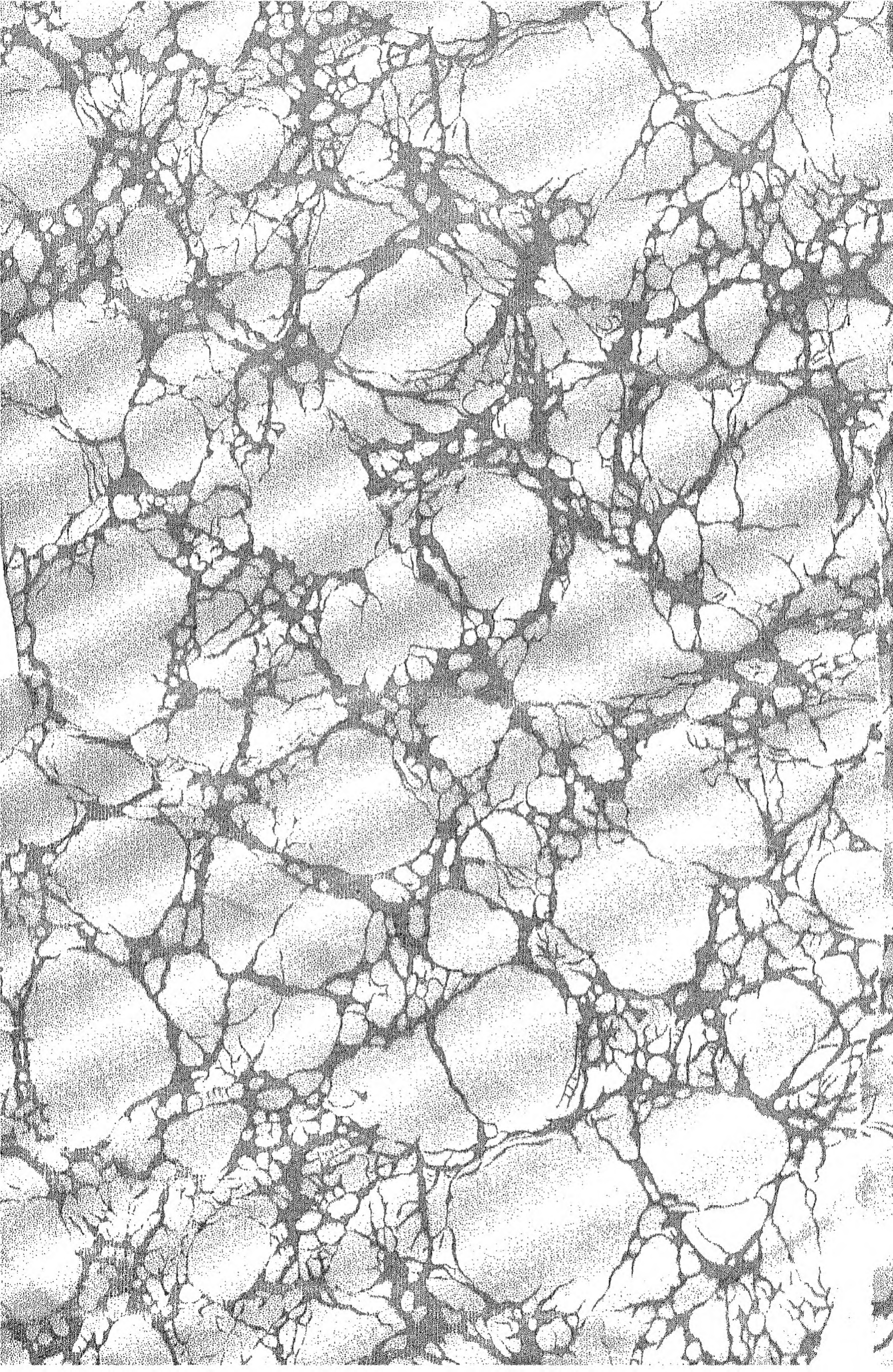
سادسا - ان فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن ان يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتى أولا - ان لا يوجد مطلقا غبن في التعاقد عليها

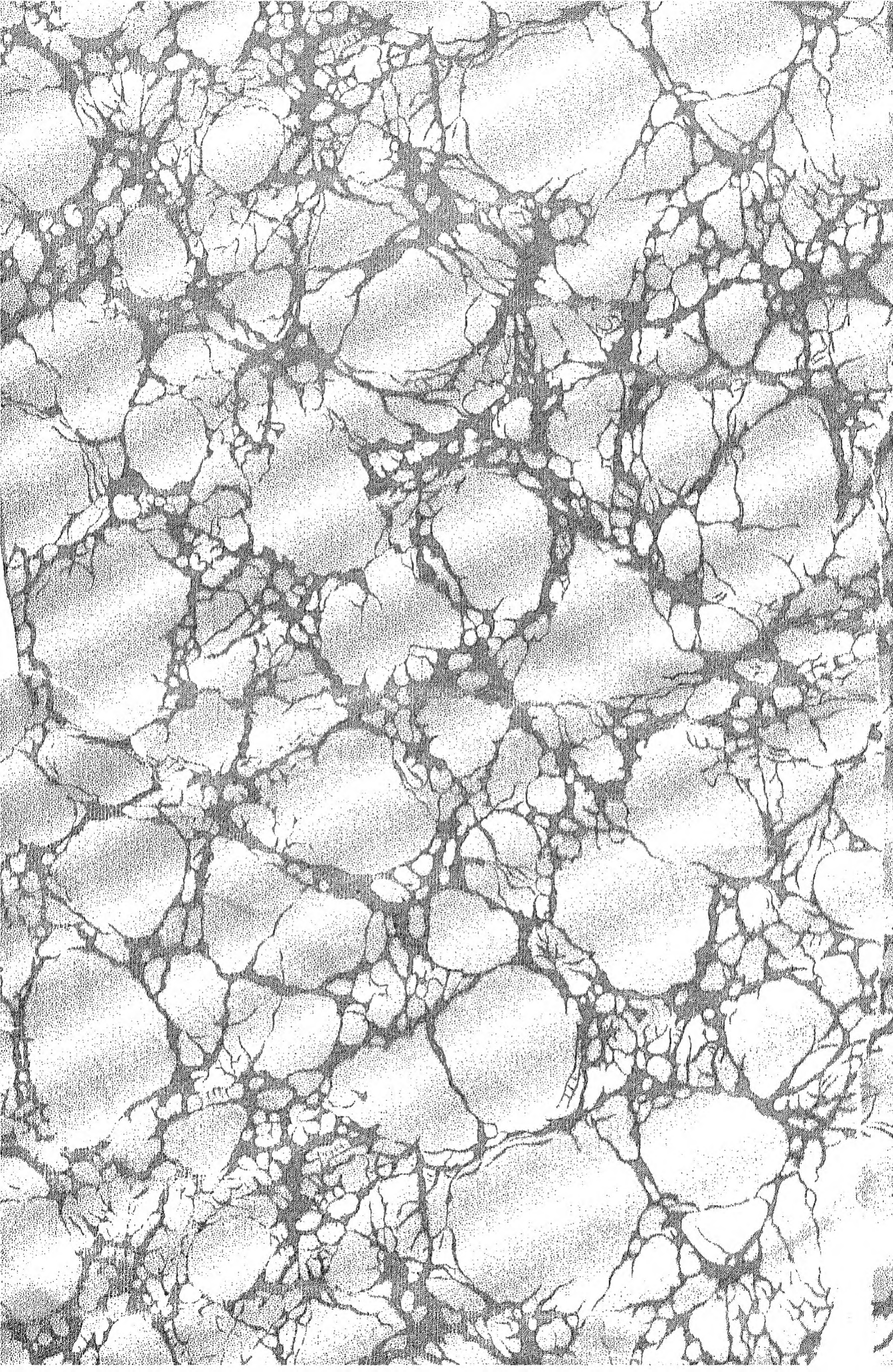
ثانيا ان يستعمل المقابل في أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الاجيال المستقبلية وان يكون للامة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعالية

أما والغبن في الصفقة فاحش والحكومة لم تسمح الى الان باعطاء الامة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شؤونها المالية الداخلية البحتة خصوصا وان العقد حاصل على زمان ابعد من ان يكون الحكم عليه صحيحا فهو سابق لاوانه من كل الوجوه وغير مقبول فبناء على هذه الاسباب

قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع والجمعية الرأى
الاخير .









Bibliotheca Alexandrina



0437598